نَعُوم تشومْسكي

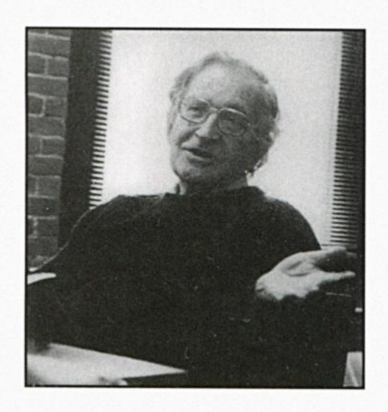
الدُوَل الفاشِلة

إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

لنا كتاب **"الدول الفاشلة"** تحليلاً شاملاً جامعاً للقوة العُظمى في العالم التي ادّعت منذ أمد طويل أن لها الحق في قولبة الأمم الأخرى على هواها، والإطاحة بالحكومات التي تعتبرها غير شرعية، وغزو الدول التي ترى أنها تُهدّد مصالحها، وفرض عقوبات على الأنظمة التي تعارضها - كل ذلك في الوقت الذي تعيش فيه هي ومؤسّساتها الديمقراطية أزمة خطيرة، وتدفع بسياساتها وممارساتها الرعناء العالم إلى شفير كارثة نووية وبيئية.

بتفكيكه ودحضه على نحو ممنهج ادّعاء الولايات المتحدة بأنها الحَكَم على الديمقراطية في العالم، يُعدّ كتاب **"الدول الفاشلة"** العمل النقدي الأشدّ تركيزاً والأكثر مطلوبية حتى الآن.



نعوم تشومسكي: مؤلِّف العديد من الأعمال الأكثر مبيعاً في العالم، من **"القوة الأميركية والبيروقراطيون الجُدد"** في ستينيات القرن العشرين، إلى **"الهيمنة أم البقاء"** في عام 2003 و**"طموحات إمبريالية"** في عام 2005. وهو أستاذ الألسنية والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، ويقيم خارج بوسطن في ولاية ماساتشوستس.

نَعُوم تشومسكي

الدُوَل الفاشِلة

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان



الدوَل الفاشِلة

نعوم تشومسكي



الدُوَل الفاشِلة

إساءة استعمال القوة والتعدّي على الديمقراطية

نَعُوم تشومْسكي

ترجمة

سامي الكعكي

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الدول الفاشلة

ISBN: 9953-27-781-1

Authorized Translation from the English Language Edition:

FAILED STATES

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص. ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 2200 1107 لبنان
Tel (961 1) 800811 - 862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail daralkitab@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site dar-alkitab-alarabi.com موقعنا على الوب

المحتويات



تصدير

اختيار المسائل التي ينبغي أن تحتلّ سلّم الأولوية في القلق على رفاهية الإنسان وحقوقه، يخضع بطبيعة الحال لاعتبارات ذاتية. لكن هناك بضعة خيارات لا مهرب منها على ما يبدو، لأنها تؤثّر تأثيراً كبيراً ومباشراً في آفاق البقاء على قيد الحياة بصورة لائقة وكريمة؛ نذكر من بينها ثلاثة على الأقل: الحرب النووية، والكارثة البيئية، وحقيقة أن حكومة الدولة المتزعّمة في العالم تتصرّف على نحو يضاعف من احتمال وقوع هذه الكوارث. وأرى من الأهمية بمكان أن أضع خطاً تحت كلمة "حكومة"، لأن الشعب، وهذا ما لا يجب أن يُدهش أحداً، غير موافق بالمرة [على ما تفعله تلك الحكومة][*]، الأمر الذي يضعنا أمام مسألة رابعة لا بد وأن تُقلق بال الأميركيين أشدّ القلق: تلك هي الفجوة الحادّة القائمة ما بين الرأي العامّ والسياسة العامّة. فأحد الأسباب الباعثة على الخوف مما يصعب معه التغاضي عنها عرضاً، هو أن 'النظام' الأميركي ككل واقعٌ في مأزق حقيقي - أي أنه يسلك وجهةً من شأنها أن تُسدل الستار على قيمه التاريخيه، قيم المساواة، والحرية، والديمقراطية ذات المعنى"[1].

إن "النظام" [الأميركي] آخذٌ في اكتساب بعض سمات "الدول الفاشلة"، هذا إذا ما استعرنا تعبيراً رائجاً في الآونة الأخيرة ويُطلق عادةً على دولٍ تُعتبر مصدر خطر محتمل على أمننا (مثل العراق)، أو في حاجةٍ إلى تدخلنا لإنقاذ

(*) كل ما يرد بين معقوفين في النصّ هو من وضع المترجم بغرض التوضيح الإضافي، أو الربط الذهني، ومتابعة الفكرة لتفادي الشعور بوجود خلل أو فجوة في السياق بالنظر إلى خصوصية أسلوب المؤلّف وصياغاته اللغوية الصعبة وأحياناً الإعجازية (م).

شعبها من مخاطر داخلية جسيمة (مثل هاييتي). ولئن كان هذا المفهوم "مفهوماً ملتبساً وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط"، إلّا أن بالوسع التعرّف هنا على بعض الخصائص الأوليّة للدول الفاشلة. إحداها هي عدم القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العُنف وربما من الدمار نفسه. والخصيصة الأخرى هي النزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون، محلياً كان أم دولياً، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان. وحتى إذا ما كانت تملك أشكالاً ديمقراطية، إلّا أنها تُعاني من "عجز ديمقراطي" خطير يُجرِّد مؤسّساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي[2].

لعلّ أصعب مهمّة تنتظر أياً منا، ولعلّها الأخطر طُراً، هي أن ننظر في المرآة بمنتهى الصدق. فإذا ما فعلنا ذلك، فلن نجد كبير صعوبة في العثور على خصائص وصفات "الدولة الفاشلة" في عقر دارنا. وإدراك الحقيقة هذا لا بد وأن يُقلق أشدّ القلق أولئك الذين يهتمّون بأمر بلدانهم ويحرصون على مستقبل أجيالها. أقول "بلدانهم" بالجمع، نظراً للنطاق الهائل الذي بلغته قوة الولايات المتحدة، وأيضاً لأن الأخطار والتهديدات لم تعد محصورة في مكان أو زمان بعينه.

إن النصف الأول من هذا الكتاب مكرّسٌ، في الأغلب، لاستعراض خطر الدمار المتزايد بفعل قوة الدولة الأميركية وجبروتها، في انتهاكٍ صارخ للقانون الدولي؛ وهو موضوع يشغل بنوع خاص بال مواطني الدولة المهيمنة في العالم، أياً يكن تقييم المرء للمخاطر ذات الصلة بهذا الوضع. وينظر النصف الثاني من الكتاب، بالدرجة الأولى، في المؤسّسات الديمقراطية، كيف هي صورتها في ثقافة النخبة وكيف تُمارَس في حقيقة الأمر، سواء في "الترويج للديمقراطية" في الخارج أم على صعيد بنائها في الداخل.

هذه قضايا مترابطة فيما بينها أشدّ الترابط، وهي تُطالعنا في سياقات وقرائن عدّة. وحرصاً مني على عدم الإثقال على القارىء بكثرة الحواشي، سوف أعمد، في تناول تلك القضايا، إلى عدم الإشارة إلى المصدر حيثما أمكنه العودة إليه بسهولة في كُتبٍ صدرت لي مؤخراً[3].

الفصل الأول

صارخ، مروِّع، ومحتوم

لنصف قرنٍ خلا، وبالتحديد في شهر تموز/يوليو 1955، أصدر برتراند راسل وألبرت آينشتاين نداءً استثنائياً إلى شعوب العالم، طالبين منها أن "تضع جانباً" المشاعر القوية التي تتملّكها حيال الكثير من القضايا، وأن تعتبر نفسها "فقط أفراداً من نوعٍ بيولوجي له تاريخ رائع، مما لا يرغب أحدٌ منا في اختفائه". والخيار الذي يُواجه العالم [على حد قولهما]، خيارٌ "صارخ، مروِّع، ومحتوم: هل نعمل على وضع نهايةٍ للجنس البشري؛ أم تعمد البشرية إلى نبذ الحرب؟"[1].

بيد أن العالم لم ينبذ الحروب. على النقيض من ذلك تماماً، نرى الدولة المهيمنة في العالم هذه الأيام تُعطي نفسها الحقَّ في شنّ الحرب كما يحلو لها، بموجب مبدأ "الدفاع التحسُّبي عن النفس" ذي الحدود غير المحدّدة، وقواعد النظام العالمي تُفرض بصرامة على الآخرين بكثيرٍ من ادّعاء الأخلاقية والعدالة، إلّا أنها تُسْقَط من الاعتبار بوصفها "غير ذات صلة"[*] كلما تعلّق الأمر بالولايات المتحدة ـ وهذا سلوك قديم العهد، لكنه اتخذ أبعاداً جديدة في ظل إدارتَيْ ريغان وبوش الثاني[2].

من بين أبسط البديهيات الأخلاقية: مبدأ الشمولية. بمعنى أننا يجب أن نطبِّق على أنفسنا المعايير ذاتها التي نطبّقها على الآخرين، إنْ لم نقل معايير أشدّ

(*) نظراً لكثرة ورود هذا المصطلح في أدبيات تشومسكي السياسة، اقتبس هنا ما قاله المعلّق بول هولمز بحصافة في هذا الصدد: "الصلة تعني التأييد ووضع خاتم الموافقة على أي طلب تتقدّم به الولايات المتحدة. أما إذا بدا لك ذلك غير ذي صلة، فربما كُنتَ عاجزاً عن فهم مبدأ القوة الذي يصنع الحق في العالم الذي نعيش فيه" (م).

صرامة. والتعليق اللافت بصدد الثقافة الفكرية في الغرب أن هذا المبدأ غالباً ما يكون محل تجاهل، وإنْ ذُكر أحياناً، فإنما ليُوصم بالفظاعة والشناعة. وهذا ما يُخزي بالأخصّ أولئك المتباهين بورعهم المسيحي، الذين يُفترض بهم أنهم سمعوا على الأقل ما تعنيه كلمة "منافق" في الأناجيل[3].

بالاستناد إلى الرطانة الخطابية العالية فحسب، يحثّنا المعلّقون على تقدير صدق القيادة السياسية في مجاهرتها بـ "الوضوح الأخلاقي" و"المثالية" حقّ قدرها. وهاكم مثلاً واحداً من أمثلة لا تُعد ولا تُحصى: يستدلّ الباحث المعروف فيليب زليكوف على [وجود] "المركزية الجديدة للمبادىء الأخلاقية" في إدارة بوش من "لغة الإدارة البليغة"؛ ويستنتج حقيقة لا غير، ألا وهي عرضها زيادة المساعدة الإنمائية ـ إنما بقدرٍ أقلّ بكثير مما تقدّمه بلدان غنية أُخرى بما يتناسب مع حجم اقتصاد كل منها[4].

إن الخطابة، والحق يُقال، جدّ مؤثّرة. "إنني أحمل هذا الالتزام في روحي"، هذا ما قاله الرئيس [الأميركي] في آذار/مارس 2002، مُعلناً تأسيس "شركة تحديات الألفية" لمضاعفة الأموال المخصّصة لمكافحة الفقر في العالم النامي. وفي عام 2005، حذفت الشركة هذا التصريح من موقعها على الشبكة الإلكترونية بعدما قلّصت إدارة بوش ميزانيتها المقرَّرة بمليارات الدولارات. واستقال رئيسها "بعدما أخفق في دفع عجلة المشروع قُدماً"، ولم "ينفق شيئاً تقريباً" من المليارات العشرة التي وُعد بها أصلاً، على ما كتب المحلل الاقتصادي جيفري ساخس. في الوقت عينه، رفض بوش دعوة رئيس الوزراء [البريطاني] طوني بلير إلى مضاعفة العون المقدّم إلى إفريقيا، وأبدى استعداده للانضمام إلى باقي الدول الصناعية في شطب الديون المترتبة على القارة الإفريقية فقط إذا ما جرى خفض المساعدة في المقابل، وهو إجراء يُرادف "الحُكم بالموت على أكثر من ستة ملايين إفريقي في السنة ممن يلقون حتفهم لأسباب من الممكن درؤها ومعالجتها" بحسب ساخس نفسه. عند وصول جون بولتون، مندوب بوش الجديد، إلى الأمم المتحدة قبل انعقاد قمتها لعام 2005 بوقت وجيز، طالب من فوره بحذف الجُملة: "أهداف التنمية الألفية" حيثما وردت في الوثيقة التي أُعدّت بعناية بعد مداولات طويلة لمعالجة [مسائل]

"الفقر والتمييز بين الجنسين، الجوع والتعليم الابتدائي، وفيات الأطفال وصحة الأمهات، البيئة والمرض"[5].

والبلاغة الخطابية دائماً ما ترفع المعنويات، ويُطلب منا أن نبدي إعجابنا بصدق وأمانة الذين يُنتجونها، حتى ولو تصرّفوا على نحوٍ يُذكّرنا بملاحظة ألكسيس دوتوكفيل من أن الولايات المتحدة استطاعت "أن تبيد العرق الهندي... من غير أن تنتهك مبدأ عظيماً واحداً من مبادىء الأخلاق في نظر العالم"[6].

كثيراً ما تُدعى العقائد السائدة بـ "المعايير المزدوجة" [أو: الكيل بمكيالين]. وهذا المصطلح مُضلِّل. إنه لمن الأدقّ وصفها بالمعيار الأوحد، الصريح والواضح؛ المعيار الذي أسماه آدم سميث: "المبدأ الخسيس [الذي يحكم سلوكيات] أسياد البشرية... كل شيء لأنفسنا، ولا شيء لغيرنا". أشياء كثيرة قد تغيّرت منذ أيامه، إلّا أن المبدأ الخسيس إيّاه ما انفك يشهد ازدهاراً[7].

ومن شدة تجذّر المعيار الأوحد في الأرض، تجده عصياً على الإدراك. خذوا "الإرهاب"، موضوع العصر البارز، مثلاً. هنالك معيار وحيد وصريح: إرهابهم ضدنا وضد من يوالينا هو الشرّ المطلق، بينما إرهابنا ضدهم غير موجود - وفي حال ما إذا وُجد، فهو ملائم تماماً. وثمة شاهد بيِّنٌ على ذلك هو حرب واشنطن الإرهابية على نيكاراغوا في ثمانينيات القرن العشرين، تلك القضية المثيرة للجدل، أقلّه بالنسبة لمن يؤمنون بأن لمحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن للأمم المتحدة - وكليهما أدانا الولايات المتحدة - ما يقولانه في قضايا كهذه. لقد أكّدت وزارة الخارجية بأن القوات التي كانت بإدارة أميركية والتي هاجمت نيكاراغوا انطلاقاً من قواعد أميركية موجودة في هوندوراس، قد أُعطيت تفويضاً بمهاجمة "أهدافٍ رخوة"، أي أهداف مدنية لا دفاعات لها. واستدعى احتجاج [منظمة] "أميركاز ووتش" [على ذلك] ردّاً حادّاً من ناطقٍ محترم بلسان "اليسار"، رئيس تحرير مجلة **نيوريبابليك**، مايكل كينزلي، الذي شرح بصبرٍ وطول أناة أن الهجمات الإرهابية على الأهداف المدنية يجب أن يُنظر إليها من زاوية براغماتية: "فالسياسة المعقولة هي التي (ينبغي أن) تجتاز اختبار تحليل النفقة - المنفعة"، أي "كمية الدمار والشقاء التي ستقع من جهة، وإمكانية بروز

الديمقراطية من جهة أخرى" - "الديمقراطية" كما تُعرِّفها النخب الأميركية بالطبع[8].

والافتراضات تبقى بمنأى عن الدحض، أو حتى الملاحظة. ففي عام 2005، أفادت الصُحف بأن إدارة بوش تواجه "معضلة" خطيرة: إن فنزويلا تسعى إلى استرداد واحدٍ من أسوأ إرهابيي أميركا اللاتينية سُمعةً، ألا وهو لويس بوسادا كاريلِّس، لمواجهة تُهم بتفجير طائرة ركاب تابعة لشركة "كوبانا"، وقتل سبعة وثلاثين شخصاً كانوا على متنها. كانت التُهم موثوقة، لكن كان ثمة صعوبة حقيقية. إذ بعد فرار بوسادا من سجنه في فنزويلا، "استأجره عملاء سرّيون أميركيون لإدارة عمليات إمداد [منظمة] الكونترا النيكاراغوية [بالسلاح والذخيرة] من السلفادور" - أي ليلعب دوراً بارزاً في حرب واشنطن الإرهابية على نيكاراغوا. ومن هنا كانت "المعضلة": "فاسترداده لمحاكمته من شأنه أن يُرسل إشارة مُقلقة إلى العملاء الأجانب السرّيين من أنهم لا يستطيعون الاتكال على حماية غير مشروطة من جانب الحكومة الأميركية، وقد يُعرِّض وكالة الاستخبارات الأميركية [السي آي إيه] لاعترافات علنيةٍ مُحرجة لها من أحد عملائها السابقين". وشرط الانتساب الفعلي إلى مجتمع المثقفين المحترمين، هو العجز عن إدراك أنه ربما توجد مشكلة طفيفة في هذا الشأن[9].

وفي الوقت الذي كانت فيه فنزويلا تلحّ في طلبها [استرداد الإرهابي كاريلّس]، أقرّت الأغلبيتان الساحقتان في مجلسَيْ الشيوخ والنواب مشروع قانون يحظر على الولايات المتحدة مساعدة البلدان التي ترفض طلبات الاسترداد - والمقصود بها الطلبات الأميركية طبعاً. لطالما مرّ رفض واشنطن المعتاد الاستجابة لمناشدة البلدان الأخرى استرداد إرهابيين بارزين منها مرور الكرام، وإنْ بدرت هنا بعض الأصوات المعبِّرة عن القلق من إمكانية أن يمنع مشروع القانون هذا المساعدة عن إسرائيل من الوجهة النظرية لرفضها تسليم رجل اتُّهم "بجريمة قتل وحشية حصلت عام 1997 في ماريلاند وفرّ إلى إسرائيل وطالب بالحصول على الجنسية [الإسرائيلية] من خلال أبيه"[10].

وقد حُلت معضلة بوسادا، مؤقتاً على الأقلّ، ولله الحمد، بفضل المحاكم التي رفضت طلب فنزويلا، خلافاً لما تنصّ عليه معاهدة تسليم المتّهمين الموقّعة

بين البلدين. وبعد ذلك بيومٍ واحدٍ، حثّ روبرت مولّر، رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي [أف بي أي]، أوروبا على الإسراع بتلبية طلبات الولايات المتحدة باسترداد بعض المتهمين، قائلاً: "إنا نتطلع دائماً إلى ما ينبغي عمله حتى يُمكننا جعل عملية الاسترداد تسير بوتيرة أسرع. أظن أننا مدينون لضحايا الإرهاب بأن نسهر على تحقيق العدالة بنجاعة وبفعالية".

وفي القمة الإيبيرية ـ الأميركية التي عُقدت بعد ذلك بفترة وجيزة، أعرب قادة أسبانيا ودول أميركا اللاتينية "عن دعمهم لجهود فنزويلا الرامية إلى تسلُّم (بوسادا) من الولايات المتحدة كي يُقدَّم إلى المحكمة" لتفجيره طائرة خطوط "كوبانا" الجوية، إلا أنهم سرعان ما تراجعوا عن ذلك بعدما احتجّت السفارة الأميركية على هذا الموقف. إن واشنطن لا ترفض فقط، أو تكتفي بتجاهل طلبات استرداد الإرهابيين، بل إنها تستخدم كذلك أداة العفو الرئاسي عن جرائم مقبولة [لديها]. فبوش الأول منح عفواً رئاسياً لأورلاندو بوسك، الإرهابي الدولي السيء السمعة وشريك بوسادا، برغم اعتراضات وزارة العدل التي ألحّت على ترحيله عن البلاد لكونه يُشكّل تهديداً للأمن القومي. وبوسك يقيم الآن آمناً مطمئناً في الولايات المتحدة، وربما لينضم إليه بوسادا لاحقاً، وسط محافل ما فتئت تُستخدم قاعدة للإرهاب الدولي[11].

ما من أحد سيصل به الابتذال حد اقتراح قصف الولايات المتحدة واجتياحها طبقاً لمبدأ بوش الثاني القائل "إن من يؤوي إرهابيين مذنب كالإرهابيين سواء بسواء"، وهو المبدأ الذي أعلنه حين طلبت حكومة أفغانستان موافاتها بأدلّة دامغة قبل تسليمها الولايات المتحدة أناساً متهمين بالإرهاب (من دون قرائن مقنعة، كما أقرّ روبرت مولّر نفسه فيما بعد). وقد كتب غراهام أليسون، خبير العلاقات الدولية في جامعة هارفرد يقول، إن مبدأ بوش "صار بالفعل بمثابة قاعدة سارية المفعول بحكم الأمر الواقع على صعيد العلاقات الدولية"؛ إنه "يُلغي سيادة الدول التي تؤمِّن ملاذاً للإرهابيين" ـ أعني بعض الدول ليس غير، بفضل الإعفاء الذي يوفّره المعيار الأوحد[12].

والمعيار الأوحد هذا ينسحب على الأسلحة ووسائل التدمير الأخرى كذلك. إن الإنفاق العسكري الأميركي يناهز ما تصرفه دول العالم مجتمعةً، في حين

تُشكّل مبيعات ثماني وثلاثين شركة في أميركا الشمالية (واحدة منها مقرّها في كندا) ما يزيد عن 60 بالمئة من مجموع مبيعات الأسلحة في العالم قاطبةً. أضف إلى ذلك أن وسائل التدمير بالنسبة للدولة المهيمنة في العالم باتت لا تعرف حدوداً. مبيِّناً ما بات معروفاً لكل صاحب عين ترى، كتب المحلل العسكري الإسرائيلي المرموق ريئوفن بداتزور يقول: "في زمن القوة العظمى الوحيدة التي لا تعرف الرحمة سبيلاً إلى قلبها، والتي تبغي قيادتها قولبة العالم على مثال رؤيتها الخاصة للعالم، أضحت الأسلحة النووية أداةً جذّابة لشنّ الحرب، حتى على أعداء لا يملكون أسلحة نووية"(13).

حينما سُئل ماكس بووت، الزميل القسيم في مجلس العلاقات الخارجية، "لماذا يجوز للولايات المتحدة أن تُنفق مبالغ طائلة على الأسلحة وتمتنع الصين عن ذلك؟"، أجاب بكل بساطة: "لأننا نضمن أمن العالم، ونحمي حلفاءنا، ونُبقي مسالك الملاحة البحرية الحيوية سالكة ونقود الحرب على الإرهاب"، بينما الصين تهدّد الآخرين و"يُمكن لها أن تُشعل سباقاً للتسلّح" - وهي أعمال لا يُمكن للولايات المتحدة أن تتصوّرها مجرد تصوّر. فما من أحد سوى رجل مخبول من أصحاب "نظرية المؤامرة" يجرؤ على الادعاء بأن الولايات المتحدة إنما تسيطر على مسالك الملاحة البحرية خدمة لأغراض السياسة الخارجية الأميركية، التي بالكاد تعود بالنفع على الجميع، أو أن معظم العالم ينظر إلى واشنطن (ولاسيما منذ بداية رئاسة بوش الثاني) على أنها التهديد الأبرز للسلم العالمي. كشفت استطلاعات الرأي التي أُجريت على نطاق دولي مؤخراً أن فرنسا "تُرى إلى حد بعيد على أنها ذات تأثير إيجابي في العالم" إلى جانب أوروبا عموماً والصين، بينما "الدول التي تُعتبر على نطاق واسع ذات تأثير سلبي هي الولايات المتحدة وروسيا". بيد أن هناك تفسيراً بسيطاً لذلك هنا أيضاً. فاستطلاعات الرأي إنما تُظهر فقط أن العالم على باطل. ومن السهولة بمكان إدراك السبب. فكما أوضح بووت في مكان آخر، "غالباً ما يكون دافع أوروبا الجشع"، ويعزّ على "الأوروبيين العيّابين" فهم "عُنصر المثالية" الذي يمنح السياسة الخارجية الأميركية حيويتها. فحتى بعد انقضاء مئتي سنة، لا تزال أوروبا لا تعي ما الذي يجعل أميركا تتصرّف على النحو الذي تتصرّف به". ويشاطرها آخرون النقائص الذهنية هذه، وفي مقدمتهم أقرب الأقربين، من

يتمتعون بخبرة لا بأس بها وبالتالي ضُلِّلوا على وجه الخصوص. فمن بين البلدان المستطلعة آراؤها، تأتي المكسيك في عداد البلدان "الأكثر سلبيةً" حيال الدور الأميركي في العالم[14].

إن مسار وكذلك مآل المراجعة التي تمّت في أيار/مايو 2005 لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي سوف نعود إليها لاحقاً، لخير شاهد على مدى جسامة المسؤولية التي نتحمّلها عن استمرار - لا بل وعن تعاظم - المخاطر الفادحة التي تحيق بأنواعنا المهدّدة بالانقراض. وكان أحد بواعث القلق الرئيسية في المؤتمر [لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي]، عزم واشنطن على "إزالة الكوابح النووية"، وبذلك "تخطو خطوة كبيرة - وخطرة - ستفضي بها إلى تحويل القنبلة النووية سلاحاً مشروعاً لشنّ الحرب". وعندي، أن العواقب المحتملة لذلك لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح[15].

المجازفة باستحضار الهلاك المبين

إن خطر الفناء النووي الذي سلّط كل من راسل وآينشتاين الضوء عليه [في ندائهما المومأ إليه آنفاً]، ليس بأي حال خطراً تجريدياً. فقد سبق لنا بالفعل أن اقتربنا من شفا حرب نووية. ولعلّ أشهر حالة من هذا النوع هي أزمة الصواريخ الكوبية في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1962، حين كان تفادينا "للعفاء النووي" أشبه ما يكون "بالمعجزة" على حد وصف اثنين من الباحثين المرموقين. في مؤتمر استعادي عُقد في هافانا عام 2002، وصف آرثر شلسينغر، المؤرِّخ ومستشار [الرئيس] كنيدي، الأزمة بأنها "أخطر لحظة عرفها تاريخ البشرية". وقد علم المشاركون في المؤتمر بأن الأخطار كانت أفدح بكثير مما كانوا يعتقدون. لقد اكتشفوا أن العالم كان "على بُعد كلمة واحدة" من الاستخدام الأول لسلاح ذري منذ ناغازاكي، حسبما أفاد توماس بلانتون، من "أرشيف الأمن القومي"، الذي عاون في تنظيم المؤتمر. وكان يشير بذلك إلى تدخل قائدٍ في سلاح الغواصات الروسي يُدعى فاسيلي آرخيبوف، الذي عرقل أمراً صدر إليه بإطلاق طوربيدات نووية حين كانت غواصاته تتعرّض للهجوم من جانب المدمّرات الأميركية. وما من شك في أن عواقب ذلك كانت ستكون جدّ مروّعة[16].

من بين كبار المخطَّطين الذين حضروا مؤتمر هافانا الاستعادي، وزير الدفاع في إدارة كنيدي، روبرت مكنمارا، الذي استذكر في عام 2005 أن العالم كان "قاب قوسين أو أدنى من كارثة نووية" إبّان أزمة الصواريخ. وقد قرن هذا التذكير بتحذير متجدّد من "القيامة قريباً"، واصفاً "سياسة التسلّح النووي الأميركية الراهنة بأنها غير أخلاقية، وغير مشروعة، ولا ضرورة لها عسكرياً، ناهيك عن أنها خطرة إلى حدٍ يبعث على الفزع". فهذه السياسة تخلق "مخاطر غير مقبولة للبلدان الأخرى ولبلدنا نحن" (خطر حصول "إطلاق نووي عَرَضاً أو بشكل غير متعمّد على السواء"، وهو "عالٍ إلى حد غير مقبول"، دعْ عنك خطر شنّ هجوم نووي من جانب إرهابيين). وقد صادق مكنمارا على ما قاله وليم بيري، وزير الدفاع في إدارة كلينتون، من "أن هناك احتمالاً تتعدى نسبته 50 بالمئة لتلقي الأهداف الأميركية ضربة نووية في غضون عقد من الزمن"[17].

ونقل غراهام أليسون أن ثمة "اتفاقاً في الرأي داخل مجتمع الأمن القومي" على أن هجوماً "بقنبلة قذرة" يبدو حتمياً، في حين أن هجوماً بسلاح نووي مرجّح الوقوع جداً في حال لم يُصر إلى وضع اليد على المواد الانشطارية - بما هي المكوّن الأساسي [للقنبلة] - وضمان أمنها. وبعد أن استعرض النجاحات الجزئية التي حقّقتها الجهود في هذا السبيل منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، بفضل مبادرات عضوَيْ مجلس الشيوخ سام نانّ وريتشارد لوغر، انتقل أليسون إلى الحديث عن النكسات التي مُنيت بها تلك البرامج منذ اليوم الأول لإدارة بوش. فقد وضع مخطّطو بوش على الرف البرامج الآيلة إلى تجنّب وقوع "إرهاب نووي محتوم"، إذ إنهم حوّلوا كل طاقاتهم إلى دفع البلاد نحو الحرب ومن ثم إلى محاولة احتواء الكارثة التي خلقوها في العراق بطريقة أو بأخرى[18].

في المجلة التي تصدرها الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، يُحذّر المحلّلان الاستراتيجيان جون ستاينبرونر ونانسي غلّاغر، وبعيداً عن أي غلوٍ، من أن البرامج العسكرية لإدارة بوش ومواقفها العدوانية تحمل في طياتها "مخاطرة مقدَّرة بوقوع هلاك نهائي". والأسباب واضحة المعالم: فسعي دولة واحدة إلى الأمن الكامل، بما في ذلك حقّ شنّ الحرب ساعة تشاء، "وإزالة

الكوابح النووية" (كما قال بداتزور)، إنما يستتبع شعور الآخرين بعدم الأمان، مما سيجعلهم يردّون على ذلك على الأرجح. والتكنولوجيا المخيفة قيد التطوير حالياً من ضمن التحويل الذي يقوم به رامسفيلد للمؤسّسة العسكرية، "سوف تنتشر يقيناً إلى سائر أنحاء العالم". وفي سياق "التنافس في التخويف"، ينشأ عن دورة الفعل وردة الفعل هذه "خطرٌ متصاعد، خطرٌ يصعب لجمه وفق كل الاحتمالات". ويتابع المحلّلان تحذيرهما: وإذا "ما عجز النظام السياسي الأميركي عن إدراك هذه المجازفة ولم يستطع مواجهة مندرجاتها، فإن قابليته للحياة والتطوّر ستكون عندئذ موضع شك كبير"[19].

هذا ويُعرب ستاينبرونر وغلاغر عن الأمل في أن الخطر الذي تُشكله الحكومة الأميركية على شعبها هي وعلى العالم سوف يجد رداً معاكساً له من جانب ائتلاف من البلدان المحبّة للسلام ـ بزعامة الصين! أما وقد باتت آراء كهذه تتردد داخل المؤسسة، فمعنى ذلك أننا قد بلغنا مأزقاً حرجاً بالفعل. وما ينطوي عليه ذلك بشأن حالة الديمقراطية الأميركية ـ حيث القضايا نادراً ما تدخل حتى الحلبة الانتخابية أو دائرة النقاش العام ـ ليبعث على الصدمة ويُنذر بسوء العاقبة كذلك، مُعرِّياً العجز الديمقراطي الذي أشرنا إليه في التصدير. واستحضار ستاينبرونر وغلاغر للصين في حديثهما مرده إلى أنه من بين سائر الدول النووية، وحدها الصين اتبعت حتى الآن "النمط الأشد كبحاً للانتشار العسكري". زد على ذلك أن الصين قد قادت ولا تزال المساعي في الأمم المتحدة الرامية إلى صون فضائنا الخارجي وحفظه للأغراض السلمية، بعكس الولايات المتحدة التي أعاقت ومعها إسرائيل جميع الخطوات الآيلة إلى منع سباق التسلّح في الفضاء.

إن عسكرة الفضاء لم تبدأ إبّان إدارة بوش. بل هي القيادة الفضائية في عهد كلينتون من دعا إلى "السيطرة على البُعد الفضائي للعمليات العسكرية بغرض حماية مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها"، تماماً كما كانت تفعل الجيوش والأساطيل البحرية في سالف الأيام. لذلك يتوجب على الولايات المتحدة أن تطوِّر "أسلحة ضاربة تتخذ قواعد لها في الفضاء، (تُتيح لها) استخدام قوة بالغة الدقّة من الفضاء وإلى الفضاء وعبر الفضاء". وستكون مثل هذه القوة

مطلوبة، في نظر الاستخبارات الأميركية والقيادة الفضائية الأميركية، نظراً إلى أن "عولمة الاقتصاد العالمي" سوف تفضي إلى "فجوة اقتصادية متّسعة" و"ركود اقتصادي متفاقم، وعدم استقرار سياسي واغتراب ثقافي"، مما سيثير الاضطراب والعنف في صفوف "الفقراء والمعدمين"، وسيكون في معظمه موجّهاً ضد الولايات المتحدة. والبرنامج الفضائي هذا إنما يندرج ضمن إطار مبدأ كلينتون المُعلن رسمياً ومؤداه أن الولايات المتحدة مخوّلة باللجوء إلى "استعمال القوة العسكرية من جانب واحد" لضمان "النفاذ دونما عائق إلى الأسواق وإمدادات الطاقة والموارد الاستراتيجية الرئيسية"[20].

كذلك نصح مخطّطو كلينتون (في القيادة الاستراتيجية الأميركية STRATCOM) بضرورة أن تصوِّر واشنطن نفسها [دولة] "غير عقلانية ومتعطشة للانتقام فيما لو هُوجمت مصالحها الحيوية"، بما في ذلك التهديد بتوجيه الضربة الأولى بأسلحة نووية إلى دول غير نووية. وقد أشارت القيادة الاستراتيجية الأميركية إلى أن الأسلحة النووية أنفع بمراحل من أي سلاح آخر للدمار الشامل، لأن "التدمير الهائل الناجم عن تفجير نووي تدمير فوري، وقليلةٌ هي المخفّفات التي تحدّ من آثاره، إن لم تكن معدومة بالمرة". وعدا عن ذلك، فإن "الأسلحة النووية تلقي دائماً بظلالها على أية أزمة أو صراع"، عاملةً على توسيع نطاق القوة التقليدية. ومرّة أخرى، ليست هذه العقيدة الاستراتيجية بالجديدة. فوزير الدفاع في إدارة كارتر، هارولد براون، دعا الكونغرس على أيامه إلى تمويل القُدرات النووية الاستراتيجية لأن بوجودها "تُصبح قواتنا الأخرى أدوات ذات مغزى للجبروت العسكري والسياسي"، الذي ينبغي أن يكون حاضراً في كل مكان من العالم الثالث، لأنه "ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، هناك اضطراب متزايد من الداخل، فضلاً عن التدخل من جانب الاتحاد السوفييتي" - وهذا الأخير ذريعة أكثر منه سبباً؛ وهي حقيقة يتم الإقرار بها دونما مواربة في بعض الأحيان[21].

غير أن التهديدات غدت حتى أكثر خطورةً في ظل إدارة بوش. فقد وسَّع مخطّطو بوش مبدأ كلينتون في السيطرة على الفضاء لأغراض عسكرية إلى "امتلاك" الفضاء، الذي "**قد يعني الاشتباك الفوري في أية بقعة من**

العالم". وقد أبلغ القادة العسكريون الكونغرس في عام 2005 أن البنتاغون بصدد تطوير أسلحة فضائية جديدة سوف تتيح للولايات المتحدة أن تُهاجم "بسرعة فائقة، وفي آماد جد قصيرة لجهة التخطيط والتنفيذ، أي مكان على وجه الأرض" بحسب تصريحٍ أدلى به الجنرال جيمس كارترايت، رئيس القيادة الاستراتيجية الأميركية. ومن شأن هذه السياسة أن تُعرّض أي جزء من الكرة الأرضية لخطر التدمير الفوري، بفضل [وسائل] المراقبة الدولية المعقّدة والأسلحة الهجومية الفتّاكة في الفضاء ـ معرِّضة وبصورة تبادلية شعب الولايات المتحدة نفسه لأفدح الأخطار"[22].

كذلك عمدت إدارة بوش إلى توسيع خيار الضربة الأولى، وهي ما فتئت تجعل الخط الفاصل ما بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية ضبابياً أكثر فأكثر، مُضاعفةً بذلك من "خطر اللجوء إلى استخدام الخيار النووي"، على حد قول المحلّل العسكري وليم آركين. فأنظمة الأسلحة قيد التطوير حالياً قادرة "على إسقاط شحنة متفجّرة تقليدية على الهدف بمنتهى الدقة خلال دقائق معدودات من إصدار هيئة القيادة والسيطرة أمراً بذلك"، وذلك تماشياً مع عقيدة سلاح الجو التي تُعرِّف التفوق في الفضاء بأنه "حرية الهجوم وكذلك التحرّر من الهجوم". ويُعلّق خبير الأسلحة جون بايك على ذلك بأن البرامج الجديدة تسمح للولايات المتحدة "بسحق أيٍ كان في العالم في مهلة لا تتعدى ثلاثين دقيقة بعد الإشعار ومن دون حاجة إلى وجود قاعدة جوية قريبة"؛ وهذا لعمري كسبٌ لا يُستهان به في ضوء الخصومات المحلية التي تثيرها مئات القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في كل أرجاء العالم لضمان الهيمنة عليه. واستراتيجية الدفاع الوطني التي وقّعها رامسفيلد في الأول من آذار/مارس 2005، "تتيح لنا أن نُسقط قوةً على أي مكان في العالم من قواعد عمليات مأمونة"، إدراكاً منها "لأهمية التأثير في الأحداث قبل أن تغدو التحدّيات أكثر خطورةً وأقلّ طواعية"، وذلك وفقاً لعقيدة الحرب الوقائية. أبلغ الجنرال لانس دبليو لورد، رئيس القيادة الفضائية التابعة لسلاح الجو، الكونغرس بأن الأنظمة التي يجري تطويرها حالياً سوف تتيح للولايات المتحدة "إسقاط شحنة متفجّرة تقليدية على الهدف بمنتهى الدّقة خلال دقائق معدودات من إصدار هيئة

القيادة والسيطرة أمراً صريحاً بذلك" - ولا حاجة لأن نضيف: شحنة غير تقليدية كذلك[23].

فلا عجب، بعد ذلك، أن تثير تلك الأعمال انزعاجات وانتقادات وردّات فعل. فحذّر كبار العاملين في المجالين العسكري والفضائي في الاتحاد الأوروبي وكندا والصين وروسيا من أنه "كما كان لإطلاق الأسلحة النووية ذيول وتداعيات غير منتظرة، كذلك سيكون الأمر بالنسبة لعسكرة الفضاء". وكما كان متوقعاً، ردّت روسيا على الزيادة الواسعة في القدرات العسكرية الهجومية من جانب بوش بزيادة قُدراتها هي أيضاً زيادة حادّة، واستجابت لتسريبات البنتاغون بشأن عسكرة الفضاء بالإعلان عن أنها "ستنظر في استخدام القوة إذا ما دعت الضرورة رداً على ذلك". ويُشكّل "الدفاع الصاروخي" - الذي هو باعتراف الجميع سلاحٌ للضربة الأولى - خطراً فائقاً على الصين بوجه خاص. وفي حال ما إذا ظهرت أية تباشير نجاح على هذه البرامج، فمن المرجّح أن تعمد الصين إلى توسيع قُدراتها الهجومية حفاظاً على قوة الردع لديها. والحال أن الصين ماضية بالفعل في تطوير صواريخ أقوى مما تملكه حالياً ذات رؤوس حربية نووية متعدّدة قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، وهي سياسية وصفها محرّر شؤون آسيا ومنطقة الباسفيك في المجلة الأسبوعية العسكرية الأولى في العالم[*] بأنها "دفاعية بروح هجومية". في عام 2004، بلغت حصة الولايات المتحدة من مجموع الإنفاق العسكري على الفضاء في العالم 95 بالمئة، غير أن آخرين قد ينضمون إليها إذا ما اضطروا إلى ذلك، الأمر الذي سيُضاعف مُضاعفةً كبيرة المخاطر التي تتهدّد الجميع دونما استثناء[24].

يُقرّ المحلّلون الأميركيون بأن برامج البنتاغون الراهنة "يُمكن تفسيرها على أنها خطوة مهمّة من جانب الولايات المتحدة نحو عسكرة الفضاء، ولا يبدو أن هناك كبير شكٍ في أن نشر الأسلحة في قواعد فضائية يُعدّ جانباً مقبولاً من التخطيط الهادف إلى تحويل سلاح الجو"؛ وكلها تطوّرات "من المحتمل أن يكون لها على المدى البعيد أثر سلبي على الأمن القومي للولايات المتحدة". أما نظراؤهم الصينيون فيوافقون على أنه فيما تزعم واشنطن أن نواياها دفاعية،

(*) مجلة *Jane's Defence Weekly* على أرجح الظن. (م)

"يبدو بناء مثل هذه المنظومة للصين وللعديد من البلدان الأخرى أشبه بتطوير السفينة الفضائية Death Star [كوكب الموت] في سلسلة أفلام "حرب النجوم"، (التي يُمكن استخدامها) لمهاجمة الأقمار الاصطناعية العسكرية والمدنية على السواء والأهداف في أي مكان على سطح الأرض... فأسلحة الفضاء يُنظر إليها على أنها أسلحة 'بادئة بالهجوم' أكثر منها أسلحة دفاعية، لأنها عُرضةً لإجراءات مضادة. لذلك يُمكن النظر إلى نشرها على أنه إشارة إلى نيّة الولايات المتحدة استخدام القوة في القضايا الدولية". وهنا قد تعمد الصين وبلدان أخرى إلى تطوير أسلحة فضائية منخفضة الكلفة رداً على ذلك، وهكذا من شأن السياسة الأميركية "أن تُشعل فتيل سباق تسلّحٍ في الفضاء". أضف إلى ذلك "أن الصين، ودرءاً لأي فقدان محتمل لقُدرة الردع التي تمتلكها، قد تلجأ إلى تعزيز قُدراتها النووية، وهذا ما قد يحفز الهند وباكستان على أن يحذوا حذوها". وسبق لروسيا أن "هدّدت بالردّ على نشر أي بلدٍ للأسلحة في الفضاء - وهو عملٌ قد يقوّض نظام الحدّ من الانتشار النووي الهشّ أصلاً"[25].

في تلك الأثناء، ينكبّ البنتاغون على النظر مليّاً في دراسة مقلقة أعدّها كبير مستشاريه الأكاديميين عن القوات المسلحة الصينية. فقد استنطق الرجل نصوصاً عسكرية باللغة الصينية وأجرى مقابلات مع واضعيها، وخلص إلى نتيجة "أزعجت العديدين في واشنطن، وهي أن الصين ترى في الولايات المتحدة منافساً عسكرياً". ولذلك ينبغي لنا أن نتخلّى عن فكرة أن الصين "بلد وديع بالفطرة"، ونعترف بأن الصينيين المُصابين بجنون العظمة والميّالين إلى المخاتلة والخداع، ربما كانوا يسلكون بعيداً عن الضوضاء سبيل الشرّ[26].

يذكّرنا المخطِّط السابق في منظمة حلف شمالي الأطلسي [الناتو]، مايكل ماكغواير، بأن ميخائيل غورباتشيف، وإدراكاً منه "للمنطق البغيض" للأسلحة النووية، دعا في عام 1986 إلى التخلّص منها بشكل كامل، وهو الاقتراح الذي أجهضته [استراتيجية] ريغان القاضية بعسكرة الفضاء (أو ما سُمي يومها ببرنامج "حرب النجوم"). كتب ماكغواير يقول، إن العقيدة [العسكرية] "الغربية إنما تقوم صراحةً على التهديد الموثوق باستخدام الأسلحة النووية "أولاً وقبل الآخرين، ولا تزال هذه السياسة سارية إلى يومنا هذا". وقد تمسّكت روسيا

بالعقيدة نفسها إلى عام 1994، حين بدّلت موقفها، متبنيةً سياسة "ألا تكون البادئة" في استخدامها. غير أن روسيا عادت إلى الأخذ بعقيدة "الناتو" في خرقٍ "للتعهد القاطع" الذي أعطته واشنطن لغورباتشيف بأنه "إذا ما وافق على بقاء ألمانيا موحّدة في حظيرة الناتو، سيمتنع الحلف عن التوسّع شرقاً لاستيعاب الأعضاء السابقين في حلف وارسو". وفي ضوء وقائع الماضي، دعْ عنك بديهيات الاستراتيجية، شكّل خرق كلينتون لتعهدّه القاطع تهديداً خطيراً لأمن روسيا، وهو "نقيض مبدأ 'الاستثناء' الذي هو في أساس مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية". إن نقض كلينتون للضمانات التي أعطاها يُفسِّر لنا "لماذا عارض الناتو إضفاء الصفة القانونية على المناطق الخالية من الأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع والتي تشمل وسط أوروبا من القطب الشمالي إلى البحر الأسود". ويمضي ماكغواير ليشير إلى أن عملية "القوننة" هذه "اقترحتها بيلاروسيا وأوكرانيا وروسيا في منتصف تسعينيات القرن العشرين، لكنها كانت ستتضارب مع الخطط الرامية إلى توسيع رقعة الناتو. والتفكير المعكوس يُفسِّر لنا لماذا تدعم واشنطن [فكرة] إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. فلو قررّت هذه الجمهوريات السوفييتية السابقة الانضمام إلى روسيا في حلفٍ عسكري، فمن شأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية أن تحرم موسكو من خيار نشر أسلحة نووية على أراضيها"[27].

"القيامة قريباً"

من غير الممكن تخمين مدى احتمال حلول "القيامة قريباً" بصورة واقعية، لكن من الأكيد أنه احتمال كبير وكبير جداً بالنسبة لأي عاقل يتفكّر في الأمور بكل اتزان. وإذا كان التحرّز دليل على الحماقة، فالاستجابة لخيار "الصارخ والمروّع والمحتوم" الذي وصفه لنا كل من راسل وآينشتاين ليست كذلك. على النقيض تماماً، إن الاستجابة مُلحّة، ولاسيما في الولايات المتحدة نظراً لدورها الرئيسي في تسريع وتيرة السباق إلى الدمار بفعل هيمنتها العسكرية الفريدة من نوعها تاريخياً. "ربما تكون فرص حصول هجوم نووي عَرَضاً، بطريق الخطأ أو من دون تفويض آخذة في التزايد"، على حد تحذير السناتور السابق سام نانّ، الذي اضطلع بدور رائد في الجهود الرامية إلى تقليص خطر نشوب حرب نووية.

ويلاحظ نانّ "أننا نجازف مجازفة لا لزوم لها بوقوع 'هرمجدّون' (*) من صُنع أيدينا" وذلك نتيجة الخيارات السياسية التي تجعل "بقاء أميركا" رهناً "بدقة أنظمة الإنذار الروسية وآليات القيادة والسيطرة لديها". إن نانّ يشير هنا إلى التوسّع الحادّ في البرامج العسكرية الأميركية التي رجّحت الكفة الاستراتيجية بطريقة جعلت "روسيا أكثر احتمالاً بأن تعمد إلى الإطلاق عند تلقّيها إنذاراً بهجوم [يُشن عليها] من غير أن تنتظر لترى ما إذا كان الإنذار دقيقاً أم لا". وما يزيد في عوامل هذا الخطر، "أن نظام الإنذار المبكر الروسي في حالة من العطب الشديد، ومن المحتمل جداً أن يُطلق إنذاراً زائفاً بهجوم صاروخي". وتعويل الولايات المتحدة "على وضعية نووية تتسم بالتأهب العالي واليد على الزناد... تُتيح إطلاق الصواريخ في غضون دقائق معدودات"، يُجبر "قادتنا على اتخاذ قرار يكاد يكون فورياً بصدد إطلاق أسلحة نووية ما إن يصلهم إنذار بهجوم [قادم]، ويسلبهم الوقت الذي قد يلزمهم لجمع البيانات، وتبادل المعلومات، واكتساب الرؤية الصحيحة للأشياء، واكتشاف الخطأ وتفادي الوقوع في غلطة وخيمة العواقب". وإن الخطر ليتعدّى روسيا، وكذلك الصين، فيما لو اتبعت المسار ذاته. فبحسب المحلّل الاستراتيجي بروس بلير، "إن مشاكل الإنذار المبكر والتحكّم التي ترزء بها باكستان والهند وسواهما من بلدان الانتشار النووي لهي بعدُ أكثر حدةً"[28].

وثمة مبعث آخر للقلق الشديد تناولته الأدبيات التقنية قبل 11 أيلول/ سبتمبر بوقتٍ طويل، وهو أن الأسلحة النووية قد تسقط عاجلاً أم آجلاً في أيدي جماعات إرهابية، التي ربما تستخدمها وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مع ما لذلك من عواقب ماحقة. ومثل هذه الاحتمالات يعزّزها حالياً المخطّطون في إدارة بوش، الذين لا يعتبرون الإرهاب على رأس سلم الأولويات كما يدلّلون بشكل منتظم. فنزعتهم العسكرية العدوانية لم تدفع بروسيا إلى تعزيز قُدراتها الهجومية بدرجة كبيرة، بما في ذلك المزيد من الأسلحة النووية الفتّاكة ومنظومات توصيلها فحسب، وإنما تحثّ أيضاً المؤسسة العسكرية الروسية على تحريك أسلحتها

(*) موقعة ورد ذكرها في إنجيل "سفر الرؤيا" للصراع النهائي ما بين قوى الخير وقوى الشر. وتُكنّى بها كل معركة مهولة قد تقضي على كل شيء وتؤذن بنهاية العالم (م).

النووية دونما انقطاع عبر أراضي روسيا الشاسعة لمجابهة التهديدات الأميركية المتصاعدة. ولا أظن أن المخطّطين في واشنطن إلّا على دراية أكيدة من أن ثوار الشيشان، الذين سبق لهم ان سرقوا مواد مشعّة من معامل النفايات ومحطات الطاقة النووية، يُراقبون عن كثب "شبكة السكة الحديدية والقطارات الخاصة المعدّة لشحن الأسلحة النووية عبر روسيا"[(29)].

ويحذّر بروس بلير من أن "هذه الحركة الدائمة (داخل روسيا) من شأنها أن تخلق عطوبية خطيرة، لأن النقل هو عقب أخيل أمن السلاح النووي"، ويتساوى في خطره مع إبقاء القوات النووية الاستراتيجية على درجة عالية من التأهب. ويقدّر بلير أن ثمة "مئات عدّة من الرؤوس النووية الروسية تنتقل بين الأرياف" كل يوم. وسرقة قنبلة نووية واحدة "قد تعني في نهاية الأمر دمار مدينة أميركية، (لكن هذا) ليس هو السيناريو الأسوأ المترتب على هذه اللعبة النووية". فالأدهى من ذلك، أن "الاستيلاء على صاروخ نووي استراتيجي بعيد المدى جاهز للإطلاق، أو على مجموعة صواريخ قادرة على حمل القنابل إلى أهداف تبعد آلاف الأميال، يُمكن أن يُترجم حدثاً قيامياً بالنسبة للأمة جمعاء". وهناك تهديد كبير آخر بأن يُقدم إرهابيون مأجورون على اختراق شبكة اتصالات عسكرية ونقل أوامر بإطلاق صواريخ مزودة بمئات الرؤوس النووية - هذه ليست من الفانتازيا في شيء، كما تبيَّن للبنتاغون لسنوات قليلة خلت عندما اكتُشفت عيوب خطيرة في إجراءات الأمان الخاصة بها، مما استلزم إصدار تعليمات جديدة إلى أطقم إطلاق صواريخ "ترايدنت" من الغواصات. والأنظمة في البلدان الأخرى أقلّ موثوقية بكثير. وهذا كله يُشكّل "حادثاً بانتظار أن يقع"، على ما كتب بلير؛ حادثاً يُمكن أن يتخذ أبعاداً قيامية[(30)].

إن مخاطر الحرب النووية آخذة في التصاعد عن وعي بفعل التهديد باستعمال العنف، الذي يحفز أيضاً، وكما تنبأنا منذ أمد بعيد، الإرهاب الجهادي. يُمكن إرجاع الإرهاب الجهادي إلى البرامج التي اعتمدتها إدارة ريغان لتنظيم وتسليح وتدريب الإسلاميين المتشدّدين - ليس دفاعاً عن أفغانستان، كما زُعم، بل من أجل المصالح العُليا المألوفة والبشعة للدولة [الأميركية]، مع ما لها من تداعيات كالحة على شعب أفغانستان المعذّب. كما أن إدارة ريغان تسامحت أيضاً

والبهجة لا تسعها بانزلاق باكستان نحو التطرف الإسلامي المتشدّد في ظل حُكم محمد ضياء الحقّ، أحد المستبدّين القُساة العديدين الذين دعمهم المتصرفون الحاليون في واشنطن ومرشديهم. كذلك غضّ ريغان وشركاؤه الطرف بمنتهى الأدب فيما كان حليفهم الباكستاني عاكفاً على تطوير أسلحة نووية، مصادقين سنةً بعد أخرى على الادّعاء بأن باكستان لا تفعل ذلك. كانوا ومثلهم رجال إدارة كلينتون في غفلة من أمرهم حين راح بطل الانتشار [النووي] الأول في باكستان، الذي تلقّى ربتة خفيفة على يده الآن، يدير أغرب مشروع للتهريب النووي في العالم؛ إنه عبد القدير خان، الذي "أنزل من الضرر في عشر سنوات أكثر مما أنزله أي بلد آخر في الخمسين سنة الأولى من العصر النووي"، على حد تعبير جيمس والش، المدير التنفيذي لمشروع إدارة الذرّة في جامعة هارفرد[31].

إن النزعة العسكرية العدوانية لدى واشنطن ليست هي العامل الوحيد الذي يدفع بالجنس [البشري] نحو "القيامة قريباً"، لكنها بلا أدنى شك عامل خطير الشأن. فالخطط والسياسات تندرج ضمن سياق أوسع بكثير، وتعود بجذورها إلى سنوات كلينتون وما قبلها. وكل ذلك يقف عند عتبة الخطاب العام، ولا يدخل حتى ولو هامشياً في الخيارات الانتخابية؛ وهذا، ولا غرو، شاهد دامغ آخر على انحطاط الديمقراطية الفاعلة ونُذره.

والخطر الوحيد الذي يُمكن مقارنته من بعيد باستخدام الأسلحة النووية هو خطر الكارثة البيئية الجسيم. عشية انعقاد قمة مجموعة الثماني (G8) في تموز/ يوليو 2005 في غلينغلس بسكوتلندا، انضمت الأكاديميات العلمية للدول الثماني الكبرى جميعاً، ومنها أكاديمية العلوم الوطنية الأميركية، إلى نظيراتها في الصين والهند والبرازيل في مناشدة قادة البلدان الغنية بالعمل العاجل لتفادي هذه الكارثة المحتملة. جاء في تصريحهم: "إن الفهم العلمي للتحوّلات المناخية هو الآن على درجة كافية من الوضوح لكي نُبادر إلى العمل دونما إبطاء. وإنه لمن الحيوي جداً أن تحدّد جميع البلدان ما تستطيع اتخاذه حالياً من خطوات فعّالة لجهة الكلفة، بغية الإسهام في تحقيق خفض ملموس وطويل الأمد للحجم العالمي الصافي لانبعاث غازات الدفيئة". وفي افتتاحية رئيسية لها، تبنّت صحيفة

فاينَنشال تايمز هذا "النداء الصريح والعالي"، مُعربةً عن الأسى في الوقت عينه لوجود "عائق واحد؛ ذلك القائم، ويا للأسف، في البيت الأبيض حيث يصرّ جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، على القول - برغم البيان غير المسبوق لعلماء الدول الثماني الكبرى عشية انعقاد قمة غلينغلس في الشهر القادم - إننا لا نزال لا نعرف الشيء الكافي في الواقع عن ظاهرة التبدّلات [المناخية] الحاصلة في العالم". ومن ثم نجحت واشنطن "في حذف الفقرة الداعية إلى العمل سريعاً للسيطرة على الاحترار الكوني"، وشطب عبارات ملتهبة من قبيل: "إن عالمنا يزداد دفئاً"، لأن "السيد بوش قال إن الاحترار الكوني مسألة ليست مؤكّدة تماماً لتبرير أي شيء يتعدّى الإجراءات الاختيارية". والخلاصة النهائية، كما جاءت في تعليقٍ لمحرّري الـ **فاينَنشال تايمز**، هي أنه ما تبقّى لا يعدو كونه "كعكة ويفل كاذبة"[32].

ورفض القرائن العلمية فيما يتعلق بقضايا البقاء، انسجاماً مع اجتهادات بوش العلمية، بات أمراً روتينياً. ففي الاجتماع السنوي للجمعية الأميركية لتقدم العلم لعام 2005، "أصدر أبرز الباحثين الأميركيين في مجال المناخ 'الدليل الأكثر إفحاماً حتى الآن' على أن نشاطات الإنسان هي المسؤولة عن الاحترار الكوني". وتنبأت المجموعة بمضاعفات مناخية رئيسية، بما في ذلك حصول نقصٍ حاد في إمدادات المياه في مناطق تعتمد على الأنهار المغذّاة من ذوبان الثلوج ومجاري الجليد. وفي الاجتماع عينه، أفاد باحثون مرموقون آخرون عن شواهد بأن صفائح الجليد الذائبة في القطب الشمالي وجزيرة غرينلاند تُحدث خللاً في درجة ملوحة البحر مما يُهدِّد "بإغلاق الحزام الناقل المحيطي الذي ينقل الحرارة من المناطق المدارية باتجاه المناطق القطبية عبر تيار الخليج وغيره من التيارات". وأحد النيول الممكنة لذلك هو انخفاض درجة الحرارة انخفاضاً لا يُستهان به في أوروبا. وبعد ذلك بوقت قصير، تحدّث خبراء المناخ عن حصول انكماش إضافي في طبقة الجليد القطبية، وحذّروا من أن "التغذية المرتدة في النظام [البيئي]" التي جرى التكهن بها منذ أمد طويل، "قد بدأت تترسخ وتستتبّ" مع قيام الامتدادات الفسيحة من المياه المفتوحة بتشرُّب الطاقة الشمسية بدلاً من عكسها ثانيةً إلى الفضاء، الأمر الذي يُضاعف من مخاطر الاحترار الكوني الجسيمة. لكن تقديم "الدليل الأكثر إفحاماً حتى الآن"، مثله مثل

تحذيرات مجموعة الثماني الكبار، لم يلقَ كبير التفات في الولايات المتحدة، برغم الاهتمام الذي أُولي في الفترة عينها لتطبيق اتفاقية كيوتو التي تُنظِّم انبعاثات غازات الدفيئة، مع رفض أهمّ حكومة [في العالم] المشاركة في ذلك"[33].

ومن الأهمية بمكان هنا التشديد على كلمة **حكومة**. فالملاحظة الاعتيادية بأن الولايات المتحدة تقف وحدها تقريباً في رفض اتفاقية كيوتو صحيحة فقط إذا ما كانت عبارة "الولايات المتحدة" تستثني سكّانها، الذين يحبّذون بقوة اتفاقية كيوتو. إن غالبية مؤيدي بوش لا يدعمون هذه الاتفاقية فحسب، بل ويعتقدون عن خطأ أيضاً أن الرئيس يدعمها كذلك. وعلى العموم، فقد ضُلل الناخبون إلى حد بعيد في انتخابات 2004 [الرئاسية] فيما يتعلَّق بمواقف الأحزاب السياسية، ليس لنقصٍ في الاهتمام أو في القُدرة العقلية، بل لأن الانتخابات أُعدَّت بعناية لتُعطي تلك النتيجة بالذات. وهذا موضوع سوف نعود إليه فيما بعد[34].

العراق و"الحرب على الإرهاب"

كان المخطِّطون الأميركيون والبريطانيون على دراية تامّة من أن اجتياح العراق سيفضي على الأرجح إلى إلهاب جذوة الإرهاب وزيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تماماً مثلما حذّر العديد من المحلّلين ووكالات الاستخبارات. فقد أبلغ مدير السي آي إيه، جورج تنيت، الكونغرس في تشرين الأول/أوكتوبر 2002 أن غزو العراق قد يدفع بصدّام حسين إلى مؤازرة "الإرهابيين الإسلاميين في شن هجوم بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة". ومجلس الأمن القومي، من جانبه، "تكهّن بأن غزواً بقيادة أميركية للعراق سوف يُضاعف من التأييد للإسلام السياسي، وسيتمخض عنه مجتمع عراقي منقسم بعمق على نفسه وميَّال إلى التناحر الداخلي العنيف"، مما سيتولد عنه إرهاب داخل العراق وفي العالم قاطبة. وعاد مجلس الأمن القومي وأكّد هذه التكهّنات في كانون الأول/ديسمبر 2004، بقوله إن "العراق والنزاعات المحتملة الأخرى في المستقبل يُمكن أن تؤمِّن التجنيد، وحقل التدريب، والمهارات التقنية والبراعة اللغوية لطبقة جديدة من الإرهابيين من ذوي 'الحرفية' العالية، الذين يُصبح الإرهاب السياسي بالنسبة إليهم غايةً في حد ذاتها". كذلك تنبأ مجلس الأمن القومي بأنه ونتيجةً للغزو، ستقوم هذه الشبكة المعولمة الجديدة من "الجماعات الإسلامية المتطرفة

المنتشرة"، بمدّ نطاق عملياتها إلى أماكن أخرى دفاعاً عن ديار المسلمين في وجه هجمات "الغُزاة الكفرة"، مع حلول العراق محل أفغانستان كحقل تدريب لها. وأكّد تقرير للسي آي إيه مؤرَّخ في أيار/مايو 2005 أن "العراق صار بمثابة مغنطيس يجذب المقاتلين الإسلاميين كما كانت أفغانستان أثناء الاحتلال السوفييتي قبل عقدين من الزمن، وكما كانت البوسنة في تسعينيات القرن العشرين". وخلصت السي آي إيه إلى القول إن "العراق قد يُبرهن على أنه أكثر فعالية كحقل تدريب للمتطرفين الإسلاميين مما كانته أفغانستان في بواكير أيام القاعدة، لأنه بمثابة مختبر حقيقي وواقعي للقتال داخل المدن". وبعد عامين اثنين على الغزو، توصلت مراجعة حكومية رفيعة المستوى "للحرب على الإرهاب" إلى الخلاصة نفسها. ركّزت المراجعة "على كيفية التعامل مع نشوء جيل جديد من الإرهابيين، ممّن تدربوا في العراق على مدى السنتين الماضيتين"، فأشارت إلى أن "كبار المسؤولين الحكوميين يُحوِّلون انتباههم بصورة متزايدة إلى إحباط ما أسماه أحدهم 'نزيز' مئات أو حتى آلاف الجهاديين المتضرسين في العراق عائدين إلى بلدانهم الأصلية في سائر الشرق الأوسط وأوروبا الغربية. وعلى حد قول مسؤول كبير في إدارة بوش، 'إنها عيّنة جديدة من معادلة جديدة. إذا كنتم لا تعرفون من هم في العراق، فكيف عساكم ستكتشفون أماكن تواجدهم في اسطنبول أو لندن؟'"[35].

ما من شك في أن غزو العراق كان له أثر كبير "في مضاعفة الجانبية الشعبية للمتطرفين المناوئين للديمقراطية من أمثال رجال القاعدة وغيرهم من السلفيين الجهاديين" في أرجاء العالم الإسلامي كافة. ومثال ناطق على ذلك هو أندونيسيا، أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان في العالم ومنبع محتمل للإرهاب الجهادي. في عام 2000، كان 75 بالمئة من الأندونيسيين ينظرون إلى الأميركيين نظرة إيجابية. لكن هذا الرقم انخفض إلى 61 بالمئة بحلول عام 2002، ثم هبط هبوطاً شديداً إلى 15 بالمئة فقط إثر غزو العراق، مع تصريح 80 بالمئة من الأندونيسيين بأنهم يخشون هجوماً عليهم من جانب الولايات المتحدة. ويشير سكوت أتران، وهو خبير في شؤون الإرهاب وأندونيسيا، إلى أن "هذه المشاعر تتلازم ورغبة ما يزيد عن 80 بالمئة من الإندونيسيين في أن يلعب الإسلام دوراً أكبر في حياتهم الشخصية والوطنية، إلا أنها تقترن كذلك بالتسامح

مع طيف أوسع من أبناء دينهم، بمن فيهم المتشدّدون الصداميون، وبالاستعداد لتضخيم أي استخفافٍ بزعيم مسلم أو دولة مسلمة إلى هجوم متصوَّر على العالم الإسلامي برمّته"[36].

والخطر هذا ليس تجريدياً. بعد هجمات القنابل القاتلة على نظام النقل العام في لندن التي جرت في تموز/يوليو 2005، أصدر المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (شاذم هاوس) دراسة تكرّر الاستنتاجات القياسية لوكالات الاستخبارات والمحلّلين المستقلّين: "ما من شك في أن غزو العراق قد أعطى شبكة القاعدة دفعة قوية (على صعيد) الدعاية، والتجنيد وجمع الأموال، في الوقت الذي أمّن فيه بقعة تدريب مثالية للإرهابيين". ووجدت الدراسة أن "المملكة المتحدة في خطرٍ على وجه الخصوص نظراً لكونها أقرب حليف للولايات المتحدة، وزجّت بقواتها المسلحة في الحملات العسكرية للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان وفي العراق... (ناهيك عن أنها) تسير في ركاب السياسة الأميركية"، مثل راكب يجلس خلف سائق درّاجة نارية. وفي استعراض لتفجيرات لندن، خلص جهاز الأمن الداخلي في بريطانيا (MI5) إلى القول: "لئن كانت هناك طائفة منوّعة من المآرب و"الأسباب" التي تحرّكها، فإن العراق هو القضية الطاغية لدى طيف واسع من الجماعات المتشدّدة والأفراد المتطرفين في بريطانيا وأوروبا"، في حين أن البعض ممن قصدوا العراق للقتال "ربما يعودون لاحقاً إلى بريطانيا ويفكّرون في شنّ هجمات فيها"[37].

أنكرت حكومة بلير بغضب ما هو واضح وضوح الشمس، وإنْ عادت وتأكدت من ذلك بنفسها بعد وقت قصير حينما أُلقي القبض في روما على أحد المشتبه بهم في التفجير المُكمِّل الذي تعثّر، إذ صرّح ذلك الرجل "أن خطة التفجيرات كان الدافع المباشر إليها ضلوع بريطانيا في حرب العراق"، ووصف "كيف كان المشتبه بهم يُشاهدون على مدى ساعات طويلة شاشات التلفزيون وهي تعرض صور الأرامل العراقيات المحزونات وأطفالهن إلى جانب صور المدنيين القتلى في ذلك النزاع. وقيل إنه أخبر المحقّقين أنه بعد مشاهدته تلك الصور: 'خالجني شعور بالحقد وبتُّ على قناعة من أنه لا بد من إعطاء إشارة ما - من عمل شيء ما'"[38].

وثمة تقارير لماكينة تفكير إسرائيلية وجهة استخباراتية عربية تُجمع على أن "الغالبية العُظمى" من المقاتلين الأجانب في العراق "ليسوا إرهابيين سابقين"، بل "صاروا متطرفين بفعل الحرب نفسها"، وقد حفزهم الغزو على الاستجابة للنداءات الداعية إلى الذود عن إخوانهم المسلمين في وجه "الصليبيين" و"الكفّار" الذين يشنّون "هجوماً على الدين الإسلامي والثقافة العربية". ووجدت دراسة أعدّها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) أن "85 بالمئة من النشطاء العرب الذين توجهوا إلى العراق لم يكونوا على أية قائمة أسماء حكومية، أو أعضاء في تنظيم القاعدة، أو متعاطفين مع الإرهابيين"، بل "دفعهم إلى التطرّف الغزو الذي قامت به قوات التحالف على وجه الحصر تقريباً". ويؤكد التقرير أنه، ومنذ الغزو، صار العراق أحد المراكز العالمية لتجنيد وتدريب الإرهابيين الإسلاميين المتشدّدين (أو "السلفيين الجُدد")؛ وأنه من المحتمل جداً أن تعود أعداد كبيرة منهم إلى بلدانهم الأصلية، حاملين معهم المهارات الإرهابية والرؤية المتشدّدة إلى العالم، فيكسبون "شعبية ومصداقية بين الساخطين والمُسْتَلَبين في العالم الإسلامي"، وينشرون "الإرهاب والعنف". ومن جانبها، توصّلت الاستخبارات الفرنسية، وهي التي تملك خبرة استثنائية اكتسبتها على مدى سنوات طويلة، إلى "أن ما فعلته الحرب في العراق هو أنها دفعت الناس إلى التطرّف والتشدّد وجعلت البعض منهم مستعدين حتى لدعم الإرهاب. إن العراق اليوم بمثابة ضابط تجنيد كبير"، بما يُقدِّمه من "ساحة هائلة وجديدة للجهاد يتدرب فيها الناس على القتال في بلدانهم الأصلية"، تماماً كما كانت الحال سابقاً في "أفغانستان والبوسنة وكوسوفو". ويفيد مسؤولون أميركيون أن أبو مصعب الزرقاوي، رجل القاعدة الأول في العراق، "يستقدم المزيد والمزيد من المقاتلين العراقيين إلى حظيرته"، ليحلّوا محل المقاتلين الأجانب الذين يشكّلون "أقلّ من 10 بالمئة من المتمردين في العراق"، وربما 4 بالمئة ليس إلّا على ما يعتقد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية[39].

طبقاً لما يراه بيتر برغن، الخبير المختصّ في شؤون الإرهاب، فإن الرئيس بوش "على حق في قوله إن العراق هو الجبهة الرئيسية للحرب على الإرهاب، لكن هذه جبهة خلقناها نحن". يقول برغن: "أما وقد عملت الحرب العراقية على توسيع صفوف الإرهابيين، فقد شهد عام 2003 أعلى معدل لوقوع هجمات

إرهابية مهمّة في ظرف عقدين من الزمن؛ والمذهل في الأمر أن هذا الرقم قد تضاعف ثلاث مرات في العام 2004". وفي استجابة لبحث دونالد رامسفيلد عن "مقاييس لمعرفة ما إذا كنا نربح الحرب على الإرهاب أم نخسرها"، يقترح برغن "اعتماد عدد الهجمات الإرهابية المتصاعد بما لا لبس فيه كمقياسٍ يبدو وثيق الصلة بالموضوع"(40).

كذلك تُظهر الدراسات عن منفِّذي التفجيرات الانتحارية أن "العراق يلعب على ما يبدو دوراً محورياً في تبديل وجهات النظر، فضلاً عن كونه بؤرة مركزية لتشكُّل موجة جديدة من الهجمات الانتحارية". وقع ما بين عامَيْ 1980 و2003 ما مجموعه 315 هجوماً انتحارياً في العالم قاطبة، استهلّها ونفّذ معظمها نمور التاميل العلمانيين [في سريلانكا]. لكن ومنذ الغزو الأميركي، وصل عدد التفجيرات الانتحارية في العراق (حيث لم تكن مثل هذه الهجمات عملياً معروفة من قبل) إلى رقمٍ مرتفع يبلغ حدود 400 تفجير. وتفيد تقارير خبراء الإرهاب أن "قصص البسالة والبطولة لمنفّذي التفجيرات الانتحارية في العراق" تحفز على تقليدهم الشباب المسلم المعتنق العقيدة الجهادية وفحواها أن العالم الإسلامي يتعرض للهجوم ومن واجبهم النهوض نوداً عن حياضه. ويستنتج العاملان السابقان في مجلس الأمن القومي والخبيران في شؤون مكافحة الإرهاب، دانيال بنجامين وستيفن سيمون، بأن بوش قد "أوجد حمىً جديداً للإرهاب في العراق، ومن شأن هذا الحمى أن يُسرِّع من احتمالات وقوع أعمال عنف إسلامية ضد أوروبا والولايات المتحدة"؛ وتلك سياسة مشؤومة "مسبِّبة للكوارث": "فقد يُهاجمنا إرهابيون ممّن تلقّوا تدريبهم في العراق، أو يضربنا إرهابيون ممّن ألهمهم ونظّمهم ودرّبهم أناسٌ كانوا في العراق... لقد وفّر لهم (بوش) هدفاً أميركياً ممتازاً في العراق، لكنه بعمله هذا بثّ النشاط في أوصال الجهاد ومنح النُشطاء ذلك الضرب من الخبرة في حرب المُدن التي ستتهدّد الولايات المتحدة بالأساس في المستقبل"(41).

وكتب روبرت بايب، الذي أجرى أكثر الدراسات استفاضةً وعمقاً لمنفّذي التفجيرات الانتحارية، يقول: "إن القاعدة هي اليوم نتاجُ هدفٍ استراتيجي بسيط أكثر منها نتاج الأصولية الإسلامية... [ألا وهو] حمل الولايات المتحدة وحلفائها

الغربيين على سحب قواتهم القتالية من شبه الجزيرة العربية والأقطار الإسلامية الأخرى"، كما دأب بن لادن على التصريح تكراراً. ويشير محلّلون يتصفون بالجدّية إلى أن أقوال بن لادن وأفعاله مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً. فالجهاديون الذين نظّمتهم إدارة ريغان وحلفاؤها وضعوا حدّاً لإرهابهم المنطلق من أفغانستان داخل روسيا بعد انسحاب الروس من ذلك البلد، وإنْ تابعوه من الشيشان المسلم المحتلّ، الذي كان مسرحاً لجرائم روسية مروعة منذ القرن التاسع عشر. ولعلّ رواية تولستوي القصيرة، **حاجي مراد**، أكثر من راهنة هذه الأيام. وقد انقلب بن لادن على الولايات المتحدة في عام 1991 لأنها كانت في نظره تحتلّ أقدس ديار العرب (وهي حقيقة ساقها البنتاغون في وقت لاحق كسببٍ لنقل القواعد العسكرية الأميركية من منطقة الخليج العربي)، ولأن واشنطن عرقلت سعيه إلى المشاركة في الهجوم على العدو العلماني: صدّام حسين. كذلك التحق الجهاديون بالطرف المسلم في حروب البلقان، بمباركة ودعمٍ أميركي، في نفس الوقت الذي كان هؤلاء يحاولون فيه نسف مركز التجارة العالمي عام 1993. وثمة محلّل استراتيجي هندي ومسؤول حكومي سابق ذهب أبعد بالادّعاء أن مفجّري لندن تلقوا تدريبهم في البوسنة[42].

وفي أوسع بحث أكاديمي أُجري على الحركية النضالية الإسلامية، خلص فوّاز جرجس إلى أنه بعد 11 أيلول/سبتمبر، "كانت الاستجابة الغالبة للقاعدة في العالم الإسلامي عدائية للغاية"، ولاسيما في أوساط الجهاديين الذين نظروا إليها على أنها جماعة متطرّفة خطرة. وعوضاً عن إدراك إدارة بوش أن المعارضة للقاعدة توفّر لواشنطن "السبيل الأنجع لدق مسمار في تابوتها" من خلال إيجاد "الوسائل الاستخباراتية لتغذية ومؤازرة القوى الداخلية الرافضة للأيديولوجيات الكفاحية من قبيل شبكة بن لادن"، أقدمت تلك الإدارة على عمل هو بالضبط ما كان بن لادن يأمل منها عمله، أي اللجوء إلى العُنف. وقد خلق غزو العراق دعماً قوياً للفتوى التي أصدرها الأزهر في القاهرة، "أقدم مؤسسة للتعليم العالي الديني في العالم الإسلامي". إذ دعت الفتوى المذكورة "جميع المسلمين في العالم إلى الجهاد ضد القوات الأميركية الغازية". أما الشيخ طنطاوي، شيخ جامع الأزهر، "وهو واحد من أوائل العلماء المسلمين الذين أدانوا القاعدة، وكثيراً ما ينتقده المشايخ المغالون في المحافظة بوصفه مُصلحاً غربي الهوى... فقد جزم

بأن العمل لوقف الغزو الأميركي "فريضة إسلامية مُلزمةٌ". وبعد، فإن إنجازات المخطِّطين في إدارة بوش لجهة إلهابهم التطرُّف والإرهاب الإسلاميَيْنْ لتبعث على العجب والخشية معاً[43].

كتب المحلِّل المخضرم في السي آي إيه، المسؤول عن تتبّع تحرّكات أسامة بن لادن منذ عام 1996، مايكل شوور يقول: "كان بن لادن دقيقاً في إخبار أميركا بالأسباب التي حدت به إلى شنّ حربه علينا. ولا علاقة لأي من هذه الأسباب بحريتنا وديمقراطيتنا، بل تتعلّق أولاً وأخيراً بالسياسات والأفعال الأميركية في العالم الإسلامي". ويُلاحظ شوور استطراداً، "أن القوات والسياسات الأميركية تستكمل عملية التحويل الراديكالي للعالم الإسلامي، وهو ما دأب بن لادن على محاولة فعله بنجاح لا يُستهان به إنما غير ناجز منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين. وبالنتيجة، فإننا لا نجافي الحقيقة إذا ما قُلنا إن الولايات المتحدة الأميركية تبقى حليف بن لادن الوحيد الذي لا غنى عنه". ومن دراسته المفصلة لتنظيم القاعدة، يخلص جاسون بورك إلى استنتاجات مماثلة. يقول بورك بالحرف الواحد: "إن كل استخدام للقوة هو نصر صغير إضافي لبن لادن". فهو يخلق "كادراً جديداً كاملاً من الإرهابيين" من أجل "الصراع الكوني ما بين الخير والشر"، تلك الرؤية التي يتشارك بها بن لادن وبوش على حد سواء[44].

والصيغة المتّبعة باتت من الأمور الاعتيادية. وكمثال آخر حدث مؤخراً، نذكر الاغتيال الأميركي - الإسرائيلي لرجل الدين المشلول، الشيخ أحمد ياسين (بالإضافة إلى بضعة أفراد من عابري السبيل) خارج أحد مساجد غزة في آذار/ مارس 2004، الأمر الذي أدّى إلى الإجهاز الوحشي على أربعة من مقاولي الأمن الأميركيين في الفلّوجة فيما يُشبه الردّ الانتقامي الفوري، وهو ما تسبّب بدوره في اقتحام مشاة البحرية [للمدينة] الذي أزهق أرواح المئات من سكانها وأشعل حريقاً هائلاً في طول العراق وعرضه. ليس ثمة من سر خفي ههنا. فما لم يُسحق العدو سحقاً كاملاً، سيظل العُنف يولِّد العنف رداً عليه. ومن شأن الردّ العنيف والمدمِّر على الإرهاب أن يُساعد "الطليعة الإرهابية" في تعبئة الدعم لها بين الجمهور الأكبر بكثير ممن ينبذون أساليبها لكنهم يُشاركونها في الكثير من

دواعي سخطها وقلقها؛ وهي دينامية مألوفة لصنّاع السياسة الغربيين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثلما كانت مألوفة لأسلافهم الإمبرياليين.

إن الانتباه إلى ما يحصل في العالم يُفضي إلى استنتاجات يفضّل البعض تجاهلها. فخيرٌ من ذلك [عند هذا البعض] هو التظاهر بالمواقف البطولية حيال "الفاشية الإسلامية" والتنديد بـ "ملفّقي الأعذار" الذين يسعون إلى فهم جذور الإرهاب والعمل على خفض منسوب الخطر؛ أولئك الذين هم ـ على حد قول كاتب العمود في صحيفة **نيويورك تايمز** توماس فريدمان ـ "أقلّ خسّة بدرجة واحدة من معشر الإرهابيين ويستحقّون كذلك الفضح". والفئة التي تتصف بمثل هذه الخسّة والدناءة ليست بالقليلة في الواقع، فهي تضم أكثر الخبراء والمختصّين احتراماً في الموضوع، ووكالات الاستخبارات الأميركية وغير الأميركية. ومثل هذه الذهنية الشائعة، هي بمثابة هدية أخرى لبن لادن[45].

والمنطق الذي يُفضل البعض تجاهله، منطق صريح وواضح، وتجده حتى في المجلّات الرصينة التي تميل إلى تأييد النزعة القوميّة العدوانية من الطراز البوشي: إذا كان الخصوم "يخشون الاستخدام غير الملجوم للجبروت الأميركي، فقد يستنبطون حوافز تدفعهم إلى امتشاق سلاح الإرهاب والدمار الشامل لردع تكتيكات أميركا الهجومية في الدفاع عن النفس. أجل إن تاريخ أساطير الأمبراطورية ليوحي بأن الاستراتيجية العامّة للحرب الوقائية مرشّحة لأن تولّد بالضبط النتيجة التي طالما رغب بوش ورايس في تفاديها"[46]. وهذه النتيجة مُرجّحة خصوصاً عندما تقترن تلك الاستراتيجية "بتحوّل راديكالي للمؤسّسة العسكرية" وبعقيدة تدعو إلى المبادءة في استخدام الأسلحة النووية، والحق في "الاستخدام من جانب واحد للقوة العسكرية"، تلك العقيدة التي شهدت توسّعاً حادّاً منذ سنوات كلينتون.

العراق وديمقراطية العالم الحُر

وإذا كنا نأمل في فهم العالم، فمن المهمّ ألا نسمح للماضي القريب ألا يغيب في مطاوي النسيان. لقد ادّعت كلّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحقّ لنفسيهما بغزو العراق بذريعة تطويره أسلحة للدمار الشامل. كان ذلك "السؤال

الوحيد" الذي يُبرِّر غزو العراق، على ما أعلن الرئيس [بوش] في آذار/مارس 2003 خلال مؤتمر صحفي، ودأب من ثم بلير وبوش وشركاؤهما على توكيده مراراً وتكراراً. كما أن إزالة خطر أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت هي الأساس الوحيد الذي ظفر بوش استناداً إليه بتفويضٍ من الكونغرس يخوّله اللجوء إلى استخدام القوة. وقد أُجيب عن "السؤال الوحيد" بُعيد الغزو بفترة وجيزة بإذعان واشنطن وإنْ على مضض. فمن غير أن يرفّ له جفن، لفّق النظام العقائدي ذرائع ومبرّرات جديدة سرعان ما استحالت دوغما (عقيدة) فعلية مفادها أن الحافز على شن الحرب كان رؤى الرئيس بوش النبيلة عن الديمقراطية، التي يُشاركه بها زملاؤه البريطانيون(47).

وحتى بعد مرور وقت طويل على الإقرار رسمياً بأن الذرائع الأصلية لغزو العراق كانت تعوزها الصدقية، استمر سياسيون بارزون في تردادها وعلى أعلى المستويات. ففي كانون الثاني/يناير 2005، برّر زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، بيل فريست، غزو العراق بحجّة أنه كان "لا بد من وقف انتشار الأسلحة الخطرة، والمنظمات الإرهابية يجب تحطيمها". أما أن يتم التخلّي رسمياً عن [تلك] الذرائع، ويعمل الغزو على مضاعفة خطر الإرهاب وعلى تسريع انتشار الأسلحة الخطرة، فذلك فيما يبدو لا علاقة له بالموضوع(48).

لقد اتبع فريست في أدائه هذا نسقاً سابقاً. ففي مراجعته المتأنية للسجلّات الوثائقية، يصف جون برادوس، محلّل قضايا الأمن القومي والاستخبارات، "مخطّط بوش الهادف إلى إقناع أميركا والعالم بكون الحرب على العراق ضرورية ومُلحّة"، بأنه "دراسة حالة في الخداع الحكومي... الذي يتطلّب تصريحات عامة مغلوطة مرخّصاً بها، وتلاعباً فاضحاً بالمعلومات الاستخباراتية". كان المخطّطون يعلمون أن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية "إما حديثة العهد، أو في طور الاحتضار، أو لا وجود لها بالمرة ـ على العكس تماماً من رسائل الرئيس المتكرّرة إلى الأميركيين". ولإتمام عملية الخداع، "كانت المعلومات الاستخباراتية الفعلية تتعرّض على الدوام للتحريف والتلاعب والإهمال... وذلك في خدمة مشروع معيّن يتوارى خلف حُجج زائفة ـ وتلك قصة لها ولا شك مضاعفاتها الهائلة بالنسبة لأميركا القرن الحادي والعشرين"؛

وبالنسبة للعالم طبعاً. ويخلص برادوس إلى القول: "إن الأميركيين لم ينخدعوا بلعبة جورج بوش، لعبة الثلاث ورقات، فحسب، بل جُللوا كذلك بالعار... فالأميركيون لا يحبون أن يخالوا أنفسهم معتدين، غير أن العدوان الفجّ هو ما يجري على أرض العراق"[49].

واستمرت الشواهد على وقوع الخداع بالتراكم. ففي أيار/مايو 2005، تسرّبت سلسلة من الوثائق عُرفت بـ "مذكرات داونينغ ستريت" إلى صحيفة الـ **تايمز** اللندنية. إحدى تلك المذكرات كشفت عن أنه قبل شنّ الحرب بأسبوعين، نصح المدّعي العام اللورد غولدسميث، كبير مستشاري طوني بلير القانونيين، بأن "تغيير نظام الحكم لا يُمكن أن يكون هدفاً لعمل عسكري". وحتى لو قصرت بريطانيا نفسها على الهدف المعلن، أي إنهاء برامج أسلحة الدمار الشامل، "فإنه يعود للمجلس (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) أن يقرر ما إذا وقع أي انتهاكٍ لتلك الالتزامات"، وليس لدولٍ بمفردها. ثم أضاف اللورد غولدسميث بعد ذلك يقول: "إن للولايات المتحدة وجهة نظر مختلفة بالأحرى: فهم يرون أنه ما إذا كان العراق في حالة خرقٍ أم لا، مسألة تمتّ إلى الحقيقة الموضوعية بصلة، وبالتالي متروك أمر تقديرها للدول الأعضاء فرادى، (غير أنني) لستُ على علمٍ بتأييد أي دولة أخرى لوجهة النظر هذه". ولم يكن مضطراً إلى الاستطراد بأنّ جملة "الدول الأعضاء فرادى" تشير إلى واشنطن دون غيرها. إن المضمون الأساسي لكلام اللورد غولدسميث المهذّب هو أن بريطانيا ينبغي أن تقوم على الأقل بلفتة ما تجاه الاعتراف بالقانون الدولي، بعكس الولايات المتحدة التي هي دولة مارقة تعفي نفسها من أمور شكلية كهذه. والوقوف على ردة الفعل على المذكرات المتسربة في كلا البلدين عامل تنويري: ففي حين أثارت المنكشفات ضجة عالية في إنكلترا، فإنها لم تسترعِ كبير انتباه في الولايات المتحدة[50].

بعد فترة وجيزة من كشف النقاب عن تصريحات اللورد غولدسميث، نشرت صحيفة **صاندي تايمز** اللندنية مذكرة رسمية لاجتماع سرّي ضمّ بلير وكبار مستشاريه في شهر تموز/يوليو 2002. تُظهر الوثيقة أن إدارة بوش كانت قد قرّرت بالفعل مهاجمة العراق، حتى قبل أن يُصار إلى "تضليل" الكونغرس ليأذن باستخدام القوة في تشرين الأول/أوكتوبر 2002، وكذلك قبل أن تُدعى

الأمم المتحدة إما إلى المصادقة على خطة واشنطن لاستخدام العُنف أو أن تصبح "غير ذات صلة". لاحظ الباحث في شؤون الشرق الأوسط، توبي دودج، "أن الوثائق تُبيِّن... أن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مبنية على معلومات استخباراتية واهية وأنها استُعملت لتضخيم القرائن إلى حد الكذب". مرة أخرى، كانت هناك ردة فعل كبيرة في إنكلترا على هذه المنكشفات، لكن القصة بقيت بمثابة "قنبلة لم تنفجر" في الولايات المتحدة، على ما لاحظت الصحافة. وبعد ذلك بأسابيع، حين أدّت الضغوط الشعبية إلى شيء من التغطية الإعلامية للقصة، تحوّلت معظم التعليقات إلى الصيغة المعاكسة بالطريقة المعهودة: وما الداعي إلى كل هذه الهستيريا من جانب أصحاب نظرية المؤامرة حول شيء كنا نعرفه دائماً وأطلعنا الجمهور عليه بصوت عالٍ وجلي؟[51]

في مذكرته إلى بلير، نصح اللورد غولدسميث كذلك بأنه، في ضوء الصبغة الجنائية الواضحة لمخطط "تغيير نظام الحُكم" بواسطة الغزو، سيكون "من الضروري خلق الشروط التي يتسنّى لنا فيها دعم العمل العسكري قانونياً". وسعياً منهما إلى استفزاز العراق ليُقدم على عملٍ ما يُمكن تصويره على أنه سبب وجيه للحرب، جدّدت لندن وواشنطن قصفهما للأهداف العراقية في أيار/مايو 2002، مع تسجيل زيادة حادّة في القصف خلال شهر أيلول/سبتمبر 2002. وفي غضون الأشهر التسعة التي سبقت البدء الرسمي للحرب في آذار/مارس 2003، قامت الطائرات الحربية الأميركية والبريطانية بما مجموعه 22,000 طلعة جوية، حيث ضربت 391 "هدفاً مختاراً بعناية"، على حد وصف الجنرال مايكل موزلي، قائد العمليات المشتركة. وهذه الطلعات، كما قال، "أرست الأُسس" للاجتياح العسكري من خلال الاستغناء عن الحاجة إلى القصف المديد للمواقع العراقية. وقد احتجّ العراق بشدّة على هذه الغارات أمام الأمم المتحدة، لكنه لم يرد عليها كما كانت تأمل لندن وواشنطن. وعندما تعذّر تلفيق سبب للحرب، غزا البَلَدان العراق على أي حال، متمنطقين بـ "السؤال الوحيد" إيّاه[52].

ولعلّ الغارة الأهمّ التي شُنت في فترة ما قبل الحرب على العراق حصلت، فيما يبدو، يوم 5 أيلول/سبتمبر 2002، حين "سوّت الطائرات الحربية الأميركية والبريطانية قاعدة صدّام الجوية، المُسماة هـ ـ 3، والواقعة في الصحراء الغربية

للعراق، بالأرض"، حسبما أفاد الصحافي البريطاني إد هاريمان. قال هاريمان: "لقد دمّرت الغارة شبكة الاتصالات العسكرية والدفاعات الجوية، فضلاً عن الطائرات الحربية العراقية"، ممهّدة بذلك الطريق أمام الغزو المرسوم. وبعد ذلك بيومين، وصل بلير إلى واشنطن لزيارة بوش. وفي مؤتمرهما الصحفي المشترك، سرد بلير "قائمة بمحاولات العراق لإخفاء أسلحته للدمار الشامل، وتكتّمه على الحقيقة بشأنها ليس فقط لمدة بضعة شهور بل على مدى عدة سنوات". ولئن نصح بلير سائق الدراجة النارية [بوش] بوجوب اتباع السُبُل الدبلوماسية، إلا أنه كان على دراية تامّة من أن عجلة الحرب قد بدأت بالدوران. في تلك الأثناء، حرص الزعيمان على التأكّد من أن "عنف الدولة" سيكون في منأى عن أعين البرلمان والكونغرس والجمهور في كلا البلدين(53).

ولعل أخطر ما كشفت عنه منكرات داونينغ ستريت، الخطة المعدّة لتنفيذ "سلسلة من النشاطات" ضد العراق في مسعى إلى فبركة ذريعة ما لمباشرة الغزو، وأتت على وصفها منكرة مؤرَّخة في 23 تموز/يوليو 2002 موجَّهة من ماثيو ريكروفت، المعاون في مجال السياسة الخارجية، إلى السفير البريطاني لدى الولايات المتحدة، ديفيد مانينغ. والتكتيك المستخدم هنا تكتيك مهيب. كان خبراء الحرب النفسية في إدارة أيزنهاور قد نصحوا بوجوب أن تقوم الولايات المتحدة في الخفاء "بالحثّ على أعمال ومواقف (من التحدّي) إنما لا تصل إلى حدود التمرد الجماهيري، الهدف منها استدراج السوفييت إلى تدخلٍ سافر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) وغيرها من الدول الدائرة في فلكهم"؛ وهي نصيحة قبلتها الحكومة الأميركية سرّاً بعدما سحقت الدبابات السوفييتية احتجاجات عمالية حاشدة في برلين الشرقية. ومثال آخر على هذا التكتيك هو هجمات إسرائيل على لبنان في أوائل عام 1982، سعياً منها إلى استدعاء ردٍ من جانب منظمة التحرير الفلسطينية يُمكن استخدامه ذريعةً لاجتياحٍ مخطَّطٍ له. وبالرغم من فشلها في استدعاء ذريعة معقولة، أقدمت إسرائيل في حزيران/يونيو 1982 على اجتياح لبنان، بهدف قطع الطريق على الجهود الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإحكام السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وفي الوقت عينه فرض نظام تابع لها في لبنان. وفي مثلٍ آخر بعد، هاجم رجال جيش تحرير كوسوفو أهدافاً مدنية في مطلع عام 1999، مُعربين علناً

عن أملهم في أن تثير هجماتهم العنيفة هذه ردّاً حربياً قاسياً يُمكن توسّله فيما بعد لتأمين دعم غربي شعبي لهجوم يُشن على جمهورية الصرب. ومن غير المستبعد أن تكون الأعمال العسكرية الأميركية الراهنة عبر الحدود السورية معدّة هي الأخرى لخلق ذريعة ما للهجوم على الدولة العربية الوحيدة التي تتحدّى أوامر واشنطن في الوقت الحاضر(54).

ترتيب الأولويات:
الإرهاب والمصالح الحقيقية

المهمة التقليدية لمدراء العقيدة هي حماية القوة ومن يستخدمها من أية عين فاحصة، والأهم من ذلك، حرف التحليل عن تخطيطهم الرشيد التماساً للمصالح الحقيقية التي يخدمونها. وعليه، ينبغي تحويل النقاش بدلاً من ذلك إلى الغاية النبيلة والدفاع عن النفس، أو بالأحرى تضليله: ففي حالة العراق مثلاً، [يجب الحديث عن] تحرير شعب العراق المعذّب وحماية الولايات المتحدة من غائلة الإرهاب. فمن الضروري، إذن، صون العقيدة بالزعم أن الخيار كان سيقع على العراق لغزوه حتى ولو صدف أن كانت مصادر الطاقة العالمية موجودة في إفريقيا الوسطى. وكما لو أن هذا التحدّي ليس بالصعوبة الكافية، يهبّ آخرون من بينهم إلى التستّر على دور الغرب في مصير العراق الكئيب ما قبل الحرب، ناهيك عن تداعيات الغزو الأميركي - البريطاني على العراق وعلى العالم أجمع، وهي تداعيات كالحة فعلاً.

وهنالك مشاكل أخرى بعدُ. نذكر في البداية أنه لئن توقّع البعض احتمال أن يفضي الغزو إلى تعزيز مخاطر الإرهاب والانتشار [النووي]، فقد كان بالإمكان أن يفعل ذلك حتى بطُرُق غير متوقعة بالمرة. من الشائع القول إن المزاعم بخصوص أسلحة الدمار الشامل في العراق سرعان ما انهارت حين لم يتم العثور على أي أثر لها بعد إجراء تفتيش شامل بحثاً عنها. لكن هذا الكلام غير دقيق تماماً. فقد كان هناك مقدور وافر من المعدّات اللازمة لتطوير أسلحة الدمار الشامل في العراق بعد الغزو: تلك التي صُنعت في ثمانينيات القرن العشرين، بفضل العون المقدّم من الولايات المتحدة وبريطانيا، من بين دول أخرى عديدة؛ ذلك العون الذي لم ينقطع مدده حتى بعد ارتكاب صدّام فظائعه

الشنيعة وانتهاء الحرب مع إيران. وقد اشتمل ذلك العون على وسائل لتطوير الصواريخ والأسلحة النووية، فضلاً عن أنواع سامّة جداً من مادتَيْ الانتراكس والبيوتوكسين، والمادة الثانية في خرقٍ ظاهر للاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية والسامّة (BTWC)، مما يُمثّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. علماً بأن الخطر الذي تُشكله تلك التجهيزات كان قد طُرح كأحد الأسباب لغزو العراق[55].

لقد عمل مفتشو الأمم المتحدة على ضمان أمن تلك المواقع، لكن الغُزاة لم يأبهوا بها وتركوها من دون حراسة. فكانت النتيجة الفورية لذلك نهباً معقّداً وواسعاً لتلك التجهيزات. واصل مفتشو الأمم المتحدة القيام بعملهم، معتمدين على الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية. وفي حزيران/يونيو 2005، أمكنهم اكتشاف 109 مواقع تمّ نهبها. وتركّزت عمليات النهب في معظمها على مواقع إنتاج الصواريخ العاملة بالوقود الصلب والوقود السائل، حيث سُرقت ما نسبته 85 بالمئة من المعدات والتجهيزات، إلى جانب مادة البيوتوكسين وغيرها من المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأجهزة فائقة الدقة يُمكن استخدامها لصُنع أجزاء أو قطع لأسلحة نووية وكيميائية وصواريخ. وقد علم صحافي أردني من موظفين رسميين مسؤولين عن الحدود الأردنية ـ العراقية بعد سيطرة القوات الأميركية والبريطانية على المنطقة، أنه تمّ ضبط مواد مشعّة في شاحنة من أصل كل ثماني شاحنات عبرت إلى الأردن من دون أن تُعرف وُجهتها[56].

وهذه "أشياء تحصل"، على حد تعبير رامسفيلد.

إن المفارقات تكاد تفوق الوصف. فالتبرير الرسمي للغزو كان الحؤول دون استعمال أسلحة الدمار الشامل التي لم يكن لها وجود أصلاً. وجاء الغزو ليوفّر للإرهابيين الذين عبأتهم الولايات المتحدة وحلفاؤها الوسائل اللازمة لتطوير أسلحة الدمار الشامل ـ عنيتُ المعدات والتجهيزات التي قدّمتها الولايات المتحدة وبلدان أخرى إلى صدّام حسين، غير عابئة بجرائمه الرهيبة التي استحضرتها لاحقاً لتأمين الدعم لغزوٍ من أجل الإطاحة به. إن الأمر أشبه ما يكون كما لو أن إيران تصنع الآن أسلحة نووية من مواد انشطارية أمدت الولايات المتحدة إيران بها في ظل حُكم الشاه ـ وقد يكون ذلك ما هو حاصل الآن بالفعل، على ما أشار غراهام أليسون[57].

بيد أن مدنيي البنتاغون المولجين بالأمر حرصوا على التأكّد من أن تكون مواقع أخرى معيّنة محميّةً: وزارة النفط ووزارة الأمن. وفيما عداهما، استمرت أعمال النهب والتدمير بلا ضابط، تُطاول فيما تطاول كنوزاً حضارية لا تعوَّض. بعد مرور سنتين على الغزو، أكّد رئيس المعهد الأميركي للبحوث الأكاديمية في العراق، ماكغوير غيبسون، بنفسٍ حزينة "أن العراق يفقد ثقافته وثروته". بحلول ذلك الوقت، كان أكثر من نصف عدد المواقع الأثرية في البلاد، بما فيها معظم المواقع السومرية الرئيسية، قد دُمِّر... "والأميركيون لا يفعلون شيئاً حيال ذلك"، اضاف غيبسون وإن اعترف بوجود قسط ضئيل من المساعدة تقدّمها لهم المفرزتان الإيطالية والهولندية. وجسامة الخسائر في تلك المواقع تجعل حتى النهب الواسع النطاق للمتحف الوطني بُعيد وصول القوات الأميركية، والذي اختفت معه 15 ألف قطعة على الأقل من أصل 20 ألف قطعة منهوبة، وربما إلى الأبد، يبدو شيئاً لا يُذكر. لا بل إن رامسفيلد وولفويتز وشركاءهما ربما يكونون قد نجحوا حتى في إنزال "أضرار فادحة" بحقول النفط العراقية. فمن أجل دعم الغزو، "تُحمَّل الحقول فوق طاقتها لجهة كميات الضخّ"، مما قد يؤدي إلى "تدهور مستمر في الإنتاج". وحسبنا أن نتذكر هنا التوقعات الواثقة بأن التحرير الذي استُقبل بالأزاهير سوف يُموِّل نفسه بنفسه من خلال تعاظم سريع في إنتاج النفط[58].

ربما يكون غزو العراق المثل الأسطع على الأولوية المتدنية التي أولاها المخطِّطون في واشنطن لخطر الإرهاب، بيد أن هناك أمثلة عديدة أخرى. ثمة حالة وثيقة الصلة بالموضوع هي فرض واشنطن عقوبات جديدة على سوريا بموجب "قانون محاسبة سوريا" الذي أجازه الكونغرس بالإجماع تقريباً وصار قانوناً نافذاً بتوقيع الرئيس بوش له في أواخر عام 2003. إن سوريا مُدرجة على قائمة الدول الراعية للإرهاب، بالرغم من علم واشنطن أن دمشق لم تتورط في أي عمل إرهابي منذ سنوات عديدة. وقد انكشفت حقيقة مخاوف واشنطن من صلات سوريا بالإرهاب عندما عرض الرئيس كلينتون أن يرفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب إذا ما وافقت دمشق على شروط السلام الأميركية - الإسرائيلية. وحين أصرّت سوريا على استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، أبقت وزارة خارجية كلينتون البلد على لائحة الإرهاب. على أية حال، أبدت سوريا

ولا تزال كل تعاونٍ في توفير معلومات استخباراتية مهمّة لواشنطن بشأن القاعدة وسواها من المجموعات الإسلامية المتشدِّدة. وتطبيق قانون محاسبة سوريا حرم الولايات المتحدة من مصدر مهمّ للمعلومات حول الإرهاب الذي يُشكله الإسلام الراديكالي. بيد أن الحصول على مثل هذه المعلومات يُعتبر أقل شأناً، على ما يبدو، من هدف إقامة نظامٍ في سوريا يقبل بالمطالب الأميركية - الإسرائيلية. لو أن اسم سوريا رُفع من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لكان ذلك التدبير الأول منذ عام 1982، حين رفعت إدارة ريغان اسم صدّام حسين كي تتمكّن ومعها بريطانيا ودول عديدة أخرى من إمداده بكميات طائلة من المساعدات. وهذا ما يُعلّمنا مرة أخرى شيئاً جديداً عن الموقف من الإرهاب وجرائم الدولة[59].

إن لبّ المطالب التي يتضمّنها قانون محاسبة سوريا هو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 520 الداعي إلى احترام سيادة ووحدة أراضي لبنان. وقد خرقت سوريا قطعاً قرار الأمم المتحدة هذا بالإبقاء على قواتها في لبنان - تلك القوات التي رحّبت الولايات المتحدة وإسرائيل بوجودها في عام 1976 حين كانت مهمتها ردع الفلسطينيين، ومجدداً في عام 1990 عندما كانت الولايات المتحدة تبني تحالفاً لدعم حربها الوشيكة في العراق. وقد مرّ ذلك في صمت مطبق، وكذلك الكونغرس ووسائل الإعلام فاتها أن تشير إلى أن قرار مجلس الأمن الأصلي، الصادر في عام 1982، إنما كان موجَّهاً ضد إسرائيل، الدولة الوحيدة الوارد اسمها في القرار. لم تكن هناك أية دعوات إلى فرض عقوبات على إسرائيل، أو إلى تقليصٍ في المساعدات العسكرية والاقتصادية الهائلة وغير المشروطة التي تتلقاها، عندما خرقت إسرائيل هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان طوال اثنتين وعشرين سنة. والمبدأ غاية في الوضوح. كتب ستيفن زونس، الباحث في قضايا الشرق الأوسط، يقول: "ينبغي الدفاع عن سيادة لبنان فقط عندما يكون جيش الاحتلال من بلد تُعارضه الولايات المتحدة، لكن ذلك غير ضروري إذا كان البلد حليفاً لأميركا". وهذا مثل آخر على المعيار الأوحد، غير مقتصرٍ على صنّاع السياسة الأميركيين بالطبع. ملاحظة جانبية: بنسبة 2 إلى 1، يحبّذ الشعب الأميركي استصدار قانون لمحاسبة إسرائيل، يُحمِّل إسرائيل المسؤولية عن تطويرها

أسلحة الدمار الشامل واعتسافها بحقوق الإنسان في المناطق المحتلّة. وهذا ما يتسق مع دراسات أخرى للرأي العام، نادراً ما يُؤتى على ذكرها بالرغم من أهميتها الفائقة في مجتمعٍ ديمقراطي[60].

وهناك أمثلة عديدة عن الأولوية المتدنية المُعطاة "للحرب على الإرهاب" خارج الشرق الأوسط أيضاً. أحدها هو موقف إدارة بوش من لجنة 11 أيلول/ سبتمبر التي شكّلها الكونغرس للتوصية بالوسائل الآيلة إلى الحيلولة دون وقوع فظائع إرهابية جديدة. يُفيد فيليب شنون بأن "لجنة 11 أيلول/سبتمبر اصطدمت المرة تلو الأخرى، وطوال فترة عملها، بإدارة بوش التي عارضت إنشاءها أصلاً، ولاسيما حول وصول اللجنة إلى وثائق مهمّة وإلى شهود في البيت الأبيض". وقد شكّل أعضاءٌ من اللجنة، بعد سنة من تقديم تقريرها النهائي، ما يُعرف "بمشروع النقاش العام بصدد 11 أيلول/سبتمبر" المؤيَّد من كلا الحزبين، بغية الضغط على الحكومة لتطبيق توصياتها الهادفة إلى منع الهجمات الإرهابية. لقد جرى تجاهل التوصيات إلى حد بعيد. وما يبعث على القلق بنوع خاص، يقول توماس كاين الذي ترأس لجنة 11 أيلول/سبتمبر الرسمية، هو التقاعس عن بذل أي جهد جدّي لضمان أمن المواد النووية، العنصر المحوري في أي برنامج هادف إلى درء الإرهاب النووي الذي يرى المحلّلون الاستخباراتيون أنه واقعٌ لا محالة إذا لم يُصر إلى عمل ذلك. وقد وجد تقرير المشروع، الصادر بعد انقضاء أربع سنوات على 11 أيلول/سبتمبر، "أن إدارة بوش والكونغرس قد أحرزا تقدماً "طفيفاً" أو "غير مُرض" بصدد ثمانٍ من أصل أربع عشرة توصية تقدّمت بها لجنة 11 أيلول/سبتمبر "من أجل تمكين الحكومة من التعامل مع المخاطر الإرهابية"[61].

قبل فترة وجيزة من وقوع تفجيرات القطارات والباصات في لندن في شهر تموز/يوليو 2005، قام مجلس الشيوخ الأميركي بتقليص الاعتمادات المالية المخصّصة لأمن القطارات والنقل العام تقليصاً حادّاً. لقد دعت لجنة 11 أيلول/ سبتمبر إلى وضع استراتيجية لأمن النقل والمواصلات في البلاد، لكن ذلك بقي "ضمن الـ 50 بالمئة من توصيات اللجنة [المذكورة] المحدَّدة لسنةٍ خلت التي كان لا يزال على الكونغرس وبوش أن يعملا بها". هذا ما كتبه توماس أوليفنت،

كاتب العمود في صحيفة بوسطن غلوب، مُفسِّراً ذلك بأنه جزءٌ من "الحلف غير المقدس بين قطاع الصناعة والحكومة للتهرّب من اتخاذ التدابير اللازمة درءاً لإرهاب كارثي محتمل من غير الصعب تخيُّله". لا غرو، فالاقتطاعات الضريبية لصالح الأغنياء تأتي أعلى بكثير في سلم الأولويات من حماية المواطنين في وجه الإرهاب. ويردف أوليفنت قائلاً إن هنالك بعدُ مثالاً يُنذر بسوء أكبر على صعيد الإهمال في المسائل الأمنية، ذلك هو نجاح الصناعات الكيميائية "ووسطائها في البيت الأبيض لعرقلة القواعد الصارمة فيما يتعلق بتحسين نوعية المستلزمات الأمنية في زهاء مئة مصنع (كيميائي) في أرجاء البلاد". إن جهود الكونغرس "لم تُواجه سوى عوائق الصناعة والحكومة في سعيها إلى فرض مقاربة معقولة لتفادي وقوع كوارث قد يبدو 11 أيلول/سبتمبر حدثاً باهتاً بالنسبة إليها". ومما قاله أوليفنت أيضاً أن السناتور جوزيف بيدن "نوّه بدراسة أعدّها مختبر الأبحاث البحرية قدَّرت أن ما يربو على 100,000 شخص في المناطق المكتظة سكانياً قد يموتون خلال 30 دقيقة فيما لو ثُقبت عربة شحن سعة 90 طناً تنقل مادة الكلورين"؛ وخلص إلى أن "التواطؤ القائم ما بين إدارة بوش واللفيف [الصناعي] المرتبط بها" قد أعاق كل إجراء. لا بل إن الإدارة تحاول نقض حُكمٍ قضائي بفرض حظر محلّي على نقل "شحنات المواد الشديدة الخطر عبر مناطقَ معيّنة حول عاصمة البلاد". وكل ذلك يوضح مدى تدنّي الأولوية المُعطاة لدرء الإرهاب بالقياس إلى رفاه الشركات ومصالحها[62].

لنأخذ مثالاً توضيحياً من مجال آخر هو مكتب الإشراف على الأصول والموجودات الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة، المخوَّل التحقيق في التحويلات المالية المُريبة، باعتباره مكوِّناً محورياً من مكوِّنات "الحرب على الإرهاب". في نيسان/إبريل 2004، أبلغ المكتب المذكور الكونغرس بأن أربعة من موظفيه، البالغ عددهم 120 موظفاً، يتتبّعون آثار العمليات المالية لكلٍ من أسامة بن لادن وصدّام حُسين، فيما ينكبّ نحو ثلاثين موظفاً على تنفيذ الحصار غير المشروع المضروب على كوبا. وفي الفترة من عام 1990 إلى عام 2003، أجرى المكتب إياه ثلاثة وتسعين تحقيقاً في مسائل لها صلة بالإرهاب أسفرت عن فرض غرامات بقيمة تسعة آلاف دولار، وأحد عشر ألف تحقيق في قضايا تتعلّق بكوبا أدّت إلى تغريم أصحابها بما قيمته ثمانية ملايين دولار. وكالعادة،

عُوملت تلك الحقائق المنكشفة بصمتٍ في الولايات المتحدة، وإنْ وردت في الصحافة الوطنية إشارة عابرة مفادها أنه "في الوقت الذي تُواجه فيه الولايات المتحدة تهديدات إرهابية حقيقية إلى أبعد حدّ في الشرق الأوسط وأنحاء أخرى من العالم، فإن هاجس الإدارة وهوسها بكوبا المُنافي للعقل والمستهجن كثيراً، أضحى أكثر من مجرد مصدر خزي وعار؛ إنه ازورار خطر عن الحقيقة" (السناتور ماكس بوكوس، متأسفاً بشدّة لإساءة استخدام مال المكلّف الأميركي لمعاقبة كوبا)[63].

هذا وتتضّح أولويات إدارة بوش الحقيقية بصورة أجلى بعدُ من خلال طريقة معالجتها لقضية تسريب اسم عميلة السي آي إيه، فاليري بلام، [إلى الصحافة] بعدما نشر زوجها، جوزيف ويلسون، تقريراً غير مستحب قوّض فيه اتهامات الإدارة للعراق بأنه اشترى على حد زعمها "الكعكة الصفراء"[*] من النيجر لصالح برنامجه لأسلحة الدمار الشامل. وأبلغ عملاء متقاعدون للسي آي إيه الكونغرس أن جمع المعلومات الاستخباراتية لصالح الولايات المتحدة قد تأذّى ليس من جراء عملية التسريب فحسب، بل لعلّه تأذّى أكثر بعملية التستر التي قامت بها الإدارة، وهي العملية التي ألحقت "ضرراً لا يعوّض بمصداقية ضباطنا المكلّفين بملفّات حين يحاولون إقناع عملاء أجانب لنا بأن سلامتهم ذات أهمية أوّلية بالنسبة لنا"، على حد قول جيم مارشينكوفسكي، الضابط السابق في السي آي إيه، الذي أردف يقول: "في كل مرة تكشف فيها الماكينة السياسية، المكوّنة من وطنيي فترات البثّ التلفزيوني الرئيسية ومن المحازبين السُذّج، عن جهلها من خلال الهزء بفاليري بلام بوصفها مجرد دسّاسة ورق، أو عن طريق الاستخفاف بدرجات التغطية المختلفة المستخدمة لحماية رجالنا، أو عبر الخلط المستمر بين السياسة الحزبية وأمننا القومي، فإنما تُسيء أشدّ الإساءة إلى هذا البلد"، الأمر الذي يُضرّ، في نظره، أشد الضرر بالجهود الرامية إلى منع الهجمات الإرهابية[64].

وكما يُبيِّن المثل أعلاه، فإن حماية البلاد هي الأخرى أقلّ شأناً بكثير في سُلم الأولويات من إحكام قبضة السيطرة من أعلى المستويات إلى أدناها، على شاكلة ما هو حاصل في هيكلية المؤسّسات الاستبدادية. لقد أظهر فريق تشيني -

---

(*) تسمية غير علمية ولكن متداولة لمادة "اليورانيوم الخام". (م)

رامسفيلد الذي يعمل بوش مجرّد واجهة له، المرة تلو الأخرى، أنه مهووس بالسلطة والانضباط. ويبدو أن الطغمة الحاكمة هذه قد أغاظتها كفاءة السي آي إيه وعدم استعدادها لتقديم "المعلومات" التي تريدها لوضع خططها موضع التنفيذ، ولاسيما في العراق. ثمة دراسة مبنية على مقابلات مستفيضة مع عاملين كبار في الاستخبارات وعاملين سابقين أيضاً، تصف بورتر غوس، الشخصية غير البارزة، بأنه "المِهَدَّة" الذي عُيِّن مُديراً للسي آي إيه كي يطوِّع الوكالة لمطالب السلطة التنفيذية أياً كانت الحقائق. وقد تمثَّلت مؤهلاته الرئيسية على ما يظهر في ولائه الراسخ لبوش. وقد أُفيد عن ترك العشرات من كبار العاملين في السي آي إيه الوكالة قرفاً واشمئزازاً، مخلِّفين وراءهم جهازاً مضعضع المعنويات ويسوده الإرباك مع تراجع حاد في مستوى الأهلية ولاسيما بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وقد كان لهذا الخليط المعيَّن من الغطرسة الفائقة والعجز المطبق والولع بالطاعة عواقبه الوخيمة، ومن غير المستبعد تماماً أن يكون قد أرسى الأساس لوقوع ما هو أسوأ بعد في المستقبل[65].

لا بل إن بوش وشركاءه مستعدون حتى للتضحية بـ "الحرب على الإرهاب" على مذبح هوسهم بالتعذيب. فمن أجل اختطاف رجل مُشتبه به على أنه إرهابي في إيطاليا ونقله إلى مصر ليخضع هناك لتعذيب محتمل، عطّلت إدارة بوش تحقيقاً رئيسياً في دور المشتبه به في "محاولة بناء شبكة تجنيد إرهابية" و"إنشاء شبكة لتجنيد الجهاديين تمتد أذرعها إلى كل أنحاء أوروبا". فوجهت المحاكم الإيطالية الاتهام إلى ثلاثة عشر من ضباط السي آي إيه واستبدّ الغضب بالإيطاليين. وكانت لبلدان أوروبية أخرى احتجاجات مماثلة على تصرّفات إدارة بوش التي تقوِّض عمليات مكافحة الإرهاب. والإدانة الوحيدة لشخص له صلة بهجمات 11 أيلول/سبتمبر، وأعني به منير المتصدّق، قد أُجهضت لأن المسؤولين في إدارة بوش رفضوا تزويد المسؤولين الألمان بأدلّة حاسمة. وعلى النسق ذاته، رفضت إدارة بوش "السماح للسلطات الإسبانية باستجواب رمزي بن الشيبة، أبرز مشبوهي القاعدة، لإسناد دعواها ضد رجلين يُحاكمان في مدريد بتهمة المساعدة في التخطيط لهجمات 2001" التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر[66].

ومع أن دعم حلفاء واشنطن لها ضرورة لا غنى عنها في الحرب على الإرهاب، إلا أنها عادت "وأشعلت فتيل التوترات مع حلفائها"، كما أفادت صحيفة **وول ستريت جورنال**، حين أصدرت محكمة إسبانية مذكرات توقيف وتسليم دولية بحق جنود أميركيين مُتهمين بقتل مراسل إسباني في العراق، علاوةً على قتلهم مصوّراً أوكرانياً. ولم تُبادر المحكمة الإسبانية إلى ذلك إلّا "بعدما لم تُجب السلطات الأميركية على طلبين قُدّما إليها للسماح باستجواب الجنود، على ما أفاد موظفو المحكمة". ولم يُدلِ البنتاغون بأي تعليق[67].

وما قامت به السي آي إيه من اختطاف وترحيل إلى مصر أدّى إلى صدور تعليقات في الصحف تتحدث عن "الفارق الثقافي" ما بين الولايات المتحدة وأوروبا في "الحرب على الإرهاب"، متبنيةً إشارة روبرت كاغان المرفوضة إلى أن الأوروبيين "من كوكب الزهرة"، بينما الأميركيون "من كوكب المريخ". فالأوروبيون المتّصفون بالدّعة والرخاوة يؤمنون بالأفكار العتيقة من قبيل المحاكم والقوانين الجنائية، أما الأميركيون الشديدو المراس فيمضون قُدماً ويعملون ما يجب عمله كما في أفلام رعاة البقرة. أجل، فكما كان المعلّقون يعرفون، وإنْ راوغوا ببراعة للتهرّب من ذلك، فإن الأميركيين الصناديد لا يُعيرون كبير التفات إلى المحاكم والقوانين الجنائية في تعاملهم مع الإرهابيين، بل إن إرهابيين بارزين يحصلون بالأحرى على عفو رئاسي برغم اعتراضات وزارة العدل الشديدة، التي ترغب في ترحيلهم لأسباب تتعلق بالأمن القومي (كحالة أورلاندو بوسك)؛ أو في إرسالهم للقيام بنشاطات إرهابية أكثر تطرفاً (كحالة لويس بوسادا كاريلّس)؛ أو في حمايتهم من طلبات الاسترداد المتكررة التي يتم تجاهلها بكل بساطة (كحالة القاتل الجماعي الهاييتي عمانوئيل كونستانت)؛ أو في حجب المحاكمة عنهم (بوسادا أيضاً وأيضاً)... هذا إذا ما اكتفينا بإيراد أسماء قلّة قليلة فقط من الضالعين في "الإرهاب المستحقّ"[68].

لا جدال في أن هناك فئة أخرى يُمكن تصوّرها، تلك هي فئة الإرهابيين الأميركيين، وإنْ كانت هذه الإمكانية مُستبعدة بأمرٍ من العقيدة إياها. وحسبنا دليلاً على خطورة ومغزى إرهاب الدولة الغربية تعيين جون نيغروبونتي في منصب مدير الاستخبارات [الوطنية]، الذي استُحدث لأول مرّة، مسؤولاً عن

مكافحة الإرهاب. عمل نيغروبونتي في إدارة ريغان - بوش [الأول] سفيراً للولايات المتحدة لدى هوندوراس، فكان يُدير أضخم محطة للسي آي إيه في العالم، ليس للدور العظيم الذي تلعبه هوندوراس في الشؤون الدولية، بل لأنها كانت بمثابة القاعدة الأميركية الرئيسية لممارسة الإرهاب الدولي الذي أُدينت واشنطن بسببه من قبل محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (في غياب الفيتو الأميركي). لم تكن هناك عملياً أية ردة فعل على تعيين إرهابي دولي بارز في أعلى منصب لمحاربة الإرهاب في العالم؛ أو على واقعة أخرى حصلت في الوقت عينه، عندما رُفض منح دورا ماريا تلّيز، بطلة النضال الشعبي الذي أطاح بنظام سوموزا الفاسد في نيكاراغوا، تأشيرة دخول [إلى الولايات المتحدة] للتدريس في كلية هارفرد للّاهوت. لقد اعتُبرت تلّيز إرهابية لأنها ساعدت في الإطاحة بطاغية وقاتل جماعي مدعوم أميركياً[69].

أورويل نفسه ما كان ليعرف إنْ كان عليه أن يضحك أو يبكي حيال ذلك.

في عام 2005، أعلن مايكل ليند بمهابة: "الجدال حول شرعية الإرهاب انتهى". وكانت النهاية الرسمية للجدال إعلان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في آذار/مارس [من العام نفسه] أن "أي عمل يُشكّل إرهاباً إذا ما قُصد به التسبّب بالموت أو بالأذى الجسدي البليغ لمدنيين أو لغير المقاتلين بقصد تخويف السكان أو إجبار حكومة أو أية منظمة دولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل". وبهذا الإعلان، خلص ليند إلى القول "إن الإرهاب الموجَّه إلى المدنيين، سواء ارتكبته جماعات لا صفة دولة لها أم دول، يجب أن يُعامل دونما لبس على أنه جريمة حرب من قبل كل بلد في العالم". ولحُسن الحظ، فإن المعلّقين الغربيين هم بمنجاة من وزر الاستنتاج غير الملتبس بفضل ما نُعرف به من إعفاء ذاتي من أبسط المبادىء الأخلاقية، ألا وهو: مبدأ الشمولية[70].

غير أن استعداد كبار المخططين للمجازفة بحدوث طفرة في الإرهاب، مع ما لذلك من تداعيات مريعة في كل الاحتمالات، لا يعني بالطبع أنهم يرحّبون بمثل هذه النتائج. إن درء الهجمات الإرهابية، وبكل بساطة، ليس أولوية أولى بالمقارنة مع الأهداف الجيوسياسية والاستراتيجية البالغة الخطورة - وعلى وجه التخصيص إحكام القبضة على موارد الطاقة الرئيسية في العالم، التي اعتُبرت

ومنذ أربعينيات القرن العشرين "مصدراً عجيباً للقوة الاستراتيجية"، و"إحدى أعظم الغنائم الماديّة في التاريخ العالمي". أدرك البريطانيون ذلك جيداً أيام سؤددهم. وعند فجر عصر النفط في عام 1921، أبلغ قائد الأميرالية [البريطانية] الخبراء في تكنولوجيا البترول ما حرفيته: "حسبنا أن نُحكم قبضتنا على إمدادات النفط المتوافرة الآن في العالم لنُصبح قادرين على التصرّف كما يحلو لنا". فهمت الولايات المتحدة مغزى هذا الكلام، فسارعت إلى طرد البريطانيين من فنزويلا، التي غدت بحلول 1928 في طليعة الدول المصدّرة للبترول في العالم، وأحلّت الشركات الأميركية محلّهم. وتحقيقاً لهدفها هذا، دعمت واشنطن بقوة نظام خوان فيشنتي غوميز الفاسد والشرير، مُمارسة الضغوط على الحكومة لإبطال الامتيازات البريطانية (في الوقت الذي دأبت فيه على المطالبة - والفوز - بامتيازات أميركية في نفط الشرق الأوسط حيث كانت للبريطانيين والفرنسيين اليد الطولى)[71].

بُعيد غزو العراق ببرهة وجيزة، أشار واحد من أشدّ المخطّطين والمحلّلين المخضرمين نباهة ودهاءً، زبغنيو بريجنسكي، إلى أن سيطرة أميركا على منتجي النفط في الشرق الأوسط "يمنحها دالةً غير مباشرة إنما حاسمة سياسياً على الاقتصادات الأوروبية والآسيوية التي تعتمد هي الأخرى على صادرات الطاقة من المنطقة". وكان في ذلك يُكرِّر الاستنتاجات التي خلص إليها أبرز المخطِّطين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نذكر منهم جورج كينان، الذي أدرك أن السيطرة على موارد منطقة الخليج سوف تمنح الولايات المتحدة "قوة النقض" تجاه من يزاحمها صناعياً. إنها عملية حساب عقلانية، هذا على فرض أن بقاء الجنس البشري ليس بتلك الأهمية التي للقوة القصيرة الأمد أو للثروة. وهذا ليس بالأمر الجديد، فلطالما تردّدت تلك الطروحات على مرّ التاريخ. الفارق اليوم هو فقط أن الرهانات أعلى بما لا يُقاس[72].

إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحتفظ بسيطرتها على العراق - الذي يملك ثاني أضخم احتياطي نفطي معروف في العالم والواقع في قلب إمدادات الطاقة الرئيسية للعالم - فمن شأن ذلك أن يعزِّز إلى حد بعيد سطوة واشنطن الاستراتيجية ونفوذها الحاسم على منافستيها الرئيسيتين في العالم المثلث

الأقطاب الذي راح يتشكّل على مدى الثلاثين سنة الماضية (أميركا الشمالية التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة تمثّل أحد الأقطاب، وأوروبا وشمال شرقي آسيا المرتبطتان باقتصادات الجنوب وجنوب شرقي آسيا تمثّلان القطبين الآخرين). لقد كانت هذه المخاوف على الدوام في المحل المركزي من التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية، وهي اليوم أكثر من ذلك بكثير نظراً إلى أن تحالفات لا يُستهان بها آخذة في التشكُّل لمجابهة الهيمنة الأميركية، وهي تتسارع، كما كان متوقعاً، بفعل نزعة بوش العسكرية العدوانية[73].

والأمثلة على قصر النظر لما فيه مصلحة القوة والمنفعة أكثر من أن تُحصى. دعونا نلتفت هنا إلى منطقة أخرى. في نيسان/إبريل 2005، أجاز الكونغرس قانون سياسة الطاقة لعام 2005، التي ستسمح، في حال تطبيقها، بالتنقيب عن النفط في "محمية الحياة البرّية الوطنية في المنطقة القطبية" وبالتالي ستتسبّب باستنزاف الموارد المحلية وزيادة الاعتماد على الواردات النفطية على المدى الطويل. وقد هلّلت الأوساط الصناعية، فيما يُشبه رجع الصدى لخطابية واشنطن الطنّانة التي ربما دبّجتها جماعات الضغط التابعة لها في المقام الأول، هلّلت لقرار الكونغرس هذا باعتباره خطوةً في اتجاه "خلق فرص عمل وتقليص الاعتماد على النفط الأجنبي". لكن الحاصل في واقع الأمر، هو أن الاعتماد على المدى البعيد آخذ في الازدياد، و"فرص العمل" هو التعبير التقني المألوف المُستخدم لتجنّب اللفظة المبتذلة: "المغانم". إن إفراغ خزانات النفط التابعة للاحتياطي النفطي الاستراتيجي سيكون فيما يظهر طريقة أكثر معقولية لاستنفاد موارد النفط المحلية: فهو على عكس التنقيب في محمية الحياة البرية في المنطقة القطبية، لن تكون له آثار ضارّة بالبيئة وسكّان المنطقة الأصليين. غير أنه لن يدرّ مكاسب صناعية، وفي هذه الحال لن يكون في الإمكان أبداً "بيع" الخطة للجمهور[74].

لقد أُجيز مشروع القانون بعد برهة وجيزة من إصدار شركة "إكسون موبيل" تقريرها بعنوان: استشراف الطاقة: المشهد عام 2030، الذي تتنبأ فيه بوصول إنتاج النفط في العالم غير المنضوي تحت منظمة الأوبك إلى الذروة بحلول عام 2010. كان موقف الشركة يتسم بالمحافظة فيما سبق حيال التكهّن

بالذروة النفطية. وقد أسقط التقرير من حسابه البدائل من قبيل الرمال النفطية الكندية بأنها غير قابلة للتنفيذ، ولم يستطع أن يرى أي بديل غير زيادة إنتاج الأوبك زيادة ضخمة، وفي الشرق الأوسط في المقام الأول. إذا صحّت هذه التنبؤات، فإن استنزاف موارد النفط المحلية سيستتبعه حُكماً اعتماد أكبر على نفط الشرق الأوسط مما كان متوقعاً، وبالتالي المزيد من التدخل العسكري، واستثارة الإرهاب، واستمرار تقويض المبادرات نحو الديمقراطية والسيادة التي عملت الولايات المتحدة على عرقلتها لسنوات طويلة في الماضي وستواصل عرقلتها في المستقبل أيضاً[75].

إن إنتاج النفط في الشرق الأوسط يعني بالدرجة الأولى المملكة العربية السعودية و(من الممكن إضافة) العراق، هذا الأخير الذي يُعتبر غنيمة دسمة بالخصوص ليس لموارده الهائلة فحسب، بل لأنه المكان الوحيد المتبقي على سطح الأرض الذي يملك احتياطياً هائلاً لم يُمس عدا عن أن استخراجه سيكون رخيصاً للغاية؛ أي أنه بمثابة منجم ذهب واعد لشركات الطاقة التي ستحظى بامتياز النفاذ إليه، وهي أميركية وبريطانية بالدرجة الأولى، في حال أفلح الغزو في فرض حُكم واشنطن القوي. لقد كانت المسألة الحاسمة طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي السيطرة والتحكّم أكثر منها النفاذ أو الانتفاع. ومن الممكن الافتراض بأن هذا الانهمام بحيازة "النفوذ الحاسم" في الشؤون الدولية سيبقى ساري المفعول في المستقبل المنظور أيضاً.

من بين الخصائص الأكثر بروزاً للدولة الفاشلة أنها لا تحمي مواطنيها من العنف ـ وربما من الدمار أيضاً ـ أو أن صنّاع القرار فيها ينظرون إلى هذه المشاغل كأولوية أدنى في سُلم الأولويات من القوة والثروة قصيرتي الأمد لقطاعات الدولة المهيمنة. وهناك سمة أخرى تسم الدولة الفاشلة وهي أنها دولة "خارجة على القانون"، تنبذ قيادتها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بازدراء. قد تكون هذه الوسائط مُلزمة للآخرين، لكنها غير ملزمة للدولة الخارجة على القانون. سوف نتطرق في الفصل القادم إلى هذا المبدأ، مبدأ الإعفاء الذاتي من قوانين الحرب وسائر المعايير الدولية الأخرى.

الفصل الثاني

دول خارجة على القانون

في واحدٍ من آخر أعماله، طرح جون راولز، فيلسوف السياسة والأخلاق البارز في أميركا أواخر القرن العشرين، الخطوط العريضة لأفكاره بصدد مجتمع دولي مقبول من الناحية الأخلاقية. فاقترح ما أسماه "شرعة الشعوب"، التي ينبغي أن تُناسب، في نظره، "مجتمع الشعوب الديمقراطية الليبرالية" و"مجتمع الشعوب الكريمة"؛ وهذه الأخيرة ليست بديمقراطيات ليبرالية، بل لها من الصفات والميزات ما يؤهّلها للانتساب إلى مجتمع دولي عادل. يقول راولز: وخارج عالم "هذه الشعوب المراعية للنظام"، هنالك "الدول الخارجة على القانون" التي تأبى الانصياع لـ "شرعة الشعوب". وتتضمن شرعة الشعوب الالتزام "باحترام الاتفاقيات والتعهّدات"؛ والإقرار بأن الجميع "أطراف متساوون في الاتفاقيات التي تجمعهم"؛ ورفض اللجوء إلى استخدام القوة "لأسباب أخرى غير الدفاع عن النفس"؛ وأخيراً، "احترام حقوق الإنسان"، وسواها من المبادىء التي يجب قبولها عن طيب خاطر - وإنْ ليس من قِبَل الدول الخارجة على القانون وأعوانها[1].

الفكرة القائلة بأن جميع الدول "أطراف متساوية في الاتفاقيات التي تجمعها" جرت قوننتها منذ أمد بعيد في المعايير الدولية مثل اتفاقيات جنيف - التي أُبرمت لأول مرة في عام 1864 لحماية الجرحى زمن الحرب وتمّ توسيعها منذ ذلك الحين عبر عددٍ من البروتوكولات الإضافية، ولاسيما في عامَيْ 1949 و1977 - ومبادىء محكمة نورمبرغ التي أُنشئت لمحاكمة جرائم الحرب النازية إبّان الحرب العالمية الثانية وقبلتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في

عام 1950. المادة الثالثة من مبادىء نورمبرغ تنصّ صراحةً على "أن كون الشخص المرتكب عملاً يُشكّل جريمةً بمقتضى القانون الدولي قد تصرّف بوصفه رئيس دولة أو موظفاً حكومياً مسؤولاً لا يُعفيه أبداً من المسؤولية بموجب القانون الدولي". لذلك، وعلى سبيل المثال، شُنق وزير خارجية ألمانيا(*) على جرائم من قبيل دوره في الهجوم الاستباقي على النرويج[2].

أضف إلى ذلك أن الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف تدخل في نطاق الإساءة الشاملة التي تُعرّض مقترفها للتسليم ضمن السلطة القضائية لأي طرف موقّع على الاتفاقيات؛ وهذه الدول مُلزمة "بسنّ أي تشريع ضروري لتوفير العقوبات الجزائية لأشخاصٍ ارتكبوا أو أمروا بارتكاب" أيٍ من هذه الانتهاكات. والتهديد بشأن الالتزام بحكم القانون تهديد جدّي فعلاً، أو هو سيكون كذلك، في حال ما إذا تجرأ أحدهم على تحدّي "القوة العظمى الوحيدة البطّاشة التي تنزع قيادتها إلى قولبة العالم وفقاً لنظرتها الخاصة القسرية إلى العالم"[3].

فضائح التعذيب

في عام 2002، مرَّر المستشار في البيت الأبيض، ألبيرتو غونزالس، منكرةً إلى الرئيس بوش أعدّها مكتب المستشار القانوني لوزارة العدل. ومثلما أشار الباحث الدستوري سانفورد لفنسون: «طبقاً لمكتب المستشار القانوني، "يجب أن تكون الأعمال من طبيعة غاية في التطرّف كي ترتقي إلى مستوى التعذيب... والألم الجسماني المعادل للتعذيب لا بد وأن يكون مساوياً في شدّته للألم المصاحب للجروح الجسمانية الخطيرة، مثل توقف عضو من أعضاء الجسم عن العمل، تلف الوظائف الجسمانية، أو حتى الموت"». وذهب لفنسون إلى القول إنه في نظر جاي بايبي، رئيس مكتب المستشار القانوني آنذاك، "الإصابة بأي شيء أقلّ شدّةً من مثل هذا الألم المبرّح لا تُعدّ، من الناحية التقنية، تعذيباً على الإطلاق، بل ستكون مجرد معاملة غير إنسانية ومهينة؛ وهو موضوع لا يشغل كثيراً، فيما يبدو، بال الحقوقيين في إدارة بوش"[4].

ومضى غونزالس إلى تقديم النُصح إلى الرئيس بوش بوجوب الإبطال

(*) يواكيم فون ريبنتروب. (م)

الفعلي لاتفاقيات جنيف، التي وإنْ كانت بمثابة "القانون الأعلى للأرض"، والركيزة التي بُني عليها القانون الدولي المعاصر، فهي تحتوي على اشتراطات اعتبرها غونزالس "غريبة" و"عتيقة". فمن شأن إبطال الاتفاقيات، كما أخبر بوش، أن "يُقلِّص فعلياً من خطر المقاضاة الجنائية المحلية بموجب قانون جرائم الحرب". فالقانون الذي أُجيز في عام 1996، ينصّ على إنزال عقوبات قاسية في حال "الانتهاكات الخطيرة" للاتفاقيات؛ بما في ذلك عقوبة الموت "إذا ما كان الموت نتيجةً لحقت بالضحية موضع الانتهاك". وقد عُيِّن غونزالس فيما بعد مُدعياً عاماً، وربما يُرَشح لعضوية المحكمة العُليا هذا إذا لم يجده جمهور بوش "ليبرالياً أكثر من اللازم"[5].

لقيت تخريجات وزارة العدل هذه شجباً واسع النطاق. فقد اتهم سانفورد لفنسون المستشارين القانونيين للرئيس بوش، "بأنهم قاموا، وبالنيابة عن إدارة بوش، بفذلكة وجهة نظر السلطة الرئاسية، التي هي قريبة بل أقرب مما ينبغي من السطوة التي أراد (كارل) شميت إيلاءها لزعيمه: الفوهرر"، مشيراً هنا إلى "فيلسوف القانون الألماني البارز خلال الحقبة النازية"، و"المرشد الروحي الحقيقي لإدارة بوش". أو لعلّ مرشده الروحي الحقيقي هو روبسبيير، الذي أشار على الجمعية الفرنسية بوجوب "إخضاع اليعاقبة(*) أعداء الحرية بواسطة الإرهاب". غير أنه، وكما أوضح لفنسون، هناك بعض الأساس لتلك التخريجات. فمجلس الشيوخ الأميركي، عند تصديقه على ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب وسواه من صنوف المعاملة أو المعاقبة القاسية، غير الإنسانية أو المهينة في عام 1994، قدَّم ما أسماه لفنسون تعريفاً للإرهاب أكثر «"مُحاباة للمحقِّق" مما تبنّاه المتفاوضون في الأمم المتحدة». ويبدو أن هذا التعريف قد توسّله مستشارو الرئيس القانونيون لتبرير تعذيب المحتجزين في غوانتانامو والعراق وأفغانستان وأماكن أخرى أيضاً. فالولايات المتحدة "وبالاشتراك مع حلفائها الأساسيين" - بريطانيا على سبيل الاحتمال - "يديرون شبكة 'غير مرئية' من السجون ومراكز الاحتجاز التي اختفى فيها آلاف المشتبه بهم من دون أن

(*) اليعاقبة: جناح من أجنحة الثورة الفرنسية، عُرف حكمهم بـ "حكم الإرهاب" و"حُكم الاستبداد"، وقد انتهى بسقوط روبسبيير أبرز زعمائهم. (م)

يتركوا أي أثر وراءهم منذ أن بدأت 'الحرب على الإرهاب'»، بما في ذلك مجمّع في أوروبا الشرقية يعود إلى الحقبة السوفييتية (دانا بريست)، على ما كتب الصحافي البريطاني والخبير في شؤون الإرهاب، جاسون بورك. إن مصيرهم غير معلوم، لكن من غير الصعب تخمينه. وإلى ذلك، ثمة أعداد غير معروفة من المشتبه بهم نُقلوا في "عمليات تسليم" إلى بلدانٍ، التعذيبُ فيها مكفولٌ عملياً[6].

في مراجعة شاملة وقاسية للعقائد التي ابتدعتها وزارة العدل في ظل بوش، كتب جوردان بوست، أستاذ القانون الدولي، يقول: "لم يحدث منذ الحقبة النازية أن تعاطى كل هذا العدد العديد من الحقوقيين وعلى هذه الدرجة من الوضوح في الجرائم الدولية، المتعلقة بمعاملة واستجواب الأشخاص المعتقلين أثناء الحرب". وكان الحقوقيون هؤلاء بصدد إنجاز خطة «ظهرت داخل إدارة بوش في العام 2002... ترمي إلى خرق القانون الدولي المعتاد والمبني على التعاهد بشأن معاملة واستجواب المعتقلين "الإرهابيين" والمقاتلين الأعداء المزعومين وأنصارهم». ويُلاحظ بوست أن "الخطة العامة والتفويضات تنطوي على مفاعيل جُرمية" منها "انتهاك قوانين الحرب الذي يُعدّ بحد ذاته جريمة حرب"، وتآمر جائر على مستوى عالٍ لارتكاب جرائم كهذه. وبحسب بوست، فإن منكرة غونزالس لعام 2002 "تُمثل قرينة ثابتة على خطة لامبدئية لتفادي مندرجات القانون، والعمل خلافاً لما تنصّ عليه اتفاقيات جنيف، والسعي في الوقت نفسه إلى تفادي العقوبات الجنائية". وعلى النسق ذاته صدرت مذكرة عن بوش بتاريخ 7 شباط/فبراير 2002، "تخوّل وتوعز بالضرورة إلى خرق اتفاقيات جنيف، وهذه في ذاتها بمثابة جريمة حرب". ولدى استعراضه أوامر رئاسية لاحقة، وجد بوست فيها انتهاكات لاتفاقيات جنيف ولميثاق محكمة نورمبرغ، وكلها تُصنَّف جرائم حرب، كما تعدّ انتهاكات فاضحة لميثاق الأمم المتحدة. ويسخر بوست من جهود المستشارين القضائيين، ومن بينهم أساتذة قانون محترمون جداً ومرجعيات قانونية لها وزنها "الضالعين في عمليات اختلاق فاضح وتلفيق واضح"، مشوِّهين مبادىء القانون واجتهادات المحكمة العليا السارية منذ زمن بعيد، "في خطةٍ (منهم) للسماح بجرائم حرب". وهو لا يستطيع أن يستذكر أية سابقة لجرائم كهذه في تاريخ الولايات المتحدة، يقترفها

يتركوا أي أثر وراءهم منذ أن بدأت 'الحرب على الإرهاب'»، بما في ذلك مجمّع في أوروبا الشرقية يعود إلى الحقبة السوفييتية (دانا بريست)، على ما كتب الصحافي البريطاني والخبير في شؤون الإرهاب، جاسون بورك. إن مصيرهم غير معلوم، لكن من غير الصعب تخمينه. وإلى ذلك، ثمة أعداد غير معروفة من المشتبه بهم نُقلوا في "عمليات تسليم" إلى بلدانٍ، التعذيبُ فيها مكفولٌ عملياً[6].

في مراجعة شاملة وقاسية للعقائد التي ابتدعتها وزارة العدل في ظل بوش، كتب جوردان بوست، أستاذ القانون الدولي، يقول: "لم يحدث منذ الحقبة النازية أن تعاطى كل هذا العدد العديد من الحقوقيين وعلى هذه الدرجة من الوضوح في الجرائم الدولية، المتعلقة بمعاملة واستجواب الأشخاص المعتقلين أثناء الحرب". وكان الحقوقيون هؤلاء بصدد إنجاز خطة «ظهرت داخل إدارة بوش في العام 2002... ترمي إلى خرق القانون الدولي المعتاد والمبني على التعاهد بشأن معاملة واستجواب المعتقلين "الإرهابيين" والمقاتلين الأعداء المزعومين وأنصارهم». ويُلاحظ بوست أن "الخطة العامة والتفويضات تنطوي على مفاعيل جُرمية" منها "انتهاك قوانين الحرب الذي يُعدّ بحد ذاته جريمة حرب"، وتآمر جائر على مستوى عالٍ لارتكاب جرائم كهذه. وبحسب بوست، فإن مذكرة غونزالس لعام 2002 "تُمثل قرينة ثابتة على خطة لامبدئية لتفادي مندرجات القانون، والعمل خلافاً لما تنصّ عليه اتفاقيات جنيف، والسعي في الوقت نفسه إلى تفادي العقوبات الجنائية". وعلى النسق ذاته صدرت مذكرة عن بوش بتاريخ 7 شباط/فبراير 2002، "تخوّل وتوعز بالضرورة إلى خرق اتفاقيات جنيف، وهذه في ذاتها بمثابة جريمة حرب". ولدى استعراضه أوامر رئاسية لاحقة، وجد بوست فيها انتهاكات لاتفاقيات جنيف ولميثاق محكمة نورمبرغ، وكلها تُصنَّف جرائم حرب، كما تعدّ انتهاكات فاضحة لميثاق الأمم المتحدة. ويسخر بوست من جهود المستشارين القضائيين، ومن بينهم أساتذة قانون محترمون جداً ومرجعيات قانونية لها وزنها "الضالعين في عمليات اختلاق فاضح وتلفيق واضح"، مشوِّهين مبادىء القانون واجتهادات المحكمة العليا السارية منذ زمن بعيد، "في خطةٍ (منهم) للسماح بجرائم حرب". وهو لا يستطيع أن يستذكر أية سابقة لجرائم كهذه في تاريخ الولايات المتحدة، يقترفها

"حقوقيون وعلى أعلى المستويات في حكومتنا"، وفي عِدادهم رئيس الدولة ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد، الذي أمر بممارسات "تنتهك بكل وضوح قوانين الحرب"[7].

إن المنظمتين الرئيسيتين من منظمات حقوق الإنسان الدولية، وهما: "هيومان رايتس ووتش" و"أمنستي إنترناشونال"، سبق وأكدتا بقوة ولا تزالان على مبادىء نورمبرغ لجهة المسؤولية على أعلى المستويات عن الجرائم المرتكبة بحق السلام وضد الإنسانية. وفي إحالة منها إلى فضيحة غوانتانامو واللجوء إلى التعذيب مباشرةً أو من خلال عمليات "التسليم" المخزية، دعت منظمة "هيومان رايتس ووتش" إلى إجراء تحقيق جنائي مع دونالد رامسفيلد ومدير السي آي إيه السابق جورج تنيت، بالإضافة إلى الجنرال ريكاردو سانشيز (كبير القادة العسكريين الأميركيين سابقاً في العراق) والجنرال جيوفري ميللر (الآمر السابق لمعسكر الاعتقال في غوانتانامو). كما دعت "أمنستي إنترناشونال" من جانبها جميع الحكومات في العالم إلى إجراء تحقيقات جنائية مع "كبار الموظفين الأميركيين المتورطين في فضيحة التعذيب"، وفي حال قضت التحقيقات بالملاحقة القانونية والمقاضاة، أن "تقوم بتوقيف أي موظف يدخل أراضيها وتُباشر الإجراءات القضائية بحق ذلك الموظف"، وذلك اقتداءً بسابقة الملاحقة القانونية للديكتاتور الشيلّي أوغُستو بينوشيه، وانسجاماً مع توجيهات شرعة الإنسان الدولية. وكان في الوسع توقع ردّة الفعل العامة داخل أوساط النخبة الأميركية على ضوء رفضها التلقائي لأبسط البديهيات الأخلاقية والمبدأ المُصاحب لذلك، مبدأ الإعفاء الذاتي من القانون الدولي والاتفاقيات الدولية[8].

وحتى من دون أن تكون لديهم معرفة مفصّلة بالممارسات الإجرامية لبوش وشركائه في غوانتانامو، فإن قُلّة من الناس يُمكن أن يساورهم أي شكٍ في أن المكان مرتع لأعمال وحشية وفظائع كبرى. أما تطمينات غوندوليزا رايس للديبلوماسيين الأوروبيين بشأن عمليات التعذيب والتسليم، فمن الصعوبة بمكان حملها على محمل الجدّ. لماذا اختيار مصر للتسليم وليس السويد؟ ولِمَ يُحتجز الناس في غوانتانامو وليس في سجنٍ في نيويورك؟ إن التذرّع بأن الإرهابيين

الخطرين قد يستطيعون الهرب في نيويورك تذرعٌ متهافت. من الجلي إن إدارة بوش قد اختارت غوانتانامو لأن في استطاعة المخاتلة القانونية أن تصوّرها بقعةً لا تسري عليها القوانين المحلية أو القانون الدولي. من المعروف أن القاعدة العسكرية الأميركية في شرق كوبا [خليج غوانتانامو] تم الاستيلاء عليها بالقوة في نهاية القرن التاسع عشر، ثم مُنحت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة بمقتضى "معاهدة" مفروضة فرضاً تسمح باستخدامها كمحطة لتموين السفن بالفحم وقاعدة بحرية. ومنذ ذلك الحين جرى تحويلها إلى أغراض أخرى، في انتهاكٍ حتى للتنازلات القسرية من جانب كوبا المحتلة أراضيها، نذكر من بينها: اعتقال اللاجئين الهايتيين في خرقٍ للمادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واليوم ممارسة أعمال التعذيب وانتهاكات أخرى للقانون الدولي. كما أن الاحتفاظ بالقاعدة الأميركية يعكس جهداً مكشوفاً لتقويض الاقتصاد الكوبي من خلال حرمان البلاد من مينائها الرئيسي ومن الإمكانيات لتنمية المناطق الداخلية.

في تأكيد غير مقصود للتقييم الذي أدلى به كل من لفنسون وبوست ومنظمات حقوق الإنسان للعقيدة التي تعتنقها إدارة بوش، سعت مرجعيتان قانونيتان إلى صرف النظر عن منطوق آخر من منطوقات شرعة الإنسان الدولية، ألا وهو اعتبار اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بمثابة السلطة الوحيدة المخولة تحديد الوضع القانوني لأسرى الحرب. نفهم مما قاله لي كاسي وديفيد ريفكين، الخبيران في القانون الدولي، اللذان عملا في وزارة العدل إبان عهدَيْ ريغان وبوش الأول، أن هذا المنطوق يبعث على الضحك. وأحد الأسباب لذلك "أن كل دولة تملك حق تأويل (القانون الدولي) بنفسها ـ هذا هو جوهر السيادة والاستقلال". وعبارة "كل دولة" هنا تحيل، بالطبع، إلى الولايات المتحدة ـ أو إلى أتباعها، إذا ما ارتأت واشنطن أن تفوّض الحقوق إليهم. فلم يخلص كاسي وريفكين، مثلاً، إلى القول إن صدّام حسين كان مخوّلاً بتفسير القانون بحيث يُجيز له اجتياح الكويت، أو أن حكومة ديمقراطية في عراق المستقبل ستكون مخوّلة بقصف إسرائيل لوضع حدٍ لانتهاكاتها العديد من قرارات مجلس الأمن فضلاً عن اتفاقيات جنيف. والسبب الثاني لعدم أهلية اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو أنها على خلافٍ مع واشنطن، وبذلك تكون قد تنازلت عن دورها "كهيئة إنسانية نزيهة". وهو المطلوب إثباته[9].

كان يُمكن لكاسي وريفكين أن يُضيفا هيئات أخرى إلى لائحتهما بالمرجعيات المجرّدة من الأهلية، من بينها: "منظمة الدول الأميركية" (OAS)، و"حامل الرمح من أجل **السلام الأميركي**" - الوصف الذي أطلقته بازدراء كُبرى المجلات البريطانية للشؤون الدولية(*) على حكومة بلير. فاللجنة الأميركية المشتركة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأميركية طالبت الولايات المتحدة في آذار/مارس 2002 "باتخاذ الإجراءات الضرورية العاجلة لتحديد الوضع القانوني لمعتقلي خليج غوانتانامو من قبل محكمة مختصّة"، وكانت تعني بذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وردّت واشنطن الطلب على أساس أنها لم تُعطِ أي تعهدٍ يُلزمها بقبول قرارات اللجنة. وربما كان هذا الموقف في بالها، حين صوّتت منظمة الدول الأميركية بعد سنة ولأول مرة في تاريخها باستبعاد الولايات المتحدة من عضوية اللجنة الأميركية المشتركة لحقوق الإنسان؛ وكان ذلك "ردّاً رمزياً لإظهار استنكارنا واستهجاننا للسياسات الأميركية"، بحسب تعبير دبلوماسي من أميركا اللاتينية في واشنطن. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد رفضت حكومة بلير اتخاذ موقف واضح حين حكمت إحدى محاكم الاستئناف البريطانية وبالإجماع أن فيروز عبّاسي، المواطن البريطاني المُعتقل من دون أية تهمة في غوانتانامو، محتجزٌ بصورة اعتباطية في "جُحر قانوني أسود"، مُستحضرةً هنا حقوقاً تعود القهقرى إلى أحكام وردت في "الماغنا كارتا"(**) وكانت هذه الأحكام قد سلّمت بها أخيراً، وإنْ جزئياً، المحكمة العُليا [الأميركية] في قرارها الخاص بدعوى "رسول وآخرين ضد بوش" الصادر في حزيران/يونيو 2004؛ الأمر الذي ينزع الأهلية كذلك عن المحكمة العليا بمقاييس كاسي وريفكين - إنما ليس عن الكونغرس، الذي أبطل الحُكم في خريف 2005[10].

ومن بين المؤسسّات الأخرى غير الجديرة بالحُكم على تصرفات الولايات المتحدة: المحكمة الدولية، منذ أن حكمت لغير صالح الولايات المتحدة في الدعوى المُقامة أمامها من جانب نيكاراغوا في عام 1986؛ ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي أقرّ حُكم المحكمة الدولية وأثبته. بيد ان إثم المحكمة الدولية

(*) لعله يقصد بها مجلة الإيكونومست، الدورية اللندنية الرصينة (م).

(**) Magna Carta أو "الوثيقة العُظمى": وثيقة تُشكّل ضماناً أساسياً للحقوق في بريطانيا، أُقرّت غصباً عن الملك في عام 1215. (م).

ليتجاوز ببعيد خطيئتها في شأن نيكاراغوا. ففي تموز/يوليو 2004، أصدرت هذه المحكمة حُكماً استشارياً بأن "جدار الفصل" الإسرائيلي الذي يقطّع أوصال الضفة الغربية مخالف للقانون الدولي، وأنه لمن واجب جميع الدول ألا تعترف بالوضع غير القانوني الناشيء عن بناء الجدار، وألا تُساهم بأي عونٍ أو مساعدة في إدامة الوضع الذي يخلقه مثل هذا البناء". وحده القاضي الأميركي بورغنتال [العضو في تلك المحكمة] عارض الحُكم، إنما لذرائع واهية جداً. لقد وافق على أن "شرعة الإنسان الدولية، ومنها إتفاقية جنيف الرابعة، وشرعة حقوق الإنسان الدولية تنطبقان على الأراضي الفلسطينية المحتلّة ويجب أن تكونا موضع التزام أمين من جانب إسرائيل". ولما كانت جميع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلّة قد أُقيمت في خرقٍ للاتفاقية، فإن "أجزاءً من الجدار الذي تبنيه إسرائيل لحماية المستوطنات هي في ذات نفسها انتهاكٌ لشرعة الإنسان الدولية" - يعني معظم الجدار. وعليه، ربما يكون القاضي هو الآخر غير مؤهل، وإنْ كانت المحكمة العُليا الإسرائيلية لا تزال تراه وافياً بالغرض المطلوب. بعد ذلك بسنة، حكمت المحكمة العليا إياها بأن أي مسارٍ لجدار الفصل "يجب أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان الأمن للإسرائيليين القاطنين في ألفيه مناشيه" بالضفة الغربية، وفي واقع الأمر لجميع "الإسرائيليين الذين يعيشون في تجمّعات إسرائيلية في مناطق يهودا والسامرة" (الضفة الغربية)، بما في ذلك حقهم في الملكية[11].

أعرب الحزبان السياسيان الأميركيان عن الموافقة. فقد لقي قرار المحكمة الدولية تنديداً عنيفاً من جانب الغالبية العظمى لكلا الحزبين في قرارات الكونغرس. واتخذ جون كيري، المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية لعام 2004 بالأخص موقفاً متشدّداً في شجب المحكمة. وردّة الفعل هذه، بحسب تعليقٍ لستيفن زونيس، إنما تعكس "عدائية كلا الحزبين لأي قيود قانونية على سلوك الولايات المتحدة وحلفائها خارج حدودهم، ولاسيما في الشرق الأوسط"، كما تعكس إجماع الرأي على أن "أي جهدٍ لطرح مسائل قانونية فيما يتعلّق بأعمال قوى الاحتلال يجب التصدّي له بكل قوة" - حين تكون قوى الاحتلال هي الولايات المتحدة أو أحدٍ من أزلامها. وثمة شواهد أخرى تؤكد بشكل قاطع تقديره هذا[12].

ما من حاجة إلى إضاعة الوقت في الزعم أن الدافع إلى إقامة جدار الفصل هو المخاوف الأمنية. لو أن الأمر كذلك، لكان بُني الجدار على امتداد الخط الأخضر، الحدود الدولية المعترف بها من قبل العالم أجمع، باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة (التي كانت تعترف هي الأخرى بهذه الحدود إلى أن بدّلت سياستها تبديلاً حادّاً في سبعينيات القرن العشرين دعماً للرفض الإسرائيلي لتسوية سياسية لصالح المزيد من التوسّع في المناطق المحتلة). لو أن إسرائيل بنت جداراً لتدافع به عن نفسها، لأمكنها أن تجعله بمنأى عن كل طعن، ولما كانت هناك أية اعتراضات دولية لكي تنقضها واشنطن أو تتجاهلها. إلّا أن هناك وجهاً سلبياً للموضوع. فجدارٌ للدفاع عن النفس لن يُشكِّل خطوة كبيرة نحو دمج أراضٍ فلسطينية ثمينة وموارد حيوية، وفي طليعتها المياه، في الكيان الإسرائيلي[13]. ثم إن جداراً كهذا من شأنه أن يضايق الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون غير الشرعيين، وليس الفلسطينيين. لذلك فهو مستبعدٌ كخيار - ويدلِّل "الأمن" مرة أخرى على أهميته المعهودة سواء في ممارسة الدولة أم في مخاطبة الجمهور.

جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية

وقد ثبُتت صحة النصيحة القانونية التي قدّمها غونزالس بشأن حماية بوش من خطر الملاحقة القضائية بموجب قانون جرائم الحرب، بعد وقت قصير من تقديمها في قضيةٍ كانت أقسى بمراحل من فضائح التعذيب. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004، شنّت قوات الاحتلال الأميركية هجومها الكبير الثاني على مدينة الفلّوجة. فتحدثت الصحافة في الحال عن ارتكاب جرائم حرب كبرى، مع إبداء الاستحسان طبعاً. بدأ الهجوم بحملة قصف أُريد بها دفع جميع سكّان المدينة، فيما عدا البالغين الذكور، إلى الخروج منها؛ والذين حاولوا الهرب من الفلّوجة من الرجال المتراوحة أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والأربعين مُنعوا وأُعيدوا إلى المدينة ثانيةً. كانت الخطة شبيهة بالمرحلة الأولى من مذبحة سربرنيتشا، وإنْ كان المهاجمون الصرب قد نقلوا النساء والأطفال بالشاحنات إلى خارج المدينة بدلاً من قصفهم لإخراجهم منها. وفيما كان القصف التمهيدي منصبّاً على المدينة، نقلت الصحفية العراقية نرمين المفتي مشاهداتها من "مدينة

المآذن التي كانت ذات يوم تُرجع صدى الفرات ببهائه وسكونه، بمياهه الغزيرة وخضرته النضيرة... المنتجع الصيفي للعراقيين (حيث يقصده الناس) للراحة؛ للسباحة في بحيرة الحبّانية القريبة، أو لتناول وجبة من الكباب". ووصفت المفتي مصير ضحايا عمليات القصف تلك، حيث لقيت عائلات برمّتها، بمن فيها من نساء حوامل وأطفال صغار تعذّر عليهم الهرب، حتفها إلى جانب أُناس عديدين آخرين، لأن المهاجمين الذين أمروهم بالهرب ضربوا طوقاً حول المدينة وسدّوا عليهم منافذ الخروج[14].

سألت المفتي السكّان عما إذا كان هناك مقاتلون أجانب في الفلّوجة، فقال رجلٌ إنه "سمع بوجود مقاتلين عرب في المدينة، لكنه لم يرَ شخصياً أحداً منهم". ثم سمع بأنهم رحلوا. ثم أردف الرجل يقول: "بصرف النظر عن دوافع هؤلاء المقاتلين، فقد وفّروا الذريعة لكي تُنبح المدينة نبح الخراف". وختم بالقول "إن من حقّنا أن نقاوم". وثمة آخر قال إن "بعض الإخوة العرب كانوا بيننا، لكن عندما اشتدّ القصف، طلبنا منهم المغادرة ففعلوا"، ثم طرح سؤالاً من عنده: "لماذا تُعطي أميركا لنفسها الحقّ في استدعاء الجيش البريطاني والجيش الأسترالي وجيوش أخرى لمؤازرتها ولا نملك نحن الحقّ نفسه؟"[15].

إنه لمن الشيّق التساؤل هنا كم مرةً طُرح مثل هذا السؤال في التعليقات والتغطية الصحفية الغربية؟ أو كم مرة طُرح سؤال مُشابه في الصحافة السوفييتية في ثمانينيات القرن العشرين عن أفغانستان؟ أو كم مرة استُعمل لفظٌ من مثل "المقاتلين الأجانب" للإحالة إلى جيوش غازية؟ أو كم مرة شرد الخبر والتعليق الصحفي عن الافتراض بأن السؤال الوحيد المتصوَّر هو كيف يُبلي "طرفنا"، وما هي آفاق "نجاحنا"؟ لا داعي أبداً لاستفسارات كهذه. فالافتراض أعلاه مصبوبٌ في قالب حديدي. حتى مجرد التفكير في الأمر غير وارد، أو لعلّه سيكون دليلاً على "دعم الإرهاب"، أو على "تحميل أميركا/ روسيا وزر كل المشاكل في العالم"... أو شيئاً من المعزوفات المألوفة الأخرى.

بعد عدة أسابيع من القصف، بدأت الولايات المتحدة هجومها على الأرض في الفلّوجة. واستهلّت ذلك بالاستيلاء على "مستشفى الفلّوجة العام". وجاء في تقريرٍ نشرته صحيفة **نيويورك تايمز** على صدر صفحتها الأولى "أن الجنود

المدجَّجين بالسلاح أخرجوا المرضى وموظفي المستشفى عنوةً من غرفهم وأمروهم بالجلوس أو بالاستلقاء على الأرض فيما كان الجنود يكبّلون أيديهم خلف ظهورهم". والتقط مصوِّرٌ فوتوغرافي مُصاحب للجنود المشهد، وقد قُدِّم على أنه إنجاز يستحق التقدير: "وعمل الهجوم أيضاً على إسكات ما دعاه الضباط بسلاحٍ دعائي للمقاتلين: مستشفى الفلّوجة العام، وسيل التقارير الخارجة منه عن [فداحة] الإصابات المدنية". ببساطة، إن سلاحاً دعائياً كهذا يُعدّ هدفاً مشروعاً، خاصّة وأن "أرقام الإصابات المدنية المضخّمة" - مضخّمة لأن قائدنا صرّح بذلك - قد "ألهبت الرأي العام في طول البلاد وعرضها، رافعةً الكلفة السياسية للنزاع إلى مستوى أعلى مما هو عليه". وعبارة "النزاع" تعبير ملطَّف شائع للعدوان الأميركي، تماماً مثلما نقرأ في الصفحات عينها عن "أن الأميركيين يبعثون الآن بالمهندسين الذين سيُباشرون بإعادة بناء ما قد دمَّره النزاع قبل قليل" - "النزاع" هكذا حاف من دون فاعل لكأنه إعصار[16].

ومرت بعض الوثائق التي لها صلة بالموضوع مرور الكرام، رُبما لأنها اعتُبرت هي الأخرى غريبة وعتيقة. خذوا مثلاً: تنصّ أحكام اتفاقيات جنيف على "أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال استهداف ومهاجمة المرافق الثابتة والوحدات المتنقلة التابعة للمصالح الطبيّة، بل يجب احترامها وحمايتها في جميع الأوقات من قبل جميع أطراف النزاع". على هذا النحو راحت الصحيفة الأولى في العالم تصوِّر بادية الابتهاج جرائم حربٍ يُمكن للقيادة السياسية أن تنال من جرّائها عقوبات قاسية بموجب القوانين الأميركية، وعقوبة الموت إذا ما حدث وتوفي المرضى المنتزعين من أسرّتهم والمغلولة أيديهم على الأرض بالنتيجة. إن الأسئلة لا تستأهل التحقيق الكاشف أو التفكير. فمصادر الاتجاه السائد إيّاها أنبأتنا بأن الجيش الأميركي "حقّق جميع أهدافه تقريباً قبل الموعد المحدَّد لها بكثير"، فيما كان "القسم الأكبر من المدينة عبارة عن أنقاض يتصاعد منها الدُخان". بيد أنه لم يكن نجاحاً كاملاً: فثمة شواهد قليلة على وجود "جرذان" ميتة في "جحورها" أو في الطُرقات؛ ذلك "اللغز الباقي أبداً". وبالفعل، فقد عثرت القوات الأميركية على "جثة امرأة في شارعٍ بالفلّوجة، إنما لم يتضح ما إذا كانت عراقية أم أجنبية"... وهو السؤال الحاسم على ما يظهر[17].

وقصة أخرى احتلّت الصفحة الأولى [من الصحيفة] نقلت عن ضابط كبير في وحدات المارينز [مشاة البحرية] قوله إن الهجوم على الفلّوجة "حريٌّ بأن ينزل في سجلّ التاريخ". ربما يتعيّن ذلك. وفي هذه الحال، نحن نعلم بالضبط في أية صفحة من صفحات التاريخ سيجد مكانه. فمن الجائز جداً أن تظهر الفلّوجة جنباً إلى جنب مع غروزني، المدينة التي تُقاربها مساحةً، وقد بدا بوش وبوتين يُحدّقان واحدهما في روح الآخر. إن من يُشيدون بكل هذا، أو بقدر ما يتعلّق الأمر بهذه القضية يتسامحون بكل هذا الذي جرى، بوسعهم أن يختاروا صفحاتهم المفضّلة من التاريخ[18].

تحدّثت وسائل الإعلام عن أن الهجوم لم يكن منتظماً. وقد انتُقدت قناة الجزيرة التي تبثّ من قطر انتقاداً لاذعاً من جانب المسؤولين الأميركيين "لتركيزها على الإصابات المدنية" أثناء تدمير الفلّوجة. وقد حُلت مُشكلة الإعلام الحُر في وقتٍ لاحق حين طُردت القناة من العراق تمهيداً لإجراء انتخابات حُرّة[19].

وإذا ما تجاوزنا [إعلام] الاتجاه السائد، نكتشف كذلك أن "الدكتور سامي الجُميلي وصف كيف قصفت الطائرات الحربية الأميركية المركز الصحي المركزي حيث كان يعمل"، فقتلت ثلاثة وخمسين مريضاً وأربعة وعشرين من العاملين فيه. وقد أكّد روايته هذه مراسل صحفي عراقي يعمل لوكالة "رويترز" وتلفزيون الـ بي بي سي، وكذلك الدكتور أيمن العاني من مستشفى الفلّوجة العام، الذي ذكر أن المركز الصحّي، الذي وصله بعد بدء الهجوم بوقت قصير، قد انهار بأكمله فوق رؤوس المرضى. القوات المهاجمة قالت إن التقرير "تعوزه البراهين". وفي خرقٍ فاضح آخر لشرعة الإنسان الدولية، أو حتى لأصول اللياقة في أدنى مظاهرها، منع الجيش الأميركي الهلال الأحمر العراقي من الوصول إلى الفلّوجة. وقد أدان السير نيغل يونغ، المدير التنفيذي الأعلى للصليب الأحمر البريطاني، هذا التصرّف بوصفه "عملاً خطيراً للغاية". قال إنه يُرسي "سابقة خطرة. فالصليب الأحمر مفوّض بتلبية احتياجات السكّان المحلّيين الذين يُواجهون أزمة كُبرى". ولعلّ هذه الجريمة الإضافية جاءت ردّاً على تصريح علني غير مألوف بالمرة صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأدانت فيه كل

الأطراف المُشاركة في الحرب داخل العراق على "احتقارهم التامّ للإنسانية"[20].

وفي أول تقرير لزائر يدخل الفلّوجة بعد إنجاز العملية، قال الطبيب العراقي علي فاضل إنه وجدها "مدمّرة كلّياً". فالمدينة العصرية "تبدو الآن أشبه بمدينة أشباح". شاهد فاضل بضع جثث لمقاتلين عراقيين في الشوارع؛ وكانوا قد أُمروا بمغادرة المدينة قبل بدء الهجوم. وأفاد الأطباء بأن الجهاز الطبي بأكمله قد احتُجز داخل المستشفى الرئيسي لدى بدء الهجوم الأميركي، "مشلول الحركة" بموجب الأوامر الأميركية: "لا أحد قادرٌ على الوصول إلى المستشفى والناس ينزفون حتى الموت في المدينة". ومواقف الغزاة لخّصتها رسالة كُتبت بقلم أحمر الشفاه على مرآة في منزل متهدِّم: "اللعنة على العراق وعلى كل عراقي فيه". وبعضٌ من أشنع الفظائع ارتكبها أفراد من الحرس الوطني العراقي الذي استخدمه الغُزاة لتفتيش المنازل، وهم في معظمهم "شيعة فقراء من الجنوب... عاطلون عن العمل وفاقدو الأمل"، ومن المحتمل أن يكون ذلك [بغرض] "النفخ في جمر الحرب الأهلية"، والمراسلون الصحفيون الملحقون بالوحدات العسكرية ممّن وصلوا بعد بضعة أسابيع، وجدوا بعض الناس "يسلكون طريقهم عائدين بأعداد هزيلة إلى الفلّوجة"، حيث "يلجون عالماً موحشاً من الأبنية الشبيهة بالهياكل العظمية، والبيوت المدمّرة بفعل قذائف الدبابات، وخطوط الطاقة المتهدلة وأشجار النخيل المقطوعة". فالمدينة المتهدّمة البالغ عدد سكانها ربع مليون نسمة، هي الآن "من دون كهرباء ولا ماء، خاوية من المدارس أو المتاجر"، خاضعة لحظر تجول صارم، و"محتلّة على نحو صارخ" من جانب الغُزاة الذين دمّروها للتو ومن القوى المحلية التي استجمعوها. والنازحون القلائل ممّن تجاسروا على العودة في ظل رقابة عسكرية مُحكمة، وجدوا "بحيرات من مياه المجارير في الطرقات، ورائحة الجثث تملأ أرجاء المباني المتفحّمة. لا ماء ولا كهرباء. انتظار طويل وتفتيش دقيق عند الحواجز التي أقامها الجنود الأميركيون. تحذيرات بوجوب الانتباه إلى الألغام الأرضية والشراك المتفجرة. وتُسمع بين الفينة والأخرى أصوات إطلاق نار بين الجنود والمتمردين"[21].

بعد ذلك بستة أشهر، جاءت ربما أول زيارة لمراقبٍ دولي هو جو كارّ، من

فريق صنّاع السلام المسيحي في بغداد، الذي كانت له تجربة سابقة في المناطق الفلسطينية التي تحتلّها إسرائيل. وصل [المدينة] في 28 أيار/مايو، فوجد المنغّصات نفسها تقريباً: ساعات طويلة من الانتظار عند المداخل القليلة، وهي للإزعاج أكثر منها للأمن؛ إتلاف منتظم للغلال في الأجزاء المدمّرة من المدينة حيث "ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً بسبب حواجز التفتيش"؛ عرقلة مرور سيارات الإسعاف التي تنقل المحتاجين إلى علاج طبي؛ ناهيك عن أشكال أخرى من الوحشية الاعتباطية المألوفة في الصحافة الإسرائيلية. كتب كارّ يقول إن خرائب الفلّوجة أفظع حتى من رفح في قطاع غزّة التي دمّرها فعلياً الإرهاب الإسرائيلي المدعوم أميركياً. "لقد سوّت (الولايات المتحدة) أحياءً بكاملها بالأرض، ومبنى من كل ثلاثة مبانٍ مُدمَّر أو أُصيب بأضرار". مستشفى واحد فقط للعلاج الداخلي نجا من الهجوم، لكن الوصول إليه متعذرٌ للعراقيل التي يزرعها جيش الاحتلال، مما يؤدي إلى حدوث وفيات كثيرة في الفلّوجة والمناطق الريفية حولها. أحياناً تجدون عشرة أشخاص أو نحو ذلك محشورين في "هيكل مبنى أتت عليه النيران". فقط زهاء رُبع الأُسر التي دُمِّرت منازلها تلقت شيئاً من التعويض، وهو عادةً أقل من نصف كلفة المواد اللازمة لبنائها من جديد[22].

أما جان زيغلر، مُقرِّر الأمم المتحدة الخاص بشأن الحقّ في الغذاء، فقد اتهم القوات الأميركية والبريطانية في العراق "بانتهاك القانون الدولي بحرمانها المدنيين من الغذاء والماء في مدنٍ محاصرة لدى محاولتها إخراج المقاتلين" في الفلوجة كما في مُدن أخرى هُوجمت في الأشهر اللاحقة. وأخبر الصحافة العالمية بأن القوات التي تقودها الولايات المتحدة "عمدت إلى قطع إمدادات الغذاء والمياه، أو إلى تقنينها، لحثّ القاطنين على الفرار قبل الهجوم، مستخدمةً التجويع والتعطيش سلاحاً من أسلحة الحرب ضد السكّان المدنيين، في انتهاكٍ صارخ لاتفاقيات جنيف". وقد أُعفي الجمهور الأميركي من سماع هذه الأخبار إلى حد بعيد[23].

حتى بصرف النظر عن جرائم حربٍ كبرى، كالهجوم على الفلّوجة مثلاً، ثمة ما يكفي من الشواهد التي تؤيد ما خلص إليه أستاذ الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية البحرية من أن عام 2004 "كان بحق سنة رهيبة وقاسية

بالنسبة للعراق السيء الطالع". وأردف يقول إن الكراهية للولايات المتحدة ضاربة أطنابها حالياً في بلدٍ تعرّض للعقوبات سنوات طويلة أدّت بالفعل إلى "دمار الطبقة الوسطى العراقية، وانهيار نظام التعليم العلماني، وتفشّي الأمّية واليأس وعدم اليقين، الأمر الذي شجّع على حدوث صحوة دينية عراقية بين أعداد غفيرة من العراقيين الباحثين عن ملاذٍ في الدين". والخدمات الأساسية تدهورت حتى باتت أسوأ مما كانت عليه في ظل العقوبات: "فالمستشفيات تنفد منها الأدوية والمواد الطبيّة الأكثر أساسيةً بشكل منتظم... والمرافق ترتع في حالة مريعة، والعشرات من الأخصّائيين والأطباء من ذوي الخبرة يغادرون البلاد لخشيتهم من أن يكونوا هدفاً للعنف، أو لأنهم سئموا ظروف العمل المتدنية". وبحسب ما أفادت به صحيفة **وول ستريت جورنال**، فإن الحاصل في تلك الأثناء أن "دور الدين في الحياة السياسية العراقية قد سجّل ارتفاعاً مطرداً منذ أن أطاحت القوات التي تقودها الولايات المتحدة بالسيد [صدّام] حسين في العام 2003". فمنذ الغزو، لم يُتخذ "قرار سياسي واحد" من دون "الموافقة الضمنية أو العلنية" لآية الله العُظمى علي السيستاني "باعتراف المسؤولين الحكوميين"، بينما قام "رجل الدين الثائر الشاب والمغمور سابقاً" مقتدى الصدر، "بتشكيل حركة سياسية وعسكرية استقطبت عشرات الآلاف من الأتباع في الجنوب كما في أحياء بغداد الأكثر فقراً". وحدثت تطورات مماثلة في المناطق السُنيّة. فالتصويت على مسودة الدستور العراقي في خريف 2005 تحوّل إلى "معركة بين المساجد"، من خلال تقيُّد المقترعين إلى حد بعيد بالتوجيهات الدينية المُعطاة لهم. نفرٌ قليل من العراقيين أُتيحت لهم قراءة المسوّدة، لأن الحكومة لم توزع نسخاً منها إلّا بشق الأنفس. وكما لاحظت صحيفة **وول ستريت جورنال**، فإن الدستور الجديد يقوم على مرتكزات إسلامية أعمق بكثير من آخر دستور وُضع للعراق، قبل نصف قرن مضى، وكان مبنياً على القانون المدني الفرنسي (العلماني)" ويمنح المرأة "حقوقاً متساوية تقريباً" والرجل. وكل هذا صار الآن معكوساً في ظل الاحتلال الأميركي[24].

إن عواقب سنوات من العنف والخنق الغربي تُثبط دونما حدٍ عزيمة المثقفين المتمدنين، الذين يقفون مشدوهين إذ يكتشفون، على حد قول إدوارد لوتواك، "أن الغالبية العُظمى من العراقيين، المواظبين على ارتياد المساجد

وأشباه المتعلمين في أحسن الأحوال"، غير قادرين ببساطة على "تصديق ما يبدو لهم أمراً مبهماً تماماً: أن الأجانب يبذلون دماءهم وأموالهم بغيرية ما بعدها غيرية لمساعدتهم". وبالتعريف، ليس من دليل لازب هنا[25].

إننا نسمع المعلّقين يتفجّعون على أن الولايات المتحدة قد تبدّلت "من بلدٍ يشجب التعذيب ويحظر استخدامه إلى بلد يُمارس التعذيب بصورة روتينية". إن التاريخ الفعلي أقلّ لطافةً من ذلك بكثير. لكن التعذيب، مهما كان مريعاً، فهو بالكاد يزن شيئاً بالمقارنة مع جرائم الحرب المرتكبة في الفلّوجة وأماكن أخرى في العراق، أو مع التداعيات العامة للغزو الأميركي والبريطاني. أحد الأمثلة، وقد مرّ مرور الكرام وأُسقط من الاعتبار بسرعة في الولايات المتحدة، هو الدراسة التي وضعها بدقة وعناية لفيف من المختصّين الأميركيين والعراقيين المرموقين ونشرتها المجلة الطبية الأولى في العالم، **لانست**، في تشرين الأول/أوكتوبر 2004. تقول نتائج الدراسة، التي أُجريت بناءً على افتراضات تتسم بالمحافظة، إن "حصيلة القتلى المتصلة بغزو واحتلال العراق تناهز 100,000 نسمة على الأرجح، وقد تكون أعلى من ذلك بكثير". ويشتمل هذا الرقم على قرابة 40,000 عراقي لقوا حتفهم من جراء المعارك أو العنف المسلّح، وفقاً لمراجعة سويسرية لاحقة لبيانات الدراسة. وفي دراسة تالية لهيئة إحصاء القتلى في العراق، تبيَّن أن 50,000 شخص من غير المقاتلين لقوا مصرعهم في السنتين الأوليين من الاحتلال في بغداد، أي واحد من بين كل 500 مواطن؛ وفي الفلّوجة واحد من بين كل 136 مواطناً. القوات التي تقودها الولايات المتحدة قتلت ما نسبته 37 بالمئة، والمجرمون 36 بالمئة، و"القوات المناهضة للاحتلال" 9 بالمئة. وقد تضاعفت أرقام القتلى في السنة الثانية من الاحتلال. ومعظم حوادث القتل تمّت بواسطة عبوات متفجرة؛ وثُلثا هذه الأخيرة من مخلّفات الغارات الجوية. إن تقديرات هيئة إحصاء القتلى في العراق مبنية على تقارير وسائل الإعلام، ولذلك فهي بالتأكيد أدنى بكثير من الأرقام الفعلية، رغم أنها صادمة بما فيه الكفاية[26].

بعد استعراضه لهذه التقارير إلى جانب "المسح" الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للظروف المعيشية في العراق (الصادر في نيسان/إبريل

2005)، خلُص المحلّل البريطاني، ميلان راي، إلى أن النتائج متساوقة إلى حد بعيد، والتباين الظاهري في الأرقام ناجم بالدرجة الأولى عن الفوارق في الموضوعات المحدّدة المدروسة والفترات الزمنية المُغطاة. وهذه الاستنتاجات تكتسب قدراً من الإسناد من دراسة للبنتاغون قُدِّر فيها أن نحواً من 26,000 مدني عراقي ورجل أمن قُتلوا أو جُرحوا على أيدي المتمردين منذ كانون الثاني/ يناير 2004. والتقرير الذي نشرته صحيفة **نيويورك تايمز** عن دراسة البنتاغون يأتي أيضاً على ذكر أعداد أخرى، لكنه يُغفل أكثرها أهمية، تلك التي وردت في مجلة **لانست**. وهو يلاحظ بشكل عابر أنه" لم يتمّ الكشف عن أية أرقام للقتلى العراقيين على أيدي القوات التي تقودها الولايات المتحدة". علماً بأن تقرير الصحيفة ظهر رأساً بعد اليوم الذي عيَّنه الناشطون الدوليون إحياءً لذكرى جميع القتلى العراقيين، بمناسبة مرور سنة على صدور تقرير **لانست**[27].

إن نطاق الكارثة في العراق هو من الاتساع بحيث يكاد يكون من المتعذر الإحاطة بكل مجرياته. فالصحفيون يُلازمون بدرجة كبيرة المنطقة الخضراء المحصّنة جيداً في بغداد، أو يتنقلون تحت حراسة مشدّدة. وهناك بعض الاستثناءات القليلة والمُواظبة في صحافة الاتجاه السائد، شأن روبرت فيسك وباتريك كوكبورن، اللذين يواجهان مخاطر جمّة، كما أن هنالك مؤشرات من آن لآخر تعكس وجهة النظر العراقية. من هذه تقريرٌ عن تجمّع استعادي لنُخبٍ متعلمة ومتغربنة في بغداد تحوَّل فيه النقاش إلى نهب هولاكو لبغداد وأعماله الوحشية. فعلَّق أستاذٌ للفلسفة قائلاً: إن "هولاكو كان إنسانياً بالمقارنة مع الأميركان"، ما أثار شيئاً من الضحك، لكن "معظم الضيوف بدوا توّاقين إلى تحاشي موضوع السياسة والعنف الذي يطغى على الحياة اليومية هنا". فتحوّلوا بدلاً من ذلك إلى الجهد السابق الذي بُذل لخلق ثقافة وطنية عراقية قمينة بتجاوز الفوارق العرقية والدينية القديمة التي "يرتد" العراق إليها الآن في ظل الاحتلال، وبحثوا في ما حلّ من دمار بكنوز الحضارة العراقية والعالمية، وهي مأساة لم تعرفها البلاد منذ غزوات المغول[28].

وتتضمّن الآثار الإضافية للغزو هبوط متوسط دخل الفرد في العراق من 255 دولاراً عام 2003 إلى حوالى 144 دولاراً عام 2004، فضلاً عن "نقصٍ لا

يُستهان به على نطاق البلاد كلها في مواد الأرز والسكر والحليب والأغذية البديلة للأطفال"، وذلك وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، الذي حذّر سلفاً قبل الغزو من أنه لن يتمكّن من مُجاراة نظام التموين الفعّال الذي كان مطبّقاً في ظل صدّام حسين. وأفادت الصُحف العراقية عن أن حصص التموين الجديدة مليئة بالحشوات المعدنية، وذلك مجرد عاقبة واحدة للفساد المستشري في كنف الاحتلال الأميركي - البريطاني. كما تضاعفت حالات سوء التغذية في ظرف ستة عشر شهراً من احتلال العراق، لتصل إلى مستوى بوروندي، وتتجاوز بسهولة مستواها في هاييتي أو أوغندا، وهو رقم «يعني معاناة ما يقرب من 400,000 طفل عراقي من "الهُزال"، وهي حالة تجمع ما بين الإسهال المزمن والنقص الفادح في البروتين». إنه بلد سبق وأن مات فيه مئات آلاف الأطفال بجريرة العقوبات الأميركية والبريطانية المفروضة عليه. وفي أيار/مايو 2005، نشر مُقرِّر الأمم المتحدة، جان زيغلر، تقريراً للمعهد النرويجي لعلم الاجتماع التطبيقي يؤكد تلك الأرقام. فمستويات التغذية العالية نسبياً للعراقيين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وحتى خلال فترة الحرب مع إيران، بدأت بالانخفاض الحادّ أثناء عقد العقوبات ولحقها تدهور ذو أبعاد كارثية لاسيما بعد غزو العام 2003[29].

في غضون ذلك، امتد العنف الذي يستهدف المدنيين متخطياً نطاقه المقصور على المحتلين والمتمردين. فقد ذكر أنتوني شديد وستيف فينارو أن "الميليشيات الشيعية والكردية، التي كثيراً ما تعمل بوصفها جزءاً من قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية، نفّذت موجةً من الاختطافات والاغتيالات وسواها من أعمال التخويف والترويع، مُحكمة سيطرتها على مناطق في شمال العراق وجنوبه، ومعمِّقة انقسام البلاد على أُسس عرقية وطائفية". وحسبنا مؤشراً على نطاق الكارثة، ذلك السيل الهائل من النازحين "الفارّين من دائرة العنف والمتاعب الاقتصادية": مليون نازح إلى سوريا والأردن وحدهما منذ الغزو، ومعظمهم من "المهنيّين والمعتدلين العلمانيين ممّن يستطيعون مدّ يد العون في المهمّة العملية المتمثلة في إنهاض البلد على قدميه"[30].

أثارت الدراسة التي نشرتها مجلة **لانست** وقُدِّر فيها عدد القتلى المحتمل

حتى تشرين الأول/أوكتوبر 2004 بمئة ألف قتيل، ما يكفي من التعليقات في إنجلترا بحيث اضطرت معها الحكومة إلى إصدار نفي مُحرج، في حين ساد صمت فعلي في الولايات المتحدة. والإحالة الملتوية إليه من حين إلى آخر، عادةً ما تصفه بالتقرير "المُثير للجدل" الذي يزعم أن "ما يناهز الـ 100,000" عراقي قُتلوا من جراء الغزو. إن رقم الـ 100,000 هو التقدير الأكثر احتمالاً بناءً على اقتراحات تميل إلى المحافظة. وسيكون من باب الدّقة على الأقل وصفه بالتقرير الذي يقول إن "ما لا يقلّ عن 100,000" قُتلوا. هذا ولئن نُشر التقرير في ذروة حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية، لكن يبدو أن أياً من المرشَحيْن الرئيسيَيْن لم يستفهم بشأنه قط علناً[31].

جاءت ردّة الفعل على النسق العام المعهود حين تُرتكب الفظائع الجماعية من جانب الفاعل الخطأ. والمثال الصارخ في هذا الصدد هو حروب الهند الصينية. في الاستطلاع الوحيد (على حد علمي) الذي طُلب فيه من المُستطلَعين تقدير عدد القتلى الفييتناميين، كان التقدير في المتوسط 100,000، أي حوالى 5 بالمئة من الرقم الرسمي. إن الحصيلة الفعلية غير معروفة، وهي ما عادت تهمّ أحداً مثلها مثل الحصيلة غير المعروفة هي الأخرى لضحايا الحرب الكيميائية الأميركية. وقد علّق واضعو الدراسة بالقول إن ذلك كما لو أن طلاب الجامعات في ألمانيا قدّروا ضحايا الهولوكوست [المحرقة النازية] بـ 300,000 قتيل. في أية حال، بوسعنا القول إن هناك بعض المشاكل في ألمانيا - وثمة مشاكل أكثر خطورةً بعد فيما لو حكمت ألمانيا العالم[32].

وقد حظي قرار واشنطن بإعفاء نفسها من القانون الدولي، حتى في ما يتجاوز السوابق على وفرتها، بدعم جزئي من أُناس يُعتبرون مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان، من قبيل مايكل إغناتييف، المُشرف على برنامج حقوق الإنسان في جامعة هارفرد، الذي يؤيّد خرق اتفاقيات جنيف، والقوانين الأميركية في الواقع، على أُسسٍ "أقلّ شرّاً" تسوّغها عواطفه الشخصية. ومثل هذه الأسس مفهومة عادةً على أنها تفي بالغرض في "نظرية الحرب العادلة". وهكذا وجدنا مايكل فالزر، في تأملاته الأخيرة حول الحرب العادلة التي لاقت إشادة عالية، يصف أفغانستان بأنها "نصرٌ لنظرية الحرب العادلة"، وتقف جنباً إلى جنب مع

كوسوفو باعتبارها "حرباً عادلة". وما من حاجة هنا إلى أية حجّة ـ حجّة عادلة هي الأخرى ـ طالما أن المرء سيُفتش في "حُججه بصدد الحرب" عبثاً عن أي استنتاج غير تافه مستمدّ من طروحات نظرية الحرب العادلة، أو من أي شيء آخر، ما لم يضف جُملاً حاضرة ناضرة على شاكلة "إنّي أرى" أو "يبدو لي الأمر مُبرَّراً بكل معنى الكلمة". والمناوئون في الجامعات لما يرسمها فالزر حروباً أميركية عادلة هم "دُعاة السلام" على ما يُخبرنا. لكن "الدعوة إلى السلام حُجّة ساقطة"، لأن العنف عمل مشروع في بعض الأحيان بنظره. قد نوافقه الرأي (وأشهد بذلك)، إنما قوله "إنّي أرى" بالكاد يُمثّل حُجَجَاً مقنعة في قضايا العالم الحقيقية التي يُناقشها. إن خصومه الذين يقفون "على اليسار" غير معروفين باستثناء إدوارد سعيد، و"ريتشارد فولك (الأنكى والأوعى)"، الذي يسوق "الأعذار" لصالح الإرهاب؛ أما ما هي هذه "الأعذار"، فلا أحد يُخبرنا. إن "حُجج" فالزر بصدد الحرب موجَّهة بالدرجة الأولى ضد "العديد ممّن يُحسبون على اليسار"، و"بعض منتقدي الحرب"، و"الثرثارين"، و"اليساريين"، و"التبسيطيين الكبار"... ومن إليهم، وجميعهم مكتومو الهوية، لكن جرت العادة أن يكونوا عرباً. إنه لمن المشوِّق التعليق على الثقافة الأخلاقية والفكرية السائدة حيث يُعتبر الافتراء دونما سند على خصومٍ مجهولين عملاً مشروعاً، ولاسيما في صفوف من يصفون أنفسهم في تواضعٍ بـ "اليسار المحترم" ـ إنهم ولا جُرم أهلٌ للتقدير طالما جاءت الخاتمة سليمةً[33].

"اللّص! اللصّ!"

إن توقّعات مخطّطي البنتاغون بأنهم سيغزون العراق ويقيمون نظاماً تابعاً مستقراً على جناح السرعة لم تكن بعيدة عن الواقعية تماماً. فلولا العجز غير الاعتيادي الذي أظهره مسؤولو البنتاغون المدنيون، لكان هذا واحداً من أسهل الفتوحات العسكرية في التاريخ، حتى من دون حاجة إلى "ضروب من الأعمال" التمهيدية وغيرها من الإجراءات اللازمة لضمان عدم قُدرة أو عدم رغبة القوات العسكرية العراقية في المقاومة. كانت البلاد قد أنهكتها الحروب والعقوبات، وكان من المعلوم أنها تملك قُدرات وإنفاقات عسكرية محدودة للغاية إذا ما قُورنت بالبلدان المجاورة. وضع الغزو حداً نهائياً لنظامين وحشيين، وكان لدى الولايات

المتحدة ما يكفي من الموارد الهائلة لكي تُعيد بناء الحُطام من جديد. زدْ على ذلك، أن أية مقاومة قد تنشأ سيكون لها فقط دعم خارجي لا يُعتدّ به. مع ذلك، فقد نجح المدنيون في البنتاغون في خلق مقاومة مسلحة لها وزنها، ومقاومة لاعنفية شعبية وجماهيرية، فمزّقوا البلاد أشلاءً بهذه العملية. والحقيقة اللافتة للنظر أن مخطّطي واشنطن يواجهون متاعب في السيطرة على العراق أكثر مما واجهته روسيا في البلدان الدائرة في فلكها أو ألمانيا في أوروبا المحتلة، حيث كانت البلاد تُدار من قِبَل حكومات وقوات أمن محلّية في أغلب الأحوال بينما القوة المسيطرة تقبع في الخلف لإسناد أنظمة الحُكم التابعة لها. كانت هناك مقاومة باسلة ضد النازيين أجل، لكن ما كان ليُكتب لها البقاء لولا الدعم الخارجي، ثم إن ألمانيا كانت في حالة حرب، طبعاً. بالرغم من كل مزاياهم غير العادية، فقد تسبّب العاملون المدنيون في البنتاغون "بواحدٍ من الإخفاقات الذريعة على نحو غير عادي في التاريخ"؛ هذا ما لاحظه المراسل الصحفي المخضرم في الشرق الأوسط، باتريك كوكبورن، من موقع الحدث؛ وأرى أن كلامه جدير بالتصديق تماماً[34].

ومن بين النظامَيْن القاتلين اللذين وضع غزو العراق نهاية لهما، واحدٌ فقط سُمح له بدخول دائرة النقاش: استبداد صدّام، وحتى هذا دخل فقط عبر مِرْشحة ذات انتقائية عالية. لم يعد صدّام ذلك الرجل الأثير لدى الولايات المتحدة الذي كانه حتى آب/أغسطس 1990، وعاد وصاره مجدداً في آذار/مارس 1991 حين أجاز بوش الأول للطاغية بأن يسحق العصيان الشيعي الذي كان يُمكن أن يطيح به. وكانت حصيلة هذه المرحلة الجديدة من التواطؤ بين بوش وصدّام عشرات الآلاف من الجثث الإضافية[35].

النظام القاتل الثاني كان العقوبات الأميركية ـ البريطانية (التي كانت تُسمّى لأسباب عقائدية بـ "العقوبات الدولية"، مع أن الجميع كانوا يعلمون أن الأمم المتحدة تطبّقها بضغطٍ من الولايات المتحدة). بيد أن هذه لا مكان لها على الأجندة لأنها قد تكون تسبّبت بعددٍ أكبر من القتلى من "كل ما يُسمى أسلحة الدمار الشامل على امتداد التاريخ"، بحسب تقدير خبيرين عسكريين من الصقور، وهو بمئات الآلاف بلا أدنى ريب. كتب واحد من أكثر الصحفيين

الأميركيين اطلاعاً على حقائق الأمور، ملخِّصاً أكداساً وفيرة من الأدلة والشواهد، يقول إنه "بعد السنوات الرهيبة من العقوبات الدولية... هبطت المداخيل إلى خُمس مستوياتها ما قبل الحرب (1990)، وتضاعفت نسبة وفيات الأطفال، وأقلية فقط من العراقيين تستطيع الوصول إلى المياه النقية". هذا عدا عن أن نصف مجموع الخزانات لمعالجة مياه الصرف الصحيّ كانت لا تزال معطّلة بعد أن دُمرت إلى جانب إمدادات الطاقة بفعل القصف الأميركي والبريطاني في عام 1991، "الأمر الذي أدّى إلى تفشّي وباءَيْ التيفوئيد والكوليرا". وتدهورت أحوال التعليم ومعرفة القراءة والكتابة، وتزايد عدد العراقيين الذين يعيشون على "وجبة هي والجوع سيّان"، وقد راحت تظهر عليهم عوارض "لا تُرى في العادة إلا أيام المجاعات"، مما رفع معدل الوفيات ثلاثة أضعاف بحلول 2003، وفقاً لتقديرات صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)[36].

كذلك دمّرت العقوبات المجتمع المدني، فيما قوّت الطاغية وأجبرت السكان على الاعتماد عليه طلباً للبقاء؛ ومن المحتمل جداً أنها أنقذته من مصير الديكتاتوريين القتلة الآخرين ممّن تمتعوا بدعم الولايات المتحدة وبريطانيا إلى آخر لحظة من حُكمهم الدموي، أمثال: نيقولاي تشاوشيسكو، وسوهارتو، وفرديناند ماركوس، وجان ـ كلود (بايبي دوك) دوفالييه، وتشون دوو هوان، وثلة طويلة من الأوغاد تنضم إليها أسماء جديدة بانتظام. ولهذه الأسباب، كانت العقوبات محل انتقادات مريرة من جانب كبار الشخصيات المُعارضة العراقية. فكتب كامل مهدي إن الولايات المتحدة كانت "تعمل في الواقع على تلطيخ سمعة وشلّ قدرة كل معارضة للنظام الحالي"، وإنها "منحت نظاماً سيء السمعة ويلفظ أنفاسه نفحة جديدة من الحياة". ومما قاله أيضاً إن العقوبات "عاملت العراق كما لو أنه مخيم لاجئين كبير ينبغي تزويده بمواد الإغاثة الملحّة. بينما ما يحتاجه العراقيون هو تمكينهم من إنعاش اقتصادهم واستئناف مسيرة الإعمار والتنمية. معنى ذلك أنه يجب إعطاء الأولوية الأولى للخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتكييف برنامج الاستيراد لغرض زيادة الإنتاج المحلّي"؛ أي بالضبط ما عمل نظام العقوبات المفروضة أميركياً على منعه[37].

ربما كان العراقيون قد عرفوا كيف يهتمّون بمشاكلهم الخاصة لولا نظام

العقوبات القاتل، استنتاجٌ ألمح إليه اثنان كانا خير من عرف العراق من الغربيين، وهما الدبلوماسيان الدوليان المحترمان: دنيس هاليداي وهانز فون سبونيك، اللذان أشرفا على تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، وكان لديهما مئات المحقّقين الذين يرفعون إليهما تقاريرهم من كل أنحاء البلاد. استقال هاليداي احتجاجاً عام 1998، شاجباً العقوبات وواصفاً إياها بـ "الإبادة الجماعية". وبعده بسنتين استقال فون سبونيك للأسباب عينها ـ والتخمين بأن العقوبات أمدّت في طغيان صدّام حسين عزّزته تحقيقات الحكومة الأميركية ما بعد الحرب، التي كشفت النقاب عن أن تماسك الحُكم كان أوهى من خيوط العنكبوت. بيد أن الحُكم الذاتي على المسألة لا أهمية كبيرة له. فما لم يُعط الناس أقلّه فُرصةً لقلب نظام الحُكم المستبدّ، لا يحقّ لأية قوة خارجية أن تقوم بالمهمّة ـ لغاياتها الخاصة من كل بد، وفي هذه الحالة، بعواقب مخيفة. وذهب فون سبونيك إلى أبعد من ذلك بأن ادّعى أن الولايات المتحدة دأبت على إعاقة وصول تقاريره إلى مجلس الأمن. ما كانوا بحاجة إلى مثل هذه الأساليب لوقاية السكّان الأميركيين من آراء المراقبين الغربيين العليمين ببواطن الأمور. فقد حيل بينهم والوصول إلى الصحافة بسبب أحكامهم النهائية غير المرغوبة ومؤهلاتهم الشخصية غير العادية[38].

يُعتبر الصمت، على ما يظهر، غير كافٍ لضمان أن تبقى آثار العقوبات محجوبة عن الأنظار. لذلك ترى المجمّع الإعلامي الحكومي يلجأ إلى الحيلة الشائعة، حيلة الصياح: "اللّص! اللّص!"؛ أي متى ضُبطت ويدك في جيب أحدهم، فاصرخ: "اللص! اللّص!"، وأشر بشدّة إلى مكان آخر على أمل أن يتشتت الانتباه فيما أنتَ تولّي الأدبار. وفي هذه الحالة، كانت اللُعبة هي بدء تحقيق مكثّف في فساد مزعوم للأمم المتحدة على صعيد تطبيقها برنامج النفط مقابل الغذاء، مع إثارة كثير من الصخب حول اختفاء 20 مليار دولار ربما كان العراقيون قد وضعوها في جيوبهم. ومن المهمّ أن نتذكر هنا أنه حتى ولو جرى التسليم في الآخر أن التُهم لا أساس لها من الصحة، فهي سوف تؤدي مع ذلك الغرض منها: القضاء على أية إمكانية، مهما كانت بعيدة الاحتمال، بأن تنجح الفضيحة الرهيبة حقاً ـ وهي هنا العقوبات نفسها والعقابيل المترتبة عليها ـ من الفرار من مطاوي النسيان.

لئن كانت المسألة ذات أهمية ثانوية، إلّا أن حيلة الصياح" "اللّص! اللّص! تبقى مع ذلك مشوّقة بعض الشيء. لقد جرى التبيان وعلى وجه السرعة أنه وإن كان هناك بلا أدنى شك فساد من جهة الأمم المتحدة، فإن معظم المليارات العشرين المفقودة تتألف من مبيعات غير مشروعة للنفط بموافقة أميركية إلى حليفَيْ الولايات المتحدة: تركيا والأردن. والقسم الأكبر من التعاملات غير القانونية بحسب تقرير أعدّه تشارلز دولفير، كبير المحقّقين الأميركيين في العراق، مكوَّن من "اتفاقات من حكومة إلى حكومة" ما بين العراق وبلدان أخرى، يأتي في مقدمتها الأردن ("المفتاح لبقاء العراق على قيد الحياة مالياً" كما جاء في التقرير) وتركيا. وجميع هذه العمليات جرت خارج برنامج النفط مقابل الغذاء بإشراف الأمم المتحدة، وكلها أُجيزت من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أي من واشنطن. أما العمليات الأخرى فمرّت عبر لجنة العقوبات التي تديرها الولايات المتحدة، وبالتالي اصطدمت فوراً بالفيتو الأميركي، الذي لم يُستخدم قط ضد التلاعبات غير المشروعة وإن استُخدم بمواظبة لعرقلة العقود الإنسانية، على ما أفادنا به الباحث الأميركي جوي غوردون. وأية عملية تهريب ضخمة بواسطة البحر ما كانت لتتم من غير تعاون ضمني من جانب البحرية الأميركية التي كانت تُشكّل عملياً قوة الاعتراض المتعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة (MIF) في الخليج. وفي التحقيق الجدّي الوحيد الذي أُجري في برنامج النفط مقابل الغذاء، توصّل بول فولكر، الذي ترأس تحقيقاً أجازته الأمم المتحدة في ارتكابات محتملة، إلى خلاصة تمهيدية مفادها أن التلاعبات المشكوك فيها "تقارب الـ 1,7 مليار دولار، أي الرقم الذي انتهى إليه تشارلز دولفير"، وهو جزء بسيط من مبيعات النفط إلى تركيا والأردن تحت غطاء أميركي. والزعم غير التافه الوحيد الذي ورد ذكره في واحدٍ من عديد التقارير المثيرة حول "الفضيحة الكبرى في الأمم المتحدة"، هو التعويض المُبالغ فيه الذي ناله الجيش الكويتي ويبلغ 419 مليون دولار، أي حوالى رُبع المجموع الكلّي الذي قدّره فولكر بـ 1,7 مليار دولار. وثاني أضخم رقم جرى التحدث عنه - ويبلغ 200 مليون دولار من الأرباح غير المشروعة، ذهب منها 50 مليوناً إلى شركاء صدّام - كشف النقاب عنه تحقيقٌ أجرته صحافة المال والأعمال الدولية، التي وجدت أيضاً أن "أضخم وأجرأ عملية تهريب في إطار النفط مقابل الغذاء تمّت بعلم الحكومة الأميركية".

فقد تم إشعار السلطات الأميركية والبريطانية بالأمر، لكنها تجاهلت التحذير، الذي كانت تنقله في بعض الأحيان قوةُ الاعتراض المتعددة الجنسيات[39].

والتحقيقات التي أجرتها صحيفة **فايننشال تايمز**، وجدت أن "إدارتَيْ كلينتون وبوش لم تكونا على علمٍ بأن العراق يُهرِّب النفط إلى تركيا والأردن فحسب، بل أخبرتا الكونغرس بذلكَ أيضاً"، وأنهما أوصتا "بغضّ الطرف عنه". والسبب هو أن المبيعات غير المشروعة "كانت لما فيه المصلحة القومية"، طالما أن الأردن دولة تابعة للولايات المتحدة لها شأنها؛ ومؤازرة تركيا، وهي القاعدة الأميركية الكبرى لإحكام السيطرة على المنطقة، تخدم "الأمن والرفاه والمصالح الحيوية الأخرى"[40].

وأياً يكن نطاق التلاعبات التي كانت تتمّ في فترة ما قبل الغزو، فإنه من المشكوك فيه أنها تقارب حتى المبالغ التي اختفت في ظل الإدارة الأميركية إبان احتلالها للعراق. فمع إنهاء سلطة التحالف الموقتة مهمّتها في العراق، بقي مصير ما يُقدَّر بـ 20 مليار دولار من الأموال العراقية التي وقعت تحت أيديها ـ ومنها أموال لم تُصرف عائدة من برنامج النفط مقابل الغذاء وما يزيد عن 11 مليار دولار في شكل عائدات نفطية عراقية ـ لغزاً محيِّراً. إن "النقص في الشفافية يُلهب التساؤلات" حول ممارسات فساد ارتُكبت في سلطة التحالف المؤقتة، قالت صحيفة **فايننشال تايمز** مُدعمة أقوالها بالعديد من الشواهد، من بينها دراسات خلصت إلى أن ثلاثة أرباع العقود التي تربو قيمتها على 5 ملايين دولار قد تمّت من دون أية مناقصات تنافسية. من بينها "مشروع بقيمة 1،4 (مليار) دولار لإعادة بناء البنية التحتية للنفط في العراق، وقد مُنح إلى هاليبورتن، شركة الخدمات النفطية الأميركية التي كان يترأسها سابقاً ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، من دون أية مناقصة تنافسية، وهذا ما جعل هاليبورتن أكبر متلقٍ فرد للأموال العراقية". وكشفت تحقيقات أخرى النقاب عن مخططات عمدت إليها شركات من تكساس و"رجال نفط أسطوريون" لتخريب "القيود التي فرضها برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تطبّقه الأمم المتحدة"، وعن مضابط اتهام يجري إعدادها بهذا الشأن. وما انكشف حتى الآن إنما ينمّ عن وجود مستنقع من الفساد أبطاله رجال أعمال أميركيون من بين آخرين[41].

في أوسع مراجعة إعلامية من نوعها لممارسات سلطة التحالف المؤقتة، المعوّلة على تدقيقات أميركية رسمية بالدرجة الأولى، لاحظ إد هاريمان أن رامسفيلد وبول بريمر «قد حرصا على أن تكون إعادة بناء العراق على حساب البلد "المحرَّر" ». فكان أن أنفقت سلطة بريمر، سلطة التحالف المؤقتة، "ما يربو على 20 مليار دولار من المال العراقي، في مقابل 300 مليون دولار [فقط] من المال الأميركي". ولا يُمكن العثور على أية سجلّات أو قيود "بالمليارات الـ 8,8 من الدولارات الأميركية التي جرى تحويلها إلى وزارات الحكومة العراقية الجديدة" تحت إشراف السيد بريمر. ولئن كانت المكافآت المدفوعة إلى شركة هاليبورتن ومقرّها تكساس والشركات التابعة لها، مكافآت غريبة وغير مألوفة بنوع خاص، إلا أن سجلّ الفساد في ظل سلطة التحالف المؤقتة ليتعدّى ذلك بمراحل. "فالمدارس، والمستشفيات، ومرافق المياه والكهرباء، التي كان من المفترض أن تستفيد جميعاً من المال (الذي تديره سلطة التحالف المؤقتة)، تجدها الآن في حالة مزرية للغاية. والاستنتاج الذي يفرض نفسه ههنا، هو أن المقاولين الأجانب اختطفوا رزماً سمينة من الأموال النقدية لأنفسهم وأبرموا صفقات يسيل لها اللعاب مع نظرائهم العراقيين". وعلى حد قول هاريمان، في ظل حُكم صدّام حسين، استفاد هو كما "استفادت الولايات المتحدة استفادة ضخمة" على حد سواء. في تلك السنوات، كان "معظم النفط العراقي يذهب إلى مصافي التكرير الكاليفورنية التي ازدادت ثراءً على ثراء. والنظام المعمول به حالياً لا يختلف كثيراً: فالنفط يذهب إلى كاليفورنيا، والحكومة العراقية الجديدة تُنفق مال البلاد متمتعةً بالحصانة". وقد وجد ستيوارت بووين، المفتش العام الخاص للإعمار في العراق، أنه لم يتبقَ الشيء الكثير [من المال] لمشاريع الإعمار وذلك عائد، جزئياً، إلى أن ما يُقدَّر بـ 30 مليار دولار من الأموال العراقية التي استولى عليها جيش الاحتلال، فضلاً عن عائدات النفط العراقي، كانت عُرضةً لسوء الإدارة و"عمليات احتيال محتملة" من جانب موظفي سلطة التحالف المؤقتة[42].

وما هو بعدُ أبعث على الدهشة من الحقائق بشأن الفساد، تلك القصص المحمومة حول حيلٍ روسية محتملة؛ أو وجود مبلغ 160 ألف دولار من دون أي تفسير في حوزة الموظف في الأمم المتحدة بنون سيفان؛ أو تقارير تتحدث عن

أن كوفي أنان قد تكلّم (أو ربما لم يتكلّم) في أحد الاجتماعات إلى موظف في إحدى الشركات قامت بتوظيف ابنه لديها. أياً تكن الحقائق الفعلية، الاستنتاج هو أن الأمم المتحدة في حاجة ماسّة إلى إصلاحٍ بتوجيه أميركي، لذلك وجدنا إدارة بوش "تركّز الانتباه على برنامج النفط مقابل الغذاء المطبّق من جانب الأمم المتحدة ـ الذي استحال مستنقعاً للفساد مع السماح في الوقت عينه لصدّام حسين بتحويلِ الملايين من عائدات النفط ـ معتبرةً إيّاه مثالاً بيِّناً على الإصلاحات العميقة التي تحتاجها الأمم المتحدة لتكون فعّالة". والاضطلاع بهذه المهمّة هو "العقبة التالية" التي تواجه المندوب المُعيَّن حديثاً لدى الأمم المتحدة: جون بولتون[43].

وجد التقرير النهائي للجنة فولكر حول الفساد في المقرّ العام للأمم المتحدة واقعتين دالّتين بحسب وارن هوغ: فقد اتُّهم سيفان "بإيداع مبلغ لا يقلّ عن 147 ألف دولار في حسابه المصرفي نتيجة التلاعبات المالية، ووُجد الموظّف في قسم المشتريات، الروسي ألكسندر ف. ياكوفليف، مُذنباً بطلب رشوة، وإنْ لم يظفر بها، من أحد المتعاقدين في إطار البرنامج [برنامج النفط مقابل الغذاء]"، وهي أعمال كان من شأنها أن تؤهلهما لتبوؤ مناصب إدارية صُغرى في هاليبورتن. "كذلك أنحى التقرير باللائمة على مجلس الأمن ولجنة العقوبات التابعة له" ـ وتعني واشنطن في المقام الأول ـ "لسماحهما بعمليات التهريب التي استمرت خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، والتي استفادت منها بلدانٌ مثل تركيا والأردن وسوريا". أما المدى الذي بلغة الفساد، فتصوّره لنا التقديرات النهائية: "صدّام حسين غَرَف 1،8 مليار دولار على شكل تلاعبات مالية ورسوم إضافية من البرنامج الذي تديره الأمم المتحدة". الرسوم الإضافية قُشدت كلها تقريباً بترخيصٍ من واشنطن؛ والتلاعبات المالية شاركت فيها الشركات الأميركية مشاركة فعلية. وارتأت اللجنة ألا تُحقِّق في [مصير] مبلغ يُقدَّر بـ 9 مليارات دولار على شكل فوائض من برنامج النفط مقابل الغذاء جرى تسليمه إلى سلطات الاحتلال، واختفت آثاره على ما يظهر[44].

إذن، الحصيلة النهائية لتحقيقات فولكر بالكاد يُمكن تلمّسها، إنما بأمر العقيدة تُصبح منكشفاتها "أضخم عملية احتيال عرفها التاريخ"، على حد إعلان

محرِّري صحيفة **وول ستريت جورنال** بغضبٍ زائف. وقد انضموا كذلك إلى الدعوة المتّقدة حماسةً إلى إصلاح الأمم المتحدة بشكل جذري كي تتسنّى لها معالجة الهدر وسوء الإدارة والفساد داخلها ـ وهي بلا شك حقيقية، وبالوسع الافتراض أن المسؤولين عنها هم معاونو الأمين العام للشؤون الإدارية الذين عادةً ما تُعيّنهم واشنطن [في تلك المناصب] لاعتبارات سياسية[45].

وفي تصنيفها الختامي للفساد في قطاع المال والأعمال، حدّدت لجنة فولكر هويات آلاف الشركات المتورطة في التلاعبات المالية والرسوم الإضافية، علاوة على عددٍ من الأفراد بمن فيهم مارك ريتش، الخبير المالي الهارب الذي منحه كلينتون عشية تركه منصبه عفواً رئاسياً خاصاً. كما خطّأت اللجنة مجلس الأمن (يعني الولايات المتحدة) لإخفاقه في مراقبة أعمال الفساد وضبطها. قال فولكر: "حتى وإن كنا ننظر إليها من الخارج، فقد كانت أشبه بصيحات موجَّهة إليك؛ وإنّي لأتساءل: "لِمَ لم يُطلق أحدٌ صفّارة إنذار؟". النقطة المحورية هي أن كل شيء يتقاطع عند النقطة ذاتها: الحاجة ماسّة إلى إصلاحات جذرية شاملة في الأمم المتحدة". وأجاب أحد المحققين العاملين مع فولكر على سؤاله بصدد إطلاق الصفّارة، قال: كان لتدفق مليارات الدولارات من النفط بصورة غير شرعية "لما فيه فائدة اقتصادات حلفاء أميركا، ومنهم الأردن وتركيا، أثره المشبوه على استعداد مجلس الأمن للتدخل ووضع حدٍّ لهذه الممارسات". وتساءل: أبعد هذه التدفقات الهائلة غير الشرعية "ستحاول أن تكون أشد حزماً حيال هذا القدر الأصغر من النفط؟ استبعد ذلك". ولنقلها بصورة أقل التواءً، إن الولايات المتحدة، التي عكفت على مراقبة البرنامج بعين صقرٍ، قد "ساومت" على دورها الحاسم حين دعمت صدّام بصورة غير مشروعة، ولم تكن في وضع "لإطلاق صفّارة إنذار" بشأن مبالغ أصغر من ذلك بكثير متورطة فيها العديد من الشركات الأميركية. ما من ريب في أن "إصلاحات جذرية شاملة" مطلوبة في أماكن كثيرة، لكن "النقطة المحورية" هي أن الأمم المتحدة، وبرغم جميع أخطائها، لا تحتلّ مرتبة عالية جداً بينها[46].

وخلص تقرير فولكر إلى أن معظم شركات الطاقة المتورطة في استيفاء "رسوم إضافية غير مشروعة على النفط" عمدت إلى تغطية مسلكها هذا باللجوء

إلى وسطاء، إنما ليست جميعاً: فثمة "شركة نفطية كبرى أُمطرت خزياً من جانب التقرير البالغ عدد صفحاته 623 صفحة؛ تلك هي شركة تكساكو، التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من تشفرون". ربما يكون هناك شيء من العدل الشاعري في دور تكساكو الفريد، وليس فقط بسبب الصلة بتكساس. ففي أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، قامت تكساكو، وكانت تديرها آنذاك جهات معروفة علناً بتأييدها للنازيين، بتحويل شحنات نفطية من إسبانيا الجمهورية إلى فرانكو - في خرقٍ للعقود المبرمة وكذلك للأوامر الرسمية الصادرة عن الحكومة الأميركية - في حين كانت وزارة الخارجية تتظاهر بأنها "لا ترى" أن القوات الفاشية التي تغزو إسبانيا تتلقى من الولايات المتحدة السلعة الحيوية الوحيدة التي لا تستطيع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية تأمينها. استطاعت الصحافة اليسارية أن تكتشف ذلك، وتمّ الإقرار به رسمياً فيما بعد. وعلى نحو مماثل، حين كان كلينتون يُحاول شق الحصار المضروب على الطغمة الإرهابية الشريرة في هاييتي، كانت تكساكو هي من فُوِّض بخرق الأمر الرئاسي بعدم شحن النفط إليها، المادة الحيوية اللازمة للإبقاء على الإرهاب. وهكذا لم تذهب الدائرة بعيداً في دورتها[47].

وفي حين بقيت حكاية سيفان ومبلغ الـ 150 ألف دولار [المختلس] موضوعاً رئيسياً تتداوله الصحف طوال عدة شهور، يكاد المرء لا يجد إلّا بشق الأنفس إشارةً إلى ندائه [نداء كوفي أنان] في تموز/يوليو 1999 إلى مجلس الأمن الذي يحذِّر فيه من أن "تحسين الوضع الغذائي والصحّي للشعب العراقي عبر مقاربة متعددة القطاعات... بدأ يتأثر على نحو خطير نتيجةً للعدد المفرط من القيود الموضوعة على إمدادات وتجهيزات المياه والصرف الصحّي والكهرباء". إذ كان معظمها ممنوعاً بفعل الاعتراضات الأميركية، وتضم فيما تضم المفاتيح والمقابس الكهربائية، وأطُر الشبابيك، والبلاط القيشاني، ومواد الدهان، وأجهزة القلب والرئتين، والعديد من السلع الأخرى "ذات الأهمية الحيوية لحياة الشعب العراقي"، وقد جاء ذلك في سياق حثّ كوفي أنان مجلس الأمن على التخفيف من التدخلات التي "تُفسد بشكل خطير التطبيق الفعّال للبرنامج" من أجل تأمين المعونة الإنسانية التي تستدعي الحاجة الماسّة إليها[48].

والحال، أن العقوبات الأميركية الأحادية الجانب، حتى بمعزل عن تلك

المفروضة تحت ستار الأمم المتحدة كما هي الحال في العراق، لتطغى على كل ما عداها من حيث نطاقها. حين تعارض الدول القوية العقوبات الدولية، فهي تتملّص منها بطريقة أو بأخرى، وحسبنا مثالين على ذلك: تملّص الولايات المتحدة من عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على جنوب إفريقيا إبّان عهد ريغان، وتملّصها من عقوبات منظمة الدول الأميركية المفروضة على الطغمة العسكرية الإرهابية في هاييتي خلال ولايتَيْ بوش الأول وكلينتون. إن من يعرف تاريخ العقوبات سوف لن يُفاجأ إذا علم أن العقوبات الأميركية على إيران رأى فيها الإصلاحيون الإيرانيون مضرَّةً بقضيتهم. واحدٌ من أكثر المثقفين الإيرانيين نفوذاً، هو سعيد هاجريان، يُحذِّر من أن "أميركا تبحث عن أي عُذرٍ ـ المسألة النووية، الإرهاب، حقوق الإنسان، عملية سلام الشرق الأوسط ـ لممارسة الضغوط على إيران، التي غالباً ما تزيد الوضع هنا عسكرةً؛ وفي مناخٍ كهذا مقتلٌ للديمقراطية". وهاجريان هذا، الملقّب بـ "دماغ الإصلاحيين"، أُصيبَ في وجهه عندما أطلق عليه ناشط إسلامي النار في عام 2000؛ ولئن تعافى من إصابته ببطء، فإنه "يذكّرنا بالثمن الذي دفع وما فتىء يدفعه بعض الإيرانيين من أجل الإصلاح". إنه يبقى مُعارضاً للعقوبات، التي "تؤذي الشعب"، وتقوِّض الديمقراطية والإصلاح على حد قوله، رافضاً مقارنة [إيران] بجنوب إفريقيا حيث رحّبت الغالبية السوداء بالعقوبات التي تملّص منها الريغانيون بالرغم مما كانت تُلحقه بهم من أذى. إن هذا المعيار، الذي كثيراً ما يُصار إلى تجاهله، يجب أن يكون العامل الأساسي في الحُكم على مُلاءمة العقوبات وصوابيتها[49].

ليس هناك من سرّ كبير حول ما يحمل واشنطن على "البحث عن أي عذرٍ" لفرض عقوبات منذ أن تجرأ الإيرانيون على الإطاحة بالطاغية الغشوم الذي نصّبه عنوةً انقلابٌ من تدبير أميركي ـ بريطاني مشترك قضى على النظام البرلماني الإيراني في عام 1953. فلا داعي أبداً للتوقف عند الذرائع، التي هي حَرِيَّةٌ بأن تُخجل وتُربك أي مراقب صادق.

الاستثناء الذاتي

في واحدٍ من التعليقات الطافحة بالحنق والغضب على التبريرات التي ساقها حقوقيو وزارة العدل لممارسة التعذيب، قال هارولد كوه، عميد كلية الحقوق في

جامعة يال - الذي سبق له بصفته مساعداً لوزير الخارجية أن عرض شجب وإدانة واشنطن لكل أشكال وصنوف التعذيب أمام المجتمع الدولي - إن "الفكرة الغامضة القائلة بأن الرئيس يملك الصلاحية الدستورية للسماح بممارسة التعذيب هي كمن يقول بأنه يملك الصلاحية الدستورية لارتكابِ الإبادة الجماعية". وينبغي ألا يجد هؤلاء المستشارون القانونيون أنفسهم كبير عنتٍ في محاولتهم البرهنة على أن الرئيس يملك بالفعل مثل هذا الحق، مثلما توحي ممارساتهم الأخيرة[50].

إن الاتفاقية الخاصة بالتعذيب استثنائية فعلاً من حيث أنها أُقرّت وإنْ مع بعض التعديلات في الكونغرس. فقليلةٌ هي الاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان التي تتمّ المصادقة عليها، وحتى هذا العدد القليل عادةً ما يُقرن بتحفّظات تجعله غير قابل للتطبيق على الولايات المتحدة. إنها تُعتبر بُحكم "غير السارية علينا" أو عُرضةً "للتحفّظات والتفاهمات والتوضيحات". ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية حول الإبادة الجماعية التي أقرّتها الولايات المتحدة أخيراً بعد مرور أربعين سنة على وضع مسوّدتها، إنما مع بعض التحفّظات المعتادة. ووصلت المسألة إلى محكمة [العدل] الدولية في سياق قصف حلف شمال الأطلسي [الناتو] لصربيا في عام 1999. فعندما أُنشئت محكمة دولية لمحاكمة جرائم الحرب في حروب البلقان، طالبت مجموعة من الحقوقيين الدوليين المحكمة بالتحقيق في جرائم الناتو أثناء حملة القصف على صربيا، عارضةً أدلّة موثّقة سجّلتها كبرى منظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى جانب إقرارات كاشفة من جانب قيادة الناتو. رفض المدّعون العامّون الطلب من دون أي استقصاء، خلافاً لما ينصّ عليه النظام الأساسي للمحكمة، قائلين إنهم يقبلون تأكيدات الناتو بحُسن النيّة. عندئذ حملت يوغسلافيا(*) التُهم إلى المحكمة الدولية، متسلّحة بالاتفاقية الخاصة بالإبادة الجماعية. برّرت الحكومة الأميركية نفسها على أساس أنها تستثني نفسها من أية تُهمة موجّهة إليها بالإبادة الجماعية. فقبلت المحكمة هذه الحجّة عملاً بأحكام نظامها الأساسي[51].

(*) أو بالأحرى ما تبقّى منها بعد انفراط عقدها، وهي هنا صربيا والجبل الأسود فقط؛ مع الإشارة إلى افتراق هذين لاحقاً إلى كيانين مستقلّين في حزيران/يونيو 2006. (م)

وهنالك أمثلة أخرى على استثناء النفس من المبادىء الجوهرية للقانون الدولي، وعلى صلة وثيقة أيضاً بما هو حاصل في الزمن الحاضر. أحدها متعلّق بالقضية التي رفعتها نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة أمام المحكمة الدولية. قسمٌ من دعوى نيكاراغوا الذي قدّمه أستاذ القانون الدولي في جامعة هارفرد والمستشار القانوني السابق في وزارة الخارجية، رفضت المحكمة النظر فيه بحجة أن الولايات المتحدة إذْ قبلت السلطة القضائية للمحكمة الدولية في عام 1946، إنما دخلت محميةً تُعفيها من أية ملاحقة قانونية بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأميركية. لذلك حصرت المحكمة مداولاتها بالقانون الدولي المعتاد والاتفاقية الثنائية المعقودة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا. وحتى على هذه الأسس الضيّقة للغاية، أدانت المحكمة واشنطن بـ "الاستخدام غير القانوني للقوة" - وفي اللغة العادية، بالإرهاب الدولي - وأمرتها بوضع حدٍ نهائي لجرائمها ودفع تعويضات كبيرة، وهي تعويضات من شأنها أن تفيض عن حاجة نيكاراغوا إلى تسديد الديون التي تأخذ بخناقها. ونعود إلى النتيجة المريرة. إن النقطة ذات الصلة بالموضوع ههنا هي أن المحكمة اعترفت عن صوابٍ بأن الولايات المتحدة [دولة] تعفي نفسها من المبادىء الأساسية للنظام الدولي الذي اضطلعت بدور رئيسي وأساسي في صياغته وسنّه قانوناً[52].

يُستتبع من ذلك منطقياً أن واشنطن مُخوَّلة بارتكاب العدوان بالإضافة إلى الإبادة الجماعية. إن العدوان، في الصياغة اللفظية لمحكمة نورمبرغ، هو "الجريمة الدولية الأخطر التي لا تختلف عن سواها من جرائم الحرب إلّا من حيث أنها تحتوي في ذاتها على الشرّ المتجمّع من الكلّ" - كل الشرّ في أرض العراق المعذَّب المتدفق من الغزو الأميركي والبريطاني على سبيل المثال. وهذا يشتمل على أبو غريب والفلّوجة، وكل شيء آخر حدث في "السنوات المريعة والقاسية حقاً بالنسبة للعراق المنكود الحظ" منذ الغزو وإلى الآن. وإذا ما اعتبرنا "الشر المتجمّع"، يضم فيما يضم تداعياته خارج العراق نفسه، عندئذ تكون الصورة أشدّ قتامةً بعد، وتحملنا رأساً إلى "السؤال الذي لا مهرب منه".

ومفهوم العدوان حدّده بجلاء كافٍ القاضي روبرت جاكسون، كبير

المستشارين القانونيين للولايات المتحدة في محكمة نورمبرغ، وتمّ التنصيص عليه ثانيةً في قرار رسمي صادر عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة. وبحسب اقتراح جاكسون، "المعتدي" هو الدولة التي تكون البادئة باقتراف أعمالٍ من مثل "غزو قواتها المسلّحة، بإعلان حربٍ أو من دونه، لأراضي دولة أخرى"، أو "تقديم الدعم لعصابات مسلّحة تشكّلت في أراضي دولة أخرى، أو رفضها، برغم طلب الدولة المغزوة، العمل في أراضيها هي على اتخاذ كل التدابير الممكنة الآيلة إلى حرمان تلك العصابات من كل أشكال المساعدة أو الحماية". والفقرة الثانية تنطبق بجلاء على حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، وإنْ كان يجوز للمرء بإعطائه الريغانيين قرينة الشك أن يعتبرهم مذنبين فقط بجريمة أقلّ خطورة: جريمة الإرهاب الدولي على نطاق لا سابق له. في حين تنطبق الفقرة الأولى على الغزو الأميركي ـ البريطاني للعراق، هذا ما لم نستعر من الحيل الأوسع خيالاً لوكلاء الدفاع، شيئاً مثل الاقتراح الذي طلع به عالِم قانوني محترم ومفاده أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تصرفتا انسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة، وتبعاً "لتفسير مجتمعي" لأحكامه: أي كانتا تُنفّذان إرادة المجتمع الدولي في مهمة فُوِّضت إليهما ضمنياً لأنهما وحدهما تملكان القدرة على تنفيذها. وبعدُ، فأن يعترض المجتمع الدولي في صخبٍ، أمرٌ لا صلة له بالموضوع ـ وهو كذلك وأكثر فيما لو أُدرجت الشعوب ضمن المجتمع الدولي[53].

ومما ليس له صلة بالموضوع كذلك، كلام القاضي جاكسون المنمّق في نورمبرغ عن مبدأ الشمولية: "إذا كانت أعمالٌ معيّنة من انتهاك الاتفاقيات تدخل في عِداد الجرائم، فهي جرائم سواء ارتكبتها الولايات المتحدة أم ألمانيا، ونحن غير مستعدين أن نضع قاعدة للسلوك الإجرامي بحق الآخرين لا نكون نحن أنفسنا على استعداد لتطبيقها على أنفسنا". وفي موضع آخر يقول: "يجب ألا ننسى أبداً أن السجلّ الذي نُحاكم على أساسه هؤلاء المتهمين هو السجلّ الذي سوف يُحاسبنا على أساسه التاريخ غداً. فأنْ نُجرّع هؤلاء المدّعى عليهم كأس السم هو أن نضعه على شفاهنا نحن أيضاً". كتب تلفورد تايلور، المستشار الأول لجاكسون في جرائم الحرب، يقول: "كانت هذه كلمات جميلة، إنما هل جاءت النتائج مُطابقة للآمال؟". بالكاد، وهذا ما أخال تايلور كان سيجيب به. حتى والتحضيرات للمحكمة بعدُ في مراحلها الأولى، أعرب تايلور عن شكوكه فيما

خصّ المبدأ الجوهري لنورمبرغ، أقصد جريمة شنّ حربٍ عدوانية. كتب يقول: "هذه المرحلة من القضية مبنية على افتراض بأنه لإساءةٌ تستحق العقاب، أو هذا ما سيُعلن، أن يُصار إلى التخطيط لحرب عدوانية وشنّها (وخسارتها؟)". وهذا ما أُعلن بالفعل في نورمبرغ. لكن مبدأ الشمولية سُرعان ما أُبطل، وثبُت أن مخاوف تايلور كانت جميعاً في محلّها[54].

والتفسير الرسمي لاستثناء واشنطن نفسها من حُكم القانون في دعوى نيكاراغوا، كما قدّمه المستشار القانوني لوزارة الخارجية أبرام صوفير، ربما كان تلقّى إيماءة موافقة من كارل شميت. فقد أُعلن عن عدم أهلية المحكمة الدولية للأسباب عينها كما في حالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: التعارض واختلاف الرأي مع واشنطن. وعليه، فقد كانت المحكمة "منتدى عدائياً" كما وصفها محرّرو صحيفة **نيويورك تايمز** في ختام استحسانهم لرفض واشنطن أوامر المحكمة - وهو ما ترك الولايات المتحدة في عُزلة رائعة ومن دون أي اعتبارٍ لأحكام المحكمة الدولية، فلم تعد بعد اليوم في صُحبة معمّر القذافي وأنور خوجا(*)، بعدما أذعنت كل من ليبيا وألبانيا للأحكام النهائية. إن تحامل المحكمة الدولية ليمتدّ في الواقع إلى العالم عموماً، كما شرح لنا السيد صوفير. فغالبية العالم "غالباً ما تُعارض الولايات المتحدة في مسائل دولية لها أهميتها"، ولذلك يجب أن "نحتفظ لأنفسنا بالقدرة على تحديد" أي المسائل تقع "أساساً ضمن السلطة القضائية المحلية للولايات المتحدة بالشكل الذي تراه الولايات المتحدة" - وفي هذه الحالة: الإرهاب الدولي الذي دمَّر عملياً البلد المُستهدَف[55].

والمبادىء الأساسية التي لقّنها صوفير للعالم تلتها على مسامع المكسيكيين كوندوليزا رايس عندما زارتهم في آذار/مارس 2005 لتضمن وفاءهم بتعهداتهم بتوصيل المياه إلى الولايات المتحدة بموجب اتفاقية معقودة عام 1944 بين البلدين. وذكرت الصحافة المكسيكية، أن ذلك الإذعان [المكسيكي] كان الحصيلة الرسمية الوحيدة للزيارة التي دامت سبع ساعات، وإنْ كانت رايس لم تعلِّق بشيء على مسألة أخرى تهمّ المكسيكيين، ألا وهي انسحاب واشنطن المفاجىء من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية بعد أن حكمت المحكمة

(*) ديكتاتور ألبانيا الشهير إبّان العهد الستاليني. (م)

الدولية لغير صالح الولايات المتحدة في دعاوى واحد وخمسين مكسيكياً حُكم عليهم بالإعدام بعدما انتهكت الولايات المتحدة حقّهم في التشاور مع موظفين من القنصلية المكسيكية. "سوف نستمر في الإيمان بأهمية الإشعار القنصلي"، هذا ما صرّحت به رايس إنما لتضيف بأن السلطة القضائية للمحكمة الدولية قد "أثبتت أنها لا تُلائم الولايات المتحدة". وباختصار، فقد خلصت الصحافة المكسيكية إلى «أن رايس كانت تُفهم المكسيكيين... بأنهم في الوقت الذي يجب عليهم أن يحترموا الاتفاقية المائية، تستطيع الولايات المتحدة ببساطة أن تنسحب من اتفاقية مبرمة ارتأت أنها "غير ملائمة" [لها]. وتأكيد إلزامية تنفيذ هذه الخيارات المختلفة، كان من دون شك أحد الأمور التي تمحورت حولها زيارة رايس»[56].

وبوجه أعمّ نقول إن الأمر يتعلق أولاً وأخيراً بالقانون الدولي حين يُسمح لمن يملكون سلطة سنّ القوانين أن يفعلوا ذلك من جانب مواطنيهم هم. فلا النيكاراغويون، ولا المكسيكيون، ولا أحدٌ غيرهم بحاجة بعد الآن إلى إملاء التعليمات عليهم. إن تاريخاً طويلاً [من الافتئات] يكفي على ما أظن.

كانت اتفاقية فيينا هذه قد اقترحتها الولايات المتحدة بالذات في عام 1963، وأقرّتها في عام 1969. بل كانت الولايات المتحدة أول بلد يستحضرها بنجاح أمام المحكمة الدولية في دعواه على إيران إثر عملية احتجاز الرهائن [الأميركيين] عام 1979. إن أحكام القانون الدولي والمحكمة الدولية ممتازة، شريطة أن تكون في الاتجاه الصحيح. وغير ذلك فهي "غير ملائمة للولايات المتحدة"[57].

المشكلة الأساسية مع المحكمة الدولية والعالم، كما علّمنا المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون، هي أنهما يؤوّلان القانون الدولي تأويلاً خاطئاً. كتب بولتون، وهو من خبراء القانون في الإدارة الأميركية، يقول: «إن القانون الدولي وموجباته "المُلزمة" بمثابة تحصيل حاصل في باقي أنحاء العالم»؛ لكن ما من تعهدٍ إلزامي كهذا يُمكن أن يُفرض على الولايات المتحدة. وهذا مُتأتٍ من حقيقة أن "القوة المتجمّعة" للقانون الدولي تتضارب وحرية واشنطن في العمل كما يحلو لها، "لا بل إنها ستعيقنا بصورة أكثر دراماتيكية

في المستقبل". إن الاتفاقيات والمواثيق ليست واجبات "قانونية" على الولايات المتحدة، بل التزامات "سياسية" في أحسن الأحوال. لذلك، وخلافاً لما يعتقده البعض عن خطأ، كان أمراً مُناسباً تماماً أن ترفض واشنطن تسديد مستحقّاتها إلى الأمم المتحدة منذ أيام ريغان إلى عام 2001، حين غيَّرت واشنطن مسلكها هذا لأنها كانت بحاجة يومها إلى دعمٍ دولي. صحيح أن المحكمة الدولية حكمت عام 1962، وبناءً على مبادرة واشنطن، بأن تسديد المستحقات المالية إلى الأمم المتحدة واجب إلزامي على الدول الأعضاء، لكن هذا الحُكم كان يسري على الأعداء الرسميين فقط، وقد صدر قبل أن يُصار إلى تجريد المحكمة الدولية من الأهلية نتيجة اختلافها في الرأي مع واشنطن. كما أن الأمر ليس بذي أهمية إنْ كانت حصة الولايات المتحدة من المتوجبات المالية إلى الأمم المتحدة وعلى الدوام دون المعدّل الذي يعكس بشكل صحيح قوة الاقتصاد الأميركي[58].

إن هذا الضرب من التفكير صريح وواضح المعالم على طول الخط، وهو يتسق تمام الاتساق مع ما دعاه بوش "الفكر الجديد في قوانين الحرب" الذي يرى في القانون الدولي والمواثيق الدولية "أحكاماً تعاقدية خاصّة" بحيث إن الطرف الأقوى "حُرٌّ في أن يُطبِّقها أو يُهملها كما يراه مناسباً": تُطبَّق بصرامة وحزم لضمان عالم أكثر أمناً وأماناً للمستثمرين، وتكون عجيبة وعفّى عليها الزمن حين تكبح لجوء واشنطن إلى العدوان وجرائم أخرى[59].

لن نُجانب الصواب أبداً إنْ نحن أضفنا في هذا الصدد أن إدارة بوش تقع ضمن الطيف الذي يلقى استحساناً؛ وهو لعمري ضيِّق للغاية. فـ "الفكر الجديد" المُشار إليه، قد صاغه دونما أدنى لبس، وعلى الطرف المقابل من الطيف، الشخص الأبرز من بين "الحكماء" الليبراليين الذي حظي بمنتهى التكريم لاستنباطه النظام الحديث: السياسي المخضرم ومستشار [الرئيس] كنيدي، دين أتشيسون. ففي كانون الثاني/يناير 1963، وكانت أزمة الصواريخ الكوبية قد انتهت للتو، أشار أتشيسون على الجمعية الأميركية للقانون الدولي بأن ما من "مسألة قانونية" برزت عندما استجابت الولايات المتحدة للتحدّي "لقوتها ومكانتها وهيبتها"، مثلما برزت في كوبا. كان أتشيسون يومها مُدركاً بلا ريب أن الحرب الإرهابية الدولية، التي كانت عاملاً مهمّاً في دفع العالم إلى حافة الكارثة،

قد استأنفها كنيدي على جناح السرعة عندما حُلّت أزمة الصواريخ. ولن يكون بالأمر السهل على المرء أن يستحضر في ذهنه إعلاناً أكثر صراحةً ووضوحاً [من إعلان أتشيسون] لـ "الفكر الجديد" - الذي كان على مرّ التاريخ امتيازاً وحقاً حصرياً للقوة الطاغية[60].

النسيج القانوني الضامن للبقاء

بالعودة إلى "السؤال الذي لا مهرب منه" الذي طرحه راسل وآينشتاين، هنالك محلّل استراتيجي مرموق آخر ينضم إلى ثلّة المحذّرين من كارثة نووية: هو مايكل ماكغواير. فقد كتب يقول إنه في ظل السياسات الراهنة، المتّبعة من قبل واشنطن بدرجة كبيرة، يبدو وقوع "اشتباك نووي أمراً حتمياً"، وذلك تبعاً "للمنطق المخيف" الذي لا بد وأن يكون مألوفاً لدى كل من يعنيه مصير الجنس البشري. "وإذا ما استمر الاتجاه الحالي"، يُحاجج ماكغواير، "فإننا متأكدون فعلاً من عودة سباق التسلّح النووي، مشتملاً هذه المرة على أنظمة صواريخ بالستية عابرة للقارات وعلى أسلحة (هجومية ودفاعية) تتخذ من الفضاء قواعد لها، مما سينشّط ثانيةً خطر حربٍ نووية غير مقصودة"، وبدرجة احتمال "ستكون عالية للغاية". وكخطوة في اتجاه تقليص هذا الخطر، حثّ ماكغواير بريطانيا على التخلّي عن أسلحتها النووية عديمة الجدوى، التي باتت اليوم مجرد "ستار مزركش لبؤسنا السياسي". لكن الاختيارات الحاسمة، كما يعلم الجميع، تُتخذ في واشنطن. وعند المقارنة بين الأزمتين اللتين تتهدّدان البقاء بالمعنى الحرفي للكلمة، يقول ماكغواير: "قياساً بالاحترار الكوني، فإن كلفة إزالة الأسلحة النووية ستكون زهيدة، لكن العواقب الوخيمة لحربٍ نووية كونية ستتجاوز بما لا يقاس تلك الناجمة عن التغيُّرات المناخية المستفحلة، لأن آثارها ستكون فورية ومن المتعذر تلطيفها. والمفارقة في وضعٍ كهذا أنه في مقدورنا إزالة خطر نشوب حرب نووية كونية، لكن من غير الممكن تحاشي التغيُّرات المناخية". وعبارة "مقدورنا" في الجملة، تحيل مجدداً وفي المقام الأول على الولايات المتحدة[61].

الباعث المباشر على قلق ماكغواير ههنا كان معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) والمؤتمر المنتظم كل خمس سنوات لمراجعتها المقرّر عقده في أيار/مايو

2005، إنما بصورة أعمّ كان الخطر الذي يتهدّد البقاء الناجم عن تفكيك حُكم القانون. فقد كتب يقول، وغزو العراق يجول في خاطره:

> كانت ثمة أسباب عديدة ـ سياسية، وعسكرية، وقانونية، وأخلاقية، واقتصادية ـ للاستنتاج قبل وقوع الحدث أن القرار بشنّ حربٍ على العراق قرار خاطىء بالأساس. لكن في المدى البعيد، ولعلّه أكثرها أهميةً بمراحل، هو أن مثل هذه العملية (وطريقة التفكير التي أدّت إلى القرار بالقيام بها) تُهدِّد بتمزيق نسيج العلاقات الدولية بالذات. فالقرار جاء لينكر قرناً كاملاً من التقدّم البطيء والمتقطع والمؤلم في كثير من الأحيان، نحو نظام دولي قائم على الأمن المتبادل، وتعدّدية صناعة القرار، والعمل الجماعي، ومعايير متفق عليها للسلوك، ونسيج قانوني ينمو باطراد

ـ يجري حالياً تمزيقه إرباً من جانب أقوى دولة في العالم، تلك التي أعلنت عن نفسها حالياً "دولةً خارجة على القانون"، متخذةً خطوات محفوفة بالمخاطر نحو "الهلاك النهائي".

ونجاح الجهود الرامية "إلى إزالة خطر نشوب حرب نووية كونية" إنما يتوقف إلى حد بعيد على فعالية معاهدة حظر الانتشار النووي. فعلى نحو ما كتب ماكغواير، فإن هذه المعاهدة "كان يُنظر إليها في الماضي على أنها مثال ناجح بشكل غير منتظر للتعاون الدولي"، لكنها اليوم "لا تعدو كونها مثل ضرس العقل ينخر السوس جذوره، والخُرّاج يُسمِّم جسم السياسة الدولية". إن معاهدة حظر الانتشار النووي مبنية على اتفاقين محوريين اثنين: "في مقابل نبذها لخيار امتلاك أسلحة نووية خاصة بها، وُعدت 'الدول غير النووية'، أولاً، بالوصول دونما عائق إلى الطاقة النووية للاستخدامات غير العسكرية؛ وثانياً، المضي قُدماً نحو نزع السلاح النووي" من جانب الدول الخمس المعترف بها دولاً نووية (وهي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، فرنسا والصين). وفي مؤتمر المراجعة المُنعقد في أيار/مايو 2005، كان هدف واشنطن إبطال كلا الوعدين. ومثل هذا الموقف إنما يعزّز بطبيعة الحال "النظرة الكلبية" ومؤداها ـ كما يقول ماكغواير ـ "أنه وأياً تكن النوايا الأصلية، فإن معاهدة خطة الانتشار النووي هي الآن مجرد أداة مُناسبة للسياسة الخارجية الأميركية"[62].

هذا وفي الإمكان بناء قضية وجيهة من دعوة واشنطن إلى وضع قيود على المادة الرابعة من المعاهدة، التي تمنح الدول غير النووية الحقّ في إنتاج الوقود (اليورانيوم) اللازم للمفاعلات النووية، وبما يتيح لها بمساعدة التكنولوجيا المعاصرة أن تكون على بُعد خطوة واحدة فقط من السلاح النووي. لكن كي لا نقف عند حدود الكلبية ليس إلّا، نقول إن أية اتفاقية كهذه لا بد لها من أن تضمن "الوصول دونما عائق" إلى الاستخدامات غير العسكرية، طبقاً للصفقة الأصلية ما بين الدول النووية المُعلنة والدول غير النووية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي. وأحد المقترحات المعقولة لهذه الغاية هو ما عرضه الحائز على جائزة نوبل: محمد البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، فقد اقترح البرادعي أن يُصار إلى حصر جميع عمليات إنتاج ومعالجة المواد القابلة للاستعمال في صُنع أسلحة نووية "في مرافق ومنشآت خاضعة للرقابة الدولية"، على أن يقترن ذلك "أولاً وقبل كل شيء بضمانات تتيح للراغبين في أن يكونوا مستعملين شرعيين لها الحصول على إمداداتهم منها. وهذه، في نظره، يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو التطبيق الكامل لقرار الأمم المتحدة لعام 1993 الداعي إلى إبرام معاهدة قَطْع المواد الانشطارية (FMCT, FISSBAN)، التي من شأنها أن "تغطي وتكشف للعلن جميع المخزونات من المواد الانشطارية التي لا تزال متوافرة، وتكون بمثابة نقطة انطلاق لتقليص الأسلحة في المستقبل". وهذه الدعوة إلى "وقف إنتاج المواد الانشطارية للاستخدامات العسكرية، هي المقترح الأكثر جوهرية بشأن الحدّ من الأسلحة النووية"، بما يرسمه من سقفٍ معيّن لعدد الرؤوس النووية التي يُمكن صُنعها، على حد ما كتب فرانك ن. فون هيبل، الخبير الشهير في شؤون نزع السلاح من جامعة برنستون. وستكون الخطوة الحاسمة الثانية هي وفاء الدول النووية بالتعهّد الذي أخذته على نفسها بالتخلّص من الأسلحة النووية[63].

لكن من دواعي الأسف أن اقتراح البرادعي هذا لن ينجح على الأرجح. فالقيادة السياسية الأميركية، بمواقفها الراهنة، لن توافق بالتأكيد على الخطوة الأولى، فتلغي بذلك استعفاءها الفريد من نوعه من القانون الدولي والواجبات التعاهدية. ثم إن الإطار الأشمل يبقى مجرد حبر على ورق، كما بوسعنا أن نرى رأساً، ومن المرجّح أن يبقى كذلك ما لم يتمّ التغلّب على النقص في الديمقراطية

لدى القوة العُظمى المهيمنة. لذلك يُنظر إلى دعوة واشنطن إلى تقييد المادة الرابعة [من معاهدة حظر الانتشار النووي]، وبصورة معقولة ومنطقية تماماً، على أنها نابعة من رغبة كلبية في تحويل المعاهدة إلى ما أسماه ماكغواير "أداة مُناسبة للسياسة الخارجية الأميركية".

هذا وقد طرح خبراء ومختصّون أميركيون مقترحات أخرى، لكنها تتطلّب جميعاً تصديقاً لنوايا واشنطن الحميدة. يستشهد غراهام ألّيسون باقتراح البرادعي، متناولاً خطوته الأولى فحسب، فيعتبره "غير عملي... وغير قابل للتطبيق" ـ وتلك طريقة مؤدَّبة للقول بأن واشنطن لن تقبل به. وهو يُحبِّذ، بدلاً منه، نظاماً يقوم على الثقة بالدول النووية (يعني بها هنا: الولايات المتحدة) لتأمين "الوصول دونما عائق" إلى المرافق النووية. وثمة اقتراح أكثر تبلوراً يُعرف بالمبادرة الخاصة بخدمات الوقود النووي المضمونة (ANFSI)، يوحي أيضاً بكونه "مقاربة أكثر براغماتية" من اقتراح البرادعي، الذي سيصطدم في عُرفه "بمصالح قومية متشعّبة" ـ وتلك إشارة غير مباشرة إلى احتمال رفض الولايات المتحدة له. تدعو المبادرة الخاصة بخدمات الوقود النووي المضمونة إلى إعطاء طائفة واسعة من "التطمينات الوطنية والتجارية" التي تعزّزها "ضمانة راسخة متعدّدة الأطراف" وتُشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبالتالي يكون الكلّ تحت سيطرة الدولة الخارجة على القانون، التي ترفض سلطتهما وتعتبر "التأكيدات والتطمينات والضمانات..." رهناً بإرادتها هي وحدها. إن دراسة المبادرة المذكورة، وعلى غرار مقترحات ألّيسون، لا تُفسِّر لماذا يتعيَّن على الآخرين أن يثقوا بالولايات المتحدة من أنها لن تعمد ومن جانب واحد إلى قطع الإمدادات ساعة تشاء، أو أنها ستسحب خيار "الضربة الأولى" ضد الدول غير النووية وبذا تُقلّص على الأقل من الحاجة إلى رادعٍ، وإنْ كانت لا تلغيها بالمرة، إلى أن تقبل الدول النووية بما هو متوجب عليها بموجب الصفقة الخاصة بمعاهدة حظر الانتشار النووي[64].

والتغطية الإعلامية الهزيلة لمؤتمر المراجعة الخمسية لمعاهدة حظر الانتشار النووي في أيار/مايو 2005، جاءت أمينة جداً لأجندة واشنطن. فما أن

افتتح المؤتمر أعماله حتى كتبت صحيفة **نيويورك تايمز** أن "المُراد منه هو نفخ الأمل بسدّ ثغرات كبيرة في المعاهدة، تزعم الولايات المتحدة أن إيران وكوريا الشمالية قد استغلّتاها سعياً وراء [امتلاك] أسلحة نووية". وفي الخريطة المُصاحبة سُلِّط الضوء الساطع على طهران وبيونغ يانغ، مع تعليق يقول: "المحادثات في طهران وبيونغ يانغ تبدّد الآمال بالحدّ من الانتشار النووي" - وتلك هي أجندة واشنطن التي لا يُشاركها فيها العالم ولا أبرز المحلّلين الاستراتيجيين. وقد أشار التقرير بالفعل، وإنْ بصورة عابرة، إلى أن واشنطن تنوي "العمل في أروقة الأمم المتحدة، وستتحاشى تعريض الولايات المتحدة لجدلٍ واسعٍ حول ما إذا كانت تحترم التزاماتها بموجب المعاهدة"، وأن إدارة بوش ترفض حالياً ومن جانب واحد بعضاً من الخطوات الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي التي وافقت عليها جميع الأطراف بالإجماع في مؤتمر المراجعة السابق (عام 2000) لمعاهدة حظر الانتشار النووي - وهذا لعمري تصريح مكبوح لا يُستهان به. لكن قضايا كهذه لا تؤثّر في الآمال التي "يُراد" من المؤتمر تحقيقها. فالتقرير الذي نشرته الـ **نيويورك تايمز** عن الجلسة الافتتاحية ركّز بالكلّية تقريباً على مطالبة واشنطن «إيران بتفكيك جميع "المعدات والمرافق" التي بنتها على مدى العقدين الماضيين لصُنع المواد النووية». وأردفت الصحيفة تقول إن "المسؤولين الأميركيين ومسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يُعربون جميعاً عن القلق من أنه مع اقتراب موعد الانتخابات [الرئاسية] الإيرانية في حزيران/يونيو [2005]، تتسارع وتيرة حملة شعبية ذات نَفَس سياسي لإطلاق البرنامج النووي من جديد"[65].

والصياغة اللغوية هنا لها مدلولها، بما في ذلك الاعتراف غيرُ المقصود بخشية إدارة بوش من الديمقراطية - ومن هنا الضرورة الملحة إلى إلغاء أي تعبير للرأي العام في الانتخابات. ومما له دلالته أيضاً جملة "على مدى العقدين الماضيين". فالفترة الزمنية المنتقاة تتحاشى الحقيقة المزعجة وهي أن السياسات التي تشجبها واشنطن حالياً، و"الثغرات الكبيرة في المعاهدة" التي "يُراد" من المؤتمر العمل على سدّها، هي نفسها السياسات والثغرات التي كانت الولايات المتحدة تؤيدها وتدعمها عندما كانت إيران تحت حكم الشاه، من عام 1953 إلى عام 1979. إن الزعم المعياري المتداول اليوم هو أن إيران ليست

بحاجة إلى طاقة نووية، وإذن لا بد وأنها تعمل على برنامج سرّي للتسلّح [النووي]، على غرار ما شرح لنا هنري كيسنجر: "بالنسبة لبلد منتجٍ للنفط كإيران، تُمثل الطاقة النووية استعمالاً مِضْياعاً للموارد". وكان سبق لكيسنجر أن قال عندما كان الشاه في السلطة وهو وزيراً للخارجية، إن "من شأن استعمال الطاقة النووية أن يلبّي الحاجات المتزايدة للاقتصاد الإيراني، ويُحرِّر في الوقت نفسه الاحتياطي النفطي المتبقي لأغراض التصدير والتحويل إلى مواد بتروكيميائية". وقد دأبت واشنطن على دعم هذه الجهود، مع اضطلاع كلٍ من تشيني وولفويتز ورامسفيلد هم أيضاً بأدوار مهمّة في هذا المسعى. فإذا بالجامعات الأميركية (بما فيها جامعتي: معهد ماساشوستس للتكنولوجيا -MIT على سبيل المثال وبالرغم من معارضة طلابية كاسحة) تتخذ الترتيبات اللازمة لإعداد مهندسين نوويين إيرانيين، بموافقة واشنطن قطعاً، إذا لم يكن بمبادرة منها. وحين سُئل كيسنجر عن هذا الانقلاب في الرأي لديه، أجاب بصراحته الفاتنة المعهودة: قبل عام 1979 "كانوا بلداً حليفاً"، ولذلك كانوا في حاجةٍ حقيقية إلى الطاقة النووية[66].

إن اتهامات واشنطن بشأن البرنامج الإيراني للأسلحة النووية، ربما تكون هذه المرة فقط صحيحة. وكما لاحظ عدد كبير من المحلّلين، سيكون أمراً غير عادي لو كانت الحال غير ذلك. كتب المؤرِّخ العسكري الإسرائيلي، مارتين فان كرفلد، مُكرّراً الخُلاصة القائلة إن غزو العراق زاد من خطر الانتشار النووي مثلما تكهّن الكثيرون، وأضاف بالحرف الواحد: "لقد شهد العالم كيف هاجمت الولايات المتحدة العراق، وكما اتضح لاحقاً، من غير ما سببٍ على الإطلاق. وفي حال ثبُت أن الإيرانيين لم يحاولوا صُنع أسلحة نووية، يكونون أُناساً مخبولين". فواشنطن لم تألُ جهداً في تعليم إيران مدى الحاجة إلى رادعٍ قوي، ليس بغزوها العراق فحسب، بل وعن طريق تعزيز القُدرات الهجومية لتابِعها الإسرائيلي، الذي يملك بالفعل مئات الرؤوس النووية فضلاً عن قوات جوية ومدرّعة أضخم حجماً وأكثر تقدماً من أي بلد عضو في حلف الناتو غير الولايات المتحدة. فمنذ مطلع عام 2004، والولايات المتحدة تُرسل إلى إسرائيل أضخم شحنة من أحدث القاذفات النفّاثة في تاريخها. ويُروَّج بصورة علنية جداً أن تلك الطائرات قادرة على قصف إيران، وهي مزوَّدة بـ "أسلحة خاصة" غير محدَّدة، وقنابل عميقة الاختراق[67].

قرقعة السلاح هذه من جانب واشنطن ليست في أغلب الظن علامة على حربٍ وشيكة. إذ من غير المعقول أن تُومىء إلى هجوم قبل سنوات من وقوعه. قد يكون الغرض من ذلك هو استفزاز القيادة الإيرانية لتتبنّى سياسات أكثر قمعية. فمن شأن سياسات كهذه أن تزعزع الاستقرار الداخلي، وربما تُضعف إيران بما يكفي بحيث تُجازف الولايات المتحدة بعمل عسكري ما [ضدها]. كما أنها ستُسهم في مسعى واشنطن إلى الضغط على حلفائها للانضمام إليها في عزل إيران. وهذه النتيجة الأخيرة قد تحققت منذ الآن. فثمة شركات أوروبية كبرى مثل تايسن - كروب وشركة النفط الإنجليزية العملاقة BP، قد سحبت مشاريعها الاستثمارية الرئيسية من إيران، خشيةً من عقوبات تفرضها الحكومة الأميركية أو من تداعيات أخرى لأعمال "مناوئة للولايات المتحدة". كذلك أُفيد عن أن الضغوط الأميركية قد حملت اليابان على الرجوع عن خططها لتطوير بئر نفطي ضخم في إيران[68]. لكن إيران ليست خاوية الوفاض من الخيارات، التي قد تجد نصابها في أهدافٍ ومبادرات أوسع في شؤون العالم، وهو ما سنعود إليه في خاتمة الكتاب.

يستعرض ماكغواير الأسباب التي تحمل المرء على أن يتوقع قيام إيران بتطوير رادعٍ نووي، في ضوء أعمال وتهديدات واشنطن العدائية والحصار الفعلي المضروب على إيران من جانب القوة العُظمى في العالم وتابعها الجبّار [إسرائيل]، فضلاً عن الدول المدجّجة بالأسلحة النووية الأخرى. إذا كان المنطق والبديهيات الأخلاقية يهمّان بعدُ أحداً، فلا بد وأن تكون الحكومتان الأميركية والبريطانية وكذلك أنصار عقيدتهما في "الدفاع الاستباقي عن النفس"، يهيبون بإيران أن تبادر إلى تطوير رادع نووي. أما أن تُباشر إيران حرباً نووية، فذلك من الصعب تصديقه، ما لم تكن عازمة على الانتحار في الحال. ما من ريب في أن إيران تواجه تهديدات آتية من الولايات المتحدة ومن إسرائيل؛ وهي تهديدات جدية وداهمة ويُروَّج لها في العلن أكثر من أية تهديدات يُمكن لواشنطن أو لندن أن تستحضرها في ذهنها. إن كل إنسان عاقل ليأمل، بالطبع، في أن يتم إيجاد طريقة ما لثني إيران عن تطوير برنامج للأسلحة النووية. والسبيل المعقول إلى ذلك، إذا كان هذا هو الهدف، هو حمل مقترحات البرادعي على محمل الجد، والعمل على خفض بدلاً من تصعيد التهديدات التي، حتى بالمعايير الأميركية

والبريطانية نفسها، تُعطي إيران الحقّ في تطوير رادع نووي - بل والذهاب، في واقع الأمر، إلى أبعد من ذلك. وكما يُلاحظ في كثير من الأحيان، فإن تعليقات مُشابهة تصحّ بالنسبة لكوريا الشمالية. وحسبكم هنا قول الرئيس الكوري الجنوبي، رو موو هيون: "إن كوريا الشمالية لا تخفي أن القُدرات النووية تُمثّل رادعاً لحماية نفسها من العدوان الخارجي. وفي هذه الحالة بالذات، من الصحيح ومما لا يُمكن إنكاره أن هناك عنصراً لا يُستهانٍ به من العقلانية في ادّعاء كوريا الشمالية هذا"[69].

وكانت لتصرّفات أميركية أخرى مفاعيل مشابهة. فقد لاحظ العالِم السياسي جون ميرشايمر أن عزم الهند على تطوير رادع نووي لديها قد "اشتدّ" بفعل حرب الخليج عام 1991، وقصف صربيا عام 1999. "فلو كان أي من الخصمين يمتلك سلاحاً نووياً، ربما ما كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى الحرب"، وهو درس "لم يفت على الهند تعلّمه" - وفي كلتا الحالتين، كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن الخيارات السلمية لم تنتفِ قط، ولاسيما في عام 1999. هذا وقد ساهمت موافقة بوش على برنامج الأسلحة النووية الهندي في المزيد من تآكل معاهدة حظر الانتشار النووي. يُشير محلّل الأمن القوي لورنس كورب إلى أن "الهند لم تكن حتى مُجبرة على وقف إنتاج المواد الانشطارية لصُنع مزيد من الرؤوس النووية" في مقابل موافقة بوش على رفضها معاهد حظر الانتشار النووي. وأضاف أن الخطوة كانت في منتهى الخطورة وإن لم تكن مفاجئة ما دامت "إدارة بوش قد دلّلت طوال السنوات الخمس الماضية على أنها لا تؤمن بجدوى الحفاظ على معاهدة حظر الانتشار النووي"؛ لا بل عبّرت عن "ازدرائها بها بإيفادها موظفاً صغيراً في وزارة الخارجية إلى مؤتمر مُراجعة المعاهدة البالغ الأهمية"[70].

بالرغم من التركيز على إيران وكوريا الشمالية، فإن السبب الأوّلي وراء خطر الانهيار الذي تواجهه معاهدة حظر الانتشار النووي حالياً، هو تقاعس الدول النووية عن الإيفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة القاضية ببذل جهود "صادقة" لنزع الأسلحة النووية. وحظي هذا الطلب بتوكيد إضافي ساقه اجتهاد صدر بالإجماع عن المحكمة الدولية في عام 1996 يقول إن الدول النووية مُلزمة

قانونياً "بإنهاء المفاوضات الآيلة إلى نزع السلاح النووي بكل وجوهه في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة". وما دامت تلك الدول ترفض ذلك، فمن غير المرجّح أن تصمد الصفقة [المعاهدة]. والبرادعي إنما كرّر فقط ما هو بيِّن بذاته حين شدَّد على أن "امتناع طرف عن الوفاء بالتزاماته سيولِّد ممانعة لدى الأطراف الأخرى". لقد تصدّرت الولايات المتحدة الصفوف في رفض التقيُّد بالالتزامات التي ترتبها عليها المادة السادسة [من المعاهدة]، وهي تقف وحيدة، في ظل بوش، في رفضها القاطع والصريح لما تمّ الاتفاق عليه بالإجماع في مؤتمر المراجعة لعام 2000 حول "وجوب تعهّد الدول المالكة للأسلحة النووية تعهّداً لا لبس فيه بتحقيق النزع الكامل لترساناتها النووية"، إلى جانب الخطوات الثلاث عشرة المحدَّدة للمضي قُدماً في هذا السبيل. صحيح أن ما من دولة نووية أوفت بالتزاماتها [في هذا الشأن]، إلّا أن إدارة بوش تملك أسوأ سجلٍّ على الإطلاق، وقد تفرّدت دون سواها في نبذها الصريح للمادة السادسة. وفي المؤتمر عام 2005 لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي، صرّحت إدارة بوش بأن "الولايات المتحدة توازن التزاماتنا بموجب المادة السادسة بواجباتنا في الحفاظ على أمننا وأمن أولئك الذين يعتمدون علينا". وفي ختام المؤتمر، ذهب الناطق باسم البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة، ريتشارد غرينل، إلى حد القول "إن المعاهدة تتطلّب تخفيضات... وليس التخلّص من الأسلحة" ـ وهذه كذبة مفضوحة[71].

والأخطر من التصريحات هي الأعمال، من مثل الخطط الهادفة إلى تطوير أسلحة نووية جديدة، والسياسة الرسمية القائمة على "افتراضٍ جوهري بتعويل الولايات المتحدة إلى أجل غير محدّد على القوة النووية". إن هذه السياسة، في حال استمرارها، ستقضي عملياً على معاهدة حظر الانتشار النووي، التي ستذوى وتتحلل ما لم تُدرك الولايات المتحدة أن "نظاماً للحدّ من الانتشار النووي قابلاً للحياة حقاً إنما يتوقف بشكل حاسم على تنفيذ التعهّد بنزع السلاح النووي فضلاً عن التعهّد بعدم امتلاكه". ومثلما ينوّه ماكغواير وماكنمارا وآخرون، ثمة شطر محوري آخر من معاهدة حظر الانتشار النووي كوحدة مدمجة، هو التزام الدول النووية بإبرام وتطبيق معاهدات إضافية، مثل معاهدة حظر التجارب الشاملة (CIBT) التي ردّها مجلس الشيوخ في عام 1999 وأعلن عن رفعها من جدول الأعمال بوش نفسه؛ ومعاهدة الصواريخ المضادة

للصواريخ البالستية (ABM) التي أبطلها بوش أيضاً؛ والمعاهدة الأهّم ربما، معاهدة قطع المواد الانشطارية (FISSBAN) التي من شأنها طبقاً لما قاله توماس غراهام، مندوب كلينتون الخاص إلى محادثات الحدّ من التسلح، أن تحول دون إضافة "المزيد من المواد الصالحة لصُنع قنابلْ نووية إلى الكمية الهائلة منها" الموجودة بالفعل في العالم. في تموز/يوليو 2004، أعلنت واشنطن عن معارضتها لمعاهدة يُمكن التثبّت منها لقطع المواد الانشطارية بذريعة أن التحقّق الفعّال "سوف يتطلّب نظام تفتيش واسع جداً قد يشمل مصالح الأمن القومي الحيوية للأطراف الرئيسية الموقعة عليها". مهما يكن من أمر، فقد صوّتت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح لصالح هذه المعاهده في تشرين الثاني/ نوفمبر [من العام نفسه]، وكانت نتيجة التصويت: 147 صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع دولتين عن التصويت: إسرائيل التي تصطف تلقائياً مع المعارضة الأميركية، وبريطانيا التي فسّرت امتناعها عن التصويت بحجّة أن القرار "قد قسم المجتمع الدولي في وقت يجب أن يكون التقدم فيه هو الهدف الرئيسي" - قسمه بنسبة 147 إلى 1[72].

وبعد أيام قليلة، عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكّدت من جديد على "أهمية وإلحاحية منع أي سباق للتسلّح في الفضاء الخارجي وعلى استعداد جميع الدول للمساهمة في هذا الهدف المشترك"، وأهابت بجميع الدول، ولاسيما تلك الحائزة على قُدرات فضائية ضخمة، أن تعمل بنشاط لما فيه استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتحجم عن أي عمل يتعارض وهذا الهدف". وأُقرّ القرار بـ 178 صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع أربع دول عن التصويت هي: الولايات المتحدة، وإسرائيل، وهاييتي، وبالاو(*)[73].

وبعد، لا عجب أن ينتهي مؤتمر 2005 لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي بالفشل الذريع. وأُنحي باللائمة في ذلك على جهتين رئيسيتين هما: إيران ومصر. إيران لإصرارها على حقّها بمقتضى معاهدة حظر الانتشار النووي في

(*) بالاو أو بِلاو، هي واحدة من عدة دول (أو بالأحرى دويلات) تابعة سياسياً للولايات المتحدة، من بين الجزر الصغيرة المتناثرة في المحيط الهادىء. (م)

متابعة برامج كانت الولايات المتحدة قد دعمتها فيها عندما كان يحكمها الشاه؛ ومصر لتشديدها على أن ينظر المؤتمر في أسلحة إسرائيل النووية، رغم علمها بأن واشنطن ستحول دون الإشارة إلى الدولة الأولى التابعة لها. أما السبب الحقيقي الذي لم يؤتَ على ذكره، فهو أن مصر كانت قد دعت في مؤتمر 1995 لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي إلى التقيّد بهذه المعاهدة، بحيث تُعطى مصر وغيرها من الدول العربية، في مقابل قبولها بتمديد غير محدود للمعاهدة، تأكيدات بأن "يُسلَّط الانتباه على وضع إسرائيل الشاذّ (كدولة نووية) بحكم الأمر الواقع، لم توقِّع على معاهدة حظر الانتشار النووي ولا تخضع لضمانات السلامة المحدّدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وكان هذا الاتفاق واحداً من عدة بنود «اشتمل عليها "القرار حول الشرق الأوسط"، الذي كان جزءاً لا يتجزأ من "سلة" القرارات النهائية - وجرى تبنّي "الصفقة" في (مؤتمر المراجعة) عام 1995». لكن، وفي غضون بضع سنوات، رأينا الولايات المتحدة تُصرّ على أن القرار على صلة بالمناقشات التي دارت في عام 1995 فحسب، وترفض العمل على تنفيذه - مثال سمج آخر على سوء النية من جانب واشنطن. لذلك، عُدّ إصرار مصر على إثارة القضية تصرفاً غير مسؤول؛ تماماً كما اعتُبر الخطأ خطأ مصر وليس واشنطن في أن تواصل مصر لفت الانتباه إلى قرار مجلس الأمن رقم 487، الذي "**يدعو** إسرائيل بإلحاح إلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات السلامة المحدّدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية"[74].

لئن بقيت التغطية [الإعلامية] للمراجعة الفاشلة لمعاهدة حظر الانتشار النووي في مؤتمرها لعام 2005 مُطابقة على وجه العموم للأجندة الأميركية، إلّا أن القارىء النبيه يُمكنه أن يعرف المزيد عنها. أفادت وكالة الأسوشيتدبرس بأن "الولايات المتحدة قارعت كل إشارة إلى التزاماتها، العائدة لعامَيْ 1995 و2000"، مما أثار غضب العديد من المندوبين ومن بينهم رئيس الوفد الكندي، بول مارتين، الذي شدّد في خطابه أمام المؤتمر على أنه "إذا ارتأت الحكومات ببساطة أن تُهمل أو تطرح الالتزامات جانباً كلما بدت لها غير ملائمة، فلن يكون في مقدورنا أبداً أن نبني صرحاً للتعاون والثقة الدوليين في مجال الأمن". كانت ملاحظة مارتين هذه بمثابة "انتقاد مبطّن لواشنطن" كما ذكرت صحيفة **بوسطن**

غلوب. وإثر ارفضاض مؤتمر المراجعة، شنّ الرئيس الأسبق جيمي كارتر هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة بوصفها

> المسؤول الأول عن هذا التآكل في معاهدة حظر الانتشار النووي. ففي الوقت الذي يدّعي فيه الزعماء الأميركيون بأنهم يحمون العالم من أخطار الانتشار النووي في العراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية، فإنهم لم يهجروا كوابح المعاهدة القائمة فحسب، بل أكّدوا عزمهم كذلك على اختبار وتطوير أسلحة جديدة، من ضمنها صواريخ مضادة للصواريخ البالستية، و"مفجِّرة الدشم" أو القنابل الخارقة للأرض، وربما بعض القنابل "الصغيرة" الجديدة. ولقد تخلّوا كذلك عن تعهّداتهم السابقة، وهم يهدّدون الآن بأن يكونوا أول البادئين باستعمال الأسلحة النووية ضد دول غير نووية[75].

وعلى نحو مماثل، كتب روبن كوك، الذي استقال من منصبه كوزير للخارجية البريطانية في حكومة طوني بلير احتجاجاً على القرار بغزو العراق، يقول إن بريطانيا تملك سِجِلاً جيداً نسبياً من الالتزام بمقرّرات مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر الانتشار النووي عام 2000، لكن صوتها قد حجبه "تماهينا الشديد مع إدارة بوش وإقبالنا في مؤتمر المراجعة على كسب المتفهمّين لموقفها القائل إن الالتزامات بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي إلزامية بالنسبة للبلدان الأخرى واختيارية بالنسبة للولايات المتحدة". المعيار إيّاه. وهكذا شعرت واشنطن، "فيما كان مؤتمر المراجعة منعقداً"، بأنها حُرّة تماماً للمضي قُدماً في خُططها لإجراء أبحاث خاصة بأسلحة نووية جديدة "الغرض منها ليس الردع بل شنّ الحرب"، وهو ما يتناقض مع الالتزامات "التي أعطتها الولايات المتحدة في مؤتمر المُراجعة الأخير"[76].

عشية انعقاد مؤتمر المراجعة في أيار/مايو 2005، حذَّر توماس غراهام، ممثّل كلينتون الشخصي في محادثات الحدّ من التسلّح، من أن "معاهدة حظر الانتشار النووي لم تكن في يوم من الأيام على هذه الدرجة من الضعف أو كان المستقبل أقل يقينيةً مثلما هما اليوم". وألمح إلى أنه في حال سقطت المعاهدة، فقد يُصبح "عالم الكابوس النووي" حقيقةً واقعة. وشأنه شأن بقية المحلّلين، أدرك غراهام أنه في الوقت الذي تتشارك فيه سائر القوى النووية في المسؤولية،

فإن الخطر الأساسي الذي يتهدّد معاهدة حظر الانتشار النووي هو السياسة التي تنتهجها الحكومة الأميركية. قد لا تكون معاهدة حظر الانتشار النووي قد لفظت أنفاسها الأخيرة بعد، لكن مؤتمر أيار/مايو 2005 كان بمثابة ضربة قاسية جداً لها[77].

وهكذا نمضي قُدماً، سيراً على خطى زعمائنا، نحو "هرمجدّون من صُنع أيدينا".

الفصل الثالث

غير قانوني... لكن مشروع

أدّت الجرائم الشنيعة التي اقتُرفت في القرن العشرين إلى بذل جهود مخلصة ومتفانية لإنقاذ البشرية من لعنة الحرب. وليس في استعمالنا لكلمة "إنقاذ" أية مبالغة على الإطلاق. فقد اتضح منذ عام 1945 أن احتمالات وقوع "الهلاك النهائي" أعلى بكثير مما ينبغي لأي إنسان عاقل أن يسمح به. وهذه الجهود الرامية إلى وضع حدٍ للحرب أفضت إلى حصول إجماع عريض على المبادىء التي يجب أن تكون الدليل الهادي لعمل الدولة، وقد صيغت تلك المبادىء في "ميثاق الأمم المتحدة"، الذي يُعتبر في الولايات المتحدة بمنزلة "القانون الأعلى للأرض". يُفتتح الميثاق بالإعراب عن تصميم الدول الموقّعة عليه "على حماية الأجيال القادمة من لعنة الحرب، التي جلبت مرتين في زماننا مآسي لا تُعد ولا تُحصى على البشرية". و"لعنة الحرب" هذه لا تتوعد [البشرية] بـ "مآسٍ لا تُعد ولا تُحصى" فحسب، بل وبالدمار التام والشامل كما كان يعلم جميع المُشاركين إنما أحجموا عن ذكره. فلم ترد عبارتا "ذري" و"نووي" في الميثاق.

وهذا الاتفاق الجماعي في الرأي في حقبة ما بعد الحرب حول استخدام القوة عاد وتكرّر في تقرير مؤرّخ في كانون الأول/ديسمبر 2004 صادر عن الهيئة العُليا للأمم المتحدة بشأن التهديدات والتحدّيات والتغييرات، التي تضم العديد من الشخصيات المرموقة من بينها برنت سكوكروفت، الذي عمل مستشاراً للأمن القومي لدى بوش الأول وله باع طويل في الشؤون العسكرية والأمنية. أقرّت الهيئة بحزم مبادىء الميثاق، ولاسيما المبدأ القائل إن استعمال القوة لا يُمكن أن يكون قانونياً إلّا إذا أُجيز من قبل مجلس الأمن، أو جرى بمقتضى

المادة 51 من الميثاق التي تسمح "بالحقّ الفردي أو الجماعي في الدفاع عن النفس في حال وقوع هجوم مسلّح على عضو من أعضاء الأمم المتحدة، إلى حين اتخاذ مجلس الأمن ما يلزم من إجراءات للمحافظة على السلم والأمن الدوليين". وعادةً ما تُفسَّر المادة 51 بقدرٍ كافٍ من التصرّف وبما يسمح باستخدام القوة حين تكون الحاجة إلى الدفاع عن النفس "فورية وساحقة، لا تترك مجالاً لاختيار الوسيلة أو لحظة واحدة للتفكير"، على حد ما جاء في جملة دانييل وبستر(*) الكلاسيكية. وأي شكل آخر من أشكال اللجوء إلى القوة يُعدّ بمثابة "جريمة حرب"، لا بل "الجريمة الدولية الأكبر" في مفردات محكمة نورمبرغ. وخلصت الهيئة العُليا إلى أن "المادة 51 لا تستلزم توسيعاً أو تقييداً لمجالها المتعارف عليه منذ أمد بعيد"، و"لا تلزمها البتّة صياغة جديدة أو إعادة تفسير"[1].

وجاءت القمة العالمية التي انعقدت في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005 لتُجدِّد التأكيد على أن "البنود ذات الصلة في الميثاق كافية لمواجهة طائفة واسعة من الأخطار التي تتهدّد السلم والأمن الدوليين"، ولاسيما "سلطة مجلس الأمن في التفويض باتخاذ تدابير قسرية من أجل صون واستعادة السلم والأمن الدوليين... وذلك بما يتماشى مع أهداف الميثاق ومبادئه"، ودور الجمعية العامة في هذا الشأن "وفقاً للبنود ذات الصلة في الميثاق". كذلك صادقت القمة "على المسؤولية في وقف أنفسنا، بالشكل الضروري والمُناسب، على مساعدة الدول في بناء قُدرة لديها قمينة بحماية سكّانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم بحق الإنسانية، وعلى مؤازرة أولئك الذين يواجهون ضغوطاً قبل انفجار الأزمات والنزاعات". ولم تمنح القمة أي "حقٍ جديد بالتدخل" إلى دول فرادى أو أحلاف إقليمية، سواء لأسباب إنسانية أم لذرائع أخرى مُعلنة[2].

ومضى تقرير الهيئة العُليا للأمم المتحدة الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2004 إلى القول: "وبالنسبة لمن عيل صبرهم (حيال المادة 51)،

(*) دانييل وبستر (1782-1852): سياسي، محام وخطيب مفوّه أميركي. انتُخب عدّة مرات لعضوية مجلس الشيوخ، كما عمل وزيراً للخارجية لمدة سنتين في منتصف القرن التاسع عشر. (م).

فالجواب هو أنه في عالمٍ مليء بالمخاطر المحتملة والمتصوَّرة، فإن الخطر الذي يتهدّد النظام العالميّ ومعيار عدم التدخل الذي ما برح يستند إليه، لهو ببساطة أكبر بكثير من أن تُقبل معه شرعية العمل الوقائي الأحادي الجانب، تمييزاً له عن العمل الحائز على موافقة جماعية. فالسماح لواحدٍ بالتصرّف يعني السماح للكّل به"[3].

مبدأ الشمولية

إن الهيئة العُليا تفترض ضمناً هنا مبدأ الشمولية، ولعلّه أولى البديهيات الأخلاقية طُراً. غير أن هذا المبدأ يواجه رفضاً قاطعاً في ثقافة النخبة، الفكرية والأخلاقية والسياسية، لدى أكثر الدول جبروتاً، مما يطرح مجدداً احتمال وقوع الكارثة القاضية التي طالما حذّر منها محلِّلون بارزون.

شكلياً، لا يزال الإجماع في حقبة ما بعد الحرب على المبادىء التي تحكم استعمال القوة نافذ المفعول. إلا أنه لأمر فاضح - بل ومزعج - أن نرى كيف يتلخبط طيف الآراء في أوساط النخبة في الغرب. وإذا كان الإجماع في العادة لا يُرفض رفضاً صريحاً (هذا لا يعنى أن الأمر ليس كذلك في بعض الأحيان)، فالأرجح حصولاً هو التجاهل الذي يُقابل به، تحت زعم أنه شديد التطرف مما يحول دون وضعه في الاعتبار، فينزاح بالتالي إلى هامش النقاشات العامة والسياسات الانتخابية.

وتجلّى هذا الابتعاد عن إجماع ما بعد الحرب كأقوى ما يكون التجلّي في السنوات الأخيرة من الألفية [الثانية]، عندما راحت أصوات التهليل تتردد عبر طيف سياسي عريض لسياسة كلينتون الخارجية، التي دخلت في عُرفه "مرحلة من النُبل" تُكلّلها "هالة من القداسة"، مُحدثةً "هوة أيديولوجية ما بين العالم الجديد المثالي العاكف على إنهاء الأعمال الوحشية بكل صنوفها، والعالم القديم المؤمن بالقضاء والقدر في استمرار المنازعات إلى ما لا نهاية". فلأول مرة في التاريخ، تُراعي دولةٌ - "العالم الجديد المثالي" - "المبادىء والقيم"، وتتصّرف انطلاقاً من "الروح الغيرية" و"الحماسة الأخلاقية"، فيما هي تتصدر الصفوف على رأس "الدول المستنيرة". إنها لذلك حُرّة في أن تلجأ إلى استخدام القوة من

أجل ما يُقرّره زعماؤها أنه الصواب. إن هذه المقتبسات ما هي إلّا غيضٌ من فيضٍ، وقد انتقيناها من بين الأصوات الليبرالية المحترمة فقط. فبعد سنوات عدّة من مثل هذه التحليقات في سماء التملُّق الذاتي، التي ربما لا تجد لها مثيلاً في التاريخ، ساقوا لنا بضعة أحداث بمثابة قرائن شاهدة على ما يقولون، ويأتي في طليعتها قصف منظمة حلف شمال الأطلسي [الناتو] لصربيا. وكان بصدد هذا العمل تحديداً أن ابتُدعت عبارة: "غير قانوني.. ولكن مشروع"[4].

كان نقاش المادة 51 من جانب الهيئة العُليا، على ما يبدو، ردّاً على التأييد الحماسي لدى المثقفين الغربيين للجوء إلى العنف الذي يرون أنه مشروع، وكذلك جواباً مباشراً على مبدأ بوش في "الدفاع التحسُّبي عن النفس" الذي جاء مفصَّلاً بوضوح في استراتيجية الأمن القومي المُعلنة في أيلول/سبتمر 2002. لهذا السبب، ترتدي نقاشات الهيئة العُليا أهمية غير عادية، حتى بصرف النظر عن حقيقة أنها تُجدِّد التأكيد على موقف العالم خارج ما يُسميه الغرب "المجتمع الدولي" ويقصد به نفسه. خذوا على سبيل المثال الإعلان الصادر عن قمة الجنوب في العام 2000، وهو الاجتماع الأرفع مستوى الذي يُعقد في أيما وقتٍ لحركة عدم الانحياز السابقة، وتضم 80 بالمئة من مجموع سكّان الكرة الأرضية. المؤكّد أن قصف الناتو الأخير لصربيا كان في البال، كي يرفض الإعلان بحزم "حق التدخل الإنساني المزعوم". وهذا الإعلان، الذي يُقدِّم أيضاً تحليلاً مفصّلاً ومفذلكاً للعولمة الليبرالية الجديدة، كان نصيبه الإهمال والتجاهل هذا إنْ لم نقل الهزء والسخرية هنا وهناك، وهي ردّة الفعل المألوفة على التفوّهات الحمقاء الصادرة عن "لاشعوب العالم"، إذا ما استعرنا هنا لفظةً للمؤرِّخ والدبلوماسي مارك كورتيس وردت في آخر مجلّد من تأريخه (المُتجاهَل على ما أظن) لجرائم بريطانيا في حقبة ما بعد الحرب[5].

ومبدأ بوش في "الدفاع التحسُّبي عن النفس" رسم خطوطه العريضة "موظف أميركي كبير"، قيل إنه كوندوليزا رايس، التي شرحت أن الجملة تشير إلى "حق الولايات المتحدة في مهاجمة بلدٍ تظن أنه يُمكن أن يُهاجمها أولاً". إن الصيغة غير مفاجئة لأحد، ولاسيما في ضوء ما خلصت إليه سابقاً من أن السلطة القضائية للمحكمة الدولية "قد أثبتت عدم ملاءمتها للولايات المتحدة"،

وأن الولايات المتحدة لا تخضع "للقانون الدولي والمعايير الدولية" بوجه عام. إن آراءً كهذه تعكس طيفاً عريضاً من المدارك النخبوية ولا تمتّ بصلة إلى مدارك الجمهور العام. فالغالبية العظمى من الجمهور الأميركي لا تزال على موقفها من أن الدول لا يحقّ لها استخدام القوة إلّا إذا كانت هناك "أدلّة قويّة على وجود خطرٍ بهجوم وشيك عليها". وهكذا ترفض الغالبية العُظمى نفسها إجماع كلا الحزبين حول "الدفاع التحسُّبي عن النفس" (الذي يُدعى أحياناً عن خطأ بـ"الحرب الاستباقية")، وتوافق على [توجُّهات] قمة الجنوب والهيئة العُليا للأمم المتحدة اللتين نالتهما افتراءات كثيرة. لكن الرأي العام في الولايات المتحدة لا يفترق افتراقاً حادّاً عن الثقافة السياسة ذات الطابع النخبوي حول شرعية استخدام القوة فقط، فهناك قضية أخرى سبق وأن جئنا على ذكرها، هي بروتوكول [اتفاقية] كيوتو. كما أن هناك العديد من القضايا الأخرى، وهي مسائل لها أثر مباشر على حالة الديمقراطية الأميركية، التي سنعود إلى الحديث عنها في الفصل السادس(6).

هذا وقد اكتسبت أحكام ميثاق الأمم المتحدة نبرة وضوح إضافية في محكمة نورمبرغ. اما اجتهادات [محكمة] طوكيو المُصاحبة لها، فكانت بعدُ أشدّ وأقسى. ومع أن المبادىء التي تمنطقت بها كلتا المحكمتين كانت على درجة مُعتبرة من الأهمية، إلّا أنه كانت تشوبهما عيوب خطيرة. فقد قامتا على رفض مبدأ الشمولية. فلسوق مجرمي الحرب المهزومين إلى قوس العدالة، كان من اللازم وضع تعاريف لـ "جريمة الحرب" ولـ "الجريمة ضد الإنسانية". فكيف تمّ ذلك، هذا ما يشرحه لنا تلفورد تايلور، المستشار الأول لمقاضاة جرائم الحرب والقانوني الدولي والمؤرِّخ البارز:

> لما كان الطرفان كلاهما قد لعبا اللعبة المخيفة المتمثّلة في تدمير المناطق الحضرية - ولعبها الحلفاء بنجاح أكبر بما لا يُقاس - فلا يوجد أي أساس لتوجيه تُهم جنائية إلى الألمان أو إلى اليابانيين، ولم توجَّه في واقع الأمر تُهمٌ كهذه... لقد استُخدم القصف الجوي على ذلك النطاق الواسع وعلى تلك الدرجة من الوحشية من جانب الحلفاء كما من جانب المحور بحيث لم يُصر لا في نورمبرغ ولا في طوكيو إلى جعل المسألة جزءاً من المحاكمات.

إن التعريف العملاني "للجريمة" هو: الجريمة هي ما صَنَعْتَهُ أنتَ ولم نصنعه نحن. ولتوكيد هذه الحقيقة، كانت ساحة مجرمي الحرب النازيين ستُبرأ فيما لو أمكن تبيان أن نظرائهم الأميركيين والبريطانيين اقترفوا الجرائم عينها. وهذا ما حصل بالفعل. فقد برّأت المحكمة ساحة الأميرال كارل دونيتز من تهمة "انتهاك القانون الدولي في حرب الغواصات"، بناءً على شهادة قائد سلاح البحرية البريطاني والأميرال نيميتز الأميركي ومفادها أن الولايات المتحدة وبريطانيا ارتكبتا الأعمال نفسها منذ الأيام الأولى للحرب[7].

ومثلما شرح تايلور، "أنْ تُعاقب الخصم ـ وبالأخصّ الخصم المهزوم ـ على تصرّف حدث أن أتت الدولة المستقوية بمثله، سيكون من الظُلم الفادح بمكان مما سيُضعف الثقة بالقوانين ذاتها". هذا صحيح، لكن التعريف العملاني لـ"الجريمة" يُضعف أيضاً الثقة بالقوانين ذاتها، والمحاكم التي أتت بعد ذلك نالت من سمعتها العيوب الأخلاقية عينها: المحكمة اليوغسلافية مثالٌ تطرّقنا إليه سابقاً، إلى جانب أمثلة أكثر خطورةً بكثير عن إعفاء واشنطن نفسها من أحكام القانون الدولي والمبدأ الأساسي: الشمولية.

إن تطابق الممارسة والعقيدة أمر مفهوم. فقط فكّروا في النتائج لو أن أصحاب الامتيازات والسطوة رغبوا في إضمار مبدأ الشمولية للحظة واحدة. لو كان للولايات المتحدة الحقّ في "الدفاع التحسُّبي عن النفس" في وجه الإرهاب أو ضد أولئك الذين تظن أنهم قد يهاجمونها أولاً، لكانت كوبا ونيكاراغوا وجمعٌ من الدول الأخرى من باب أولى قد خُوِّلت منذ أمد طويل حق القيام بأعمال إرهابية داخل الأراضي الأميركية بسبب ضلوع الولايات المتحدة في هجمات إرهابية ضدها، هجمات خطيرة للغاية وفي كثير من الأحيان غير مثيرة للجدل. وبالتأكيد سيكون من حق إيران أن تفعل الشيء ذاته إزاء التهديدات الخطيرة التي يُروَّج لها علناً. إن استنتاجات من هذا القبيل جد شائنة ومهينة طبعاً، ولا يحبّذها أحد.

والاستنتاجات الشائنة والمهينة سوف تلي أيضاً بشأن جرائم سالفة. ثمة تحقيقٌ أجراه عدّة صحفيين بريطانيين من ذوي الاعتبار الرفيع بعد وقت وجيز من 11 أيلول/سبتمبر، وقد وجدوا أن "أسامة بن لادن والطالبان تلقوا تهديدات

باستهدافهم بضربات عسكرية أميركية محتملة قبل شهرين اثنين من الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن"، وهذا ما "يطرح احتمال أن يكون بن لادن، وبعيداً عن كونه يُهاجم مركز التجارة الدولي في نيويورك ومبنى البنتاغون على نحو غير متوقع، كان يوجّه ضربة استباقية رداً على ما اعتبره تهديدات أميركية له". بالمعايير الأميركية والبريطانية، كان يجب أن يكون ذلك عملاً مشروعاً من أعمال الدفاع التحسُّبي عن النفس. ومن جديد، الفكرة غير واردة طبعاً[8].

على النسق عينه، ما من أحد يُجادل بأن اليابان كانت تُمارس حقّها المشروع في الدفاع التحسُّبي عن النفس عندما قصفت قواعد عسكرية في مستعمرتَيْ أميركا الفعليتين: هاواي والفليبين، وذلك رغم علم اليابانيين بأن القلاع الطائرات من طراز ب ـ 17 كانت يومها تترى خارجةً من مصانع بوينغ، وكان في مقدورهم أن يقرأوا في الصحافة الأميركية أن تلك الطائرات قادرة على إحراق طوكيو تماماً، وهي "المدينة المُشيَّدة بيوتها بالخشب وورق الأرُز". واستقبل وزير الخارجية كوردل هالّ خطةً "لقصف طوكيو ومدن كبيرة أخرى" في تشرين الثاني/نوفمبر 1940 بحماسة منقطعة النظير؛ في حين طرب [الرئيس الأميركي] فرانكلين روزفلت ببساطة للفكرة التي شرحها على الخرائط عقلُها المدبّر، جنرال سلاح الجو كلير لي شينو، بأنها تستهدف "إحراق القلب الصناعي للأمبراطورية بإلقاء القنابل الحارقة على الأوكار الخيزرانية العاجّة بالنمل في هونشو وكيوشو"، على حد وصفه. ولم يحلَّ شهر تموز/يوليو 1941، إلّا وكان الفيلق الجوي قد بدأ يشحن بحراً طائرات ب ـ 17 إلى الشرق الأقصى لهذه الغاية، ناقلاً نصف مجموع عدد قاذفاته الضخمة من المسالك البحرية في المحيط الأطلسي إلى تلك المنطقة. وعند الضرورة، لن نتورع عن استخدام الطائرات "لإضرام النار في مدن اليابان الورقية"، هذا ما قاله الجنرال جورج مارشال في إيجاز صحافي خصوصي أدلى به في 15 تشرين الثاني/نوفمبر [من ذلك العام]، مضيفاً بأنه "لن يكون هناك أي تردد في قصف المدنيين". وبعدها بأربعة أيام، أفاد كبير مراسلي صحيفة **نيويورك تايمز**، آرثر كروك، ويُفترض بأنه كان يستند إلى الإيجاز الذي أعطاه مارشال، أفاد بأن الطائرات الأميركية ستقصف اليابان من قواعد في سيبيريا والفليبين، كان سلاح الجو ينقل إليها على عجل قنابل حارقة لضرب أهداف مدنية. وقد علمت واشنطن

من برقيات استطاعت أن تفك شيفرتها أن اليابانيين كانوا على علم بشحن طائرات ب ـ 17[9].

إن كل هذا يوفّر مسوّغاً أقوى بمراحل للدفاع التحسّبي عن النفس من كل ما ابتدعه بوش وبلير وشركاؤهما. ولا حاجة إلى تبيان ما الذي كان سيتضمنه ذلك بكل بساطة فيما لو أمكن التحلّي بأبسط المبادىء الأخلاقية.

القانون المحلّي والقانون الدولي ليسا بأنظمة بديهية شكلية. فثمة مجال مفتوح لتفسيرهما، لكن معانيهما ومضامينهما العامة واضحة بما فيه الكفاية. ومثلما أشار خبيرا القانون الدولي هوارد فريل وريتشارد فوك، "يُمثّل القانون الدولي معايير واضحة وجازمة لجهة استخدام القوة واللجوء إلى الحرب ينبغي على **جميع** الدول التزامها"، وفي حال سُمح بأي انحراف عنها "تحت ظروف **استثنائية**"، "يقع على عاتق الدولة المُطالبة بالاستثناء عبء الإقناع الثقيل". ذلك هو الفهم التقليدي الذي يجب أن يكون في مجتمع يحترم نفسه. وهو ما يبدو أنه كائن بين عامّة الشعب الأميركي، لكن الفكرة على النقيض من ذلك لا تجد تعبيراً واسعاً لها داخل الرأي النخبوي. وإلى جانب التوثيق الضافي لهذه الخُلاصة، أضاف فريل وفوك تحليلاً مفصّلاً "للرفض المستمر (من جانب صحيفة **نيويورك تايمز**) النظر في حجج القانون الدولي" التي تعارض اللجوء إلى الحرب وفي طريقة إدارة الحرب على أيدي الزعماء السياسيين الأميركيين على مدى السنوات الأربعين التي شملها المسح. فالجريدة، كما أوضح الباحثان لنا، "نشيطة في شجبها لأعداء الولايات المتحدة في العالم الذين يفكّرون في شن حروب عدوانية أو ينغمسون في أعمال عدائية ضد المواطنين الأميركيين" منتهكين بذلك القانون الدولي، لكنها تتجاهل مسائل كهذه في حال كانت الأعمال أميركية. وكمثال واحد، أشار الباحثان إلى أن عبارة "ميثاق الأمم المتحدة" أو "القانون الدولي" لم تظهر قط في افتتاحياتها السبعين التي تتابعت حتى غزو العراق، ووجدا كذلك أن هذا الغياب موجود فعلاً في أعمدة الرأي والمقالات الأخرى. وقد وقع اختيارهما على الـ **نيويورك تايمز** فقط للأهمية غير العادية التي تتمتع بها، إلّا أنها مثال نموذجي في هذه النواحي كما بيّنت دراسات عديدة أخرى[10].

لكن التنصيص بجلاء على حقّ واشنطن الأُحادي الجانب باللجوء إلى القوة

في صُلب استراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش ليس بالأمر الجديد تماماً. ففي مقالة لها في مجلة **فورين أفيرز** نُشرت قبل انتخابات العام 2000، أدانت كوندوليزا رايس ما أسمته "الانجذاب الانعكاسي نحو مفاهيم القانون الدولي والمعايير الدولية، والاعتقاد بأن الدعم من دول عديدة - أو حبذا لو كان من مؤسّسات كالأمم المتحدة - شرطٌ أساسي للممارسة المشروعة للقوة". قالت إن الحكومة الأميركية ليست مضطرة للعمل وفق "معايير وهمية للسلوك الدولي، أو التقيُّد بكل ميثاق دولي أو اتفاقية دولية يعنّ لأحدٍ أن يطرحها". وعلى جميع الدول، باستثناء الأتباع والحلفاء، بطبيعة الحال، أن تطيع هذه المعايير بمنتهى الدقة وبحسب التفسير الأميركي لها، وإلّا[11].

لطالما كان هذا الموقف موقفاً تقليدياً، حتى عند الطرف الليبرالي من الطيف السياسي الأميركي الضيِّق: من "الحُكماء الذين حضروا لحظة الخلق والانبثاق"، إلى عقيدة كلينتون القائلة إن الولايات المتحدة تملك الحقّ في اللجوء إلى "استخدام القوة العسكرية من طرف واحد" بغية ضمان "الوصول دونما عائق إلى الأسواق الرئيسية وإمدادات الطاقة والموارد الاستراتيجية". وإذا ما أُخذت حرفياً، فإن عقيدة كلينتون كانت أكثر صراحةً وأقلّ تحفظاً من استراتيجية بوش عام 2002 للأمن القومي، التي أثارت دواعي الخوف والقلق في العالم أجمع واستدعت على الفور نقداً قاسياً من قلب مؤسَّسة السياسة الخارجية. ففي مقال يردّ على استراتيجية الأمن القومي نُشر في مجلة **فورين أفيرز**، مثلاً، حذّر صاحبه من أن "الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى الجديدة" التي طلع بها علينا بوش تنطوي على مخاطر فادحة للولايات المتحدة وللعالم على حد سواء. أما عقيدة كلينتون الأكثر صراحة والأقلّ تحفظاً، فإنها على النقيض منها بالكاد استرعت الانتباه. والسبب شَرَحَتْهُ وزيرة خارجية كلينتون، مادلين أولبرايت، التي لاحظت أن كل رئيس يملك موقفاً شبيهاً جداً بمبدأ بوش في جيبه الخلفي، إنما من الحماقة بمكان أن تقذف به هكذا في وجه الناس أو تحاول وضعه موضع التنفيذ بطريقة تثير حنق حتى الحلفاء. إن قدراً قليلاً من اللباقة مفيدٌ هنا. فليس بالشكل المُناسب أن تُعلن على الملأ: "لا وجود للأمم المتحدة. ثمة مجتمعٌ دولي يُمكن من آن لآخر سوقه من طرف القوة الحقيقية الوحيدة المتبقية في العالم - الولايات المتحدة - حيث يُناسب ذلك مصالحنا وحين نستطيع حمل الآخرين على

التعاون معنا". أو لعلّه الشكل المناسب، من يدري؟ الكلمات أعلاه هي للمندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة جون بولتون. صحيح أن أسلوبه فظّ وعدواني أكثر من سواه، إلّا أن بولتون [في تصريحه ذاك] كان يسير على خطى الرئيس بوش ووزير خارجيته باول، اللذين علّما أن في وسع الأمم المتحدة إما أن تكون "ذات صلة" بالموافقة على الخطط الأميركية والبريطانية لغزو العراق، أو تكون مجتمعاً مثيراً للجدل[12].

متعمدةً تضخيم فحوى كلامها وهي تذيع نبأ تعيين بولتون، أبلغت كوندوليزا رايس العالم بأنه "على امتداد التاريخ، عُرف عن البعض من خيرة مندوبينا أنهم من أصحاب أقوى الأصوات، سُفراء من أمثال جين كيركباتريك ودانييل باتريك موينيهان". لا حاجة بنا إلى الوقوف عند دور كيركباتريك في الأمم المتحدة، لكن دور موينيهان شيّق ومثير للاهتمام كونه اكتسب الكثير من التهليل بوصفه مقاتلاً وحيداً وشجاعاً دفاعاً عن حُرمة القانون الدولي، ولاسيما أثناء عمله سفيراً لدى الأمم المتحدة، حيث أدان بصراحة ودونما تردد عيدي أمين ودافع بصراحة ودونما تردد عن إسرائيل؛ وهي أعمال تستلزم شجاعة حقيقية في نيويورك. "إن موينيهان يستحق كل تقدير على عمله في الأمم المتحدة"، هذا ما كتبه جاكوب وايزبرغ في مديح نمونجي، مستعيداً بتفصيل هذه المرة ثناءً سابقاً له على تفاني موينيهان في خدمة القانون الدولي نُشر في المجلة عينها[13].

والتي لم يؤتَ على ذكرها هنا وفي أي موضع آخر هي أهم إنجازات وإسهامات موينيهان لصالح القانون الدولي عندما كان سفيراً لدى الأمم المتحدة. فلا أحد سواه حاول مقاربة النجاح الذي يحكي عنه باعتزاز في مذكراته، ألا وهو وصفه الأمم المتحدة بأنها "عديمة الفعالية بالمرة في أية تدابير تتخذها" لردع أندونيسيا عن غزو تيمور الشرقية ـ التي يذكر بصفة عابرة أنها قتلت 60 ألف شخص في غضون الأشهر القليلة التالية، وبما يجعل من ذلك ربما أقرب شيء من الإبادة الجماعية حصل في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكل هذا تتابع فصولاً بفضل الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي السخي المقدّم من الولايات المتحدة، التي انضمت إليها بريطانيا مع وصول الفظائع والأعمال

الوحشية إلى ذروتها في عام 1978، والتحاق فرنسا وآخرين بالقطار ليجنوا ما يُمكن جنيه من مكاسب عبر التعاون مع المعتدين. وأخيراً، وتحت ضغط دولي ومحلي شديد، أخبر كلينتون الجنرالات الأندونيسيين في منتصف أيلول/سبتمبر 1999 بأن اللعبة انتهت. فانسحبوا في الحال، كاشفين بوضوح ساطع أين تقع تماماً المسؤولية عن الجرائم في الرُبع قرن الفائت، الذي خصّه موينيهان، على ما أخبرنا بنفسه، بمساهمة رائعة[14].

والأسماء التي اختارتها رايس قمينة بتزويدنا بنظرة ثاقبة في ما هو منتظر من بولتون صنعه في الأمم المتحدة.

وصف هنري كيسينجر مبدأ بوش بـ "الثوري"، ناسفاً من أساسه النظام الوستفالي للترتيبات الدولية[*] (بين الأقوياء) في القرن السابع عشر، والقانون الدولي اللاحق بطبيعة الحال. لقد محض هذه العقيدة البوشية موافقته إنما مقرونة بالتحفّظات المعهودة لجهة الأسلوب والطريقة. كما أضاف شرطاً حاسماً، قال إن العقيدة يجب ألا تكون "شاملة"، أي أن الحقّ في استعمال القوة ساعة يشاء المرء ـ وبالتالي حتى تكون الدولة "دولة خارجة على القانون" بحق وحقيق ـ يجب أن يكون حكراً على الولايات المتحدة دون سواها، وقد تجود به على أتباعها. إن كيسينجر تُسجل له، شأنه في أحوال كثيرة، أمانته وصدقه، ولاسيما فهمه لرأي المثقفين الذي ينمّ عن عدم الشعور بالقلق حيال مثل هذه المطالبة الصريحة بحقوقٍ تُنكر على الآخرين ـ حقوق ذات وقع مُهلك في حالتنا الحاضرة[15].

وتقييم كيسينجر هذا عاد وتأكّد مجدداً في عام 2004، عندما نقلت الصحف فحوى الأشرطة الصوتية للحوارات التي دارت بين نيكسون وكيسينجر؛ وكان من بينها تعليمات أعطاها نيكسون لكيسينجر كي يأمر بقصف كمبوديا، كما فعل في الإيعاز التالي: "حملة قصف واسعة النطاق في كمبوديا. أي شيء يطير على أي شيء يتحرك". إن المرء ليجد عنتاً كبيراً في العثور، في أرشيف أية دولة، على دعوة مشابهة إلى ارتكاب جرائم حرب

(*) إحالة هنا إلى معاهدة وستفاليا للسلام التي وُقِّعت في عام 1648، واشتملت على تسوية بين القوى الأوروبية انهت حرباً استمرت ثلاثين سنة فيما بينها. (م).

رهيبة، بل قُلْ إبادة جماعية فعلية. لم يستدعِ ذلك أي تعليق أو ردّة فعل على حد علمي، مع أن العواقب الوخيمة لتلك الأوامر باتت في حُكم المعلوم منذ أمد بعيد[16].

دعونا نعود إلى المحكمة اليوغسلافية حيث اتُّهم ميلوسيفيتش بارتكاب أعمال إبادة جماعية. وقد اقتصر الاتهام على الجرائم المرتكبة في كوسوفو؛ إنه يتصل كُليّاً تقريباً بجرائم وقعت بعد قصف الناتو، الذي أدى، كما توقعت قيادة الناتو نفسها وإدارة كلينتون، إلى وقوع أعمال وحشية خطيرة ردّاً عليه. ولأن تُهم كوسوفو كانت شديدة الغموض والالتباس، فمن الممكن الافتراض أن البوسنة قد أُضيفت لاحقاً، ولاسيما تهمة الإبادة الجماعية في سربرنيتشا. وهذا ما يطرح بدوره بضعة أسئلة، خاصةً إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانت قد قبلت بميلوسيفيتش شريكاً في التسوية السياسية في أعقاب تلك الأحداث. وثمة مشكلة أخرى هنا، وهي أن التحقيق الأكثر تفصيلاً في مذبحة سربرنيتشا، ذلك الذي أجرته الحكومة الهولندية، خَلُصَ إلى أن ميلوسيفيتش بريء منها، وأنه "كان في منتهى الانزعاج عندما علم بالمجازر"، حسبما أفاد الباحث الهولندي الذي ترأس فريق الخبراء في مجال الاستخبارات. وتصف الدراسة "حالة عدم التصديق" داخل حكومة بلغراد، بمن في ذلك ميلوسيفيتش نفسه، عندما علموا بأمر الإعدامات[17].

حتى على افتراض أننا أخذنا بالرأي الغربي السائد وهو أن حقائق غير مرحّب بها كهذه غير ذات صلة، فقد وجدت الهيئة الاتهامية صعوبة بالغة في إثبات تهمة الإبادة الجماعية. لكن افترض أن أحدهم قد عثر على وثيقة يأمر فيها ميلوسيفيتش سلاح الجو الصربي بتحويل البوسنة أو كوسوفو إلى أنقاض مع النصّ بالحرف "أي شيء يطير على أي شيء يتحرك"، عندئذ سوف يبتهج المدّعون أيما ابتهاج، وتُنهي المحكمة جلساتها، وينال ميلوسيفيتش عدة أحكام بالسجن المؤبّد على جريمة الإبادة الجماعية ـ حُكم الإعدام فيما لو اتبعت المحكمة التقاليد الأميركية. لكن وعلى جري العادة دائماً، التحلُّل من البديهيات الأخلاقية تحت غلالة من المبادىء هو السلوك السائد.

سوابق

تجد المواقف النخبوية السائدة إزاء استخدام القوة تعبيراً منوِّراً لها في أدبيات البحّاثة والدارسين. المؤرِّخ الأميركي البارز، جون لويس غاديس، من جامعة يال، كان أول من نشر كتاباً يستكشف الجذور التاريخية لعقيدة "الحرب الاستباقية" التي تعتنقها إدارة بوش، والتي يؤيدها شخصياً من حيث الأساس، إنما مع بعض الشروط المعتادة بشأن الأسلوب، والأخطاء التكتيكية، وربما المُغالاة في رسم الأهداف. استُقبل الكتاب باحترام في أوساط البحّاثة والدارسين، و"بلغت شعبيته في البيت الأبيض حداً دُعي معه غاديس إلى هناك لإجراء نقاش حوله"[(18)].

تتبّع غاديس منشأ عقيدة بوش وأرجعها إلى أحد أبطال الفكر عنده، المفكِّر الاستراتيجي الكبير جون كوينسي أدامس. ففي مقالة له نُشرت في الـ **نيويورك تايمز**، يزعم غاديس أن "إطار العمل الذي يعتمده بوش في محاربة الإرهاب يعود بجذوره إلى التقاليد المثالية السامية لجون كوينسي أدامس وودرو ويلسون. وإشارات غاديس الشحيحة إلى ويلسون تركّزت على تدخّلاته في المكسيك ومنطقة الكاريبي تحت زعم الدفاع عنها بوجه ألمانيا. وأياً يكن رأي المرء في صحة هذه المزاعم، فإن جرائم ويلسون المروّعة في سياق تلك التدخّلات، ولاسيما في هاييتي، تُمثّل شاهداً غريباً - وإنْ كان تقليدياً - على مثاليته "السامية". وأرى أن مثال أدامس، الذي هو حجر العقد في [نظرية] غاديس، وثيق الصلة أكثر بأطروحته الرئيسية حول جذور العقيدة الحالية؛ وهي في ظنّي أطروحة واقعية ذات حيثيات مهمّة سواء لفهم الماضي أم للنظر في ما ينتظرنا مستقبلاً.

خلال عمله وزيراً للخارجية في إدارة الرئيس جيمس مونرو، أرسى أدامس "التقاليد المثالية السامية" في مسوّغاته لاجتياح الجنرال أندرو جاكسون فلوريدا التي كانت تحت السيطرة الإسبانية في حرب السمينول الأولى عام 1818[(*)]. وقد جرى تبرير الحرب بذريعة الدفاع عن النفس على ما جاء في محاجّة أدامس.

(*) السمينول قبيلة من هنود أميركا الشمالية استقرّت في فلوريدا وأضمرت العداء للولايات المتحدة. وفي العامين 1917-1918، قاد الجنرال أندرو جاكسون قوة عسكرية إلى داخل الأراضي الإسبانية لمعاقبتها. (م)

ويتفق غاديس معه في الرأي في أن الاجتياح دفعت إليه مخاوف أمنية مشروعة. وبعدما استباحت بريطانيا واشنطن في العام 1814، أقرّ أدامس في ترجمته للأحداث بأن البلاد في خطر، وتبنّى المبدأ الذي طالما حدّد التفكير الاستراتيجي الأميركي: "التوسُّع، في رأينا، هو السبيل إلى الأمن". وانطلاقاً من هذا المبدأ الأميركي الثابت، اجتاحت الولايات المتحدة فلوريدا، ويُصار اليوم إلى مدّ نطاق هذا المبدأ ليشمل العالم بأسره على يد بوش. ويختم غاديس بكلام يبدو في ظاهره معقولاً، وهو أنه عندما نبّه بوش إلى وجوب "أن يكون الأميركيون 'مستعدين لعمل استباقي عند الضرورة دفاعاً عن حريتنا وذوداً عن أنفسنا'، فإنما كان يُرجع صدى تقليد قديم أكثر مما كان يُرسي تقليداً جديداً"، مكرّراً مبادىء كان الرؤساء من أدامس إلى وودرو ويلسون "سيفهمونها جميعاً... حقّ الفهم". ويقول غاديس إن أسلاف بوش كافة أدركوا أن أمن الولايات المتحدة مهدّد من جانب "دول فاشلة": فراغات القوة المحفوفة بالخطر التي يتعيّن على الولايات المتحدة أن تملأها كي تضمن أمنها، من فلوريدا عام 1818 إلى العراق عام 2003.

يأتي غاديس على ذكر مراجع البحث الصحيحة، وفي طليعتها أعمال المؤرّخ وليم إيرل ويكس، لكنه يُسقط ما تقوله من الاعتبار، مع أننا نتعلّم الشيء الكثير عن سوابق العقائد الراهنة والإجماعات الحاضرة من خلال استنطاق المعلومات المُسْقَطَة. يصف ويكس بتفصيل مثير ماذا كان يفعل جاكسون في "معرض القتل والنهب الذي يُعرف بحرب السمينول الأولى"، والتي كانت مجرد مرحلة أخرى في مشروعه "لنقل أو قَلْ استئصال سكان أميركا الأصليين من الجنوب الشرقي"، الذي كان جارياً على قدمٍ وساق قبل زمن طويل من استباحة واشنطن [من قبل الإنكليز] عام 1814 - في حربٍ أعلنتها الولايات المتحدة. لم تُلهم استباحة واشنطن أدامس ليطلع باستراتيجيته الكُبرى، بل كانت على ما يظهر غير ذات شأن كبير بالنسبة إليه حتى وهو يفاوض على اتفاقية السلام التي أنهت الحرب[19].

كانت فلوريدا مشكلة، أولاً لأنها لم تكن قد اندمجت بعدُ ضمن "الأمبراطورية الأميركية" المتمدّدة - وهذا هو اسمها في مصطلحات الآباء

المؤسّسين؛ وثانياً لأنها كانت "ملاذاً آمناً للهنود والعبيد الهاربين... هاربين إما من غضب جاكسون أو من ربقة العبودية". وقع هناك هجوم هندي، فاتخذه جاكسون وأدامس ذريعة للتحرّك. حدث أن أجلت القوات الأميركية عُصبة من قبيلة السمينول عن أراضيها، بعد أن أوقعت عدداً من القتلى في صفوفها وأحرقت قُراها عن آخرها، فردّ أفرادٌ من القبيلة بأن هاجموا مركب إمداد يتبع للقيادة العسكرية. انتهز جاكسون هذه السانحة، "فانخرط في حملة من الإرهاب والتدمير والترويع"، ناشراً الخراب في القرى ومتلفاً "مصادر الغذاء في جهدٍ محسوب يرمي إلى تجويع القبائل". وهكذا مضى النزاع يتفاقم إلى أن أعطى أدامس موافقته على محاولة جاكسون إقامة "سلطان هذه الجمهورية على أساس بغيض من العنف وسفك الدماء" في فلوريدا. وهذه الكلمات للسفير الإسباني إن هي إلّا "وصف دقيق إلى حد الإيلام" لموقف أدامس كما كتب ويكس يقول. لقد عمد أدامس عن وعي إلى "التحريف والإخفاء والكذب بشأن أهداف السياسة الخارجية الأميركية وطريقة إدارتها أمام الكونغرس والجمهور كليهما"، منتهكاً بشكل فادح المبادىء الأخلاقية التي يُنادي بها، و"محامياً ضمنياً عن تهجير الهنود والعبودية واستخدام القوة العسكرية من دون مصادقة الكونغرس". وأثبتت جرائم جاكسون وأدامس "أنها ليست سوى مقدمة لحرب إبادة ثانية" على قبائل السمينول، وفيها هرب من تبقى منهم غرباً ليلاقوا المصير عينه فيما بعد، "أو قُتلوا أو أُجبروا على اللواذ بمستنقعات فلوريدا الكثيفة". ويقول ويكس إن "السمينول اليوم باقون في الوجدان القومي بوصفهم تميمة تجلب السعد لجامعة ولاية فلوريدا" ـ مثال مألوف جداً، وصورة "دقيقة إلى حد الإيلام" عن كيفية إفادتنا من حُريتنا في الوقت الذي نشجب فيه بشيء من السخرية أولئك الذين يرفضون مواجهة ماضيهم القذر بشجاعة.

ويمضي ويكس شارحاً أن أدامس أدرك "سخف" تبريراته، لكنه شعر بأنه ـ وهذه كلماته بحذافيرها ـ "خير للمرء أن يُخطىء على جانب القوة من أن يُخطىء على جانب الضعف": طريقة في الكلام "أصفى من الحقيقة"؛ هكذا شاء دين أتشيسون أن يُعبِّر لاحقاً عن شعوره. يقول ويكس إن الرواية التي أعطاها أدامس "هي بمثابة نصب بارز لتشويه الأسباب لاجتياح جاكسون فلوريدا وطريقة إدارته، وتنكرة للمؤرِّخين بألا يفتشوا عن الحقيقة في التفسيرات

الرسمية للأحداث". وهذه لعمري نصيحة حصيفة للزمن الحاضر. وفي مواضع أخرى يشير ويكس إلى تحريفات أدامس التي انفضحت للعلن في تقرير للجنة خاصة في مجلس الشيوخ كُلِّفت بالتحقيق في حرب السمينول، حيث خلُص إلى القول إن جاكسون قد "أصاب الشخصية القومية بجُرحٍ بليغ"، وقد عاونه في ذلك أدامس الذي أقنع بمفرده مونرو كي يبارك جرائم جاكسون. لكن، وكما لاحظ ويكس، "ثمة قلّة قليلة من الأميركيين استرعت انتباهها تلك الانتقادات. فدفاع أدامس الوقح عن جاكسون قد حوّل الانتباه من القانون الدولي والوسواس الدستوري إلى حكاية مقدسة عن 'الحق' الأميركي في وجه 'الباطل' الإسباني والهندي والبريطاني"[20].

ويشدّد ويكس هنا على نقطة مهمّة، وهي أن أدامس بمصادقته على جرائم جاكسون قد نقل سُلطة صُنع الحرب من الكونغرس إلى الفرع التنفيذي وذلك في خرقٍ واضح للدستور. وقد واجه عُزلةً في موقفه هذا. فكتب محرّر أوراق أدامس يقول إن الرئيس مونرو وجميع أعضاء حكومته، باستثناء أدامس، "كانوا مع الرأي القائل إن جاكسون قد تصرّف ليس فقط من دون توجيهاته، بل وخلافاً لها؛ وأنه شنّ حرباً على إسبانيا لا يُمكن تبريرها، وإذا لم تتنصّل الإدارة منها فإن البلاد سوف تخذلها" ـ نُبوءةٌ سرعان ما جرى دحضها[21].

وعلى مقربة من نهاية حياته، شجب أدامس بمرارة هذا الاغتصاب لسلطة الكونغرس في صُنع الحرب. ففي رسالة تعود إلى عام 1847 وموجَّهة إلى منتقدٍ جادّ آخر للحرب الإسبانية، ندّد أدامس بالرسالة الحربية للرئيس بولك(*)، واصفاً إياها "بالتعدّي المباشر والشائن على الحقيقة"، وقال متفجّعاً: "باتت اليوم بمثابة سابقة راسخة ومستتبّة أن يكتفي رئيس الولايات المتحدة بالإعلان أن الحرب قائمة... لتكون الحرب قد أُعلنت من حيث الأساس". وأخيراً يعترف أدامس بأن "الخطر على الحرية والروح الجمهورية" كان كامناً في تمزيقه الدستور، لكنه "لم يُقرّ فيما يظهر بدوره في إرساء تلك السابقة" كما جاء في تعليق ويكس. المبدأ يظل في القوة، وما من داعٍ إلى إزعاج "المجدِّدين" الذين يتباهون

(*) جيمس نوكس بولك: الرئيس الحادي عشر للولايات المتحدة الأميركية (1845-1849). أدار الحرب المكسيكية بمنتهى الحزم مع الخصم، وفي عهده تم الاستيلاء على ولاية كاليفورنيا؛ وعُرف عنه وضوح الأهداف والعمل الدؤوب على تحقيقها. (م)

بالتزامهم الصارم بمقاصد "المؤطِّرين". ويستمر المبدأ في تقويض أُسس الحرية والديمقراطية، ناهيك عن مصير ضحايا الحروب التنفيذية.

وأشار ويكس إلى أن أدامس ابتدع أيضاً "الخطاب الرئاسي المنمّق عن 'الأمبراطورية' ليُعبىء دعم وتأييد الجمهور (وكذلك الكونغرس) لسياساته". والإطار الخطابي هذا، "وهو وجه صامد وأساسي للدبلوماسية الأميركية ورثته وصقلته أجيال متعاقبة من رجالات السياسة الأميركيين، لكنه من الناحية الجوهرية لم يتغيّر ولم يتبدل على مرّ الزمن"، يقوم على ثلاث ركائز: "التظاهر بالفضائل الأخلاقية الفريدة للولايات المتحدة؛ والتأكيد على رسالتها في خلاص العالم" عن طريق نشر المُثُل العليا المزعومة و"نمط الحياة الأميركي"؛ ودوماً "الإيمان بقدر الأمة الذي رسمته لها السماء". وهذا الإطار اللاهوتي يحوّل المسائل السياسية إلى اختيارٍ ما بين الخير والشرّ، فينتقص بذلك من دور النقاش العقلاني ويتّقي خطر الديمقراطية.

أما قضية الدفاع في وجه بريطانيا، العدو المعقول الوحيد - قضية "الردع" إنْ شئنا أن نكون أكثر دقّةً - فلم تُطرح على بساط النقاش قط. كان الوزير البريطاني كاسلره توّاقاً جداً إلى تمتين عُرى العلاقات الأنجلو - أميركية، حتى إنه غضّ الطرف عن قتل جاكسون اثنين من المواطنين البريطانيين الأبرياء، وهو ما دافع عنه أدامس "لنجاعته الصحّية إزاء الإرهاب ولكونه عبرة لمن يعتبر". ويلمّح ويكس هنا إلى أن أدامس كان عندئذ يلمّح من طرف خفي إلى كلمات تاقيطس(*)، مورِّخه المفضَّل، وهي أن "الجريمة متى انكشفت، فلا يبقى من ملجأ سوى الوقاحة".

لم تكن الغاية من دبلوماسية أدامس الأمن بأي شكلٍ ذي معنى، بل كانت التوسّع الإقليمي بالأحرى. كانت القوة العسكرية البريطانية قد حالت دون غزو كندا، وكذلك كوبا، التي تنبأ لها أدامس بأنها سوف تسقط في أيدي الأميركيين بفعل قوانين "الجاذبية السياسية"، تماماً مثل "تفاحةٍ فصلتها عاصفةٌ عن شجرتها الأصلية لا تملك خياراً سوى السقوط على الأرض"، ما أن تنجح

(*) Tacitus؛ مؤرِّخ لاتيني (55-120 م) اتسم تاريخه للرومان بالتشاؤم والمرارة والابتعاد أحياناً عن الواقع. (م)

الولايات المتحدة في إخضاع غريمتها البريطانية. وفي نهاية القرن [التاسع عشر]، كانت قوانين الجانبية السياسية قد تبدلت. فتمّ التغلّب على الرادع البريطاني وصار في مقدور الولايات المتحدة أن تتدخل في كوبا عام 1898. وكانت الذريعة تحرير كوبا من إسبانيا. بيد أن النتيجة كانت سدّ الطريق على تحرّر كوبا وتحويلها إلى "مستعمرة فعلية"، ودامت هكذا حتى عام 1959[22].

الواقع أن الديمقراطيين الجاكسونيين عملوا جاهدين على تغيير قوانين الجانبية السياسية؛ وهي أمور نوقشت في عملٍ بحثي مهمّ آخر استشهد به غاديس، بقلم توماس هييتالا. وما أسقطه غاديس من هذا العمل أيضاً ينير الأذهان هو الآخر. يصف هييتالا جهود الجاكسونيين لإحكام قبضتهم الاحتكارية على القطن، الذي كان يلعب تقريباً في الاقتصادات الصناعية نفس الدور الذي يلعبه البترول في يومنا هذا. قال الرئيس تايلر[*] إثر ضم تكساس في عام 1845 واجتياح نصف مساحة المكسيك تقريباً: إن الولايات المتحدة "بتأمينها الاحتكار الفعلي لنبتة القطن، قد اكتسبت سلطاناً أكبر على شؤون العالم مما قد توفّره لها الجيوش بالغاً ما بلغت قوتها، أو البحرية بالغاً ما بلغت كثرتها". ومضى إلى القول إن الاحتكار على القطن "بات الآن مُحْكَماً، وهذا ما يضع الأمم الأخرى جميعاً عند أقدامنا... إن سنةً واحدة لا غير من الحظر سيجلب على أوروبا من الآلام والمعاناة ما لا تجلبه خمسون سنة من الحروب، وأشكّ في أن تتمكّن بريطانيا العظمى من تفادي خضّات كبرى". وأخبر وزير الخزانة في إدارة الرئيس بولك الكونغرس بأن الفتوحات من شأنها أن تضمن لنا "السيطرة على تجارة العالم". والقوة الاحتكارية عينها هي التي ذلّلت المعارضة البريطانية للاستيلاء على أراضي أوريغون - وهو الاسم الذي أُوحي إليه بإرادة الرب كما أخبر أدامس الكونغرس، مسترجعاً عواطف كانت قد أصبحت آنذاك بمثابة "كليشيه" مبتذلة تقريباً[23].

قد يكون من الشيّق نوعاً ما أن نعرف أن منطق ضمّ تكساس هو ما عُزي

(*) جون تايلر: الرئيس العاشر للولايات المتحدة، عُرف بمعارضته لسياسات الرئيس جاكسون المالية قبل وصوله إلى سُدة الرئاسة، وارتبط اسمه بخطط الضم التي تمثّلت أكبرها وأهمّها بضم تكساس قبل نهاية ولايته في عام 1845. (م)

بالأساس إلى صدّام حسين عندما اجتاح الكويت. طبعاً هناك فوارق عديدة بين الحالتين. فمطالبة العراق بالكويت لها جذور عميقة تعود إلى تلك الأيام التي رسمت فيها بريطانيا حدود العراق لتضمن لنفسها، وليس لتُركيا، وضع اليد على منابع النفط في الشمال، ولكي تسدّ الكويت على العراق سبيل النفاذ إلى البحر. أضف إلى ذلك أن صدّام حسين لم يقلّد الديمقراطيين الجاكسونيين في الإعراب عن خشيته من أن تتهدّد العبودية في العراق بوجود دول مستقلة في الجوار، كما أنه لم يستحضر العناية الإلهية بمثل تلك الفصاحة البلاغية على الأقلّ. فعلى حد علمي، لم ينبرِ مثقفون عراقيون بارزون للدعوة إلى انتزاع «الكويت البائس العاجز» من أجل مواصلة "الرسالة الكبرى المتمثّلة بجعل الشرق الأوسط آهلاً بعرق العراقيين النبيل"؛ كما لم يُعلنوا أنه "مما لا ريب فيه أن العرق العراقي الجبّار الذي اكتسح الآن معظم المنطقة، يجب أن يكتسح كذلك تلك البقعة، وشبه الجزيرة العربية أيضاً، ولن تكون ثمة أهمية تُذكر في مجرى العصور للأسباب أو الطُرُق التي تمّ بها تحقيق ذلك" - مقتبسين هنا ما قاله والت وايتمان ورالف والدو إميرسون عن المكسيك وأراضي أوريغون (مع التبديل المناسب للأسماء طبعاً). وما من أحد ادّعى أن صدّام حسين يُمكن أن يأمل، حتى في أشدّ أحلامه تهوّراً، السيطرة على العالم على نحو ما اشتطت إليه طموحات الديمقراطيين الجاكسونيين - ودائماً من موقع الدفاع عن النفس وعملاً بمشيئة الرب.

باستدراك هذه المحذوفات وغيرها كثير من المُسقطات المنوِّرة للأذهان، يُمكن للصورة التي رسمتها مصادر غاديس البحثية أن تُشكّل سنداً مهمّاً للأحكام التي أطلقها بشأن منشأ العقيدة البوشية وتطبيقاتها، بدءاً بأدامس، مروراً بـ"المثالية الويلسونية"، وصولاً إلى الزمن الحاضر. أما بالنسبة للتوسُّع بهذه السوابق لتشمل العالم أجمع، فأرى أن يحكم الآخرون بأنفسهم. وقد حكموا فعلاً. لقد بلغ الخوف من الولايات المتحدة وفي أحيانٍ كثيرة الكراهية لها نُرى لم يسبق لها مثيل، مما يُضاعف إلى حد بعيد من خطر الإرهاب ومن احتمالات وقوع "الهلاك النهائي". إن النسخة الراهنة، نسخة عصر الفضاء، من مبدأ أدامس القائل "التوسُّع... هو السبيل إلى الأمن"، آخذةٌ في إفراز النتائج والعواقب ذاتها.

الثورة المعيارية

مثلما بيّنا أعلاه، إن هناك طيفاً من الآراء المُعبَّر عنها بوضوح حول اللجوء إلى القوة العسكرية. على أحد طرفَيْ الطيف هناك الإجماع لفترة ما بعد الحرب، وقد تجسّد رسمياً في ميثاق الأمم المتحدة، وعاد وتكرّر في قمة الجنوب، ومن جديد في الآونة الأخيرة من قبل الهيئة العُليا للأمم المتحدة والقمة العالمية للأمم المتحدة المنعقدة بعدها بسنة واحدة. أما باقي الطيف - الملتصق بأهدافه وتطلعاته الدولية ذات الطابع الليبرالي - فهو يتبنّى من حيث الأساس المبدأ القائل إن الولايات المتحدة مُعفاة وبشكل استثنائي من التقيُّد بالقانون الدولي وموجباته، وبالتالي فهي مُخوّلة أن تتخذ أي إجراء ترتئيه للردّ على كل تحدٍّ "لقوتها ومكانتها وهيبتها"، ولضمان "وصولها دونما عائق إلى الأسواق الرئيسية وإمدادات الطاقة والموارد الاستراتيجية". لكن عليّ أن أنوّه مجدداً هنا بأن الجمهور الأميركي ما زال يؤيد بقوة الإجماع لفترة ما بعد الحرب، وهو متمسك به رغم أنه مستبعد عملياً من دائرة النظام السياسي والنقاش العام.

بيد أننا نجد على الهوامش تلاوين من الآراء المختلفة حول اللجوء إلى القوة. لعلّ أهمّها الدراسة التي أجرتها لجنة التحقيق الدولية المستقلّة بصدد حرب كوسوفو برئاسة القاضي والقانوني المتميّز من جنوب إفريقيا ريتشارد غولدستون. فقد وجّهت هذه اللجنة النقد الأشدّ والأقسى من كل ما صدر عن التيار الرئيسي من انتقادات لقصف الناتو لصربيا في عام 1999، وخلصت إلى أن القصف "غير قانوني.. لكنه مشروع": "لم يكن قانونياً لأنه لم ينل مصادقةً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إنما كان مشروعاً لأن كل السُبُل الدبلوماسية قد استُنفدت ولم تعد هناك أية طريقة أخرى لوقف عمليات القتل والأعمال الوحشية في كوسوفو". وألمح غولدستون إلى أن ميثاق الأمم المتحدة ربما يحتاج إلى مراجعة وتنقيح في ضوء تقرير اللجنة (وهو ما رفضته دونما تحفّظ الهيئة العُليا في كانون الأول/ديسمبر 2004). وأردف شارحاً إن تدخل الناتو "سابقة في غاية الأهمية كي تُوصم بالزيغ والانحراف"؛ على العكس، "إن سيادة الدولة هي ما يخضع لإعادة التعريف والتحديد حالياً في وجه العولمة وقرار السواد الأعظم من شعوب العالم بأن حقوق الإنسان باتت شأناً يهمّ

المجتمع الدولي". كذلك شدّد غولدستون على الحاجة إلى "تحليل موضوعي للتعدّيات على حقوق الإنسان"[24].

والتعليق الأخير يُشكّل نصيحة مفيدة. ثمة سؤال يُمكن للتحليل الموضوعي أن يتصدّى له وهو ما إذا كان "السواد الأعظم من الناس في العالم" يقبلون بحُكم الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الحلفاء حول قصف صربيا. إن مراجعة للصحافة العالمية والتصريحات الرسمية تكشف لنا عن مدى ضآلة التأييد لهذه الخُلاصة، هذا إذا شئنا عدم المبالغة. لا بل إن قصف صربيا كان، في الحقيقة، محل إدانة واستنكار شديدين خارج بلدان الناتو، مع قدرٍ زهيد من الاهتمام داخل الولايات المتحدة. زدْ على ذلك، أنه كان من المستبعد جداً أن يحظى قرار الدول التي أعلنت نفسها "دولاً مستنيرة" بإعفاء نفسها من [موجبات] ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء [محاكمات] نورمبرغ بموافقة معظم سكّان العالم. وثمة سؤال آخر يُمكن للتحصيل الموضوعي أن يتصدّى له وهو ما إذا كانت "جميع الخيارات الدبلوماسية قد استُنفدت" فعلاً في كوسوفو. من غير السهل دعم هذا الاستنتاج هو الآخر. لأنه حين اتخذ الناتو قرار القصف، كان على الطاولة خياران دبلوماسيان: اقتراح من الناتو وآخر من صربيا (وهذا الأخير أُبقي بعيداً عن علم الجمهور في الولايات المتحدة وربما في الغرب عموماً). وبعد ثمانية وسبعين يوماً من القصف الجوي، تمّ التوصل إلى تسوية بين الطرفين (وإنْ بادر الناتو إلى انتهاكه على الفور)؛ وهكذا يبدو أن الخيارات الدبلوماسية كانت متوافرة برغم كل شيء. وثمة سؤال ثالث عمّا إذا كانت "قد استُنفدت كل السُبُل الأخرى لوقف عمليات القتل والأعمال الوحشية في كوسوفو"، كما جزمت اللجنة المستقلة؛ وهذه مسألة حاسمة كما ترون. إن التحليل الموضوعي هنا يصدف أنه سهل لدرجة غير عادية. فهناك سجلّات موثّقة ضخمة تتوافر من مصادر غربية لا غبار عليها، بما فيها عدة مجموعات من الوثائق سمحت وزارة الخارجية بنشرها في معرض تبريرها للحرب، بالإضافة إلى سجلّات تفصيلية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، ومراقبي بعثة التحقيق الدولية في كوسوفو (KVM)، والأمم المتحدة، فضلاً عن تحقيق مطوّل أجراه البرلمان البريطاني في هذا الصدد. وقد توصلت كلها إلى ذات الاستنتاج: إن عمليات القتل والأعمال الوحشية لم تقع قبل حملة

القصف بل بعدها، وهذا ما جاء أيضاً في مضبطة الاتهام ضد ميلوسيفيتش. فمن المستبعد، والحال هذه، أن يأتي ذلك كمفاجأة. لقد تنبأ قائد الناتو [الجنرال] ويسلي كلارك باندلاع العُنف ما إن بدأت عمليات القصف الجوي، وقد عبَّر عن ذلك علناً. وتوضح مصادر أخرى أن إدارة كْلينتون تكهّنت هي أيضاً بالجرائم التي أعقبت القصف، على نحو ما أكّد كلارك بتفصيل أكبر في مذكراته. فمن الصعب إذن أن يتخيّل المرء جهات أخرى في الناتو كانت مخدوعة أو مُضلَّلة[25].

في الأدبيات الضافية حول الموضوع، من وسائل الإعلام إلى الدراسات البحثية، يكاد يكون هذا التوثيق موضع إهمال عام والتسلسل الزمني معكوساً. لقد اطلعتُ على السجلّ المُغمّ في مواضع أخرى، سوى أنني سأضعها جانباً في الوقت الحاضر، إلّا من إيراد بضعة أمثلة راهنة للتدليل على آثار التلفيق والاختلاق الدائم دعماً لسلطة الدولة والرفض المنهجي حتى للنظر في حقائق غير مستساغة مهما كانت مصادرها موثوقة.

كتب فرانك كارلوتشي، وزير الدفاع السابق، يقول إن الناتو لم يقصف إلّا بعد "أن شرع ميلوسيفيتش في عملية التطهير العرقي" وارتكاب الفظائع الأخرى. وهذا القلب للتسلسل الزمني أمر مألوف. فلا جدال في أن الفظائع التي يصفها كانت نتيجة متوقعة للقصف وليست سبباً له. ويقرّر المؤرّخ نيال فرغسون من دون قرائن "أنه كان هناك دافع مقبول للتدخل ـ للحؤول دون وقوع إبادة جماعية". أما ديفيد ريفّ فيسوق ما يدعوه دليل إثبات: "طبقاً لمصادر الاستخبارات الألمانية والدبلوماسيين اليونانيين... لطالما عزمت سلطات بلغراد على ترحيل أعداد غفيرة من أبناء كوسوفو (الرقم المعتاد هو 350 ألفاً) عن ديارهم بالقوة". حتى لو كانت مصادر ريف المكتومة الهوية لها وجود، فلن يكون لها أي معنى. فأنْ نكتشف أن لدى بلغراد خططاً طارئة لطرد أبناء كوسوفو من ديارهم، لا يجدر بنا بعد ذلك أن نتحدث عن "مصادر ودبلوماسيين" مجهولي الهوية. الأمر الباعث على الدهشة هو أن لا تكون لديها خطط كهذه، تماماً مثلما تفعل سائر الدول، بما فيها "الدول المستنيرة". إنها لملاحظة غير عادية على الثقافة الفكرية الغربية أن يستطيع الناس حمل أحدهم على محمل الجدّ بعدما يسوق أسباباً من هذه الشاكلة ليُبرّر لدولته هو ممارسة العدوان الذي، باعترافه

الشخصي، أدّى إلى الترحيل القسري لنيفٍ و800 ألف من أبناء كوسوفو، ناهيك عن فظائع وأعمال وحشية أخرى. وعلى الضفة الأخرى من الأطلسي، يوجّه كارل - هاينز كامب، من مؤسسة أديناور، الانتقاد إلى الهيئة العُليا للأمم المتحدة لرفضها الاعتراف بحق الناتو في اللجوء إلى استخدام القوة في خرقٍ فاضح لميثاق الأمم المتحدة، وهو هنا يسوق مثالاً واحداً، المثال الاعتيادي، جازماً القول دونما دليل، إن الناتو قصف صربيا لأن "الناتو يُعير حماية حقوق الإنسان قيمة أكبر من انصياعه للميثاق" - عنيتُ القصف مع التوقّع بأن يستدعي ذلك انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مثلما حصل تماماً[26].

وتنحدر بعض الأمثلة إلى مستوى الهزل المبتذل. وهكذا للتمثّل على "معاداة أميركا" ذات الثقافة الرفيعة التي تسود ما وراء شواطئنا، تقع قُرعة المُعلّق جيمس تراوب على الكاتب المسرحي هارولد بنتر، الحائز على جائزة نوبل [للآداب] لعام 2005، الذي تتسم "سياسته بالتطرّف الشديد حتى ليستحيل تقريباً محاكاتها على سبيل السخرية". والبرهان هو حنق بنتر على "حرب الناتو الجوية عام 1999 في كوسوفو"، التي وصفها - على حد زعم تراوب - بأنها "عمل إجرامي... الغرض منه إحكام السيطرة الأميركية على أوروبا". ويشرح تراوب وجهة نظره فيقول إن كل أصحاب التفكير السليم يعرفون "أن القصف في الأساس كان السهم الأخير في وجه حملة سلوبودان ميلوسيفيتش الهمجية للتطهير العرقي". ويمضي تراوب قائلاً إنه في الوقت الذي تزدهر فيه مثل هذه الأفكار المخبولة بين ذوي الثقافة الرفيعة الأوروبيين، فإنك لن تجد في أوساط ثقافتنا الفكرية المتزنة، "ربما باستثناء نعوم تشومسكي وغور فيدال، من لا يريد أن يُطْبق على حُنجرة بنتر". في الواقع ليس من الصعب إلى هذه الدرجة أن تجد أُناساً غير الذي ذكر. وربما يكون أحدهم هو الكاتب الأميركي الوحيد (على ما أعلم) الذي اتخذ موقفاً "هو من التطرف بحيث يستحيل محاكاته على سبيل السخرية": إنه المؤرِّخ العسكري الأكاديمي المحترم أندرو باسفيتش، صاحب أحد الكُتب المعروفة جيداً الذي رفض فيه الدافع الإنساني المزعوم لحرب كوسوفو، أو التدخل في البوسنة، متّهماً بأنهما لم يحصلا إلّا لضمان "تلاحم الناتو وإثبات صدقية القوة الأميركية"، وكذلك "لتعزيز التفوق الأميركي" في أوروبا. ومن بين من قد لا يرغبون في الإطباق [على حُنجرة بنتر]، أناسٌ سئموا

من دعايةٍ هي من الابتذال بحيث تدحضها التقارير الصحفية اليومية وفي حينه، أو ربما يكونون قد تجشموا عناء الاطلاع على الوثائق الرسمية المهولة حول التسلسل الزمني للقصف وللتطهير العرقي، التي تكشف بصورة قاطعة أن الحقيقة هي بالضبط عكس عويل تراوب ونواحه المُكرب. ولئن كانت الحقائق لا جدال فيها، إلا أنها على ما يبدو "غير ذات صلة"، لأسباب يشرحها تراوب وقد أصاب في شرحها: "إن ثني مؤنْلَجٍ عنيد بات اليوم أصعب بمراحل من ثني جهادي عنيد"[27].

والقاضي غولدستون فذٌّ في أنه يُدرك الحقائق ويُقرّ بها. يقول بالحرف الواحد: "النتيجة المباشرة للقصف كانت أن قُرابة مليون إنسان هربوا من كوسوفو إلى بلدان مجاورة، وتهجّر زهاء نصف مليون آخر داخل كوسوفو نفسها؛ وهذه كارثة مهولة بالنسبة لشعب كوسوفو" ـ تطامنت بسلسلة من الجرائم الخطيرة وقعت في ظل الاحتلال العسكري الغربي فيما بعد. وفي استعراضه للذيول (المتوقَّعة) للقصف، زاد القاضي غولدستون أنه كان على مؤيدي الحرب "أن يعزّوا أنفسهم بالاعتقاد أن 'عملية الحَدْوة' ـ الخطة الصربية للتطهير العرقي الموجَّهة ضد الألبان في كوسوفو ـ كانت قد بدأت قبل القصف". إلّا أن هذه تعزيةٌ لا تسمن ولا تغني من جوع. فالسجلّات الموثّقة الغربية الوافرة لا تشير إلى حصول أي تبدل ذي شأن في ممارسات الصرب قبل أن يُعلن القصف وينسحب المراقبون، بل تُبيِّن بوضوح أن الفظاعات والأعمال الوحشية الكبيرة، بما فيها عمليات الطرد، بدأت لاحقاً. وبالنسبة لعملية الحدوة، أفاد ويسلي كلارك بعد عدة أسابيع من بدء القصف بأنه لا يعلم شيئاً عنها. هذه العملية التي عمدت دول الناتو إلى الإعلان عنها بعدما ظهرت آثار القصف المروّعة للعيان، كانت قد انفضحت منذ أمد بعيد بوصفها فبركة استخباراتية محتملة. والشيء الغريب حقاً أن يستمر إيرادها في الدراسات البحثية وفي الصحافة طالما أنه لا داعي أبداً للفبركة والاختلاق. وكما سبقت الإشارة، ما من شك في أن صربيا كانت لديها خطط طارئة كهذه في حال مهاجمة الناتو لها، تماماً مثلما تملك إسرائيل قطعاً خططاً طارئة لطرد السكّان الفلسطينيين في بعض الحالات الطارئة. أما بالنسبة للخطط الأميركية الطارئة، فإن ما نعلم منها

ليبعثُ على الصدمة تماماً، ولا يتوقعنّ أحدٌ أن يكون الآخرون لطفاء وادعين[28].

كانت كوسوفو مكانا بشعاً قبل قصف الناتو - لكنها مع الأسف لم تكن كذلك بالمعايير الدولية. فطبقاً للمصادر الغربية نفسها، لم يُقتل في غضون السنة السابقة على القصف سوى زهاء 2,000 شخص من كل الأطراف، والعديد منهم على أيدي جيش تحرير كوسوفو (KLA)، الذي دأب أفراده على مهاجمة الصرب انطلاقاً من ألبانيا في محاولة، أقرّوا بها علناً، لاستدراج ردود فعل صربية قاسية قد تُكتّل الرأي العام الغربي حول قضيتهم. والحكومة البريطانية نفسها ادّعت في خطوة لافتة أنه حتى كانون الثاني/يناير 1999، كان معظم القتلى الألفين المشار إليهم قد لقوا مصرعهم على أيدي جيش تحرير كوسوفو، ودأبت المصادر الغربية على القول إنه لم يحدث أي تبدلٍ مهمّ إلّا بعد أن أعلن الناتو الحرب ووضعها موضع التنفيذ. وتقدِّر واحدةٌ من بين دراسات بحثية جدّية قليلة أعارت هذه المسائل اهتماماً، أن الصرب كانوا مسؤولين عن مقتل 500 من أصل الألفين. تلك هي دراسة نيكولاس ويلر المتأنية والحكيمة التي تؤيد قصف الناتو على أساس أنه كانت ستحدث فظائع أشنع لو لم يقصف الناتو. وحقيقة أن هذه هي أقوى الحجج التي يُمكن للمحلّلين الجدّيين استنباطها إنما تقول لنا الشيء الكثير عن قرار القصف، ولاسيما عندما نتذكّر أنه كانت هناك بعدُ خيارات دبلوماسية على الطاولة[29].

ربما تجدر الإشارة هنا إلى تبرير مُذهل للقصف اخترعه بعض من أيدوه ودعموه، وإنْ كانت السلطات البريطانية والأميركية لم تطرحه هي نفسها: إن قصف الناتو تُبرّره الجرائم المقترفة في سربرينتشا أو البوسنة عموماً. على فرض أخذنا هذه الحجة مأخذ الجدّ، عندئذ من السهل جداً البرهان على أنه كان من واجب هؤلاء الإنسانيين أنفسهم أن يدعوا، بل وبنبرة أشدّ، إلى قصف واشنطن ولندن. ولنورد ههنا السبب الأكثر وضوحاً فحسب: فيما كانت الطبول تُقرع بشأن كوسوفو في مطلع عام 1999، كانت إندونيسيا قد شرعت بتصعيد جرائمها في تيمور الشرقية. وسجلّها في ذلك الوقت كان أكثر إجراميةً من كل ما تحدثت عنه الأخبار الآتية من كوسوفو، دعْ عنك حقيقة أن تلك [تيمور الشرقية]

كانت مناطق محتلّة بصورة غير قانونية، علاوة على أن العسكريين الإندونيسيين كانوا قد أعلنوا جهاراً أن الآتي أعظم إن لم يوافق أهالي تيمور على ضم إندونيسيا لبلادهم في الاستفتاء المقرر إجراؤه في آب/أغسطس [1999] - وقد وفوا بوعيدهم ذاك. فكان أن بلغت جرائمهم المبكرة في تيمور الشرقية نطاقاً يفوق بمراحل ما حصل في سربرنيتشا أو أي شيء قابل للتصديق يُمكن عزوه إلى صربيا. والأخطر من ذلك، أن تلك الجرائم، التي تُقارب الإبادة الجماعية الحقيقية، كانت تحظى على الدوام بدعم الولايات المتحدة وبريطانيا (وكذلك فرنسا ودول أخرى)، ودام الأمر كذلك إلى حين وقوع الفظائع في آب - أيلول/ أغسطس - سبتمبر 1999، التي أثارت أخيراً حفيظة كلينتون فأمرهم بوقف تلك الأعمال في الحال. ويتبع الاستنتاج فوراً، وهو كافٍ لتبيان مدى العُهر الأخلاقي في التذرُّع بسربرنيتشا سبباً للقصف.

لم يجرِ التستر على الأسباب الحقيقية للحرب. فبصرف النظر عن الادعاءات التي يُمكن التكهّن بها - وبالتالي التي لا معنى لها - عن النوايا الحسنة والتلاعبات المعتادة بالتسلسل الزمني، فقد جرى التنويه وبلا أية مواربة بالأسباب الأساسية على لسان كلينتون وبلير وآخرين، التي عاد وأكّدها وزير الدفاع وليم كوهن، وجزمت بها منكرات كلارك، ألا وهي: تثبيت "مصداقية الناتو"، يعني الولايات المتحدة، أو الموقف الذي ذهب به أندرو باسفيتش إلى أقصاه. مع ذلك، فقد رأينا صحيفة **بوسطن غلوب** الليبرالية تقول باستحسانٍ وعن صوابٍ، إن قصف صربيا "قد نزل في سجلّ التاريخ كانتصارٍ للقوة العسكرية المتموضعة في خدمة العقيدة الإنسانية الليبرالية". وحين يُحرَّف التاريخ بما يخدم القوة، لا تعود البيِّنة أو العقلانية ذات صلة بالموضوع[30].

كانت كوسوفو أحد إنجازين كبيرين اجتُرحا لتقديم برهان استعادي لأول مرة في التاريخ على أن دولاً تتقيّد "بالمبادىء والقيم" بتوجيهٍ من مرشديها الأنجلو - أميركيين "النُبلاء" و"الغيريين"، وأن ميثاق الأمم المتحدة بحاجة إلى مراجعة لازمة للسماح للغرب بممارسة [حق] "التدخل الإنساني". والإنجاز الآخر هو تيمور الشرقية. وهذا المثال شنيع جداً. وأنْ يُمكن سوق هذا المثال من دون أي شعور بالخزي والعار، لهو سُبّة في جبين الثقافة الفكرية في الغرب. إن

الموضوع مطروق على نطاق واسع في المطبوعات، لذلك سأضرب صفحاً عنه إلى جانب بعض الأمثلة الحديثة الأخرى التي تستأهل النقاش، والتي أرى أنها تُقضي إلى الاستنتاجات عينها. لكن من الجدير بالملاحظة أن حرب العراق يتمّ تبريرها هي الأخرى بأنها "غير قانونية.. لكنها مشروعة"، وإنْ كان بعض الباحثين القانونيين ممّن تبنّوا هذا الموقف قد تراجعوا عنه إثر انهيار الذرائع، وتوصلوا إلى أن "الغزو غير قانوني وغير مشروع على حدٍ سواء" (على نحو ما فعلت آن ـ ماري سلوتر، عميدة كلية وودرو ويلسون في جامعة برينستون ورئيسة الجمعية الأميركية للقانون الدولي)[31].

* * *

قليلةٌ هي المسائل التي ترتدي هذه الأيام أهميةً أكبر من صوابية استخدام القوة. وما من شك في أن المرء يستطيع أن يتصوّر، بل وأن يجد حتى، حالات حقيقية من التدخل الإنساني. إنما كان هناك دائماً عبء الإثبات الثقيل. وخليقٌ بسجلّ التاريخ أن يُعطينا فسحةً نلتقط فيها أنفاسنا. بوسعنا، مثلاً، أن نستذكر الملاحظات المدرجة في واحدة من أهمّ الدراسات البحثية حول التدخل الإنساني. يجد المؤلِّف ثلاثة نماذج لمثل هذا التدخل ما بين معاهدة كيلوغ ـ برياند التي تحرِّم الحرب المبرمة في عام 1928 وميثاق الأمم المتحدة المُعلن في عام 1945، وهي: اجتياح اليابان لمنشوريا ومناطق في شمال الصين؛ غزو موسوليني للحبشة؛ واستيلاء هتلر على أجزاء من تشيكوسلوفاكيا. ليس بالطبع لأنه يعتبر هذه النماذج أمثلة حقيقية، بل بالأحرى لأنها صُوِّرت كذلك، وسيقت الأدلّة التي على غرابتها أخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا في الحسبان بشيء من الازدواجية الوجدانية ـ ومحضتها أحياناً أخرى تأييدها[32].

وربما يكشف لنا البحث والتقصّي عن حالات حقيقية من التدخل، حالات "غير قانونية.. لكنها مشروعة"، وإنْ كان المثال الأبرز المتوافر يترك ذلك كعقيدة ملتبسة للزمن. كما من شأنه أن يُعزِّز الحُكم المتوازن الصادر عن المحكمة الدولية في عام 1949، ومؤداه "أن المحكمة لا يسعها إلّا أن ترى في الحق المزعوم بالتدخل مظهراً من مظاهر سياسة القوة، كالتي أدّت في الماضي إلى أخطر التعدّيات والتعسُّفات، وكالتي لا يُمكن بأي حال أن تجد لنفسها مكاناً في

القانون الدولي أياً تكن النواقص التي تعتور المنظمة الدولية... فمن طبيعة الأمور أن يكون (التدخل) محجوزاً لأقوى الدول وأكثرها سطوةً، وربما يفضي بسهولة إلى إعاقة تطبيق العدالة نفسها"[33].

والبحث والتقصّي سيكشف من كل بد أن إرهاب الدولة، وغيره من أشكال التهديد واستخدام القوة، قد جلب قدراً هائلاً من المعاناة والخراب، ودفع العالم في بعض الأحيان إلى شفير الكارثة. وإنه لمما يصدم المشاعر حقاً أن نرى بأية سهولة يُصار إلى تجاهل مثل هذه المكتشفات من جانب الثقافة الفكرية [في الغرب]. على أية حال، هذه الملاحظات - وهي جميعاً مُثبتة كأجلى ما يكون الإثبات - لا بد وأن تعود بنا ثانيةً إلى التحدّي الذي طرحه راسل وآينشتاين لخمسين سنة خلت، والذي فاتنا الالتفات إليه في خضم الأخطار المحدقة بنا.

الفصل الرابع

الترويج للديمقراطية في الخارج

"إن الترويج للديمقراطية عنصرٌ محوري في مواصلة إدارة جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب واستراتيجيتها الكبرى الشاملة على حد سواء". بهذه الكلمات تبدأ المقالة البحثية الأوسع والأشمل حتى الآن عن "جذور مبدأ بوش". والتصريح لا يدعو للدهشة أبداً، إذْ لم يحل عام 2005 إلّا وكان [هذا المبدأ] قد بلغ مرتبة الشعائر. نقرأ في أدبيات الباحثين وعلى نسق روتيني أن الاعتقاد بإمكانية فرض الديمقراطية من الخارج "هو الافتراض الذي حدا بأميركا إلى التدخل في العراق"، وقد "جرى تثبيته [في الأذهان] بوصفه عماد الطموح الجديد المحتمل للسياسة الخارجية الأميركية في أمكنة أخرى". كما يُصار إلى تضخيم التصريح في بعض الأحيان، كأن يُقال إن "الترويج للديمقراطية في الخارج" كان هدفاً أوّلياً للسياسة الخارجية الأميركية منذ أن حباه وودرو ويلسون "بعنصر مثالي قوي"؛ وسجّل "بروزاً استثنائياً" في ظل رونالد ريغان، ثم امتُشق "بعنفوان غير مسبوق" في ظل بوش الثاني. وفي الصحافة والتعليقات، يؤخذ هذا الافتراض على أنه أبسط الحقائق البديهية[1].

وعندما يُصار إلى تبنّي الجزم بأهمية جلّية كهذه بما يُشبه الإجماع، فإن ردّة الفعل المعقولة هي تفحّص وتمحيص الأدلّة التي تؤيد الفرضية وتلك التي تدحضها معاً. وطابع تلك الأدلّة هو الذي يُعطي قدراً معيّناً من الديمقراطية الفاعلة. دعونا نذهب إلى الحدّ الأقصى: لو أن تصريحات مماثلة أُطلقت في كوريا الشمالية، لما تجشم أحد عناء السؤال عن الدليل؛ بل يكفي أن يكون

القائد العزيز(*) قد نطق بها. في ثقافة ديمقراطية، الدليل الحسّي مطلوب لزاماً، إلى جانب حجّة جدّية تُفنّد الدليل المضاد الظاهري. سوف نعود إلى هذه المسائل كما تتبدى في حالة مبدأ بوش. إنما دعونا أولاً نُبدي بعض الملاحظات بصدد الخلفية الوثيقة الصلة بالموضوع.

أن يكتسب المرء شيئاً من الفهم والدراية بشؤون الإنسان ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق. لا بل إن المهمة من بعض النواحي أصعب منها في العلوم الطبيعية. صحيح أن الطبيعة الأم لا تقدّم الأجوبة على طبق من فضّة، إلا أنها على الأقل لا تخرج عن مسارها لتنصب الحواجز والعوائق في وجه الفهم. وفي الشؤون الإنسانية، مثل هذه العوائق هي القاعدة. فمن الضروري تفكيك بُنى الخداع التي تنصبها الأنظمة العقائدية؛ تلك الأنظمة التي تتوسّل طائفة واسعة من الحيل المتدفقة بصورة جد طبيعية من الطرائق التي تتركّز بها القوة.

وأحياناً ما تكون شخصيات بارزة على قدرٍ كافٍ من اللطف والكرم، فتُسعفنا بشيء من العون في النهوض بالمهمّة. في عام 1981، شرح البروفسور صموئيل هنتنغتن، أستاذ علم السياسة في جامعة هارفرد، الوظيفة المسندة إلى التهديد السوفييتي: "قد يترتب عليك أن تُسوِّق" التدخل أو أي عمل عسكري آخر "بطريقة يُراد بها خلق انطباع خاطىء مؤداه أن الاتحاد السوفييتي هو من تُقارع. وهذا بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة منذ قيام مبدأ ترومان". وعلى الأُسس عينها، حذّر بعد ذلك ببضع سنين من أن "علاقات (ميخائيل غورباتشوف) العامّة يُمكنها أن تُشكل نفس التهديد للمصالح الأميركية في أوروبا الذي كانت تشكّله دبابات (ليونيد) بريجنيف"[2].

وتسهيلاً لعملية التسويق، عادةً ما تعمد الأنظمة العقائدية إلى تصوير العدو الراهن ككيان شيطاني بطبيعته. وأحياناً ما يكون التصوير دقيقاً، لكن الجرائم نادراً ما تكون السبب وراء طلب اتخاذ إجراءات صارمة بحق هدفٍ منتقى. وأحد مصادر الشواهد الدالّة على ذلك، وما أكثرها، هو الانتقال السهل الذي يُمكن لدولةٍ ما أن تتحوّل به من صديق وحليف مفضّل (يقترف جرائم

(*) اللّقب الرسمي والشعبي الذي يُعرف به الزعيم الحالي لكوريا الشمالية: كيم جونغ إيل. (م)

رهيبة إنما غير ذات صلة) إلى عنوان للشرّ المطلق لا بد من تحطيمه (بسبب تلك الجرائم عينها).

ثمة مثل إيضاحي حديث العهد هو صدّام حسين. إن التنديدات المُلتهبة بجرائم صدّام المروّعة التي حدت بالولايات المتحدة إلى معاقبة شعب العراق، نجحت في تحاشي عبارة "ارتُكبت بعونٍ منا، لأننا لا نأبه للفظائع التي تُسهم في تحقيق أغراضنا". وكما سبق التنويه، بقي ضبط النفس ساري المفعول مع تقديم صدّام إلى المحاكمة على جرائمه. وتناولت المحاكمة الأولى الأعمال الوحشية التي اقترفها في عام 1982 ـ السنة التي رفعت فيها إدارة ريغان اسم العراق من لائحة الدول الداعمة للإرهاب كي يتسنّى للمساعدات العسكرية وغير العسكرية أن تتدفق على الطاغية القاتل؛ المساعدات التي استمرت إلى أن ارتكب جريمته الأولى التي تهمّ: عدم إطاعة (أو ربما عدم فهم) الأوامر الأميركية في آب/ أغسطس 1990. بالكاد تنحجب الحقائق، لكنها تخضع مع ذلك "لاتفاقٍ ضمني عام بأنه 'لا يليق' ذكر تلك الحقيقة بعينها"، على ما جاء في إحدى جُمل أورويل[3].

"الاستثنائية"

إن ملاحظة هنتنغتون تتّسم بالتعميم الواسع، بيد أن ذلك شطرٌ من القصة وليس كلها. فمن الضروري جداً خلق انطباعات خاطئة ليس عن "الشياطين الكبار" في الزمن الراهن فحسب، بل وعن نُبل الذات الفريد من نوعه كذلك. وبصورة خاصة، ينبغي تصوير العدوان والإرهاب على أنهما دفاعٌ عن النفس وإخلاص لرؤى مُلهمة. كان الأمبراطور الياباني هيروهيتو يكرر أسطوانة مشروخة ليس غير حين قال في كلمة الاستسلام التي ألقاها في آب/أغسطس 1945: "أعلنّا الحرب على أميركا وبريطانيا بدافعٍ من رغبتنا الصادقة في ضمان حفظ ذات اليابان والاستقرار في شرق آسيا، ولم يكن في الوارد عندنا لا التعدّي على سيادة الأمم الأخرى ولا الشروع في التوسّع الإقليمي". ما من سبب للارتياب في صدق الأمبراطور؛ وأكثر منه في النبرة الخطابية العالية المُلازمة للاجتياحات اليابانية لمنشوريا ومناطق شمال الصين، حتى تلك المدوّنة في السجلّات الرسمية الداخلية. فتاريخ الجرائم الدولية يطفح بمثل هذه المشاعر المشابهة. كتب مارتن

هايدغر(*) في عام 1935، وسُحب النازية السوداء ترخي سدولها، معلناً أن على ألمانيا الآن أن تحبط "خطر هبوط الظلام على العالم" خارج حدود ألمانيا، التي تُحامي عن "أسمى إمكانيات الكائن البشري، كما جسَّدها الإغريق" من "الهجوم الحضاري الذي يدمِّر كل شكلٍ من أشكال النظام وكل نبض للروح خلّاق للوجود". فألمانيا، "بطاقاتها الروحية الجديدة" التي انتعشت في ظل الحكم النازي، باتت قادرةً أخيراً على "الاضطلاع برسالتها التاريخية" في إنقاذ العالم من "الفناء" على أيدي "جماهير غير مكترثة" في أمكنة أخرى، ولاسيما في الولايات المتحدة وروسيا[4].

حتى الأفراد من ذوي العقل النيِّر والخُلق الرفيع يقعون فريسة للأمراض [العقلية والروحية]. ففي ذروة جرائم بريطانيا في الهند والصين، التي لنا معرفة عميقة ومفصّلة بحيثياتها، كتب جون ستيوارت مِلّ مقالته الكلاسيكية عن التدخل الإنساني، تلك التي حثّ فيها بريطانيا على خوض المغامرة بعزم ونشاط - وبالتخصيص غزو المزيد من مناطق الهند، وبالتالي تحقيق سيطرة أكبر على إنتاج الأفيون اللازم لفتح الأسواق الصينية بالقوة وتسديد نفقات الأمبراطورية. قال مِلّ إن على بريطانيا أن تسلك هذا السبيل حتى ولو "نالها قدحٌ وذمّ" من الأوروبيين الرجعيين، العاجزين عن إدراك أن بريطانيا هي "بدعة جديدة في العالم"، أُمة ملائكية تعمل فقط "لخدمة الآخرين"، ولا تشتهي "أي نفع لنفسها"؛ إنها "طاهرة النيل وأهلٌ للثناء" في كل ما تفعله. وأردف مِلّ شارحاً إن انجلترا تتحمَّل بروح غيرية أعباء إحلال السلام والعدالة في العالم، فيما هي "تتقاسم ثمارها بمساواة أخوية مع الجنس البشري كله"، بمن فيه "البرابرة" الذين غزتهم ودمَّرتهم لما فيه خيرهم هم. ولا حاجة إلى التوقف عند "رسالة فرنسا التمدينية" والعديد من نظرائها[5].

و"الاستثنائية الأميركية" الذائعة الصيت تستحق قدراً من الشكوكية؛ فصورة الاستثنائية المستقيمة تبدو قريبة من العمومية. وقريبة من العمومية

(*) واحدٌ من أعظم فلاسفة ألمانيا، وربما أهمّ فيلسوف في القرن العشرين. إنه مفكّر "الوجود" بلا منازع، ودائماً ما كان يعود إلى الإغريق وإلى تصوّراتهم ليستخلص حقيقة الوجود. اتُّهم بعد الحرب بمماشاة النازية والتستّر على منطلقاتها العرقية والشوفينية. (م)

كذلك هي مسؤولية الطبقات المتعلّمة في التصديق بكل المهابة الواجبة على صدق المبادىء السامية التي يُنادي بها الزعماء، بحجّة أن لا دليل على تمايزهم عمّا يعلنون، وإنْ كان يُسلّم في أغلب الأحيان بأن أفعالهم تُفنِّد وبشكل منتظم رؤاهم النبيلة. وعندئذ نُواجه مفارقة مُحيِّرة، التي تُحلّ حلًّا عجائبياً في الولايات المتحدة من خلال الإعلان عن "تبدلٍ مفاجىء في المسار" ـ وهو حدثٌ يقع كل بضع سنوات، طامساً تاريخاً غير ملائم فيما نمضي نحن قُدماً نحو مستقبل مجيد. وأحد مكوّناته الدائمة هو التفاني في إحلال العدالة والحرية في عالمٍ معذَّب، الذي انبعث مؤخراً على شكل هوسٍ "بإشاعة الديمقراطية".

هناك دائماً مشاكسون يطيب لهم التشكيك بالتصريحات الرسمية. لا بل ويشتطّ بعضهم بعيداً على شاكلة آدم سميث، الذي لم يكن ذا نفع كبير بالنسبة لموقف بريطانيا ذي الغايات النبيلة. فقد رأى آدم سميث أن "كبار مهندسي" السياسة العالمية، الذين هم "تجّارنا وصنّاعنا"، قد سهروا على أن تكون مصالحهم الخاصة "محل عناية فائقة بصورة استثنائية"، مهما كانت عاقبة ذلك "وخيمة" على الآخرين، بمن في ذلك ضحايا "إجحافهم الهمجي" في الهند وأماكن أخرى وحتى شعبُ إنجلترا نفسه. لذلك يندرج سميث في عِداد "منظّري المؤامرة"، الذين يصغون إلى السجلّات التاريخية والوثائقية، ويُعنون بالبُنى المحلية للسلطة والمصالح التي يخدمها المخطّطون في الدولة. وهؤلاء لا يُكبرون بفعلٍ انعكاسي ادعاءات النوايا الطيبة، من قبيل التفاني في إعلاء شأن الديمقراطية والعدالة والحرية. وعليه، ينبغي العمل على اجتثاث تأثيرهم الخبيث ـ في الدول الأشد عنفاً بالقوة؛ وفي المجتمعات الأكثر حريةً بوسائل أخرى[6].

خلق الانطباعات الخاطئة

على امتداد سنوات الحرب الباردة، كان إطار "التصدّي للعدوان الشيوعي" حاضراً لتعبئة التأييد المحلّي لأعمال التخريب والإرهاب والقتل الجماعي. غير أن هذه الحيلة أخذت تضعف في ثمانينيات القرن العشرين. وطبقاً لأحد التقديرات الحذرة، فإن السوفييت في عام 1979 "لم يكونوا يؤثّرون سوى في 6 بالمئة فقط من سكّان العالم وفي 5 بالمئة فقط من إجمالي الناتج القومي في العالم" خارج حدودهم[7]. لكن إذا ما وضعنا التفاصيل جانباً، فإن الصورة الأساسية كان

يصعب أكثر فأكثر التهرّب منها. ثم كانت هناك أيضاً المشاكل المحلّية، ولاسيما المؤثّرات التمدينية للنشاط الحركي في ستينيات القرن العشرين، الذي كانت له مفاعيل عديدة من بينها استعداد أقلّ للتسامح مع اللجوء إلى العنف، وقد وعت القيادة السياسية ذلك تمام الوعي مثلما كشفت الوثائق المتسرِّبة وغيرها من المصادر. كانت مهمة "خلق انطباع خاطىء لديك بأنه هو الاتحاد السوفييتي من تُقارعه" تواجه عقبات في طريقها.

هنا سعى نظام العلاقات العامة لدى إدارة ريغان إلى معالجة هذه المعضلة بتصريحات محمومة عن "إمبراطورية الشرّ" وأذرعها الممتدة في كل مكان لخنقنا - وهي نسخة مبسَّطة عن "المؤامرة الجلمودية التي لا تعرف الرحمة" لإخضاع العالم، تلك التي روّج لها كنيدي. بيد أن الحال كانت تستلزم حيلاً جديدة. فكان أن أعلن الريغانيون عن إطلاق حملة على نطاق العالم كله لتدمير "لعنة الإرهاب الشّريرة" (حسب تعبير ريغان)، وبخاصة الإرهاب العالمي المدعوم من قبل دولٍ؛ ذلك "الطاعون الذي ينشره الأعداء المنحلّون للمدنية نفسها في عودةٍ إلى الهمجية في العصر الحديث" (على حد تعبير جورج شولتز). واللائحة الرسمية بالدول الراعية للإرهاب التي أصدرها الكونغرس في عام 1979، ما لبثت أن احتلّت مكانة مرموقة في السياسة والدعاية على السواء، مع بعض الاختيارات الدقيقة التي سبق لنا توضيحها.

ولمّا صارت [سياسة] العلاقات العامّة التي انتهجها غورباتشوف تُشكّل خطراً أكثر جديةً على المصالح الأميركية، مثلما حذَّر هنتنغتون، وتآكلت الذرائع والحجج المألوفة، "جاءت "الحرب على المخدّرات" لتملأ بسرعة الفراغ" في أميركا اللاتينية، المجال التقليدي للعنف الأميركي المباشر وغير المباشر - جرى تغيير اسمها فيما بعد إلى "إرهاب المخدرات"، مستغلّة الفرص التي أتاحها لها 11 أيلول/سبتمبر. وفي نهاية الألفية [الثانية]، "كان مجموع المساعدات العسكرية والأمنية (الأميركية) في نصف الكرة الغربي قد تجاوز بكثير حجم المعونات الاقتصادية والاجتماعية". وهذه، في عُرف المحلّلين، "ظاهرة جديدة. فحتى والحرب الباردة في أوجها، كانت المساعدات الاقتصادية تتعدّى بمراحل المساعدات العسكرية"[(8)].

وكما يُمكن التنبؤ به، عملت هذه السياسة على "تعزيز القوات العسكرية على حساب السلطات المدنية... وزادت من تفاقم مشاكل حقوق الإنسان، وخلقت منازعات اجتماعية لا يُستهان بها وحتى اضطرابات وقلاقل سياسية". وما بين عامَيْ 2002 و2003، ازداد عدد الجنود في أميركا اللاتينية الذين يخضعون لبرامج تدريب أميركية بأكثر من 50 بالمئة. وصار للقيادة الجنوبية في الجيش الأميركي من العاملين في أميركا اللاتينية ما يزيد على ما لدى معظم الوكالات الفيدرالية المدنية الرئيسية مجتمعةً، مركِّزة قواها على "العناصر المتطرّفة" وعصابات الشوارع بوصفها مصدر الخطر الأكبر. فيجري تدريب أفراد الشرطة على تكتيكات وحدات المشاة الخفيفة. ويتم نقل التدريب العسكري الأجنبي من عُهدة وزارة الخارجية إلى عُهدة وزارة الدفاع، مما يحرّره من اشتراطات حقوق الإنسان والديمقراطية الخاضعة لرقابة الكونغرس[9].

في أيلول/سبتمبر 1989، وفيما كان جدار برلين على وشك الانهيار، أعاد بوش الأول إعلان الحرب مجدداً على المخدرات، مصحوباً بحملة دعائية ضخمة من جانب الحكومة ووسائل الإعلام. وقد دخلت حيّز التنفيذ في الوقت المناسب تماماً لتبرير غزو باناما من أجل خطف "بلطجي"(*) تمّت محاكمته في فلوريدا على جرائم ارتُكبت في الأغلب عندما كان اسمه مُدرجاً على جدول الرواتب لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ـ وبطريق الصُدفة، قُتل عدد غير معروف من الناس البؤساء في القصف الذي طال الأحياء السكّانية الفقيرة، وعدّهم [أهل] الضحايا بالآلاف. وكان "للحرب على المخدرات" كذلك مكوِّن محلّي مهمّ: فهي شأنها شأن "الحرب على الجريمة"، تفيد في تخويف السكّان المحلّيين وحملهم على الطاعة، خاصةً وأنه كانت تُنفَّذ في حينه سياسات داخلية لصالح الغنى الفاحش على حساب السواد الأعظم من الشعب.

وفي عام 1994، وسَّع كلينتون فئة "الدول الإرهابية" لتشمل "الدول المارقة"[10] وبعد ذلك بعدّة سنوات، أُضيف مفهوم آخر إلى المُعجم هو: "الدول الفاشلة"، تلك التي يجب أن نحمي أنفسنا منها، والتي يتوجب علينا مد يد العون إليها... بتدميرها في بعض الأحيان. ثم جاء "محور الشّر" الذي لا بد من القضاء

(*) إشارة إلى مانويل نورييغا، رجل باناما القوي في ذلك الحين. (م)

عليه دفاعاً عن النفس، ونزولاً عند إرادة الرب كما بُلِّغت إلى خادمه الوضيع - وما همّ إن تصاعد في تلك الأثناء خطر الإرهاب، والانتشار النووي، وربما "القيامة قريباً".

إلّا أن هذه اللغة الخطابية الطنّانة كانت على الدوام تثير مشاكل وصعوبات. والمشكلة الأساسية هي أن هذه التصنيفات، كائنة ما كانت التفسيرات المعقولة للمصطلحات وحتى التعريفات الرسمية لها - فضفاضة بصورة غير مقبولة، وهي تورِّط الولايات المتحدة عوض أن تسوِّغ أفعالها مثلما يقتضي الإخلاص للعقيدة. وإن الأمر ليحتاج إلى ضبط نفسٍ كي لا يُدرك المرء عنصر الصدق في الملاحظة التي أدلى بها المؤرِّخ آرنو ماير في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر مباشرةً، وهي أن أميركا، ومنذ 1947، "كانت هي المرتكب الأكبر لإرهاب الدولة 'الاستباقي' وعدد لا يُحصى من "الأعمال 'المارقة'" الأخرى، مُوقعةً ضرراً جسيماً، "ودائماً باسم الديمقراطية والحرية والعدالة"[(11)].

ومفهوم "الدول المارقة" ليس بأقل خلافيةً وإثارةً للجدل. ففي أواخر سنوات كلينتون، كان قد صار جليّاً للقسم الأعظم من العالم أن الولايات المتحدة "في طريقها إلى أن تُصبح القوة العظمى المارقة"، كما صار ينظر إليها "على أنها الخطر الخارجي الأُحادي الأكبر الذي يتهدّد مجتمعاته"، و"أن الدولة المارقة الأولى في نظر أغلبية العالم اليوم هي، في واقع الأمر، الولايات المتحدة الأميركية". وبعد استلام بوش مقاليد السلطة، لم تعد ثقافة التيار السائد تكتفي بعد الآن بمجرد نقل ما يقوله الرأي العام العالمي، بل أخذت تُشدّد على حقيقة أن الولايات المتحدة "قد اكتسبت العديد من السمات عينها التي تسم "الدول المارقة"، التي طالما خاضت معها... معارك". ولئن عملت مؤسسات العقيدة على صدّ هذه المشاكل وإيقافها عند حدّها، إلّا أن هذه الأخيرة ظلت تكمن على الدوام في خلفية الصورة[(12)].

كذلك نشأت مشاكل عدة من جراء ابتداع ما يُسمى "الحرب على المخدرات" بغية "ملء الفراغ" الناجم عن تآكل الذرائع التقليدية المألوفة. وإحدى هذه المشاكل هي أن المقاربات الأكثر نجاعة وإنسانية - الا وهي الوقاية والعلاج - قد أُهملت بشكل مستديم لصالح التوسُّع الحاد في السَجْن داخلياً والعُنف

خارجياً، من دون أن يكون لذلك تأثير كبير أو أي تأثير بالمرة على أسعار المخدرات وبالتالي على استعمالها. وثمة مشكلة أخرى هي العلاقة السببيّة ما بين العُنف الأميركي في الخارج وتجارة المخدرات، التي أثبتتها الدراسات البحثية بصورة قاطعة، واتضحت جليةً حتى من تقارير الصحافة اليومية في الآونة الأخيرة ومُجدّداً عن أفغانستان. غير أنه من المفيد أن نُذكّر هنا بأن ما من مشروع لتجارة المخدرات بدأ يبلغ ما بلغه مشروع بريطانيا في القرن التاسع عشر، الذي كان دعامةً أساسية من دعائم الأمبراطورية[13].

وثمة مشاكل مماثلة تكتنف تعبير "الدولة الفاشلة". فمثله مثل "الدولة الإرهابية" و"الدولة المارقة"، يُؤخذ على هذا المفهوم أنه "غير دقيق إلى حد الإحباط"، وقابل لعددٍ أكبر مما ينبغي للتأويلات. ومرة أخرى، يقتضي الأمر صياغة حذرة للقرائن كي تُستبعد الولايات المتحدة منه وتُدرج فيه الأمثلة المقصودة. خذوا هاييتي مثلاً، إنها نموذج أصلي "للدولة الفاشلة". إنّ الرواية الشائعة في معظم الدراسات البحثية - وفي وسائل الإعلام دونما تغيُّر يُذكر تقريباً - هي أن تدخُّل كلينتون في عام 1994 "لاستعادة الديمقراطية" لم يؤدِّ، ويا للأسف، إلى الديمقراطية بقدر ما أدّى إلى الفوضى السياسية، والقمع المتجدِّد، وعلاقات كئيبة ما بين الولايات المتحدة وهاييتي. ومن المألوف كذلك، كما في هذه الحالة، التهرّب من مواجهة الحقائق ذات الصلة، ولاسيما تلك التي تكشف النقاب عن أن تدخل كلينتون لم يكن سوى خطوة أخرى في جهود واشنطن الآيلة إلى تقويض أُسس الديمقراطية الهاييتية، والعاملة على نشر الفوضى والقمع، تماماً مثلما جرى التكهن في الحال[14].

هذا وقد رأينا تعبير "الدولة الفاشلة" يُستحضر مراراً وتكراراً في سياق "الثورة المعيارية" التي أُعلنت في الدول التي سمَّت نفسها "دولاً مستنيرة" خلال تسعينيات القرن العشرين، مانحةً نفسها حق استخدام القوة بهدفٍ مزعوم هو حماية سكّان دولٍ (منتقاة بعناية) وبطريقة قد تكون "غير قانونية لكن مشروعة". ومع انزياح المواضيع الرئيسية للخطاب السياسي من "التدخل الإنساني" إلى "الحرب على الإرهاب" المُعلنة مُجدداً إثر 11 أيلول/سبتمبر، فقد أُعطي مفهوم "الدولة الفاشلة" مجالاً أوسع ليضم دولاً كالعراق زُعم أنها تُهدّد

الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي. وفي الدراسات البحثية التي تتقصّى (في استحسانٍ) الجذور التاريخية لمبدأ بوش، يُصار إلى توسيع مفهوم "الدولة الفاشلة" ليشمل "فراغات القوة" التي تضطر الولايات المتحدة إلى ملئها حفاظاً على أمنها الخاص، مثلما سبق للأميركيين "أن ركّزوا قواهم على قطع الأشجار وأعناق الهنود، وعلى استكمال رسم حدودهم الطبيعية"[(15)].

وبمقتضى هذا الاستعمال الأوسع للمفهوم، لا حاجة لأن تكون "الدول الفاشلة" ضعيفة. فالعراق لم يُعتبر دولة فاشلة تُهدِّد أمن الولايات المتحدة لأنه كان ضعيفاً. وكما كتبت إحدى المرجعيات القانونية المُعتبرة، حتى "الدولة المستبدّة أو التوتاليتارية، العدوانية والاعتباطية، سوف تُعدّ هي الأخرى 'فاشلة' - تبعاً لمعايير ومقاييس القانون الدولي في عصرنا الحديث على الأقلّ". وهذا كلامٌ مفهوم. فألمانيا النازية وروسيا الستالينية لم تكونا ضعيفتين بأي حال، ومع ذلك تستحقان الوسم بميسم "الدولة الفاشلة" تماماً كأية دولة من هذا القبيل في التاريخ. فحتى في أضيق تأويل لها، تُعرَّف "الدولة الفاشلة" بالعجز عن تأمين الأمن لسكّانها، وضمان الحقوق في الداخل أو الخارج، أو عن الحفاظ على مؤسّسات ديمقراطية فاعلة (وليست شكلية فحسب) لديها. ويجب أن يغطي المفهوم كذلك ومن كل بدّ "الدول الخارجة على القانون" التي تنظر بازدراء إلى قواعد النظام الدولي ومؤسَّساته، وهي التي بُنيت بعناية على مدى سنوات عديدة، وفي الأغلب الأعمّ بمبادرة من الولايات المتحدة. وتبرز ههنا المشاكل المعهودة إيّاها ثانيةً: إن التوصيف يشمل مجالاً هو من الوسع بحيث لا يعود معه مقبولاً من الوجهة العقائدية[(16)].

إن القوة المهيمنة عالمياً تختار عن وعي تام سياسات تُجسِّد الخصائص الأساسية للدول الخارجة على القانون، فتهدِّد سُكانها في الداخل بأفدح الأخطار، عدا عن أنها تقوّض أركان الديمقراطية الجوهرية. لا بل إن اكتساب واشنطن لسمات ومقوِّمات الدولة الفاشلة الخارجة على القانون يكون من بعض النواحي الحاسمة محل تباهٍ واعتزاز. فنادراً ما يُبذل أي جهد لإخفاء "التوتر الناشىء بين عالمٍ لا يزال يريد نظاماً قانونياً عالمياً منصفاً وقابلاً للحياة، وبين قوة عُظمى وحيدة لا تأبه البتة فيما يظهر إنْ وُضعت في خانة واحدة مع بورما والصين

والعراق وكوريا الشمالية... لجهة اعتناقها مفهوماً للسيادة يعود إلى القرن السابع عشر ويُنادي بضرورة الحُكم المُطلق"، فيما هي تضرب عرض الحائط بسيادة الآخرين باعتبارها سخافة بالغة عفى عليها الزمن[17].

إنّ السجلّات الوثائقية والتاريخية الوافرة تُشكّل سنداً وافياً لمقولة هنتنغتون عن خلق الانطباعات الخاطئة، وإنْ كانت ملائمة أيضاً لتبرير هستيريا الحرب الباردة والجهل والغلط. وحالةً بعد حالة، نكتشف من الوثائق الداخلية وغيرها من المصادر المعهودة أنه كان هناك تخطيط منطقي لتقديم المصالح الداخلية الغالبة على ما عداها. ومثلما خلُص المؤرِّخ تشارلز بركويست في استعراضه للمبّررات المُساقة لتسويغ التدخل في أميركا اللاتينية إلى القول بأنه كان "للحفاظ... على الإيمان بالديمقراطية الليبرالية"، يتعيَّن على المحلّلين أن "يُحرِّفوا... الأدلّة والقرائن، ويحوِّلوا الاتساق المنطقي في السياسة الأميركية (الدفاع عن المصالح الرأسمالية) إلى جهالة وعدم تعقُّل (الخوف غير المبرَّر من الشيوعية)". والكلام عينه ينطبق بحذافيره على ما جرى في أماكن أخرى أيضاً[18].

الاتساق المنطقي

بصورة عامة، يكشف التحقيق والتمحيص النقاب عن أن العدو الحقيقي للولايات المتحدة لطالما كان النزعة القومية المستقلّة، ولاسيما حين تنذر بالتحوّل إلى "مثالٍ معدٍ"، إذا ما استعرنا هنا توصيف هنري كيسنجر للاشتراكية الديمقراطية في تشيلي؛ جرثومة خشي أنها قد تصل بعدواها إلى بلدان أخرى بعيدة كأوروبا الجنوبية - وهو مبعث قلقٍ كان يُشاركه فيه ليونيد بريجنيف نفسه. فلا بد إذن من اجتثاث مصدر العدوى من أصله، بالضبط كما حصل يوم الثلاثاء في 11 أيلول/سبتمبر 1973، التاريخ الذي كثيراً ما يُدعى بـ "11 أيلول/سبتمبر الأول" في أميركا اللاتينية، ولعلّنا نستطيع تعلُّم الشيء الكثير عن أهمّ موضوع على الإطلاق - عن أنفسنا - من خلال معاينة نيول كلا 11 أيلول/سبتمبر على المجتمَعيْن المستهدَفَيْن وما يتجاوزهما، فضلاً عن ردود الفعل حيالهما[19].

في 11 أيلول/سبتمبر 1973، وبعد سنوات من إعمال الولايات المتحدة

هدماً في الديمقراطية التشيلية، وتدعيماً للإرهاب، و"جعل الاقتصاد يئنّ وجعاً"، هاجمت قوات الجنرال أوغُستو بينوشيه القصر الرئاسي التشيلي. قضى الرئيس المنتخب سلفادور أليندي نحبه في القصر، انتحاراً على ما يبدو، لأنه لم يكن مستعداً للاستسلام أمام الهجوم الذي دمَّر أعرق الديمقراطيات وأكثرها حيويةً في أميركا اللاتينية وأقام بدلاً منها نظاماً للتعذيب والاضطهاد. وكانت أداته الرئيسية جهاز الشرطة السرية (DINA)، الذي كانت تُشبِّهه الاستخبارات العسكرية الأميركية بجهاز الكي جي بي [السوفييتي] والغستابو [النازي]. في غضون ذلك، انبرت واشنطن تُساند بحزم وقوة نظام حُكم بينوشيه القائم على العُنف والإرهاب، علماً بأن دورها في انتصاره الأوّلي لم يكن بأي حال دوراً صغيراً[20].

بلغ العدد الرسمي لضحايا 11 أيلول/سبتمبر الأول 3,200 قتيل، أما العدد الفعلي فيُقدَّر عادةً بحوالى ضعف هذا الرقم. وبالتناسب مع عدد السكّان، يكون الرقم المُناظر له في الولايات المتحدة ما بين 50,000 و100,000 قتيل. وقد وجد تحقيق رسمي أُجري بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانقلاب أدلّة ثبوتية على حصول 30,000 حالة تعذيب - أي ما يُناظر نحو 700,000 حالة في الولايات المتحدة. وسرعان ما تحرّك بينوشيه لإدماج ديكتاتوريات عسكرية أخرى مدعومة أميركياً في أميركا اللاتينية ضمن برنامج عالمي لإرهاب الدولة يُدعى "عملية كوندور". وقد عاث البرنامج قتلاً وتعذيباً دونما شفقة أو رحمة ضمن نطاق المنطقة وتشعَّب إلى عمليات إرهابية في أوروبا والولايات المتحدة. وخلال كل هذه الجرائم البشعة وإلى زمن طويل بعدها، كان بينوشيه محل تشريف كبير - من جانب رونالد ريغان ومارغريت تاتشر على وجه الخصوص، إنما على نطاق أوسع من ذلك بكثير أيضاً. غير أن اغتيال الدبلوماسي التشيلي المحترم أورلاندو لتولييه، في قلب واشنطن العاصمة عام 1976، كان يتعدّى الحدّ المسموح به، فكان أن عُلِّقت "عملية كوندور". لكن السمّ استمرّ بالانتشار. ولسوف تقع أشنع الفظائع بعدُ في الأرجنتين، هذا إلى جانب امتداد إرهاب الدولة إلى أميركا الوسطى على أيدي المتصرّفين يومها في واشنطن ومرشديهم المباشرين[21].

بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، اتُّفق عموماً على أن العالم قد تغيَّر تغيُّراً لا رجعة فيه. وهذا ما لم يحصل بعد 11 أيلول/سبتمبر الأول. ربما يسأل أولئك

الناعمون بالثروة والحرية والامتيازات كيف عساه يكون العالم قد تغيَّر إذا كانت أعرق ديمقراطية في نصف الكرة الغربي قد دمَّرها انقلاب عسكري، وقُتل رئيسها، وقضى أكثر من 50 ألفاً نحبهم، وتعرّض 700 ألف للتعذيب، وعمّ وباء الإرهاب القارّة برمّتها وتعدّاها إلى أماكن أبعد. ولعلّنا نسأل نحن أيضاً كيف ينبغي للمرء فينا أن يردّ على من شارك في مثل هذه الأعمال وأثنى عليها، أو على من صرف النظر عنها بوصفها أموراً أحقّ من غيرها بالنسيان.

ويُمكن للخشية من النزعة القومية المستقلّة أن تذهب بعيداً إلى حد الشطط. ومثالٌ على ذلك ما أسماه السناتور باوكوس بـ "هوس الإدارة العبثي والمستهجن جداً حيال كوبا" الذي كانت له الأسبقية على خطر الإرهاب في عهدَيْ كلينتون وبوش الثاني كما رأينا. قد يكون هذا الهاجس غريباً ومستهجناً، إلّا أنه ليس عبثياً من منظور صنّاع السياسة. والأسباب الأساسية لذلك مشروحة في وثائق داخلية تعود إلى سنوات كنيدي - جونسون في الحُكم، فقد حذَّر مخطِّطو وزارة الخارجية من أن وجود نظام كاسترو بالذات يُعدّ "تحدّياً ناجحاً" للسياسة الأميركية التي تعود إلى 150 سنة خلت؛ إن التهديد ليس روسياً، بل هو تحدٍ لا يُحتمل لأسياد نصف الكرة الغربي، تماماً مثل جريمة إيران في تحدّيها الناجح عام 1979، أو رفض سوريا لمطالب كلينتون. في حزيران/يونيو 1960، حذَّر المستشار الرئاسي المخضرم، والعضو السابق في مجموعة الخبراء التي عملت مع الرئيس فرانكلين روزفلت، أدولف بيرل، من أن "هذه هي نهاية مبدأ مونرو(*)". وقد كان الانقضاض على كوبا من الضراوة الهمجية والتعصّب الأعمى بمكان حتى إن الكلية الحربية التابعة للجيش الأميركي أخذت حذرها في عام 1993 من "الجاذب العاطفي المتأصّل" الذي يُحرِّك صنّاع السياسة الأميركية ممن يرون في كاسترو "المُجسِّد للشرّ الذي تجب معاقبته على تحدّيه للولايات المتحدة فضلاً عن أفعالٍ أخرى تستحق الشجب".

وقد تكثّف العقاب بحق الشعب الكوبي حين كانت كوبا تمرّ بضائقة عسيرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكان ذلك بمبادرة من الديمقراطيين

(*) هو المبدأ الذي أعلنه الرئيس الخامس للولايات المتحدة، جيمس مونرو، ويقضي بمنع قيام أي استعمار جديد في الأميركيتين، أو السماح بأي تدخل أوروبي في الدول الأميركية. (م)

الليبراليين أنفسهم. وصرّح المسؤول عن إجراءات 1992 الهادفة إلى تضييق الحصار علناً: "إن غايتي هي إشاعة الفوضى في كوبا" (النائب روبرت توريشللي عن ولاية نيوجيرسي وعضو مجلس الشيوخ لاحقاً). والقول بأن معاقبة السكّان أمر مشروع يعود تاريخياً إلى إدارة أيزنهاور. فـ "الشعب الكوبي مسؤولٌ عن نظام الحُكم"، على ما صرّح به مساعد وزير الخارجية الأميركية، دوغلاس ديلون، في آذار/مارس 1960؛ وعليه، يحقّ للولايات المتحدة أن تجعله يُعاني الأمرّين عن طريق الخنق الاقتصادي. ووافق أيزنهاور من جانبه على العقوبات الاقتصادية على أمل أن يعمد الشعب الكوبي "إذا ما جاع إلى الإطاحة بكاسترو". ووافق كنيدي على أن من شأن الحصار [الاقتصادي] أن يُعجِّل برحيل فيدل كاسترو من جرّاء "الانزعاج المتنامي في صفوف الكوبيين الجوعى". وإلى جانب توسيع نطاق الحظر، أطلق كنيدي حملة إرهابية كبرى الغرض منها إنزال "أهوال الأرض" على كوبا؛ وهو بعينه هدف روبرت كنيدي الذي كُلِّف بالعملية وفقاً لكاتب سيرته آرثر شلسينغر. والفكرة الأساسية ههنا عبَّر عنها نائب مساعد وزير الخارجية، لستر مالّوري، في نيسان/إبريل 1960 بقوله: إن كاسترو سوف يسقط بعد "زوال الوهم وتفاقم الاستياء بفعل المصاعب والضائقة الاقتصادية. (لذلك) ينبغي توظيف كل وسيلة ممكنة ومن دون إبطاء لإضعاف الحياة الاقتصادية لكوبا (بغية) إحداث الجوع وإشاعة اليأس وقلب نظام الحُكم"[22].

لم يستطع الزعماء الأميركيون التسامح مع "الرفض الكوبي الانصياع للولايات المتحدة"، وهو ردة فعل "شعب لا يزال يؤمن بأن له الحق في تقرير مصيره بنفسه وفي سيادته الوطنية"، كما كتب الباحث الأميركي اللاتيني، لويس بيرين، ملخِّصاً أربعين سنة من الإرهاب والحرب الاقتصادية. إن السجلّ حافل بالشواهد على المبادىء المستتبّة تماماً، المنطقية داخلياً، والجلّية بما فيه الكفاية للضحايا، لكنها نادراً ما تكون ملموسة في العالم الفكري للوكلاء.

لم يكن "التحدّي الناجح" من جانب كوبا هو وحده ما حمل إدارة كنيدي على معاقبة سكّان "الدولة المجرمة"، بل كان هناك أيضاً الخوف من أن تكون كوبا مثالاً آخر من تلك "الأمثلة المُعدية"، شأن تشيلي وعدد لا يُحصى من

الأهداف الأخرى للتخريب والعدوان والإرهاب الدولي. فاستقلال كوبا سوف يشجّع الآخرين الذين ربما تُعديهم "فكرة كاسترو القاضية بتولّي أمورهم بأنفسهم"، على حد تحذير آرثر شلسينغر، المستشار الرئاسي لشؤون أميركا اللاتينية، لدى الرئيس كنيدي المنتخب حديثاً. وكان الرئيس أيزنهاور قد سبق له وعبَّر عن قلقه من "فوز كاسترو بهيبة كبيرة في أميركا اللاتينية"، التي تعني أن "الحكومات في بلدان أخرى قد لا تستطيع مواجهته بمعارضة أقوى من اللازم ما دامت مزعزعة البُنيان لجهة إمكانيات العمل التي يملكها الغوغاء داخل بلدانها ممَّن تروق لهم نوعية الديماغوجية التي يتقنها كاسترو". وكما أوضح شلسينغر لاحقاً، لقد كانت الأخطار المحدقة جسيمة للغاية، نظراً إلى أن "توزيع الأراضي وسواها من أشكال الثروة الوطنية إنما يُحابي محاباة كبيرة الطبقات المتملّكة"، هذا عدا عن "مُطالبة الفقراء والمحرومين الآن بإعطائهم فُرصةً كي يعيشوا حياة كريمة بعدما وجدوا حافزاً على ذلك في الثورة الكوبية". وهكذا قد ينحلّ نظام السيطرة برمّته ويتداعى فيما لو انتشرت فكرة تولّي المرء أموره بنفسه إلى أبعد من سواحل كوبا.

وافقته الاستخبارات البريطانية الرأي، مستفيدةً من خبرتها الغنيّة في مضمار التمرد والعصيان. وفي حزيران/يونيو 1961، حذَّرت لجنة الاستخبارات المشتركة من أن "الكاستروية لا تزال تحتفظ بالكثير من جاذبيتها الشعبية. وفي حال نجحت الثورة الكوبية على المدى البعيد في إقامة نظام حكم مستقر، الذي يبدو مُلبّياً لتطلعات وآمال الطبقات المنبوذة، فسيكون هناك خطر جسيم بأن يدفع ذلك إلى قيام ثورات مُشابهة في أماكن أخرى من أميركا اللاتينية". إن المخاطر تُنذر بالسوء ولا تني تتواصل بإلحاح، وهو ما يُشكِّل إحباطاً دائماً للمخطّطين المكرّسين أنفسهم "لنشر الديمقراطية"؛ المخاطر المنبعثة من جديد هذه الأيام في فنزويلا، لا بل في معظم أميركا الجنوبية في الواقع[23].

لطالما كان الخوف من انتشار الجراثيم والعدوى موضوعاً دائماً يشغل بال القوى العظمى. لقد خشي رجالات السياسة الأوروبيون المتزنون أن تسمّم جرثومة الثورة الأميركية نظام العالم المتمدن. وكانت ردّة الفعل أكثر صخباً وهيجاناً عندما أصبحت هاييتي أول بلد حُرّ في نصف الكرة الغربي في عام

1804 بعد نضال دام ضد قوى التمدن مجتمعةً: إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. وكان تحرّر هاييتي مُرعباً بالأخص للدولة الرِّقّية الواقعة إلى شمالها، التي ظلّت ترفض الاعتراف بها حتى عام 1862 ـ العام الذي اعترفت فيه أيضاً بليبيريا، وقد عُدّ البَلَدان كلاهما أماكن محتملة لنقل العبيد المعتوقين إليها. وفيما بعد، أخذت الولايات المتحدة عن فرنسا الدور الأول في تعذيب هاييتي، وهو الدور المستمر إلى يومنا هذا[24].

وثمة مخاوف مماثلة أثارتها الجرثومة الأشد هولاً من بينها جميعاً، حين تحرّرت روسيا من ربقة الغرب في تشرين الأول/أوكتوبر 1917. فقد خشي الرئيس [وودرو] ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج أن تعدي جرثومة البلشفية بلداناً أخرى، وحتى الولايات المتحدة وإنجلترا. وتواصلت هذه المخاوف حتى ستينيات القرن العشرين حين بدأ الاقتصاد السوفييتي يُعاني من الركود وإلى حد بعيد بسبب البرامج العسكرية الضخمة التي أخذها على عاتقه ردّاً على تعزيز كنيدي قوة أميركا العسكرية ورفضه النظر في اقتراحات رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروتشيف إجراء تقليص حادّ ومتبادل في الأسلحة الهجومية، وهو الذي كان يأمل في تفادي سباق تسلح من شأنه أن يُدمِّر الاقتصاد السوفييتي الأضعف بما لا يُقاس. وكون الاتحاد السوفييتي أضعف عسكرياً (وبالطبع اقتصادياً)، هذا ما كان يُدركه كلا الجانبين.

والمسألة المحورية التي تُمثّل لُب الحرب الباردة، أتى على وصفها بدقة متناهية أحد الوجوه المحترمة جداً في مجال الأبحاث الخاصة بالحرب الباردة، ألا وهو جون لويس غاديس الذي يُعيد منشأها بصورة معقولة ومقبولة إلى الفترة الزمنية 1917 ـ 1918. يشرح غاديس بأن تدخل الحلفاء الفوري في عام 1918 كان صادقاً من حيث دوافعه. فقد كانت تُحرِّك وودرو ويلسون أولاً "وقبل كل شيء" رغبته المتقدة في "ضمان حقّ روسيا في تقرير المصير" ـ أي، من خلال تنصيب الزعماء الذين اخترناهم نحن بالقوة. وطبقاً للرؤية الفاضلة عينها، كرّست الولايات المتحدة نفسها لتقرير المصير بالنسبة لفييتنام وأميركا الوسطى، وكرّس الكرملين نفسه لتقرير المصير بالنسبة لأفغانستان وأوروبا

الشرقية، وهكذا دواليك على امتداد مسار التاريخ، كما يزعم في العادة أصحاب الرؤى المتربعون في سُدة المسؤولية[25].

كان الغزو الغربي [لروسيا] في عام 1918، مثلما يشرح لنا غاديس، من باب الدفاع عن النفس حقاً، بالضبط كما كان الأمر في حالة تحرير جاكسون ـ أدامس لفلوريدا دفاعاً عن النفس ضد الزنوج الهاربين والهنود الخارجين على القانون. فالهجوم الغربي جاء "ردّاً على تدخلٍ عميق وينطوي على احتمالات بعيدة المدى من جانب الحكومة السوفييتية الوليدة، ليست في الشؤون الداخلية للغرب فحسب، بل ولكل بلدٍ في العالم عملياً"، عنيتُ "التحّدي الثوري ـ الذي ما كان له أن يكون أكثر وضوحاً وصراحةً ـ لبقاء النظام الرأسمالي بالذات". وعليه، "فقد (كان) أمن الولايات المتحدة في خطر" منذ 1918. وينتقد غاديس المؤرّخين السوفييت الذين يرون في التدخل الغربي عملاً "يبعث على الصدمة، ومنافياً للطبيعة، وحتى مخالفاً للأعراف والمعايير القانونية التي يجب أن تقوم بين الأمم" فيجيبهم بأن قولهم هذا قول سخيف بكل بساطة، "فالمرء لا يُمكنه اللعب على الحبلين"، فيشتكي من تدخل الغرب في حين "يكون أخطر تحدٍ ثوري يشهده القرن آخذاً في التصاعد ضد الغرب" ـ من خلال تغيير النظام الاجتماعي في روسيا وإعلان النوايا الثورية.

ويردف غاديس قائلاً إن العدوان الروسي اتخذ بعد الحرب العالمية الثانية شكلاً أشدّ خُبثاً "مع النجاحات المتزايدة للأحزاب الشيوعية في بلدان غرب أوروبا وشرق البحر المتوسط والصين"، مما أثار على نحو مبرَّر "شكوكاً (متجدّدة) حول سلوك الاتحاد السوفييتي"، حتى وإنْ كانت شعبية تلك الأحزاب "متأتية بالدرجة الأولى من فعاليتها كمقاتلين في صفوف المقاومة ضد المحور". وقد استدعت جاذبية المقاومة المناهضة للفاشية من الولايات المتحدة وبريطانيا التحرّك على جناح السرعة، وغالباً بوحشية، لتفكيك المقاومة وتصفية إنجازاتها، ولاسيما في المناطق الشمالية من إيطاليا حيث سيطر العمال على المصانع وبدأت بذور مجتمعٍ حُرٍّ مستقلٍ بالتبرعم. ولحظت أول مذكرة لمجلس الأمن القومي، في عام 1947، إمكانية النظر في التدخل العسكري في إيطاليا فيما لو فاز الشيوعيون بالسلطة بالوسائل القانونية؛ وهو موقف عاد وتكرّر في مذكرة مجلس الأمن

القومي رقم 2/5411 لعام 1954. وتواصلت محاولات تخريب الديمقراطية الإيطالية بلا كلل حتى سبعينيات القرن العشرين على الأقل. فكانت ثمة مهمّة أعمّ في المناطق المحرَّرة هي تقويض الحركة العُمالية واليسار، مع العمل في الوقت نفسه على إحياء معظم البنى السياسية والاقتصادية التقليدية وإعادة المتعاملين مع الفاشيين إلى مراكز السلطة في أحوالٍ كثيرة. كذلك استمرت المبادرات الهادفة إلى تخريب الديمقراطية لسنوات عديدة في جنوبي أوروبا على وجه الخصوص. كما بُذلت جهود ضخمة أيضاً لردع أي خطر بقيام ديمقراطية أصيلة في اليابان[26].

وفي سنوات ما بعد الحرب، تعاظمت مخاوف واشنطن من العدوى [الثورية] بصورة أكثر جلاءً ببعيد، خصوصاً وأنها أضحت القوة المهيمنة في العالم خلفاً لبريطانيا. وفي الحال، ابتُدعت نظرية "جرثومة الدومينو" في ظل مبدأ ترومان لتبرير المجازر المرتكبة في اليونان وإرجاع النظام التقليدي إلى ما كان عليه، بمن فيه المتعاونون مع النازية. ولأسبابٍ مُشابهة، رأينا واشنطن تدعم إقامة أول حكومة فاشية في فترة ما بعد الحرب في أوروبا، وذلك في اليونان عام 1967، وتواصل مؤازرتها إلى أن أُطيح بتلك الديكتاتورية في عام 1974. وقد تم توظيف هذا المفهوم المرة تلو الأخرى لتبرير إسقاط الأنظمة البرلمانية وفرض أنظمة ديكتاتورية غاشمة في معظم أنحاء العالم من أجل ضمان "الاستقرار"، والسيطرة على الموارد الحيوية (نفط الشرق الأوسط، في حالة اليونان إبّان أربعينيات القرن العشرين).

في عام 1948، وجَّه جورج كينان، رئيس هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية، تحذيراً علنياً من أنه إذا ما سقطت إندونيسيا تحت نير "الشيوعية"، فمن الجائز أن تنشأ هناك "عدوى تنتشر غرباً" وتكتسح جنوب شرقي آسيا بأسره. ولهذه الأسباب، كان كينان يرى أن "مشكلة إندونيسيا هي المسألة الأكثر حسماً في هذه اللّحظة من صراعنا مع الكرملين" ـ الذي ما كان كبير صلة بأندونيسيا، اللّهم إلا استغلاله لخلق انطباعات خاطئة فقط. كان خطر "إندونيسيا شيوعية" جسيماً بما فيه الكفاية في نظر إدارة أيزنهاور لم تتورع معه عن دعم تمرّد عسكري، بدافع الخوف من الديمقراطية في المقام الأول: فما

يُسمى في الدراسات البحثية "حزب الفقراء"، كان يكسب من التأييد السياسي ما يفوق الحدّ الذي يبعث على الشعور بالراحة. ولم يتم التغلّب على خطر الديمقراطية إلّا مع الانقلاب العسكري الذي دبّره سوهارتو عام 1965 والمذبحة المهولة التي أعقبته، ما أقام واحداً من أكثر الأنظمة بطشاً ووحشيةً في أواخر القرن العشرين. فلم تعد هناك أية مخاوف أخرى بشأن الديمقراطية، أو بصدد انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرعبة. وظلّ سوهارتو ذلك "الرجل من الصنف الذي يروق لنا"، كما وصفته إدارة كلينتون ذات مرة، إلى أن ارتكب جريمته الحقيقية الأولى في عام 1988: التباطؤ في تنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي وفقدان السيطرة على السكّان. في تلك المرحلة، أشارت عليه وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بأن الوقت قد حان لإجراء "انتقال ديمقراطي"، وإنْ ظلّ البعض من أمثال بول ولفويتز، المدافع القديم عن سوهارتو، يجدون فيه حسنات جديرة بالتقدير[27].

وحروب الهند الصينية تقع في الإطار نفسه. فكانت التبريرات المُساقة لها من النوع المألوف، وإنْ كان من الضروري إعطاء تفسير أوسع نوعاً ما لمقولة "الدفاع في وجه العدوان الشيوعي". وهكذا اقتضت الضرورة تصوير فرنسا كمُدافعة عن فييتنام وحامية لها من العدوان الفييتنامي فيما هي تسعى جاهدة إلى السيطرة مجدداً على مستعمرتها السابقة. فلا عجب، والحال هذه، أن يُحدّد ليستر بيرسون، الكندي الحائز على جائزة نوبل للسلام، الخطر الذي يتهدّد فييتنام بأنه "السلطة الاستعمارية الروسية"، بالرغم من عدم وجود أي أثر للروس على الأرض بل عشرات الآلاف من الجنود الفرنسيين المسلّحين بأسلحة أميركية. وكانت هيئة الأركان المشتركة الأميركية قد عرَّفت "العدوان" في جنوب شرقي آسيا بحيث يشمل "أنواع العدوان غير المسلّح؛ اي الحرب السياسية أو أعمال التخريب". ومن هنا كان شجبُ كلٍ من أدلاي ستيفنسون وجون كنيدي "للعدوان الداخلي" و"للهجوم من الداخل... الذي يتم تحريكه من الشمال". وكانا يقصدان بالشمال، الشطر الشمالي من فييتنام التي قسّمتها الولايات المتحدة بعدما نسفت الاتفاق الدولي لعام 1954 حول توحيد البلاد وإجراء انتخابات فيها (التي أدركت أنها ستأتي على غير ما ترغب وتشتهي)[28].

في كانون الثاني/يناير 1963، وبعد ورود تقارير عن إحراز نجاحات عسكرية، أخبر كنيدي البلاد بأن "رمح العدوان قد انثلم في فييتنام الجنوبية". ووصف مستشاره الحميم، المؤرِّخ آرثر شلسينغر، سنة 1962 بأنها "ليست بتلك السنة السيئة بعدما أمكن وقف العدوان في فييتنام"؛ والمعلوم أن 1962 كانت هي السنة التي أرسل فيها كنيدي سلاح الجو الأميركي لقصف فييتنام الجنوبية، وأجاز فيها استخدام قنابل النابالم والأسلحة الكيميائية لتدمير المحاصيل الغذائية والغطاء الأرضي للمقاومة الأهلية، وشرع كذلك بتنفيذ برامج لإرسال ملايين الفييتناميين الجنوبيين إلى معسكرات اعتقال فعلية، حيث يُمكن "حمايتهم" من رجال حرب العصابات الذين كانوا يحظون بدعمهم ومؤازرتهم باعتراف الجميع. ويتضح من مصادر الإدارة الأوّلية بالذات، أن المحافظات الرئيسية في الجنوب قد استولت عليها القوات الأهلية، التي هبّت إلى المقاومة بفعل الاضطهاد الوحشي الذي تمارسه الدولة العميلة للولايات المتحدة في جنوب فييتنام، ولا تتلقى سوى دعم خجول من الشطر الشمالي من البلاد المقسّمة. هذا ولا يشي السجلّ العام والداخلي حتى لحظة اغتيال كنيدي في تشرين الثاني/نوفمبر 1963 بحصول أي تبدل في موقفه المُصرّ على وجوب استمرار الولايات المتحدة في هذا النهج إلى حين تحقيق النصر على "الهجوم من الداخل". لكن بعدما فقدت الحرب شعبيتها كثيراً في أواخر الستينيات من القرن العشرين، ولاسيما بعد هجوم تيت الفييتنامي عام 1968 الذي جعل أوساط النخبة تنقلب ضد الحرب، أجرى كتبة المذكرات مراجعة جذرية لرواياتهم، فيما قاموا وآخرون بنشر "ذكريات" تأييداً لوجهة النظر الأكثر قبولاً من الوجهة العقائدية ومفادها أن كنيدي وأشخاصاً آخرين كانوا حمائم في السرّ، لا بل في غاية السرّية. إنما لا يوجد أي أثر ملموس لذلك في السجلّ[29].

هذا وقد تمخّضت الجهود المبذولة مؤخراً لتثبيت صورة كنيدي بوصفه "حمامة سرّية" عن شذرات قليلة من القرائن الشيّقة لجهة الافتراضات التي طلعت بها: فهي تُعرِّف "الحمامة" ضمنياً بأنها الشخص الذي يُصرّ على تأمين الانتصار قبل الانسحاب؛ وهو ما كانه موقف كنيدي على طول الخط. وأحد الأمثلة النادرة على القرائن الجديدة غير التافهة المقدَّمة في سياق هذه الجهود، برقية صادرة عن البيت الأبيض تطلب من جون كنيث غالبريث، السفير

[الأميركي] في الهند، بأن يُخبر وزير الخارجية الهندي، م.ج. ديساي، "أنه إذا ما اتخذت هانوي خطوات لتقليص نشاط رجال حرب العصابات، فسوف نقابلها (كذا) بما ينسجم معها"، وفي حال "أوقفت هانوي النشاط كلّياً، فسوف نعود أدراجنا إلى الوضع الطبيعي"[30]. باختصار، إذا ما وجدت هانوي سبيلاً إلى وضع حدٍ نهائي للتمرد الأهلي ضد إرهاب الدولة الذي فرضته الولايات المتحدة، عندها ستدع هذه الأخيرة أتباعها حيث هم وتكتفي بالنصر. وأحسب أن الكرملين كان سيكون سعيداً لو وصله عرضٌ مماثل فيما خصّ أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين.

إن الأسباب الحقيقية لانقضاض الولايات المتحدة على الهند الصينية أسباب تقليدية بحتة. فقد خشيت واشنطن من أن تُشكِّل فيتنام حُرة مستقلة جرثومة تعدي الآخرين، وربما حتى إندونيسيا الغنية بالموارد الطبيعية، وتؤدي في آخر المطاف إلى تكيُّف اليابان ـ أو "حجر الدومينو الأكبر" على حد وصف مؤرّخ آسيا جون داوير ـ مع برّ آسيوي مستقلّ، فتغدو بمثابة قلبه الصناعي. وكان من شأن ذلك لو حصل أن يقيم، في واقع الأمر، "النظام الجديد" الذي سعت اليابان إلى إيجاده عن طريق الغزو والفتوحات العسكرية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. غير أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لفقدان المرحلة الباسفيكية من الحرب العالمية الثانية بعد وقت وجيز من انتصارها العسكري. وتشير السجلّات الدبلوماسية لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى أنه لم يكن هناك أي اعتراض جوهري على "النظام الجديد" الياباني طالما احتفظت الولايات المتحدة بحريّة الوصول إليه. وعلى ضوء ما كانت تضمره من مطامح أوسع نطاقاً بكثير ما بعد الحرب، عزمت واشنطن حتى على تزويد اليابان "بنوعٍ من الأمبراطورية في اتجاه الجنوب"، كما جاء في جُملة لجورج كينان؛ وهو شيء يُشبه إلى حدٍ ما "النظام الجديد" [الياباني] إنما يقع ضمن النظام العالمي المُهَيْمَن عليه أميركياً، وبالتالي فهو مقبول. أما "وظائف" المنطقة الأخرى، كما حدّدت معالمها العريضة الهيئة العاملة تحت إشراف كينان، فكانت ضمان وصول بريطانيا إلى الموارد الطبيعية لمستعمراتها السابقة في آسيا، وتسهيل أمر قيام نماذج "للتجارة المثلثة" كالتي اعتُمدت أساساً لإعمار أوروبا ما بعد الحرب، وخلق أسواق وفرص استثمار للشركات الأميركية، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة

الشركات المتعددة الجنسيات. ومن الجائز جداً أن تُعطّل الجرثومة الفييتنامية هذه الخطط إن لم يُعمل على تداركها واحتوائها[31].

والطريقة الأسلم للتعامل مع أية جرثومة هي القضاء عليها وتلقيح من يُمكن أن يُصاب بعدواها. وفي هذه الحالة، قُضي على الجرثومة، لكن بأن تُدمَّرت الهند الصينية نفسها. ومن ثم جرى تلقيح المنطقة الأوسع عن طريق إقامة ديكتاتوريات عسكرية تتصف بالقسوة والبطش في البلدان التي يُخشى تعرّضها للعدوى. وجرت حماية إندونيسيا بتلك "المذبحة الجماعية المروّعة" التي وقعت عام 1965، أو "بارقة الأمل في آسيا" كما وصفتها صحيفة **نيويورك تايمز** في جذلٍ وابتهاج. كانت ردّة الفعل هنا نشوة غريبة غير مستترة على حصيلة المذبحة التي راح ضحيتها مئات الآلاف، معظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً خاصّة بهم، وسُحق فيها الحزب السياسي الوحيد ذو القاعدة الجماهيرية، الحزب الشيوعي الإندونيسي، فيما انفتحت أبواب البلاد على مصراعيها أمام استغلال الغرب لها دونما عائق بواسطة جرائم لطالما شبّهتها السي آي إيه بجرائم هتلر وستالين وماو[32].

والمنطق الجوهري لحروب الهند الصينية بيّنه بوضوح ماكجورج بندي، مستشار الرئيسين كنيدي وجونسون لشؤون الأمن القومي، حين لاحظ في نظرةٍ استعادية أن "جهودنا في فييتنام كانت مفرطة نوعاً ما" بعد عام 1965، حين أمكن تلقيح إندونيسيا على نحو مأمون[33]. وبذا تكون أهداف الحرب الأساسية قد تحقّقت. ومن هنا، لم ينقضِ عقد الستينيات من القرن العشرين إلّا وكانت قطاعات المال والأعمال في الولايات المتحدة قد توصلت إلى قناعة بأنه من الحماقة بمكان الاستمرار في الحرب، التي كانت قد بدأت آنذاك تؤذي الاقتصاد الأميركي لسببٍ أساسي هو أن الحركة المناهضة للحرب أجبرت واشنطن على انتهاج سياسة "المدفع والزبدة المُكْلفة جداً بدلاً من الدعوة إلى التعبئة الوطنية التي كان من الممكن أن تعود بالفائدة على الاقتصاد، مثلما حصل إبّان الحرب العالمية الثانية، التي كانت حرباً تحظى بالشعبية. فكان أن تبدّل الرأي العام النخبوي والسياسة الحكومية تبعاً لذلك.

من أقصى الطيف السياسي إلى أقصاه، وُصفت الحصيلة بـ "الهزيمة

الأميركية"، وكان في ذلك نصيب من الصحة إذا ما وضعنا في الاعتبار الأهداف القصوى [للحرب]. فالولايات المتحدة لم تنجح في فرض دول تابعة لها في الهند الصينية، وربما تكون "مصداقية" القوة الأميركية قد تأثّت هامشياً فحسب. إلّا أنه من حيث غايات الحرب الأساسية، كانت الغلبة للولايات المتحدة على نحو ما كان متوقعاً بالنظر إلى الفارق الهائل في وسائل العُنف [لدى كلا الطرفين].

تحدّثت النسخة العامة من نظرية الدومينو عن أن هوشي مينه سوف يكتسح جنوب شرقي آسيا، ونيكاراغوا سوف تستولي على أميركا الوسطى، ولن تلبث أن تجتاح الحشود تكساس والروس في أعقابها، وهلمّ جرّاً. وعادةً ما يُسخر من النسخة العامة هذه بوصفها "غلطة سانجة" بعدما أدّت وظيفتها في خلق انطباعات خاطئة في الداخل. غير أن النسخة الداخلية من نظرية الدومينو لم يُستغنَ عنها قط لأنها قابلة للتصديق: فالتنمية المستقلّة الناجحة والخطوات نحو الديمقراطية، بعيداً عن مفاصل السيطرة الأميركية، قد تكون لها تداعيات أحجار الدومينو، فتُشجع الآخرين ممّن يواجهون مشاكل مشابهة على سلوك النهج نفسه، مما سيُعرّض نظام الهيمنة العالمي للتآكل والسقوط. لذلك كان ضرورياً وباستمرار التسويق لمبدأ التدخل عن طريق خلق الانطباع الخاطىء بأنك إنما تُحارب الاتحاد السوفييتي - أو الصين، أو المحور الصيني - السوفييتي، أو قبائل الهون (ذريعة وودرو ويلسون لاجتياح هاييتي وجمهورية الدومنيكان)، أو تجّار ومهرّبي المخدّرات - أو كل ما يُمكن أن يخطر في بالك. والحال أن السجلّات الوثائقية حول هذه المسائل وفيرة جداً ومتّسقة على نحو لافت للنظر.

وهذه الانطباعات الخاطئة هي ما يوفّر في العادة الإطار العملي ليس للخطاب العلني فحسب، بل وللنشاط الاستخباراتي أيضاً. ولعلّ المثل الأدعى إلى لفت النظر هنا، ويُعدّ كذلك أكثر أهميةً من حالة العراق التي أُشبعت درساً وتمحيصاً، هو ما تكشّفت عنه "أوراق البنتاغون". حين قرّرت واشنطن دعم فرنسا في الاستيلاء مجدداً على فييتنام، أُوعز إلى الاستخبارات بأن تُثبت أن رجال المقاومة "الفييت مينه" هم مجرد أدوات لروسيا أو الصين (أو لكليهما معاً). وقد تسنّى للاستخبارات أن تكتشف فقط أن هانوي هي فيما يبدو المكان الوحيد في المنطقة الذي ليست له اتصالات من هذا القبيل. وقد أُخذ هذا على أنه

دليل على كون هوشي مينه ذاك العميل المخلص الذي "له تدبيره الخاص" فلا يحتاج إلى تعليمات تُعطى له. لقد كانت الاستخبارات الأميركية مُشرَّبة تشريباً عميقاً [بالأفكار المسبقة]، حتى إنها بالكاد كانت قادرة، طوال فترة العقدين من الزمن المُسجَّلة في "أوراق البنتاغون"، حتى على التفكير في إمكانية أن تكون فييتنام تعمل لمصالح قومية بالأحرى لا أن تخدم سادتها كدمية مخلصة ـ ولم يكن ذلك في الوارد على الإطلاق، أياً كان رأي المرء في هانوي. فكان أن أُسقطت المقاومة الفييتنامية الجنوبية (NLF) ببساطة من الاعتبار، إلّا على الأرض حيث كان لها الحضور المُسيطر[34].

"قوة لا تُدحض"

في الزمن السابق على الحرب العالمية الثانية، لم تكن الولايات المتحدة لاعباً دولياً كبيراً بالرغم من كونها الاقتصاد الأغنى بلا منازع في العالم. فكان نفوذها يمتد إلى المنطقة [الإقليمية] التي تنتمي إليها، مع غزوات هنا وهناك في المحيط الهادئ، وفي عشرينيات القرن العشرين بدأت المبادرات تظفر بنصيب من موارد الطاقة الهائلة في الشرق الأوسط. لكن حتى وقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب، أدرك كبار المخطِّطين ومستشارو السياسة الخارجية أنه خليقٌ بها أن "تملك قوة لا تُدحض" في النظام العالمي الجديد، وبما يضمن "رسم حدودٍ لممارسة السيادة" من جانب الدول التي قد تتضارب ومآربها. كما أنهم طوّروا "سياسة متكاملة لتحقيق التفوّق العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة" في "البقعة الكبيرة" التي تقرّر أن تضم على الأقل نصف الكرة الغربي والأمبراطورية البريطانية السابقة والشرق الأقصى. ومع تقدّم سير الحرب واتضاح "أن القوة العسكرية السوفييتية... قد سحقت الرايخ الهتلري"، جرى توسيع مخطَّطات البقعة الكبيرة لتشمل أكبر مساحة ممكنة من القارة الأوراسية[35]. ومنذ ذلك الحين، والعالم يشهد العديد من التحوّلات والتغييرات الدراماتيكية؛ لكن ما يلفت النظر مثلها إنْ لم يكن أكثر ـ وما له أهمية بعيدة الأثر بالنسبة للمستقبل ـ ذلك التواصل والاستمرارية الجوهرية في تلك السياسات مع شيء من التعديلات التكتيكية والتحايلات التبريرية التي يتطلّبها الظرف.

خلال الحرب العالمية الثانية، صار جوزيف ستالين حليفاً، "العم جو"

المحبوب [كما كان يُلقّب]، هذا فيما كانت روسيا تحتوي أولاً ومن ثم تدحر الموجة النازية العاتية. كتب المؤرِّخ أُومر بارتوف يقول: "إننا لا نُبالغ إذا ما أكّدنا على أنه ومهما كان نظام حُكم ستالين إجرامياً وبغيضاً، وهو كذلك بالتأكيد، فلولا الجيش الأحمر وتضحياته الجسام بالدم، لما كان هُزم الجيش الألماني [الفيرماخت]، ولبقيت النازية حقيقة واقعة في أوروبا لأجيال عديدة قادمة"[36]. والباحث وارن كيمبول، المتخصّص في الكتابة عن [فرانكلين] روزفلت، يؤكّد من جانبه أنه "لما أشارت كل التقديرات العسكرية إلى أن الجيش الأحمر هو وحده القادر على الانتصار على هتلر في حربٍ بريّة، أصبحت المساعدات إلى الاتحاد السوفييتي أولوية رئاسية"، وذلك بناءً على افتراضٍ بأن الجيش الروسي سوف يطحن ألمانيا طحناً ويوفِّر على الجنود الأميركيين حرباً بريّة. وكانت استراتيجية روزفلت تقضي بأن تكون الولايات المتحدة بمنزلة الاحتياط، على ما أسرّ لبعضهم في الخفاء. لكن وكما يردف كيمبول جازماً، فإن "روزفلت عامل برنامج المساعدات إلى روسيا كمسألة "حُسن نيّة" أكثر منه لقيمته بالنسبة إلى المجهود الحربي السوفييتي"، مقدِّراً قيمته بحوالى 10 بالمئة من الإنتاج الروسي؛ وهذا ما جعله عنصراً حاسماً، وإنْ كان بعدُ ثانوياً، لخطط روزفلت الأوسع. فخطّته، التي لم تتغيّر حتى النهاية، كانت - بحسب ملاحظة غاديس الدقيقة - جعل حلفاء الولايات المتحدة "يضطلعون بالقسم الأعظم من القتال" في أوروبا، بحيث "تبقى الخسائر (الأميركية) في حدّها الأدنى". وكانت عبارة "حلفاء" هنا تعني في الأغلب الأعمّ: الروس. لأنه في مقابل كل جندي أميركي يلقى مصرعه وهو يُقاتل في الحرب، "كان زهاء 60 روسياً يلقون نفس المصير". وكان هناك هدف متطابق، وقد تحقّق بدرجة كبيرة، يقضي بأن تكون للولايات المتحدة السيطرة الكاملة في منطقة المحيط الهادىء، فلا تدخُّل فيها من جانب حلفاء لها، أو حتى مشاركة من طرف "الضحايا الرئيسيين للعدوان الياباني"[37].

في المراحل المبكرة من الحرب، كانت رؤية هاري ترومان في غاية البساطة: إذا رأينا ألمانيا تكسب، علينا أن نساعد روسيا. وإذا كانت روسيا هي التي تكسب، علينا أن نساعد ألمانيا. وبهذه الطريقة ندعهما يقتلان أكبر عدد ممكن منهما"؛ وهذا ما دعاه عالِم السياسة تيموثي كروافورد "بالاستراتيجية

المحورية لإطالة أمد الحرب". غير أن رؤية ترومان البراغماتية بوجه عام، لطّفتها بعض الشيء محبته الصادقة وإعجابه الشديد بالعمّ جو، الذي كان يرى فيه "شخصاً محترماً (وإنْ) كان لا يستطيع أن يفعل ما يريد"، لأنه، وبحسب قول ترومان في عام 1948، "أسير المكتب السياسي". وقد توقف ترومان عن إبداء مثل هذه الآراء في العلن حين أقنعه مستشاروه بأن ذلك "خطأ فاضح ومضرٌ به". لكنه استمر يصف العمّ جو في السرّ بـ "الصادق" و"المستقيم"، لا بل قال إنه "مثل توم بندرغاست قريب مني كأي إنسان أعرفه"، مشيراً هنا إلى الزعيم السياسي من ولاية ميسوري الذي كان وراء انطلاقته السياسية. وكرئيس لأميركا، شعر ترومان بأنه يستطيع الانسجام مع الطاغية ما دامت الولايات المتحدة تفعل ما تريد في 85 بالمئة من الوقت[38].

أما المخطِّطون للحرب فكانت رؤيتهم أكثر قتامة. والبريطانيون، بالأخص، اعتبروا التحالف الغربي - السوفييتي في زمن الحرب "ضلالاً" منذ البداية. واعتباراً من أوائل عام 1944، راحت الاستخبارات العسكرية الغربية "تسم السوفييت بالعدو التالي"، فتحجب عن الروس معلومات حاسمة حول القوات الألمانية، في الوقت الذي تحصل فيه على معلومات "مفصّلة ودقيقة للغاية" عن القوات العسكرية الروسية. وقد توقف كل تعاون استخباراتي ما بين الغرب وروسيا تقريباً في نهاية عام 1944، وشرعت منذئذ الاستخبارات البريطانية والأميركية بجمع معلومات من أجل شنّ هجمات جوية على روسيا. وكان الفيلد مارشال السير آلن بروك، رئيس هيئة الأركان العامة البريطانية أثناء الحرب، لا يفتأ يُبدي اشمئزازه مما أسماه "هذا العرق شبه الآسيوي"، الذي ربما كان على نفس الدرجة تقريباً من الانحطاط كأولئك "العبيد الأقزام الصُفر الصغار" في اليابان، الذين كانوا يثيرون قرف السير ألكسندر كادوغان، المسؤول الكبير في وزارة الخارجية. وقد توصل بروك في عام 1943 إلى أن الاتحاد السوفييتي "لا يُمكن إلّا أن يكون مصدر التهديد الرئيسي" بعد الحرب، لذلك سيكون من الضروري رعاية ألمانيا، وتقوية عودها تدريجياً وإدخالها في اتحاد غرب أوروبا"، حتى وإن كانت هذه سياسة صعبة التنفيذ "تحت غطاء حلفٍ مقدس يضم إنجلترا وروسيا وأميركا". ولاحظ ريتشارد ألدريش أن بروك ونائبه الجنرال هنري بونال كانا "مثل هاري س. ترومان في واشنطن، يبتهجان ابتهاجاً عظيماً

إذ يريان (ألمانيا وروسيا) تهاجمان بعضهما بعضاً بمنتهى الضراوة". وفي أواخر عام 1944، كانت المؤسسة العسكرية البريطانية تُنتج طائرات حربية، ومنها ما هو مخصّص لإعادة تسليح ألمانيا، وذلك من أجل الهجوم المزمع على روسيا. كذلك وجدت الاستخبارات البريطانية "تقديرات 'سرّية للغاية' مفادها أن الاتحاد السوفييتي هو العدو المُقبل قيد التداول في واشنطن"[39].

وفي أيار/مايو 1945، والحرب على ألمانيا تضع أوزارها، أمر تشرتشل الطائرات الحربية بالتجمّع استعداداً لـ "عملية آنسينكابل"[*]. كتب ألدريش يقول إن "هدفه المُعلن كان 'إزالة روسيا' من على الخارطة". والخطط التي لم يرفع غطاء السرية عنها إلّا في عام 1999، "دعت إلى شنّ هجوم مباغت بمئات آلاف الجنود البريطانيين والأميركيين، يُساندهم 100,000 جندي ألماني أُعيد تسليحهم"، هذا فيما يقوم سلاح الجو الملكي "بمهاجمة المدن السوفييتية من قواعد في شمال أوروبا". وما لبثت أن أُضيفت الأسلحة النووية إلى الخلطة، وكان كادوغان قد استشاط غضباً في وقت سابق لما رآه من "ارتياب يكاد يستحوذ على الروس إلى درجة الجنون"، الأمر الذي يتطلّب "صبراً وطول أناة" عند محاولة التعامل معهم، "كما لو كنا نخالهم كائنات بشرية عاقلة"[40].

والمعضلة معضلةٌ مستديمة في المحاولات للتعامل مع اللّابشر في العالم. فبعد مضيٍ ثلاثين سنة على الفظائع الإجرامية التي أدارها، كان روبرت ماكنمارا لا يزال يُفكّر والحيرة تنتابه في عدم استعداد المقاومة الفييتنامية الجنوبية لإلقاء سلاحها والصيرورة جزءاً من "فييتنام جنوبية مستقلّة وغير شيوعية"، سيراً على خطى إندونيسيا التي "عكست التيار" بعد مقتل 300,000 أو يزيد من أعضاء الحزب الشيوعي الإندونيسي... وهي "تقبع الآن بين أيدي قوميين مستقلّين بقيادة سوهارتو"[41].

فكيف يسع الفييتناميون ألّا يقدّروا مزايا المستقبل المشرق الذي كان ماكنمارا يُزكّيه لهم؟ لعلّ الجواب على ذلك هو الذي ساقه هنري كيسنجر في تأمّله، حوالى ذلك الوقت، في "أعمق مشكلة تكتنف النظام العالمي المعاصر"؛

(*) "Operation Unthinkable"، أي: عملية ما هو فوق التصوّر، أو ما لا يُصدّق، أو ما لا مجال للتفكير فيه... وهو ما يعكس مبلغ الجنون الذي بلغه أصحابها. (م)

وهي ليست مشكلة المجاعة أو الحرب، بل بالأحرى مشكلة "الاختلاف في المنظور الفلسفي" الذي يُباعد ما بين الغرب "الذي يعتنق بعمق فكرة أن العالم الواقعي وجود خارجي بالنسبة للمراقب"، وبين بقية العالم الذي لا يزال يؤمن بأن "العالم الواقعي وجود داخلي بالكامل تقريباً بالنسبة للمراقب". وربما لهذا السبب لم يستجب الفييتناميون بعقلانية لجهودنا الرامية إلى قصفهم إلى أن يحضروا إلى طاولة المفاوضات حيث نعرض عليهم مصير الحزب الشيوعي الإندونيسي في "إندونيسيا المستقلّة". ويواصل كيسنجر كلامه فيقول إن الروس يتخذون وضعية غير مريحة هنا إذ يقفون مفرشخين فوق هذا الفارق الكبير في المنظور الفلسفي. ثم إن التعامل معهم صعب بنوع خاص نظراً لتوهُّمهم أن "العوامل 'الموضوعية'، مثل البنية الاجتماعية والعملية الاقتصادية، وقبل كل شيء الصراع الطبقي، أكثر أهميةً من قناعات رجالات الدولة الشخصية". ومن هنا، فإنهم لا "يقبلون تأكيدات حُسن النيّة بقيمتها الظاهرة"، كما نفعل نحن[42].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة، بدأت التقييمات البريطانية تتغيّر. ففي عام 1951، أخبر مدير الاستخبارات البحرية المتقاعد، نائب الأميرال إريك لونغلي ـ كوك، "أفراد الحلقة الداخلية بأن الروس المتبلّدي الحسّ قوة استقرار للنظام العالمي"، كونهم يسعون إلى تعزيز أغراضهم "بالوسائل النفسية أو الاقتصادية، وليس 'بالهجوم العسكري الشامل'". وألمح إلى أن "الخطر الرئيسي الذي يتهدّد الاستقرار الاستراتيجي، لا بل وبقاء المملكة المتحدة بالذات، إنما يأتي من أميركا" التي تتحضّر "لحربٍ حامية مع الاتحاد السوفييتي"، الذي ستكون الولايات المتحدة في مأمنٍ منه بينما قد يحيق الدمار ببريطانيا على يديه[43].

وهذه المخاوف ما كانت إلّا لتتفاقم أكثر فأكثر باللغة الطنّانة التي صيغت بها المذكرة 68 لمجلس الأمن القومي لو كان درى بها الناس. صيغت [منكرة] مجلس الأمن القومي 68 في بحر العام 1950، أي قبل اندلاع الحرب الكورية بقليل، واعتُبرت الوثيقة التأسيسية للنظام العالمي المعاصر، ويُستشهد بها على نطاق واسع في الدراسات البحثية، وإنْ كان القسم الأكبر من محتوياتها موضع

تجاهل عام، بما في ذلك المعطيات المتبعثرة التي تتحدّث عن الضعف العسكري السوفييتي بالمقارنة مع [قوة] الغرب والإطار الخطابي للوثيقة اللافت للنظر[44]. وُضعت مسودة الوثيقة المذكورة من قِبَل بول نيتزه وتحت إشراف دين أتشيسون، وهما اثنان من "الرجال الحُكماء" الذين كُرِّموا أجلَّ تكريمٍ لرزانتهم واتزانهم وتبصُّرهم في إيجاد النظام العالمي الجديد القائم اليوم. لقد قابلا بين "المخطط الأصلي للدولة الرِّقِّية" و"الغاية الجوهرية" للولايات المتحدة، فوجدا أن "الهدف الثابت" و"الدافع" المتأصل المُلازم للدولة الرقْية هو فرض "سلطة مطلقة على سائر العالم"، عبر تدمير جميع الحكومات و"بنيان المجتمع" في كل مكان. وشرُّها الأقصى يتباين كل التبايُن مع كمالنا المُطلق. أما الغاية الجوهرية" للولايات المتحدة فهي ضمان "كرامة الفرد وقيمته" في كل مكان. فزعماؤها يتحلّون "بدوافع شهمة وبنّاءة"؛ وهي مناقب بادية على الأخص في المجالات التقليدية للنفوذ الأميركي، التي طالما تمتّعت بامتياز "مساعينا القديمة والدؤوبة لخلق نظام أميركي قارّي وتطويره حالياً". ومن هنا الإعجاب بالقوة الأميركية إلى الجنوب من حدودنا.

بالمقارنة مع حُكماء إدارة ترومان الذين كانوا "حاضرين لحظة الخلق"، تبدو اللغة الخطابية عن الخير والشرّ التي ينتحلها كتبةُ خُطب بوش من الملاحم التراثية وحكايات الأطفال الخيالية ملطّفة نوعاً ما.

والتواصل الأساسي للسياسة تجلّى واضحاً من جديد عندما انهار الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي وفّر سوانح جديدة إلى جانب الحاجة إلى انطباعات خاطئة جديدة. فاشتدت الهجمات على كوبا، إنما أُعيد تأطيرها: فهي ليست بعد الآن دفاعاً عن النفس في وجه الروس، بل هي بالأحرى تفانٍ صادق من جانب واشنطن لوجه الديمقراطية، التي تتطلّب خنق كوبا والإرهاب المعشش في الولايات المتحدة. هذا الانزياح المفاجىء للذرائع لم يستدعِ تفكيراً مطولاً، لا ولا حتى التفاتاً ملموساً في الواقع (على نحو ما شاهدنا للتو؛ فقد اتُّبع النموذج بحذافيره في عام 2003 إثر تداعي الذرائع لغزو العراق). وغزو بوش [الأول] لباناما رأساً بعد سقوط جدار برلين في عام 1989، لم يكن في حد ذاته أكثر من مجرد حاشية صغيرة في تاريخ المنطقة. لكنه دلّ، هوَ الآخر، على حصول

تحوّلات معيّنة. وقد أشار المسؤول في وزارة الخارجية الريغانية، إليوت أبرامز، إلى أحدها بقوله إن "بوش سيكون على الأرجح مستعداً وبشكل متزايد لاستخدام القوة" طالما لم تعد هناك خشية كبيرة من أن يؤدي ذلك إلى حدوث ردّة فعل روسية. وفي باناما كذلك، كانت ثمة حاجة إلى حجج وذرائع جديدة: ليس الخطر الروسي، بل تجارة المخدرات من قبل نورييغا، عميل السي آي إيه العريق، الذي أخذ يُبدي عدم تعاون متزايداً (مزركشة بروايات قليلة عن تهديدات وجِّهت إلى الأميركيين). وفي آب/أغسطس 1990، حين غزا صدّام حسين الكويت، شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا بأنهما طليقتا اليدين لحشد قوات جرّارة لحملة عسكرية ضخمة في الصحراء العربية تمهيداً للغزو في العام التالي، بعدما لم يعد هناك من رادعٍ لهما من طرف القوة العظمى المنافسة[45].

وبانتفاء الحرب الباردة بعد اليوم، كان من الضروري إعادة تأطير الذرائع ليس من أجل التدخل فحسب، بل وفي سبيل عسكرة رأسمالية الدولة في الداخل أيضاً. صحيح أن ميزانية البنتاغون المُحالة على الكونغرس بعد سقوط جدار برلين بعدة شهور بقيت على حالها من دون تغيير إلى حد بعيد، إلّا أنها كانت مُغلّفة بإطار خطابي جديد تمثّل بما ورد في استراتيجية الأمن القومي المُعلنة في آذار/مارس 1990، وقد نصت إحدى الأولويات على دعم الصناعات المتقدمة بالطُرُق التقليدية، في خرقٍ فاضح لمبادئ السوق الحرّة المُنادى بها، والمفروضة فرضاً على الآخرين. دعت استراتيجية الأمن القومي إلى توطيد "قاعدة الصناعات الدفاعية" (صناعات التكنولوجيا العالية بالأساس) وذلك بتقديم الحوافز "للاستثمار في مرافق ومعدّات جديدة وكذلك في مضمار الأبحاث والتطوير". وكما في الماضي، تقرّر إشراك المجتمع بأسره في نفقات ومخاطر المراحل القادمة من الاقتصاد الصناعي، على أن يُصار إلى خصخصة الأرباح النهائية، وهي شكل من اشتراكية الدولة للأغنياء فقط يرتكز عليه القسم الأكبر من الاقتصاد الأميركي المتقدّم، منذ الحرب العالمية الثانية بنوع خاص، لكن مع بعض السوابق في الاقتصادات المتقدمة التي تعود زمنياً إلى بواكير الثورة الصناعية[46]. لقد شهدت الفترة الماضية وعلى مدى عدّة عقود هبوطاً في تمويل البنتاغون للأبحاث والتطوير، بينما ارتفع خلالها حجم الدعم المُقدّم عبر المؤسّسات الصحّية القومية وسواها من مكوِّنات القطاع العام ذات الصلة

بالصحّة، نظراً للتحوّل الذي طرأ على اقتصاد الغد الحديث والمتطوّر جداً من الصناعات الإلكترونية إلى الصناعات البيولوجية. قد يُهلِّل آلان غرينسبان، رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي لمدة طويلة، وغيره من المؤدلجين لأعاجيب "المبادرة المقاولاتية" و"اختيار المستهلك" و"التجارة الحرّة"، لكن من يقرّرون وجهة الأموال العامّة لتطوير الاقتصاد وأولئك الذين ينتفعون من تلك القرارات يعرفون [الحقيقة] أفضل منهم(47).

نسمع البعض يحاجّون في بعض الأحيان بأن التطوير المستتر لصناعات التكنولوجيا العالية تحت غطاء "الدفاع"، أمرٌ يعود بالنفع العميم على المجتمع. في مقدور من لا يُشاطر ذلك البعض هذا الازدراء بالديمقراطية أن يسأل أية قرارات كان سيأخذها المواطنون لو أُنبئوا بالخيارات الحقيقية وسُمح لهم بالاختيار من بينها. لربما كانوا فضّلوا مزيداً من الإنفاق الاجتماعي على الصحة، والتعليم، والسكن اللائق، والبيئة المُلائمة للأجيال القادمة، وعلى دعم الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والدبلوماسية، كما تبيِّن استطلاعات الرأي بصورة منتظمة. لا يسعنا إلّا التكهّن فقط، ما دام الخوف من الديمقراطية يقف حائلاً دون ترك الجمهور يلج الحلبة السياسية، أو حتى إطلاعه على ما يُصنع باسمه.

فكان لا مناص من إعادة النظر في المبررات للإبقاء على القطاع العام الديناميكي من الاقتصاد في ضوء الاحتمالات الجديدة الطارئة بعد انتهاء الحرب الباردة. وحيث أن السبب لا يمكن أن يكون بعد اليوم خطر العدوان الروسي، فقد صار "التعقيد التكنولوجي المتزايد لنزاعات العالم الثالث"، الذي "سيُرتب واجبات خطيرة على قواتنا"، و"سيستمر في تهديد المصالح الأميركية"، حتى من دون "الستارة الخلفية للتنافس بين القوى العظمى". والمُراجعة نفسها كانت مطلوبة من أجل الوظيفة الثانية الملقاة على عاتق البنتاغون، أعني: ضمان "الاستقرار" في العالم، التعبير الشيفري للانصياع والطاعة. فقد أوضحت الإدارة بالحرف الواحد: "في العصر الجديد" بعد زوال الحرب الباردة، "نتوقع أن تبقى قوتنا العسكرية ركيزة أساسية للتوازن العالمي، إنما بدرجة أقلّ من البروز وبطُرُق وأشكال مختلفة. ونرى أن الاحتياج الأكثر احتمالاً إلى قواتنا العسكرية قد لا يشمل الاتحاد السوفييتي، بل لعلّه يكون في العالم الثالث، حيث

قد تستدعي الحاجة قُدرات ومقاربات جديدة" ـ في الواقع، المقاربات القديمة إيّاها إنما بذرائع جديدة تُصاحب القدرات الجديدة. "وفي المستقبل، نتوقع أن تسترعي تهديدات ومخاطر غير سوفييتية للمصالح (الأميركية) قدراً أكبر من الانتباه" ـ بل انتباهاً مماثلاً في الحقيقة لكنه مكيَّفٌ بحسب الظروف سواء في الفعل أم في القول. وشأننا في الماضي، يجب أن تكون لدينا الوسيلة "لتعزيز وحداتنا المتقدمة المتموضعة على الأرض، أو الزجّ بقواتنا في مناطق ليس لنا فيها وجود دائم". وهذا ما تحتّمه الضرورة ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى اعتماد العالم الحُرّ على إمدادات الطاقة من هذه المنطقة البالغة الأهمية"، حيث "التهديدات لمصالحنا" التي تتطلّب ارتباطاً عسكرياً مباشراً لا يُمكن "إلقاء تبعتها على الكرملين" ـ خلافاً لعقود من الادّعاءات التي رُكنت الآن جانباً لعدم جدواها. لم تُثر المراجعات المفاجئة أية تعليقات. ويومها لم يكن صدّام حسين من بين المخاطر غير السوفييتية، بل كان لا يزال صديقاً وحليفاً مفضّلاً ومتلقياً لقدرٍ وافرٍ من الدعم والمساعدة[48].

ومن جانبهم، كرّر القادة العسكريون ما تردد من أفكار في الأوساط السياسية، مشدِّدين على أن نهاية الحرب الباردة لن تنسحب تغييراً ذا شأن على السياسات الأمنية. "فالغالبية العُظمى من الأزمات التي تعاملنا معها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن الاتحاد السوفييتي في الواقع ضالعاً فيها على نحو مباشر"، بحسب ما لاحظ الجنرال البحري أم. غراي بدقة تامّة في أيار/مايو 1990. وتبقى المشاكل، كما في السابق، حالات تمرد ناشئة عن "السخط المتزايد للعالم غير النامي على الفجوة المتّسعة ما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة"، التي قد "تزعزع الاستقرار الإقليمي وتُعرِّض للخطر نفاذنا إلى الموارد الاقتصادية والعسكرية الحيوية" التي صارت الولايات المتحدة وحليفاتها "أكثر فأكثر اعتماداً عليها". لذلك يتعين علينا "أن نحتفظ ضمن بُنية قوتنا الفعلية بقُدرةٍ على تحريك قوة عسكرية معقولة مع المرونة [الكافية] للاستجابة للنزاعات أياً تكن درجتها على مقياس العُنف في كل أنحاء العالم"، وذلك لضمان "الوصول دونما عائق" سواء إلى "الأسواق الاقتصادية النامية في العالم أجمع" أم إلى "الموارد اللازمة لدعم احتياجاتنا الصناعية"[49].

هذه الفكرة الأساسية بقيت سارية المفعول حتى بعد مرور عقد من الزمن. فالتقديرات الاستخباراتية المستقبلية للألفية الجديدة تتوقع أن تواصل "العولمة" (بالمعنى العقائدي المألوف للكلمة) مجراها: "سيكون تطوّرها وعراً، ويتسم بالتقلُّبات المالية المزمنة واتساع الفجوة الاقتصادية". كما أنه سيتسبّب "بركود اقتصادي متفاقم، وعدم استقرار سياسي واغتراب ثقافي"، الأمر الذي "سيغذّي التطرّف العرقي والأيديولوجي والديني، إلى جانب تمظهرات العُنف التي غالباً ما تُصاحبه"، والقسم الأكبر من ذلك العُنف موجَّه نحو الولايات المتحدة. والترهين الذي أُجري عام 2004 على تلك [التقديرات] الاستخباراتية يتوقع أن "تزداد التناقضات والالتباسات التي تكتنف العالم المعولم بروزاً في الصدارة عما هي اليوم"، وذلك طرداً مع "ازدياد الهوة اتساعاً ما بين الأقطار التي تستفيد من العولمة... وتلك البلدان غير النامية، أو الجيوب ضمن البلدان التي تُركت تتخلّف عن الركب". والحال أن تلك "الجيوب" ضخمة، لا بل هائلة الضخامة، لدى أطفال ملصقات "العولمة"(*)(50).

كذلك يحذِّر التقييم الاستخباراتي لعام 2004 من أنه "في غضون السنوات الخمس عشرة القادمة، يُمكن للتمركّز المتزايد للمسائل الأخلاقية، القديمة منها والجديدة، أن يُحدث انقساماً في صفوف الجمهور على نطاق العالم ويُشكِّل تحدياً للزعامة الأميركية" في قضايا من قبيل "البيئة والتغيُّرات المناخية، والحُرمة الشخصية، والاستنساخ والتكنولوجيا الحيوية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الضابط للنزاعات، ودور المؤسسات المتعدّدة الجوانب". سيتعيّن على الولايات المتحدة "وبصورة متزايدة أن تُقارع الرأي العام العالمي، الذي طرأ عليه تحول دراماتيكي منذ نهاية الحرب الباردة"؛ وهذا تلميح ملطَّف إلى حقيقة بعينها، وهي أن إدارة بوش أفلحت وإلى حدٍ بعيد في مضاعفة الخشية من الولايات المتحدة، وفي أحوال كثيرة من الكراهية لها(51).

إن ملاحظات هنتنغتون بصدد الحاجة إلى خلق انطباعات خاطئة للإمساك بالسكان في البلد المعني والتحكّم بهم إنما هي مثال شاهد عمّا يجب أن تكون

(*) تشبيهاً لها بالأطفال ذوي الأمراض الخاصة أو الإعاقات الجسدية الذين يظهرون على ملصقات دعائية لجمعية أو مؤسسة ترعى وتساعد أمثال هؤلاء الأطفال. (م)

عليه أبسط البديهيات: مجاهرة الزعماء بالنوايا الطيبة يجب أن تُرفض من جانب أي مراقب عاقل. إنها تُحاذى العام والمتوقع، ومن هنا فهي لا تحمل عملياً أية معلومة. حتى أسوأ الوحوش ـ هتلر، ستالين، الفاشيون اليابانيون، سوهارتو، صدّام حسين، وآخرون كُثُر غيرهم ـ قد أتحفونا بعروضٍ مؤثِّرة من الكلام الرنّان عن نُبل مقاصدهم. والشيء نفسه ينطبق على "معاهد السلام" و"الوقفيات لصالح الديمقراطية". إذا كنا جادّين حقاً، يجب أن نسأل عن أفعالها ولا نلتفت كثيراً إلى أقوالها؛ ملاحظة أوّلية ألهمت أدباً ثرّاً من باسكال إلى زامياتين إلى أورويل.

"عربة نشر الديمقراطية"

واضعين كل ذلك في البال، دعونا نلتفت الآن إلى العراق والرغبة المتجدّدة في "نشر الديمقراطية" التي تُعتبر مكوِّناً رئيسياً "لاستراتيجية بوش الكبرى".

في معرض ترحيبه بالانتخابات العراقية في كانون الثاني/يناير 2005، أعلن وزير خارجية إيران أن بلاده "تُساند تطلّعات المواطنين العراقيين إلى حكمٍ ديمقراطي، والعيش في رخاء وازدهار في بلادٍ موحدة وإقامة علاقات سلمية مع جيرانهم"؛ بكلام آخر، إلى عراقٍ ذي سيادة تامّة وسط منطقة مستقرة ومُسالمة قوامها دول ديمقراطية. إن المراقب العاقل لا يسعه إلّا أن ينظر إلى هذا التفاني الإيراني في نشر الديمقراطية بعين الشك والارتياب. ويصحّ هذا القول أيضاً حين تصدر عن بوش، وبلير، ورايس وشركائهم تصريحات مشابهة. ولعلّه يصحّ أكثر بعد لأسباب ليس من السهل أبداً تجاهلها. فالحقيقة الساطعة تُقال أحياناً بوضوح ـ وإنْ كان ذلك فيما ندر. كتب أوغسطوس ريتشارد نورتون، المختصّ في شؤون الشرق الأوسط يقول: "مع انكشاف الأوهام والتخيُّلات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، راحت إدارة بوش تُشدِّد النبرة أكثر فأكثر على ما يُسمى التحويل الديمقراطي للعراق، وسرعان ما قفز الباحثون إلى العربة التي تقلّ جوقة نشر الديمقراطية". وقبل أن ينفضح أمر التهيؤات تلك، كانت هناك بالطبع تلاوة بين الفينة والأخرى للمزامير المألوفة عن التحوّل الديمقراطي، إنما من غير أن تتعدّى المعيار الاعتيادي الخالي من أي معنى. ففي الوثائق المُستعرضة في أوسع وأشمل دراسة للتبريرات التي أُعطيت لغزو العراق، بقلم جون براندوس، حتى مصطلحات مثل "الديمقراطية" لا وجود لها في فهارسها[52].

ولنقلها بصراحة، إن زعماء الولايات المتحدة وبريطانيا عندما يطلبون منّا أن نقدّر صدق لغوهم الفصيح عن انتقالهم المفاجىء إلى التطبيل "للتحوُّل الديمقراطي"، كأنما يُعلموننا أيضاً بأنهم من أوقح الكذّابين كونهم دفعوا ببلديهم إلى الحرب بسبب "سؤال وحيد": هل تخلّى صدّام عن برامجه لأسلحة الدمار الشامل؟ في آب/أغسطس 2003، حين كانت القصة على وشك أن تتحطّم شذر مذر، نقلت الصحافة أن "إدارة بوش، وإزاء استمرار البحث عن أسلحة محظورة في العراق على غير طائل، انتقلت إلى التنويه بحجّة مختلفة للحرب على صدّام حسين: استخدام العراق كـ 'خابور في العجلة' لتغيير الشرق الأوسط، والتخفيف بتلك الطريقة من خطر الإرهاب المحدق بالولايات المتحدة". وكان يجب القول بالأحرى: المجازفة بتعزيز الخطر الإرهابي، وهو ما حصل فعلاً باعتراف وكالات استخباراتهم هم[53].

والتوقيت وحده كافٍ للنيل من صدقية "الحجّة المختلفة"، وأن هذه ليست إلّا البداية الظاهرة فقط. مع ذلك، فإن الحجّة الجديدة هذه سرعان ما أصبحت كتاباً مقدساً. ومضى صدقُ قائدنا متجاوزاً كل شُبهة أو ريبة بعد خطاب الرئيس حول "الحرية في العراق والشرق الأوسط" بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس "الوقف الوطني من أجل الديمقراطية" في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 في واشنطن. أما "السؤال الوحيد" فقد شُيِّع إلى حُفرة الذاكرة، وحلّت محلّه "رسالة بوش الخلاصية" لإحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط في ما "يُمكن أن تكون الحرب الأكثر مثالية في عصرنا الحديث"، لمُلهمها "رئيس أركان المثاليين" بول ولفويتز[54].

وبجهد جهيد وجدتُ فقط ما ندر من استثناءات لهذا الموقف في وسائل الإعلام وتعقيبات المثقفين، وإنْ كان هناك بالفعل منتقدون حذّرونا من أن الرؤية "الشهمة" و"السخيّة" قد لا تكون في متناولنا. بل لعلّها تكون مُكلفة جداً، أو قد يكون المنتفعون من التخلّف بمكان، الأمر الذي يحول دون استفادتهم من عنايتنا المفرطة. وهنا يتفق لبعض الشكّاكين في الرأي مع أستاذ القانون في جامعة نيويورك، نوح فلدمان، الذي أُسندت إليه مهمة تلقين العراقيين تعاليم الديمقراطية وإعداد دستورهم (غصباً عن إرادتهم)، لكنه حذّرهم من "أنكم إذا ما أسرعتم

أكثر من اللازم" - أي بالسرعة التي يريدها العراقيون - "فربما انتُخب الناس الخطأ". وبكلام أعمّ، أوضح ديفيد بروكس أنه "وبحسب ما لاحظ نوح فلدمان، الناس في الشرق الأوسط لا يتصرفون دائماً بشكل عقلاني، بالرغم من إرشادنا الصبور وإرشاد بريطانيا لهم من قبلنا"[55].

وقد تجلّى تقييم بروكس - فلدمان هذا للناس في الشرق الأوسط كأظهر ما يكون التجلّي حين أماط الرئيس بوش رسمياً اللثام عن رسالته الخلاصية في الاحتفال بذكرى تأسيس "الوقف الوطني من أجل الديمقراطية". وقد أتاح استطلاع للرأي أجرته مؤسّسة غالوب في بغداد الفرصة للمجيبين كي يلتحقوا بالمثقفين الغربيين في القفز إلى العربة التي تقلّ "جوقة نشر الديمقراطية"، لكن البعض تخلّف عن ذلك، وهم بحدود: 99 بالمئة. سُئلوا ما الذي حمل الولايات المتحدة في رأيهم على غزو العراق، أجاب 1 بالمئة أن الهدف هو إحلال الديمقراطية، و5 بالمئة أن الهدف هو "مساعدة الشعب العراقي". ومعظم البقية جزموا بأن الهدف هو السيطرة على موارد العراق وإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأميركية والإسرائيلية - "نظرية المؤامرة" إيّاها التي يمقتها الغربيون العقلانيون الذين يُدركون أن واشنطن ولندن كانتا ستبديان التفاني عينه في "تحرير العراق" لو صدف أن كانت صادراته الرئيسية هي الخسّ والمخلّلات عوضاً عن النفط[56].

وقد تجلّت لاعقلانية الناس في الشرق الأوسط وتخلّفهم مرة أخرى في أيلول/سبتمبر 2005، حين أوفد البيت الأبيض خبيرة العلاقات العامّة، كارن هيوز، لكي تشرح لهم أنهم عجزوا عن فهم تفاني واشنطن لما فيه رفاهيتهم وحريتهم. لكن تمرين "أنا أم" في الدبلوماسية العامّة لم ينجح النجاح المنشود. والمشكلة، كما أفادت الصحف، هي أنها اعتمدت [أسلوب] "اللّساعات الصحيحة والسريعة بدلاً من الحجج المدعّمة بالقرائن. في الحملات الأميركية، يُمكن أن يكون لهذه الرسائل المكرّرة المرة تلو المرة تأثيرها لأن المرشح للرئاسة يُهيمن على الأخبار مع كل تصريح يُدلي به؛ وإذا لم يُجدِ ذلك نفعاً، تكفّل المال بذلك من خلال الدعاية المشبّعة. لكن السيدة هيوز، على العكس من ذلك، لم تتمكّن في هذه المنطقة التي تتسم بيئتها بالحيوية والقرع العالي من الوصول إلى تلال الإعلام

المطلّة عليها". باختصار، إن اللّسع السليم والتضخيم الإعلامي والدعاية المشبّعة لا تجدي نفعاً بين أُناس بدائيين يخالون الحجّة الثابتة والنقاش الحيوي من مقوّمات الديمقراطية. والدرس هنا يبدو من غير السهل تعلّمه. فبعدها بعدة أسابيع، وفي نقاش جرى في جامعة بيروت الأميركية، شرحت جولييت وورّ، مسؤولة العلاقات العامة في السفارة الأميركية ببيروت، للحاضرين أن الولايات المتحدة تسعى إلى "مدّ يدها إلى الشعب بغية تحقيق أهداف السياسة الأميركية"، وذلك من خلال تشجيعها "أربع تاءات": التبادل، والتعهّد، والتعليم، والتمكين. والظاهر أن كلامها هذا عجز عن إحداث الأثر المطلوب في بيروت، التي طالما اتسمت بيئتها ببالغ "الحيوية والقرع العالي". واضح أن مهمة "نشر الديمقراطية" ليست بتلك البساطة والسهولة[57].

مع ذلك، أرى أن ريتشارد نورتون يظلم نوعاً ما جماعة الباحثين. فالبعض من هؤلاء أدرك فعلاً أنه ليس إلّا بعد أن أُجيب على "السؤال الوحيد" بالطريقة الخاطئة أن "بدأ الرئيس جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء طوني بلير يتحدّثان بحماسةٍ عن أهمية جلب 'الديمقراطية والحرية' إلى العراق والشرق الأوسط في تبريرٍ للحرب بعد أن وقعت الواقعة"، وهذا كلام لا يُمكن حمله على محمل الجدّ طبعاً. لكن خارج دائرة الباحثين، وعلى نحوٍ يكاد يكون ثابتاً داخلها، تبدو ملاحظة نورتون هذه دقيقة إلى حد يبعث على الاكتئاب[58].

وبمعزل عن التوقيت، فإن الإيمان بالتحويل [الديمقراطي] ليس من السهل أبداً تثبيته في ضوء سلوك المبشّرين الذين رأيناهم قبل قليل. وقد سبق لنا أن تطرّقنا إلى مأثرة بوش وبلير في تحاشي مخاطر الديمقراطية لدى مُضيِّهما قُدماً في الإعداد لغزو العراق خلال عام 2002. وحتى لو وضعنا هذا الشاهد المهمّ جانباً، فمن بالغ الصعوبة أن نستذكر مظهراً من مظاهر احتقار الديمقراطية واضحاً وصارخاً كالتمييز الذي أقامه دونالد رامسفيلد ما بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة إبّان الحشد للغزو، والذي يتناوله بشغفٍ المعلّقون وأبناء الطبقة السياسية. كانت المعايير المعتمدة في تمييز الفئات حادّة وواضحة ومنوِّرة جداً للأذهان. وأحد هذه المعايير التمييزية يسلّط الضوء على المفهوم المعمول به للديمقراطية: أوروبا القديمة تتألف من بلدانٍ اتخذت الحكومة فيها الموقف نفسه

من الحرب الذي اتخذته الغالبية العُظمى من المواطنين؛ بينما الحكومات في أوروبا الجديدة تتحكّم بغالبية أكبر بعد وتتلقّى أوامرها من كراوفورد في تكساس(*). لهذا يتوجب ذمّ أوروبا القديمة والإشادة بأوروبا الجديدة بوصفها أمل الديمقراطية والتنوير(59).

وفي طليعة الممثّلين المبجّلين لأوروبا الجديدة، الشخصيتان الديمقراطيتان المعروفتان: سيلفيو برلسكوني وخوسيه ماريا أزنار. لقد كُوفىء برلسكوني بزيارة قام بها للبيت الأبيض، إقراراً منه بحقيقة أن 80 بالمئة من الشعب الإيطالي تُعارض الحرب التي يوافق عليها هو (أو لعل ذلك كان على شرف إعادة بنائه للقضاء الإيطالي من أجل تجنُّب الإدانة بتُهم الفساد). وكانت جائزة أزنار أكبر من ذلك بعد. فقد دُعي إلى الانضمام إلى بوش وبلير في قمة جُزر الآزور، حيث أُعلن عن غزو العراق، بعد وقت قصير من تبيان استطلاعات الرأي أنه لا يحظى في دعمه للحرب إلا بتأييد 2 بالمئة فقط من الإسبان(60).

وبلغت تجلّيات الكراهية للديمقراطية أوجها عندما نزلت الحكومة التركية بصورة فاجأت الجميع عند إرادة 95 بالمئة من المواطنين ورفضت أوامر واشنطن بالسماح للجيش الأميركي بفتح جبهة من تركيا إلى داخل العراق. فكان أن تعرّضت تركيا للشجب المرير في الصحافة القومية لافتقارها إلى "الشرعية الديمقراطية". وأعلن كولن باول عن اتخاذ عقوبات صارمة [بحق تركيا] على هذا الزيغ عن الصراط المستقيم. واتخذ بول ولفويتز الموقف الأكثر تشدّداً؛ فوبّخ بقسوة المؤسَّسة العسكرية التركية لعدم إجبارها الحكومة على الانصياع لأوامر واشنطن، وطالب القادة العسكريين بالاعتذار والقول علناً "إننا أخطأنا"، في نقضٍ فعلي لإجماع الرأي العام. عليهم أن يسألوا أنفسهم: "كيف عسانا أن نكون ما أمكن مصدر عون للأميركيين"، وبذلك يُدلّلون على فهمهم للديمقراطية. فلا عجب بعد ذلك إن وُصف ولفويتز بـ "رئيس أركان المثاليين"، الذي ربما ينحصر عيبه الوحيد في أنه "مثالي أكثر من اللازم" ـ حتى إن شغفه بالأهداف النبيلة للحرب العراقية ليطغى على التعقُّل والبراغماتية اللذين يُسدّدان عادةً خطى المُخطّطين للحروب"(61).

(*) مزرعة جورج دبليو بوش الخاصة. (م)

إن هذا التقييم لبول ولفويتز في صحافة النخبة مفيد في تنوير الأذهان. كتب سباستيان مالّابي في صحيفة **واشنطن بوست** يقول إن " شغفه هو بعينه تقدُّم الديمقراطية". وفي رواية أخرى ملؤها الإعجاب، كتب أندرو بولّز في صحيفة **فايننشال تايمز** إن "نشر الديمقراطية كان ولا يزال الموضوع الأكثر ثباتاً ودواماً في حياته المهنية". ولم يُعطَ أي إثبات [على هذه الأقوال] فيما عدا صورة ولفويتز عن نفسه. وفي معرض التقريظ بمؤهلات ولفويتز لدى استلامه منصبه الجديد كرئيس للبنك الدولي في عام 2005، قال مالّابي إن "انطلاقته الرئيسية على درب النمو والتطوّر تعود إلى الفترة التي كان فيها سفيراً في إندونيسيا، التي جمعت ما بين تقليص أعجوبي للفقر وتدخّل الدولة". وتجربته في إندونيسيا هذه سيكون لها شأنها على وجه الخصوص بالنظر إلى "الإجماع الجديد" في واشنطن الذي "يرى أن التحدّي الأكبر في البلدان الفقيرة هو... مكافحة الفساد الذي يعوق الاستثمار الخاص، وإرساء حكم القانون"(62).

ونظرةٌ على سجلّه الفعلي كاشفة بما لا مزيد عليه. يقول جيفري وينترز، الخبير الأكاديمي في الشؤون الإندونيسية، إن إنجاز ولفويتز الأبرز في المجال الاقتصادي عندما كان سفيراً لدى إندونيسيا هو المعاونة في "إعداد المسرح لانهيار الاقتصاد الإندونيسي (عام 1997) في ظل حُكم سوهارتو؛ المأساة التي دفعت بعشرات الملايين إلى براثن الفقر المدقع". ولعلّ أخطر مبادرة قام بها ولفويتز هي رعايته "لواحدة من أشدّ الخطوات تهوّراً وطيشاً التي عرفها العالم على صعيد إعادة تنظيم القطاع المصرفي"، وكانت عاقبتها الوخيمة انهيار الاقتصاد وتفشّي البؤس. في تلك الأثناء، حاز سوهارتو، الأثير لدى ولفويتز، "على اللقب الملتبس، لقب الزعيم الأكثر فساداً بين زعماء العالم في العصر الحديث"؛ وبحسب "منظمة الشفافية الدولية [ترانسبيرنسي إنترناشيونال] التي مقرّها في بريطانيا، إنه "الفائز بكل معنى الكلمة"، كونه جمع ثروة عائلية "تُقدَّر بما يتراوح بين خمسة عشر وخمسة وثلاثين مليار دولار أميركي"، متقدماً بأشواط على صاحب المرتبة الثانية فرديناند ماركوس من الفليبين، وصاحب المرتبة الثالثة موبوتو سيسي سيكو من الكونغو، وكلاهما عضو عريق في نادي الأوغاد التابع للإدارات التي خدم فيها ولفويتز. ويملك ولفويتز أوراق اعتماد أخرى في مضمار التنمية حيث إنه كان المهندس لعملية الإعمار وإعادة البناء ما

بعد الحرب في العراق، التي حذّرت منظمة الشفافية الدولية من أنها "مرشّحة لأن تصبح أكبر فضيحة فساد في التاريخ إذا لم يُصر وبسرعة إلى اتخاذ إجراءات صارمة في محاربة الرشوة"[63]. ولم تُتخذ تلك الإجراءات، والتكهّن في سبيله لأن يغدو حقيقة مؤكّدة كما في وسعنا أن نرى. من الواضح أن "ولفي"، كما يُسميه جورج دبليو بوش تحبّباً، لديه كل المؤهلات المؤثّرة للنهوض بأعباء "الإجماع الجديد" في مكافحة الفساد وتشجيع التنمية الاقتصادية.

ويردف وينترز قائلاً: إن "سجلّ رئيس أركان المثاليين في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أسوأ حالاً بعد منذ كان في إندونيسيا. فلو بحثت بحثاً معجمياً في كل ذكرٍ لولفويتز ورد في الصحافة خلال عمله سفيراً هناك، فإنك لن تجد مناسبة واحدة تحدّث فيها عن حقوق الإنسان أو الديمقراطية في إندونيسيا. بل دأب بالأحرى على انتحال الأعذار لنظام حُكم سوهارتو، محوّلاً الانتباه على الدوام نحو مسائل المال والأعمال، والاستثمار، والاستقرار المحلّي والإقليمي الذي ساهم سوهارتو ذو القبضة الحديدية في استتبابه". وولفويتز لم يكتفِ بالتدخل "للنيل من الصحفيين الأوستراليين الذين ركّزوا الانتباه على الحليف الأميركي القاتل والبطّاش في جنوب شرقي آسيا، بل رأيناه يُحاضر في الأوستراليين حول كيفية معالجة واقعة مُربكة... - عليكم بالتقليل من شأنها؛ تجاهلوها". وقد استدعى "سلوكه الجبان هذا تعنيفاً نادراً من جانب رئيس الحكومة الأوسترالية". لقد "خُصّ ولفويتز من دون الجميع بانتقاد رئيس الوزراء الأوسترالي بوب هوك على التعليقات التي أدلى بها"[64].

وقد قُوبل ترشيح ولفويتز لرئاسة البنك الدولي في الحال "بالانتقادات من جانب نشطاء حقوق الإنسان في إندونيسيا". وأفاد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي ترعاها الدولة في إندونيسيا بأن ولفويتز "من بين سائر السفراء الأميركيين السابقين، يُعتبر الأقرب والأقوى نفوذاً على سوهارتو وأسرته. غير انه لم يُبدِ قط اهتماماً بقضايا تتعلّق بإشاعة الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان"، كما أنه لم يقم بزيارة واحدة لمقرّ اللجنة. "كما لم أسمعه يذكر الفساد ولا حتى مرة واحدة في العلن" على حد قول رئيس اللجنة المذكورة. وأكّد نشطاء آخرون في مجال حقوق الإنسان ومحاربة الفساد كذلك بأنهم "لا يذكرون

أنه تكلّم جهاراً عن ارتكابات النظام، ولم يشعروا قط أن السيد ولفويتز يقف إلى جانبهم". لا بل أشاروا إلى أن ولفويتز "بقي مدافعاً عن نظام سوهارتو طوال تسعينيات القرن العشرين"، حتى بعد مضي وقت طويل على الإطاحة من الداخل بهذا المجلّي في أعمال القتل الجماعي والتعذيب والنهب على مستوى عالمي[65].

إن سِجِلَّ "شغف" ولفويتز بحقوق الإنسان والديمقراطية يرجع زمنياً إلى أيامه الأولى في وزارة الخارجية على عهد ريغان، وهو مستمرٌّ إلى اليوم من دون أي تبدل ملحوظ. يقول الخبير الأكاديمي في شؤون المنطقة، جوزيف نيفنز، إن ولفويتز دأب طوال فترة تولّيه منصبه كسفير ومنذئذ على "مناصرة السياسات التي تقوِّض الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأرخبيل المتشعِّب"، كما أيّد الفظائع المروعة التي اقترفها الجيش الإندونيسي في تيمور الشرقية المحتلّة. وفي بداية العام 1999، "عندما بدا أن إندونيسيا قد تفكِّر في ترك تيمور الشرقية، طفق ولفويتز يُحاجج ضد السياسة الأميركية المحبِّذة لمثل هذا السيناريو، مستخدماً لغةً توسَّلتها جاكارتا زمناً طويلاً، ومتنبئاً بأن تيمور الشرقية، في حال انسحبت إندونيسيا منها، سوف تنزلق إلى مهاوي الحرب الأهلية من جراء التوترات القبلية والعشائرية. وحده الجيش الإندونيسي حال دون وقوع ذلك طبقاً لولفويتز". في ذلك الوقت، كان الجيش الإندونيسي يُصعِّد من أعماله الوحشية في ما يُشبه نوبة عنف ختامية. "وأفادت جماعات حقوق الإنسان عن استمرار الفظائع العسكرية الواسعة النطاق ولاسيما في آتشيه وبابوا الغربية"، وذلك نقلاً عن نيفنز نفسه. وأُحلَّ القادة السياسيون والعسكريون الإندونيسيون من مسؤولية ما حدث في تيمور الشرقية، وذلك عبر محاكمات احتيالية أدانتها منظمات حقوق الإنسان، لكنها وجدت تسامحاً سهلاً بها من جانب المشاركين الغربيين في جرائمهم. وخلال زيارة له إلى جاكارتا في كانون الثاني/ يناير 2005، دعا ولفويتز إلى زيادة العون والتدريب العسكري الأميركي الذي انتُكب به الإندونيسيون وكل من كان في متناول الجيش الإندونيسي طوال السنوات الأربعين المنصرمة. يقول نيفنز "إن الغطاء الإنساني" لمهمته كان تقديم مواد إغاثة لمنكوبي التسونامي، لكن "مغزاها الحقيقي يكمن في مسعاه إلى تمتين روابط الولايات المتحدة بالمؤسّسة العسكرية الإندونيسية المعروفة

ببطشها، أعني الجيش الإندونيسي، وهو دور اضطلع به الرجل ردحاً طويلاً من الزمن" (66).

واستمر بوش وشركاؤه في متابعة رسالة الرئيس في نشر الديمقراطية داخل المجالات التقليدية للقوة الأميركية أيضاً. ففي عام 2002، ساندوا انقلاباً عسكرياً لقلب الحكومة الفنزويلّية المُنتخبة بزعامة هوغو شافيز، لكنهم اضطروا إلى الانسلال بعيداً في وجه موجة استنكار عارمة عمّت أميركا اللاتينية حيث لا تُعتبر الديمقراطية "غريبة" و"عتيقة" كما هي في واشنطن. وإثر انتفاضة شعبية أعادت الحكومة إلى السلطة، تحوّلت واشنطن إلى التخريب تحت غطاء "دعم الديمقراطية" - جرياً على النمط المألوف. وهكذا، بعدما شهّرت واشنطن بفنزويلا لعدم تعاونها المزعوم في العمليات الأميركية [ضد] المخدرات في المنطقة، "أجّلت النظر في قطع المساعدات الخارجية الأميركية، الذي يقترن عادةً بإسقاط شهادة الأهلية، حتى يتسنّى لها مواصلة دعم الجماعات المناصرة للديمقراطية في فنزويلا التي تُعارض شافيز اليساري" (67).

إن هذا المفهوم مثير للاهتمام حقاً. ففي الوقت الذي لا يُمكن التشكيك فيه في حق واشنطن بمساندة الجماعات المناوئة لشافيز في فنزويلا، نجد شيئاً من إبداء الدهشة إذا ما موّلت إيران جماعات مناوئة لبوش في الولايات المتحدة، ولاسيما إذا ما فعلت ذلك رأساً بعد دعمها انقلاباً عسكرياً للإطاحة بالحكومة. وأن تكون بعض الجماعات الداعمة لشافيز "مناصرة للديمقراطية"، فهذا ما يدخل ظاهرياً في باب الاستحالة المنطقية. وهذا ما جرى إثباته بموقف واشنطن المعارض للحكومة [الفنزويلية]. وتبعاً لذلك، ليس بذي موضوع البتّة إنْ كان شافيز قد فاز مراراً في انتخابات واستفتاءات مُراقَبَة بالرغم من عدائية وسائل الإعلام الكاسحة واللاذعة، حتى إن شعبيته تصل إلى حدود الـ 80 بالمئة؛ أو إنْ كانت أكبر مؤسسة لاستطلاع الرأي في أميركا اللاتينية، وهي "لاتينو باروميتر"، قد وجدت في عام 2004 أنه في الوقت الذي يواصل فيه الوفاء بالديمقراطية تدهوره المريع في كل أنحاء أميركا اللاتينية (في توازٍ لافت مع تقدّم البرامج الليبرالية الجديدة المقوِّضة لأُسس الديمقراطية الفاعلة)، توجد ثلاثة استثناءات لهذه الحالة تتصدّرها فنزويلا، حيث ارتفع التأييد للديمقراطية من 64 بالمئة إلى

74 بالمئة خلال الفترة 1997 ـ 2004. وفنزويلا حالياً في طليعة بلدان أميركا اللاتينية كافة من حيث الدعم والتأييد الذي تحظى به حكومتها المنتخبة[68].

وعلى النقيض من ذلك، يرى معظم المواطنين الأميركيين أن الجمهور ليس له تأثير كبير على قرارات الحكومة، وقلائل هم من يعتقدون بأن الكونغرس سيرضخ "للقرارات التي قد تتخذها أغلبية الأميركيين". إن المواطنين في الولايات المتحدة يضعون حكومتهم في مرتبة دون بريطانيا والسويد وكندا وسواها من حيث المقياس المتراوح ما بين الحكم اللاديمقراطي بالمرة والحُكم الديمقراطي الكامل[69].

وثمة برهان آخر على الطابع اللاديمقراطي لأنصار شافيز في فنزويلا هو أداؤه في قمة الأمم المتحدة المنعقدة في أيلول/سبتمبر 2005، حيث "فجّر أعلى موجة من التصفيق لزعيم عالمي شارك في القمة بسبب هجومه العنيف على ما وصفه بالعسكرية والرأسمالية الأميركية". وهذا التوصيف الغريب وغير المألوف للولايات المتحدة بأنها رأسمالية وعسكرية لينمّ عن أنه "قد لبس لبوس الولد الشقي في مؤتمرات القمة للأمم المتحدة". وما لم يظهر على شاشة الرادار تسنّى للأميركيين قراءته في الصحيفة الأولى في إيرلندا بقلم مراسلها المخضرم في أميركا اللاتينية، هيو أوشونيسي، الذي يُعين في فهم الأساس لذلك التصفيق من دون اللجوء إلى العويل على الطريقة البوشية حول كراهية العالم لنا لأننا أخيار وطيّبون للغاية:

> في فنزويلا، حيث الاقتصاد النفطي قد أنتج على مرّ العقود نُخبة متألقة من الأغنياء فاحشي الثراء، ثمة الرُبع ممّن هم دون سن الخامسة عشرة يتضورون جوعاً على سبيل المثال، و60 بالمئة ممّن هم فوق سن التاسعة والخمسين لا مداخيل لهم قطعياً، وأقلّ من خُمس السكّان فقط يتمتعون بالضمان الاجتماعي. الآن فقط وفي ظل الرئيس شافيز، العقيد السابق في سلاح المظلّيين، الذي انتُخب للرئاسة عام 1998، بدأ الطب يُصبح شيئاً واقعياً بالنسبة لأغلبية السكان المبتلين بالبؤس في مجتمع غني لكنه منقسم على نفسه انقساماً عميقاً ـ وغير فعّال عملياً. ومنذ أن فاز [شافيز] بالسلطة في انتخابات ديمقراطية وشرع بتحويل قطاع الصحة والرفاه

الاجتماعي الذي يقدّم الخدمات الماسّة إلى جماهير السكان، والتقدم يتحقق على مهل، لكن بشكل ملموس ـ ليس أقلّه من جراء تضافر قوى فنزويلا وكوبا معاً في استراتيجية صحّية مشتركة حملت إلى هنا زهاء 20 ألفاً من الأطباء الكوبيين وغيرهم من محترفي المهن الصحّية ونشرتهم في طول البلاد وعرضها، من كاراكاس إلى المناطق النائية التي يرفض الأطباء الفنزويليون العمل فيها.

إن "عملية المعجزة" تنشر حالياً مثالها في كل منطقة الكاريبي، ولها وقعها الخطير بين غالبية السكان الفقراء فيما يبدو[70].

في آذار/مارس 2004، وخشيةً من أن تأتي نتيجة الانتخابات في السلفادور عكس ما يشتهون، أطلق المبشِّرون بنشر الديمقراطية تحذيراً مفاده أنه في حال أخطأ السلفادوريون الاختيار، فإن حبل حياة البلاد ـ التحاويل النقدية من الولايات المتحدة، وهي ركيزة أساسية من ركائز "المعجزة الاقتصادية" ـ قد يُقطع من بين عواقب وتداعيات أخرى. كما أنهم أوضحوا طبيعة مهمّتهم بأن قدّموا ما أنجزوه في السلفادور كمثال يُحتذى للعراق. ورداً على التغطية الإعلامية المحبِّذة لهذا الموقف الصفيق، قام توماس ووكر، أحد أبرز المختصّين الأكاديميين في شؤون أميركا اللاتينية، بتوزيع مقالة تُعبِّر عن رأيه على الصُحف في أرجاء البلاد كافة، يصف فيها "الانتخابات الحُرّة" التي تجري في ظل الهيمنة الأميركية والتي تلقى ترحيباً وتهليلاً من تشيني ورامسفيلد وسواهما. يقول ووكر، منكِّراً إيّانا بأن هذه الانتخابات "قد جرت على خلفية من الإرهاب الذي ترعاه الدولة، والذي أزهق أرواح عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وأصاب المجتمع المدني بالشلل، وأخرس بالكامل صوت وسائل الإعلام المُعارضة". ثم إن المرشحين كانوا حصراً من "طيفٍ سياسي ضيّق للغاية يتراوح من الوسط إلى أقصى اليمين"؛ وهُدِّد الممتنعون عن الاقتراع بالموت، وكانت أوراق الاقتراع مرقّمة بأرقام متسلسلة، أي من السهل التعرّف عليها، "وتُلقى في صناديق بلاستيكية شفّافة تحت أبصار الجنود المسلّحين ـ وكانت من الشفافية بحيث يُمكن قراءة ما كُتب (في ورقة الاقتراع) حتى وإنْ كانت مطوية كما ينبغي"[71].

كانت هذه القصة الخطأ كما هو واضح، وكان من الطبيعي جداً أن تُرفض المقالة. لكن ذلك لم يُفاجىء ووكر البتّة، فهو أيضاً صاحب أهمّ الدراسات البحثية عن نيكاراغوا، ودأب طوال ثمانينيات القرن العشرين، أي حين كانت نيكاراغوا تحتل عناوين نشرات الأخبار، يُرسل عدة مقالات في السنة إلى صحيفة **نيويورك تايمز**. ولا واحدة منها وجدت طريقها إلى النشر. القصة الخطأ مرة أخرى. إن مراجعة لمقالات الرأي والافتتاحيات في الصحف القومية الليبرالية في لحظات الذروة من تغطية أخبار نيكاراغوا لتكشف لنا عن وجود الشرخ المعهود ما بين الحمائم والصقور، وبما يعادل المناصفة تقريباً، وتعطينا فكرة عن التوازن والانفتاح في الصحافة الحُرة: فقد دعا الصقور إلى تصعيد الإرهاب الدولي، فرد الحمائم بأن هذا العنف قد أثبت فشله، لذلك يتعيّن على الولايات المتحدة أن تجد وسائل أخرى لحمل النيكاراغويين على الامتثال "للنمط الخاص بأميركا الوسطى" وتبنّي "المعايير الإقليمية" للدول المفضّلة عند واشنطن، مثل السلفادور وغواتيمالا، واللجوء بعد ذلك إلى إرهاب الدولة الشنيع. إن ووكر وغيره من الخبراء في شؤون أميركا اللاتينية لا يندرجون إطلاقاً ضمن هذا الطيف، ولذلك قُوبلوا بالتجاهل عملياً، وبطريقة مُذهلة في بعض الأحيان. وإليكم مثالاً آخر، وثيق الصلة هو الآخر بـ "نشر الديمقراطية"؛ إنه الانتخابات [البرلمانية] في نيكاراغوا لعام 1984، التي كانت نتيجتها غير مقبولة عقائدياً - إذ فاز فيها الساندينيون - وبالتالي تُعتبر وكأنها لم تجرِ البتة، حتى وإنْ حظيت بمراقبة دقيقة وموافقة عامّة من جانب مراقبين من بينهم أشخاص اتسموا بالعدائية ووفدٍ من المختصّين بقضايا نيكاراغوا أوفدته الرابطة المهنية لدارسي أميركا اللاتينية، وكل ذلك بقي طي الكتمان. أحد هؤلاء المراقبين، ويُدعى خوسيه فيغيرس من كوستاريكا، كان من بين من شهدوا بنزاهة انتخابات 1984 بالمعايير المعمول بها في أميركا اللاتينية، لكن تمّ تجاهله أيضاً. صحيح أن فيغيرس هذا كان مناوئاً شديداً للشيوعية ومناهضاً للجبهة الساندينية، ومؤيداً قوياً لواشنطن والمستثمرين الأميركيين، إلّا أنه شعر بأنه يجب ترك النيكاراغويين يحلّون مشاكلهم على طريقتهم الخاصة. وهكذا مُنعت أبرز شخصية مرجعية عن الديمقراطية في أميركا الوسطى من الوصول إلى الصحافة طوال سنوات حروب ريغان الإرهابية في المنطقة، أو بحسب

الصيغة المفضّلة: سنوات العمل المتفاني في "نشر الديمقراطية". وهذا ليس بالشيء المستغرب كما رأينا[72].

لكن ناشري الديمقراطية في إدارة بوش، فاتهم وهم يشيدون بالنموذج السلفادوري أن يذكروا واحداً من الإسهامات المهمّة للحرب التي أعلنها ريغان على الإرهاب. ففي العراق، تقوم شركات الأمن الخاصة، وهي ثاني أكبر مكوِّن لتحالف الراغبين، "بالغرف من مجموعات ذات خبرة من المقاتلين المتمرسين"، 70 بالمئة منهم تقريباً هم من السلفادور بحسب التقديرات. فالقتلة المتمرسون من جهاز إرهاب الدولة الذي أداره ريغان، بوسعهم أن يتقاضوا أجراً أفضل من خلال مزاولة صنعتهم في العراق مما لو عملوا في خرائب المجتمعات في ديارهم[73].

هذا وقد اتُّبعت الصيغة المألوفة إيّاها من مجال النفوذ التقليدي للقوة الأميركية في نصف الكرة الغربي، إلى أحدث مجالات [هذا النفوذ] عهداً في آسيا الوسطى. فبعد المجازر التي وقعت في أيار/مايو 2005 في أوزبكستان، "كان المسؤولون الأميركيون كمن يسير على حبل رفيع، قائلين إنهم 'منزعجون جداً' إزاء أعمال القتل، لكنهم أعربوا أيضاً عن الذُعر من العنف المناهض للحكومة. أما المسؤولون البريطانيون والفرنسيون ونظراؤهم في الاتحاد الأوروبي، فقد اتخذوا موقفاً أكثر جزماً إذ ندّدوا بحملة القمع الشرسة ودعوا إلى السماح للمراقبين الدوليين بالدخول والتحقيق في الأمر". نأت واشنطن بنفسها حتى عن تربيتة أوروبا الخفيفة هذه [على يد القاتل]، وفضّلت اتخاذ موقف داعم بصورة أكثر علانية للطاغية إسلام كاريموف، الذي يستمتع بمباهج من قبيل قتل المنشقّين عن طريق سلقهم بالماء المغلي حتى الموت، طبقاً لما قاله سفير بريطانيا السابق هناك كريغ موراي. لقد استُدعي موراي إلى لندن بسبب مثل هذه التفوهات الطائشة، ناهيك عن وصفه كاريموف بأنه "رجل جورج بوش في آسيا الوسطى"، وهو الذي يحظى بتقريظ وإطراء مسؤولين كبار في إدارة بوش فضلاً عن مساندتهم التامّة بفضل احتياطي أوزبكستان المهمّ جداً من النفط والغاز. في برقياته التي بعث بها إلى لندن في عامي 2002 و2003، كتب موراي يقول: "إن الولايات المتحدة تُقلّل من خطورة وضع حقوق الإنسان في أوزبكستان. هذه

سياسة خطرة: فالقمع المتزايد مقروناً بالفقر المدقع سوف يشجّع الإرهاب الإسلامي". وفي برقية أخرى يقول: "إن السياسة الأميركية، كما تُرى هنا في طشقند، لا تركّز كثيراً على الديمقراطية أو الحرية، بل مناطها النفط والغاز والهيمنة. وفي أوزبكستان، تعمل الولايات المتحدة لهذه الأهداف من خلال دعم ديكتاتورية لا تعرف الرحمة". وأشار موراي إلى أن وزارة الخارجية الأميركية قد منحت أوزبكستان شهادة حُسن سلوك فيما خصّ حقوق الإنسان كي تُحرَّر مئات الملايين من الدولارات مخصَّصة كمساعدات لأغراض أخرى. وفي رسالة بعث بها بتاريخ 18 آذار/مارس 2003، أي حين كان بوش وبلير يشنّان حربهما على العراق، كتب موراي يقول: "في السنة الماضية، قدّمت الولايات المتحدة مساعدات قدرها نصف مليار دولار إلى أوزبكستان، رُبعها تقريباً مُساعدات عسكرية. لا يفتأ بوش وباول يُشيدان مراراً وتكراراً بكاريموف بوصفه صديقاً وحليفاً. مع ذلك، فإن هذا النظام لديه على الأقل سبعة آلاف سجين من سجناء الضمير؛ إنه دولة الحزب الواحد التي لا مكان فيها لحرية التعبير، أو حرية الإعلام، أو حرية التحرّك، أو حرية التجمّع، أو حرية الدين. إنه يُمارس وبشكل منتظم أشنع أعمال التعذيب بحق الآلاف. ومعظم السكان يعيشون في ظروف شبيهة تماماً بالقنانة في القرون الوسطى"[74].

مهما يكن من أمر، لم يكن الدعم الذي يتلقاه كاريموف بالحماسة الكافية التي يصبو إليها، فأجبر من فرط استيائه واشنطن على نقل قواعدها الجوية إلى الدول المستبدّة المجاورة. وعلّق موراي على ذلك بالقول إن "الولايات المتحدة تحاول إخفاء تراجعها خلف ستارة دُخان من القلق المتأخر على انتهاكات حقوق الإنسان في أوزبكستان... فجأة ينكشف واحدٌ من أشدّ حلفائهم حظوة لديهم - ويا للهول - على أنه ديكتاتور شرير (تذكّروا صدّام؟). واتضح أن الديكتاتور يفضّل أسلوب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أسلوب ملتمسي رضاه الغربيين، الذين شاء بعضهم ألا ينسحب على كل حال: "فمن بين سائر الوزراء الغربيين، لعلّ الضيف الأكثر تردداً على أوزبكستان، الذي يغدق المديح صافياً من غير انتقاد على النظام، هو يوشكا فيشر، وزير خارجية ألمانيا الماشي على الموضة، والشاب الراديكالي السابق في ستينيات القرن العشرين"[75].

وقبل أن يوجِّه كاريموف هذه الصفعة إلى واشنطن، توقَّع كثيرون أن تكون الولايات المتحدة هي "المنقذ لهذا النظام الأوتوقراطي المحتضر"، على ما كتب ديفيد وول من المعهد الملكي للشؤون الدولية، مشيراً إلى "زيادة في حجم التمويل (الأميركي) للحكومة الأوزبكية"، وكذلك إلى حقيقة أن "المراقبين المستقلّين داخل أوزبكستان يجزمون بأن الوجود الأميركي في البلاد وصل إلى ضعفي ما ترغب واشنطن في الإقرار به". وفي الوقت عينه، قدّمت "وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تنازلاً كي تسمح باستمرار المساعدات العسكرية إلى كازاخستان المجاورة بحجّة مقتضيات الأمن القومي، بالرغم من أن وزارة الخارجية قد أقرّت بحصول "خطوات عديدة إلى الوراء على صعيد حقوق الإنسان فيها". سوف تبقي واشنطن على "أتمّ ارتباط" بمجريات الأمور، بصرف النظر عما أشارت إليه (رايس) من خطوات متراجعة عديدة أقدمت عليها كازاخستان في الآونة الأخيرة" - تراجعات عن نقطة انطلاق لم يكن لها وجود أصلاً. إن المساعدات العسكرية الأميركية من شأنها أن "تعزّز الديمقراطية"، قالتها رايس مترنّمة بلغة خطابية مألوفة كمعناها الكالح بالضبط[76].

وفي أذربيجان المجاورة، وفي احتفال بتدشين خط أنابيب سيحمل نفط بحر قزوين إلى الغرب عن طريقٍ لا يمر عبر روسيا وإيران، نقل وزير الطاقة الأميركي رسالة مدوية من الرئيس بوش جاء فيها: "وإذ تعمل أذربيجان على تعميق إصلاحاتها الديمقراطية والاقتصادية من خلال تبنّي اقتصاد السوق، فإن خط الأنابيب هذا قمينٌ بأن يخلق نمواً اقتصادياً متوازناً ويوفّر أساساً مكيناً لمجتمع مزدهر وعادل يدفع بقضية الحرية إلى الأمام". وكانت صحيفة **نيويورك تايمز** قد نقلت قبل ذلك بأيام قليلة أن "الشرطة الأذربيجانية ضربت المتظاهرين من أجل الديمقراطية بالهراوات حين تحدّت أحزاب المُعارضة حظراً رسمياً على التظاهر ضد الرئيس إلهام علييف، وراحت تصرخ مُطالبةً بـ "انتخابات حُرّةً". وكان هذا الأخير، وهو حليف للولايات المتحدة، قد فاز للتو في انتخابات مشكوك في أمرها إلى حد بعيد، خلفاً لوالده [حيدر علييف]، الرجل القوي في الاتحاد السوفييتي سابقاً. والكلام بحذافيره ينطبق على تركمنستان أيضاً، التي وصفتها منظمة "هيومان رايتس ووتش" للدفاع عن حقوق الإنسان بأنها "واحدة من أسوأ الدول القمعية في العالم"[77].

"في منطقة تحفل بالقواعد و[موارد] الطاقة والتنافس بين الدول الكبرى، المطلوب من المُثُل العُليا أن تتحلّى بالصبر"، على ما شرحت صحيفة **نيويورك تايمز**. لذلك، حريٌ بواشنطن أن تعمد إلى التلطيف من شغفها المتّقد بالديمقراطية وحقوق الإنسان(78).

ثمة أسباب وجيهة لأن تُصرّ القوى الأمبراطورية وأعوانها على وجوب نسيان الماضي والتوجُّه قُدماً نحو المستقبل: تلك اللازمة المعهودة عن تحوُّل المسار" التي يشنّفون بها آذاننا كل بضع سنوات. لكن أولئك الذين يفضّلون فهم العالم، بمن فيهم الضحايا أنفسهم، سيُدركون أن التاريخ يُعطينا دروساً عديدة لها شأنها. كتب باحثان في مجلة **فورين أفيرز**: "إن هذا كله مهمّ لأن الذاكرة التاريخية الوطنية - أو فقدان الذاكرة - يُمكن أن تكون له مضاعفات سياسية ملموسة. فالكيفية التي تتعاطى بها الدول والمجتمعات مع ماضيها، لها أكبر الأثر على كيفية تطوّرها". إننا نعي ذلك جيداً، ونحن على حقّ في أن نجده مُقلقاً أشدّ القلق، لاسيما حين تُوجَّه تهمة فقدان الذاكرة إلى الخصوم كما في الحالة التالية: إنهم يبحثون كيف عجزت "الذاكرة التاريخية الوطنية" عن التوصّل إلى تفاهم مع جرائم البلشفية. وأُعرب كذلك ولا يزال يُعرب تكراراً عن بالغ الانزعاج حيال اعتراف اليابان المحدود بفظائعها السابقة، هذه من بين حالات أخرى اختيرت طبقاً للمعيار البالغ الوضوح نفسه(79).

وصون "الذاكرة التاريخية" التي لم تلطّخها الكتابات الاعتذارية أو التبريرية لا يقلّ أهميةً في نظر المنتصرين الدائمين، الذين لا يُمكن استدعاؤهم للمحاسبة إلّا من قِبَل مواطنيهم هم. وهذا ما يصحّ بالأخصّ حين تتلبّث جذور الممارسات السابقة في الأرض. وحريٌ بمن يريد أن يفهم عالمنا اليوم أن يأخذ علماً بتصرّفات بريطانيا منذ أن أوجدت العراق الحديث لفائدتها الخاصّة وبما يضمن تبعية العراق لها. كما يحسُن به ألا يغفل عن ممارسات بريطانيا إلى حين تمت الإطاحة بالنظام الذي فرضته وساندته في عام 1958. وليس له أن يتعالى عن الخلاصة التي انتهت إليها وزارة الخارجية [البريطانية] في تموز/يوليو من ذلك العام، وهي "أن الثروة

والسلطة"، في العراق الذي تهيمن على مقدّراته بريطانيا، "بقيتا متركزّتين في أيدي حفنة قليلة من ملّاك الأراضي وشيوخ العشائر المتحلّقين حول البلاط في مجتمع مقموع بوحشية"[80].

وكانت الإطاحة بالنظام المدعوم من بريطانيا في العراق على يد عبد الكريم قاسم في عام 1958 أول ثغرة في السيطرة الأنجلو - أميركية على موارد الطاقة الرئيسية في العالم. فكان أن ردّت الولايات المتحدة وبريطانيا على ذلك في الحال، بعملٍ عسكري في لبنان والأردن، وكذلك بخطط مشتركة سرِّية تقضي باللجوء إلى العنف في حال الضرورة لضمان ألا تصل عدوى النزعة القومية المستقلّة إلى الآخرين - وبتعبيرهم الحرفي "التدخُّل بقسوة ودونما رحمة" أياً كان مصدر التهديد لتلك السيطرة. وهذه الخطط تُعتبر وثيقة الصلة جداً بحرب عام 1991[81].

وقد تعزّزت المخاوف من نظام عبد الكريم قاسم على ضوء جملة تقييمات أجراها مراقبون أمبراطوريون عن كثب. فموظفٌ في الشركة البريطانية المتحكّمة بنفط العراق أخبر وزارة الخارجية بأن أهداف قاسم تتجاوز ببعيد تحقيق "الاستقلال السياسي والكرامة والوحدة، في إطارٍ من التعاون الأخوي مع العرب الآخرين". كما أنه يعتزم "مضاعفة الثروة الوطنية وتوزيعها... لخلق مجتمع جديد وديمقراطية جديدة، (وكذلك) استخدام هذا العراق العروبي الديمقراطي القوي أداةً لتحرير الشعوب العربية والأفرو آسيوية الأخرى ورفع شأنها، والمساهمة في القضاء على 'الأمبريالية'، التي يعني بها بالدرجة الأولى النفوذ البريطاني في البلدان المتخلّفة"[82].

وكما لو أن ذلك لم يكن نذيراً كافياً بالشرّ، فقد كانت هناك مخاوف من أن يحذو قاسم حذو جمال عبد الناصر "في خططه الآيلة إلى استخدام البترو دولارات السعودية لتحسين مستوى معيشة العرب الفقراء في كل مكان". يكفيهم سوءاً وجود ناصر واحد: ذلك "الديكتاتور ذو الأطماع التوسّعية على شاكلة هتلر"، كما شكا ذات مرة وزير الخارجية [الأميركي] جون فوستر دالاس؛ والوحش المتعطش للسلطة الذي بالكاد يُمكن التمييز بين كتابه **فلسفة الثورة** و[كتاب هتلر] **كفاحي**. إنه يستقطب "ولاء العرب وحماستهم في كل أنحاء

المنطقة"، هذا ما لاحظه الرئيس أيزنهاور في فزعٍ، محذّراً من أنه يحاول "وضع يده على (نفط الشرق الأوسط) ـ للحصول على المال والقوة اللازمين لتدمير العالم الغربي". وأكّد أيزنهاور للكونغرس بأن الانقلاب في العراق والقلاقل في لبنان والأردن إنما "يثيرها ناصر بإيعاز من الكرملين". وأفادت التقارير الاستخباراتية عن أن "المشاعر الشعبية في العالم العربي، وحتى في دولِ الجزيرة العربية والخليج، مؤيّدة بوجه عام للانقلاب العراقي ومناوئة للتدخل الأميركي والبريطاني، و(بالتالي) ثمة احتمال قوي في أن تنتشر العدوى الثورية" حتى إلى الأنظمة المستبدّة المدعومة أميركياً التي تُسيطر على موارد النفط الرئيسية في العالم؛ ومن الجائز جداً أن تصل حتى إلى ليبيا، المنتج المهمّ الآخر للنفط الذي كان خاضعاً آنذاك لسطوة ديكتاتور مدعوم أميركياً. وقد داعبت واشنطن فكرة احتمال أن يكون قاسم ضد "الشيوعية"، لكن مثل هذه الأفكار ما كان لها أن تصمد أمام قراره عام 1961، الذي "انتزع أكثر من 99,5 بالمئة من مساحة الامتيازات [النفطية]" العائدة إلى الشركات المتعددة الجنسيات المتحكّمة بنفط العراق، بما فيها الاحتياطيات المؤكّدة والحقول المحتملة التي لا تزال غير مكتشفة ويُعتقد بأنها ضخمة للغاية(83).

من الجليّ أن الجرثومة كانت خطرة ولا بد من القضاء عليها. وقد تمّ ذلك في عام 1963. فطبقاً لما أدلى به الموظّف السابق في مجلس الأمن القومي، روجر موريس، وأكّدته مصادر أخرى، "قامت وكالة الاستخبارات المركزية [الأميركية]، في ظل الرئيس جون ف. كنيدي، بتغيير النظام في بغداد، وأنجزت ذلك بالتعاون مع صدّام حسين" وحزب البعث. وحينها قال روبرت كومر، المعاون في مجلس الأمن القومي، عند إخباره كنيدي بالانقلاب يوم وقوعه بالذات: "من شبه المؤكّد أنه مكسبٌ لنا". وتلت ذلك الأعمال الوحشية والفظائع الشنيعة المعهودة، بما في ذلك ذبح "المشتبه بأنهم شيوعيون وسواهم من اليساريين"، باستخدام قوائم وفّرتها وكالة الاستخبارات المركزية، على نحو ما حصل في غواتيمالا عام 1954، وفي إندونيسيا بعد سنتين من الإطاحة بقاسم. ويردف موريس قائلاً إن "البعثيين عمدوا بعدئذ وعلى نحو منتظم إلى قتل عددٍ لا يُحصى من أفراد النخبة المتعلّمة، ومن بينهم "مئات الأطباء والمدرِّسين والتقنيين والمحامين وأصحاب المهن الأخرى، فضلاً عن العسكريين

والشخصيات السياسية". كما ارتكبت جرائم إضافية لا حاجة بنا إلى ذكرها، وذلك بدعمٍ وافٍ من لندن وواشنطن وغيرهما من المشاركين الراغبين حيثما وجدوا ذلكً مفيداً لهم. مستذكراً هذه القصة عشية الغزو الأميركي والبريطاني للعراق عام 2003، علّق موريس بكلامٍ ينمّ عن بصيرة ثاقبة، قال: "إذا بدت الحرب الجديدة في العراق محفوفة بالمخاطر والشكوك، فحسبكم أن تنتظروا إلى أن يحلّ السلام". ويظهر أنه كانت هناك الكثير من مثل هذه التحذيرات من محلّلين مطّلعين، لكن رامسفيلد وولفويتز وأعوانهما لم يكترثوا بها[84].

والجدير بالذكر ههنا أن الخشية من الديمقراطية العراقية استمرت على حالها من دون أدنى تغيُّر حتى لمّا صار صدّام عدواً في عام 1990. فطوال مدة الحرب والشهور التي أعقبتها، لم تُنصب العوائق في وجه المُعارضة الديمقراطية داخل العراق من جانب واشنطن فحسب، بل ومن قِبَل وسائل الإعلام كذلك[85].

على كل حال، لنفترضْ أننا تبنّينا العُرف المُتّبع بدفن الماضي المزعج في حفرة الذاكرة، وضربنا عُرض الحائط بدروسه وعِبَرِه الواضحة بحجة أنها عتيقة ولا صلة لها بالموضوع، واتخذنا الوضعية المريحة، وضعية "فقدان الذاكرة" التي نرثي لها بين الأعداء، ولنحسبْ أن تحوّلاً عجائبياً قد حصل في واشنطن ولندن، لا كما ادُّعي كثيراً من قبل بل حقيقةً هذه المرة: إن الولايات المتحدة سوف تشجّع (أو تتحمّل على الأقل) عراقاً مستقلاً وذا سيادة باعتدال، خارجةً عن سلوكها المعتاد فيه وفي سواه. لكن مراقباً عاقلاً قد يستنتج مع ذلك أن تصريحات وزير خارجية إيران أجدر بالتصديق من تلك الصادرة عن واشنطن ولندن. فبوسع إيران أن تتعايش مع عراقٍ أكثر أو أقلّ ديمقراطية وسيادة، إنما من الصعب التخيُّل كيف يُمكِن لواشنطن ولندن أن تفعلا ذلك.

لننظر الآن في السياسة التي يُحتمل أن ينتهجها العراق. قد لا يضمر العراقيون أي ودٍ لإيران، إلّا أنهم يفضّلون مع ذلك قيام علاقات ودّية مع جارتهم القوية على أن يكون بينهم تناحر ونزاع؛ ومن الجائز كثيراً أن يُشاركوا في الجهد المبذول لإدماج إيران في المنطقة، الذي بُدِىء به قبل زمن طويل من وقوع الغزو الأميركي والبريطاني. ثم إن القيادات الدينية والسياسية الشيعية في العراق تربطها بإيران علاقات وثيقة للغاية. وقد بدأ نجاح الشيعة في العراق ينشّط

بالفعل الضغوط طلباً للحرية والديمقراطية في أوساط السكان الشيعة المضطهدين في البلدان الأخرى، وهو اتجاه مرشحٌ للازدياد في حال مُنح العراق قدراً من السيادة. ومساعي شيعة الخليج هذه تعود إلى سنوات عديدة خلت. وفي هذا الصدد قالت صحيفة **نيويورك تايمز**: "إنهم يرون أن أسامة بن لادن ومن هم على شاكلته قد فتحوا كوةً مهمّة في الجدار، في حين أن الدولة السعودية تبحث الآن عن سُبُل للحدّ من التطرّف الإسلامي"[86].

وقد تكون الحصيلة تحالفاً شيعياً فضفاضاً يضم العراق وإيران والمناطق النفطية في بعض دول الخليج، يكون مستقلاً عن واشنطن ويسيطر على الجزء الأعظم من موارد الطاقة في العالم؛ أي الكابوس الذي ما بعده كابوس بالنسبة لواشنطن ـ تقريباً، إذ يُمكن أن يكون أسوأ بعد. فمن غير المستبعد أن تحذو كتلةٌ مستقلّة كهذه حذو إيران في تطوير مشاريع طاقة رئيسية بالتشارك مع الصين والهند، وربما حتى بالتحالف مع شبكة أمان الطاقة الآسيوية ومنظمة شنغهاي للتعاون. وقد تتّجه هذه الكتلة نحو اعتماد سلّة من العُملات لسعر النفط بدلاً من الاعتماد أولاً وأخيراً على الدولار الأميركي، وهي خطوة قد يكون لها وقعٌ هائل على الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي كليهما. وثمة معضلة جانبية هي أنه في حال لم تتمكّن الولايات المتحدة من السيطرة على العراق، فليس هناك ما يضمن أن يمنح العراقيون القيّمون على موارد البلاد النفطية الهائلة معاملة تفضيلية لشركات طاقة أثيرة بعينها[87].

وحتى الدرجة المحدودة جداً من السيادة التي تمتعت بها الحكومة العراقية بعد انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 تُعطينا فكرة أولية عما يمكن أن يحدث مستقبلاً. ففي زيارة رسمية له إلى طهران، أعلن وزير الدفاع العراقي ونظيره الإيراني عن فتح "صفحة جديدة" في العلاقات بين البلدين، بما في ذلك التعاون العسكري عبر الحدود، ومساهمة إيران في تدريب ورفع مستوى القوات المسلحة العراقية، والحلول محل المستشارين الأميركيين ومستشاري التحالف؛ وهي خطوة يبدو أنها أخذت واشنطن على حين غرّة. ورفض الوزير العراقي مخاوف الولايات المتحدة بشأن التدخُّل الإيراني في المنطقة، قائلاً: "لا أحد يستطيع أن يُملي على العراق علاقاته بالبلدان الأخرى". في غضون ذلك، "يجري في اطرادٍ

تحويل ميناء البصرة النفطي"، الواقع في أقصى جنوب البلاد بالقرب من الحدود الإيرانية، "والذي كان فيما مضى عنواناً للفسق والفجور، إلى دويلة ثيوقراطية تحت الحُكم الشيعي"، على ما نقل إدوارد وونغ: "إن الروابط المتنامية مع إيران بادية للعيان. فملصقات آية الله روح الله الخميني، قائد ثورة 1979 الإيرانية، مرفوعة على امتداد الشوارع وحتى في مقرّ حكومة المحافظة. وفتحت الحكومة الإيرانية مركزاً للاقتراع في وسط المدينة للمغتربين الإيرانيين أثناء الانتخابات التي جرت في بلادهم في شهر حزيران/تموز [2005]. ويتحدث المحافظ أيضاً عن توقه إلى شراء الطاقة الكهربائية من إيران في ضوء فشل الجهود التي تقودها أميركا في تأمين ما يكفي منها". هذا ويُسيطر على مجلس المحافظة رجال دين مقرّبون من حركة [مقتدى] الصدر المناوئة للاحتلال، ومن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أهمّ فصيل شيعي في البلاد، وكان شكّله منفيّون عراقيون من الشيعة في إيران. كذلك يُسيطر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على ميليشيا [فيلق] بدر الذي يدير القسم الأكبر من المناطق الجنوبية وتربطه بإيران علاقات تقليدية، كونه نُظِّم ودُرِّب فيها. وإثر عودته من زيارة لإيران، أشاد عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بفكرة شراء الكهرباء من إيران، ودعا إلى إقامة أواصر أوثق مع "الجمهورية الإسلامية العظيمة، التي لها مواقف مشرِّفة جداً تجاه العراق"[88].

كتب بيتر غالبريث يقول: "إنه لمن سخرية الأقدار حقاً أن تلعب الولايات المتحدة، وهي التي غزت العراق لأسبابٍ من بينها المُساعدة في جلب الديمقراطية الليبرالية إلى الشرق الأوسط، دوراً حاسماً في إقامة ثاني دولة إسلامية شيعية فيه"[89]. إن ذلك سيكون من سخرية الأقدار بالفعل، لا بل من الحماقة المُبهمة تقريباً، في حال كان أحد أهداف الغزو "المساعدة في جلب الديمقراطية الليبرالية إلى الشرق الأوسط" بأي معنى من المعاني - وهذا لعمري سبب آخر للارتياب في الادّعاء، الذي يبقى مجرّداً من أي دليل إثبات ما عدا تصريحات الزعماء ذات التوقيت المدروس جيداً، وعليه أن يواجه أكداساً من القرائن المضادة التي ثبتت صحة بعضها بالفعل. وهناك دواعٍ إضافية للارتياب، وهي أن عراقاً مستقلاً، أو عراقاً عربياً في حال تمزّق العراق، قد يسعى إلى استعادة دوره القيادي في العالم

العربي، وبالتالي قد يتسلّح مجدّداً لمواجهة العدو الإقليمي، إسرائيل، ومن المحتمل جداً أن يطوِّر كذلك رادعاً نووياً.

إذن، يُطلب منا أن نصدِّق أن الولايات المتحدة سوف تقف مكتوفة اليدين وهي تشاهد نشوء تحدٍ خطير لإسرائيل، تابعها الإقليمي الأول، فضلاً عن وضع اليد على أكبر احتياطي للطاقة في العالم من جانب كتلة إسلامية متحرّرة من النفوذ الأميركي. إن أولئك الذين قفزوا بحماسة إلى "عربة نشر الديمقراطية" يوحون بأن واشنطن سوف تتابع بمنتهى الأدب مثل هذه التطورات المحتملة. ربما، ولكن الدلائل تبدو بعيدة نوعاً ما[90].

هذه بعضٌ من بين العديد من الأسباب التي قد تحمل المراقب العاقل على مشاركة العراقيين شكوكهم حيال التحوّل المفاجىء إنما في حينه تماماً نحو "الرسالة الخلاصية"، ولماذا قد يُعطي هذا المراقب وزناً كبيراً للاستنتاج القائل إن بين المصاعب التي اعترضت سبيل التحوّل الديمقراطي لسنوات طويلة في الشرق الأوسط، اليوم أيضاً "العائق الأخير هو أن القوة العظمى الوحيدة في العالم لا تريد له في الحقيقة أن يحدث، بالرغم من كل خطابيات المحافظين الجُدد الزائفة"[91].

وهذه أيضاً من بين عديد الأسباب التي تجعل المقارنة ما بين فييتنام والعراق مقارنة مُضلِّلة. في فييتنام كان في مقدور مخطِّطي واشنطن أن يحقِّقوا الأهداف الرئيسية للحرب بقضائهم على الجرثومة وتلقيحهم المنطقة ومن ثم الانسحاب وترك الحطام يستمتع بسيادته. أما في العراق فالوضع مختلف جذرياً. فالعراق لا يُمكن تدميره والتخلّي عنه. إنه ثمين، ثمين للغاية؛ والسيادة الحقيقية أو حتى الديمقراطية المحدودة هي أخطر من أن تُقبل بسهولة. ولو كانت بأية حال ممكنة، فيجب إبقاء العراق تحت السيطرة، إن لم يكن بالطريقة التي تصوَّرها مخطّطو بوش، فعلى الأقل بطريقة ما. وللأسباب عينها، تبدو الكثير من المقترحات بشأن "استراتيجية الخروج" [من العراق]، غريبة فعلاً[92]. إن المخطّطين بالتأكيد ليسوا في حاجة إلى نصيحة، فبمقدورهم أن يتصوّروا مثل هذه الاستراتيجيات البسيطة للخروج بأنفسهم. وهم بلا شك يريدون الخروج - إنما بعد أن تقوم في المكان قائمة لدولة تابعة مطيعة، بما هي الخيار العام

المفضّل لدى الغُزاة، تاركين وراءهم قواعد عسكرية فقط للحالات الطارئة في المستقبل.

في تناولنا لهذه المسائل، من الضروري أن نضع نُصب أعيننا بعض المبادىء الأساسية. وتأتي في طليعتها أن الجيوش المحتلّة ليس لها حقوق، وإنما تترتب عليها مسؤوليات فقط. وعلى رأس هذه المسؤوليات الانسحاب بأسرع وأخف ما يُمكن، وبطريقة يُحددها في المقام الأول سكّان المناطق المحتلة. ما لم يكن هناك تأييد شعبي قوي لوجودهم، ليس للمحتلّين أي حقٍّ البتّة في البقاء. وفي حال لم تراعَ هذه المبادىء، فإن المقترحات بشأن وضع "استراتيجية للخروج" لا تعدو كونها انعكاساً لإرادة أمبراطورية أكثر منها تعبيراً عن الاهتمام بأمر الضحايا. وكما سنرى، فإن الرأي العام العراقي وبقدر ما تتوافر له المعلومات، يُطالب بأغلبيته الساحقة بالانسحاب. أضف إلى ذلك، أن الغالبية العُظمى من الشعب في الولايات المتحدة ومنذ بُعيد الغزو أعربت عن رأيها في أن الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة هي من يجب أن يتصدّر الصفوف في العمل مع العراقيين لنقل السيادة الحقيقية إليهم، وكذلك في عملية إعادة البناء الاقتصادي والمحافظة على النظام العام. يُمكن أن يكون ذلك موقفاً معقولاً فيما لو وافق العراقيون عليه، وإنْ كان يُفضّل أن تكون الجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي ليس للغُزاة دالّة مباشرة عليها كمجلس الأمن، هي السلطة الانتقالية المسؤولة. والنظام الاقتصادي المخزي الذي فرضته سلطات الاحتلال يجب إبطاله، جنباً إلى جنب مع القوانين المناقضة لمصلحة العمال وممارسات الاحتلال. والإعمار ينبغي أن يكون في أيدي العراقيين، لا أن يكون مُعدّاً ليكون وسيلة تحكُّم بهم بما يُلائم خطط واشنطن المُعلنة[93]. والتعويضات - لا المساعدات فقط - يجب أن يُقدّمها المسؤولون عن خراب المجتمع المدني العراقي أولاً بالعقوبات القاسية ثم بالأعمال الحربية، وكذلك عن دعمهم صدّام حسين أثناء ارتكابه أشنع فظائعه وما بعدها بزمن بعيد. هذا هو الحدّ الأدنى الذي تقتضيه أصول اللياقة. وأحد السُبُل لتقييم حصيلة النقاش حول نشر الديمقراطية برمّته هو أن نسأل كيف عُولجت هذه المسائل، أو ما إذا كانت قد طُرحت أصلاً - أسئلة لا تستلزم الكثير من التقصّي والاستعلام للأسف الشديد.

"خيط التواصل المتين"

وأقوى شهود الدفاع على أصالة الرسالة الخلاصية للرئيس بوش لا بد وأن يكونوا أبرز الباحثين وأشدّ المناصرين حماسةً لمقولة "نشر الديمقراطية". إنما لا أحد منهم يبزّ في ذلك توماس كاروترز، مدير مشروع الديمقراطية وحُكم القانون في مؤسّسة كارنيجي، الذي يوصِّف موقفه بأنه موقف ريغاني جديد. بعد مرور سنة على غزو العراق، وبعد أن حلّت الرسالة الخلاصية محل "السؤال الوحيد"، أصدر كاروترز كتاباً يستعرض فيه سجلّ نشر الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة، الذي، وحسب قوله، "يحتلّ حيّزاً كبيراً في الأخبار مع بذل الولايات المتحدة وشركائها في التحالف جهوداً مضنية لإنجاز عملية التحويل الديمقراطي للعراق". وقد وجد كاروترز ما أسماه "خيط تواصل متين" امتد عبر جميع الإدارات من دون استثناء في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بما فيها إدارة بوش الثاني: "حيثما تبدو الديمقراطية مُلائمة تماماً للمصالح الأميركية، الأمنية والاقتصادية، تعمل الولايات المتحدة على تشجيع الديمقراطية. وحيثما تتضارب الديمقراطية مع مصالح مهمّة أخرى لها، تُقلِّل من شأنها أو حتى تتجاهلها". إن جميع الإدارات يُمكن اعتبارها "فُصامية" من هذه الناحية، على حد تعبير كاروترز، مع تسجيل اتساق مُحيِّر بينها - ذاك الذي يُسمَّى عادةً "عدم اتساق"[(94)].

كما أن كاروترز هو من وضع العمل البحثي القياسي عن نشر الديمقراطية في أميركا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين. وللموضوع أهمية راهنة بشكل خاص نظراً للأطروحة المتداولة على نطاق واسع ومؤدّاها أن التفاني المثالي التقليدي الذي تُبديه واشنطن على صعيد نشر الديمقراطية اكتسب "سمة بارزة" إبّان سنوات ريغان، وتعهّدته منذئذ الإدارة الحالية، ذات الجذور الريغانية، بقوة أكبر بعد. وكاروترز إنما يكتب جزئياً من منظور المطّلع على بواطن الأمور، كونه قد عمل في وزارة الخارجية على عهد ريغان في مشاريع "تعزيز الديمقراطية". إنه يعتبر هذه المشاريع مشاريع صادقة وإنْ مُنيت بالفشل، عدا عن أنها مشاريع تتميّز بالاتساق. فحيثما كان النفوذ الأميركي في أدنى درجاته في أميركا اللاتينية، كان التقدّم نحو الديقمراطية أكبر، ولاسيما في أوائل تسعينيات القرن العشرين

حينما "كانت إدارة ريغان تحاول إسناد الحكومات العسكرية التي كانت في طريقها إلى الاندثار، وحسبنا أن السياسة الأميركية في تلك الحقبة كانت تعمل ضد الاتجاه الديمقراطي". وحيثما كان النفوذ الأميركي في أقوى حالاته، في المناطق المجاورة، كان التقدم [نحو الديمقراطية] في أدنى درجاته. والسبب، طبقاً لتفسير كاروترز، هو أن واشنطن سعت إلى المحافظة على "الترتيب الأساسي لما كانت، تاريخياً على الأقل، مجتمعات لاديمقراطية إلى حد بعيد"، وكذلك إلى تجنّب "أي تغيير شعبيّ الطابع في أميركا اللاتينية - بكل ما يُمكن أن ينطوي عليه من مضاعفات تخربط الترتيبات الاقتصادية والسياسية القائمة وتدفع الأمور باتجاه اليسار". فكان أن تبنّت إدارة ريغان "سياسات سابقة للديمقراطية كوسيلة للتخفيف من الضغوط المُطالبة بتغييرات أكثر جذرية، غير أنها التمست لا محالة أشكالاً فوقية ومحدودة فقط من التغيير الديمقراطي التي لا تُعرِّض للاهتزاز البُنى التقليدية للسلطة التي عُرفت بتحالفها المديد مع الولايات المتحدة". والإنجاز الأدعى إلى الافتخار كان السلفادور، البلد الذي تُقدِّمه واشنطن حالياً كنموذج يُحتذى للعراق. في السلفادور، عملت إدارة ريغان للوصول إلى هدفين اثنين: "إجراء انتخابات موثوقة من الوجهة التقنية، وضمان فوز مرشح [الحزب] الديمقراطي المسيحي فيها". لم يكن في مستطاع الإدارة "أن تتصوّر سلفادور لا تكون فيها المؤسّسة العسكرية العُنصر المهيمن، ولا تُمسك النُخبة الاقتصادية بعد الآن بمفاصل الاقتصاد الوطني في يديها، واليسار مندغماً في صُلب النظام السياسي، وجميع السلفادوريين يملكون فعلياً الإمكانية الشكلية والجوهرية كلتيهما للمشاركة السياسية. قُصارى القول، إن الحكومة الأميركية لم تكن تملك أي تصوّر حقيقي للديمقراطية في السلفادور"[(95)].

وفيما كان "تعزيز الديمقراطية" يجري على هذا المنوال، كان إرهابيو الدولة المدعومون من واشنطن يعملون قتلاً بعشرات الآلاف من المعارضين، ويمارسون أعمال التعذيب الشنيعة وسواها من الفظائع المشينة، محطّمين الصحافة المستقلّة، وتاركين وراءهم "ثقافة الإرهاب التي تروّض آمال الغالبية"، وتقوّض التطلّعات نحو "بدائل تختلف عن تلك التي يطرحها القوي"، إذا ما استعرنا هنا كلمات اليسوعيين السلفادوريين، عنيتُ من بقي منهم على قيد الحياة.

والمفهوم الريغاني للديمقراطية يجد شواهد حيّة له كذلك في الشخصيات الأثيرة [لدى الإدارة الأميركية] في أميركا الوسطى. وكان من بينها ريوس مونتّ، أسوأ الجلاوزة على الإطلاق في عصابة القتلة الاستثنائيين في غواتيمالا، الذي كان "موضع انتقاد جائر" وكان "مخلصاً كل الإخلاص للديمقراطية" بحسب ما أوضح ريغان نفسه. وهناك أيضاً البريغادير جنرال غوستافو ألفارز مارتينز، قائد القوات المسلحة في هوندوراس. ولسيرته المهنية صلة وثيقة بيومنا الحاضر بنوع خاص، كونه عمل تحت رعاية وحماية جون نيغروبونتي، المسؤول حالياً عن مكافحة الإرهاب، وكان في حينه سفيراً لدى هوندوراس، مديراً لأكبر محطة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في العالم. إن نيغروبونتي، الملقَّب بـ"الحاكم الإداري المطلق الصلاحية"، كان "من الناحية الإدارية ومن حيث الأساس مسؤولاً عن حرب الكونترا(*) بطريقة غير مألوفة بالمرة بالنسبة لرجل دبلوماسي"، على ما كتب بيتر كورنبلوه، معوِّلاً في ذلك جزئياً على وثيقة سرّية حصل عليها من أرشيف الأمن القومي حيث يعمل محلِّلاً رفيع المستوى. وقد اتخذت مسؤوليات نيغروبونتي منعطفاً جديداً بعد إيقاف التمويل الرسمي لعمليات ريغان الإرهابية الدولية في عام 1983، وتعيَّن عليه أن يُطبِّق أوامر البيت الأبيض برشوة كبار الجنرالات الهوندوراسيين والضغط عليهم لكي يشدّدوا من دعمهم لتلك العمليات بأموال مستقاة من مصادر أخرى، ومستخدمين في وقت لاحق كذلك أموالاً محوَّلة إليهم بصورة غير قانونية من مبيعات الأسلحة الأميركية إلى إيران.

كان قائد القوات المسلحة الهوندوراسية، الجنرال ألفارز، الأعظم شأناً وكذلك الأقبح صيتاً من بين أفراد عصابة القتل والتعذيب في هوندوراس التي كان نيغروبونتي يشملها بحمايته. واكتشف تحقيق أجرته صحيفة **بالتيمور صن** أن الجنرال ألفارز تلقى دعماً أميركياً قوياً حتى بعدما أخبر سفير إدارة كارتر، جاك بينز، بأنه "يعتزم استخدام الأسلوب الأرجنتيني في التخلّص من المخرّبين المشبوهين". ودأب نيغروبونتي، خَلَف بينز في السفارة، ينفي بانتظام حصول

(*) الجماعات المسلحة المدعومة من الولايات المتحدة والمناهضة لحُكم الجبهة الساندينية في نيكاراغوا في ثمانينيات القرن العشرين. (م)

جرائم رسمية رهيبة في هوندوراس لضمان استمرار تدفق المساعدات العسكرية على عمليات الإرهاب الدولي التي كان يديرها. وأفادت صحيفة **بالتيمور صن** أنه "في عام 1983، حين كانت أساليب الفارز القمعية معروفة جيداً للسفارة الأميركية، منحته إدارة ريغان وسام الاستحقاق من أجل 'تشجيع النجاحات المُحقَّقة على صعيد النهج الديمقراطي في هوندوراس'". وأشاد نيغروبونتي "بتفاني (الفارز) في سبيل الديمقراطية"، متبعاً في ذلك سيناريو ريغان نفسه. ووحدة النخبة المسؤولة عن أشنع الجرائم المرتكبة في هوندوراس كانت "الكتيبة 3 ـ 16"، التي نظّمها ودرّبها الأميركيون والنازيون الجُدد في الأرجنتين، الأكثر همجيةً من بين سائر القتلة في أميركا اللاتينية ممّن كانوا يحظون بدعم واشنطن ومباركتها. وكان الضباط العسكريون الهوندوراسيون المسؤولون عن تلك الكتيبة يتلقون أجورهم من وكالة الاستخبارات المركزية. وعندما حاولت حكومة هوندوراس في آخر المطاف التصدّي لتلك الجرائم وإحالة مرتكبيها على العدالة، رفضت إدارة ريغان ـ بوش السماح لنيغروبونتي بالإدلاء بشهادته كما طلبت المحكمة[96].

كل ذلك يستحق أن نتذكّره جيداً، علاوةً على العشرات من الأمثلة الأخرى، عندما نقرأ عن الشغف الريغاني بـ "نشر الديمقراطية".

باختصار، إن "خيط التواصل المتين" يعود زمنياً إلى عقدٍ مضى، إلى سنوات ريغان في السلطة، لا بل إلى أبكر من ذلك في الواقع. فلطالما كان نشر الديمقراطية رؤية هادية بحسب الادّعاءات. لكن ما ليس حتى موضع جدال أن الولايات المتحدة كثيراً ما كانت تطيح بحكومات ديمقراطية، وفي أحيان كثيرة تنصِّب ديكتاتوريات متوحشة أو تدعمها: إيران، غواتيمالا، البرازيل، تشيلي وقائمة طويلة من البلدان الأخرى. وذرائع الحرب الباردة تنهار بانتظام أمام التحقيق والتدقيق. بيد أننا ما نجده فعلاً هو المبدأ المعمول به الذي وصفه كاروترز: الديمقراطية شيء طيب **إذا وفقط إذا** ما كانت تنسجم مع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية [الأميركية].

إذا ما وضعنا الغمامات العقائدية جانباً، يغدو من بالغ الصعوبة مخالفة الباحث في شؤون أميركا اللاتينية، تشارلز برغكويست، رأيه القائل إنه بدلاً من

"نشرها الديمقراطية" في أميركا اللاتينية، عملت الولايات المتحدة بمعارضتها الدائمة وغالباً الشرسة للنضالات من أجل إصلاح المجتمعات الجائرة واللاديمقراطية إلى حد بعيد، عملت تاريخياً على "تخريب الديمقراطية في الداخل والخارج على حد سواء"، هذا في الوقت الذي حرصت فيه على خدمة "المصالح الأمنية للنُخب المتمتعة بالامتيازات في نصف الكرة الغربي، المستفيدة أكثر من سواها من الوضع الاجتماعي الراهن". وكان باحثون جدّيون من التيار السائد قد أدركوا منذ أمد بعيد أن "الولايات المتحدة في الوقت الذي كانت تُطلق فيه معسول الكلام عن تشجيع الديمقراطية التمثيلية في أميركا اللاتينية، كانت لها مصلحة قوية في نقيض ذلك تماماً"، هذا إذا ما استثنينا "الديمقراطية الإجرائية، وبصفة خاصة إجراء الانتخابات - التي أثبتت في أكثر الأحيان أنها مجرد هرجة هزلية". قد تستجيب الديمقراطية الفاعلة لهموم الشعب، لكن "همّ الولايات المتحدة كان خلق أفضل الشروط لاستثماراتها الخاصة فيما وراء البحار". وتبعاً لذلك، "ليست هناك أية مشكلة خطيرة اسمها التدخل (الأميركي) في حالة العديد من الانقلابات العسكرية اليمينية" - ما خلا التدخل، كما قد يقول قائل، لدعمها أو حتى لتدبيرها. بيد أن الأمور تختلف "حين يتعرّض مفهومها الخاص للديمقراطية، المتماهي على نحو وثيق مع مشاريع الأعمال الرأسمالية الخاصّة، لما يُسمى خطر الشيوعية"؛ هذا المصطلح الذي يُستخدم في العادة كتورية لخطر التنمية المستقلّة. والسجلُّ لا يختلف من حيث الجوهر خارج أميركا اللاتينية عنه في داخلها، كما للمرء أن يتوقع من طبيعة المؤسَّسات التي وضعت الإطار الأساسي للخيارات المتعلّقة بالسياسات. كما أنه من غير المفاجىء أن تستمر تلك السياسات إلى يومنا هذا، عاكسةً الظاهرة "الفُصامية" عينها[97].

يأمل كاروترز أن ينضج "نشر الديمقراطية"، فيُصبح "عِلْماً أصلياً" وإنْ كانت هذه السيرورة تتسم في رأيه بالبطء: "إن نشر الديمقراطية ليس بالحقل الفتي ولاسيما حين يتفكّر المرء في الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في السنوات المبكرة من القرن العشرين لبناء حكومات ديمقراطية في أميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي بعد تدخلاتها العسكرية على اختلافها هناك"[98]. وكاروترز، الباحث المقتدر، يعي جيداً طبيعة هذه الجهود، التي تشهد عليها أتمّ شهادة ثلاثة

أهداف رئيسية للتدخل العسكري الأميركي، وهي: هاييتي، وغواتيمالا، ونيكاراغوا. وفي هذه الحالات، كما في غيرها، نجد أن تلك السياسات لم تتبدّل مادّياً مع مستهلّ الحرب الباردة، ونادراً ما كان النزاع أثناء سنوات الحرب الباردة ذا صلة فيما عدا خلق الانطباعات الخاطئة. وما نجده في كل هذا هو المبدأ العملاني الذي أتى كاروترز على وصفه.

في عام 1915، غزا وودرو ويلسون هاييتي، النموذج الأصلي "للدولة الفاشلة"، باعثاً بقواته إلى هناك لحلّ الجمعية الوطنية "بأساليب سلاح البحرية الأصيلة"، بحسب تعبير قائد البحرية آنذاك الميجور سمدلي باتلر. وكان الداعي إلى ذلك الإجراء رفض الجمعية الوطنية التصديق على الدستور الذي وضعته الولايات المتحدة ومنح الشركات الأميركية الحقّ في شراء أراضي هاييتي ـ وكان في نظر الغُزاة إجراءً "تقدمياً" لا يستطيع الهاييتيون فهمه. وتولى استفتاء عام من تنظيم البحرية [الأميركية] معالجة المشكلة: فأُقرّ الدستور بأغلبية 99,9 بالمئة، بمشاركة 5 بالمئة فقط من مجموع عدد السكّان. الآلاف من الهاييتيين قُتلوا وهم يقاومون غُزاة ويلسون، الذين أعادوا العمل بنظام العبودية الفعلية، تاركين البلاد في أيدي الحرس الوطني الشرير بعد تسع عشرة سنة من المثالية الويلسونية. وتوالت الأهوال المرعبة على البلاد لا يخمد لها أوار، مقرونة بتأييد ومساندة الولايات المتحدة، إلى حين إجراء أول انتخابات ديمقراطية تعرفها هاييتي في عام 1990.

وأطلقت النتيجة أجراس الإنذار في واشنطن. فالمنظمات القاعدية في أحياء الصفيح وعلى منحدرات الروابي، التي ما كان أحد يُعيرها التفاتاً، سمحت بإجراء انتخابات حقيقية وموثوق بها. وفي وجه مصاعب جمّة، اختار السكّان مرشحهم الخاص، القسّ الشعبي جان ـ برتران أريستيد، في حين نال المرشح المدعوم أميركياً، الموظف السابق في البنك الدولي، مارك بازين، 14 بالمئة من أصوات الناخبين. فتحركت واشنطن في الحال لنقض الفضيحة. وإذا بالمساعدات المخصّصة "لنشر الديمقراطية" تتضاعف بشكل حادّ، موجّهة إلى الجماعات المناوئة للحكومة والمُناصرة لرجال المال والأعمال، عبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بالدرجة الأولى، وكذلك عبر مؤسّسة المنح الوطنية من أجل

الديمقراطية وإحدى المؤسَّسات المتفرّعة عن الاتحاد الأميركي للعمل ورابطة المنظمات الصناعية (AFL-CIO) (ذات السجلّ القبيح في مناهضة العمّال في جميع أقطار العالم الثالث). واحدٌ من المتابعين بدقة لما يجري في هاييتي، آمي ويلنتز، كتب يقول إن مشروع "تعزيز الديمقراطية" الضخم الذي تولّته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كان "مُعدّاً على وجه الخصوص لتمويل تلك القطاعات من الطيف السياسي الهاييتي حيث يُمكن تشجيع المعارضة لحكومة أريستيد". وخيارات السياسة الأميركية الأخرى كانت موجَّهة هي الأخرى إلى احتواء خطر الديمقراطية التي اتخذت القرارات الخاطئة. وحين وقع انقلاب عسكري بعد ذلك بأشهر قليلة، فرضت منظمة الدول الأميركية حظراً تجارياً على هاييتي. لكن بوش الأول أعلن جهاراً أنه سوف يخرق الحظر، مستثنياً الشركات الأميركية منه. وتضاعف التبادل التجاري بعدُ أكثر في ظل إدارة كلينتون. وخوّل بوش، وبالأخص كلينتون، شركة تكساكو النفطية بتزويد الطغمة العسكرية ومؤيديها الموسرين بالنفط، خلافاً للتعليمات الرئاسية، الأمر الذي جعل الحظر التجاري لمنظمة الدول الأميركية بلا أي معنى تقريباً[99].

وبعد ثلاث سنوات من إرهاب الدولة المريع، سمح كلينتون للرئيس المنتخب بالعودة إلى بلاده، إنما بشرط حاسم: أن يتبنّى برنامج المرشّح الأميركي الخاسر في انتخابات 1990. وكما أمكن التنبؤ في الحال، عملت البرامج الليبرالية الجديدة القاسية على تفكيك ما بقي من سيادة اقتصادية ودفعت بالبلاد إلى مهاوي الفوضى والعنف، وعجّل بذلك حظر بوش كل أشكال المساعدات الدولية بذرائع كلبية. وفي شباط/فبراير 2004، خطفت الولايات المتحدة بمساعدة فرنسية أريستيد إلى خارج البلاد، التي وقعت ثانيةً بين براثن النهّابين التقليديين بمن فيهم عناصر من الجيش الذي حلّه أريستيد. وبعدها بتسعة أشهر، وجدت تحقيقات أجرتها كلية الحقوق في جامعة ميامي أن "العديد من أهالي هاييتي، ولاسيما من يسكنون منهم في الضواحي الفقيرة، يُقارعون الآن أهوالاً وحشية مُرعبة. إن خوفاً كابوسياً يُلازم الآن أشدّ الفئات فقراً في هاييتي في كفاحها من أجل البقاء في إملاقٍ (وسط) دوامة من العنف (تغذّيها) أجهزة الأمن والقضاء الهاييتية"[100].

في غضون ذلك، نجد مهندس الإرهاب الهاييتي، الذي يتحمّل المسؤولية الكبرى عن موت الآلاف، يعيش في أمان واطمئنان في نيويورك (عمانوئيل كونستانت، الذي كان يتزعم القوات الإرهابية [شبه العسكرية] المعروفة اختصاراً بـ "فراب"). وكانت حكومة هاييتي المنتخبة قد طلبت مراراً [من الولايات المتحدة] استرداد كونستانت هذا، إلّا أن واشنطن رفضت الطلب، أو ببساطة تجاهلته - في موقف لافتٍ خصوصاً وأنه جاء في غمرة موجة الغضب على رفض [حكومة] طالبان النزول عند أوامر واشنطن بتسليمها المشتبه بهم في أحداث 11 أيلول/سبتمبر من دون أدلة ثبوتية. والسبب، كما يُفترض على نطاق واسع، هو الخشية من أن يكشف كونستانت في حال محاكمته علاقات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بحملة الإرهاب[101].

ومن جديد تمّ القضاء على جرثومة الديمقراطية الشعبية، ومعها وُئد الأمل بتحقيق قسطٍ من العدالة الاجتماعية في بلدٍ سُحق [مراراً] تحت أقدام القوى الكبرى على مدى قرون. ليس ثمة أي اهتمام إضافي في واشنطن، وهي التي كانت معنيّة بالعملية طوال القرن المنصرم. وما بقي على صعيد المنظومة العقائدية الزعم بأن هاييتي قد "محقتها عواصف من صنع يديها هي"، وأن اليأس الذي يستبدّ بالهاييتيين إزاء وطنهم المحطّم هو "سُبَّة في جبين الحكومات الفاشلة" منذ أن تبوأ أريستيد منصبه في عام 1991[102]. غير أن تفاني واشنطن في نشر الديمقراطية لا يسعه التغلّب على نقائص مجتمعٍ تسعى إلى مساعدته بمنتهى الحماسة.

وفي غواتيمالا، أدّى تحطيم واشنطن للحكومة المنتخبة هناك إلى "إطلاق حلقة مروّعة من الإرهاب والقمع دامت أربعة عقود كاملة وتمخّضت عن زهاء مائتي ألف قتيل من الغواتيماليين". وهذه حقائق معروفة للقاصي والداني بالرغم من محاولات إدارة ريغان حماية جبروت الدولة من المواطنين الأميركيين عن طريق الحؤول دونهم والاطّلاع على الوثائق المرفوعة السرية عنها بصورة دورية والتي تكشف النقاب عما كان يُرتكب هناك من فظائع وأعمال وحشية؛ وهذا "حدث مروّع في تاريخ" دائرة المؤرِّخين التابعة لوزارة الخارجية[103]. إن عقداً من الديمقراطية المفعم بالآمال في غواتيمالا قد سُحق سحقاً باللجوء إلى ذرائع

الحرب الباردة التي لا بد وأن تكون مخزية ومجلبة للعار حتى ولن كانت صحيحة. والأسباب الحقيقية، كما هي مُسجَّلة بصورة ضافية في السجلّات الداخلية، كانت الخوف من الديمقراطية الغواتيمالية وخطر "العدوى" من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الشعبية للغاية التي قد تعمّ المنطقة. وحين تمّت في النهاية مُحاسبة مستقلّة من جانب "لجان الحقيقة" في كلٍ من السلفادور وغواتيمالا، حيث توالت فصولاً أشنع الجرائم الإرهابية على أيام رونالد ريغان، فقد نُسبت تلك الفظائع بالكلّية تقريباً إلى إرهابيي الدولة، وهو ما كان بيّناً بذاته منذ البدء.

في نيكاراغوا، أوجد الاحتلال العسكري الأميركي الحرس الوطني الذي عامل السكّان بوحشية طوال عقود في ظل ديكتاتورية أسرة سوموزا المجرمة، التي محضتها واشنطن كل أسباب الدعم والمساندة إلى أن أُطيح بالطاغية الأخير في ثورة داخلية عام 1979. وحين تعذّر إسناد سوموزا بعد الآن، حاولت واشنطن أن تصون حرسه الوطني، ثم تحوّلت إلى الحرب الإرهابية التي استعرت حتى عام 1990 لمّا اختار الناخبون مُرشحاً من اختيار واشنطن(*)، "والمسدس مصوَّب إلى رؤوسهم" على ما كتب توماس ووكر في تاريخه القياسي، وقد ناهز عدد القتلى [في نيكاراغوا] ما يُناظر 2,250,000 ضحية في الولايات المتحدة بالنسبة إلى عدد سكانها، وهو رقم أعلى بكثير من عدد الذين قُتلوا في جميع الحروب في التاريخ الأميركي مجتمعةً، بما فيها الحرب الأهلية الأميركية[104].

وبعد أن استعادت الولايات المتحدة زمام السيطرة على نيكاراغوا في عام 1990، تدهورت أحوال هذه البلاد لتغدو ثاني أفقر بلد في نصف الكرة الغربي بعد هاييتي - التي تحمل كذلك "الكأس" بوصفها الهدف الأول للتدخل الأميركي في القرن المنصرم؛ ونيكاراغوا الهدف الثاني. وفي أقلّ من عشر سنوات، هاجر القسم الأكبر من السكّان العاملين ليؤدّوا أحقر الأعمال في أمكنة أخرى كي يؤمّنوا التحويلات المالية التي تعيش عليها أُسرهم. وأغلبهم توجَّه إلى كوستاريكا، البلد الوحيد الذي يعمل بنجاح في أميركا الوسطى (والوحيد الذي لم يعرف

(*) إشارة هنا إلى فوز المرشحة فيوليتا شامورو على أورتيغا مرشح الجبهة الساندينية في انتخابات الرئاسة النيكاراغوية في 25 شباط/فبراير 1990 (م).

تدخلاً أميركياً مباشراً على أرضه). وأفاد موظفو الصحّة في عام 2003 أن 60 بالمئة من الأطفال ما دون سنّ الثانية يعانون من فقر الدم العائد إلى سوء التغذية، المصحوب على الأرجح بالتخلّف الذهني. وفي عام 2004، تفاقمت حالات سوء التغذية ولاسيما بين الأطفال، في حين سجل متوسط العُمر المتوقع هبوطاً حادّاً. وما يقرب من 70 بالمئة من سكان الأرياف يعيشون في حالة من الجوع المزمن أو السغب الشديد، حيث يعجز أكثر من 25 بالمئة منهم عن تناول أكثر من وجبة واحدة في اليوم، و43 بالمئة عن تناول أكثر من وجبتين. ونظام الصحّة العامة، هو الآخر، في حالة انهيار؛ والكوارث البيئية الناجمة بالدرجة الأولى عن البؤس الباعث على اليأس (قطع الأشجار وخلافه) جعلت نيكاراغوا "تستحق حمل لقب المختبر النهائي للعطوبية الاجتماعية" لعام 2004، كما ذكرت صحيفة **لابرنسا** في جردة نهاية السنة التي أجرتها. إن 60 بالمئة من الأطفال والمراهقين موجودون خارج المدرسة، ويبلغ متوسط عدد سنوات التعليم الرسمي 4,6، وينخفض إلى 2 (سنتين) فقط في الريف، ونوعيته في منتهى الرداءة نظراً لنقص الموارد. وتذهب مساعدات الإغاثة الدولية بدرجة كبيرة إلى تسديد الدين الناجم في الأغلب عن النظام المالي المافياوي الذي نما في أعقاب انتصار الحرب الإرهابية والخنق الاقتصادي اللّذين مارستهما واشنطن خلال ثمانينيات القرن العشرين[105].

كان النصر الذي أحرزه الإرهاب الأميركي [في نيكاراغوا] كاملاً إلى حد أن "الديمقراطية" التي خرجت من وسط الحطام - أو كما أعلنت صحيفة **نيويورك تايمز** في حماسة على صدر صفحتها الأولى: "انتصار للنزاهة الأميركية"، إثر انتخابات 1990 - كانت أكثر استعداداً بكثير لاتباع تعليمات صندوق النقد الدولي - البنك الدولي من جاراتها. وتُبيِّن النتائج في قطاع الطاقة، على سبيل المثال، أن الخصخصة التي طالبت بها المؤسّسات المالية الدولية تميل إلى الإتيان بالكوارث على السكّان. كانت نيكاراغوا هي الأكثر انصياعاً في هذا المضمار، فكانت الكارثة هي الأسوأ طُراً. فنسبة النفاذ إلى الكهرباء في نيكاراغوا أدنى بكثير مما هي في البلدان المجاورة، وأسعارها (التي تتلازم على العموم مع شروط الخصخصة) أعلى بكثير كونها تعتمد على النفط المستورد بدلاً من الموارد المحلّية (تمكّنت كوستاريكا من التحوّل بالكامل تقريباً إلى الطاقة

الكهرمائية). في عام 1996، أي قبل أن تُنفَّذ إملاءات الليبرالية الجديدة في نيكاراغوا، كانت كهربة البلاد تماثل نظيرتها في غواتيمالا، بينما هي الآن لا تتعدّى نصف معدلها في هذه الأخيرة. إن نيكاراغوا تملك قدراً وافراً من القُدرات الاحتياطية، لكنها تفتقر إلى الحوافز الربحية القمينة بتوريدها إلى المناطق الريفية أو إلى الكتلة الكبيرة من الفئات الفقيرة. وتلك هي النتيجة المألوفة والطبيعية جداً لبرامج الليبرالية الجديدة[106].

على الطرف الليبرالي الأقصى من الصحافة الأميركية، تتملّك الحيرةُ المعلّقين حيال "اللغة المعادية لأميركا" التي يسمعونها في نيكاراغوا، ومتى، "في الوقت الذي تحاول فيه البلاد لملمت نفسها بعد 25 سنة (كذا) من الثورة الفاشلة والركود الاقتصادي". لعلّ النيكاراغويين يُعانون من اللاعقلانية التي طالما أفرزت مثل هذا الإحباط في الغرب المتمدن، تماماً على غرار العراقيين اليوم الذين يجدونه "أمراً غير مفهوم البتّة أن يجود الأجانب بدمائهم وأموالهم بغيرية ما بعدها غيرية لمساعدتهم"[107].

إن التقدّم المهمّ الذي أُحرز في نيكاراغوا خلال السنوات الأولى بعد الإطاحة بالديكتاتورية المدعومة أميركياً، والذي كان موضع إطراء وكالات التنمية والمؤسّسات الدولية، قد انحسر بشكل حادّ واتخذ مساراً معكوساً. إنما يُمكن التخفيف إلى حدٍ كبير من الأوضاع المزرية في نيكاراغوا حتى بوسائل محافظة جداً. ولعلّ البداية تكون في دفع الولايات المتحدة التعويضات التي أمرت بها أعلى السلطات الدولية: محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن. وهذا في نظري كافٍ للتغلّب على المديونية التي تكاد تخنق البلاد منذ سنوات الهجوم الإرهابي الأميركي، وإنْ كان هناك بعد الشيء الكثير مما يجب عمله لانتشال مجتمعٍ قابل للحياة من حُطام الهجوم الريغاني.

في عام 2003، زار كولن باول نيكاراغوا للتأكّد من أنها تتعاون كما يجب مع "الحرب على الإرهاب" الأميركية التي أُعلنت مجدداً بعد 11 أيلول/سبتمبر. وكان باول يتحدث عن خبرة، كونه عاون في توجيه المرحلة الأولى من "الحرب على الإرهاب" في ثمانينيات القرن العشرين، التي استهدفت نيكاراغوا على وجه الخصوص. فلم ترتفع الحواجب دهشةً. وإذ وصل باول لإعطاء حقنته، وزّعت

السفارة الأميركية في ماناغوا منكرة إيجازية على الصحفيين جاء فيها أن "نيكاراغوا تدبّ ببطء كثاني أفقر بلد في نصف الكرة الغربي بعد هاييتي، بعدما محقتها عواصف الطبيعية وعواصف من صُنع يديها هي، والأمل ضئيل في أن تتبدل الأحوال في المستقبل" (التشديد منّي). بدا النيكاراغويون غير متقبّلين لرسالة باول. لعلّ تفسير ذلك يكمن في المذكرة، التي "كُتبت بنبرة ازدرائية"، وجاء فيها "أن معظم النيكاراغويين لا يُبدون كبير اهتمام بالعالم خارج سواحلهم"[108]. وهو سبب غريب في نظر البعض.

وواجهت باول مشاكل وصعوبات في إيصال رسالته إلى أماكن أخرى من أميركا اللاتينية أيضاً. ففي الاجتماع السنوي لمنظمة الدول الأميركية المنعقد في حزيران/يونيو 2003، "كان السيد باول وحده تقريباً في التركيز على اللعنة المثلثة التي وصفها بـ "الطغاة وتجّار المخدرات والإرهابيين"؛ في حين كان ممثلو الدول الثلاث والثلاثين الأخرى المُشاركة يُشدّدون في الأغلب الأعمّ على الحاجة إلى العدالة الاجتماعية، محذّرين من أن الديمقراطية نفسها قد تتعرّض للخطر من جرّاء تعاظم المصاعب الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي"؛ وهي التي تُعدّ، وإلى حد بعيد، من ذيول التدخل العسكري والإرهاب والإملاءات الاقتصادية والسياسات الأميركية[109].

كذلك الأمر، لا تجد "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها واشنطن مجدداً أصداء واسعة في المناطق الأخرى؛ في العراق، مثلاً. يقول موفد إدارة بوش الخاص السابق إلى أفغانستان شارحاً، "إن الشعب العراقي ليس بحاجة إلى أية دروس في موضوع الإرهاب. فقد فَقَدَ من جراء هذا البلاء خلال السنة الفائتة وحدها عدداً أكبر من أبنائه مما فقده الأميركيون في جميع الحوادث الإرهابية في تاريخهم مجتمعة". وقياساً إلى عدد السكّان، فإن "العراق يتكبّد كل شهر، وأحياناً كل أسبوع، خسائر مساوية لخسائر 11 أيلول/سبتمبر، الهجمات التي شُنّت على الولايات المتحدة. ومن دواعي الأسف، أن العراقيين يميلون إلى عزو تلك الخسائر إلى الحرب التي ترعاها الولايات المتحدة على الإرهاب كما إلى الإرهابيين أنفسهم سواء بسواء". بعض الأسباب المحتملة ترد في الخاطر: أحدها، ربما، هو أنهم يعون تماماً ـ كما يعي يقيناً مدير سياسة الأمن الدولي

والدفاع في مؤسسة راند - أن الزيادة الطارئة على الإرهاب والفوضى كانت من بين النتائج المتوقعة على نطاق واسع لغزو العراق(110).

ستكون هناك، على ما يبدو، بعض العوائق التي تعترض سبيل النُضج المنشود للعلم الأصلي الخاص بنشر الديمقراطية.

البعضُ من أكثر دراسات الباحثين احتراساً ممّن قفزوا ويقفزون إلى العربة [التي تقلّ جوقة نشر الديمقراطية]، تُلمِّح فعلاً إلى أن شيئاً ما قد يكون خرج عن المسار. من هذه الدراسات البحثية ما سبق لي الاستشهاد بها في مستهلّ هذا الفصل. إن دراسة جوناثان مونتن عن "جذور مبدأ بوش"، وبعد تلاوة "المزامير" المعهودة، تُلاحظ أنه ليس بالمبدأ الجديد تماماً. فعلى امتداد التاريخ الأميركي، كان نشر الديمقراطية "مقوِّماً محورياً للهوية السياسية والغائية القومية"، وكذلك للطريقة التي "تُعيِّن بها الولايات المتحدة مصالحها السياسية". لكن مراجعة مونتن المستفيضة والمتأنية للخصائص المحدِّدة للفرادة الأميركية تتجنّب سوق أية شواهد على السياسات المتّبعة، وتكتفي بإيراد عدد كبير من التصريحات والبيانات. وتوضِّح إحدى حواشي الدراسة أن نقطة الخلاف ليست هي الحقائق التاريخية، "بل إلى أي مدى أثّر إدراك الولايات المتحدة التاريخي لنفسها ككيان فريد من نوعه في سياستها الخارجية" - أو: إلى أي مدى أثّر في إطارها الخطابي، وهو الأدقّ. بهذا الفهم، يكون نشر الديمقراطية مقوِّماً محورياً لاستراتيجية بوش في نوعٍ من التأويل ما بعد الحداثوي الذي نحصر فيه اهتمامنا بالسرديات والنصوص، ونستنكف عن استجلاء "الحقيقة"، وقد يكون ذلك تفسيراً اجتماعياً.

ومن بين المقالات التي أتينا على ذكرها، وحدها مقالة كاترينا ديلاكورا بذلت مجهوداً لتقديم بعض الأسباب التي تحمل على الاعتقاد بأن نشر الديمقراطية كان بالفعل خطأً هادياً للسياسة[الأميركية]، وإن اقتصرت على تناول ولاية بوش الثاني والشرق الأوسط. فبعيداً عن اللغو الخطابي، ضربت ديلاكورا عدة أمثلة، منها: تشجيع إدارة بوش "اللبرلة الاقتصادية" (والتي تعني في المنطقة وضع اليد فعلياً على مقدّرات الاقتصاد من قبل الشركات الغربية)؛ إنشاء محطات إذاعية جديدة ترمي إلى "إدخال (الجمهور الشبابي) في الثقافة الأميركية

وكسبه إلى جانب القيم الأميركية" (لا ضرورة للتعليق هنا)؛ غزو العراق، وهو ما سنلتفت إليه رأساً؛ ناهيك عن عدد من الخطوات المحدّدة التي انتقدتها لأنها "بالرغم من كل الهيصة التي أحاطتها" نادراً ما وجدت من يموّلها. كذلك انتقدت ديلاكورا "**عدم الاتساق**" في جهود الولايات المتحدة على صعيد نشر الديمقراطية، الذي أفضى إلى نشوء "مشكلة **المصداقية**" (التشديد منها)، وهي تحديداً: "خيط التواصل المتين" نفسه الذي عثر عليه كاروترز، والذي هو في الحقيقة، متسق ومتسق جداً. على أية حال، فإن المتابعة الدؤوبة لهذه السياسات على امتداد ولاية بوش [الأولى والثانية] تخلق شكوكاً في الشرق الأوسط حول دوافع واشنطن وتدفع إلى البحث عن "أجندة خفيّة من بنودها مثلاً: مساعدة إسرائيل على كبح جماح الفلسطينيين، والسيطرة على حقول النفط العراقية، أو بوجه عام، مدّ نطاق الهيمنة الأميركية". غير أن ديلاكورا تُجادل (على النحو المألوف) بأن "هذا الوصف للموقف الأميركي تعوزه الدقة، وأن إدارة بوش جادّة فعلاً بشأن الديمقراطية". وكل ما ينقصها هنا هو الدليل.

تنبأ كاروترز آسفاً بأن سياسات واشنطن في العراق سوف تمدّ في خيط التواصل المتين، قال: "سوف تُظهر على الأرجح التناقضات نفسها ما بين المبادىء المُعلنة والواقع السياسي". وقد تحقّقت نبوءته هذه وكتابه في الطريق إلى المطبعة. لقد عملت سلطات الاحتلال جاهدة لتفادي خطر الديمقراطية، لكنها اضطُرت على مضض للتخلّي عن خططها الرامية إلى فرض دستور وتحاشي حصول انتخابات. إن قلّة فقط من المراقبين الأكفاء قد يختلفون مع محرّري صحيفة **فايننشال تايمز** في أن "السبب الذي جعل (انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005) تجري فعلاً هو إصرار آية الله العُظمى علي السيستاني، الذي نقض ثلاث خطط من جانب سلطات الاحتلال بزعامة الولايات المتحدة لوضعها على الرفّ أو لتمييعها". ولاحظ الباحث في شؤون الشرق الأوسط، آلان ريتشاردز، أنه "لئن عارضت الولايات المتحدة في البدء إجراء انتخابات مبكرة في العراق، إلّا أنه بعدما أنزل آية الله السيستاني أعداداً غفيرة من مناصريه وأتباعه إلى الشوارع للمُطالبة بتلك الانتخابات، لم يعد ثمة خيار أمام واشنطن سوى الموافقة". وأوضحت صحيفة **وول ستريت جورنال** أن السيستاني "أعطى أوامره للمتظاهرين: قولوا إن آية الله السيستاني مصرٌّ على أن يكون اختيار

الحكومة الجديدة من خلال انتخابات مباشرة وليس من قبل الولايات المتحدة أو زعماء عراقيين عيّنتهم الولايات المتحدة"، مثلما كانت واشنطن تسعى في واقع الأمر. وأضاف المراسل المخضرم باتريك كوكبورن أنه "ليس إلّا بعدما بات واضحاً أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمّل انتفاضة شيعية أن صارت الانتخابات ما بين ليلة وضحاها هدفاً أميركياً عاجلاً"[111]. تماماً مثل "عملية السلام" التي أعاقت الولايات المتحدة مسارها طوال ثلاثين سنة، فإذا بها تتحوّل فجأةً إلى "عملية عرجاء تقودها الولايات المتحدة لإحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين»[112].

هذا ولئن أُكرهت قوى الاحتلال على تحمّل إجراء انتخابات في العراق، غير أنها سعت جاهدة إلى تخريبها. وقد أُعطي المرشح الأميركي، إياد علّاوي، كل أفضلية ممكنة: موارد الدولة، وشاشات التلفزيون وحتى مؤازرة الاحتلال العسكري. لكنه حلّ في المرتبة الثالثة بفارق كبير، ولم يحصل سوى على 12 بالمئة تقريباً من أصوات الناخبين. وبغية ضمان أن تكون الانتخابات حُرّة، تمّ طرد أهمّ وسيلة إعلامية مستقلّة من البلاد، عنيتُ قناة **الجزيرة** في قطر، التي يمقتها الحكّام المستبدّون في المنطقة لكونها قوة رائدة في مضمار إشاعة الديمقراطية في العالم العربي. وهذا وحده كان كافياً لجعل وجودها قبل إجراء الانتخابات أمراً غير مناسب بالمرة؛ وخلفية هذه الواقعة إنما تكشف لنا المزيد عن طبيعة الرسالة الخلاصية [للإدارة الأميركية].

لسنوات طويلة، لم يكفّ مسؤولون كبار - تشيني، رامسفيلد، رايس، باول - عن ممارسة الضغوط على قطر للجم أخبار القناة المذكورة. لا بل إن الولايات المتحدة لم تتورع عن قصف مكاتبها في كابول وبغداد (قتلت مراسلاً أردنياً فيها). وكان الضغط الأميركي، بحسب مسؤول قطري رفيع، "شديداً لدرجة أن الحكومة تُعجِّل في خططها حالياً لطرح **الجزيرة** للبيع، مع أن موظفي إدارة بوش يُعارضون ذلك لأن محطةً تلفزيونية مملوكة ملكية خاصة في المنطقة قد لا تكون أفضل حالاً من وجهة نظرهم"[113].

وهكذا يكون لدينا شاهد آخر على رؤية بوش للديمقراطية في الشرق الأوسط: لا يُمكن تحمُّل أية وسيلة إعلامية ما لم تكن تحت السيطرة الأميركية، عامّة كانت تلك الوسيلة أم خاصة. وتلك لعمري ممارسة مألوفة جداً، ومفهومة تماماً.

تشتكي واشنطن من أن **الجزيرة** تؤجّج الرأي العام بالنقل الحيّ المباشر الذي "يضخّم حجم الخسائر المدنية" مثلما جرى أثناء التدمير الأميركي لمدينة الفلّوجة، وأن "تقاريرها الإخبارية عن نضال الفلسطينيين مليئة بالشحن العاطفي". وثمة خروج آخر عن المعايير الصحفية هو عرض القناة "أشرطة مسجّلة لأسامة بن لادن" التي تُعد في الظاهر جديرة بالبثّ في العالم الإسلامي، كما بين الناس في كل مكان الذين تُقلقهم وتقضّ مضاجعهم التهديدات الإرهابية[114].

كان هناك الكثير من الهزء والسخرية، إلى جانب تعبيرات رصينة ومتزنة عن القلق إزاء خطوات موسكو "لإحكام قبضة الدولة على وسائل الإعلام"، حين فرضت روسيا حظراً على شبكة أي بي سي نيوز بعدما سجّلت مقابلة مع الزعيم الشيشاني "الذي أمر بتنفيذ أو نفّذ شخصياً بعضاً من أشنع الأعمال الإرهابية في تاريخ البلاد"، بما في ذلك حصار المدرسة في بسلان الذي خلّف 330 قتيلاً. إن ردود الفعل الانتقائية كهذه تدخل في عِداد الممارسات العادية، لكنها تبلغ في بعض الأحيان مستويات استثنائية. وهكذا رأينا نيكاراغوا، وهي تحت وطأة الهجوم الأميركي الكثيف، تُشجب أشدّ الشجب لممارستها الرقابة على الصحف، مع الحرص في الوقت نفسه على حجب الحقيقة، وهي أن الصحيفة الأولى في البلاد كانت تؤيد علناً الإطاحة بالحكومة على أيدي القوى الإرهابية التابعة للدولة العظمى التي تموّل أيضاً تلك الصحيفة. إن هذه الإدانة قد جاءت تغطيةً للسجلّ السيء بما لا يُقاس للتابع الإسرائيلي لدى واشنطن حوالى الوقت عينه وإزاء تهديد لا مجال فيه للمقارنة، كما حجبت بالطبع السجلّ المخزي للولايات المتحدة المعرّضة لتهديد مباشر لا يُنكر بأية حال، وهذا كله يُمكن إثباته بمنتهى السهولة. ففي أنظمة الحُكم التابعة لواشنطن، تُنسف وسائل الإعلام المستقلّة من جانب إرهابيي الدولة، الذين يغتالون أيضاً المحرّرين والصحفيين أو يُجبرونهم على الفرار، من دون أن يثير ذلك أي التفات إلّا فيما ندر في البلاد التي تتحمّل المسؤولية الأولى عن تلك الجرائم[115].

بالعودة إلى انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 العراقية، فقد كانت "في واقع الأمر" بمثابة "إحصاء إثني"، إذ صوّت الشيعة بمعظمهم للائحة السيستاني الشيعية، والأكراد للائحة الكردية، والسُنّة قاطعوا الانتخابات. مع ذلك، كانت

الانتخابات نصراً كبيراً للمقاومة الجماهيرية اللاعنفية للاحتلال الأميركي، احتفل بها الشيعة والأكراد في يوم الانتخاب بحماسة وشجاعة فائقتين، وهم الذين رأوا أنفسهم متوجّهين إلى صناديق الاقتراع "للمطالبة بسلطتهم الشرعية على أرضهم"(116).

والمشكلة الأساسية التي تواجه واشنطن تناقلتها الأخبار بصورة منتظمة فيما كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدةً إلى إعاقة الديمقراطية العراقية. عشية الانتخابات، كتب مراسلان صحفيان محنّكان أن "الشيء الوحيد الذي يوافق عليه العراقيون جميعاً دونما استثناء هو أن الاحتلال يجب أن يزول بأسرع ما يُمكن"، وهو ما يتعارض تعارضاً مباشراً مع الهدف الأميركي المتمثل في بناء "ديمقراطية مُحبة للولايات المتحدة، من شأنها أن تتيح لأميركا استبدال وجودها العسكري في بعض الدول العربية... بآخر في العراق وبما يسمح لأميركا بأن تستمر في صوغ توازن القوى الإقليمي". وكما في المجالات التقليدية للنفوذ الأميركي، تكون "الديمقراطية" موضع ترحيب ما دامت من النوع "الفوقي" التقليدي الذي يدع النُخب المؤيدة للأهداف الأميركية في سدّة الحُكم. وقد لخّص يوشي درايزن، مراسل صحيفة **وول ستريت جورنال**، مشكلة واشنطن بقوله إن "الرجال المرجّح تولّيهم قيادة الحكومة العراقية القادمة وعدوا بأن يُطالبوا بالانسحاب بمجرد أن يستلموا مقاليد السلطة بُعيد انتخابات الأحد الوطنية". حتى إياد علّاوي، المرشّح المدعوم من الولايات المتحدة، اضطُر إلى إظهار تأييده للانسحاب. لكن ذلك غير مقبول بالمرة. فلن يكون للغزو أي معنى فيما لو عجزت الولايات المتحدة عن الاحتفاظ بدولة تابعة لها يُمكن التعويل عليها وبحقوق في أن تكون لها قواعد عسكرية على أراضيها. وتبعاً لذلك، تأمل واشنطن وتتوقع، بحسب درايزن، أن يقبل التحالف الشيعي المهيمن "وعوداً مبهمة بالانسحاب بدلاً من جدول مواعيد قاطع". وهذه ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق، لأن القادة العراقيين، وبمعزل عما يريدون، "سوف يجدون الدفاع عن أي شكل من أشكال الوجود العسكري الأميركي أمراً في غاية الصعوبة"(117).

والمهمة الرئيسية في تخريب الديمقراطية العراقية هي الضغط على النُخب السياسية للقبول "بالوعود المبهمة"، واستبقاء ما أمكن من النظام الاقتصادي غير القانوني الذي فرضه الغُزاة والقائم على المبدأ المعهود القاضي بفتح البلاد

ومواردها أمام السيطرة الأجنبية (الأميركية والبريطانية في المقام الأول)، وذلك تحت غطاء من "الليبرالية الاقتصادية". إن الصراع أبعد من أن يكون قد انتهى - سواء في العراق أم في بلدان الغُزاة نفسها.

لم يُضع المحتلّون لحظةً واحدة للإفصاح عن نيتهم تخريب الانتخابات التي بذلوا قصاراهم لمنعها. ففي مقابلة صحفية مطوّلة مع رئيس الوزراء طوني بلير، استُهلت بالقول إن "طوني بلير يُعلن أن لا سبيل لأن تُحدد الولايات المتحدة وبريطانيا جدولاً زمنياً لسحب جنودهما من العراق"، بصرف النظر عمّا يفكّر العراقيون في هذا الشأن - وهو أمر لم يُؤتَ على ذكره البتة. كما "أن السيد بلير لا يزال غاضباً من الإيحاء بأن الولايات المتحدة وبريطانيا تحتلّان العراق" - وهذا رأي الغالبية الساحقة من العراقيين، كما يعلم حق العلم: 81 بالمئة من العرب العراقيين بعد مرور سنة على الغزو. ويُصرّ بلير على أن "التحالف موجود في العراق بإذن" من الحكومة العراقية المؤقتة التي نصّبها هو، وأن "الشرعية المعزَّزة" للحكومة المُنتخبة "ستجعل وجود التحالف أكثر منعةً من حيث الدفاع عنه". إن تصريحات واشنطن بالكاد تختلف عن ذلك، إلّا ما خلا بضع جُملٍ طقوسية عن التفاني في خدمة الديمقراطية[118].

ماذا يجول في أذهان العراقيين حيال مسائل كهذه؟ هذا ما لا نستطيع معرفته بدرجة عالية من الثقة. ثمة استطلاع للرأي أجرته مؤسّسة زُغبي الدولية ونشرته يوم الانتخاب، وجد أن 82 بالمئة من السُنة و69 بالمئة من الشيعة "يُحبّذون انسحاب القوات الأميركية إما في الحال أو بعد استلام حكومة منتخبة مقاليد الأمور". كما تمّ التوصل إلى نتائج مشابهة في استطلاعات أجرتها مؤسّسات غربية منذ بُعيد وقوع الغزو. في واحدٍ من تلك الاستطلاعات المعمّقة، وجدت مؤسّسة "أوكسفورد ريسرتش أنترناشونال" في خريف عام 2003 أن "أقلّ من 1 بالمئة قلقون بشأن مغادرة قوات الاحتلال فعلاً". كذلك وجدت "أن الناس لا يثقون البتة بالقوات الأميركية/البريطانية (79 بالمئة)، وبسلطة التحالف المؤقتة (73 بالمئة)، بينما قال 8 بالمئة أن لديهم 'قدراً كبيراً' من الثقة في القوات الأميركية/البريطانية". وأفاد الخبير العسكري والمختصّ في الشرق الأوسط، أندرو كوردسمان، بأن ما يزيد على 70 بالمئة من مجموع العراقيين يرغبون في

رحيل القوات الأميركية بحلول خريف 2003، وهو رقم ارتفع إلى أكثر من 80 بالمئة في منتصف عام 2004. وأصدرت لجنة السيادة الوطنية التابعة للمجلس النيابي [العراقي] المنتخب حديثاً، تقريراً "دعا إلى وضع جدول زمني لعودة القوات إلى ديارها"، مُشيرةً إليها بالحرف الواحد على أنها "قوات الاحتلال"، وقال الناطق بلسان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أكبر الأحزاب الإسلامية الشيعية في العراق، إن "على القوات البريطانية أن تنسحب إلى ثكناتها، ولا تخرج منها إلا بناءً على طلب القوات العراقية". وفي اجتماع عُقد في القاهرة وضم جميع الفصائل العراقية، أدلى الدكتور علي العداد، العضو البارز في المجلس المركزي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بتصريح جاء فيه "إن القوى العراقية كافة، الشيعية والسُنية والكردية، يريدون جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الأجنبية"، وقد وافقت على أن يكون ذلك "المطلب الأول" في برامجها السياسية. والبيان الختامي للزعماء السُنة والشيعة والأكراد الذين حضروا الاجتماع "يُطالب بانسحاب القوات الأجنبية وفق جدول زمني محدَّد، وتبعاً لبرنامج وطني عاجل من أجل إعادة بناء قوات الأمن". كما أضاف أيضاً بأن "المقاومة الوطنية حق مشروع لكل الشعوب"، وليس الإرهاب[119].

استطلاعات الرأي حول هذه المسائل الحاسمة توقفت عملياً بعد الانتخابات، أو على الأقل لم تُعلن رسمياً. اثنان من المعلّقين المطّلعين كتبا يقولان إن "وكالات استطلاع الرأي الأميركية في العراق قد توقفت مبدئياً عن سؤال العراقيين رأيهم في الولايات المتحدة وقواتها عندما اقتربت لاشعبيتهما في العراق من نسبة 90 بالمئة في ربيع 2004". وبحسب ستيفن كولّ، المرجعية البارزة حول دراسات الرأي العام، فإن المعهد الجمهوري الدولي أخذ يحتبس لديه بيانات الاستطلاعات الآتية من العراق التي تُظهر أن "النتائج تزداد سلبيةً إزاء الوجود الأميركي هناك". لكن استطلاعاً للرأي، وهو في غاية الأهمية، وصل بالفعل إلى الجمهور - في إنجلترا؛ إنه استطلاع أُجري لصالح وزارة الدفاع البريطانية في شهر آب/أغسطس 2005، ونفّذه باحثون في جامعة بغداد وتسرّب إلى الصحافة البريطانية. وقد تبيّن من خلاله أن 82 بالمئة "يعارضون بقوة" وجود قوات التحالف، وأقلّ من 1 بالمئة يعتقدون أنها مسؤولة عن أي تحسُّن في الحالة الأمنية، وأكثر من 70 بالمئة لا يثقون فيها، و67 بالمئة يشعرون بأمان أقلّ

بسبب الاحتلال. "وبالنسبة للعراق ككل، ثمة 45 بالمئة من الشعب يرون أن الهجمات (ضد القوات المحتلّة) لها ما يُبررها"؛ والنسبة ترتفع إلى زهاء 65 بالمئة في إحدى المحافظات التي يُشرف عليها البريطانيون، وهي 25 بالمئة حتى في البصرة التي تديرها في الأغلب الميليشيات الشيعية. إذا كان استطلاع الرأي غطّى حقاً "العراق ككل"، إذن فإن النسب المئوية يجب أن تكون أعلى بكثير حيث قوات الاحتلال تنشط فعلاً، أي في العراق العربي. إن جهود الإعمار وإعادة البناء "تبدو وكأنها أخفقت إذ أظهر الاستطلاع أن 71 بالمئة من السكان نادراً ما يحصلون على مياه نظيفة ومأمونة، و47 بالمئة لا يحصلون أبداً على كفايتهم من الطاقة الكهربائية، و70 بالمئة يقولون إن نظام الصرف الصحي لديهم قلما يعمل، و40 بالمئة من العراقيين في الجنوب عاطلون عن العمل". والمُراجعة الدورية التي يُجريها معهد بروكينغز لـ "حالة العراق" ذكرت أن 80 بالمئة من العراقيين يحبّذون "انسحاباً قريباً للجنود الأميركيين"؛ كان ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، وقد جاء يؤكّد ما انتهى إليه استطلاع الرأي الذي أجرته وزارة الدفاع البريطانية[120].

لعلّ استطلاعات الرأي المستقلّة قد أضحت مستحيلة عملياً. فالكارثة التي تسبَّب بها جيش الاحتلال شديدة لدرجة أن الصحفيين باتوا مكبّلي الحركة أكثر من أي منطقة أخرى من مناطق النزاع في الماضي. لذلك لا يسعنا إلّا أن نخمّن تخميناً وقع وحشية الاحتلال على الرأي العام العراقي وما يستثيره في الأذهان، وكذلك ما يولّده النزاع الإثني - الديني في النفوس فيما الجيوش المحتلّة تسعى جاهدة إلى فرض إرادتها. غير أننا نستطيع أن نكون على ثقة معقولة من أن المحتلين سوف يعملون على درء خطر عراقٍ سيّدٍ، أي "ديمقراطي"، بما يتعدّى المعنى التقليدي للممارسة الأميركية والبريطانية في مجالات نفوذهما.

إن النكبة العراقية تقف، مرة أخرى، شاهداً بيّناً على "خيط التواصل المتين" بالقدر الذي خشي منه كاروثرز. وهذا ما يجب ألا يُفاجىء أحداً بالنظر إلى الأهمية غير العادية للعراق من الناحيتين الجيوسياسية والاقتصادية، وإن كان يصعب على المرء أن يتوقع كارثةً بهذا الحجم.

الفصل الخامس

شاهد إثبات: الشرق الأوسط

بمعزل عن تصريحات القادة وبياناتهم، وقضية العراق التي تدحض نفسها بنفسها، قُدِّمت إلينا شذرات من الأدلّة والأمثلة لتبرير الإيمان بصدق الرسالة الخلاصية، لعل أهمّها ثلاثة: لبنان، وحركة "كفاية" المصرية، وفلسطين. لنُعاين كلّاً منها على حدة.

في المقدور صرف النظر عن مسألة لبنان، ما لم تدَّعِ وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لنفسها "شرف" التفجير الذي أودى بحياة رئيس وزراء لبنان: رفيق الحريري؛ الحدث الذي فجّر التظاهرات الحاشدة المناهضة لسوريا، وأفضى من ثم إلى انفتاح المجتمع، المعقّد أجل إنما المهمّ جداً. لئن كان من الصعب تصديق القصة، إلّا أن للمرء أن يتخيّل لماذا يُمكن أن تكون لها بعض الترجيعات في بيروت. لعلّ اللبنانيين لم ينسوا بعد حادث تفجير السيارة المفخّخة الأشنع على الإطلاق الذي وقع في بيروت عام 1985؛ ذلك الانفجار الضخم الذي أودى بحياة ثمانين شخصاً وجرح زهاء مائتين، جُلّهم من النساء والفتيات كن يُغادرن المسجد حيث وُضعت القنبلة؛ والهجوم الذي كان يستهدف رجل دين مسلم(*) نجا منه، عُزي إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ومخابرات إحدى الدول العربية، اللتين عملتا فيما يظهر بمساعدة بريطانية. ولهذا السبب تحديداً، فهو خارج التاريخ الغربي[1].

في الدراسات الأكاديمية والوسائل الإعلامية على حد سواء، يُعرف العام

(*) هو المرجع الشيعي المعروف، العلامة السيد محمد حسين فضل الله (م).

1985 بأنه ذروة الإرهاب الشرق أوسطي إبّان "حرب ريغان على الإرهاب". وربما كانت أخطر الأعمال الإرهابية طُراً التي شهدتها تلك السنة: التفجير الذي وقع في بيروت؛ وعمليات "القبضة الحديدية" الوحشية التي شنّها شمعون بيريز ورمى من خلالها إلى "ترويع القرويين" في المناطق اللبنانية التي تحتلها إسرائيل؛ والقصف الإسرائيلي لتونس الذي راح ضحيته خمسة وسبعون تونسياً وفلسطينياً "بمنتهى الوحشية" على حد وصف المراسل الإسرائيلي أمنون كابليوك من موقع الغارة. وقد ساعدت الولايات المتحدة من جانبها بأن أحجمت عن إخبار حليفتها تونس بأن القاذفات في طريقها إليها، مع أن الأسطول السادس [الأميركي] كان يعلم ذلك بكل تأكيد. حظي الهجوم بإشادةٍ من وزير الخارجية جورج شولتز، مع أنه أُدين بالإجماع من قبل مجلس الأمن باعتباره "عملاً من أعمال العدوان المسلّح" (امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت يومها). كانت ذريعة القصف الردّ على مقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص، اقتُفيت آثاره إلى سوريا في الظاهر، لكن تونس كانت غير حصينة وهدفاً أكثر نفعاً من الوجهة الأيديولوجية، كونها تُؤوي مقر منظمة التحرير الفلسطينية. وحادثة قبرص كانت بدورها ردّاً انتقامياً على قيام القوات البحرية الإسرائيلية بعمليات خطف وقتل منتظمة في عرض البحر وذلك بمهاجمتها السفن المتنقلة ما بين قبرص وشمال لبنان، وإحضارها العديد ممن احتجزتهم إلى إسرائيل وإيداعهم السجون فيها من دون أية تهمة كرهائن[2].

طبقاً للمعيار الأوحد السائد، تُستثنى الفظائع الإرهابية الكبرى - أو الأنكى من ذلك، العدوان نفسه - من مدونة الإرهاب الدولي. والذي منح عام 1985 تلك الوضعية الخاصة بوصفه عام الذروة "الذي انتشر فيه الوباء [الإرهاب] على أيدي الأعداء الأشرار للمدنية نفسها"، حدثان اثنان قُتل في كلٍ منهما شخص واحد صدف أن كان أميركياً. والحدث الأكثر شُهرةً من بينهما، هو اختطاف سفينة الركاب "آكيلي لاورو" في ردٍ انتقامي على قصف تونس، وقُتل فيه مواطن أميركي مُقعد يُدعى ليون كلينغهوفر على نحو وحشي. كان ذلك جريمة مروّعة من غير شك، ويجد مكانه إلى جانب قتل المُقعدين الفلسطينيين كمال زغيّر وجمال رشيد على أيدي القوات الإسرائيلية أثناء تدميرها مخيم جنين للاجئين. أُردي زُغيّر قتيلاً فيما هو يرفع علماً أبيض محاولاً الفرار بكرسيّه

المتحرك من وجه الدبابات الإسرائيلية التي دهسته فيما يظهر محوَّلة جسده إلى أشلاء. وقُتل رشيد سحقاً في كُرسيّه المتحرك عندما أقدمت جرّافة إسرائيلية عملاقة، من تلك التي زوّدتها بها الولايات المتحدة، على هدم داره وأفراد العائلة داخله. غير أن أعمالاً كهذه لا تدخل في عِداد الأعمال الإرهابية (أو أسوأ من ذلك، في عِداد جرائم الحرب) بفضل المعايير الأخلاقية السائدة، وبحُكم ارتكابها من جانب الوكيل الخطأ[3].

وقد صار اختطاف "آكيلي لاورو" ومقتل كلينغهوفر رمزاً حيّاً لهمجية الإرهاب الفلسطيني. ولعلّ المثال النموذجي لذلك، دراسةٌ دقيقة ومتأنية وضعها عضوٌ في هيئة موظفي مجلس الأمن القومي في ظل ريغان، مايكل بون، الذي كان مديراً لغرفة الأوضاع في البيت الأبيض، وبالتالي مطّلعاً اطلاعاً جيداً على الأحداث. لقد استعرض حادثة خطف السفينة ومقتل كلينغهوفر في حوالى مائتي صفحة من التفصيل الممل. لكن هذه المراجعة لم تتضمن سوى بضع جُملٍ فقط حول قصف تونس وذلك لإعطاء صورة عن "مدى تعقُّد عملية السلام في الشرق الأوسط" ليس إلاّ، حاذفةً في الوقت عينه كل الحقائق الحاسمة (كالتي أتينا على ذكرها للتو)[4].

مهما يكن من أمر، يبدو أن الناس اللاعقلانيين في الشرق الأوسط لا يُشاطرون العالم مداركه ومفاهيمه المنكسرة عبر موشور الثقافة الفكرية والأخلاقية الغربية، ولربما يعجزون حتى عن الإعجاب بـ "الوضوح الأخلاقي" لقادته الذين تُسدّد السماء خطواتهم. وربما يكون لذلك علاقة ما بحقيقة أنه في الوقت الذي يُعارض فيه 61 بالمئة من اللبنانيين التدخل السوري في شؤون بلدهم، ثمة 69 بالمئة يُعارضون التدخل الأميركي أيضاً[5].

وهنالك أوجه تباين أخرى ما بين النظرة اللبنانية والنظرة الرسمية الأميركية إلى الديمقراطية. والموقف من حزب الله مثال على ذلك. لقد اكتسب حزب الله قدراً لا يُستهان به من التأييد في لبنان، ولاسيما في الجنوب، حيث فاز مرشحوه بـ 80 بالمئة من أصوات الناخبين في انتخابات حزيران/يونيو 2005. وفي آذار/مارس 2005، كان مجلس النواب الأميركي قد صادق بأغلبية 380 صوتاً مقابل 3 أصوات فقط على مشروع قانون يُدين "الهجمات الإرهابية

المتواصلة التي يشنّها حزب الله"، ويحثّ الاتحاد الأوروبي على "تصنيف حزب الله منظمةً إرهابية". وحذا مجلس الشيوخ حذوه بإقراره بالإجماع قراراً مشابهاً. وقد اتصل الباحث في شؤون الشرق الأوسط، ستيفن زونس، بعدّة مكاتب في الكونغرس طالباً منها أن تُعطيه أمثلة على الهجمات الإرهابية التي شنّها حزب الله في بحر العقد المنصرم، لكن أياً منها لم يستطع إيراد حتى ولا مثلٍ واحد. وعوضاً عن الترحيب بتحوُّل حزب الله إلى حزب سياسي، وبذلك يدعم الديمقراطية اللبنانية، آثر الكونغرس أن يأتمّ بهدي الرئيس في الاستمرار بمعاقبة حزب الله على جريمته الحقيقية. إن حزب الله الذي وُلد عام 1982 ردّاً على الاجتياح الإسرائيلي المدعوم أميركياً للبنان، استطاع أن يدحر الغُزاة عن البلاد. وكانت إسرائيل قد تحدّت طوال اثنتين وعشرين سنة قرارات مجلس الأمن التي تدعوها إلى الانسحاب [من لبنان]، مقترفة في تلك الأثناء العديد من الأعمال الوحشية الرهيبة من دون أن تخشى عاقبة أعمالها هذه بفضل المساندة الأميركية. وعلى حد تعليق زونس، إن "الكونغرس الأميركي برمّته، بمن فيهم الديمقراطيون الليبراليون سابقاً، يكون قد تواطأ عملياً مع أجندة كهذه؛ وهذا مثال مخيف آخر على المدى الذي اشتط إليه الخطاب السياسي اليميني في هذه البلاد"[6].

أياً يكن الأمر، من الأسلم فيما يبدو أن نشطب اسم لبنان من القائمة [قائمة البلدان التي تشهد على صدق الرسالة الخلاصية الأميركية]، ولنلتفت الآن صوب مصر، المتلقّي الرئيسي للمساعدات العسكرية الأميركية بعد إسرائيل، وبالتالي البلد الذي يرتدي أهمية خاصة بالنسبة للأميركيين، هذا عدا عن الدور المهمّ جداً الذي يلعبه في المنطقة.

لطالما كانت هناك ضغوط داخلية تدعو إلى إشاعة الديمقراطية في مصر. وفي السنوات القليلة الماضية، احتلت الحركة الشعبية من أجل التغيير "كفاية"، مكانة طليعية بين القوى المناوئة لنظام حُسني مبارك الديكتاتوري المدعوم أميركياً. تأسّست "كفاية" في العام 2000، حين تصدّت لقوانين الطوارىء في البلاد. وكانت شرارتها إلى حد بعيد الانتفاضة الفلسطينية نفسها؛ ذلك أن عناصرها القيادية كانوا من هيئات ومجموعات التضامن مع فلسطين. لئن كانت

أحداث كهذه لا تعني شيئاً خطيراً بالمقاييس الغربية، إلّا أن مصر وأماكن أخرى كانت مسرحاً لردود فعل قويّة على ما جرى في المناطق المحتلّة غب العمليات الإسرائيلية التي أشعلت فتيل انتفاضة الأقصى. ففي الشهر الأول من هذه الانتفاضة، قتل الإسرائيليون خمسة وسبعين فلسطينياً (مقابل مقتل أربعة إسرائيليين فقط)، وذلك ردّاً على إلقاء الحجارة في الأغلب، مستخدمين طائرات الهليكوبتر الأميركية الصُنع لمهاجمة المجمّعات السكنية وسواها من الأهداف المدنية. واستجاب كلينتون بأن أبرم أضخم صفقة في عقدٍ من الزمن لإرسال طائرات هليكوبتر عسكرية إلى إسرائيل. وتمّت حماية المواطنين الأميركيين من تلك المعلومة من جانب الصحافة التي رفضت ـ أجل رفضت ولم يفتها ـ نشرها. فهذا ليس إرهاباً، ولا حتى جُرماً، طبقاً للقناعات الغربية السائدة التي لا يأخذ بها نشطاء الديمقراطية المصريون. وما تلا ذلك من فظائع في المناطق المحتلّة أعطى حافزاً إضافياً لحركة الإصلاح المصرية، التي انضمت إليها فيما بعد المعارضة الجماهيرية للحرب في العراق. والناطق بلسان "كفاية"، عبد الحكيم قنديل، يُشدّد على أنها حركة معادية للإمبريالية، وأهدافها تذهب إلى أبعد من مجرد إشاعة الديمقراطية في مصر[7].

والحركة من أجل إشاعة الديمقراطية في مصر لا تبدو مرشحاً مُلائماً جداً للرسالة الخلاصية [الأميركية] ومؤثّراتها. وهذا ما يتركنا والمسألة الأكثر تعقيداً بما لا يُقاس، قضية إسرائيل ـ فلسطين، التي سنتطرّق إليها رأساً.

وخيط التواصل المتين حاضرٌ باستمرار في أمكنة أخرى من المنطقة: فقد حذّر الإصلاحيون الإيرانيون مراراً من أن موقف واشنطن المتعنّت يقوّي من ساعد أعداء الديمقراطية المتشددين، ويُساعد على خلق جوٍ "قاتل للديمقراطية". لكن نشر الديمقراطية بالنسبة لواشنطن يأتي في مرتبة دُنيا بالمقارنة مع الحاجة إلى معاقبة إيران على إطاحتها بالطاغية القاتل، الشاه، الذي فُرض على البلاد فرضاً في عام 1953 بانقلابٍ عسكري أميركي ـ بريطاني قضى على النظام البرلماني الإيراني. وما تبقى في الذاكرة التاريخية هو أزمة الرهائن عام 1979. أما رُبع القرن الذي سبقها فلا وجود له. وهذا ما قد لا يوافق عليه الإيرانيون[8].

في العالمين العربي والإسلامي، هنالك تاريخ طويل من المحاولات لدفع

عجلة الديمقراطية وحقوق الإنسان قُدماً، التي كثيراً ما كانت تصطدم وتتعثر بالتدخل الإمبريالي الغربي. ولعلّ أهمّ قوة تعمل لإشاعة الديمقراطية في السنوات الأخيرة هي قناة **الجزيرة** التي سبقت لنا الإشارة إليها، ومن هنا هذا الاحتقار الشديد الذي تكنّه لها أنظمة الاستبداد العربية وواشنطن.

وثمة مساهمة أخرى في إشاعة الديمقراطية وإنْ في مجال مختلف، هي سلسلة "تقارير التنمية العربية" التي وُضعت برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتتقصّى "أحوال الحرية في العالم العربي وعلاقتها بالحُكم السليم والتنمية البشرية"، أو المحور الذي دار حوله تقرير 2004. يقول المراسل الصحفي إيان ويليامز إن التقرير وسابقاته لتُسهم في "السجال الدائر في المنطقة الذي يُعدّ شرطاً أساسياً لأي تحوّل إيجابي فيها". وأضاف إن واضعي التقرير "جادّون بشأن الديمقراطية العربية، في حين أن بوش يمزح بشأنها ليس إلّا". والتقرير لا يوفّر انتقاداته داخلياً أو خارجياً. إنه يتهمّ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والاحتلال الأميركي للعراق، والإرهاب العربي بأنها "تؤثر تأثيراً عكسياً" في التنمية البشرية. كما أنه يدين "المستبدّين العرب (الذين يحكمون بالكبت والقمع، فيسدّون أمام بلدانهم آفاق التحوّل إلى الديمقراطية"، وكذلك الدعم الذي يتلقونه من "الدول الكبرى في العالم". كما يأسف التقرير "لاستخدام الولايات المتحدة المتكرر أو تهديدها الدائم باستخدام حق النقض [الفيتو]، الأمر الذي حدّ من فعالية مجلس الأمن في إحلال السلام في المنطقة"[9].

وفي العراق، يرجع تاريخ النضال من أجل الديمقراطية والعدالة إلى الحركات الدستورية والانتخابات الحامية لقرنٍ مضى، وإنْ كان التطور السياسي قد انتكس على النحو المألوف بفعل الاحتلال البريطاني عقب الحرب العالمية الأولى. كتب الباحث في العلوم السياسية، عديد دوايشة، يقول: كان "البريطانيون معادين على نحو غريب للممارسات الديمقراطية إذا ما اشتمّوا أنها تهدّد المصالح البريطانية". كما لم يعد "الأميركيون متيّمين بعد الآن بالعملية الديمقراطية". ومع ذلك، وبالرغم من قسوة بريطانيا، استطاع العراقيون أن يطوّروا "مؤسسات وممارسات ديمقراطية وليبرالية نسبياً، كان من شأنها أن تسهم في بناء مستقبل ديمقراطي (لو) أن الزعماء في ذلك الحين كانوا صادقين فعلاً في اتباع النهج

الديمقراطي". وإثر الغزو الأميركي - البريطاني للعراق، كما سبق وأشرنا، تسارعت أكثر فأكثر وتيرة الهروب إلى الدين الناجم عن نظام العقوبات الوحشي الذي فرضته الدولتان، إلى جانب حدوث ارتداد معاكس للاتجاهات الديمقراطية العلمانية التي كانت موجودة قبل استيلاء البعثيين على السلطة في عام 1963 والتي حظيت مع ذلك بتأييدهم. لكن حتى وإنْ تمكّن العراقيون من استعادة ما كانوا قد حقّقوه بالرغم من الهيمنة الإمبريالية، فإنه يلزم ثمة إيمان هائل للاعتقاد بأن أرباب الهيمنة الحاليين سوف يسمحون بمثل هذه الخيارات وبما يتعدّى المعنى التقليدي للحُكم "الفوقي" الذي تتولّاه نُخبٌ مرتبطة بالقوة الأميركية، ويتخذ أشكالاً ديمقراطية ذات مضمون جوهري هزيل - هذا ما لم يضطروا إلى ذلك اضطراراً، من جانب شعوبهم هم على وجه الخصوص[10].

إسرائيل - فلسطين

والتزام واشنطن بـ "نشر الديمقراطية" فيما خصّ فلسطين، موضوع معقّدٌ بما فيه الكفاية بحيث يستحق منا معالجة على حدة. لقد بقيت الجهود في هذا السبيل معلّقة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2004 حين توفي ياسر عرفات، الذي رُحب بوفاته باعتبارها فرصة لتحقيق "رؤيا" بوش بدولة فلسطينية ديمقراطية - وهذا لعمري انعكاس باهت وملتبس للإجماع الدولي الذي أعاقته الولايات المتحدة على مدى ثلاثين سنة. والأسباب الكامنة وراء انتعاش الآمال الجديدة شرحتها قطعة فكرية تصدَّرت الصفحة الأولى من الـ **نيويورك تايمز** تحت عنوان رئيسي هو: "على أمل أن تحلّ الديمقراطية الفلسطينية محل معبود فلسطيني". وجاء في الجملة الأولى منها: "إن حقبة ما بعد عرفات ستكون آخر اختبار لفعل إيمان أميركي من حيث الجوهر، مفاده أن الانتخابات تؤمِّن الشرعية حتى لأضعف المؤسسات". وفي الفقرة الأخيرة على الصفحة التالية من الصحيفة نقرأ: "غير أن المفارقات التي تنتظر الفلسطينيين تسمة حقاً. ففي الماضي، قاومت إدارة بوش إجراء أية انتخابات وطنية جديدة بين الفلسطينيين. إذ كان الظنّ يومها أن الانتخابات سوف تجعل عرفات أفضل حالاً وتمنحه تفويضاً جديداً، وقد تعمل على منح حماس صدقية ونفوذاً"[11].

قُصارى القول إن "فعل الإيمان الجوهري" هو أن الانتخابات لا بأس بها

طالما أتت نتيجتها حسب المشتهى. وبعد سنة على الإعلان الرسمي عن الرسالة الخلاصية التي أطلقت الهجمة المحمومة نحو "عربة نشر الديمقراطية"، تبدّت ملامح خيط التواصل المتين من جديد، جنباً إلى جنب مع خاصيّته المنطوية على تناقض ظاهري: فعلى نحوٍ يتعذر تعليله، الأفعال تنسجم دوماً مع المصالح، والنزاعات مع الأقوال - اكتشاف يجب مع ذلك ألا يُضعف إيماننا بصدق التصريحات التي يتفوّه بها قادتنا.

والإيمان الجوهري هذا وُجد كذلك عند حليف الرئيس بوش الإقليمي في مضمار نشر الديمقراطية. ففي أيلول/سبتمبر 2005، أنبأ رئيس الوزراء أريئيل شارون، الأمم المتحدة بأن إسرائيل ستستخدم كل ما في حوزتها من وسائل لتعطيل الانتخابات الفلسطينية في حال سُمح لحماس بخوضها نظراً لارتباط هذه الأخيرة بالعُنف. وبالمنطق عينه، ينبغي لحماس أن تُعطّل الانتخابات الإسرائيلية إذا ما خاضها حزب الليكود، أو حزب شارون - بيريز الجديد "كاديما" أو حزب العمل؛ ولإيران أن تعطّل الانتخابات الأميركية... وهلمّ جرّاً. إن موقف إسرائيل هذا من شأنه أن يمسّ بجهود الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس الرامية إلى "التخفيف من التصاق (حماس والجهاد الإسلامي) بالعُنف وذلك (من خلال ضمّهما) إلى التيار السياسي السائد"، على ما أفادت جويل برينكلي. ومرة أخرى تمسّكت واشنطن بفعل إيمانها الجوهري: فـ"خوفاً من أن يفوز المناضلون الفلسطينيون بموطىء قدم لهم في الانتخابات التشريعية، تضغط (واشنطن) حالياً على محمود عبّاس لكي يُلزم المرشحين بنبذ العُنف و'الأساليب غير القانونية وغير الديمقراطية'" - وهو شرط من شأنه أن يوفّر على الولايات المتحدة وإسرائيل مشقّة خوض الانتخابات أصلاً. في غضون ذلك، أوضح شارون أن إسرائيل بصدد التخلّي عن التزاماتها بتجميد الاستيطان في المرحلة الأولى من "خريطة الطريق"، مكرّراً القول إن "إسرائيل لن تتخلّى أبداً عن الكتل الاستيطانية الضخمة في الضفة الغربية حيث تقيم الغالبية العُظمى من المستوطنين"، كما أشار إلى أن "الرئيس بوش قد أقرّ في رسالة بعث بها إليه في السنة الفائتة بأن 'الحقائق الديمغرافية' يجب أن تؤخذ في الحُسبان عند ترسيم الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطين في المستقبل"[12].

انتُخب عرفات رئيساً عام 1996 في انتخابات اعتُبرت مقبولة في نظر واشنطن، التي انقلبت مع ذلك عليه فيما بعد، فكان أن نُزعت عن الانتخابات شرعيتها وإنْ بطريقة استعادية. يُشير المختصّ في شؤون الشرق الأوسط، جلبير أشقر، إلى أن "عرفات الذي انتخب على نحو ديمقراطي وبالاقتراع العام، قد طالب مراراً وتكراراً بحقّه في تنظيم انتخابات فلسطينية جديدة. لكن أُنكر عليه هذا الحقّ، لأن الفلسطينيين بكل بساطة سوف ينتخبونه مجدداً بالتأكيد". وإعلان بوش عن رسالته بحمل الديمقراطية إلى العالم العربي سرعان ما تلاه تصديقه على سجن الزعيم العربي الوحيد المنتخب بحق وحقيق داخل مجمّعه في رام الله من قبل أريئيل شارون. في الوقت عينه، أنعم بوش على شارون بلقب "رجل السلام"، متغافلاً بكل سهولة عن سجلّه الحافل طوال نصف قرن بالعنف الإرهابي الأقصى ضد المدنيين وبالعدوان المكشوف، واللذين يُواصلهما بلا هوادة حتى اللحظة الحاضرة[13].

ومع وجود عرفات قيد الاحتجاز على نحو مأمون، طالب بوش وشارون بأن يُصار إلى إحلال محمود عباس محله، بوصفه الأمل الجديد للديمقراطية في فلسطين. ويومها قالت الصُحف إن "السيد عباس، وخلافاً للسيد عرفات، لا يملك أية شعبية، وقد يُقاوم المنافسون من أبناء جيله سلطته الجديدة" ـ وذلكم مؤشّر آخر على رزانة التزام الإدارة بالديمقراطية[14].

ولعلّنا نتعلّم المزيد عن هذه الرؤيا للديمقراطية بإلقائنا نظرة على التغطية [الإعلامية] لموت عرفات، مكتفين هنا بالصحافة التسجيلية:

كان عرفات "في وقت واحد أمل الفلسطينيين بدولة مستقلّة قابلة للحياة، والعائق الأول في طريق تحقيقها". لم يكن قادراً قط على الارتقاء إلى الذُرى التي بلغها الرئيس المصري أنور السادات، الذي استطاع "أن يستعيد سيناء من خلال إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل"، لأنه عرف كيف "يمدّ يده إلى الإسرائيليين ويُخاطب مخاوفهم وآمالهم" بزيارته القدس في عام 1977 (مقتبسين هنا ما قاله شلومو أفينيري، الفيلسوف السياسي والمسؤول الحكومي الإسرائيلي السابق)[15].

بالعودة إلى الوقائع، كان السادات قبل ذلك بست سنوات، وتحديداً في

شباط/فبراير 1971، قد عرض على إسرائيل اتفاقية سلام كاملة في مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلّتها ولاسيما سيناء المصرية. غير أن حكومة غولدا مئير العُمالية رفضت عرض السادات، مفضّلة التوسّع في سيناء، حيث كان الجنود بقيادة الجنرال شارون يدفعون بآلاف البدو عنوةً إلى الصحراء ويهدمون قراهم من أجل بناء مدينة ياميت اليهودية بالكامل فضلاً عن الكيبوتزات والقرى اليهودية الأخرى. كان عرض السادات هذا يتماشى تماماً والسياسة الرسمية الأميركية، لكن واشنطن قرّرت تأييد إسرائيل في رفضها له، متبنّية سياسة كيسينجر المعروفة بسياسة "الاستعصاء" [أو الجمود]، أي: لا مفاوضات، بل قوة وقوة فقط. وأدّى الرفض الأميركي ـ الإسرائيلي للدبلوماسية إلى وقوع حرب 1973، التي نجت منها إسرائيل، والعالم، بأعجوبة؛ واستدعت إعلان الولايات المتحدة حالة التأهب النووي. أدرك كيسينجر أنه لا يُمكن إهمال مصر هكذا ببساطة، فوافق على انتهاج الطريق الدبلوماسي، وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى معاهدة كامب ديفيد لعام 1979 التي قبلت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل العرض الذي سبق للسادات أن تقدّم به عام 1971. تبدو المعاهدة في التاريخ على أنها انتصار للدبلوماسية الأميركية، بينما كان أداء واشنطن في الحقيقة كارثة دبلوماسية تسبّبت بآلام لا توصف وحتى بخطر نشوب حرب عالمية.

ففي عام 1971، لم يتحدث عرض السادات للسلام عن حقوق الفلسطينيين البتّة، التي لم تكن قد أُدرجت بعد على الأجندة الدولية. لكن في منتصف السبعينيات من القرن العشرين التي شهدت تغيُّراً كبيراً، أصرّ السادات على [حفظ] الحقوق الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلّة، أو الإجماع الدولي الذي وقفت الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما فعلياً تأبيان الأخذ به. من هنا كان العرض المصري الذي قبلته الولايات المتحدة وإسرائيل في كامب ديفيد أقسى، من وجهة نظرهما، من ذاك الذي رفضتاه قبل ثماني سنوات. كان من شأن القبول بعرض السادات عام 1971 أن ينهي فعلياً النزاع الدولي. وربما كان حصل تقدُّم نحو تسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني كذلك، لو أبدت الولايات المتحدة وإسرائيل استعداداً للتفكير مليّاً بتلك الإمكانية. يذكر الجنرال شلومو غازيت، القائد العسكري للمناطق المحتلة من عام 1967 إلى عام 1974، في مذكراته أن

القادة الفلسطينيين اقترحوا أشكالاً عدّة من الحُكم الذاتي المحلّي في المناطق خلال تلك السنوات. وقد نقلت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية هذه المقترحات بعين العطف، لكنها رُفضت أو أُهملت من قِبل الهيئات السياسية العُليا التي أصرّت على وجوب إجراء "تغييرات كبيرة في الحدود"، ولم تكن لديها أية نيّة للتوصل إلى اتفاق، بل عملت "بعزم وتصميم على إحباط أية آمال فلسطينية في هذا الاتجاه (في الوقت الذي) حظرت فيه إسرائيل أي شكل من أشكال النشاط السياسي"[16].

ويرى غازيت، أن الحكومات العُمالية في السنوات الأولى من سبعينيات القرن العشرين، بتبنّيها لهذا الموقف الرافض بل المتشدّد في رفضيته، إنما تتحمّل مسؤولية كبرى في بروز الحركة الاستيطانية المتعصّبة "غوش إيمونيم"، ونشوء المقاومة الفلسطينية في نهاية المطاف التي تطوّرت بعد ذلك بسنوات عديدة إلى الانتفاضة الأولى ـ بعد ردحٍ من الزمن حفل بإرهاب الدولة، ووحشية المستوطنين، والاغتصاب المطرّد للأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية الثمينة. وأهمّ تلك الموارد، إلى جانب الأراضي الصالحة للزراعة، المياه؛ وهذا ما جعل الفلسطينيين تحت الاحتلال "الشعب الأكثر حرماناً من المياه في المنطقة بأسرها؛ لا بل الأكثر حرماناً في العالم أجمع"، بينما تستأثر إسرائيل لنفسها بـ 80 بالمئة من المياه المستخرجة من الطبقات الصخرية المائية في الضفة الغربية، تلك الإجراءات التي ترسّخت الآن ببناء "جدار الفصل" بحجج أمنية مخادعة على نحو مكشوف. وفي عملٍ آخر من أعمال اللصوصية والإذلال، تُخطّط إسرائيل للاستيلاء على أكبر مقلع للحجارة في الضفة الغربية من أجل تحويله بصورة غير قانونية إلى مكبٍّ للنفايات من إسرائيل، حارمةً بذلك الفلسطينيين من الانتفاع به ومعرّضة للخطر ما تبقى من موارد مائية فلسطينية بحسب خبراء التلوث[17].

لئن كُنا نلتزم إلى حد بعيد التاريخ السياسي والدبلوماسي، إلّا أنه يجب ألا نُغفل الواقع الإنساني للاحتلال، الذي وصفه بإيجاز بليغ المؤرِّخ الإسرائيلي، بنّي موريس، حين قال:

يطيب للإسرائيليين أن يظنّوا، وأن يُخبروا العالم، بأنهم يديرون احتلالاً

"مستنيراً" أو "حميداً"، يختلف اختلافاً نوعياً عن الاحتلالات العسكرية الأخرى التي عرفها العالم. إن الحقيقة هي غير ذلك تماماً. فشأنه شأن سائر الاحتلالات، بُني الاحتلال الإسرائيلي على القوة الغاشمة، والقمع، والخوف، والتعاون، والخيانة، وغرف التعذيب؛ وعلى التهويل والإذلال والتلاعب بصفة يومية. والحال أن انتفاء المقاومة والعصيان المدني على مرّ السنوات أتاح للإسرائيليين المحافظة على واجهة من الحالة الطبيعية وفرض حُكمهم بقوة صغيرة نسبياً، تتألف من حفنة من كتائب جيش الدفاع الإسرائيلي، وبضع عشرات من ضباط الشرطة (حيث إن أفراد الشرطة العاديين مجنّدون من بين الفلسطينيين)، ومئة أو نحو ذلك من ضباط ومحقّقي جهاز الأمن العام[18].

هناك سبب وجيه للاعتقاد بأنه كان في وسع إسرائيل، قبل حربِ تشرين الأول/أوكتوبر 1973، أن تسير نحو نوعٍ ما من الترتيبات الفيدرالية في فلسطين الانتدابية (من نهر الأردن إلى البحر المتوسط)، تتكوّن من منطقتين تتمتعان بحُكم ذاتي جزئياً، إحداهما أغلب سكانها يهود والأخرى عرب. وكان من شأن المقترحات الفلسطينية التي رفضتها القيادة السياسية [الإسرائيلية] أن تُشكّل خطوة في هذا الاتجاه. كما كان من شأن الحلّ الفيدرالي أن يفضي إلى مزيد من الاندماج والتكامل بين المجتمعين بحسب ما تسمح الظروف، وبما يؤدي إلى نوعٍ من الترتيبات الثنائية القومية التي لها جذور مهمّة في الصهيونية ما قبل مرحلة الدولة، والتي تُعتبر شيئاً طبيعياً جداً في تلك المنطقة. في الحقيقة، ثمة نماذج عديدة للدول الثنائية القومية، وبعضها ناجح بدرجة معقولة، لا بل وفي كثير من الأحيان معقولة أكثر من نُظم الدولة المفروضة إلى حد بعيد بالقوة والعُنف والتي غالباً ما تنتهي بفظائع رهيبة. إن كل من يُلمّ بطبيعة المنطقة الواقعة على الجانب الغربي لنهر الأردن يعرف أن أيّ خطٍ يُرسم عبرها سيكون خطأً اصطناعياً للغاية، وإنْ كان أفضل حالاً بالتأكيد من الاحتلال العسكري. في تلك السنوات وُجد قدرٌ - ولو محدود - من التأييد العام لخطوات كهذه، لكن الفرصة ضاعت بعد حرب 1973، وأضحى الخيار الآني الجدّي الوحيد هو التسوية القائمة على دولتين التي كانت موضع إجماع دولي إنما عرقلتها الولايات المتحدة وإسرائيل[19].

إن الحقائق الأساسية ساطعة كالشمس. فليس هو النذل عرفات من كان العائق الرئيسي في وجه "تحقيق" الدولة الفلسطينية، بل كان العائق بالأحرى الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد عاونتهما في ذلك وسائل الإعلام والتعليقات التي عملت تلاعباً وتحريفاً بمجريات الأمور. وهذا الاستنتاج يرتسم بوضوح أكبر عندما ننظر في السجلّ الفعلي منذ أن وصلت مسألة الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى الأجندة الدولية في منتصف سبعينيات القرن العشرين. في عام 1976، مارست الولايات المتحدة حق النقض [الفيتو] ضد مشروع قرار تقدّمت به سوريا يدعو إلى تسوية قائمة على دولتين تحدّهما الحدود الدولية، وأيدته أغلبية الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، وكان يُجسِّد منطوق قرار مجلس الأمن رقم 242، المُعترف به من جانب كل الأطراف باعتباره الوثيقة الدبلوماسية الأساسية. وفي السنوات التي تلت ذلك، كانت الولايات المتحدة وحدها عملياً من وَقَفَ حجر عثرة في وجه إجماع دولي عريض جداً حول قرار دبلوماسي مشابه، مفضّلة دعم التوسُّع الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة. والحال أن الوضع القانوني لاغتصاب الأراضي والموارد الطبيعية لم يكن على المحك الجدّي. فالباحث الحقوقي الإسرائيلي البارز، ديفيد كرتزمر، أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية، يُلاحظ أن لاشرعية المستوطنات "قد حظيت بالقبول من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والدول الموقّعة على اتفاقيات جنيف"، هذا فضلاً عن الحكومات الأجنبية والكتّاب الأكاديميين، وأخيراً لا آخراً، محكمة العدل الدولية بمن فيها القاضي الأميركي بورغنتال[20].

وما فتئت الولايات المتحدة تعرقل سبيل الحلّ الدبلوماسي. ومثالٌ حديث العهد على ذلك له شأنه هو "اتفاق جنيف" الذي طُرح في كانون الأول/ديسمبر 2002. لقد صاغ هذه المقترحات المفصَّلة لحلٍ قائم على دولتين مفاوضون إسرائيليون وفلسطينيون غير رسميين إنما لهم وزنهم، ولقيت تأييداً من الإجماع الدولي العريض إيّاه، باستثناء الجهتين المعهودتين: "الولايات المتحدة التي لم تكن بين الحكومات التي أرسلت برقيات تأييد"، كما أفادت صحيفة **نيويورك تايمز** في مقالة تنطوي على عدم اكتراث؛ وإسرائيل التي رفضت الاتفاق جملةً وتفصيلاً[21].

هذا فقط جانب بسيط من السجلّ الدبلوماسي الذي هو من الاتساق والوضوح المثير والتوثيق المستفيض بما لا يدع أي مجال للخطأ في قراءته أو تفسيره. لكن التاريخ يتضارب جذرياً مع استقامة وصوابية زعمائنا، لذلك ينبغي التغاضي عنه باعتباره غير صحيح من الوجهة السياسية. فلا مناص من أن يكون عرفات هو "العائق الرئيسي" في وجه تفاني واشنطن الصادق من أجل الدولة الفلسطينية ومن أجل الديمقراطية.

والمقالة المطوّلة في نعي عرفات بقلم المختصّة في شؤون الشرق الأوسط، جوديث ميللر، المنشورة في جريدة **نيويورك تايمز** تذهب المذهب عينه. ففي رأيها، "ظل (عرفات) حتى عام 1988، يرفض المرة تلو الأخرى الاعتراف بإسرائيل، مصرًّا على المُضي قُدماً في النضال المسلح والحملات الإرهابية. ولم يختر السبيل الدبلوماسي إلّا بعد وقوفه إلى جانب الرئيس صدّام حسين إبّان حرب الخليج عام 1991". لكن إذا ما عُدنا إلى التاريخ كما هو فعلاً، لوجدنا عرفات يعرض تكراراً خلال ثمانينيات القرن العشرين التفاوض [على إسرائيل] وبما يؤدي إلى تسوية سياسية للنزاع، في حين دأبت إسرائيل - ولاسيما "البراغماتيون" من الحمائم فيها - ترفض رفضاً باتّاً أي حوار [مع الفلسطينيين]، وهو موقف حظي بدعم واشنطن على طول الخط. وهنا حرص مراسل الـ **نيويورك تايمز** في القدس، توماس فريدمان، على تقديم وبانتظام صورة مضلِّلة عن مجريات الأمور، فيما عزفت الصحافة [الأميركية] بوجه عام عن نشر الحقائق المتوافرة بسهولة في الصحافة الإسرائيلية[22].

إن ذكر ميللر لعام 1988 (من دون تفسير) كان على الأرجح لأنه العام الذي دعا فيه المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً إلى تسوية قائمة على وجود دولتين وتحظى بإجماع دولي، بعدما "طرح الفكرة على نحو ضمني" في اجتماعه عام 1974، على ما لاحظ المؤرِّخ بنّي موريس، متفقاً في ذلك مع مؤرِّخين آخرين في تلك الفترة. بعد ذلك بسنة واحدة، أعادت الحكومة الائتلافية في إسرائيل برئاسة إسحاق شامير وشمعون بيريز، تأكيد الإجماع السياسي الإسرائيلي في خطته للسلام. وكان المبدأ الأول فيها ينصّ على أنه لا يُمكن أن تكون هناك "دولة فلسطينية أخرى" ما بين الأردن وإسرائيل - كون الأردن

"دولة فلسطينية" بالفعل. وجاء في المبدأ الثاني أن مصير المناطق [المحتلة] سوف يُسوّى "طبقاً للخطوط الأساسية التي تسترشد بها الحكومة (الإسرائيلية)". وكانت الخطة الإسرائيلية هذه قد قُبلت من دون أية تحفّظات في واشنطن، وصارت هي عينها "خطة بيكر" (6 كانون الأول/ديسمبر 1989). وعلى نحو ما كتبتُ في ذلك الحين، إنها أشبه ما تكون بامرىء يُحاججك بأن "اليهود لا يستحقّون "وطناً ثانياً" لأن لديهم نيويورك، بكتلتها السكّانية اليهودية الضخمة، ووسائل إعلامها التي يديرها اليهود، وعمدتها اليهودي، والسيطرة اليهودية على حياتها الثقافية والاقتصادية". كذلك أتاحت خطة بيكر للفلسطينيين الذين تختارهم الولايات المتحدة وإسرائيل أن يشاركوا في "حوار" حول الخطة الإسرائيلية إنما بشرط الالتزام الكلّي ببنودها التي تقتضي في هذه الحالة توسّعاً في نطاق التناظر[23].

وفي عين اليوم الذي أعلنت فيه واشنطن عن مصادقتها المتجدّدة على الموقف الإسرائيلي المتشدّد في رفضيته، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى إلى عقد مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان هدفها المُعلن هو إرساء الأساس لتسوية دبلوماسية وفق الحدود الدولية (ما قبل 5 حزيران/يونيو 1967)، تضمن أمن جميع الدول في المنطقة "داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً"، وتكون فيها الدولة الفلسطينية الجديدة "تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة زمنية محدودة، كجزء من العملية السلمية". وكانت نتيجة التصويت 153 صوتاً مؤيداً في مقابل ثلاثة أصوات معارضة، هي أصوات الولايات المتحدة وإسرائيل وجمهورية الدومينيكان، وامتناع دولة واحدة عن التصويت هي بليز، أي بالضبط على ما جرت عليه العادة منذ سبعينيات القرن العشرين[24].

والحال أنه خلافاً لرواية ميللر والمعتقد الشائع جداً، ليس إلّا في أعقاب حرب الخليج عام 1991 أن صارت **واشنطن** مستعدّة للنظر في أمر المفاوضات، بعدما أدركت أنها باتت الآن في وضع يسمح لها بفرض شروطها بصورة أُحادية الجانب. وتواصل الرفض الأميركي ـ الإسرائيلي حتى إلى ما بعد توقيع إتفاقية أوسلو، التي لم تُشر من قريب أو بعيد إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية. فبموجب

اتفاقية أوسلو، أُسند إلى عرفات دور شرطي إسرائيل في المناطق المحتلّة. وما كان لرئيس الوزراء [إسحاق] رابين أن يكون أكثر وضوحاً في هذا الشأن. فما دام عرفات يؤدي هذه المهمّة، فهو رجل "براغماتي"، ومحل استحسان الولايات المتحدة وإسرائيل ولا داعي البتّة للقلق بشأن فساده وعنفه وأعماله القمعية. وليس إلّا بعدما بات عرفات عاجزاً بعد الآن عن إبقاء السكّان الفلسطينيين تحت السيطرة، فيما إسرائيل تنتزع المزيد من أراضيهم وثرواتهم الطبيعية، أنْ اعتُبر وغداً كبيراً يضع العصي في دواليب السلام. لعل أول إشارة رسمية إسرائيلية إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية، تلك التي أطلقتها حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة حين وافقت على أنه يُمكن للفلسطينيين أن يُسمّوا كل ما يُترك لهم من أجزاء من فلسطين "دولةً" إنْ أحبوا، أو لهم أن يسمّوها "دجاج مقلي" (على حد قول ديفيد بار - إيلان، مدير الاتصالات وتخطيط السياسات في ديوان رئيس الوزراء). وفي أيار/مايو 1997، وللمرة الأولى في الظاهر، أقرّت الحكومة العُمالية "حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ولم تستبعد في هذا الصدد قيام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة" على أرضٍ تُستثنى منها "الكتل الاستيطانية اليهودية الرئيسية"[25].

وقد ارتسمت الأهداف التي يعمل لها الحمائم الإسرائيليون بخطوطها العريضة في نشرة أكاديمية أصدرها عام 1998 شلومو بن - عامي، الذي صار فيما بعد كبير مفاوضي إيهود باراك في محادثات كامب ديفيد عام 2000. كتب بن - عامي يقول: "كان المراد من عملية أوسلو السلمية هو أن تؤدي إلى حالة من التبعية الاستعمارية الجديدة الدائمة" يعيشها الفلسطينيون في المناطق المحتلّة، مقرونة بشكلٍ من أشكال الحُكم الذاتي المحلي. وقد تواصل الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة وتحويلها إلى كانتونات بصورة مطّردة طوال تسعينيات القرن العشرين، مشفوعاً بالدعم الأميركي الكامل. وبلغ التوسّع الاستيطاني ما بعد أوسلو أعلى معدّلاته في العام 2000، وهي السنة النهائية من ولاية الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء العُمّالي باراك[26].

وتصل رواية ميللر إلى الحبكة الرائجة إيّاها: في منتصف عام 2000 في كامب ديفيد، "خرج" عرفات تاركاً وراءه عرض كلينتون وباراك السخيّ في

السلام، ورفض في وقتٍ لاحقٍ الانضمام إلى باراك في قبول "الأُطر" التي عرضها كلينتون في كانون الأول/ديسمبر 2000، فكان أن برهن بذلك وبما لا يدع مجالاً للشك على أنه مصمّم على انتهاج سبيل العُنف - حقيقة مُحبطة سيتعيّن على الدول المحبة للسلام، من أمثال الولايات المتحدة وإسرائيل، أن تتكيَّف معها نوعاً ما.

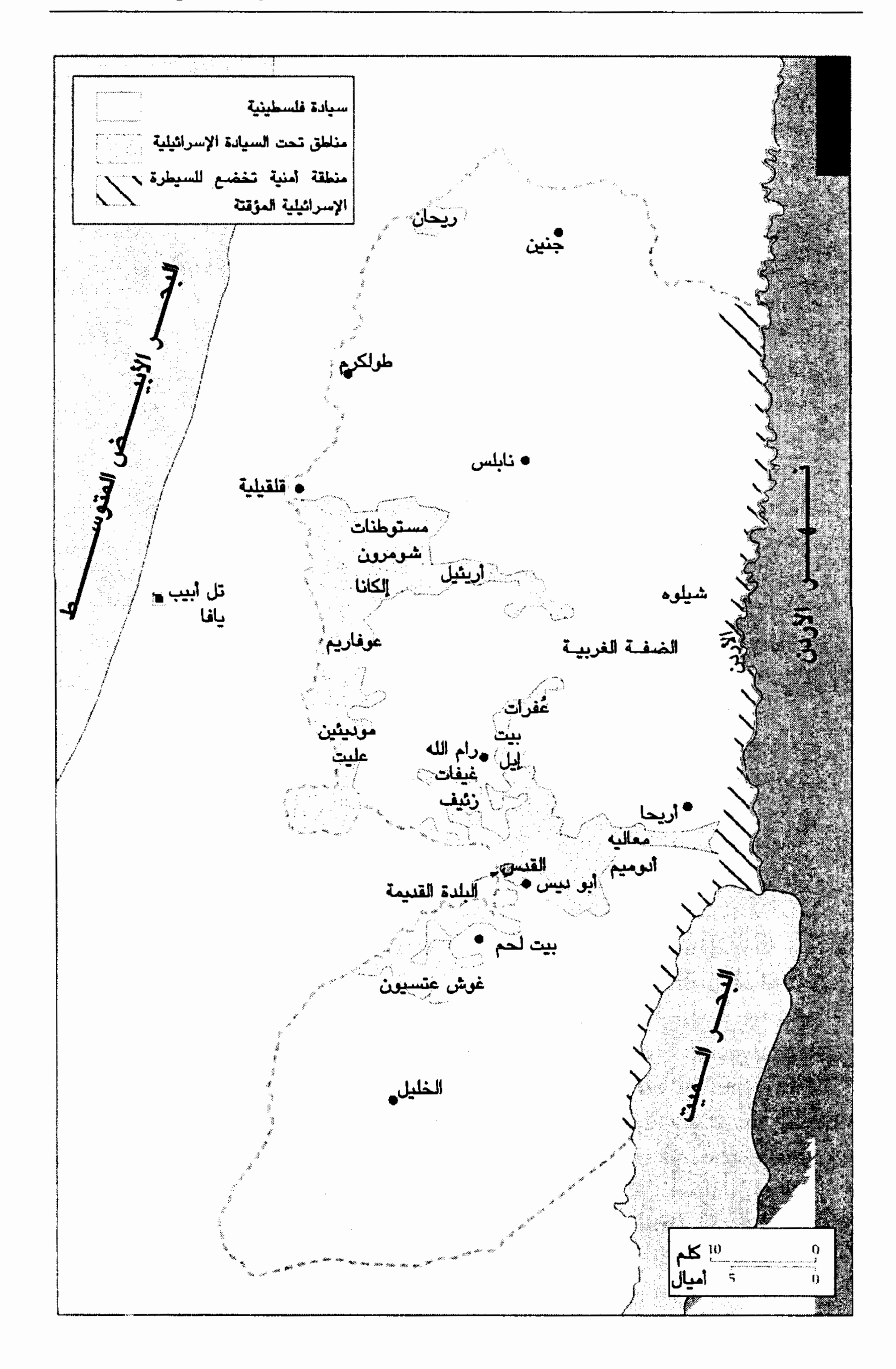
أما في الواقع، فلم يكن بمقدور أي زعيم فلسطيني أن يقبل بأية حال من الأحوال المقترحات التي عُرضت في كامب ديفيد (حتى محمود عبّاس رفضها). وهذا أمر واضح بمجرد إلقاء نظرة على الخرائط التي كانت متوافرة بسهولة من المصادر المعهودة، وإنْ كُنتَ لا تجدها في الظاهر لدى التيار الرئيسي الأميركي. ففي واحدة من أكثر الدراسات التحليلية دقةً يضعها باحثون إسرائيليون، يخلص رون بونداك وشاوول آريئيلي إلى أن عرض باراك الأوّلي ترك لإسرائيل السيطرة على 13 بالمئة من الضفة الغربية، وأنه إلى اليوم ما قبل الأخير من ارفضاض القمة، ظلّت إسرائيل متمسّكة بذلك الموقف، وإنْ قلّص عرض باراك النهائي النسبة إلى 12 بالمئة. والخريطة الجديرة جداً بالقبول والاعتماد التي ضمّنها بونداك دراسة تحليلية أخرى له، تكشف النقاب عن أن العرض الأميركي - الإسرائيلي يقترح إقامة ثلاثة كانتونات في ما تبقى من الضفة الغربية الذي تُرك للفلسطينيين. وتتشكّل هذه الكانتونات الثلاثة من جراء نتوءين [لسانين] إسرائيليين يمتدان من إسرائيل عميقاً داخل الضفة الغربية.

أحد هذين النتوءين، ويضم مدينة معاليه أدوميم، يمتد من منطقة القدس التي جرى توسيعها توسيعاً كبيراً وتنوي إسرائيل ضمّها إليها، ويتجاوز أريحا بمسافة بعيدة شرقاً ليصل إلى "المنطقة الأمنية" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية على امتداد نهر الأردن، وبذلك يشطر عملياً الضفة الغربية إلى شطرين. كما أن هذا النتوء يتجه شمالاً ليطوّق فعلياً رام الله، أكبر مدينة فلسطينية في الكانتون الأوسط. هذا فيما يمتد النتوء الشمالي عميقاً إلى ما يتعدّى منتصف الضفة الغربية وصولاً إلى مناطق لم يجرِ استيطانها وتضم مدينتي أريئيل وشيلوه إلى الشرق منها. والنتيجة هي فصل الكانتونين الجنوبي والأوسط عن الكانتون الشمالي. وإلى جانب التوسُّعات المهمّة الأخرى، من شأن المقترحات أن تعزل

كبريات المدن الفلسطينية (بيت لحم، رام الله، نابلس) بعضها عن بعض فعلياً. ناهيك عن أن سائر الأجزاء الفلسطينية ستكون مفصولةً بدرجة كبيرة عن القطاع الصغير للقدس الشرقية الذي يُعدّ مركز الحياة السياسية والدينية والثقافية والتجارية الفلسطينية وحاضن مؤسّساتها[27].

إثر انهيار محادثات كامب ديفيد، أقرّ كلينتون بأن اعتراضات عرفات كان لها ما يبرّرها، كما تشهد على ذلك "أُطره" الشهيرة المؤرخة في كانون الأول/ديسمبر 2000، التي ذهبت أبعد نحو تسوية ممكنة، مما قوّض من أساسها الرواية الرسمية التي عادت ميلّر وكرّرتها. وقد وصف كلينتون ردود الفعل على "أُطره" في حديث أدلى به أمام المنتدى السياسي الإسرائيلي في 7 كانون الثاني/يناير 2001، قال: "إن رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات كليهما باتا الآن موافقين على هذه الأطر باعتبارها الأساس لمزيد من الجهود. وقد أعرب الاثنان عن بعض التحفّظات". ومرة أخرى، تلقت الرواية الشائعة ضربة مزعزعة[28].

وبالفعل، اتخذ المفاوضون رفيعو المستوى الإسرائيليون والفلسطينيون أُطر كلينتون "أساساً لمزيد من الجهود"، فذهبوا لمعالجة "تحفظاتهم" في اجتماعات عقدوها في طابا في أواخر كانون الثاني/يناير 2001. وقد تداركت تلك الاجتماعات بعض المخاوف الفلسطينية، الأمر الذي ينال مرة أخرى من صدقية الرواية الشائعة. بقيت هناك مشاكل لم تُحلّ، لكن كان من الجائز أن تفضي مفاوضات طابا إلى السلام. ففي طابا، قلّصت إسرائيل من مطالبها بنسبة 50 بالمئة عمّا كانت عليه في كامب ديفيد، بحسب ملاحظة بونداك وأريئيلي، اللذين أنحيا باللائمة على من زعموا أن إسرائيل بلغت "خطوطها الحُمر" في كامب ديفيد؛ وهنا تقدّما بالمقترح الأبعد مدىً الذي يُمكن تصوُّره: إيلاء "التفاوت ما بين خريطة تضمّ 13 بالمئة عُرضت في كامب ديفيد وأخرى تضمّ 6 ـ 8 بالمئة تقدّم بها الإسرائيليون قبل وأثناء مفاوضات طابا" الاهتمام الواجب. لعلّهما قالا ذلك وفي ذهنهما حمائم إسرائيليون معروفون من أمثال عاموس عوز، الذي أبلغ جمهوراً غربياً أن إسرائيل عرضت في كامب ديفيد "اتفاقية سلام تقوم على حدود 1967 مع بعض التعديلات المتبادلة الطفيفة، وهي العرض الأقصى



سيادة فلسطينية
مناطق تحت السيادة الإسرائيلية
منطقة أمنية تخضع للسيطرة الإسرائيلية المؤقتة
ريحان
جنين
البحر الأبيض المتوسط
طولكرم
نابلس
قلقيلية
مستوطنات شومرون
أريئيل
إلكانا
تل أبيب يافا
شيلوه
عوفاريم
الضفة الغربية
نهر الأردن
عُفرات
موديئين عليت
بيت إيل
رام الله
غيفات زئيف
أريحا
معاليه أدوميم
القدس
أبو ديس
البلدة القديمة
بيت لحم
غوش عتسيون
البحر الميت
الخليل
كلم 10 0
أميال 5 0

الذي يُمكن لإسرائيل أن تقدّمه"، وأن إسرائيل فعلت ذلك "على حساب تصدّع غير مسبوق داخل المجتمع الإسرائيلي، على حساب زلزال سياسي"، لكن الفلسطينيين رفضوا العرض، مصرِّين على "محو إسرائيل" من الوجود. وعليه، قال عوز، ينبغي لحركة السلام الإسرائيلية أن "تُعيد النظر الآن بموقفها" القائل إن الاحتلال هو القضية المحورية، ما دامت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت الآن على إنهاء الاحتلال والفلسطينيون هم من يرفضون ذلك. بيد أن الحقيقة، المعروفة جيداً في إسرائيل، هي غير ذلك تماماً[29].

إن الذي أمر بإيقاف مفاوضات طابا هو رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في 27 كانون الثاني/يناير 2002، قبل الموعد المقرَّر لذلك، وقبل عشرة أيام من موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في 6 شباط/فبراير؛ ولذا من المتعذر معرفة ما كان يُمكن أن تؤول إليه. في مؤتمرهما الصحافي الختامي، أصدر الطرفان بياناً مشتركاً أعلنا فيه أنهما لم يكونا في أيما وقت أقرب إلى التوصل إلى اتفاقية كما هما الآن، وبالتالي فإن قناعتهما المشتركة هي "أن التباينات المتبقية يُمكن ردمها لدى استئناف المفاوضات عقب الانتخابات الإسرائيلية". وكان تقرير مفصّل أعده موفد الاتحاد الأوروبي، ميغيل أنخيل موراتينوس [حول المفاوضات]، وتوصّل فيه إلى الاستنتاجات المتفائلة نفسها، موضع قبول من جانب الطرفين باعتباره تقريراً يتحلّى بالدقة، وتناقلته الأخبار بصورة بارزة في إسرائيل، وإنْ بقي محل تجاهلٍ في الولايات المتحدة. وعندما سُئل باراك لماذا أمر بإيقاف المفاوضات قبل موعدها بأربعة أيام، ردّ الرجل ببساطة إنه لم يكن هناك أي أمل بأن تُحرز تقدماً، وأردف قائلاً: "لا يهمّ كثيراً إنْ كنتُ أنهيتُها، فقد كان يجب ان تنتهي لأنها ما كانت ستفضي إلى نتيجة". وأطلع باراك المؤرِّخ الإسرائيلي أهارون برغمان على أنه كان قد أخبر كلينتون في الحال بأنه يرفض "أُطر كلينتون"، وأنه لا "ينوي توقيع أية اتفاقية قبل الانتخابات"[30].

مع ذلك، فقد استمرت المفاوضات غير الرسمية، وتأتّت عنها حصائل عدّة، لعلّ الحصيلة الأكثر تفصيلاً من بينها "اتفاق جنيف" الذي رفضته إسرائيل وصرفت الولايات المتحدة النظر عنه في كانون الأول/ديسمبر 2002.

وفي تقصّيه للفشل الذي أصاب تلك الجهود، يستنتج بونداك أن الجانبين

لم يحترما التزاماتهما في الفترة السابقة على كامب ديفيد، "لكن الخروقات الإسرائيلية كانت أوفر عدداً وأخطر من حيث طبيعتها"، حتى ولو لم يضع في الحُسبان الاختلال والتفاوت الواضح بينهما. "كان في مقدور القيادة الفلسطينية أن تحتوي العنف الذي ربما كان انفجاره على أسهل ما يكون إبّان شغل نتنياهو منصبه" كرئيس للوزراء من عام 1996 إلى عام 1999، في حين "لم يألُ نتنياهو جهداً في تخريب عملية السلام على نحو لا يلين". أنعش انتخاب باراك عام 1999 الآمال، لكن سُرعان ما بدّدها رفضه نقل السلطة إلى الفلسطينيين في القرى الواقعة حول القدس الكبرى حتى بعدما صادقت الحكومة الإسرائيلية على ذلك؛ ناهيك عمّا كان يجري على الأرض من أعمال، كازدياد المضايقات، والعقاب الجماعي، والفقر، ونقص المياه، والاستيطان في الوقت الذي حُبس فيه الفلسطينيون داخل "جيوب مُطوّقة أشبه ما تكون بالبانتوستانات"[*]، هذا فضلاً عن دعم الجيش والسلطات المدنية للارتكابات البشعة التي يُقدم عليها المستوطنون. في كامب ديفيد، كانت القيادة الفلسطينية والغالبية العُظمى من الجمهور [الفلسطيني] مستعدتين لتقديم "التنازلات الضرورية"، إنما كان يلزمهما بعض المؤشّرات الدّالة على أن العلاقة بين من يحتلّ ومن هو مُحتلّ سوف تتبدّل. وهذا ما لم يوفّره باراك. وينكر بونداك من جهة أخرى الروايات التي تناقلتها وسائل الإعلام (ومفادها أنه عُرض [على الفلسطينيين] 95 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وما إلى ذلك) بأنها "مجرد محاولة لإعادة كتابة التاريخ".

وخلال الانتفاضة التي أعقبت انهيار كامب ديفيد، كتب بونداك يقول: إن "الفلسطينيين في واقع الأمر لم يبدّلوا موقفهم الأساسي الذي طالما التزموه منذ عام 1993؛ ألا وهو الحل القائم على دولتين، مع وجود دولة فلسطينية غير عسكرية ضمن حدود 1967، وحلٍ براغماتي لقضية اللاجئين". وقد اقتربت مفاوضات طابا من إيجاد تسوية لمسألة الأراضي، بما هي "الركيزة الأساسية لأية اتفاقية". وحول مسألة اللاجئين هذه، التي كثيراً ما تُثار في محاولة لتحميل التصلّب الفلسطيني تبعة إخفاق الجهود السلمية، يقول بونداك إن موقف المفاوضين الفلسطينيين في كامب ديفيد كان "معتدلاً وبراغماتياً" وبقي كذلك على

(*) البانتوستانات: معازل السود في جنوب إفريقيا في ظل التمييز العنصري (الأبارتايد). (م)

طول الخط. إن مسودة الاتفاق التي أمكن التوصل إليها في طابا حملت "توكيداً صريحاً على أن تطبيقه لن يُعرِّض البتّة الطابع اليهودي لدولة إسرائيل للخطر". ويخلص بونداك في الأخير إلى أنه وإنْ كان لا أحد بريئاً في هذا الخصوص، فإن عدم إخلاص نتنياهو وسوء إدارة باراك "كانا العقبتين الرئيسيتين في وجه التوصل إلى اتفاق". ومن الطبيعي جداً أن تكون وجهة نظر الفلسطينيين أقسى من ذلك، لكن في سياق السجال الراهن يبقى من الأنسب كثيراً اعتماد التفسير الذي أعطاه المراقبون المطّلعون ممّن يتبنّون في الأساس موقف إسرائيل[31].

إن رواية ميللر مبنيةٌ في الجُملة على كتاب لقي إشادة واسعة لموفد كلينتون ومفاوضه إلى الشرق الأوسط: دنيس روس. وحيث إن كل تعليق جاد لا بد من وضعه في الاعتبار، فإن مثل هذا المصدر تكتنفه الشُبهات إلى حد بعيد، أقلّه بالنظر إلى أصله ومنشئه. فحتى القراءة العَرَضية له كافية للتدليل على أن رواية روس لا قيمة كبيرة لها. فالصفحات الثمانمئة للكتاب تحتوي في معظمها على مديح وإطراء مجاني لمساعي كلينتون (ومساعيه الخاصة طبعاً)، بناءً بالكلّية تقريباً على "مقتبسات" مما يزعم أنه قيل في المحادثات غير الرسمية. إنك نادراً ما تجد كلمة واحدة حول ما يعرف الجميع أنها القضية الجوهرية منذ البدء: برامج الاستيطان وتطوير البنية التحتية في المناطق [المحتلّة] التي تواصلت بلا هوادة وبدعمٍ أميركي منذ سنوات أوسلو، وبلغت أوجها في العام 2000. بحسب رواية روس، عرفات هو الوغد الذي رفض عرض السلام المفعم بالشهامة الذي قُدِّم إليه في كامب ديفيد، كما رفض لاحقاً "أُطر" كلينتون التي قبلها باراك؛ وهذا ليس صحيحاً كما مرّ معنا للتو. إن روس يتناول مفاوضات طابا بخفّة، وذلك بإنهاء كتابه مباشرةً قبل أن تبدأ (وهو ما أتاح له أيضاً أن يُغفل تقييم كلينتون لردود فعل الطرفين على أُطره التي أوردناها أعلاه). وهكذا تسنّى لدنيس روس أن يتفادى الحقيقة الصارخة وهي أن استنتاجاته الأوّلية تجد ما يدحضها في الحال. من الجليّ أن الكتاب ليس بذي قيمة كبيرة فيما خلا ما يقوله لنا عن أحد المشاركين. فقد كتب الباحث المختص في شؤون الشرق الأوسط، جيروم سلاتر، يقول: "في التحليل الأخير، لا تعدو رواية روس كونها إيجازاً بارعاً، إنما غير مُقنع بالمرة، لإسرائيل، ولإدارة كلينتون، وله هو أيضاً"[32].

غير أنه ليس بالأمر التافه على الإطلاق تلك الدليل الحاسم الذي يغيب عن الانتباه. فأحد الأمثلة المهمّة ههنا هو التقييم النهائي الذي أجراه مسؤولون رفيعو المستوى في الاستخبارات الإسرائيلية، من بينهم: عاموس مالكا، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في إسرائيل؛ وعامي أيالون، الذي كان في السابق رئيساً لمصلحة الأمن العام (شين بيت)؛ وماتي ستاينبرغ، المستشار الخاص لرئيس الشين بيت حول الشؤون الفلسطينية؛ وإفراييم لافي، العامل في شُعبة الأبحاث المسؤول عن الساحة الفلسطينية. وفي عرضه للرأي الذي اتفق حوله هؤلاء، يقول مالكا: "كان الافتراض هو أن عرفات يُفضِّل العملية السياسية، التي سيبذل قُصاراه لكي يراها وقد تكللت بالنجاح، وأنه ليس إلّا إذا ما وصل إلى طريق مسدود في هذه العملية سيتحوّل إلى سبيل العُنف. لكن هذا العُنف إنما يهدف فقط إلى إخراجه من الطريق المسدود، أولاً لتحريك الضغط الدولي ومن ثم اجتياز الشوط الإضافي"؛ وهي عينها خُلاصة بونداك من حيث الأساس[33].

وإلى جانب مقالة ميللر التأبينية، نشرت الـ **نيويورك تايمز** مقالة رئيسية أخرى عن موت عرفات بقلم بنّي موريس. والتعليق الأول فيها يُنبئك بأية روح كُتبت: كان عرفات مُخادعاً لطالما تحدّث عن السلام وعن إنهاء الاحتلال، لكنه كان يرمي في الحقيقة إلى "استرجاع فلسطين". وهذا ما يشهد على طبيعة عرفات الهمجية وبما يستعصي على كل علاج. وهنا يكشف موريس عن احتقاره ليس للفلسطينيين فحسب، وهو والحق يُقال احتقار عميق جداً، بل ولجمهوره الأميركي كذلك. إنه يحسب على ما يظهر أن الجمهور الأميركي لن ينتبه إلى أنه إنما يستعير تلك الجُملة البغيضة من الأيديولوجيا الصهيونية، التي ظل مبدؤها الجوهري على مدى أكثر من قرن من الزمن هو "استرجاع الأرض". وهو المبدأ الكامن خلف ما يعترف موريس بكونه الموضوع المركزي للحركة الصهيونية منذ نشوئها: "الترحيل" [الترانسفير]، أي الطرد؛ طرد السكّان الأصليين إلى أماكن أخرى كي يتسنّى "استرجاع الأرض" لأصحابها الحقيقيين الذين يعودون إليها بعد مضيّ ألفي سنة[34].

في التعريف بموريس، يُقال عنه إنه باحث أكاديمي إسرائيلي وصاحب عدد من الدراسات المهمّة حول النزاع العربي - الإسرائيلي، ولاسيما حول جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. هذا صحيح. وقد صنّف الرجل بالفعل أوسع عملٍ

من نوعه عن محفوظات الأرشيف الإسرائيلي، ونشر العديد من الأبحاث الأكاديمية القيّمة. كما أنه يُدلِّل بأدق التفاصيل على وحشية العمليات الإسرائيلية في عامي 1948 ـ 1949 التي أدّت إلى "ترحيل" معظم السكّان عمّا صار يُعرف بإسرائيل، بما في ذلك الشطر الذي خصّصته الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية وانتزعته إسرائيل عنوةً، واقتسمته مناصفةً تقريباً مع شريكها الأردني الصامت. يقول موريس بالحرف الواحد: "بادىء ذي بدء، دعوني أكرّر القول إن مشكلة اللاجئين ناجمة عن الهجمات التي شنّتها القوات اليهودية على القرى والبلدات العربية، وكذلك عن خشية السكّان من مغبة تلك الهجمات، مقرونةً بأعمال الطرد والأعمال الوحشية المرتكبة والشائعات عن حدوث فظائع مروّعة ـ هذا فضلاً عن قرار الحكومة الإسرائيلية في حزيران/يونيو 1948 القاضي بمنع عودة اللاجئين"، مما ترك الفلسطينيين "شعباً محطّماً، 700 ألف من أبنائه في المنفى، و150 ألفاً تحت الحُكم الإسرائيلي". ويُشتهر موريس بانتقاده للارتكابات الإسرائيلية، ولاسيما أعمال "التطهير العرقي" (حرفياً: التنقية العرقية) من الفلسطينيين. والسبب هو أنها لم تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه. فخطأ بن غوريون الجسيم في عُرف موريس، أو لعلّها "غلطته القاتلة"، أنه "لم يطهِّر البلاد برمّتها، أرض إسرائيل بأجمعها وصولاً إلى نهر الأردن"[35].

ونقطة تُسجَّل لصالح إسرائيل، أن موقف موريس حيال هذا الموضوع كان موضع إدانة قاسية ومريرة في إسرائيل. أما في الولايات المتحدة، فقد اعتُبر موريس الاختيار الأنسب ليكون المعلِّق الوحيد على عدوه اللعين[36].

صحيح أن الفلسطينيين هم الضحايا الرئيسيون للمواقف الأميركية والإسرائيلية الرافضة، إلّا أن إسرائيل عانت هي الأخرى، حتى خلال تلك العقود التي كانت فيها وعلى نحو يدعو للدهشة بمنأى من الردود الانتقامية من داخل المناطق [المحتلّة]، حيث كان الفلسطينيون يكابدون بصمت الوحشية والتعذيب والإذلال واغتصاب أراضيهم وثرواتهم الطبيعية. فرفض إسرائيل المدعوم أميركياً القبول بتسوية سلمية عام 1971 جرّ ما لا يُحصى من البؤس والشقاء وأدّى إلى ما يُشبه الكارثة. إن إعراضها منذ ذاك عن القبول بتسوية سياسية إنما يدفع بها "على الطريق المؤدي إلى الكارثة"، كما حذّر أربعة من الرؤساء السابقين

لمصلحة الأمن العام (الشين بيت)، داعين في الوقت عينه إلى إبرام اتفاقية سلام يتمّ بموجبها التخلّي عن معظم المستوطنات. لقد دأبت إسرائيل "تتصرّف على نحو مُخْزٍ" تجاه الفلسطينيين، قال أبراهام شالوم، أحد هؤلاء الأربعة. أما يشعياهو ليبوفيتز، وهو من أوائل المناوئين للاحتلال، والباحث والعالم صاحب الآراء "الأرثوذكسية"، فقد اشتُهر بنبوءاته بأن اضطهاد شعبٍ آخر سوف يؤدي حتماً إلى انحلال خُلقي خطير وإلى فساد وتفسّخ داخلي. وقد أضحت تحذيراته الآن بمثابة اتجاه سائد في إسرائيل. واحد من أبرز المحلّلين الحقوقيين في إسرائيل، هو موشيه نيغبي، يصف في قنوطٍ انحدار إسرائيل إلى مرتبة "جمهوريات الموز"(*). هذا ويدّخر نيغبي سخريته الأشدّ مرارةً ليس فقط للقيادة السياسية من كل ألوان الطيف السياسي التي تزداد فساداً، بل وكذلك للقضاء والمحاكم الإسرائيلية. فقد كتب يقول إن المحاكم لا تتوانى عن الحُكم بالحبس ستة أشهر على محقّقٍ قام بتعذيب سجين [عربي] حتى الموت، أو على يهودي أُدين بقتل طفلٍ عربي، وتتسامح عدا عن ذلك بوجود "سجون سرّية" حيث نزلاؤها "يختفون" على غرار أرجنتين النازية الجديدة والاتحاد السوفييتي، وبارتكاب جرائم أخرى لا حصر لها يرى نيغبي أنها تدمِّر الديمقراطية وحُكم القانون في إسرائيل من خلال التساهل مع "أوباش اليمين الأصولي والعنصري"(37).

في إدانة لاسعة لخضوع إسرائيل لمشيئة المستوطنين في المناطق المحتلّة منذ الأيام الأولى للاحتلال، يروي كل من المراسل الدبلوماسي عكيفا إلدار والمؤرّخ إيديت زارتل كيف أن النظام "البشع والعنصري لسادة الأرض" لا يكتفي "بسحق أبسط الحقوق الأوّلية" للفلسطينيين، بل يعمل كذلك على "هدم المعايير الأساسية للديمقراطية الإسرائيلية". يقول المحلّل العسكري والسياسي ريئوفين بداتزور إن "كتابهما وعدا عن كونه يبعث على الغيظ والحنق، فهو يُحزن أي امرىء يعنيه مصير وصورة ومستقبل الديمقراطية الإسرائيلية". ينوّه إلدار وزارتل بأن "نمو المستوطنات ما كان ليكون ممكناً لولا المعونة الضخمة التي تلقتها من مختلف المؤسّسات السياسية، وتراخيص المحاكم التي استفادت منها، ولولا علاقة

(*) تسمية مُهينة تُطلق على بلدٍ الاقتصاد فيه ضعيف، وحكومته شرسة وغير نزيهة، والمرافق والخدمات العامة فيه في حالة يُرثى لها... ويتبع فوق ذلك وبصورة نيلية الولايات المتحدة الاميركية. (م)

التعاطف والغايات المشتركة التي نسجت عُراها ما بين المستوطنين والقيادة العسكرية". فمن حكومة إشكول العُمالية عام 1967 إلى حكومات رابين وبيريز وحتى يومنا هذا، "لا أحد يمكنه أن يتهرّب من المسؤولية" عن توسّع وتمدّد المستوطنات، وعن التعدّيات على حقوق الإنسان والديمقراطية الإسرائيلية[38].

ويشدّد إلدار وزارتل كذلك على "الضرر المؤسف بنوعٍ خاص الذي تسبَّبت به السلطات القضائية". فهما يستعرضان [في كتابهما] الأحكام القضائية العُنصرية الصادمة للنفوس - ومن بينها الأحكام الخفيفة جداً بحق قتلة الأطفال العرب، وحتى رفض المحاكم إصدار أية أحكام على يهود وذلك عملاً بالقول السائر "لا تحكم على جارك ما لم تكن في مكانه". وبحسب إلدار وزارتل، فإن مواقف كهذه إنما "تدمِّر أساس النظام القضائي برمّته". ويضيف بداتزور إن في وسع المرء أن يفهم قرار موظف سلطات الاحتلال بليا ألبيك، الذي رفض، بدعمٍ من المحكمة، مطالبة رجل فلسطيني بالتعويض بعدما قتل حرس الحدود زوجته، وذلك على أساس أن "موت زوجته عاد عليه بالنفع، لأنه كان مُلزماً بإعالتها عندما كانت حيّة، وهو الآن لا يُعيلها، وبالتالي فإن الضرر اللاحق به يكاد يساوي صفراً". ويكتب بنّي موريس من جهته أن "عمل المحاكم العسكرية في المناطق [المحتلّة]، والمحكمة العُليا التي تشدّ أزرها، سوف ينزل بالتأكيد كعصرٍ ظلامي في حوليات النظام القضائي الإسرائيلي"[39].

في غضون ذلك، يخلص إلدار وزارتل إلى استنتاج مفاده أن "حياة الغالبية العُظمى من الإسرائيليين داخل الخط الأخضر (أي الحدود الدولية) تتواصل دونما عائق أو منغّصات، فيما المستوطنات (في المناطق المحتلّة) تستعبد دولة إسرائيل من جهة وتدمر حياة الفلسطينيين من جهة أخرى".

والأسباب وراء مواصلة الإسرائيليين حياتهم بلا عائق أو منغّصات من اليسير سبرها. وقد عدّدتها الصحفية الإسرائيلية أميرة هاسّ، التي عاشت وعملت لسنوات طويلة في المناطق المحتلّة. تقول هاسّ شارحةً، "إن هناك مستوطناً في صميم كل إسرائيلي"، في كل فرد ينعم نسبياً بالامتيازات على الأقل. "فالمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بات وسيلةً للترقّي الاجتماعي الاقتصادي بالنسبة لعددٍ كبير من الإسرائيليين"، الذين يُمكنهم بفضل الإعانات

الحكومية أن يحصلوا على منازل جميلة لا يقدرون أبداً على شرائها في إسرائيل. "بالنسبة إليهم، هذه طريقة للتعامل مع التداعي التدريجي لدولة الرفاهية"، كون إسرائيل قد تبنّت بعضاً من أسوأ معالم ومقوّمات حاميتها [الأميركية]. زدْ على ذلك، أن المستوطنات تؤمِّن سيطرة إسرائيل على الموارد الفلسطينية، ولذا "نستطيع نحن اليهود أن نكون مبذّرين، كما لو كنا نعيش في أرضٍ تفيض بالمياه"، بينما الفلسطينيون يفتقرون حتى إلى ماء الشرب. كذلك بوسع اليهود أن ينتفعوا من الطُرُق السريعة العصرية "المبنية على أراضٍ سُرقت من الفلسطينيين؛ (وهي) لا تخدم المستوطنين وحدهم، بل والعديد (من الإسرائيليين الآخرين) كذلك، أولئك الذين يتطلّب الوعي البورجوازي النامي لديهم كل أسباب الراحة والنجاعة وتوفير الوقت". وثمة مصدر للثراء كذلك في طائفة واسعة من الأعمال التي "تستفيد من الطفرة العقارية"؛ ومن خلال ضمان الوجود الدائم للمخاطر الأمنية، تستلزم المستوطنات نمواً [موازياً] في صناعة الأمن. فلا عجب، إذن، "ألا يقلق الجمهور البتّة مما يفعله (الاستيطان) لمستقبل المنطقة". فسحق الفلسطينيين وتدمير مجتمعهم يبقيان محجوبين عن الأنظار، وللآخرين أن يقلقوا بشأن المستقبل[40].

"والتنقل على طُرقات غزة، المغلقة في وجه المرور الفلسطيني لسنوات وسنوات، كفيلٌ بإبراز الأبعاد الكاملة للدمار المادّي الذي خلّفته إسرائيل وراءها"، هذا ما كتبته هاس وأردفته بالمشهد التالي:

> آلاف الكلمات وآلاف الصور لا يُمكنها أن تصفه حقّ الوصف. ليس ذلك لعجز الكلمات أو الصور، بل لقُدرة معظم الإسرائيليين على ألّا يروا وألّا يُدركوا حجم الكروم والأحراش والبساتين التي حوّلها جيش الشعب الإسرائيلي إلى صحراء قاحلة، والاخضرار الذي استحال اصفراراً ورمادياً؛ لقد افتُلحت الرمال افتلاحاً وقد كستها الأشواك والأعشاب الضارّة. فمن أجل ضمان سلامة المستوطنين... أمضى جيش الدفاع الإسرائيلي خمس سنوات وهو يقتلع رئات غزة الخضراء، مشوِّهاً أجمل بقاعها وقاطعاً أرزاق عشرات آلاف العائلات. والموهبة الإسرائيلية في تجاهل الدمار الهائل الذي أوقعناه تؤول بالطبع إلى تقديرات سياسية خاطئة. فتجاهله يتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يُمعن في

تخريب المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية. فعلى امتداد جدار (الفصل)، وحول المستوطنات، وفي وادي الأردن، يتواصل التدمير على قدم وساق كوسيلة للاستمرار في خلق الحقائق على الأرض، ولضمان أن يبقى الكيان الفلسطيني المُقبل مُجزّأً ومُمزّقاً وأقلّ مساحةً قدر المستطاع[41].

إن الذيول الدولية لقرار إسرائيل في عام 1971 بتفضيل التوسُّع على الأمن ليتعدّى ببعيد حرب 1973 التي كانت إحدى نتائجه المباشرة. فبرفضها السلام، اختارت إسرائيل التبعية والاتكالية على الولايات المتحدة الأميركية، أو "الريِّس المسمّى شريكاً" على حد وصف أحد كبار المعلِّقين السياسيين في إسرائيل للعلاقة القائمة بين الدولتين. فما دامت أعمال إسرائيل تنسجم وتتماشى مع الأهداف الأميركية، فهي تتلقّى الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الذي يُسهِّل أمر اغتصابها لأجزاء ثمينة من المناطق المحتلّة وتطويرها إلى مجمّعات صناعية غنية. لكن حين يرسم "الريِّس" خطاً، فلا مناص من أن تطيع إسرائيل. وقد كانت هناك مناسبات متكرّرة في هذا الصدد. برزت إحداها عام 2005، عندما أمرت الولايات المتحدة إسرائيل بوضع حدٍ لمبيعاتها من التكنولوجيا العسكرية المتطوّرة إلى الصين. سعت إسرائيل جاهدة إلى التملّص أو التخفيف من القيود إنما على غير طائل. لقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات [على إسرائيل]، ورفض المسؤولون في البنتاغون حتى الاجتماع بنظرائهم الإسرائيليين، مما اضطر وزير الدفاع شاوول موفاز إلى إلغاء رحلته إلى واشنطن. وعُلِّق فعلياً "الحوار الاستراتيجي"، وطالبت الولايات المتحدة الكنيست الإسرائيلي بسنّ تشريع يُشدِّد الرقابة على الصادرات العسكرية، وأن توقّع إسرائيل مذكرة تفاهم رسمية، وأن تقدّم الحكومة وموفاز اعتذاراً خطياً إلى الولايات المتحدة. وبحسب ما نقل كبير المراسلين العسكريين الإسرائيليين، زئيف شيف، "حتى بعدما رفعت إسرائيل الراية البيضاء وأذعنت لمعظم المطالب [الأميركية]، تقدّمت الولايات المتحدة بمطالب إضافية أشدّ وأقسى، وقيل أنها عاملت الوفد الإسرائيلي بازدراء"[42].

كانت هذه صفعات موجعة وُجِّهت إلى إسرائيل. وبمعزل عن الإهانات المباشرة التي تلقتها، كانت تلك المبيعات مكوِّناً مهمّاً للاقتصاد الإسرائيلي

المصطبغ بالصبغة العسكرية والقائم على تصدير التكنولوجيا العالية. لكن إسرائيل لا تملك ثمة خياراً آخر حين يتكلم "الريِّس"، وتعي تماماً أنها لا تستطيع التعويل على اللوبي الأميركي الداخلي الذي يعرف جيداً مغبة مجابهة سلطة الدولة في القضايا المهمّة. وقد كان لاختيار التوسُّع والتبعية المُلازمة له آثار ضارّة بالمجتمع الإسرائيلي، مُعيقاً في الوقت نفسه البدائل المفيدة، ومجازفاً بحدوث تداعيات قد تكون جدّ خطيرة في عالم الشؤون الدولية الذي لا يُمكن التنبؤ به.

وعلى حين يتلمّظ بوش "رؤياه" للديمقراطية والعدالة، يمضي قُدماً في "سحق أبسط حقوق الإنسان للفلسطينيين وهدم المعايير الأساسية للديمقراطية الإسرائيلية". وسِجِلٌّ استعمال حق النقض [الفيتو] في مجلس الأمن لمصلحة إسرائيل شاهد ساطع آخر. فالفيتوات السبعة لبوش الثاني ضد مشاريع قرارات للأمم المتحدة تتعلّق بإسرائيل تُضارع الفيتوات السبعة التي استُخدمت في ظل بوش الأول وكلينتون مجتمعين (إنما لا ترقى إلى الفيتوات التسعة عشر التي تتالت على عهد ريغان). وتضمّنت مشاريع القرارات التي أُجهضت بسلاح الفيتو دعوة إلى تشكيل قوة مراقبة دولية في المناطق [المحتلة] لخفض منسوب العُنف، وإدانة جميع أعمال الإرهاب والعُنف، وإقامة جهاز للمراقبة، والإعراب عن القلق إزاء قتل إسرائيل لموظفي الأمم المتحدة وتدمير مخزن تابع لبرنامج الغذاء العالمي، والتأكيد مجدداً على لاقانونية عمليات الإبعاد، وإبداء القلق حيال جدار الفصل الذي يقطّع أوصال الضفة الغربية المحتلّة، واستنكار عملية اغتيال رجل الدين المُقعد الشيخ أحمد ياسين (ومعه نفرٌ من عابري السبيل) في آذار/مارس 2004، وإدانة التوغلات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وما نجم عنها من مقتل العديد من المدنيين ووقوع أضرار مادية جسيمة في الممتلكات[43].

كذلك اشتط بوش بعيداً جداً في دعمه الاحتلال، وذلك باعترافه رسمياً بحق إسرائيل في الاحتفاظ بمستوطناتها المُقامة في الضفة الغربية، وبمواصلته توفير الدعم اللازم للتوسّع الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويشمل ذلك فيما يشمل التأييد لجدار الفصل الذي يهدف إلى ضمان الدمج الفعّال للضواحي اليهودية

المُريحة في الضفة الغربية بالكيان الإسرائيلي إلى جانب بعضٍ من أغنى الأراضي الزراعية ومصادر المياه الرئيسية في المنطقة، في الوقت الذي ستكون فيه الأجزاء المتروكة لتكوين "دولة فلسطينية" مقطّعة الأوصال وغير قابلة للحياة. فجدار الفصل معدٌّ لكي يُحيط بجميع الكُتل الاستيطانية، ويخلق "ثلاثة بانتوستانات على الضفة الغربية: الأول، جنين ـ نابلس؛ الثاني، بيت لحم ـ الخليل؛ والثالث، رام الله"، على ما كتب ميرون بنفنيستي. وما ينطوي على نزعة كلبية صارخة [في بناء الجدار]، التطويق الفعلي للقرى والبلدات الفلسطينية وبما يفصل قاطنيها عن أراضيهم، التي ستغدو مع مرور الزمن "أراضٍ تابعة للدولة" بموجب القوانين العثمانية التي أعادت إسرائيل العمل بها في محاولة لإضفاء رداء من الشرعية على سرقتها للأراضي. إن الجدار الذي يلتفّ حول مدينة قلقيلية الواقعة عند حدود إسرائيل يضاعف من النفقات [المعيشية] ويزيد في عدم الأمان الإسرائيلي، لكن المدينة تحتضر، وهو المبتغى من هذا العمل المجسِّد لأقصى النوازع الكلبية(44).

والمصير عينه ينتظر المدن والبلدات الأخرى. وقد حقّقت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (بتسليم) في العديد من الحالات، وحسبنا هنا أن نذكر واحدة منها: إن جدار الفصل الذي يحيط بالقدس الكبرى التي جرى ضمها [إلى إسرائيل] بصورة غير شرعية، وحيث تنتفي له حتى أدنى حجّة من حجج "الأمن" (هذا إذا لم نقل إنه يضاعف اللاأمن بإدخاله عدداً كبيراً من الفلسطينيين ضمن حدود إسرائيل المخطّط لها)، "سوف ينجم عنه عزلٌ كامل لقرية شيخ سعيد"، الواقعة إلى الشرق من حدود القدس البلدية والمرتبطة مادّياً بحيّ من أحياء القدس الشرقية يعتمد عليه سكّانها "في كل أوجه حياتهم: الصحة والتوظيف والتعليم الثانوي وتوريد المواد الغذائية والسلع الأخرى". والقرية القائمة على جرف صخري، لها طريق واحد للخروج أو الدخول، وهو الذي عمد جيش الدفاع الإسرائيلي إلى سدّه. نظرياً، باستطاعة الأهالي أن يتقدموا بطلب للحصول على إذن بالمرور ـ وهو ما يُصار إلى رفضه بصورة روتينية ـ إذا ما قُيّض لهم أن يدخلوا القدس بصورة غير شرعية. وفي هذه الحالة كما في العديد من الحالات الأخرى، الطريقة المتّبعة هي القسوة المتعمّدة، المقصود بها حمل الأهالي على الاختيار "بين العيش في سجن أو ترك منازلهم والعيش في مكان

آخر". إن العارفين بتاريخ الصهيونية لن تخفى عليهم تلك الطريقة التي تعود زمنياً إلى عشرينيات القرن العشرين: "دونماً وراء دونم" لإثارة أدنى قدر ممكن من الانتباه. وعلى وجه العموم، ومثلما طرح موشيه دايان الموضوع على إحدى الحكومات العُمالية في سبعينيات القرن العشرين، قال علينا أن نُخبر اللاجئين الفلسطينيين في المناطق [المحتلّة] بأننا "لا نملك أي حلٍ لكم. ستبقون تعيشون عيشة الكلاب. ومن شاء منكم أن يرحل فليرحل، وسنرى إلى أين ستقودنا هذه المسيرة". ولكن على السكت، وخطوة فخطوة، حتى يتسنّى للمدافعين أن ينكروا الحقائق[45].

يأخذ جدار الفصل بالمنطق الأساسي لمقترحات كلينتون وباراك في كامب ديفيد إنما لا يقف عنده. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 2005، نشرت صحيفة **هآرتس** خريطة "لتقسيم الضفة الغربية إلى 'كتل'". وتُبيِّن الخريطة أن النتوء أو اللسان الشمالي (أريئيل) سوف يمتدّ إلى وادي الأردن الذي تسيطر عليه إسرائيل، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى النتوء الجنوبي (معاليه أدوميم). والهدف هو "قطع شمال الضفة الغربية (بما فيه نابلس وجنين) عن وسطها"، مما سيعيق حركة المرور أمام الفلسطينيين؛ وهذا جزء فقط من "الصورة الكبيرة عن خلق ثلاث كتلٍ منفصلة بعضها عن بعض في الضفة الغربية". وبعد ذلك ببضعة أسابيع، أخبر شارون الصحفيين بأن إسرائيل "تعتزم الاحتفاظ بالسيطرة على وادي الأردن في الضفة الغربية المحتلّة، في إشارةٍ إلى إصراره على استبقاء المستوطنات هناك تحت أية تسوية سلمية في المستقبل". ويُستتبع من ذلك أن الكانتونات الثلاثة ستكون في حالة احتواء كامل من جانب إسرائيل. كما أن تطوير البُنية التحتية هي وسيلة أخرى للقضاء على ما تبقى من المجتمع الفلسطيني. إن النشرة الموثوقة التي تُصدرها "مؤسسة سلام الشرق الأوسط" عن الأحداث في المناطق [المحتلّة]، تفيد بأن منظومة الطُرُق قد أُعدّت بعناية منذ عام 1970 لتمتدّ بهدف "تشديد قبضة إسرائيل الدائمة على قُرابة نصف الضفة الغربية وتعزيز هيمنتها الاستراتيجية على المناطق الباقية التي احتُلت في حزيران/يونيو 1967". وهكذا تكفل الخطط الموضوعة أن يكون خط العبور المركزي من الشمال إلى الجنوب عبر القدس... مغلقاً في وجه الفلسطينيين، الذين يُترك لهم طريق بالكاد يُمكن سلوكه من بيت لحم في اتجاه الشمال (يا لها من

تجربة أن تقود سيارتك عليه وكُلك رجاء ألا تسقط في الوادي المجاور). علماً بأن منظومة الطُرُق هذه سوف تموّلها الولايات المتحدة والأسرة الدولية[46].

وبغمزة من واشنطن، تشدّد إسرائيل الخناق أكثر فأكثر. تفيد الصحفية كريس ماكغريل، نقلاً عن صحيفة **معاريف** اليومية الإسرائيلية، أن "الحكومة قد أعطت في وقت سابق من هذا الأسبوع ودونما ضوضاء المؤسَّسة العسكرية الإذن بالمضي قُدماً في خطةٍ تبلغ ذروتها بمنع جميع الفلسطينيين من سلوك الطُرُق التي يستخدمها الإسرائيليون في الضفة الغربية". وعلى ما نقلته الصحيفة المذكورة، فإن "الغرض هو الوصول، وبالتدريج، في غضون سنة أو سنتين، إلى الفصل التام ما بين الشعبين. والمرحلة الأولى والفورية من [خطة] الفصل تنطبق على الطُرُق في المناطق [المحتلّة]: طُرُق للإسرائيليين فقط وأُخرى للفلسطينيين فقط". لكن الهدف الأبعد مدى هو "تحويل جدار الفصل إلى خطٍ يحول كلياً دون الفلسطينيين ودخول الأراضي الإسرائيلية" - والمقصود بها المناطق المحتلّة التي ستُدمج في نهاية الأمر بالكيان الإسرائيلي. والطُرُق المخصّصة للإسرائيليين سوف تكون طُرُقاً عامة سريعة [أوتسترادات] متقنة البناء على حد وصف ماكغريل، "هذا في حين سيقتصر الفلسطينيون على استخدام طُرُق ثانوية، العديد منها لا تعدو كونها مسالك ترابية، أو طُرُقاً لم تُشق بعد"[47].

هذا ويزوّدنا الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي، الذي من الصعب أن تجد ما يُضارع تقاريره الإخبارية من المناطق [المحتلّة] من حيث نوعيتها وجودتها، يزوّدنا بقصة معبِّرة زاخرة بالتفاصيل: "إن كل رحلة في الضفة الغربية هي بمثابة كابوس متواصل من المهانة والتوتر الجسدي". وحين لا يكون المستوطنون على سفرٍ، تجد

> معظم الطُرُق في الضفة الغربية مُقْفِرةً، لا ناس عليها ولا سيارات... طُرُق أشباح... لكن إذا حددت بصرك، ستلاحظ على جانبي الطريق مسالك المرور المخصّصة للفلسطينيين: مجازات ضيقة تعبر المصاطب وتتلوى صاعدة التلال؛ ودروب ماعز تقرقع فوقها السيارات، بما فيها تلك التي تنقل المرضى، والنساء في حالة المخاض، والتلاميذ، والمواطنين العاديين الذين قرّروا وضع

أرواحهم على أكفّهم من أجل السفر ساعتين أو ثلاث للوصول إلى القرية المجاورة.

إن الذرائع الأمنية في هذا الصدد ذرائع تافهة: "فالإرهابي الذي يروم دخول إسرائيل سوف يجد سبيلاً إلى ذلك، كما يشهد على ذلك العدد الكبير من الفلسطينيين الذين تمكّنوا من دخولها من دون إذن. وحقيقة أن الرحلة من الخليل إلى بيت لحم تستغرق ساعات طويلة لن تمنع بأية حال الإرهاب؛ هذا إن لم تعزّزه. وإذا كان الهدف هو "الردّ" على كل هجوم و"معاقبته"، فلماذا لم يُحرم سكّان تبواع (المستوطنة اليهودية في الضفة الغربية) مثلاً من حرية الحركة بعدما انطلق منها الإرهابي إيدن ناثان زادا نحو شفا عمرو (الفلسطينية) لقتل سكّانها؟" ـ وهو ما فعله[48].

إن ادعاءات مؤيّدي التوسّع الإسرائيلي بأن فلسطين ستحتفظ "بامتداد جغرافي متصل" من خلال شبكة مواصلات سيُصار إلى استنباطها، ما هي إلّا تمرين مخزٍ في الخداع، كما يعي أي شخص يعرف المنطقة والخطط المرسومة. يكفي أن تسأل كيف سيردّ المدافعون إيّاهم على الاقتراح، العادل بلا أدنى ريب، بأن يُصار إلى إخضاع إسرائيل (ونصف عدد سكّانها يقيمون على 78 بالمئة من الجانب الغربي من نهر الأردن) للخُطط نفسها كفلسطين (القائمة على 22 بالمئة المتبقية). وهو اختبار منوِّر للأذهان فعلاً على وجه العموم.

شهد العام 2004، طبقاً لوزارة الداخلية الإسرائيلية، زيادة قدرها 6 بالمئة في عدد الإسرائيليين المنتقلين للعيش في المستوطنات في المناطق المحتلّة، بصرف النظر عن الـ 200,000 يهودي ونيف الذين يقيمون في القدس الشرقية. وقد مضت إسرائيل قُدماً في تنفيذ مشروعها التطويري "إي ـ 1" الذي يربط مدينة معاليه أدوميم في الضفة الغربية بالقدس، مع تعليق العمل به من آن لآخر لدى حصول تحقيق بشأنه ومن ثم استئنافه مجدداً. إن مشروع "إي ـ 1" هذا يُعزى حالياً إلى شارون، وثمة زعم بأن "المسؤولين الأميركيين قد عارضوا الخطة لسنوات طويلة". بينما الحقيقة تشير إلى أن مشروع "إي ـ 1" وتطوير معاليه أدوميم كانا على رأس الأولويات حتى لدى المسؤولين المُعتبرين من الحمائم وجرى تنفيذهما بدعم أميركي كامل. والغرض منهما هو شطر الضفة

الغربية فعلياً إلى شطرين وتوطيد الحواجز التي تفصل الفلسطينيين عمّا قد يتبقى لهم في القدس الشرقية[49].

كانت حبة العقد في مشاريع شارون ـ بوش للمناطق المحتلّة في عام 2005 ما قُدِّمت على أنها "خطة فك ارتباط" تحمل في طياتها آمالاً واعدة بالسلام. إنما كل ذلك مضلِّل إلى حد بعيد. لا مراء في أن الرافضين الأميركيين والإسرائيليين من غير المجانين كانوا يرغبون في إزالة مستوطنات إسرائيل غير القانونية من غزة، التي استحالت في ظل الاحتلال إلى منطقة منكوبة بوجود بضعة آلاف من المستوطنين يحميهم قسمٌ لا يُستهان به من الجيش الإسرائيلي ويستأثرون بمعظم الأراضي والموارد الشحيحة. فالخطوة الأكثر معقولية بكثير بالنسبة للأهداف الأميركية والإسرائيلية هي أن يُصار إلى مغادرة غزة باعتبارها "أضخم سجنٍ وأشدّها اكتظاظاً في العالم"، حيث يُمكن لما يزيد عن مليون فلسطيني أن يتعفّنوا معزولين بدرجة كبيرة عن الخارج براً أو بحراً، ولا يملكون إلّا النزر اليسير من موارد الرزق[50].

أما أن الانسحاب من غزة ليس في حقيقة الأمر سوى خطة توسّعية، فذلك ما لم يحاول أحدٌ إخفاءه. فبمجرد أن أُعلنت الخطة على الملأ، حتى صرّح وزير المالية نتنياهو بأن "إسرائيل تعتزم استثمار عشرات الملايين من الدولارات في مستوطنات الضفة الغربية بما أنها ستنسحب من قطاع غزة". وحينما صادقت الحكومة على الخطة، اجتمع شارون ووزير دفاعه شاوول موفاز "لمناقشة مسألة أخرى: تعزيز الكُتل الاستيطانية في الضفة الغربية التي من المقرّر ضمّها إلى إسرائيل بموجب أية اتفاقية نهائية". كذلك وافق شارون على بناء 550 وحدة سكنية جديدة في معاليه أدوميم، مُطمئناً وزراءه إلى عدم وجود أية "مشكلة سياسية" في هذا الشأن بالرغم من التعهّدات (غامزاً بعينه هنا) المُعطاة إلى كوندوليزا رايس. أما إليوت أبرامز، مستشار بوش في قضايا الشرق الأوسط، فقد أفهم الإسرائيليين أن الولايات المتحدة قلقة بشأن "هجوم وسائل الإعلام" ـ وليس حيال المشاريع نفسها، التي يُمكنها إذن أن تمضي قُدماً عملاً بقاعدة "البناء في صمت". والمؤهلات التي رشّحت أبرامز لتبوُّء منصبه هي أنه صقر موالٍ لإسرائيل حاز على عفو رئاسي من بوش الأول بعدما أُدين بالكذب على

الكونغرس بصدد حرب واشنطن الإرهابية على نيكاراغوا، كجزء من التستر النهائي على قضية إيران ـ كونترا(*). كما أعطى شارون موافقته على ما يُسمى بـ "إعلان أراضي الدولة" ـ أو الخطوة الأولى في إقامة مستوطنة ما بين معاليه أدوميم والقدس، وكذلك بالقرب من بلدة عُفرات التي تقرّر توسيعها شمالاً، وكل ذلك ضمن الجدار الفاصل. و"هذا التزامن بين المصادقة على فك الارتباط وخطط البناء ليس وليد الصدفة" على ما كتب المعلّق السياسي ألوف بنّ. "فمنذ اليوم الذي طرح فيه شارون خطة فك الارتباط (في كانون الأول/ديسمبر 2003)، أوضح بجلاء أن الانسحاب من قطاع غزة و(المواقع المعزولة في) شمال السامرة (الجزء الشمالي من الضفة الغربية) ليس إلّا ضلعاً واحداً من مثلثٍ ضلعاه الآخران هما: استكمال بناء جدار الفصل في الضفة الغربية، و'ترسيخ السيطرة' على الكتل الاستيطانية"[51].

كانت "خطة فك الارتباط" الإسرائيلية الأحادية الجانب ـ الرافضة بوضوح شديد لأية مشاركة فلسطينية ـ صريحة جداً لجهة النوايا التي تضمرها. تنصّ الخطة على أنه "في أي حلٍ يتمّ التوصل إليه مستقبلاً بشأن الوضع الدائم، يجب أن يكون واضحاً أن هناك مناطق في الضفة الغربية سوف تكون جزءاً من دولة إسرائيل، بما في ذلك المراكز السكانية الرئيسية والمدن والبلدات والقرى الإسرائيلية وأماكن أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل". أما مخاوف الفلسطينيين فهي غير ذات صلة، شأنها شأن القانون الدولي. كتبت سارة روي، الباحثة في قضايا الشرق الأوسط في جامعة هارفرد، وإحدى أبرز المختصّين الأكاديميين في شؤون الاحتلال، تقول: "وبموجب بنود فك الارتباط، يغدو الاحتلال الإسرائيلي مضموناً. فأهالي غزة سيكونون رهن الاحتواء والإغلاق المُحكم داخل الحدود المكهربة للقطاع، فيما أهالي الضفة الغربية الذين تتقطع أوصال أراضيهم بفعل الاستيطان الإسرائيلي الذي لا تلين له قناة، سيبقون مزروبين ضمن مساحات جغرافية متجزّئة، ومعزولين خلف الجدران والحواجز".

(*) فضيحة سياسية مدوية تكشّفت في حينه عن قيام الإدارة الاميركية ببيع الاسلحة سرّاً إلى إيران، برغم الحظر والعقوبات المفروضة عليها، واستخدام أموالها لدعم نشاطات رجال الكونترا المناوئين لحكم الجبهة الساندينية في نيكاراغوا. (م).

ويبدو ذلك أمراً محتوماً لا سبيل إلى تجنّبه ما دامت الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل في اغتصابها كل ما له قيمة في الضفة الغربية[52].

أما "هجوم وسائل الإعلام" على خطة فك الارتباط فكان مثيراً للغاية، وخلق منها واحداً من أبرز مواضيع الساعة في حينه. فقد كانت هناك صفحات وصفحات من الصور والتقارير عن مآسي العائلات المُكرهة غصباً على ترك منازلها ودفيئاتها، والأطفال الباكين وهم يحاولون عبثاً كبح جماح الجنود؛ وعن كرب الجنود ممّن صدرت إليهم الأوامر بإخلاء البيوت من أصحابها اليهود وترحيل آلاف المحتجّين الذين تدفقوا على المستوطنات لمقاومة عمليات الإخلاء (بوسائل من شأنها أن تؤدي إلى الموت الفوري بالنسبة لأي فلسطيني)، وتفادي اللجوء بصورة إعجازية إلى القوات العسكرية التي تُمسك بالفلسطينيين بقبضة من حديد. وما أراع منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" في إسرائيل تلك التغطية الصحفية الهائلة لصدمة فك الارتباط في حين يتمّ التغافل تماماً عن "الكارثة الإنسانية التي يشهدها هذه الأيام قطاع غزة". وتلخّص أميرة هاسّ، وهي التي أمضت سنوات عديدة تبعث بتقاريرها الصحفية من قطاع غزة، الواقع هناك المعتّم عليه قائلة: "من أجل نصف بالمئة من سكّان قطاع غزة، النصف بالمئة اليهودي، عُطِّلت ودُمِّرت تماماً حياة ومعيشة الـ 99,5 بالمئة الباقين". أما من يهمّ أمرهم فكانوا يعيشون "وسط جنة مُزهرة وفي فيلات رائعة لا تبعد أكثر من عشرين متراً عن مخيّمات اللاجئين المكتظة والخانقة". كان في مقدورهم "فتح مرشّات الماء عن آخرها على المرجات الخضراء، بينما على الطرف الآخر ثمة 20,000 إنسان يعتمدون على توزيع مياه الشُّرب بالصهاريج"[53].

وما جرى تجاهله كذلك، الحقيقة الساطعة بما فيه الكفاية وهي أن فك الارتباط في 15 آب/أغسطس [2005] ما كان يتطلّب أي تدخل من قبل الجيش. كان بوسع الحكومة أن تُعلن ببساطة أن جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يغادر قطاع غزة في ذلك التاريخ. ولكان المستوطنون قد استبقوا ذلك بأسبوع، فرحلوا على السكت في الشاحنات التي وُفِّرت لهم مع التعويض عليهم كي يستقرّوا من جديد. لكن ذلك ما كان له أن يُحصِّن الرسالة اليمينية، وهي أن اليهود يجب ألا

يكابدوا أبداً مثل هذا المصير الرهيب مرة أخرى؛ وبالتالي يجب أن تكون الضفة الغربية لهم.

وما تمّ التغافل عنه أيضاً حقيقة أن هذه "الميلودراما" كانت تمثيلية مُكرّرة لما أسمتها الصحيفة العبرية المُعتبرة جداً [هآرتس]: "عملية الصدمة القومية 82"، في إشارةٍ إلى إجلاء المستوطنين عن مدينة ياميت في سيناء المصرية [عام 1982]. وقد وصف الصحفي الإسرائيلي أمنون كابليوك هذه المسرحية بأنها "واحدة من أضخم عمليات غسل الدماغ التي قامت بها الحكومة لإقناع الشعب الإسرائيلي بأنه تعرّض لـ 'صدمة قومية' سوف يعيش تداعياتها لأجيال وأجيال". وكان الغرض من الصدمة التي أُجيد إخراجها، خلق "إجماع قومي معارض لأية انسحابات مماثلة ممّا تبقّى من مناطق محتلّة" - وبشكلٍ حاسم، إرساء الالتزام عينه لدى صرّافي المعونات فيما وراء البحار. قال الجنرال حاييم إريتز، الذي قاد عمليه 1982: إن "كل شيء كان مخطَّطاً له ومتفقاً عليه منذ البداية" مع المستوطنين، الذين طُلب منهم أن يُبدوا شيئاً من المقاومة. وكانت النتيجة، كما كتب كابليوك، أنه "في حين امتلأت مستشفيات الضفة الغربية بالعشرات من الفلسطينيين ضحايا الجنود الإسرائيليين الذين يُطلقون النار خبط عشواء، حدثت معجزة في ياميت: لم يحتجْ أي متظاهر حتى إلى إسعافات أوّلية"(54).

لقد بلغت عملية الصدمة القومية 2005 ذُرى عالية جداً من الإثارة الدرامية، لكن مع حصول المعجزة ذاتها: وحدهم الجنود أُصيبوا بجراح على ما يظهر. وفي معرض وصفه "للّوعة والنشوة"، أوجز أُوريت شوحاط الرسالة الواضحة بالفقرة التالية:

> كل شيء كان معدّاً مسبقاً حتى أدقّ التفاصيل. أراد المستوطنون أن يخرجوا على نحو مبالغ فيه، كأن يتمّ إجلاؤهم بالقوة إنما من دون عنف؛ وهذا بالضبط ما فعلوه... الصهيونية الدينية من جهتها قامت بقولبة الذاكرة الوطنية البصرية في الأسبوع الماضي وعزّزت صورة جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي خرج من العملية مرهف الحسّ، وطيد العزم وملتزماً بالقيم بفضل الحاخامات وحدهم. أما المستوطنون فشدّدوا من قبضتهم على ما يشغلونه في الضفة

الغربية، وفصلوا كما يجب بين أريئيل شارون المكروه وجيش الدفاع الإسرائيلي المحبوب، ومتّنوا العُرى بين الدين والدولة، بين الدين والجيش، بين الدين والاستيطان، بين الدين والصهيونية... وأضحى المستوطنون والعمل الاستيطاني أكثر تجذّراً في قلوب الناس. وقد كان هذا كله من فعل التلفزيون. فمن عساه يتصوّر الآن أي إخلاء للبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية أو إخلاء لمزيد من المستوطنات فيما نحن الآن في مرحلة "التعافي" و"إعادة وصل ما انقطع"؟ وحده الشرّير المجبول بالخُبث يتصوّر ذلك[55].

واحدٌ من أبرز الاختصاصيين الأكاديميين حول المجتمع الإسرائيلي، هو باروخ كيمرلينغ، يصف "مسرح اللامعقول" بأنه أضخم عرضٍ مسرحي أُخرج في إسرائيل وربما في العالم قاطبة...، تمثيلية متقنة الإعداد سالت فيها الدموع أنهاراً، والخصوم المفترضون تعانقوا وأجهشوا على أكتاف بعضهم بعضاً، لكأنها أوبرا صابونية لاتينية"(*) ويُلاحظ كيمرلينغ أن عرض القوة لم يكن ثمة من ضرورة له إن كان الهدف ببساطة إخلاء غزة، ولا كان هناك من داعٍ "لهذه الآلاف المؤلَّفة من الممثّلين الكومبارس" لزيادة الشحنة الدراميةِ. فالإعلان عن موعد الإخلاء واتخاذ الحد الأدنى من التحضيرات كانا كافيين من دون "ذلك العرض المهيب والمتكلَّف الذي قُدِّم إلينا. لكن في هذه الحال، من كان يلزمه إجلاء يا تُرى؟" إن الدرس المُلائم لهذا "العرض التثقيفي بامتياز" هو الذي نقلته إلينا جوقة الندّابين المحترفين الذين جعلوا ينوحون ويُطلقون الشعارات لصدم مشاعر الشعب الإسرائيلي، متوسلين مخزوناً لا ينضب من رموز المحرقة [الهولوكوست] والإبادة"، بينما المثقفون والكتّاب "يُعبّئون النفوس لتكبير دائرة المناحة الجماعية". والهدف من وراء ذلك هو "إفهام الجميع بأن إسرائيل لا تستطيع تحمّل عمليات إخلاء إضافية. يعني إذا كان الأمر تتطلّب تعبئة موارد الدولة القصوى لإجلاء حوالى 7,000 شخص، فلا توجد أية إمكانية البتّة لإجلاء 100,000 ـ 200,000 أو أكثر"[56].

وكان رئيس الوزراء شارون على مستوى الحدث، فقد أفادت جويل برينكلي

(*) Soap Opera تمثيلية طويلة تُعالج المشاكل البيتية بطريقة تجمع ما بين الجد والهزل، وتُضخّم فيها مسائل الخير والشرّ، فينقسم الناس إلى ملائكة وشياطين. (م)

أنه "بعدما أدار شارون عملية الإجلاء المحفوفة بالمشاعر الجيَّاشة لقرابة 9,000 مستوطن عن غزة في الشهر المنصرم، أكّد الرجل أنه لا يُمكن أن يتخيَّل الإقدام على خطوة مشابهة في الضفة الغربية في وقت قريب". وبتعبير شارون نفسه: "هناك زهاء ربع مليون يهودي يعيشون في تلك المناطق. هناك العديد من الأطفال والعائلات المتدنية الكثيرة الأولاد. فماذا عساي أقول لهم: 'لم يعد بإمكانكم أن تقيموا هناك بعد الآن؟'، أنتم الذين ولدتم هناك.. أنتم الذين ولدتم هناك!"[57].

إن المستوطنين، والعديد منهم جاءوا من الولايات المتحدة، نالوا معونات وافرة للاستيلاء على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية النادرة في غزة، في انتهاك صارخٍ للقانون الدولي، وتمتعوا بنمط حياة رخيّة على مقربة من مخيمات اللاجئين المتقيّحة والبلدات الخربة بفعل هجمات الجيش الإسرائيلي والإغلاقات المتتالية. فإذن كان هناك ما يكفي ويفيض لمعاونتهم على التوطُن مجدداً في إسرائيل أو في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان المحتلّة بصورة غير شرعية. لكن قوانين التعويضات قد شُحذت بعناية خصيصاً لهذه الحالة. فالمستوطنون أُناسٌ من ذوي الإنتاجية العالية، وذلك عائد جزئياً إلى العمالة الفلسطينية الرخيصة. "لكن لا الدولة ولا أرباب العمل يُعوّضون (العمال الفلسطينيين) لفقدهم وظائفهم" بشهادة أميرة هاسّ، التي أردفت شارحة أن "قانون التعويض على من يشملهم الإخلاء الذي أجازه الكنيست إنما يوفِّر نوعين من الإعانات المالية لمن انتهت وظائفهم بفعل الإخلاء... لكن القانون الجديد يمنح هذه الإعانات إلى الإسرائيليين وحدهم على وجه التخصيص"، كما أن العمال الفلسطينيين لا يُمكنهم الحصول أيضاً على رواتبهم المتأخرة المستحقّة الدفع من أرباب العمل المغادرين. فالعمال الذين بنوا المستوطنات وأنتجوا المحاصيل المعدّة للتصدير بات بوسعهم الآن أن يستمتعوا بحريتهم داخل أضخم سجن في العالم[58].

في تلك الأثناء، تستمر عملية وضع اليد على الضفة الغربية. فقد أقرّ حاييم رامون، الوزير المكلَّف بملف القدس الكبرى، بأن الهدف من بناء قاطع القدس من جدار الفصل هو تأمين غالبية يهودية فيها. لذا بُني الجدار لعزل ما يزيد عن 50,000 فلسطيني عن القدس، وإدخال "أحياء" يهودية تمتد مسافات بعيدة داخل الضفة الغربية [في نطاق القدس]. كان ضم إسرائيل للقدس رأساً بعد

حرب حزيران/يونيو 1967 خطوةً أدانها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي "**دعا إسرائيل بصورة عاجلة**" إلى إبطال أية إجراءات اتُّخذت فيما يتعلق بالوضع القانوني للقدس، وإلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى (القرار رقم 252 الصادر في 21 أيار/مايو 1968). وهذا الضم غير مُعترف به رسمياً في أي مكان خارج إسرائيل، حيث ينصّ قانون الدولة على أن "القدس هي عاصمة دولة إسرائيل، والقدس الشرقية هي أراضٍ إسرائيلية وإسرائيل لها مطلق الحرية في التصرّف فيها بمعزل عن القانون الدولي" (أهارون باراك، كبير القُضاة في المحكمة العُليا بإسرائيل). وقد تواصل التوسُّع والبناء في القدس الكبرى بما يخدم المصالح الإسرائيلية بتمويل ودعم دبلوماسي أميركي على الرغم من القانون الدولي أيضاً. ففي كانون الأول/ديسمبر 2002، أقدم بوش وللمرة الأولى على نقض المعارضة الأميركية لعملية الضمّ، إذ صوَّت ضد قرار آخر للجمعية العامّة للأمم المتحدة يُدين الضمّ. وفي حال كانت تلك الخطوة مقصودة بصورة جدّية، فإنها تقضي عملياً على أية إمكانية لحلّ النزاع إلّا بالقوة[59].

واعتراف رامون النادر بالحقيقة بشأن جدار الفصل جاء مضخَّماً على لسان ميرون بنفنيستي الذي يعرف القدس والضفة الغربية حقّ المعرفة. فعدد الفلسطينيين المتضرّرين بشكل خطير [من بناء الجدار] لا يقتصر فقط على الـ55,000 الواقعين ضمن الجدار، بل هناك 50,000 آخرون "ممّن يعيشون في التجمّعات السكنية التابعة للقدس الشرقية وقد هاجروا إليها نظراً لعدم تمكّنهم من إيجاد سُكنى لهم داخل المدينة من جراء سياسة مصادرة الأراضي (الفلسطينية) والقيود المفروضة على البناء" بقصد تحويل القدس إلى مدينة يهودية بالكامل؟ "ومعنى ذلك أن الجدار يضرُّ بأكثر من 40 بالمئة من سكّان القدس الشرقية العرب البالغ عددهم 240,000 كان إيهود أولمرت، نائب رئيس الوزراء، وعمدة القدس سابقاً(*)، قد صرّح بأنه سيسمح بفتح اثني عشر معبراً للفلسطينيين، لكنه سرعان ما "ربط تنفيذ (هذه الخطة) بالتمويل الدولي، 'لأن هذه المعابر تخدم الفلسطينيين' كما قال". وعلى حد تعبير بنفنيستي: "إنه

(*) رئيس وزراء إسرائيل الحالي، خلفاً لأريئيل شارون الذي أصيب بسكتة دماغية ودخل في غيبوبة منذئذ (م).

يطوّقهم أولاً بالجدار، ثم يدّعي بنفاقٍ كلبيّ أن المعابر هي 'في مصلحة' أولئك المحبوسين". ويعتقد بنفنيستي بأن "ثمة فرصة لأن يُحقق 'الترحيل اللّين' - الذي هو نتيجة حتمية للجدار الذي يطوِّق القدس - أهدافه، وأن القدس ستكون في الواقع 'أكثر يهودية' على حساب تمزيق وتشتيت الجالية الفلسطينية. فلأول مرة منذ أن أُعلن ضمّ القدس الشرقية، وبعد محاولات متكررة وغير ناجحة لتحطيم معنويات الفلسطينيين في المدينة، ثمة الآن خطر حقيقي يتهدّد مستقبل هذه الجالية كجسمٍ حيوي ونابض بالحركة والنشاط". وهذه "الكارثة الإنسانية" التي يُخطَّط لها سوف تعمل كذلك على "تحويل مئات الآلاف من البشر إلى مجتمعٍ ساخط، يضمر روح العداء ويغذّي الرغبة لديه في الانتقام"، وبذلك يُضحّى بالأمن مرة أخرى على مذبح التوسُّع. أما المراسل الصحفي داني روبنشتاين، الذي غطّى الاحتلال بتقاريره المتميّزة طوال سنوات، فكتب يقول إن "شطب القدس الشرقية كمركز وحاضرة للمناطق العربية البعيدة عن الساحل يسير بخطى متسارعة... خالقاً وقائع من شأنها أن تلغي، وإلى حد ما، خيار القدس الشرقية كعاصمة لفلسطين"، وتحدّ على نحو خطير من حرية حركة سكّان القدس الفلسطينيين باتجاه الضفة الغربية[60].

في اليوم الأخير من "عملية الصدمة القومية 2005"، أكّد المسؤولون الإسرائيليون أن إسرائيل بصدد مصادرة المزيد من الأراضي لمدّ نطاق جدار الفصل حول معاليه أدوميم، حيث من المقرّر بناء 3,500 وحدة سكنية جديدة. سوف يتوغل الجدار عميقاً في أراضي الضفة الغربية، فيُحكم الإغلاق تماماً على الفلسطينيين في القدس الشرقية، ويفصل فعلياً الكانتون الجنوبي عن بقية الضفة الغربية المقطّعة الأوصال. وقد استُتبع التصريح الصريح بالمراوغات المعتادة المشكوك بأمرها، في حين أخبر أولمرت الصحافة دونما مواربة بأنه "من الجليّ تماماً أنه عند نقطة معيّنة في المستقبل، ستخلق إسرائيل تواصلاً [جغرافياً] ما بين القدس ومعاليه أدوميم، ولا جدال أبداً في أننا في النهاية سوف نكون مُلزمين ببناء هذا المشروع". وعاد شارون وكرّر الخلاصة عينها بعد فترة وجيزة، في الوقت الذي كان فيه السفير الأميركي المنقول، دانييل كورتزر، يُسهب في الحديث عن التزامات بوش حيال احتفاظ إسرائيل بمستوطنات الضفة الغربية، قائلاً إن "الولايات المتحدة ستؤيد في أية اتفاقية للوضع النهائي احتفاظ إسرائيل بمناطق

ذات تركّز سكّاني إسرائيلي عالٍ"؛ وكان يعني بها الكتل الاستيطانية التي تخلق "البانتوستانات الثلاثة" التي يشير إليها بنفنيستي وآخرون ممّن يُعنون بالوقائع، وبالكاد يربطها رابط بما قد يتبقّى من القدس الفلسطينية[61].

لئن كانت هذه الآراء تُعزى إلى اليمين المتطرّف، إلّا أنه أقبل ببساطة على تنفيذ خططٍ من وضع حكومة بيريز الحمائمية، مدعوماً على طول الخط من الرئيس كلينتون. في شباط/فبراير 1996، صرّح وزير الإسكان والبناء في حكومة بيريز، بنيامين (فؤاد) بن إليعازر بأنه "ليس سرّاً أن موقف الحكومة، وكذلك مطلبنا النهائي، هو أنه فيما يتعلّق بمناطق القدس ـ معاليه أدوميم، غيفات زئيف، بيتار وغوش عتسيون ـ سوف تكون جزءاً لا يتجزأ من خريطة إسرائيل المستقبلية. لا يوجد أدنى شك في ذلك". هناك بالتأكيد فارق ما بين الصقور والحمائم، وقد شرحه بن إليعازر أيضاً بصراحة حين قال: "إنني أبني على السكت. غرضي أن أبني وليس أن أشجّع المعارضة لجهودي... المهمّ بالنسبة إليّ هو البناء، ثم البناء، البناء أكثر ولو بمقدار". أجل، البناء على السكت كي يستطيع السيّد أن يدّعي أنه لا يرى شيئاً. غير أن ثمة آخرين لا يجدون صعوبة البتّة في رؤية الأمور كما هي. فقد جاء في تقرير سرّي للاتحاد الأوروبي، نُسب إلى وزارة الخارجية البريطانية، أن طائفة متنوعة من المشاريع الإسرائيلية يجري تنفيذها في صمت، بما في ذلك توسيع مستوطنة معاليه أدوميم نحو منطقة "إي ـ 1" وإدخال مساحات حول القدس الكبرى ضمن جدار الفصل، ومن شأن هذه المشاريع أن تتيح لإسرائيل عملياً أن تفصل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية المتكوكبة حولها كبيت لحم ورام الله، وعن سائر مناطق الضفة الغربية وراءها. وستكون لهذه المشاريع مضاعفاتها الخطيرة، سياسياً واجتماعياً وإنسانياً، على الفلسطينيين، وستؤذن بالنهاية الفعلية لأية آمال بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، والتي هي رهنٌ بالحفاظ على الروابط العضوية بين القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم[62].

وباكتمال "عملية الصدمة القومية 2005" بنجاح منقطع النظير، مضت إسرائيل قُدماً وبدعمٍ أميركي في "إعادة رسم حدود إسرائيل عميقاً داخل الأراضي الفلسطينية... وهي ما فتئت تبني بصمتٍ وبسرعة"، مع ازدياد وتيرة

الاستيطان وانتزاع الأراضي ولاسيما "في الكتلتين الاستيطانيتين أريئيل ومعاليه أدوميم اللتين تتوغلان في عمق المناطق المحتلّة". ففي غضون الأشهر التسعة الأولى من عام 2005، انتقل ما يُقدّر بـ 14,000 مستوطن إلى الضفة الغربية، بينما غادر 8,500 مستوطن غزة، وجرى الاستيلاء على أراضٍ في الضفة الغربية تزيد مساحتها عمّا تمّ التخلّي عنه في قطاع غزة، أو بالأحرى سجن غزة، برمته الذي تركه [الإسرائيليون] خلفهم. إن الصورة العامّة تشي بأن شارون وبوش يشعران الآن بأن النصر النهائي بات في مرمى النظر: "الرؤيا" بصدد فلسطين السابقة وقد تطهّرت من الشوائب الغريبة، وذلك بصرف النظر عن بعض الأجزاء غير القابلة للحياة المتبقية والتي سمِّها إنْ شئت "دولة ديمقراطية" - أو ربما "دجاج مقلي"[63].

ومن دون حاجة إلى الاستطراد أكثر، حتى مجرد الخطوط العريضة هذه قمينةٌ بأن تُرينا أن إسرائيل - فلسطين ما هي إلّا شاهد إثبات ينضم إلى الشواهد الأخرى على رسالة بوش الخلاصية لإحلال السلام والديمقراطية في الشرق الأوسط.

صحيح أن فلسطينيي القدس الشرقية تعرّضوا وما زالوا يتعرّضون لكل أشكال المعاملة المُهينة، إلا أنهم يُعتبرون محظوظين بالمقارنة مع من هم في الظلّ، وبالتالي يُمكن قتل هؤلاء أو تعذيبهم أو إذلالهم وحتى طردهم من بيوتهم المهدّمة وأراضيهم المخرّبة كما يحلو [للإسرائيليين]. وإنه لمن المدهش، والحق يُقال، أن روحهم المعنوية لم تتحطم بعد. والكلام بحذافيره تقريباً يُمكن أن يُقال بشأن سواهم من الضحايا البائسين التُعساء في كل أنحاء العالم. لقد زرتُ العديد من الأمكنة المُرعبة، إلا أنني لم أرَ قط مثل ذلك الخوف المرتسم في عيون أولئك الذين كانوا يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في أحياء الفقراء التي تجلّ عن كل وصفٍ في هاييتي إبان حقبة الإرهاب المدعوم من كلينتون؛ أو مثل ذلك البؤس المخيّم على الفلاحين الفقراء في جنوب كولومبيا النازحين عن أراضيهم المنكوبة بالحرب الكيميائية الأميركية (التعثين)(*)... والكثير الكثير من الحالات المُشابهة على مدار الكرة الأرضية. وحتى بعدما

(*) Fumigation! التعثين أو التبخير، هو تطهير المكان المقصود بتعريضه للدخان أو الغازات، ولاسيما الغازات والمواد الكيميائية السامّة. (م).

يُحقق العُنف أهدافه ويغدو أقلّ حدّة، تجده يترك وراءه آثاراً من أبرزها "ثقافة العُنف" على ما لاحظ اليسوعيون السلفادوريون الذين كُتبت لهم النجاة. أجل، إن المجتمعات تتحمّل الوطأة وتنجو بنفسها إلى حد ما. وهذه المعجزة الفعلية كانت موضع تأملات متّزنة ورصينة للصحفي في جريدة **نيويورك تايمز** بنديكت كاري، الذي أذهلته مقدرة "المجتمعات الهشّة" على التعافي من الإرهاب والعُنف ـ مشيراً هنا إلى لندن وتل أبيب ونيويورك، وليس إلى **اللابشر** في العالم الذين عادةً ما تكون صدماتهم ورضّاتهم على أيدي مضطهِديهم الأجانب أسوأ حالاً بما لا يُقاس[64].

ولكن قد تكون المقارنة هنا ظالمة، مجرد كلام عاطفي مبالغ فيه. لأنه، وكما شرح مندوب ريغان إلى الأمم المتحدة على نحو ينمّ عن نباهة، إن "شقاء الحياة التقليدية شيء اعتيادي ومألوف، ولذلك فهو مُحتمل بالنسبة للناس العاديين الذين يتعلّمون وهم يترعرعون في كنف المجتمع كيف يُواجهون المصاعب، على غرار أولاد المنبوذين في الهند الذين يكتسبون المهارات والمواقف اللّازمة للبقاء أحياء في الأدوار البائسة المقدَّر لهم أن يشغلوها". وبالتالي، لا داعي لأن نُشغل بالنا كثيراً بمصائرهم على أيدينا[65].

إدراك "اللّابشر"

إنه لمن دواعي الارتياح أن يُعزى "الصدام" المزعوم ما بين الإسلام والغرب إلى حقد المسلمين على حُرياتنا وقيمنا، مثلما ادّعى الرئيس بعد 11 أيلول/سبتمبر، أو إلى عجزنا المثير للغرابة عن توصيل نوايانا الحقيقية. جاء في عنوان رئيسي لصحيفة **نيويورك تايمز** ما يلي: "الولايات المتحدة تُخفق في شرح سياساتها للعالم الإسلامي، تقول الهيئة"، في إحالة هنا إلى دراسة أعدّها مجلس علوم الدفاع، وهو هيئة استشارية لدى البنتاغون، في كانون الأول/ديسمبر 2004. غير أن الخُلاصات التي انتهت إليها الهيئة كانت غير ذلك تماماً. تقول الهيئة إن "المسلمين لا يكرهون حُرياتنا بقدر ما يكرهون سياساتنا"، مضيفةً أنه "حين تتحدّث الدبلوماسية العامّة الأميركية عن جلب الديمقراطية إلى المجتمعات الإسلامية، فغالباً ما يُنظر إلى ذلك على أنه مجرد نفاق يخدم أصحابه". ويردف التقرير موضّحاً أن "الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لم يؤدِ (في نظر

المسلمين) إلى قيام الديمقراطية فيهما، بل إلى مزيد من الفوضى ومزيد من المعاناة "[66].

إن الدراسة التي أعدّها مجلس علوم الدفاع إنما كانت تُكرّر استنتاجات تعود إلى سنوات عديدة خلت. ففي عام 1958، استبدّت الحيرة بالرئيس أيزنهاور إزاء ما أسماها "حملة الكراهية ضدنا" في العالم العربي، "ليس من جانب الحكومات، بل من جانب الشعوب" التي تقف إلى جانب عبد الناصر وتؤيد القومية العلمانية المستقلّة. وقد حدّد مجلس الأمن القومي [الأميركي] الأسباب الداعية إلى "حملة الكراهية" هذه: "في نظر الغالبية العُظمى من العرب، تبدو الولايات المتحدة وكأنها تعارض تحقيق أهداف القومية العربية. إنهم على قناعة من أن الولايات المتحدة تسعى إلى حماية مصالحها في نفط الشرق الأدنى من خلال دعمها الوضع الراهن ومناهضتها للتقدّم السياسي أو الاقتصادي". وإلى هذا، تبدو المُلاحظة مفهومة: "وقد أدّت مصالحنا الاقتصادية والثقافية في المنطقة، وليس هذا بمستغربٍ، إلى قيام علاقات أميركية وثيقة مع عناصر في العالم العربي تكمن مصالحها الأساسية في المحافظة على الروابط مع الغرب وعلى الوضع الراهن في بلدانها"، وذلك بالوقوف حجر عثرة في طريق الديمقراطية والتقدّم[67].

وهو عين ما وجدته صحيفة **وول ستريت جورنال** تقريباً حين أجرت مسحاً ميدانياً لآراء "المسلمين الموسرين" في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر مباشرةً. فأرباب المصارف وأصحاب المهن ورجال الأعمال الملتزمون بـ "القيم الغربية" الرسمية، والملتحقون بمشروع العولمة الليبرالية الجديدة، كانوا في خوفٍ شديد لما يرونه من تأييد واشنطن للدول المستبدّة النازعة إلى البطش، ومن نصبها للعوائق في طريق التقدم والديمقراطية "من خلال مساندتها للأنظمة القمعية". بيد أنه كانت لديهم شكاوى غير تلك التي أتى مجلس الأمن القومي على ذكرها في عام 1958، كنظام العقوبات الذي فرضته واشنطن على العراق، والدعم الأميركي لاحتلال إسرائيل العسكري واستيلائها على الأراضي [في المناطق الفلسطينية المحتلّة]. لم يجرِ هناك أي مسحٍ لآراء الكتلة الكبيرة من الفقراء والمعذّبين، لكن من المرجّح أن تكون مشاعرهم أكثر حدةً بكثير، مقرونة

باستياء مرير من النُخب [المحلية] ذات التوجهات الغربية، والحكّام الفاسدين الغاشمين المدعومين من القوى الغربية، الذين يضمنون استمرار تدفّق ثروات المنطقة الهائلة على الغرب، فضلاً عن إثراء أنفسهم. وقد زاد احتلال العراق من تأجّج هذه المشاعر على نحو ما كان متوقعاً سلفاً[68].

وفي معرض تناوله دراسة مجلس علوم الدفاع لعام 2004 نفسها، يُلاحظ ديفيد غاردنر أن "العرب، على وجه العموم، يؤمنون إيماناً جديراً بالتصديق أن أسامة بن لادن هو من أطاح بالأمر الواقع وليس جورج دبليو بوش، لأن هجمات 11 أيلول/سبتمبر أتاحت للغرب وأتباعه من المستبدّين العرب أن يواصلوا إغفالهم للتركيبة السياسية التي تغذّي الغضب الأعمى ضدهم"، على ما نقلت صحيفة **نيويورك تايمز**[69].

وإذا ما وضعنا التصريحات الفاضلة جانباً، فإن القرائن فيما يتعلّق بموقف واشنطن ودورها الفعلي قرائن بيِّنة ودامغة، بمقاييس شؤون العالم المعقدة قطعاً. ومع ذلك، فمن الجائز دوماً أن تكون لأفعال واشنطن مفاعيل إيجابية عَرَضية. إنه لمن العسير التنبؤ بالتداعيات الناجمة عن ضرب نظامٍ دقيق ومعقّد كالمجتمع بهراوةٍ. وهذا ما ينطبق في أحوال كثيرة حتى على أشْنع الجرائم. فكما لوحظ، كانت لفظاعات أُسامة بن لادن عاقبة إيجابية تمثّلت بحفز نوازع الديمقراطية في العالم العربي. والجرائم الرهيبة التي اقترفتها اليابان الأمبريالية أدّت إلى طرد الغُزاة الأوروبيين من آسيا، ممّا أنقذ أرواح الملايين من البشر - في الهند، مثلاً، أمكن تفادي المجاعات المخيفة منذ انسحاب البريطانيين، كما تسنّى الشروع بالتعافي من قرون عدّة من السيطرة الأمبريالية. وإنّ ما يراه العديد من العراقيين وغيرهم الآن على أنه اجتياح مغولي آخر، قد يتمخّض في الأخير عن نتائج إيجابية هو الآخر، وإنْ كان من المخزي حقاً أن يدع المتغربنون الناعمون بالامتيازات هذه الإمكانية للصدفة.

* * *

إن استمرار "خيط التواصل المتين" إلى يومنا هذا، ليكشف مجدّداً عن أن الولايات المتحدة لا تختلف كثيراً عن بقية الدول المتجبِّرة التي تسعى إلى خدمة مصالح القطاعات المهيمنة فيها خلف ستارة من البلاغة الخطابية والكلام المنمّق

عن إخلاصها فوق العادي لأسمى القيم. لذلك يجب ألا يتفاجأ أحدٌ إنْ تقلّصت الشواهد على إخلاص واشنطن وتفانيها في رسالتها الخلاصية المُدّعاة إلى تفوّهات رتيبة ومبتذلة لا غير، أو إذا ما بدت الأدلّة المعاكسة ضخمة للغاية. وعندي أن ردّة الفعل على هذه الحقائق لا بد وأن تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لكل من تعنيه حالة الديمقراطية الأميركية كما أسلفنا منذ البداية. في الخارج، الديمقراطية تكون في أحسن حالاتها ما دامت تتخذ "شكلاً فوقياً" لا ينطوي على خطر التشويش الشعبي على المصالح الأساسية لأصحاب النفوذ والثروة. وهذا المبدأ عينه ينطبق إلى حد بعيد على الصعيد الداخلي؛ وهو ما سيكون موضوعنا في الفصل التالي.

الفصل السادس

إعلاء شأن الديمقراطية في الداخل

ربما يبدو مفهوم نشر الديمقراطية في الداخل شاذّاً أو حتى عبثياً. فالولايات المتحدة، برغم كل شيء، هي أول مجتمع ديمقراطي (بقدرٍ أو بآخر) في العصر الحديث، وقد كان مثالاً يحتذيه الآخرون منذ ذلك الحين. وفي العديد من الأبعاد الحاسمة بالنسبة للديمقراطية الحقيقية - صون حرية التعبير على سبيل المثال - تصدّرت الولايات المتحدة الصفوف بين سائر المجتمعات في العالم. بيد أن هناك أسباباً وجيهة جداً للقلق بهذا الشأن، وقد سبق أن أتينا على ذكر بعضها من قبل[1].

ومبعث القلق ليس بالأمر غير المألوف. فقد سبق للباحث المرموق، روبرت دال، الذي يتناول في أعماله بشكل مركّز الديمقراطية كنظرية وممارسة، أن كتب حول ملامح غير ديمقراطية تشوب على نحو خطير النظام السياسي الأميركي، مقترحاً إجراء تعديلات عليه. و"النظرية الاستثمارية" في السياسة لتوماس فرغسون تُمثّل دراسة بحثية نقدية للعوامل التأسيسية الأعمق جذوراً التي تكبّل بشدّة الديمقراطية الفاعلة. والكلام بحذافيره ينطبق على استقصاءات روبرت ماكشسني حول دور وسائل الإعلام في المسّ بالسياسة الديمقراطية إلى الحدّ الذي باتت معه الانتخابات الرئاسية لعام 2000 "محاكاة مضحكة" [للديمقراطية] على حد وصفه، مع نتائج عكسية ومتبادلة من أبرزها تدهور نوعية الإعلام والخدمات الإعلامية لما فيه المصلحة العامّة. إن تخريب الديمقراطية من جراء تركُّز السلطة على أساسٍ فردي، أمر مألوف بطبيعة الحال. فالمعلّقون المنتمون إلى التيار السائد كثيراً ما يعترفون عَرَضاً بأن "قطاع المال

والأعمال يبسط سيطرة مطلقة على آلية الحُكم" (روبرت رايخ)، مسترجعاً هنا ملاحظة وودرو ويلسون التي أدلى بها قبل أيام من تسنمه سدّة الرئاسة، وفيها "أن سادة الحُكم في الولايات المتحدة هم الرأسماليون والصناعيون الأميركيون مجتمعين". وتوصّل أبرز فيلسوف اجتماعي أميركي في القرن العشرين، ألا وهو جون ديوي، إلى استنتاج مؤداه أن "السياسة هي ظل مشاريع الأعمال الضخمة على المجتمع"، وستبقى كذلك ما دامت السلطة مقيمةً في "الأعمال الهادفة إلى الربح الخاص وذلك من خلال الهيمنة الفردية على المصارف والأراضي والصناعة، معزَّزة بالسيطرة على الصحافة والعاملين في الصحافة وسواها من وسائط الإعلان والدعاية". وعليه، فإن الإصلاحات وحدها لا تكفي، بل لا بد من إجراء تغييرات اجتماعية جوهرية بالضرورة للوصول إلى ديمقراطية ذات معنى[(2)].

"روح العصر الجديدة"

النظام السياسي الذي هو عرضة لمثل هذه الانتقادات، لا يزال يحمل بعض ملامح الشبه والمخطَّط البدئي، وإنْ كان المؤطِّرون [لذلك المخطَّط] سوف تريعهم بالتأكيد الكثير مما طرأ عليه لاحقاً من تطوّرات، ولاسيما تلك الحركية القضائية الجذرية التي منحت حقوق الأفراد إلى "كيانات اعتبارية جماعية" (الشركات)، وهي حقوق تتجاوز ببعيد حقوق الأفراد من لحم ودم في الترتيبات الاقتصادية الدولية الحديثة (المسمّاة تضليلاً: "ترتيبات التجارة الحُرّة"). فكل خطوة من هذا القبيل تُمثّل هجوماً ساحقاً على المبادىء والديمقراطية والأسواق الليبرالية الكلاسيكية. وهؤلاء "الأشخاص" الخالدون ذوو السطوة الهائلة الذين جرى خلقهم، اقتضى القانون أن يعانوا من مثالب وشوائب، لو توافرت لدى أشخاص حقيقيين لكانت اعتُبرت عوارض مَرَضية. وأحد المبادىء المحورية لقوانين الشركات الأنجلو أميركية، هو أن الشركات يجب أن تكرّس كل قواها لخدمة المصلحة الشخصية المادية. إنه مسموح لها بأن تؤدّي "عمل الخير" إنما فقط إذا كان لمثل هذا العمل وقعه الإيجابي على صورتها، وبالتالي على أرباحها ونصيبها من السوق. وتذهب المحاكم في بعض الأحيان إلى أبعد من ذلك، كمحكمة ديلاوير العُليا على سبيل المثال، التي لاحظت أن "المحاكم المؤقتة

تُسلِّم بأنه ما لم تتحمّل الشركات نصيباً أكبر من عبء مساندة القضايا الخيرية والتعليمية... فقد يتبيَّن لممثّلي جمهور يقظ أن المزايا التي تتمتع بها الشركات على صعيد الأعمال بحُكم القانون لم تعد مقبولة". وإذن، لا بد من امتشاق "وسائط الإعلان والدعاية" التي تحدّث عنها ديوي لضمان ألا يصل "جمهور يقظ" إلى فهم آليات عمل النظام الدَّوْلاني ـ الشَرَاكي المشترك[3].

والنظام البدئي هذا صاغت مفاصله بوضوح الشخصية الأقوى نفوذاً بين المؤطِّرين، أعني جيمس ماديسون، الذي كان يرى أن السلطة يجب أن تكون في أيدي "ثروة الأمة" التي هي "لفيف من أقدر الناس". أما "المجرّدون من المِلْكية أو الفاقدون الأمل بحيازتها، فلا يُنتظر منهم أن يتعاطفوا بشكل كافٍ مع حقوقها، بحيث يُسْتَودعون السلطة عليها على نحو مأمون". إن الحقوق المشار إليها هنا ليست حقوق المِلْكية، التي لا حقوق لها البتّة، بل هي حقوق أصحاب الملكية، الذين ينبغي أن يتمتعوا إذن بحقوق إضافية تتعدّى حقوق المواطنين بوجه عام. وفي "تصميمه [ماديسون] على حماية الأقلّية من تعدّيات الأغلبية على حقوقها، من الواضح بما لا لبس فيه أنه كان خائفاً بنوع خاص على الأقلّية المتملّكة من بين الشعب"، على ما لاحظ لانس بانِّينغ، أبرز من كتب عن ماديسون من الباحثين. ولا أظنّ أن ماديسون كان غافلاً عن قوة تلك الملاحظة التي ساقها آدم سميث ومفادها أن "الحُكم المدني، طالما أنه قائم لضمان أمن وسلامة الممتلكات، فهو في الحقيقة قائم للدفاع عن الأغنياء في وجه الفقراء، أو عمّن يملكون شيئاً من الممتلكات ضد من لا يملكون أياً منها بالمرة". وفي معرض تحذيره لزملائه في المؤتمر الدستوري من مخاطر الديمقراطية، طلب ماديسون منهم أن يتخيّلوا ما قد يحصل في إنجلترا "لو كان الانتخاب مُتاحاً أمام جميع طبقات الشعب". عندئذ سوف يستخدم السكّان حقّهم في التصويت لتوزيع الأراضي على نحو أكثر تكافؤاً. ولتفادي وقوع مثل هذا الحيف، أوصى ماديسون باتخاذ ترتيبات من شأنها "حماية الأقلية الثرية من الأغلبية"؛ وهو ما طُبِّق بالفعل فيما بعد[4].

إن المشكلة التي طرحها ماديسون ليست بأية حال بالمشكلة الجديدة، بل هي تعود زمنياً إلى أول الأعمال الكلاسيكية في حقل العلوم السياسية: كتاب **السياسة** لأرسطو. فمن بين طائفة واسعة من النُظم التي استعرضها أرسطو،

وجد الديمقراطية "أكثرها احتمالاً"، وإن كان في ذهنه طبعاً ضربٌ من الديمقراطية المحدودة للناس الأحرار، على غرار ما تصوَّر ماديسون بعده بألفي سنة. على كلٍ، اكتشف أرسطو عيوباً في الديمقراطية، من بينها عيبٌ لفت إليه ماديسون الأنظار في المؤتمر [الدستوري]. لاحظ أرسطو أن الفقراء "يشتهون ما لدى جيرانهم من متاع"، وفيما لو تركَّزت الثروة تركّزاً ضيِّقاً، فسوف يلجؤون إلى استخدام قوى الأغلبية لتوزيعها بتكافؤ أكبر، وهذا ليس من الإنصاف في شيء: "في الديمقراطيات لا ينبغي المسّ بالأغنياء؛ ليس فقط يجب الامتناع عن تقسيم ممتلكاتهم، بل ومداخيلهم هي الأخرى... يجب أن تكون محميّة... وعندئذ فقط سيكون حظ الدولة كبيراً حيث المواطنون يتمتعون بقدر معتدل وكافٍ من المِلْكية؛ لأنه حيثما كان البعض يملك الكثير، والبعض الآخر لا يملك شيئاً، ثمة احتمال بأن تنشأ ديمقراطية متطرفة" لا تعترف بحقوق الأغنيَاء، وربما تتدهور الحال إلى ما هو أسوأ من ذلك بعد.

من حيث الأساس، طرح أرسطو وماديسون المُشكلة نفسها، لكنهما خلصا إلى استنتاجين متعارضين: حل ماديسون كان يتلخّص في تقييد الديمقراطية، بينما تمثّل حل أرسطو في تضييق شقة التفاوت وبما يُرادف حالياً برامج دولة الرفاهية. فلكي تعمل الديمقراطية كما ينبغي - يقول أرسطو - "يجب اتخاذ إجراءات من شأنها منح (الناس جميعاً) ازدهاراً دائماً". إن "عائدات الدخل العام يجب أن تُراكم وتُوزَّع بين فقراء الناس" لتمكينهم من "شراء مزرعة صغيرة، أو، على أية حال، الشروع بتجارة ما أو بتربية الدواجن"، إلى جانب اعتماد وسائل أخرى مثل "وجبات الطعام المشتركة" التي تتحمّل "الأراضي العامّة" نفقاتها(5).

وخلال القرن الذي تلا إنشاء النظام الدستوري الأميركي، عملت النضالات الشعبية على توسيع مجال الديمقراطية بدرجة كبيرة، ليس فقط من خلال التغييرات السياسية كالتوسُّع في [منح] حق الانتخاب، وإنما كذلك بإرساء مفهوم أبعد أثراً مؤداه أن "العمل الموجَّه ذاتياً هو من يُحدِّد الديمقراطي"، وهو مبدأ اتُّخذ "معياراً لكل الناس" في القرن التاسع عشر، على ما كتب المؤرّخ روبرت وييب. كان العمل المأجور بالكاد يختلف عن كدح العبيد. ومع حلول منتصف

القرن التاسع عشر، انبرى الشغيلة يشجبون بحدّة النظام الصناعي الصاعد الذي يُجبرهم على أن يكونوا "رعايا أذلاء" لـ "المستبدّين"، بعدما انحطت بهم الحال إلى درك "العبودية"، بينما "الارستقراطية الثرية مسلطة فوقهم كالتيهور الجارف يهدّد بالمحق كل من يجرؤ على التشكيك بحقّهم في استعباد واضطهاد الفقراء والتعساء". لقد استهجنوا "روح العصر الجديدة القائلة: اكسبْ مالاً، وانسَ كل شيء ما عدا نفسك" بوصفها هجوماً ضارياً على كرامتهم وحريتهم وثقافتهم[6].

وقد تطلّب الأمر جهوداً جبّارة لتبديد مثل هذه المشاعر من النفوس، وحمل الناس على القبول بـ "روح العصر الجديدة"، وكذلك بالحقيقة ومفادها - بعبارة وودرو ويلسون نفسه - أن "الناس بمعظمهم هم خدم للشركات... في أميركا مختلفة تمام الاختلاف عن تلك القديمة". في أميركا الجديدة هذه، التي "لم تعد بعد الآن مسرحاً للمشاريع الفردية... والفُرص الفردية، والإنجازات الفردية، ثمة مجموعات صغيرة من الأفراد القابضين على زمام شركات كبرى تلوّح بجبروتها وتبسط سطوتها على ثروة البلاد وفُرص العمل فيها". ومع اشتداد عصف سيرورة الشَرْكنة هذه، مع ما تنطوي عليه من إضعاف للأسواق والحريات، وصل عصر "الحُكم الذاتي" إلى نهايته، كما كتب وييب الذي أردف قائلاً: وهكذا "خبت أنوار الواجهة الكبرى لديمقراطية القرن التاسع عشر"، وقد غذّت هذه العملية الحملات من أجل الانتظام وضبط النفس التي عبّرت عن نفسها في الروح الوطنية زمن الحرب (العالمية الأولى)، وذُعر (ويلسون) الأحمر(*)، ناهيكم عن الحيل الأخرى الرامية إلى "إخضاع الطبقات الدُنيا للنظام"[7].

ولئن حقّقت النضالات الشعبية على مرّ القرون العديد من الانتصارات في سبيل الحرية والديمقراطية، إلا أن مسيرة التقدّم لم تكن بأية حال مسيرة سلسلة وصاعدة، فقد كانت هناك دورة منتظمة من التقدّم تحت الضغط الشعبي، يليه نكوص وانكفاء كلما عبّأت مراكز القوى قواها الهائلة للاحتفاظ بها، جزئياً على الأقل. وبالرغم من أن الدورة نزعت مع مرور الزمن إلى أن تكون صاعدة، فقد بلغ النكوص في بعض الأحيان حدّ تهميش السكّان تهميشاً شبه كلّي في انتخابات

(*) ذعر أشاعه وودرو ويلسون من أجل خنق القلاقل الاجتماعية داخل الولايات المتحدة، وخوفاً من انتقال عدوى البلشفية من روسيا إلى الغرب. (م)

زائفة، كانت أحدثها "مسخرة" عام 2000، وآخرها المسخرة الأكبر بعدُ عام 2004.

الخلاصية الشيطانية

استعرضنا في الملاحظات الافتتاحية في الفصل الحالي بعضاً من النقد الموجَّه إلى الديمقراطية الرأسمالية للدولة الشَرَاكية في شكلها المستقرّ نسبياً. لكن فيما خصّ ردود الفعل بالذات على سياسات إدارة بوش، تمّ ويتمّ التعبير عن المخاوف من خطر وشيك الوقوع، وأحياناً بطُرُقٍ عُرفت قليلاً في السابق أو لا سابقة لها بالمرة. لقد أثارت أصوات حذرة في المجلات البحثية المتخصّصة علامات استفهام كبيرة حول "قابلية... النظام السياسي الأميركي للحياة" ما لم تستطع مواجهة مخاطر تتهدّد وجوده بالذات ناجمة عن السياسات الراهنة التي ينتهجها. البعض تحدّث عن تناظر ما مع النازية في مناقشته لسلوك وزارة العدل في ظل بوش؛ وآخرون قارنوا سياسات الإدارة بسياسات اليابان الفاشية. كما أن التدابير المتخذة في الوقت الراهن لمراقبة السكّان والتحكُّم بأفعالهم تثير ذكريات مريرة. ومن بين أولئك الذين يتذكّرون جيداً الباحث المرموق في تاريخ ألمانيا، فريتز شتيرن. إنه يفتتح مقالة حديثة نُشرت له عن "انحدار ألمانيا من الاحتشام إلى البربرية النازية" بالتعليق التالي: "ينتابني قلق هذه الأيام على المستقبل القريب للولايات المتحدة، البلد الذي وفّر ملاذاً آمناً للاجئين الذين يتكلّمون الألمانية في ثلاثينيات القرن العشرين"، بمن فيهم هو نفسه. وبتضمنيات وثيقة الصلة بالمكان والزمان الحاضرين لا تخفى على القارىء، يتناول شتيرن جانبية هتلر الشيطانية إلى "رسالته السماوية" بوصفه "مخلِّص ألمانيا"، في ما يُشبه "التجلّي الديني الزائف للسياسة" الذي يتخذ "أشكالاً مسيحية تقليدية"، ويتولّى حكومة أمينة "للمبادىء الأساسية" للأمة، تُشكِّل فيها "المسيحية حجر الأساس لأخلاقنا القومية، والعائلة الدعامة الأساس لحياتنا القومية". فكان عداء هتلر "للدولة العلمانية الليبرالية"، الذي كان يُشاطره فيه العديد من رجال الدين البروتستانت، قوة داسرة "لسيرورة تاريخية وجد فيها السخط على عالم علماني دنيوي متحرّر من الأوهام متنفساً له في التفلُّت الانتشائي للجنون"[8].

يجب ألا ننسى هنا أن الانحطاط السريع إلى حضيض البربرية حدث في

بلدٍ كان مفخرة الحضارة الغربية في العلوم والفلسفة والفنون؛ بلدٍ كان يعتبره العديد من علماء السياسة الأميركيين ـ قبل الدعاية الهستيرية للحرب العالمية الأولى ـ نموذجاً يُحتذى للديمقراطية. واحدٌ من أبرز المثقفين الإسرائيليين، هو عاموس ألون، اللائذ حالياً باليأس إزاء انحطاط إسرائيل اجتماعياً وأخلاقياً، يصف يهود ألمانيا في شبابه بأنهم كانوا "النُخبة العلمانية في أوروبا. لقد كانوا يجسّدون جوهر الحداثة ـ زعماء يكسبون رزقهم من المقدرة العقلية وليس من القوة العضلية، وسطاء وليسوا كادحين في الأرض. كانوا صحفيين، وكتّاباً، وعلماء. ولو لم ينتهِ كل شيء على تلك الصورة الرهيبة، لكُنا اليوم نكيل المديح لثقافة فيمار(*)، ولكُنا نقارنها بالنهضة الإيطالية. فما حدث هناك في مجالات الأدب، وعلم النفس، والرسم والعمارة لم يحدث في أي مكان آخر. إذ لم يكن هناك ما يُشبهه البتّة منذ عصر النهضة"[9]. وهو لعمري حُكمٌ معقول جداً.

بالوسع التذكير هنا بأن أساليب الدعاية النازية كانت استُعيرت من مبادىء وممارسات قطاع المال والأعمال التي رأت النور بمعظمها في المجتمعات الأنجلو ـ أميركية. وهذه الأساليب مبنيّةٌ على اللجوء إلى "الرموز والشعارات" البسيطة، مقرونة "بانطباعات مُكرّرة بإفراط شديد" تروق للعواطف الفطرية البسيطة من مثل الخوف وعلى نحو شبيه جداً بما يجري في الإعلانات التجارية، كما جاء في إحدى الدراسات المعاصرة. "لقد جنّد غوبلز معظم العاملين البارزين في مضمار الإعلانات التجارية في ألمانيا وعيّنهم في وزارة الدعاية لديه"، وراح يتباهى بأنه سوف "يستخدم طرائق الدعاية الأميركية للترويج للاشتراكية القومية [النازية]"، على غرار ما يفعل رجال الأعمال "لتسويق الشوكولاته ومعاجين الأسنان والأدوية المرخّصة". وقد حقّقت هذه الأساليب نجاحاً باهراً في إحداث ذلك التدهور المفاجىء من الاحتشام إلى البربرية الذي وصفه فريتز شتيرن بتحذيرٍ منذرٍ بالسوء[10].

إن الخلاصية الشيطانية حيلة طبيعية تلجأ إليها المجموعات القيادية التي

(*) مدينة تقع في وسط ألمانيا، وقد عُرفت أساساً بكونها مركزاً وموئلاً ثقافياً مهمّاً احتضن عدداً كبيراً من المبدعين والعباقرة الألمان من أمثال غوته، وهردر، وشيللر، وليست، ونيتشه، حتى طبعت الثقافة الألمانية بطابعها. (م)

تقع عند الطرف الأقصى من الطيف [السياسي] في تكريس نفسها للمصالح قصيرة الأمد لقطاعَيْ النفوذ والجاه الضيّقين، وكذلك للهيمنة على العالم. ولا بد أن يكون المرء مُصاباً بالعمى المتعمَّد إنْ كان لا يرى كيف تُسيِّر هذه الالتزامات السياسات الأميركية الراهنة. إن الجمهور يتصدّى حالةً بعد أُخرى للأهداف المتوخاة وللبرامج الموضوعة. وهذا ما يستدعي الحاجة إلى تعبئة الجماهير بتوسُّل أساليب ومهارات الصناعات الضخمة التي استُحدثت في المجتمع الذي يُديره قطاع المال والأعمال من أجل التأثير في المواقف والمعتقدات. وقد اكتست الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات أهمية استثنائية خلال بضعة العقود السابقة، وهي فترة غير عادية جداً في التاريخ الاقتصادي الأميركي. عندما أخذت البرامج من النمط الليبرالي الجديد بالتبلور في سبعينيات القرن العشرين، كانت الأجور الفعلية هي الأعلى طُراً في العالم الصناعي، كما كان للمرء أن يتوقّع في المجتمع الأغنى في العالم، مع مزايا وتقديمات لا تُضاهى. بيد أن الوضع قد اختلف الآن على نحو دراماتيكي. فالأجور الفعلية للأغلبية شهدت جموداً أو انخفضت بدرجة كبيرة حتى باتت تقارب الآن أدنى مستوى لها بين المجتمعات الصناعية؛ كما أن نظام المنافع الضعيف نسبياً قد تدهور هو الآخر. فالمداخيل لا يُمكن الحفاظ عليها إلّا بتطويل دوام العمل فوق ما هو عليه في المجتمعات المماثلة، بينما شقة التفاوت وعدم المساواة آخذة بالاتساع. إن كل هذا يُمثِّل تبدلاً سريعاً عما كان عليه الأمر في رُبع القرن المنصرم، عندما كان النمو الاقتصادي يُسجِّل أرقاماً قياسية وعلى فترة متطاولة ويتسم فوق ذلك بالتكافؤ. والمؤشرات الاقتصادية التي تتبّعت عن كثب خط النمو الاقتصادي حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، إذا بها تنفصل عنه وتهبط إلى مستواه عام 1960 بحلول العام 2000[11].

كتب أدوارد ولفّ، الاختصاصي البارز في مجال توزّع الثروة، يقول إن "الظروف المعيشية اعتراها ركود في تسعينيات القرن العشرين بالنسبة للأُسر الأميركية المتوسطة الحال، في حين عمل التقدم السريع في الثروة والدخل على رفع المعدلات بشكل حادّ بالنسبة للنخبة". فما بين عامي 1983 و1998، ارتفع متوسط الثروة التي تملكها الـ 1 بالمئة الكائنة في القمة "بنسبة هائلة بلغت 42 بالمئة"، بينما خسرت الـ 40 بالمئة الأشد فقراً "76 بالمئة من ثروتها

(المتواضعة جداً)". واستنتج ولفّ من ذلك أنه حتى "الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه عقد التسعينيات من القرن العشرين قد مرّ بمعظم الأميركيين مرور الكرام. فكان الأغنياء هم المستفيدين الرئيسيين منه"، في تواصلٍ للاتجاهات التي تعود زمنياً إلى السنوات الأخيرة من سبعينيات القرن العشرين. هذا فيما عمل تفاني إدارة بوش في سبيل الثروة والامتيازات على تسريع تلك الاتجاهات، مما أدّى إلى حدوث طفرة في "أرباح الشركات ومداخيل أصحاب المهن، والمكاسب المتأتية من الاستثمارات وتعويضات المدراء التنفيذيين"؛ بينما "متوسط الأجور بالساعة للعمال المنتجين وغير المشرفين"، في منتصف عام 2005، لم يكن قد بلغ بعد أدنى نقطة له في الانكماش الاقتصادي عام 2001. وتكشف أرقام 2004 لدائرة الإحصاء أنه ولأول مرة في تاريخ السجلّ، تعجز مداخيل الأُسر عن تحقيق أية زيادة للسنة الخامسة على التوالي. لقد وصل متوسط الدخل الفعلي قبل الاقتطاع الضريبي إلى أدنى نقطة له منذ عام 1997، هذا فيما ازداد معدل الفقر للسنة الرابعة على التوالي ليبلغ 12,7 بالمئة. وهبط متوسط مكاسب العمال المتفرّغين "هبوطاً كبيراً" بالنسبة للرجال بحوالى 2,3 بالمئة. واستمر التفاوت بالارتفاع "إلى مستويات شبه قياسية"، من دون أن تُحسب هنا "أرباح الأسهم في البورصة، التي لو أُخذت في الحسبان لازداد التفاوت عما هو عليه" نظراً للتركّز الشديد للغاية في مِلْكية الأسهم المالية. وسجّلت وزارة العمل هبوطاً إضافياً في الأجور الفعلية خلال عام 2004 بالنسبة لمعظم العمال، فيما عدا فئة صغيرة جداً من ذوي المهارات العالية. وأفاد الاقتصادي دين بايكر في تشرين الأول/أوكتوبر 2005 بأن "الاقتصاد قد مرّ بأطول فترة له من فقدان فرص العمل منذ الكساد العظيم إثر الانكماش الاقتصادي لعام 2001، كما أن نسبة البطالة إلى عدد السكّان لا تزال أدنى بنقطتين تقريباً من منسوبها قبل الانكماش. وإذا ما اتخذنا انتعاش سوق العمل كمقياس، يتبيّن لنا أن الاقتصاد لم يكن قط أقلّ مرونة مما هو حالياً طوال حقبة ما بعد الحرب [العالمية الثانية]"[12].

ارتفع عدد الأشخاص الذين يتضورون جوعاً لعدم قدرتهم على شراء الطعام إلى أكثر من 38 مليوناً في عام 2004، أي ما يعادل 12 بالمئة من عدد الأُسر، وبزيادة 7 ملايين في غضون خمس سنوات. ولدى إصدار الحكومة هذه

الأرقام، صوّتت لجنة الزراعة في مجلس النواب بإلغاء تمويل قسائم الطعام لـ300,000 إنسان، وإيقاف وجبة الغداء المدرسية والفطور عن 40,000 طفل، وذلك على سبيل المثال لا الحصر[13].

وقد هُلِّل للنتيجة بوصفها مثالاً "للاقتصاد المعافى" وقُدوةً للمجتمعات الأخرى. ويُعامل آلان غرينسبان بمهابة وإجلال لوقوفه على رأس تلك الإنجازات، التي يعزو الفضل فيها جزئياً إلى "المكابح غير العادية على الزيادات في التعويضات التي يبدو أنها العاقبة الأولى لزعزعة استقرار العُمال"؛ وهي أُمنية مكشوفة لأي اقتصاد مُعافى. وقد لا يكون لهذا المثال في واقع الأمر الكثير من السوابق على صعيد الإضرار "بالفئات التحتية من السكان" والعودة في الوقت عينه بالنفع على "أصحاب الشأن"، إذا ما استعرنا هنا مصطلحات ثورشتاين فبلن اللاذعة[14].

وبغية ضبط ردود فعل الفئات التحتية من السكّان في وجه الحقائق اليومية لمعيشتها، يُمثّل "التجلّي الديني الزائف" حيلة طبيعية، مستغِلاً خصائص الثقافة الشعبية [الأميركية] التي افترقت افتراقاً حادّاً عن سائر العالم الصناعي لردحٍ طويل من الزمن، وجرى التلاعب بها من أجل تحقيق مكاسب سياسية ولاسيما منذ عهد رونالد ريغان[15].

والحيلة الأخرى التي تُستخدم بانتظام هي التخويف من الدمار على يد عدوٍ لا حدود لشرّه. وتصوّرات كهذه متجذّرة عميقاً في الثقافة الشعبية الأميركية، مضافرة بإيمانٍ بنُبل الهدف ـ وهذا الأخير أقرب ما يكون إلى العالمية بقدر ما يسمح التاريخ. في دراسة كاشفة للثقافة الشعبية منذ بواكيرها الأولى، يُعدِّد بروس فرانكلين مقوّماتها البارزة من قبيل: "النقابة الأنجلو ـ أميركية للحرب" التي ستفرض "حُكمها المستنير والمسالم" من خلال التهديد "بمحق" كل من يقف في طريقها؛ وحمل "روح التمدّن" إلى الشعوب المتخلّفة (1889). كما يستعرض فرانكلين مجموعة مختارة من الشياطين العازمة على تدميرنا، أولئك الذين دأب الأميركيون وبصورة نموذجية على سحقهم تحت جزماتهم: الهنود الحُمر، والزنوج، واليد العاملة الصينية وغيرهم وغيرهم. ولائحة المشاركين في مثل هذه التمارين تضم كُتّاباً تقدميين بارزين من أمثال جاك لندن،

الذي نشر قصةً عام 1910 في مجلة شعبية يُحبّذ فيها إبادة الصينيين بالحرب الجرثومية لإجهاض مخطّطهم السرّي الشائن لقهرنا[16].

وأياً تكن جذور هذه الخصائص الثقافية، فهي سهلة التوسُّل من جانب القادة الكلبيين، وغالباً بطُرُق يصعب تصديقها. فخلال سنوات حكم ريغان، كان من المفروض في الأميركيين أن يرتعدوا خوفاً أمام صور قتلة ليبيين يترصدون زعيمنا لاغتياله؛ قاعدة جوية في عاصمة بلاد جوزة الطيب[*] في العالم قد تستخدمها روسيا لقصفنا؛ الجيش النيكاراغوي الضاري على مسافة يومين اثنين فقط من هارلينغن بتكساس؛ الإرهابيون العرب يتربّصون بنا الدوائر في كل مكان؛ الجريمة في الشوارع؛ مهرّبو المخدرات من أميركا اللاتينية ـ أو أي شيء يُمكن اختلاقه لدعم الحملة القادمة في الداخل والخارج، التي عادةً ما تنتهي بضحايا محليين وإنْ كان الضحايا في الخارج هم من يتلقون الضربات الأقسى بما لا يُقاس.

انتخابات 2004

أدّت حصيلة الانتخابات التي جرت عام 2004 إلى ابتهاج في بعض الأوساط، وإحباط في بعضها الآخر، وإلى قدر كبير من القلق حيال صيرورة الولايات المتحدة الأميركية "أمة منقسمة على نفسها". كما كانت لنتائج الانتخابات مضاعفاتها السياسية، مضاعفات مؤذية لعامّة السكّان في الداخل وخَطِرَة على العالم والأجيال المقبلة. كذلك كانت الانتخابات مناسبة مفيدة لتُرينا في العُمق العجز الديمقراطي المتزايد؛ وهو كما نعلم أحد أبرز المعالم الحاسمة "للدولة الفاشلة". غير أنها لا تقول لنا الشيء الكثير عن حالة البلاد أو عن مزاج الجمهور. مع ذلك، ثمة في المتناول مصادر أخرى نستطيع أن نلمّ كثيراً من خلالها بحيثيات تلك المسائل الدقيقة. إنّ الرأي العام في الولايات المتحدة محل مراقبة ومتابعة مكثّفة. وإذا كان الحذر والاحتراس ضروريين في تأويل [المؤشّرات]، فإن مثل هذه الدراسات تبقى مصادر لها قيمتها. ثم إن نتائج استطلاعات الرأي التي لا تلقى ترحاباً لدى مصالح الأقوياء المتنفّذين غالباً ما

(*) إحالة إلى غرينادا، في أميركا الوسطى، التي عمدت أميركا ريغان فيما بعد إلى إسقاط حكومتها الإصلاحية بتدخلٍ عسكري سافر. (م)

يتمّ التعتيم عليها من قبل مؤسّسات العقيدة [النافذة]. وهذه الممارسة عادت وطُبِّقت مجدداً على الدراسات المنوِّرة إلى حد بعيد عن الرأي العام التي صدرت قُبيل انتخابات 2004؛ وهي ما سأتطرق إليه لاحقاً[17].

رأساً بعد انتهاء انتخابات 2004، أدلى كولن باول بتصريح للصحافة جاء فيه "إن الرئيس جورج دبليو بوش قد ظفر بتفويضٍ من الشعب الأميركي لمواصلة انتهاج سياسته الخارجية 'المُبَادِرة'". وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. كما أنه أبعد ما يكون عمّا يعتقده الجمهور. ففي أعقاب الانتخابات، سألت مؤسَّسة غالوب [لاستطلاعات الرأي] ما إذا كان يتعيَّن على بوش أن "يُشدّد على البرامج التي تحظى بتأييد كلا الحزبين" أم أنه "يملك تفويضاً لتنفيذ أجندة الحزب الجمهوري" كما زعم باول وآخرون غيره؟ 63 بالمئة اختاروا الخيار الأول، و29 بالمئة الخيار الثاني[18].

إن الانتخابات لم تمنح أحداً تفويضاً لأي شيء؛ لا بل إنه بالكاد حصلت هناك انتخابات بالمعنى الجدّي لكلمة انتخاب. ولئن كانت انتخابات 2004 عيِّنة قصوى في هذا الصدد، إلا أن الكثير من سماتها باتت مألوفة. في تحليلهما لفوز ريغان في [انتخابات] 1980، خلص توماس فرغسون وجويل روجرز إلى أنه يعكس "تفسُّخ البنى الحزبية المنظّمة، والتجنيد الواسع النطاق للسماء والنقود في الترشيح الناجح لشخصية كانت فيما مضى على هامش 'المركز الحيوي' للحياة السياسية الأميركية". وكشفت الانتخابات النقاب عن "التحلّل المستمر لتلك الائتلافات السياسية والهياكل الاقتصادية التي أعطت السياسة الحزبية شيئاً من الثبات والوضوح خلال الجيل السابق"[19].

وفي المجموعة القيِّمة نفسها من المقالات عن انتخابات 1980، يصف والتر دين بورنهام تلك الانتخابات بأنها دليل آخر على "الخصوصية المقارنة الحاسمة للنظام السياسي الأميركي: الغياب الكلّي لأي حزب جماهيري اشتراكي أو عُمالي كمنافسٍ منظَّم في السوق الانتخابية"؛ هذا الانتفاء الذي يقف خلف الكثير من "نسب الامتناع المنحرف طبقياً [عن التصويت]"، والمسؤول كذلك عن التقليل من أهمية المسائل. وهكذا من أصل الـ 28 بالمئة من الناخبين الذين صوّتوا لريغان، 11 بالمئة أعطوا سبباً رئيسياً لذلك بأنه "رجل مُحافظ حقيقي".

وفي "فوزه الكاسح" عام 1984، صوّت ما نسبته أقل من 30 بالمئة من الناخبين لريغان. من أصل هؤلاء، أفصح 4 بالمئة عن أن الذي حملهم على التصويت له بالدرجة الأولى كونه مُحافظاً حقيقياً. وبناءً على ذلك، فإن واحد بالمئة فقط من جمهور الناخبين صوّتوا لـ "محافظٍ حقيقي" في ما وُصف بأنه تفويض قوي مُنح للسياسة "المُحافظة". أضف إلى ذلك أن الاستطلاعات أظهرت أن المقترعين أملوا، بنسبة 3 إلى 2، في أن لا يُصار إلى وضع برنامج ريغان التشريعي موضع التنفيذ. وكما في السابق، أظهرت الاستطلاعات أن الجمهور يُحبِّذ زيادات في الضرائب مكرَّسة لبرامج "الصفقة الجديدة" و"المجتمع العظيم"(*). ووصل التأييد للإنفاق الاجتماعي المتساوي أو حتى الأكبر إلى نحو 80 بالمئة عام 1980، وازداد بعدُ أكثر عام 1984. وجُوبه أي تخفيض في التأمينات الاجتماعية بما يُقارب الإجماع، والتخفيض في الرعاية الطبية والمساعدة الطبيّة بنسبة تزيد على 3 إلى 1. كان الجمهور يُفضِّل إجراء تخفيض على الإنفاق العسكري منه على البرامج الصحيّة بحوالى 2 إلى 1. والغالبية الكُبرى محضت تأييدها للأنظمة واللوائح الحكومية الهادفة إلى حماية صحّة العامل وسلامته، وحماية مصالح المستهلك، ومساعدة العجزة والفقراء والمحتاجين، وسواها من البرامج الاجتماعية[20].

لكن أياً من ذلك لا أهمية له ما دامت الانتخابات تُدار ببراعة لتفادي تلك المسائل وتهميش "الفئات التحتية من السكّان"، مستخدمين هنا مرة أخرى مصطلحات فبلن اللاذعة، وبذلك تُطلق يد القيادة المُنتخبة لخدمة "أصحاب الشأن" ـ وهذا ما فعلته.

كان فرغسون وروجرز [في ما قالا أعلاه] يصفان الآثار المبكرة للحركة الارتجاعية المنسّقة والقوية ضد "أزمة الديمقراطية" لحقبة الستينيات من القرن العشرين التي أقضّت مضاجع اللجنة الثلاثية، وهي التي سكّت تلك اللفظة. تألفت اللجنة من شخصيات دُوَلية ليبرالية مرموقة تنتمي إلى المناطق الصناعية الكبرى الثلاث: أميركا الشمالية، وأوروبا، واليابان. وقد رسمت منظورها العام حقيقة أن

(*) برامج تشريعية وإدارية وضعها الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت في ثلاثينيات القرن العشرين لمكافحة الكساد الاقتصادي وإدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى. (م)

إدارة كارتر كانت في معظمها منخرطة في صفوف تلك اللجنة. والأزمة المُقلقة موضع النقاش هي أن عقد الستينيات من القرن العشرين قد تمخّض عمّا أسموه "إفراط في الديمقراطية": قطاعات غير فعّالة ومهمّشة في العادة ـ نساء، شباب، عجائز، عمّال، أقليّات، وسواها من الفئات التحتية من السكّان ـ بدأت تلج حلبة السياسة للضغط تحقيقاً لمطالبها. وقد اعتُبرت "أزمة الديمقراطية" أكثر خطورةً بعدُ من قِبَل مكوِّنات الطيف النخبوي على يمين اللجنة وعالم المال والأعمال بوجه عام. وهدَّد "الإفراط في الديمقراطية" بالتضارب مع النظام الناجع للفترَة السالفة حينما كان "ترومان قادراً على أن يسوس البلاد بالتعاون مع نفرٍ صغير نسبياً من رجال الحقوق والمصارف في وول ستريت"، على نحو ما تذكَّر صموئيل هنتنغتون، المقرّر الأميركي في أعمال اللجنة الثلاثية، بشيء من الحنين والمبالغة القابلة للاغتفار. ومن بين التدابير العاجلة لمجابهة "الأزمة"، كانت الزيادة الدراماتيكية في جماعات الضغط التابعة للشركات ونشر "ماكينات التفكير" اليمينية لضمان التحكُّم بالبرامج التشريعية والسيطرة على مؤسَّسات العقيدة [النافذة]، إلى جانب حيل أُخرى لاستعادة النظام والانضباط. ومثل هذه "الحملات من أجل الانتظام وضبط النفس" (وييب) هي ردود فعل اعتيادية من جانب القوة المتركِّزة على "أزمة الديمقراطية" التي انفجرت حين سعى الجمهور إلى دخول الحلبة العامّة: وما الذُعر الأحمر الذي أشاعه [وودرو] ويلسون والهجوم الدعائي الهائل من جانب الشركات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلا مثالين اثنين موثقين توثيقاً جيداً. وكلاهما حقّقا على الأقل انضباطاً قصير الأمد، غير أن القوى الشعبية التي خرجت من القمقم في ستينيات القرن العشرين كانت أصلب عوداً بكثير من أن تُروَّض، لا بل إنها مضت تنمو وتتطوّر، وفي بعض الأحيان بطُرُق لا سابقة لها[21].

وما عمل أيضاً على دفع مشروع استعادة النظام والانضباط قُدماً، مجموعة تدابير ليبرالية جديدة اتُّخذت في سبعينيات القرن العشرين، وطُبِّقت بمزيد من الصرامة في السنوات الأخيرة، وكانت لها مفاعيلها الاقتصادية وكذلك السياسية. والمفاعيل الاقتصادية التي ما كانت لتُفاجىء أبداً المؤرِّخين الاقتصاديين، لخّصها خوسيه أنطونيو أوكامبو، السكرتير التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي: "إن الفترة التي شهدت أسرع نمو

في العالم النامي في حقبة ما بعد الحرب، والفترات المتطاولة من النمو السريع ('المعجزات' [الاقتصادية] في شرق آسيا أو مؤخراً في الصين والهند، وفي الماضي فترات النمو السريع في البرازيل أو المكسيك)، لم تتزامن قط مع مراحل نشر الليبرالية الواسعة النطاق، حتى حينما انطوت على الإفادة بدرجة كبيرة من الفرص التي وفّرتها الأسواق العالمية". وبوسعنا أن نضيف أن الكلام عينه يصحّ على الدول الصناعية أيضاً.

وجاء في دراسة لمركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية عن التجربة الليبرالية الجديدة في رُبع قرن، أنها قد ترافقت مع معدلات نمو أبطأ بكثير وانخفاض في المؤشّرات الاجتماعية في بلدان القارات الخمس، الغنية منها والفقيرة. طبعاً هناك استثناءات للاتجاه العام: قد سُجِّلت معدلات نمو مرتفعة لدى من تجاهل القواعد (إنما مع حصول تفاوت ولامساواة كبيرين وعوارض جانبية مؤلمة أخرى في الصين والهند). وفي تحليل مفصّل، وجد العالِم الاقتصادي روبرت بولن "أن نمط النمو عموماً لا يتسم بالالتباس أو الغموض. فقد كان هناك هبوط حاد في النمو خلال حقبة الليبرالية الجديدة يتناسب مع حقبة الدولة الإنمائية التي سبقتها"، هبوط بما يزيد عن النصف؛ وهو اتجاه يتخذ "أبعاداً دراماتيكية أكبر" عندما يُقاس على أساس الفرد من السكّان، مع زيادةٍ في التفاوت واللامساواة وتقلّصٍ صغير أو لا تقلّص بالمرة لرقعة الفقر (إذا ما استثنينا الصين)، دع عنك النتائج الجانبية المدمّرة في البلدان الأشد قابلية للعطب. ويُلاحظ الباحث في الاقتصاد السياسي، روبرت ويد، أن "إحدى الحقائق الكبرى ـ وغير المقدَّرة حقّ قدرها ـ في زماننا الحاضر، هي التباطؤ الدراماتيكي في النمو في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء" خلال الرُبع قرن من تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بما في ذلك ربما حدوث زيادةٍ في الفقر وتفاوتٍ داخل البلد الواحد وما بين البلدان حين تُستثنى الصين (التي رفضت الأخذ بتلك السياسات) وتُستخدم معايير واقعية لقياس الفقر. هذا ويجري في بعض الأحيان التعتيم على تلك الحقائق بملاحظات من قبيل أن الظروف [المعيشية] قد تحسَّنت على وجه العموم في ظل النظام الليبرالي الجديد (كما هو حاصل تقريباً على الدوام في ظل أي نظام اقتصادي)، أو من خلال اللجوء إلى مفهوم "للعولمة" يخلط ما بين التوجّه نحو التصدير والليبرالية الجديدة. فحتى

إذا ما عرف مليار صيني نمواً مرتفعاً بفعل السياسة [الاقتصادية] القائمة على التصدير، التي تنتهك جذرياً المبادىء الليبرالية الجديدة، أمكن التهليل للزيادة في متوسط معدلات النمو العالمية بوصفها انتصاراً للمبادىء المنتهكة. ولئن كان ما يُدرك هنا أقلّ مما ينبغي ليكون المرء واثقاً من السبب، إلا أنه من الصعب تجاهل الحقيقة القائلة إن النزعات القوية والمضرّة المقترنة بالسياسات الليبرالية الجديدة لطالما كانت متساوقة دائماً مع التاريخ الاقتصادي وعلى مدى أطول بكثير زمنياً، وهذا ما يعرفه المؤرِّخون الاقتصاديون تمام المعرفة[22].

كذلك كانت "للإصلاحات" مضاعفاتها السياسية التي يُمكن التنبؤ بها. تستهدف التدابير الليبرالية الجديدة أول ما تستهدف الاستقلال الوطني، الذي هو - بحسب أوكامبو - "النظام الوحيد المتماشي مع نشر الديمقراطية". فمن الجلي أن الديمقراطية تتحوَّل إلى شكلٍ فارغ من أي محتوى "إذا لم تُعط العملية التمثيلية وعملية المشاركة على المستوى الوطني أي دور في تقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية". ينبغي أن يكون واضحاً أن النيل من ذلك الدور هو هدف غير خافٍ من وراء "الإصلاحات" و"اتفاقيات التجارة الحرّة" التي تعمل على مأسستها. فـ "التجارة الحرّة"، كما هي مترجمة في تلك الاتفاقيات، تشمل فيما تشمله احتكار حقوق التسعير، وحيلاً حمائية مشدّدة لما فيه مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات. كما أنها تحظر اللجوء إلى التدابير التي استخدمتها ولا تزال المجتمعات الصناعية لبلوغ ما بلغته حالياً من تنمية اقتصادية، بما فيها جهود الحكومة نزولاً عند الإرادة العامّة لتبديد مخاوف الجمهور حيال حقوق المستثمر. إنها تضمن حرية الحركة للرساميل، بينما تعارض حرية الحركة للأيدي العاملة، وهو المبدأ الجوهري للتجارة الحُرّة عند آدم سميث. كما أنها تُعرّف التجارة بعبارات فضفاضة، كالسماح مثلاً بالتحويلات المالية داخلياً لشركة عابرة للحدود الدولية، وهو مقوِّم مهمّ جداً من مقوّمات "التجارة". وبصرف النظر عن أنها لا تمتّ إلّا بصلة محدودة للتجارة الحُرّة، فمن المؤكد أن تلك "الاتفاقيات" لا تُعدّ كذلك، على الأقل إذا لم يعتبرها المواطنون، المعارضون لها بوجه الإجمال، جزءاً من بلادهم. والحال أن "الاتفاقيات" هذه يتم إبرامها تحت ستار من السرّية وباستخدام حيلٍ أخرى ترمي إلى تهميش الجمهور المتضايق. خذوا عبارة: "الاتفاقية الأميركية الشمالية للتجارة الحُرّة" (NAFTA)، إن اللفظة

الدقيقة الوحيدة هي "الأميركية الشمالية"؛ والاتفاقيات الأخرى ليست بمختلفة عنها إطلاقاً[23].

وعلى نحو ما يرى أوكامبو، فإن الإصلاحات الليبرالية الجديدة تقف على طرفي نقيض وتعزيز الديمقراطية. فالغرض منها ليس تقزيم الدولة كما يجري التأكيد في أحوال كثيرة، بل تقوية مؤسّسات الدولة كي تخدم حاجات "أصحاب الشأن" أكثر من ذي قبل. والعنصر الطاغي هنا هو تقييد [حركة الدخول إلى] الحلبة العامّة ونقل صُنع القرارات إلى أنظمة حُكم فردية مستبدّة لا تخضع للمُحاسبة أو المُساءلة. وإحدى الوسائل المعتمدة هي الخصخصة، التي تُبعد الجمهور عن التأثير المحتمل في السياسة. وأحد أشكال الخصخصة المتطرفة هو خصخصة "الخدمات"، وهي قطاع يشمل تقريباً كل شيء يشغل بال الجمهور: الصحة، التعليم، المياه، وغيرها من الموارد... الخ. فما أن يُصار إلى إخراج هذه الأمور من الحلبة العامّة عن طريق "التجارة بالخدمات"، حتى تنكمش الممارسات الديمقراطية الشكلية إلى حد بعيد لتغدو مجرد حيلة تُستخدم لتعبئة الجمهور بصفة دورية لما فيه خدمة مصالح النخبة، وبذلك يتمّ التغلّب على "أزمة الديمقراطية" فعلاً لا قولاً.

والكثير مما سلف ينطبق تماماً على المشاريع الليبرالية المالية المطروحة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين فصاعداً. فكما يُفهم مما يقوله الاقتصاديون العالميون، تخلق هذه التدابير "دولة فعلية" للمستثمرين والمُقرضين الذين يُمكنهم ممارسة "قوة النقض" على القرارات الحكومية سواء بالتهديد بهروب الرساميل، أم بالضغط على العملة [المحلية]، وسواهما من الوسائل. وقد فُرضت قيودٌ على مثل تلك التدابير الآيلة إلى تقويض الديمقراطية في ظل نظام بريتون وودز، الذي أُرسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا (هاري دكستر وايت وجون ماينارد كينز)، استجابةً لضغوط شعبية قوية. كان أهم إنجاز لاتفاق بريتون وودز في نظر كينز، ترسيخ حقّ الحكومات في تقييد حركة الرساميل. وفي تباينٍ حاد وهذا التوجه، تعتبر وزارة الخزانة الأميركية حالياً الحركة الحُرّة للرساميل بمثابة "حقّ أساسي"، يختلف عن الحقوق المزعومة على شاكلة حق التوظيف اللائق[24]. كما

أن لوائح بريتون وودز تفرض قيوداً على المضاربات المالية والضغط على العملات [المحلية]. وكانت النتيجة السماح بشكلٍ من "الليبرالية الثاوية"، كما تُسمى أحياناً، يتسنى معها انتهاج سياسات ديمقراطية اجتماعية(*). وغالباً ما يُطلق على المحصِّلة اسم "العصر الذهبي" للرأسمالية (رأسمالية الدولة، إنْ شئنا أن نكون أكثر دقةً)، مع نمو اقتصادي غير مسبوق اتسم فوق ذلك بالمساواة، وتدابير لا يُستهان بها في إطار دولة الرفاهية لمنفعة السواد الأعظم من الشعب. وهذا كله انقلبت آيته في حقبة الليبرالية الجديدة.

في السنوات الأولى، لم يكن الجمهور يُمثِّل مشكلة كُبرى. في تأريخه للنظام النقدي العالمي، يشرح باري آيشنغرين أنه وقبل أن تصبح سياسة الحكومة "مُسيَّسة بفعل الاقتراع الذكوري العام وصعود الحركة النقابية والأحزاب العُمالية البرلمانية"، كان في المقدور تحميل الفئات التحتية من السكان الأثمان الباهظة للاستقامة المالية المفروضة من جانب مجلس الشيوخ الفعلي. لكن مع جنوح الجمهور العام نحو التطرّف والراديكالية إبّان فترة الكساد العظيم والحرب ضد الفاشية، لم يعد مثل هذا الترف متوافراً بعد اليوم لأرباب السطوة والثروة الخاصّة. من هنا، حلّت في نظام بريتون وودز "القيود على حركة الرساميل محل القيود على الديمقراطية كمادة عازلة عن ضغوط السوق"[(25)]. ومع تفكك هذا النظام اعتباراً من سبعينيات القرن العشرين، تقلّصت الديمقراطية الحقيقية بدرجة كبيرة، وبات من الضروري إلهاء الجمهور والتحكُّم به بطريقة من الطُرُق.

"تضليل الجمهور واضطهاده"

في انتخابات 2004، حاز بوش على ما يزيد بقليل عن 30 بالمئة من مجموع الناخبين، وكيري على أقلّ من ذلك بقليل. وأنماط التصويت كانت شبيهة بمثيلاتها في [انتخابات] 2000، أي عملياً التوزيع نفسه للولايات "الحمراء" و"الزرقاء"(**) (أياً تكن الدلالات التي قد تكون لها). وكان ثمة تغيُّر طفيف

(*) بالمعنى الذي كانت تُفهم به في تلك الفترة، أي سياسات تعمل للانتقال التدريجي والسلمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية. (م)

(**) أي التأشير على الولاية التي أعطت غالبية أصواتها للحزب الجمهوري باللون الأحمر، وللحزب الديمقراطي باللون الأزرق. (م)

في تفضيل المقترعين كفيلاً بإيصال كيري إلى البيت الأبيض. وفي كلا الحالين، لا تُخبرنا النتيجة الشيء الكثير عن مشاغل البلاد وهموم الجمهور. ولعلّ أنماط الاقتراع لانتخابات الكونغرس تجعل الصورة أكثر وضوحاً بعد. ففي مجلس الشيوخ، واحدٌ فقط من أصل ستة وعشرين متصرّفاً فَقَدَ مقعده، هو الديمقراطي توم داشل من ولاية داكوتا الجنوبية، التي يناهز عدد سكّانها 770,000 نسمة. وفي مجلس النواب، لولا التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية من جانب الأعضاء الجمهوريين عن ولاية تكساس المعادين للديمقراطية بقيادة زعيم الأغلبية توم ديلاي، لكانت ثمانية مقاعد فقط قد انتقلت من حزب إلى حزب، وهو أدنى رقم في تاريخ المجلس، ولكان الجمهوريون قد خسروا مقاعد لهم إجمالاً؛ علماً بأنهم فقدوا ثلاثة مقاعد خارج تكساس. لقد بلغت المنافسة المحدودة على مقاعد مجلس النواب أدنى مستوى قياسي لها. ونال بوش أدنى نسبة موافقة حصل عليها رئيس أُعيد انتخابه وفقاً للمعطيات المتوافرة(26).

وهذا ليس بتفويض كما قيل. بيد أن النتائج تعكس على نحو ذي مغزى، وإنْ ليس كما تقتضي الحقيقة، مدى خلو حصيلة الانتخابات من أي معنى كما يتبيّن لنا عندما ننظر إلى أبعد من الإحصائيات الانتخابية.

على جري العادة في السنوات الأخيرة، أُديرت الحملات الانتخابية لعام 2004 بواسطة صناعة العلاقات العامة، التي تمتهن كوظيفة اعتيادية لها تسويق معاجين الأسنان، والعقاقير على أنواعها، والسيارات وغيرها من أصناف السلع. ومبدؤها الذي تسترشد به هو: التضليل. ومهمة الإعلان هي إضعاف الأسواق الحُرّة التي علّمونا أن نُعجب بها؛ تلك الكيانات الأسطورية التي يُحسن فيها المستهلكون الاختيار الرشيد. وفي أنظمة كهذه، ليس على رجال الأعمال سوى أن يقدموا معلومات أوّلية عن منتجاتهم: رخيصة، سهلة، بسيطة... الخ. لكن ليس سراً أنهم لا يقومون بشيء من هذا القبيل. بل على العكس، إن الشركات تنفق مئات المليارات من الدولارات سنوياً على تصوير التخيُّلات وكأنها حقائق لا لشيء إلّا لخداع المستهلكين. ولا مراء في أن هذا هو غاية الإعلان ـ وليس إيراد المعلومات. فصناعة السيارات، مثلاً، لا تعلن فقط للجمهور عن خصائص موديلاتها للسنة القادمة، بل تكرِّس بالأحرى جهوداً جبّارة للخداع، كأن تخلع

عليها إيحاءات جنسية، أو تصوّرها وهي تتسلّق جروفاً شاهقة نحو غدٍ مليء بالبهجة... وما إلى ذلك. ثم إن المهمة الأوّلية للإعلانات التجارية، كما أوضح فبلن منذ أمد بعيد، هي "اختراع المستهلكين"، من حيث هي حيلة ووسيلة تُعين في إحداث "كل العوارض الكلاسيكية الملازمة لتوتاليتارية الدولة، من: تنزير، ولامبالاة سياسية، ولاعقلانية، وتجويف أية عملية سياسية ديمقراطية ذات معنى وابتذالها، وركوب موجة الإحباط الشعبي... وهلمَّ جراً".

والملاحظة الأساسية ههنا قديمة قِدَم آدم سميث، الذي حذَّر من أن مصلحة التجّار والصنّاع تقتضي "تضليل الجمهور أو حتى اضطهاده"، كما فعلوا ويفعلون "في العديد من المناسبات". وها هم الآن يجدون في خدمتهم وطوع بنانهم صناعات كبرى خُلقت خصيصاً لهذا الغرض. واختيار المستهلك العليم صار واقعياً بقدر واقعية "مبادرة المقاولين" و"التجارة الحُرّة" الشهيرتين. غير أن أسواق العقيدة الوهمية ونظريات الاقتصاد الخيالية لم تلقَ قط ترحيباً ـ أو تحمُّلاً لمدة طويلة ـ من جانب من يُهيمنون على المجتمع، إلّا من أجل مصلحة مؤقتة فحسب[27].

ويتخذ ارتكاب الخداع في بعض المرّات أشكالاً قصوى. وحسبنا مثالاً على ذلك: المفاوضات الأميركية ـ الأوسترالية بشأن إبرام "اتفاقٍ للتجارة الحُرّة" الجارية منذ عام 2003. لقد أُعيقت من جانب واشنطن لخشيتها من أن أوستراليا تتّبع إجراءات "قائمة على البيِّنات"، وتحظر "تسويق الأدوية الموصوفة إلى المستهلك مباشرةً"، بينما يُفضِّل "الصانعون الأميركيون نظاماً يتمتعون فيه بحرية تسويق منتجاتهم وتحديد أسعارها تبعاً لاستعداد السوق للدفع". فاعترض المفاوضون الحكوميون الأميركيون زاعمين أن أوستراليا ضالعة في تشويش السوق على نحو غير مقبول. إن شركات المستحضرات الطبيّة والصيدلانية تُجرّد من حقوقها المشروعة إذا ما طُلب منها إبراز بيّنة تُثبت صحّة زعمها أن منتوجها الأخير أفضل من بعض البدائل الأرخص ثمناً، أو إذا ما بثَّت إعلانات تلفزيونية يقول فيها بطلٌ رياضي أو ممثلة سينمائية للمشاهدين: "اسألوا طبيبكم إنْ كان هذا العقار يُناسبكم (إنه يُناسبني جداً)"، حتى من غير أن توضّح في بعض الأحيان من أجل ماذا من المفروض تناول هذا العقار. إذن، الحق في التضليل

يجب أن يكون مكفولاً "للأشخاص" الخالدين برغم مَرَضيتهم، والأقوياء النافذين للغاية الذين صنعتهم الحركية الراديكالية على صعيد القضاء[28].

ربما يكون نظام العناية الصحيّة الأوسترالي هو النظام الأنجع في العالم كله. وعلى وجه التخصيص، فإن أسعار الأدوية فيها لا تُمثّل سوى كسرٍ فقط من أسعارها في الولايات المتحدة: فالأدوية نفسها التي تنتجها الشركات عينها، تدرُّ أرباحاً كبيرة وإنْ كانت لا تُقاس بمثيلاتها في الولايات المتحدة، حيث تُبرَّر تلك الأرباح عادةً بحجج مشكوك فيها كالزعم بأنها لازمة لأغراض البحث والتطوير. هذا ويجد العالِم الاقتصادي دين بايكر أن مقدار التوفير على المستهلكين سيكون هائلاً فيما لو زيد التمويل العام إلى 100 بالمئة من نفقات البحث والتطوير، وهكذا تنتفي حُجج شركات الأدوية والعقاقير الطبّية في حقّها بالتسعير الاحتكاري. والجمهور هنا يلعب بالفعل دوراً أكبر بكثير من المُعترف به، ما دام تطوير الأدوية يرتكز على العلوم الأساسية التي تُموَّل جميعها عملياً من جيب الجمهور. وحتى مع أخذ تقديراتها بعين الاعتبار، فإن البحث والتطوير لدى الشركات يُركِّز أكثر ما يُركِّز على الغاية التسويقية: فشركات الأدوية الأميركية الكبرى تُنفق على التسويق والإعلان والإدارة أكثر بمرتين مما تنفقه على أي نوع من أنواع البحث والتطوير، مع الإفادة في الوقت عينه عن تحقيق أرباح ضخمة[29].

أحد الأسباب الكامنة وراء نجاعة النظام [الصحّي] الأوسترالي هو أن أوستراليا، شأنها شأن بقية البلدان، تعوِّل على ممارسات يتوسّلها البنتاغون عندما يشتري مشابك الأوراق: فالحكومة تستخدم قوتها الشرائية للمفاصلة في الأسعار؛ وهذا عمل محظور قانوناً بالنسبة للأدوية في الولايات المتحدة. والسبب الآخر هو اعتماد أوستراليا إجراءات قائمة على البيِّنات: "فلكي تفرض (شركات الأدوية الأميركية) ثمناً مرتفعاً لصنف جديد من الدواء على الحكومة الأوسترالية، يتعيّن عليها في الواقع أن تقدّم دليلاً على أن الدواء الجديد يمتاز بفوائد يُمكن إثباتها، (وهو) ما يُعدّ عائقاً في وجه التجارة في نظر الولايات المتحدة". كذلك تعترض شركات الأدوية الأميركية على الطلب الأوسترالي المُلزم بأن "تُثبت (الشركات) بالدليل القاطع وجود مزايا سريرية مهمّة، وفعالية تكاليف مُرضية"

بالمقارنة مع أصناف الأدوية المتوافرة في السوق، هذا عدا عن "تركيز (أوستراليا) المفرط على فعالية التكاليف" بشكل عام. إن صناعة [الأدوية الأميركية] تشجب مثل هذه الإجراءات، واصفةً إياها بـ "الماكرة" - وهي كذلك فعلاً لجهة تعارضها مع الحقّ في التضليل الذي يدخل في صُلب الأسواق القائمة حقيقةً[30].

وحين تُكلَّف صناعة العلاقات العامة بمهمة تسويق المرشّحين، تلجأ بطبيعة الحال إلى الأساليب عينها التي تستخدمها في تسويق البضائع. ويُستخدم الخداع هنا لتقويض دعائم الديمقراطية، بالضبط مثلما هو حيلة طبيعية تُوظَّف من أجل تقويض الأسواق. ويبدو أن الناخبين كانوا واعين لتلك المسخرة. فعشية انتخابات العام 2000، نبذت غالبية كبيرة من الناخبين تلك الانتخابات بوصفها فورة نشاط يديرها مساهمون أغنياء، ومدراء حزبيون، وصناعة العلاقات العامة، التي تدرِّب المرشحين على إبراز صورهم وإطلاق ألفاظ جوفاء قد تُكسبهم بعض الأصوات. ولم يجد المُسْتَطلِعون سوى قضية واحدة أمكن لأكثر من نصف الذين استُطلعت آراؤهم بناءً عليها تحديد مواقف المرشحين: [موقف] آل غور مثلاً من الأدوية المباعة بوصفة طبيّة. وقال ما يزيد عن 60 بالمئة من المقترعين المنتظمين إنهم يجدون "السياسة في أميركا مثيرة للاشمئزاز بوجه عام". وأشار مدير "مشروع الناخب المتواري" في جامعة هارفرد إلى أن "إحساس الأميركيين بالعجز قد بلغ مستوى يُنذر بالخطر"، وهو يتجاوز ببعيد مستوياته السابقة[31].

هذه، على أرجح الظن، هي من بين الأسباب التي حدت بالسكّان بصورة عامّة إلى إبداء عدم اكتراث بـ "الانتخابات المسروقة" التي أقلقت القطاعات المتعلّمة. وربما تكون هي أيضاً وراء عدم إيلائهم كبير التفاتٍ إلى التُهم بخصوص التزوير في [انتخابات] 2004. فعندما ينقر المرء قطعة نقدية لاختيار نقشة الملك، فلا يهمّ كثيراً إن كانت تلك القطعة مغشوشة أم لا.

في العام 2000، بلغ "الوعي بالقضايا" - أي الإلمام بمواقف المرشحين - مستوى قياسياً من حيث تدنّيه. وربما كان بعد أدنى من ذلك في العام 2004. في [انتخابات] 2004، اختار حوالى 10 بالمئة فقط من مجموع الناخبين، ورداً على

سؤال مفتوح طُرح عليهم، "أجندة أو أفكار أو برنامج أو أهداف" المرشح كسبب رئيسي لمنحه أصواتهم (بوش 6 بالمئة، وكيري 13 بالمئة). وبدا الأمن القومي على رأس الاهتمامات والمخاوف: 22 بالمئة "أشاروا إلى الوضع في العراق و12 بالمئة ذكروا الإرهاب"[32]. والعديد من الناخبين صوّتوا لما تدعوه صناعة العلاقات العامّة "خصالاً" أو "قيماً"، تلك التي تُصمَّم وتُصوَّر بمنتهى العناية وتملك من الصحة ما تملكه الإعلانات الوهمية عن معاجين الأسنان. وقد ركّزت تعليقات الأخبار على "الأناقة"، و"الجاذبية"، و"الرابطة"، و"الشخصية"، وعلى شوائب وعيوب مثل "نزق" بوش في بعض الأحيان أو إخفاق كيري في معرفة الاسم الصحيح لملعب كرة قدم. وذكر خبير الاستطلاعات دانييل يانكلوفيتش أن "آراء الأميركيين الذين يُشاركون بكثرة في الطقوس الدينية وآراء من لا يفعلون ذلك لا تعكس بالضرورة آراء الجمهوريين والديمقراطيين على التوالي". إنّ البروتستانت الإنجيليين البيض ممن يرتادون الكنائس يمثّلون على وجه الخصوص كتلة انتخابية جمهورية قوية. "إن الناخبين هؤلاء يرون في الرئيس رجلاً ذا شخصية قوية: صادق، وبسيط، وصريح، وشديد العزم، ولا يعرف السفاسف، ويخاف الله"، رجلاً "يتصف بالإخلاص والنصاعة من حيث الغاية الأخلاقية"، و"يقف إلى جانب الخير" على طول الخط. وهذا ما يُعدّ انتصاراً كبيراً لعملية التسويق، وما يُتيح للقيادة أن تُطبِّق برامجها من دون أن يقضّ الرأي العام مضجعها[33].

للمعتقدات الدينية المتطرفة تاريخٌ طويل في الولايات المتحدة يعود زمنياً إلى أوائل المستوطنين وإلى من استقّر بهم المقام في القارة. وقد حدثت هناك صحوات دينية دورية منذ ذلك الحين، لعلّ أجدرها بالذكر تلك التي عرفها عقد الخمسينيات من القرن العشرين، الذي ألمح المؤرّخ ست جاكوبس إلى أنه قد يكون أكثر العقود تديُّناً في التاريخ الأميركي. فجاكوبس يعزو قرار إدارة أيزنهاور بتنصيب الكاثوليكي المتدين نغو دين دييم حاكماً للدولة التابعة لها في فييتنام الجنوبية، بالرغم من لاشعبيته ولاأهليته المُعترف بهما، إلى الصحوة الدينية الكبرى التي شهدتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت. كتب والتر دين بورنهام في عام 1980 يقول إن "تخلُّل المدارك الدينية في الحياة السياسية الأميركية (يُمثِّل) خاصّية نسبية ـ ومهمّة للغاية ـ من خصائص هذا البلد في عالم المجتمعات

الصناعية المتقدمة"، إلى جانب الانحراف الطبقي المُشار إليه سالفاً. على العموم، إن شدّة الإيمان الديني تتلازم تلازماً سلبياً مع النمو الاقتصادي، غير أن الولايات المتحدة تُشكّل استثناءً لهذه القاعدة. ومع ذلك، ليس إلّا في رُبع القرن الماضي أن أدرك المُدراء الحزبيون أن في الإمكان تنظيم هذه الكُتلة الناخبة لحرف الانتخابات باتجاه "القضايا الثقافية"، في الوقت الذي تعكف فيه القيادة على تنفيذ برامج تخدم قطاع المال والأعمال والفئات الغنية، تلك التي يُعارضها الجمهور إنما لا تُطرح في الانتخابات. وبحلول عام 1980، كان بعض المراقبين المتابعين عن كثب قد لاحظوا وجود تماثلٍ ما بين تعبئة التطرُّف الديني في صعود النازية (الكنيسة المسيحية الألمانية) وبين "الفاشية المسيحية" الكامنة في الولايات المتحدة، بحسب الدكتور جيمس لوثر آدامز من كلية هارفرد للاهوت، الذي تحدَّث انطلاقاً من تجربة شخصية كونه عمل سابقاً مع كنيسة ديتريش بونهوفر السرّية المناوئة للنازية في ألمانيا خلال العامين 1935 ـ 1936. وتعكس ملاحظات فريتز شتيرن عن الانحطاط إلى درك البربرية التي أوردناها سابقاً، الأهمية المتعاظمة لتلك التحذيرات. ويفيد الصحفي كريس هيدجز بأن "الأصوليين المسيحيين يحتلّون حالياً غالبية المقاعد في 36 بالمئة من مجموع لجان الحزب الجمهوري على مستوى الولايات، أي 18 من أصل 50 ولاية"، فضلاً عن "أقليات كبيرة نسبياً في 81 بالمئة من باقي الولايات"، حيث يلعب جورج بوش ـ أو يجري تسخيره كي يلعب دوراً مهمّاً في عملية التعبئة هذه. وقد تمّ التسليم بأهمية هذه الظاهرة منذ أمد بعيد، ولاسيما في إسرائيل، ومن جانب كبرى صُحفها الناطقة بالإنجليزية، صحيفة **جيروزاليم بوست**، التي أخذت تُصدر في الآونة الأخيرة طبعة خاصّة موجَّهة إلى اليمين المسيحي، أقوى كتلة انتخابية مؤيدة للعدوانية الإسرائيلية والتوسُّع الإسرائيلي[34].

أما الدراسات المتصفة بالتأني والدقّة التي صدرت في عام 2004، فتؤكّد جميعها أنه فيما يتعلّق بالمسائل التي تشغل بال الناخبين على وجه الخصوص، لا يملك هؤلاء فكرة واضحة عن مواقف المرشحين. فالمقترعون لبوش ذهب بهم الاعتقاد إلى أنه يُشاطرهم آراءهم حول القضايا الرئيسية، حتى حينما رفضها الحزب الجمهوري رفضاً صريحاً، كما في قضية اتفاقية كيوتو التي سبقت الإشارة إليها. ولدى استقصاء المصادر المستخدمة في تلك الدراسات، وجدنا أن

الشيء نفسه ينطبق وإلى حد بعيد على المقترعين لكيري، هذا ما لم نُعطِ تفسيراً جد مُتفهّم للتصريحات المبهمة التي ربما لم يسمع بها معظم الناخبين. فقلّما كان كيري متجاوباً مع هموم أنصاره سواء في القضايا الدولية أم المحلية. وكان من المفترض أن تكون هذه الأخيرة موضوع المناظرة الرئاسية الأخيرة، قبل أيام قليلة من موعد الانتخابات. وكانت الأزمة في مجال الصحّة على رأس القضايا المحلية أو قريبة من ذلك بالنسبة لمعظم سكّان البلاد. وفي المناظرة، على ما نقلت الصحافة، "بذل كيري جهداً عظيماً... ليقول إن خطته لتوسيع دائرة المستفيدين من التأمينات الصحّية لن تشكّل برنامجاً جديداً للحكومة"، نظراً "لوجود دعم سياسي ضئيل للغاية لتدخل الحكومة في سوق الرعاية الصحية في الولايات المتحدة"[35].

وهو تعليق يلفت الانتباه، خصوصاً وأن السواد الأعظم من السكّان يؤيدون تدخلاً حكومياً واسع النطاق [في هذا المجال]. فقد تبيّن من استطلاع أجرته محطة **أن بي سي** وصحيفة **وول ستريت جورنال** أن "ما يربو على ثُلثي الأميركيين يرون أن على الحكومة أن تؤمِّن 'لكل فردٍ' العناية الصحيّة الأفضل والأكثر تطوّراً التي يُمكن للتكنولوجيا أن توفّرها". وثمة استطلاع آخر أجرته صحيفة **واشنطن بوست** بالاشتراك مع محطة **إيه بي سي**، وجد أن 80 بالمئة [من مجموع السكان] يرون أن العناية الطبية الشاملة "أهمّ من وقف زيادة الضرائب". وجاء في نتائج الاستطلاعات التي نشرتها مجلة **بيزنس ويك** أن "67 بالمئة من الأميركيين يستحسنون فكرة ضمان الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين الأميركيين، مثلما هو حاصل في كندا وبريطانيا، في مقابل 27 بالمئة يُخالفون ذلك". ووجد "مركز بيو للأبحاث" أن 64 بالمئة من الأميركيين يحبّذون قيام "الحكومة الأميركية بضمان التأمينات الصحيّة لجميع المواطنين، حتى ولو كان معنى ذلك رفع الضرائب" (في مقابل معارضة 30 بالمئة). وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، كان أكثر من 70 بالمئة من الأميركيين "يرون أن الرعاية الصحية يجب أن تكون مكفولة دستورياً"، في حين كان 40 بالمئة "يعتقدون أن ذلك مُطبَّق فعلاً". وللمرء أن يتخيّل فقط ماذا كان يُمكن أن تكون عليه الأرقام لو لم يكن الموضوع مُغيَّباً فعلاً عن الأجندة العامّة[36].

والحال أن هذه الحقائق تجد من يسلّم بها في بعض الأحيان، إنما بشيء من التحريف اللافت للانتباه. فالإشارات الضمنية النادرة إلى دعم الجمهور للرعاية الصحية المضمونة تصف الفكرة بأنها تفتقر إلى "الدعم السياسي"، أو أنها "مستحيلة من الوجهة السياسية، (نظراً) للواقع السياسي الشديد التعقيد". وهذه طريقة مُهذَّبة للقول إن صناعة الأدوية والعقاقير الطبية والصناعة المالية والتمويلية وسواهما من مراكز النفوذ الخاصّة تُعارض ذلك معارضة شديدة. إن إرادة الجمهور مُحرَّم عليها ولوج الحلبة السياسية(37).

وكما في الأسواق التي تبنيها صناعة العلاقات العامّة، كذلك في الانتخابات الديمقراطية التي تديرها، المهمة الأولى والأساسية هي خداع الجمهور وتضليله بواسطة صورٍ مركّبة بعناية لا تُشبه الواقع إلّا شبهاً غامضاً إلى أبعد حدود الغُموض. فلا عجب بعد ذلك إن استهجن الناخبون ذلك. فالغالبية العُظمى تعتقد أن "الأمة كانت ستكون في حالٍ أفضل لو أعار زعماؤها مزيداً من الانتباه لآراء الجمهور واستطلاعات الرأي العام". إنما بالوسع تجاهل الجمهور ما دام "اختيار المستهلك" ممنوعاً من دخول الحلبة السياسية بنفس الوسائل المسنونة بعناية المُستخدمة في تقويض الأسواق(38).

لقد كسب بوش غالبية كبيرة من بين المعنيين بخطر الإرهاب و"القيم الأخلاقية". غير أن هذه النتائج لا تُسعفنا، مرةً أخرى، بمعرفة الشيء الكثير، لأن أحكام الجمهور عن الإرهاب هي من بنات التسويق الناجع الذي تقوم به الحكومة ووسائل الإعلام. فالجمهور بالكاد يعي الأفضلية التي يُعطيها مخطِّطو بوش للسياسات التي تُفاقم من خطر الإرهاب، الذي لا يُشكِّل أولوية متقدمة بالنسبة إليهم كما مرّ معنا. وفيما خصّ "القيم الأخلاقية"، فإننا نتعرّف على ما تلزم معرفته من صحافة المال والأعمال غداة الانتخابات، حيث تتناقل الأخبار "جو الانشراح والنشوة" المخيِّم على القاعات الواسعة ومكاتب جماعات الضغط [اللوبيات] التابعة للشركات - ليس لأن كبار المدراء التنفيذيين يُعارضون زواج المثليين، بل لأن "رجال الأعمال الأميركيين يتوقعون طريقاً سالكة أمامهم، بعد أن (مالت) الكفّة السياسية الآن لصالح أميركا الشركات كما لم تمل في أية حقبة سابقة من تاريخ أميركا الحديث"(39).

كما أننا نتعلّم المزيد عن القيم الأخلاقية المُسدِّدة خُطى بوش وشركائه من خلال الجهود المكشوفة المبذولة لتحميل الأجيال القادمة أعباء الخدمات المخلصة التي يؤدّونها لأصحاب الامتيازات وذوي النفوذ. وقد حذَّرت "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"(*) من أن الدول المتقدمة، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة إبّان سنوات بوش، إنما "تضحّي بأطفالها" إذ تقع ميزانيتها في عجزٍ مستديم. وأخبر كبير العلماء الاقتصاديين في المنظمة المذكورة صحافة المال والأعمال أن "الجيل الحالي سوف ينجو على الأرجح، لكننا سنورِّث أولادنا أسهماً لرؤوس أموال أقلّ من قيمتها العادية على نحو فادح". والثاني في "توأم العجز" هو العجز الهائل في الميزان التجاري، الذي يؤرِّق كثيراً بال الاقتصاديين وغيرهم ممّن يهتمّون بالمستقبل، وإنْ كان ينبغي أن ننوّه هنا بأن مقياس العجز يتوقف على كيفية تحديدنا "للبلد" المعني. فتبعاً لما تقوله صحيفة **وول ستريت جورنال**، فإن "العجز القياسي في الميزان التجاري ليس خطيراً كما قد يتراءى، لأنه يُصار إلى دفعه جزئياً بواسطة الشركات الأميركية الرابحة على نحو متزايد التي تُنتج (في الخارج) ثم تشحن البضائع والخدمات إلى موضعها الأصلي في الولايات المتحدة، (وبما يساعد على) إبقاء أرباح الشركات ككل قويةً". بحلول عام 2005، "شكّلت المكاسب المالية فيما وراء البحار ما نسبته 40 بالمئة من النمو الربحي الذي حققته جميع الشركات"، إلى جانب 2,7 تريليون على شكل رسملة لسوق الأسهم التي تعود بالنفع على النفر القليل من السكّان ممّن يهيمنون على حملة الأسهم المالية. وهكذا يختلف حساب العجز التجاري اختلافاً بيِّناً إذا ما فهمنا أن البلد يُقصد به الشركات التي تتخذ الولايات المتحدة مقرّاً لها وليس الشعب الأميركي[(40)].

ويتكشّف برنامج بوش "الموقَّع باسمه" لتحسين التعليم عن استخفافٍ مماثل بأطفالنا وبصحة المجتمع. فهو يركِّز على الامتحان أكثر منه على التلقين. فلُبّ أي برنامج تعليمي جدّي هو إنماء القُدرة على "الاكتساب والخلق" بحسب أحد مؤسّسي الليبرالية الكلاسيكية والنظام الجامعي الحديث، فيلهلم فون هامبولت. فمن شأن التركيز على الامتحان أن يعيق نمو، وربما يُضرّ حتى بتينك

(*) OECD منظمة تضمّ الدول الأغنى في العالم ومقرّها باريس. (م)

المَلَكتين [الاكتساب والخلق]، اللتين تستلزمان مبادرات من نوعٍ مختلف تماماً.

وإذا ما أعدنا صياغة عنوان برنامج بوش التعليمي، قُلنا إن "أية فرصة لا تُوفَّر" عملياً من أجل إلقاء التكلفة على كاهل الأجيال القادمة بطُرُق أخرى. وأي شخصٍ ملمّ بأحوال الاقتصاد الأميركي يعي ما تدعوه مجلة الأكاديمية الأميركية لتقدّم العلوم بـ "الدور الأساسي للأبحاث التي ترعاها الحكومة وتتخذ قاعدة لها الجامعات في إنتاج الأفكار والعناصر البشرية الدافعة لعجلة الابتكار والتجديد في تكنولوجيا المعلومات، الموضوع المحدَّد لهذه التعليقات. تحذِّر المجلة من أن التبدّل الطارئ على سياسة التمويل في ظل بوش "قد وضع أنبوب الابتكار والتجديد هذا في خطر"، وذلك بتقليص الاعتمادات المالية المخصَّصة له بمقدار النصف، مما يهدّد "بإخراج التفاعل المثمر على نحو رائع بين الهيئات الأكاديمية والحكومية والصناعية في مضمار تكنولوجيا المعلومات عن سكته"[41]. والحق أن التفاعل هذا يتعدّى ذلك إلى نطاق أبعد، ومن هنا الخطر الذي تُمثله سياسة بوش التمويلية "لأنبوب الابتكار والتجديد": اختراع وتطوير الحواسيب، والإنترنت، والأقمار الاصطناعية، وأنظمة الاتصالات، إلى جانب الشطر الأكبر من الصناعات الإلكترونية وتلك الأحدث عهداً: الصناعات البيولوجية. والتمويل الحكومي يكون إما مُباشراً (مختبرات حكومية، جامعات) أو غير مُباشر من خلال الدعم المقدّم إلى القطاع الخاص ويتخذ شكل إعانات مالية، توريد مواد وفرض حماية عند اللزوم.

حتى مع صرفنا النظر عن الشواهد الدامغة والمتطابقة بشأن القيم الأخلاقية الهادية، فلا معنى البتّة للقول إن الناس يصوّتون على أساس القيم الأخلاقية. المسألة هي ماذا يقصدون بعبارة "القيم الأخلاقية". ويبقى للمؤشّرات المحدودة قدرٌ من الأهمية. في أحد استطلاعات الرأي، "حين سُئل المُقترعون أن يختاروا الأزمة الأخلاقية الأكثر إلحاحاً التي تواجه البلاد، ذكر 33 بالمئة أنها "الجشع والمادية"، و31 بالمئة أنها "الفقر والعدالة الاقتصادية"، و16 بالمئة سمّوا الإجهاض، و12 بالمئة وقع اختيارهم على زواج المثليين". وفي استطلاع آخر "حين طُلب من المقترعين المُستَفتين أن يحدّدوا المسألة الأخلاقية التي تؤثّر أكثر من غيرها في تصويتهم، جاءت حرب العراق في المرتبة الأولى لدى

42 بالمئة، وسمّى 13 بالمئة الإجهاض و9 بالمئة زواج المثليين". وتكشف دراسات أخرى أن معظم الأغلبيات الكبيرة التي تحبّذ التأمينات الصحيّة على نطاق البلاد كلها ترى فيها "مسألة أخلاقية"[42].

لكن أياً كان قصد المقترعين، فمن الصعوبة البالغة بمكان أن تكون هي القيم الأخلاقية السارية المفعول لدى الإدارة التي تشيد بها صحافة المال والأعمال.

الرأي العام والسياسة العامّة

لعلّ أخطر شاهد على الرأي العام ذاك الذي ساقته الدراستان المشار إليهما سابقاً اللتان أصدرتهما عشية الانتخابات مؤسستان من المؤسّسات المحترمة والموثوقة التي ترصد الرأي العام بصورة منتظمة. لا شك في أن معلومات كهذه تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لأي مجتمع ديمقراطي فاعل، الذي ليس هو بمجموعة ذرّات منعزلة بعضها عن بعض، بل جماعة من الناس المتفاعلين فيما بينهم في تكوين الآراء والسياسات. في عالم السياسة، كما في العلم أو أي جهد آخر، أو بقدر ما يتعلق الأمر بذلك في الحياة اليومية، تشكّل معرفة ما يفكّر به الآخرون عاملاً مهمّاً في توصُّل المرء إلى استنتاجات خاصّة به. ويبدو ذلك أقرب ما يكون إلى الحقيقة البديهية. فهذه المعرفة تتيح لنا أن نُحدّد مدى نجاح النظام السياسي في السماح لإرادة الجمهور بالمساهمة في تكوين السياسة العامة، هذه الخاصّية المميّزة للمجتمعات الديمقراطية. لذلك، ومن أجل تقييم حالة الديمقراطية الأميركية، سوف نعمد بالطبع إلى الوقوف على حقيقة الرأي العام إزاء المسائل الكبرى، وكيف يرتبط بالسياسة العامّة، وأية معلومات عنه تتوافر للجمهور عشية الانتخابات الرئاسية. فالدراسات نادراً ما يُعلن عنها، بل يرد ذكرها فقط في بضعة تقارير صحفية محلية، ومقالات متفرقة تعكس آراء أصحابها، وإحداها في الصحافة الوطنية (مجلة **نيوزويك**). والمعلومات المحجوبة عن الجمهور، وقد ذكرنا بعضها فيما سلف، معلومات منوّرة للأذهان فعلاً[43].

إن غالبية كبيرة من الجمهور الأميركي ترى أن الولايات المتحدة مُلزمة بقبول السلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدولية، وعليها أن

تُوقّع اتفاقية كيوتو، وتسمح للأمم المتحدة بتصدّر الصفوف في الأزمات الدولية، وأن تعوّل على التدابير الدبلوماسية والاقتصادية أكثر من تعويلها على الإجراءات العسكرية في "الحرب على الإرهاب". وبالمثل، تعتقد غالبية المواطنين الأميركيين بأن الولايات المتحدة يجب ألا تلجأ إلى استخدام القوة إلّا إذا كانت هناك "قرينة دامغة على أن البلاد في خطر وقوع هجوم وشيك عليها". وهكذا يرفض المواطنون بغالبيتهم إجماع الحزبين كليهما على "الحرب الوقائية"، ويتبنّون بالأحرى التفسير التقليدي لميثاق الأمم المتحدة الذي عادت وكرّرته الهيئة العليا للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2004 والقمة العالمية للأمم المتحدة في السنة التالية، لا بل إن غالبية صغيرة من المواطنين تحبّذ حتى التخلّي عن استخدام حق النقض [الفيتو] في مجلس الأمن، بحيث تترسّم الولايات المتحدة خطى الأمم المتحدة حتى وإن لم يكن ذلك ما يحبذّه المدراء في الخارجية الأميركية. وفي القضايا المحلية، تحبّذ الأغلبية الساحقة من المواطنين التوسّع في البرامج الحكومية: الرعاية الصحية بالدرجة الأولى (80 بالمئة)، لا بل وتمويل التعليم والتأمينات الاجتماعية كذلك. هذا ويُمكن العثور على نتائج مماثلة في دراسات أجراها منذ أمد بعيد "مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية". فكما سبق وأشرنا، فإن استطلاعات أخرى للرأي من التيار الرئيسي تفيد بأن غالبية كبيرة من المواطنين تؤيد ضمان الرعاية الصحية [حكومياً] ولو أدّى ذلك إلى زيادة الضرائب. وهكذا، ليس فقط أن الحكومة الأميركية تقف منفردة بمعزل عن سائر العالم حيال العديد من القضايا المصيرية، لا بل إنها تقف بعيدة حتى عن مواطنيها هي[44].

ومثالٌ على عزلة واشنطن العالمية، كما سبق وألمحنا، هو رفضها لأوامر المحكمة الدولية. فقد وصلت معارضة واشنطن للمحكمة الجنائية الدولية إلى مستويات أثارت السخرية في الخارج، وخصوصاً بعد إقرار ما يدعوه الكثيرون بـ "قانون غزو هولندا"، الذي يخوّل الرئيس حق استخدام القوة لإنقاذ الأميركيين ممّن يُساقون إلى لاهاي(*) ـ وهو احتمال أشبه ما يكون باصطدام كُويكب بالأرض. كذلك حالت واشنطن عملياً دون محاكمة الجرائم في دارفور، بالرغم من

(*) مقر المحكمة الجنائية الدولية في هولندا. (م)

أنها تصرّ على حصول عمليات إبادة جماعية بالمعنى الحرفي للكلمة هناك، وذلك نظراً لمعارضتها الشديدة لأية فكرة، مهما كانت بعيدة، تنطوي على سريان السلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على الولايات المتحدة وتداخلها مع سيادتها المُفرطة والفريدة من نوعها. إن قرار مجلس الأمن رقم 1593 (الصادر في 31 آذار/مارس 2005، تحت الفصل السابع الذي يُجيز استخدام القوة) يُبيح إحالة الوضع في دارفور على المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والمقاضاة. وقد وافقت الولايات المتحدة على الامتناع عن التصويت عوض اللجوء إلى حق النقض [الفيتو]، فقط بعدما أُضيفت فقرة [إلى مشروع القرار] تمنع قيام الأمم المتحدة بتمويل التحقيق، مما يعني أنه من غير المحتمل أن يبصر النور. وكان محرّرو صحيفة **بوسطن غلوب** قد كتبوا، قبل ذلك بأسبوعين، أن "التاريخ لن يغفر للأقوياء الذين كانوا قادرين على وضع حدٍ لإبادة جماعية أخرى لكنهم آثروا التلهّي بألعابهم التي لا تعرف الرحمة"، وأنحوا باللائمة على أوروبا والولايات المتحدة لإعاقتهما صدور قرار بهذا الشأن. هذه هي حقيقة الأمر، مع أن الرواية المفضّلة بوجه عام تقول إن "الصين هي في نظر الولايات المتحدة العائق الرئيسي في وجه إصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً من شأنه أن يضغط على السودان لوقف عمليات القتل وتدمير القرى في المنطقة الغربية من دارفور". لكن منظمة "هيومان رايتس ووتش" ترى الأمر بشكل مختلف. ومدير "البرنامج العالمي للعدالة"، ريتشارد ديكر، قال إنه "في الوقت الذي تتواصل فيه عمليات القتل والاغتصاب في دارفور، ها هي الولايات المتحدة تقترح الآن مزيداً من التأجيل (في مجلس الأمن)... إن حملة إدارة بوش التعويقية لتفادي أية إحالة [للقضية] على المحكمة الجنائية الدولية تُعرِّض حياة المدنيين الأبرياء في دارفور للخطر"[45].

وعزلة واشنطن تمتد إلى مجالات أخرى أيضاً. فالولايات المتحدة (ومعها إسرائيل) كانت المعارض الوحيد لاتفاقية الأمم المتحدة "لحماية وتعزيز التنوّع الثقافي" المطروحة على بساط المناقشة في منظمة التربية والتعليم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (الأونيسكو). وكانت هذه المنظمة قد أُصيبت بضعفٍ خطير على يد إدارة ريغان ووسائل الإعلام قبل عشرين سنة حين سعت إلى السماح بقدرٍ من مشاركة العالم الثالث في أنظمة الاتصالات الدولية. وكانت الحجج المُخادعة

للتهجّم على الأونيسكو هي أن تلك الجهود الآيلة إلى توسيع المشاركة، وبالتالي إلى كسر الاحتكار الغربي الفعلي، ما هي إلّا محاولة للسيطرة على وسائل الإعلام وتقويض حرية الصحافة. كما أن الولايات المتحدة تقف وحيدة في معارضتها أي إشرافٍ دولي على شبكة الأنترنت، مُصرَّة على أن يبقى الإشراف على الشبكة لها وحدها بلا منازع[46].

هذا وقد انكسفت الولايات المتحدة عن الخريطة من نواحٍ أخرى كذلك. وأحد الأمثلة المعروفة جيداً في هذا الصدد، هو الزيادة المثيرة في معدلات السجن والاحتجاز خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. بدأت الولايات المتحدة الفترة بمعدلٍ للسجن والاحتجاز يُشبه نظيره في أوروبا وانتهت بمعدلٍ أكبر بخمس إلى عشر مرات، مستهدفاً السود بالدرجة الأولى ومستقلاً عن معدلات الجريمة التي تبقى غالباً عند المستويات الأوروبية. إن عدد نزلاء السجون في الولايات المتحدة هو الأعلى في العالم، وأعلى بكثير مما هو في الصين أو روسيا. وقد تضاعف مجدداً في عام 2004، ولاسيما بين النساء. ونصف المودعين في السجون الفيدرالية نزلاء فيها لجرائم تتعلّق بالمخدرات. هذا ولا تخفى حقيقة أن الولايات المتحدة هي الوحيدة عملياً في العالم الصناعي من حيث منح الدولة سلطة قتل السجناء - الغريب في الأمر أن هذا يُسمى موقفاً "مُحافظاً"، بينما هو في الواقع موقف دَوْلاني جذري. أفادت منظمتا "آمنستي أنترناشونال" و"هيومان رايتس ووتش" بأن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يُحتجز فيه الأحداث من دون أية إمكانية لإخلاء سبيل مشروط. يبلغ عدد هؤلاء الأحداث 2,225 في الولايات المتحدة، في حين لا يزيد عددهم عن العشرات في باقي بلدان العالم مجتمعةً، وهي جنوب إفريقيا وإسرائيل وتنزانيا حصراً. هذا وتجيز بعض الولايات في أميركا إصدار مثل هذه الأحكام على أطفال لا يتعدّون العشر سنوات. وأصغر نزيل سجن حالياً يبلغ الثالثة عشرة من عمره. وفي العديد من الحالات، كانت التهمة [الموجّهة للطفل] هي التواجد في مسرح الجريمة أثناء عملية السطو. وقد ارتفع عدد الأطفال المحكوم عليهم بالسجن المؤبّد ارتفاعاً حادّاً في غضون السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وحتى بمعدلٍ أسرع مما هو بالنسبة للمجرمين الراشدين. وتُشكل هذه الممارسة انتهاكاً لاتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل التي أقرّتها كل دولة

عضو [في الأمم المتحدة]، ما عدا الولايات المتحدة والصومال (التي ليست لها حكومة فاعلة)[47].

إن المواقف الشعبية إزاء البرامج الاجتماعية، المستقرّة لفترة زمنية مديدة، توحي بقوة أن الجمهور يدعم البنود الاجتماعية الاقتصادية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصّ على أن "لكل فرد الحقّ في مستوى معيشة وافٍ بالمراد لصحته ورفاهيته ولصحة ورفاهية عائلته، بما في ذلك الغذاء والكساء والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وكذلك الحقّ في الطمأنينة في حال البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة أو أي شكل آخر من أشكال انقطاع سُبُل العيش في ظروف خارجة عن إرادته". هذا هو منطوق المادة 25 التي لها نفس الوضعية القانونية كما لسائر مواد وبنود الإعلان العالمي [لحقوق الإنسان]، الذي جدّدت الاعتراف به القمة العالمية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005 وحظي بموافقة رسمية من جانب الولايات المتحدة. إن القمة "تُجدّد التأكيد على أن حقوق الإنسان كافة حقوق شاملة، غير قابلة للتجزئة، مترابطة، متوافقة ومطبّقة بصورة متبادلة، وأن جميع حقوق الإنسان يجب أن تُعامل بطريقة منصفة ومتساوية على ذات الأسس وبالتشديد نفسه". إذا كان الأمر كذلك، فإن الجمهور [الأميركي] إذن يُعارض بحزم مرة أخرى "القيم الأخلاقية" لإدارة بوش التي رفضت وترفض فعلياً هذه الحقوق حتى وإن كانت تقبل بها رسمياً، كما فعلت مجدّداً في نيسان/أبريل 2005 عندما كانت "الخارج الوحيد [عن الإجماع] عند التصويت بـ 52 صوتاً مقابل صوت واحد على قرار (الأمم المتحدة) بشأن الحقّ في الغذاء والحقّ في أعلى مستوى يُمكن بلوغه من الصحة الجسدية والعقلية"[48].

قبل ذلك بشهر واحد، كانت وكيلة وزارة الخارجية باولا دوبريانسكي قد قدّمت تقرير الوزارة السنوي عن أحوال حقوق الإنسان حول العالم، حيث شدّدت بفصاحة على أن "إعلاء شأن حقوق الإنسان ليس مجرد عنصر في سياستنا الخارجية، بل هو حجر الأساس لسياستنا وشاغلنا الأول". وفي موضع آخر شرحت دوبريانسكي مفهوم حقوق الإنسان الذي قالت إن من واجبها أن تعتصم به. فبصفتها نائبة مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في

إدارتي ريغان وبوش الأول، عملت دوبريانسكي جاهدة على تبديد ما أسمتها "أساطير" حول حقوق الإنسان، وأبرزها الأسطورة القائلة إن "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي ما يُشكِّل حقوق الإنسان". ونددت بالمحاولات الرامية إلى تشويش خطاب حقوق الإنسان من خلال إدخال تلك الحقوق المختلفة وغير المنطقية - تلك الواردة في صلب الإعلان العالمي [لحقوق الإنسان]، لكن الإدارات الأميركية التي مثّلتها أبت إلّا أن ترفضها بحزم. إنها مجرد "رسالة إلى بابا نويل" (كما قالت المندوبة [الأميركية] إلى الأمم المتحدة جين كيركباترك)؛ أو "لا تعدو كونها إناءً فارغاً يُمكن أن تُصبّ فيه آمال مبهمة وتطلعات مبتسرة"، و"أمر منافٍ للطبيعة"، لا بل و"تحريض شديد الخطورة" (المندوب موريس أبرام وهو يصوّت بمفرده ضد "الحق في التطوّر"، الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة والذي أُعيدت بموجبه صياغة المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)(49).

ومن المفيد في تنوير الأذهان النظر بتمعُّن أكبر في المواقف الشعبية من الحرب في العراق على خلفية المعارضة العامة لمبدأ "الحرب الوقائية" الذي يُجمع عليه الحزبان [الجمهوري والديمقراطي]. ففي دراسة أعدّها "البرنامج حول المواقف من السياسة الدولية" (PIPA)، تبيَّن أنه عشية انتخابات 2004، كان 74 بالمئة من الجمهور الأميركي يشعرون بأنه يجب على الولايات المتحدة ألّا تذهب إلى الحرب إذا كان العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل أو لا يقدّم الدعم لتنظيم القاعدة (58 بالمئة من أنصار بوش، و92 بالمئة من أنصار كيري، و77 بالمئة من غير الملتزمين بأيٍ منهما). وفي حال كانت لدى صدّام النيّة فقط لتطوير أسلحة دمار شامل، أبدى 60 بالمئة معارضتهم لخيار الحرب، غير أن النصف تقريباً كانوا يُحبِّذون اللجوء إلى الحرب. وهنا يشير مدير الدراسة، ستيفن كول، إلى أن ذلك لا ينطوي على أي تناقض. فبالرغم من تقارير كاي ودوفلر الرسمية الداحضة للمزاعم بشأن [وجود] أسلحة للدمار الشامل في العراق (لم تكن هناك أية جهود جدّية لإسناد الادعاءات حول صلات [العراق] بالقاعدة)، فقد وجد قرار شنّ الحرب سنداً قوياً له في "الاعتقاد المتلبث في أذهان نصف الأميركيين بأن العراق يوفِّر دعماً كبيراً للقاعدة، وأنه يمتلك أسلحة دمار شامل أو على الأقل برنامجاً كبيراً لأسلحة الدمار الشامل"، وبالتالي فهم

يرون أن الغزو يدرأ عنهم خطراً فادحاً وشيك الوقوع. ويبدو أن الحملة الدعائية القوية، الحكومية ـ الإعلامية المشتركة، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر 2002، واستمرت إلى العام 2005، كان لها مفعول دائم في زرع المخاوف اللاعقلانية في النفوس، وإنْ كان ذلك لا يحصل للمرة الأولى[50].

تُظهر دراسات "البرنامج حول المواقف من السياسة الدولية" أنه بحلول نيسان/أبريل 2003، أي بعد بضعة أسابيع فقط غداة الغزو، كانت غالبية كبيرة من الأميركيين يشعرون بأنه يتوجب على الأمم المتحدة بالذات أن تتولى زمام القيادة في استتباب الأمن وإعادة بناء الاقتصاد في العراق. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2003، كان 70 بالمئة من الأميركيين يرون أن على الأمم المتحدة كذلك أن "تتصدر الصفوف في العمل مع العراقيين لوضع دستور وبناء حُكم ديمقراطي جديد". إن هذه الأرقام جديرة بالذكر خصوصاً في ضوء الحقيقة المعروفة، وهي أن رأي الجمهور في مثل هذه الأمور نادراً ما يُذاع، وأن وجهات النظر هذه لا تلقى إلّا القليل من الدعم الصريح والواضح، وأن المسائل لا تظهر على الأجندة الانتخابية، وأخيراً أن الأميركيين يملكون سوء إدراك غير عادي للحرب، ربما يكون فريداً من نوعه في العالم[51].

ومثلما ألمحنا سابقاً، إن هذه الأرقام تشي بـ "استراتيجية للخروج" [من العراق] غاية في البساطة، هذا إذا ما كانت الإدارة [الأميركية] معنيّة حقاً باتباع هذا النهج: النزول عند إرادة الجمهور الأميركي ونقل السلطات إلى الأمم المتحدة ـ مفترضين شأننا دائماً أن العراقيين يحبّذون هذا الخيار.

في آذار/مارس 2004، أُبين الناخبون الإسبان إدانة مريرة لاسترضائهم الإرهاب حين صوّتوا ضد الحكومة التي ذهبت بهم إلى الحرب بالرغم من المعارضة الشعبية الكاسحة، متلقيةً أوامرها من كراوفورد ـ تكساس(*)، وكذلك التهليل والإشادة بها لتزعّمها "أوروبا الجديدة" التي هي أمل الديمقراطية. قلّة قليلة من المعلّقين، إنْ كان ثمة معلّقون، انتبهت إلى أن الناخبين الإسبان في آذار/مارس 2004 كانوا يتخذون الموقف نفسه الذي تتخذه الغالبية الكبرى من الشعب

(*) مزرعة الرئيس جورج دبليو بوش الخاصة. (م)

الأميركي: القوات الإسبانية يجب أن تبقى في العراق تحت سلطة الأمم المتحدة فقط. والفارق الرئيسي ما بين البلدين هو أن الرأي العام كان معلوماً في إسبانيا لكنه لم يكن كذلك في الولايات المتحدة؛ والمسألة طُرحت على التصويت في إسبانيا، وهو أمر يتعذّر تصوّره تقريباً في الولايات المتحدة ـ وهذا دليل آخر على التدهور الخطير الذي أصاب الديمقراطية الفاعلة [عندنا] حتى بمقاييس مجتمعات مُشابهة[52].

ماذا عساها كانت ستكون نتائج انتخابات 2004 لو أن أحد الحزبين السياسيين كان مستعداً لبلورة وتقديم ما يشغل بال الجمهور حول المسائل التي يرى أنها مهمّة؟ أو لو أن هذه المسائل تسنّى لها أن تلج دائرة النقاش العام ضمن التيار الرئيسي نفسه؟ لا نستطيع إلا أن نتكهّن بذلك، لكن ما نعرفه هو أن ذلك لم يحصل.

هذا وقد اتبعت عاقبة الانتخابات المسار الذي يُمكن للمرء أن يتوقعه في دولة فاشلة. حين أصدرت إدارة بوش ميزانيتها في شباط/فبراير 2005، أجرى البرنامج حول المواقف من السياسة الدولية دراسة عن رأي الشعب في ما يجب أن تكون عليه الميزانية. وكشفت الدراسة النقاب عن أن المواقف الشعبية هي عكس سياسة [الإدارة] بالفعل: فحيثما تقرّر زيادة الميزانية كان الجمهور يريدها أن تنخفض؛ وحيثما تقرّر أن تنخفض كان يرغب في زيادتها. والخلاصة الرئيسية التي انتهى إليها البرنامج المذكور هو أنه "لو ترك الأمر للجمهور الأميركي لعدّل جذرياً في الميزانية الفيدرالية التي اقترحتها مؤخراً إدارة بوش... والتعديلات الأكثر دراماتيكية هي إجراء اقتطاعات كبيرة في نفقات الدفاع، وإعادة توزيع المخصّصات باتجاه تخفيض العجز، وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب المهني، وسُبُل تقليص الاعتماد على النفط، وقدامى المحاربين". ولعل أكبر اقتطاع دعا إليه الجمهور هو الاقتطاع في ميزانية الدفاع بمعدل 31 بالمئة؛ والاقتطاع الثاني من حيث الحجم طال الاعتمادات الإضافية المخصّصة للعراق وأفغانستان. وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة، بالنظر إلى تلك الضريبة المالية الطويلة الأمد لحروب بوش في العراق وأفغانستان التي وصلت بحسب التقديرات "إلى أكثر من 1,3 تريليون دولار، أي بواقع 11,300 دولار على كل أُسرة في الولايات

المتحدة"، ناهيك عمّا لذلك من آثار لا تُحصى على الفُرص الضائعة، هذا ولم نتحدث بعد عن الكلفة البشرية[53].

علاوةً على ذلك، "ثمة أغلبية واضحة (63 بالمئة) تُحبّذ خفض الاقتطاع الضريبي على الأشخاص الذين يزيد دخلهم عن 200,000 دولار". ومع ذلك، رأينا إدارة بوش تُصر على أن يتمّ تمويل ضحايا الإعصار كاترينا من المخصّصات الاجتماعية، نظراً "لاستمرار التأييد لخفض الضرائب، بما فيها تلك المفروضة على أغنى الأميركيين" كما جاء في الصحف. إنّ "الاقتطاع الضريبي يبقى شيئاً مقدَّساً إلى أبعد حد من الوجهة السياسية"، على غرار خصخصة القطاع الصحّي. وعلى النقيض من ذلك، تفتقر البرامج الحكومية للدعم السياسي بينما تحظى بالدعم الشعبي فقط. وتبعاً لذلك، اقترح الكونغرس خفض الدعم الغذائي المقدّم إلى الراشدين والأطفال من بين الفقراء المعدمين من أجل إعادة إعمار نيو أورلينز(*)، حيث الضحايا هم أيضاً وبغالبيتهم من الفقراء المعدمين ومن غير المحتمل أن يكونوا في عداد المستفيدين من المشروع[54].

طالب الجمهور كذلك بزيادة الإنفاق، على أن تكون الزيادة الأكبر منها للإنفاق الاجتماعي بمختلف أوجهه، بما في ذلك زيادة حادّة من أجل التعليم والتدريب المهني والتوظيف. كما دعت غالبية واضحة إلى مضاعفة الإنفاق على الأبحاث الطبية والمنافع المخصّصة لقدامى المحاربين. و"من حيث النسبة المئوية، كانت الزيادة الأكبر طُراً (التي يروم الجمهور رؤيتها) هي في الإنفاق على حفظ وتطوير الطاقة المتجدّدة ـ بنسبة استثنائية بلغت 1090 بالمئة أي بما مقداره 24 مليار دولار ـ وهو الموضوع الذي حاز أيضاً على أعلى نسبة من المُسْتَطلَعة آراؤهم (70 بالمئة) ممّن يحبّذون زيادة الإنفاق". ومن الزيادات التي حازت على واحدة من أعلى النسب المئوية (200 ونيف بالمئة) الزيادة المقترحة في تمويل الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة الدولية.

قُصارى القول إن الجمهور الأميركي يُطالب بتطبيق أكبر التخفيضات الإنفاقية على البرامج التي تشهد تزايداً أسرع من غيرها، وبمضاعفة الإنفاق مضاعفة كبيرة في النواحي التي تعرف تبدلاً ضعيفاً. مرة أخرى، تزوّد هذه

(*) المدينة التي أوقع بها الإعصار كاترينا أضراراً فادحة قُدِّرت بمليارات الدولارات. (م)

النتائج الجمهور بمعلومة مهمّة للغاية عن الديمقراطية الفاعلة. ومن حسن الحظ أن الولايات المتحدة مجتمع حُرّ إلى أبعد حد، وبالتالي في المستطاع الحصول على المعلومات. لكن المؤسف في الأمر أن اكتشافها يلزمه مشروع للبحث الفردي. فالتغطية الإعلامية تكاد أن تكون صفراً فيما يبدو[55].

وما يفضّله الجمهور فيما خصّ الإنفاق الحكومي إنما يتطابق تمام التطابق مع النتائج التي توصلت إليها دراسات الرأي العام. فالنتائج تميط اللثام عن وجود هوة واسعة جداً ما بين الرأي العام والسياسة العامّة. والشيء عينه نجده في العديد من الدراسات التي تناولت مسائل رئيسية، ومنها "اتفاقيات التجارة الحُرّة"، وهي من القضايا التي تطرّقنا إليها فيما سلف. هذا وتُطالعنا بين الفينة والأخرى بعض الأسباب الكامنة وراء وجود تلك الهوّة في الأدبيات المحترفة. في تحليلٍ دقيق لمصادر السياسة الخارجية الأميركية، وفيما يُشبه إعادة تأكيد ما خلصت إليه دراسات سابقة من استنتاجات، يجد لورانس جاكوب وبنجامين باج وبما لا يثير الدهشة أن التأثير الأكبر تُمثّله "شركات الأعمال ذات التوجّه الدولي"، مع تأثير ثانوي يُمارسه "خبراء" (لا يُستبعد أن يكونوا هم أنفسهم واقعين تحت تأثير تلك الشركات). أما الرأي العام، فعلى النقيض من ذلك، "ليس له من تأثير كبير ولا أي تأثير يُعتدّ به على المسؤولين في الحكومة". ولا بد أن تكون نتائج كهذه، كما قالا، موضع ترحيب لدى "الواقعيين" من أمثال والتر ليبمان[*] الذي كان "يعتبر الرأي العام جاهلاً ومزاجياً"، و"حذّر من أن اتباع الرأي العام من شأنه أن يخلق "فوضى رهيبة في الوظائف الحقيقية للسلطة، ويُنتج سياسات مُهلكة لبقاء الدولة بالذات كمجتمع حُرّ". لكن "الواقعية" قلّما تخفي الانحياز الأيديولوجي. فالمرء سوف يبحث عبثاً عن دليل على البصيرة الخارقة لدى من يُمارسون التأثير الأكبر على السياسة، بصرف النظر عن براعتهم الفائقة في حماية مصالحهم الشخصية، على ما لاحظ آدم سميث[56].

لطالما أظهرت استطلاعات الرأي لعشرات السنين، مع تسجيل زيادة حادّة إبّان سنوات ريغان، أن الشعب لا يشعر بأن الحكومة تستجيب لإرادة الجمهور.

(*) من كبار المعلّقين والكتّاب السياسيين في الصحافة الأميركية في النصف الثاني من القرن المنصرم. (م)

وفي أحدث دراسة "سُئل [المُسْتَطلَعون] أن يحدّدوا ما لوجهات نظر غالبية الأميركيين من تأثير على قرارات المسؤولين المُنْتَخبين في واشنطن، على مقياس من صفر إلى 10 (صفر يعني لا تأثير بالمرة و10 تعني تأثيراً نافذاً للغاية)، فكان متوسط الإجابة 4,5"، أي حوالى النصف تقريباً مما يُعدّ مقبولاً. إن الثقة في الديمقراطية الفاعلة احتلت مرتبة أدنى في الولايات المتحدة عنها في كندا أو بريطانيا. ويلمّح المحلّلان إلى أن التحفّظات التي يبديها الأميركيون حيال "نشر الديمقراطية" في الخارج قد تكون متأتية من اعتقادهم أن المشروع ربما يكون مطلوباً في الداخل[57].

مأسسة سيطرة الدولة ـ الشركات

إن الدَّوْلانيين[*] الرجعيين القابضين على زمام السلطة السياسية بيدٍ واهنة يُثبتون أنهم محاربون متفانون. فسياساتهم التي تتّصف بالاتساق والشغف اللذين يُقاربان حد الكاريكاتور إنما تخدم "أصحاب الشأن" ـ لا بل قطاعاً ضيّقاً للغاية منهم في الواقع ـ وتهمل أو حتى تؤذي "الفئات التحتية من الشعب" والأجيال القادمة. إنهم يسعون جاهدين كذلك إلى الإفادة من الفُرص السانحة لهم حالياً لمأسسة تلك الترتيبات، بحيث لن يكون معها بناء مجتمعٍ أكثر إنسانية وديمقراطية بالمهمة السهلة على الإطلاق.

يقول جيفري بيرنباوم عن حقٍ: "إن الجمهوريين المتولّين المسؤولية ليسوا فقط أُناساً يُمالئون قطاع المال والأعمال، بل ويؤيدون الحكومة أيضاً". وأحد المؤشّرات على ذلك هو زيادة الـ 30 بالمئة في الإنفاق الفيدرالي ما بين عامَيْ 2000 و2004، وكانت هذه الزيادة، في الأغلب، "لبرامج عملت في سبيلها جماعات الضغط" التابعة لنظام الشركات الذي يتعيّش على الحكومات الكبيرة. وتسليماً بالمناخ الممالىء للشركات وللحكومة، "تضاعف عدد أفراد جماعات الضغط المسجّلين في واشنطن منذ عام 2000 إلى أكثر من 34,750 فرداً، في حين ازداد ما يتقاضاه هؤلاء من زبائنهم الجُدد بنسبة تُناهز الـ 100 بالمئة"[58].

(*) دُعاة الدَّوْلانية Statism هم من يعملون على وضع جميع السلطات، وفي طليعتها المقاليد الاقتصادية، في يد الدولة ولاسيما الدولة الرأسمالية. (م)

ومن أجل المزيد من مأسسة ارتباطهم بقطاع الشركات، أطلق الدّولانيون الرجعيون الذين شوّهوا سُمعة العبارة: "مُحافظ"، ما دعاه سماسرة السلطة الجمهوريون بـ "مشروع الشارع ك". تصف الصحفية المخضرمة في واشنطن، أليزابيت درو، هذا التطهير للاتحادات المهنية ومنظمات الضغط المتكوكبة حول شارع ك في واشنطن بأنه "هجوم شامل وضارٍ وحقود وفعّال على أفراد جماعات الضغط الديمقراطية وسواهم من الديمقراطيين الذين يمثّلون قطاع المال والأعمال وتنظيمات أخرى، لم تشهد واشنطن مثله من قبل". والهدف هو ضمان أن تكون "جميع مراكز القوى في واشنطن، بما فيها عالم شركات الأعمال، أمينة لخط الحزب [الجمهوري]. والنتيجة هي مزيد من "تمتين الصلة ما بين صانعي السياسة والساعين إلى التأثير فيها"، وهؤلاء الأخيرون موجودون بشكل ساحق في قطاع الشركات، كما جدّد جاكوبس وباج التأكيد مؤخراً. ومن الآثار المتوقعة لهذا التطوّر ظهور "مستوى جديد وأعلى من الفساد"، ويشتمل الفساد هنا على التلاعب الواسع في تقسيم الدوائر الانتخابية للحيلولة دون التنافس على المقاعد في مجلس النواب، المؤسّسة الحاكمة الأكثر ديمقراطية وبالتالي الأكثر إزعاجاً. و"الأمل معقود على أن يبقى (هذا الفساد) غير مكتشف وغير مطبّق بالقوة"، على ما يقول أحد أفراد جماعات الضغط الجمهوريين، لأنه متى أصبح بالغ الشطط أضرّ بمصالح الشركات. وعلى وجه أكثر عمومية، فقد كانت هناك آثار "عميقة" على الطريقة التي تُساس بها البلاد... إذ ليس فقط أن التشريع آخذٌ بالانحراف أكثر فأكثر لفائدة المصالح الأكثر غنىً، بل إن الكونغرس نفسه قد تغيَّر"، فأضحى "مؤسَّسة للمعاملات التجارية" مُعدّة لتنفيذ السياسات الممالئة للشركات لدى الدولة المتعاظمة الجبروت[59].

والإخلاص نفسه لمركزة السلطة يتكشَّف في "الزيادة الدراماتيكية في السرّية الحكومية ككل"، إذ تضاعفت خمس مرات الأسرار المحجوبة عن الجمهور، طبقاً لمكتب الإشراف على سرية المعلومات التابع للحكومة. والذريعة هي "الإرهاب" - وهي حجّة يصعب تصديقها في ضوء تهامل الإدارة على صعيد درء الإرهاب الذي قمنا بتبيانه سابقاً، أو في ضوء التاريخ نفسه. فإذا ما أُفشيت الأسرار يوماً، ستكون النتيجة على أرجح الظن شبيهةً بما كشفته بوجه عام دراسة الوثائق المرفوع عنها طابع السرية: الغالب أن تصنيف الوثائق سرّيةً

من شأنه أن يحمي سلطة الدولة من رقابة الجمهور "الجاهل والمزاجي"، الذي قد يتهدّد علمه بما يُصنع باسمه "الحرية" بأفدح الأخطار. والكلام بحذافيره يصحّ بخصوص مساعي اليمين الدَّوْلاني الراديكالي الرامية إلى الحيلولة دون نزع طابع السرّية عن الوثائق. فعندما فرض الريغانيون حظراً على أسرار الإطاحة الأميركية بالحكومتين البرلمانيتين في كلٍ من إيران وغواتيمالا في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، لم يكن ذلك لأسباب تتعلّق بـ "الأمن"، بقدر ما كان نابعاً من الرغبة في إبقاء الدولة الجبّارة التي يتعلّقون بها "بمنأى" عن أعين الجمهور المزعج. وهذا ما حدث بالضبط مع إدارة بوش الثاني الوافدة حين تدخلت في الإجراءات الاعتيادية لنزع السرية عن الوثائق كي تحول دون انكشاف دور إدارة جونسون في تقويض الديمقراطية اليونانية في ستينيات القرن العشرين، مما أدّى إلى أول انتعاش للفاشية في أوروبا [بعد الحرب العالمية الثانية]. إن اليمينيين الراديكاليين لا مصلحة لهم في التستّر على جرائم الديمقراطيين، لكن دراية الشعب بأعمال الحكومة لا تُساعد على غرس التوقير اللازم للقادة الأقوياء وشهامتهم في النفوس[60].

وعملاً بالالتزام عينه بالدَّوْلانية الرجعية المماثلة للشركات، تقوم القيادة الجمهورية بإعادة بناء الكونغرس والبيت الأبيض كليهما على هيئة "أنظمة فوقية" تكون فيها القرارات المهمّة بيد "زمرة ضيقة من المخلصين للجناح الغربي"(*) في السلطة التنفيذية، ويكون الكونغرس في قبضة "نفر من الزعماء (و) الموالين المحافظين" بطريقة أشبه ما تكون بجدول [مجلة] **فورتشن** الجاري الذي يضم 500 شركة". من حيث الهيكلية، النظير السياسي للشركة هو الدولة التوتاليتارية. فثمة ثوابٌ للموالين، وعقاب سريع للذين يعترضون على زعماء الحزب. إنّ للتهجّمات على الديمقراطية سوابق بطبيعة الحال، لكنها تكاد تبلغ حالياً ذرى جديدة غير مسبوقة. وينبغي ألا يتفاجأ كل من له إلمام بالتاريخ بأنها تقترن عادةً بأجلّ الرسالات وأسمى الرؤى عن الديمقراطية[61].

من جهة أخرى، إن النظام التعليمي لم يتحوّل بعد إلى تابع مملوك بالتمام لنظام الدولة ـ الشركات، ولذلك تجده هو الآخر هدفاً للهجوم من جانب الدَّوْلانيين

(*) جناح في البيت الأبيض حيث يقع مكتب رئيس الولايات المتحدة. (م)

الرجعيين الذين يثير حنقهم "الانحياز الليبرالي" الذي يُعرّض "الطلاب المحافظين" للعقاب ويغرس في الأذهان الأفكار المناهضة لأميركا والمؤيدة للفلسطينيين، وسواها من العقائد اليسارية الليبرالية التي تجد دائماً ترحيباً مفرطاً لدى هيئات التدريس الليبرالية، كما يُراد لنا أن نفهم. ومثلما يُمكن لقرّاء جورج أورويل أن يتوقعوا، تترى المحاولات الآيلة إلى إحكام سيطرة الدولة على المناهج التعليمية والتشغيل والتدريس تحت راية "الحريات الأكاديمية"؛ وهذا لعمري لجوء صفيق آخر إلى أسلوب الصياح: "اللص، اللص!".

الغريب في الأمر أن وضع اليد على النظام التعليمي من جانب اليسار المناوىء لأميركا والمؤيد لفلسطين لا ينعكس في المنشورات الأكاديمية، وهي حقيقة يهملها بشكل متعمّد "حُماة الحريات الأكاديمية" لصالح قصص ونوادر متفرقة مشكوك في أمرها. والمُفْتَقَد ههنا كذلك أية طريقة واضحة لتقدير نطاق التطرُّف المناهض لإسرائيل الذي يُزعم بأنه استولى على الكلّيات، كإجراء استطلاع للرأي لمعرفة كم عدد الذين يؤمنون بأن لإسرائيل الحقوق نفسها كأية دولة في النظام العالمي. الأمر سهلٌ، إنما من الأفضل تحاشيه لأسباب يُدركها جيداً منظّمو الحملة.

جاء في الصحافة أن "الكونغرس يتخذ أولى الخطوات نحو حمل الجامعات على الحفاظ على التوازن الأيديولوجي في غُرف التدريس. وهي الخطوة التي يُصرّ المحبّذون لها على أنها مطلوبة لحماية الطلاب المحافظين من إمكانية تخفيض علاماتهم المدرسية من قبل الأساتذة الليبراليين"؛ تلك المزاعم التي بالكاد تستحق السخرية لدى كل من له دراية بحقائق العالم الأكاديمي. في ولاية بنسلفانيا، أجاز مجلس النواب "قراراً باستحداث لجنة خاصة مكلّفة بالاستقصاء - في الجامعات والكلّيات العامّة في الولاية - عن كيفية توظيف وترقية أعضاء هيئات التدريس، وما إذا كان تقييم عمل الطلاب يتصف بالنزاهة، وعمّا إذا كان الطلاب يملكون الحقّ في التعبير عن وجهات نظرهم من دون أن يخشوا المُعاقبة بسببها". وكان التصويت [للقرار] "انتصاراً هائلاً للحريات الأكاديمية" على حد وصف ديفيد هوروفيتز، واضع "ميثاق الحقوق الأكاديمية" الذي كان المصدر للتشريع المذكور. قال هوروفيتز إن المعارضة من جانب الزُمر الجامعية كانت

"ضارية، ولذلك جاءت هزيمتها أشدّ مرارةً بالنتيجة". وهكذا حقّقت "الحريات الأكاديمية" نصراً آخر على الحريات الأكاديمية.

وفي أوهايو، وأسوةً بالمُدافعين البواسل ذاتهم عن الحريات الأكاديمية في وجه تعدّيات اليسار، تقدّم السناتور لاري مامبر بمشروع قرار "لتقييد ما يُمكن لأساتذة الجامعات قوله في غُرف التدريس". إن مدونته، "مدونة الحقوق الأكاديمية للتعليم العالي"، "تحظر على المدرّسين في الجامعات العامّة والخاصّة على حد سواء أن يبحثوا 'بشكل مواظب' المسائل الخلافية داخل غُرف التدريس أو يستخدموا صفوفهم للترويج لأفكار سياسية، أيديولوجية، دينية او معادية للدين". قال مامبر إن العديد من أساتذة الجامعات يعملون على "تقويض قيم طُلابهم لأن '80 بالمئة أو نحو ذلك منهم (أي من الأساتذة) هم ديمقراطيون، ليبراليون، اشتراكيون أو شيوعيون يحملون بطاقات حزبية' ممّن يحاولون تشريب الطلاب أفكارهم". وهكذا بمقدور المرء أن يرى لماذا تكون مقاومتهم للحريات الأكاديمية بمثل هذه "الضراوة" وهزيمتهم بمثل هذه "المرارة"[62].

لكن تبقى لاقتراحه هذا حسناته باعتراف البعض: فهو سيوفّر [على الخزينة] مبالغ طائلة بإلغائه كلّيات الاقتصاد، العلوم السياسية، التاريخ وغيرها من فروع المعرفة المعنيّة بشؤون الإنسان، التي تروّج لا محالة لآراء سياسية وأيديولوجية وتواظب على مناقشة مسائل خلافية ـ هذا ما لم تمسخ هي الأخرى إلى مجرد اختبار للمهارات والبيانات.

وقد قُدّمت مشاريع قوانين مُشابهة في العديد من الهيئات التشريعية للولايات. والمستهدفة بالهجوم بنوع خاص هي أقسام الشرق الأوسط وبرامج دراسات السلام [في الجامعات]. ودخلت الحكومة الفيدرالية هي الأخرى المعمعة: ففي تشرين الأول/أوكتوبر 2003، صادق مجلس النواب بالإجماع على "مشروع قرار يُتيح الطلب من دوائر الدراسات الدولية في الجامعات أن تُبدي مزيداً من التأييد لسياسة أميركا الخارجية تحت طائلة حجب التمويل الفيدرالي عنها". إن مشروع القرار هذا يستهدف بالأخصّ برامج [دراسات] الشرق الأوسط. كتب ميشيل غولدبرغ يقول إن "في صُلب مشروع القرار افتراضاً مؤداه أنه إذا كان معظم الخبراء المُعترف بهم يؤمنون بأن سياسة أميركا الشرق أوسطية سيئة،

فالخطل يكمن في الخبراء وليس في السياسة". إن هيئات التدريس تشعر "بالخطر الماثل في أن المراكز (الأكاديمية) سوف تُعاقب لعدم التزامها بالخط الرسمي الخارج من واشنطن، وتلك درجة غير مسبوقة من التطفل الفيدرالي على الدراسات الجامعية الخاصّة بمناطق محدّدة"؛ وهو استنتاجٌ قابل للنقاش إذا ما وضعنا في الاعتبار أشكالاً أخرى عديدة من التطفل غير المباشر. في مقالة مهمّة له عمّا تتعرّض له أقسام الشرق الأوسط ودراسات السلام من هجمات مُخزية وافتراءات، حذَّر عالِم الاجتماع الإسرائيلي البارز، باروخ كيمرلينغ، من التداعيات المشؤومة لهذا "التعدّي على الحريات الأكاديمية من جانب ائتلافٍ من المحافظين الجُدد وطلاب يهود متعصبين تؤازرهم في ذلك بعض المنظمات اليهودية من 'الاتجاه السائد'، ويستمدون الإلهام والتشجيع من حملة هوروفيتز الصليبية". كان عنوان مقالته "هل يجوز للغوغاء 'الوطنيين' أن يستولوا على الجامعات؟". وقد رفضت مجلة **كرونيكل أوف هايرإدوكيشن** [تاريخ التعليم العالي] نشر المقالة على صفحاتها. وفي نفس الموضوع، استشهدت الباحثة في شؤون الشرق الأوسط في جامعة هارفرد، ساره روي، بهجوم هوروفيتز على 250 برنامجاً لدراسات السلام في الولايات المتحدة، يُصرُّ على أنها "تعلّم الطلاب كيف يتماهون مع أعداء أميركا الإرهابيين، وكيف يصوّرون أميركا على أنها الشيطان الأكبر الذي يضطهد فقراء العالم ويجعلهم يتضورون جوعاً... والسؤال هو: إلى متى تستطيع أمة في حرب مع أعداء ذوي قلوب متحجرة كبن لادن والزرقاوي أن تعيش إذا كانت مؤسّساتها التعليمية ماضية في التحريض على هذه الشاكلة؟"[63].

ثمة أسئلة مختلفة تخطر بالأحرى في البال، بما فيها تلك التي طرحها فريتز شتيرن في مجلة **فورين أفيرز**، أو، من المنظور المعاكس، كلمات حامي حمى السلطة الكلاسيكي توماس هوبز، الذي حذّر من "أن **الجامعات** هي لأمتنا بمثابة الحصان الخشبي لأهالي طروادة". يجب أن تكون على حد قوله "أكثر انضباطاً"، مضيفاً "إنني قانط من أي سلام يسود بيننا ما لم تعكف الجامعات عندنا وتنصبّ بدراساتها على... تلقين الطاعة المطلقة لقوانين الملك". وشَجَبَ الجامعات "لتعليمها فن التهديم"، ولدفاعها عن السيادة المجزّأة، وحتى "لنشرها عقائد التهتك والإلحاد القديمة"، حسبما جاء في كتاب كوري روبن[64].

إن حملة "الوطنيين" لإحكام القبضة أكثر مما هي مُحكمة على النظام التعليمي، حملة خطرة بنوع خاص إذا ما وضعنا في الاعتبار الرفض الواسع الانتشار للعلم، تلك الظاهرة المتجذّرة في التاريخ الأميركي التي طالما استُغلّت بطريقة كلبية لغايات سياسية ضيّقة في السنوات الخمس والعشرين المنصرمة. إن منظومة الاعتقاد لدينا لا نظير لها في المجتمعات الصناعية. فحوالى 40 بالمئة من السكّان عندنا يعتقدون أن "الكائنات الحيّة قد وُجدت بهيئتها الحاضرة منذ سالف العصور"، وهم يؤيدون فرض حظر على تعليم [نظرية] النشوء والارتقاء لصالح [نظرية] الخلق. وثُلثا السكان لا يُمانعون في تلقين النظريتين كلتيهما في المدارس، متفقين في ذلك مع الرئيس الذي يُحبِّذ تدريس النشوء والارتقاء فضلاً عن "المخطَّط [الإلهي] البارع" - "كي يتسنَّى للناس أن يفهموا على ماذا تدور المناظرة" بحسب عبارته الحرفية[65]. لكن مدبِّريه يعرفون بالتأكيد أنه لا توجد هنا من "مناظرة". فمن جراء أشكال المضايقات الكثيرة في السنوات الأخيرة، يزداد الطلاب والمدرّسين الأجانب عزوفاً عن الدراسة والعمل في الولايات المتحدة. وهذه التطورات تسير جنباً إلى جنب مع عدائية إدارة بوش للعلم واستعدادها لتعريض "أنبوب التجديد والابتكار للخطر" بتقليصها الأبحاث في الجامعات التي يعوِّل عليها الاقتصاد المتطوِّر. والمستجدّ الآخر هو الشركنة الجارية بلا هوادة للجامعات، التي تنزع إلى تشجيع المشاريع قصيرة الأجل وتشديد السريّة من بين مفاعيل أخرى. وعواقب ذلك على المجتمع يُمكن أن تكون وخيمة على الأمد الطويل.

"طريق سالكة أمام الشركات"

بعد المأساة التي تسبَّب بها الإعصار كاترينا، بات من المستحيل إخفاء الآثار المترتبة على السياسات الممالئة للشركات والموالية للحكومة. لقد سبق للوكالة الفيدرالية لإدارة الحالات الطارئة (FEMA) أن أدرجت إعصاراً كبيراً يضرب نيو أورلينز بوصفه إحدى ثلاث كوارث هي الأكثر احتمالاً في الولايات المتحدة. وأفاد مسؤول رفيع المستوى بأن "نيو أورلينز هي الكارثة رقم واحد التي كنا نتحدث عنها. لقد كنا مهجوسين بنيو أورلينز نظراً للمخاطر المحدقة بها". وقد أجرت الوكالة الفيدرالية لإدارة الحالات الطارئة تدريبات [على الإغاثة]، ووضعت خططاً

مفصّلة لذلك، غير أنها لم تُنفّذ. كتبت صحيفة **وول ستريت جورنال** تقول إن قوات الحرس الوطني الذين أُرسلوا إلى العراق "أخذوا معهم الكثير من المعدّات اللازمة، بما فيها عشرات المركبات الصالحة للسير في المياه المرتفعة، والسيارات من طراز همفي، وصهاريج التزوّد بالوقود، والمولّدات الكهربائية التي ستكون لازمة في حال ضربت كارثة طبيعية كبرى الولاية". كما أفاد ضابط رفيع في الجيش بأن القوات المسلحة كانت تُمانع في استقدام الفوج الرابع التابع للفرقة الجبلية العاشرة من فورت بوك، لأن الوحدة ويبلغ تعدادها عدة آلاف من الجنود، كانت في غمرة الاستعداد للتوجّه إلى أفغانستان"[66].

وتمشياً مع أولويات إدارة بوش، جرى التقليل من خطورة الإعصار تماماً مثلما تمّ مع خطر الإرهاب. وقد انسحبت اللامبالاة على مجال واسع من الأمور. خذوا مسألة أراضي الغمر مثلاً، إنها عاملٌ مهمّ في الحدّ من قوة الإعصار وجيشان العواصف. كانت أراضي الغمر "مفقودة إلى حد بعيد عندما ضرب كاترينا" على ما كتبت ساندرا بوستل. وكان ذلك عائداً جزئياً إلى أن "إدارة بوش في عام 2003 عمدت إلى تجويف السياسة القاضية 'بعدم المسّ بصافي أراضي الغمر' التي دُشّنت إبان ولاية بوش الأب". وعلاوة على ما تقدّم، أفاد عاملون سابقون في الوكالة الفيدرالية لإدارة الحالات الطارئة أن قُدرات الوكالة قد "هُمّشت بدرجة كبيرة" في ظل الرئيس بوش، إذ إنها أُلحقت بوزارة الأمن الداخلي، مع قدرٍ أقل من الموارد وأعداد زائدة من الموظفين البيروقراطيين، ناهيك عن "نزيف الأدمغة" الذي أصابها نتيجة لترك الموظفين المُحبطين لها، على غرار ما حدث في وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه) عندما عُوقبت على عصيانها الأوامر. وبعدما كانت سابقاً "وكالة فيدرالية مُجرَّبة"، لم تعد الوكالة الفيدرالية لإدارة الحالات الطارئة في عهد بوش "حتى في المقعد الخلفي، وإنما انتهى بها الأمر إلى صندوق سيارة وزارة الأمن الداخلي"، على حد وصف مسؤول رفيع المستوى. ومن هنا عدم قُدرتها على إجراء تدريبات ناجحة لمواجهة إعصار افتراضي في نيو أورلينز قبل أن يضرب كاترينا بسنة واحدة. إن اقتطاع بوش من الاعتمادات المالية قد أجبر سلاح المهندسين في الجيش على تقليص الأشغال الهادفة إلى السيطرة على الفيضانات تقليصاً حادّاً، بما في ذلك تدعيم السدود المانعة للفيضان التي تحمي المدينة. وجاءت ميزانية بوش في

شباط/فبراير 2005 لتلحظ اقتطاعاً كبيراً آخر، لا بل "أكبر اقتطاع يُقترح في أيما وقت" على حد قول صحيفة **فايننشال تايمز**؛ وهي خاصّية تُميِّز توقيتات إدارة بوش، وشبيهة كثيراً بالتخفيض الحادّ للاعتمادات المخصّصة لأمن وسلامة المواصلات العامة قبل برهة وجيزة من تفجيرات لندن في شهر تموز/يوليو 2005، التي استهدفت وسائط النقل العامّ. بالنسبة إلى حجم الاقتصاد، هبطت ميزانية الوكالة الفيدرالية لإدارة الحالات الطارئة بحوالى 9 بالمئة خلال السنوات الثلاث السابقة [على الإعصار]، بحسب العالِم الاقتصادي دين بايكر. ووصل معدل الفقر، الذي تنامى في عهد بوش، إلى 28 بالمئة في نيو أورليز، وازدادت شبكة أمان الرفاهية المحدودة أصلاً ضعفاً على ضعف. لقد كانت آثار الإعصار من الهول بحيث وقفت وسائل الإعلام من كل ألوان الطيف [السياسي] مذهولة مرعوبة إزاء حجم الدمار الذي اتخذ أبعاداً طبقية وعرقية. وفي استعراضه للسجلّ المؤسف هذا، كتب بول كروغمان يقول إن أجندة بوش قد خلقت "حكومة عاجزة" عن خدمة المواطنين بعامّة؛ وتلك لعمري سمة صارخة أخرى من سمات الدولة الفاشلة[67].

وفيما كانت وسائل الإعلام تعرض مشاهد حيّة للشقاء الإنساني، لم يألُ الزعماء الجمهوريون جُهداً في "استغلال إجراءات الإغاثة لساحل الخليج المنكوب بالإعصار من أجل تحقيق طائفة واسعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المُحافظة". من تلك السياسات: وقف العمل باللوائح التي تتطلّب تسديد الأجور السائدة من جانب المقاولين الفيدراليين ممّن سيكونون، على الأرجح، اللاعبين الرئيسيين في فضيحة الفساد التالية، وبتلك الوسيلة "تنخفض الكلفة المترتبة على النهوض بالأعمال"؛ تقييد حق الضحايا في إقامة الدعاوي أمام المحاكم؛ تزويد الأطفال بإيصالات مستندية بدل قبولهم في مدارس معيلة لهم (مع علاوات للمدارس الخاصة)؛ تخفيض المخصّصات لقسائم الغذاء وبرامج تقديم وجبتي الفطور والغداء في المدارس (وذلك في وقت واحد مع الكشف عن أرقام الزيادة في حالات الجوع في البلاد)؛ رفع القيود الخاصة بحماية البيئة؛ "التنازل عن ضريبة العقارات بالنسبة للمتوفين في الولايات المتأثرة بالعاصفة" - هبة سخية للسكّان السود الفارّين من أحياء نيو أورليز الفقيرة - مما يُظهر مرةً أخرى أن الكلبية لا تعرف حدوداً[68].

لئن عمل التطرّف من النمط البوشي من دون أدنى شك على تسريع الاتجاهات التي تكشّفت على نحو متوحش في نيو أورلينز، إلّا أن جذورها تمتد عميقاً في رأسمالية الدولة المتعسكرة، المتلازمة مع التنكّر لحاجات المدن والخدمات الإنسانية ككل؛ وهو موضوع انكبّ سيمور ملمان بالأخصّ على استكشافه بصورة مستفيضة لسنوات طويلة. ويقول عالِم الاقتصاد السياسي توم ريفر في تحليله لكارثة الإعصار كاترينا: "ومن جديد تُثبت أيديولوجية الأمن القومي كم هي حاسمة في الحرب الطبقية المريرة ليس ضد العالم الثالث فحسب، بل وضد السكّان المحلّيين في الداخل أيضاً"(69).

تشتمل مآثر جورج دبليو بوش في ولايته الأولى على تمكين الشركات من جني أرباح طائلة في الوقت الذي تجمّدت فيه الأجور أو انخفضت، هذا إلى جانب اقتطاعات ضريبية ضخمة لمصلحة الأغنياء وبما يُعيد توزيع الثروة صعوداً أكثر من ذي قبل. تلك كانت من بين العديد من السياسات التي تعود بالنفع على أقليّة ضئيلة ويُرجَّح أن تؤدي إلى "تحطّم القطار المالي"، الأمر الذي سيُضرُّ بالإنفاق الاجتماعي مستقبلاً ويلقي على كاهل الأجيال القادمة كُلفة النهب الذي يُمارسه الأغنياء فاحشي الثراء هذه الأيام(70).

أما ولاية بوش الثانية فلم تتأخر في تبرير ما خطّته صحيفة **وول ستريت جورنال** بالبنط العريض وجاء فيه: "بوش يشرع في الوفاء بتعهدّاته للشركات الكبيرة". وأول انتصار تشريعي له كان قانون الإفلاس، الذي "وُضع بمساعدة القطاع الصناعي وأُقرّ بدعم الرئيس بوش" على ما ذكرت الصحيفة ذاتها. فالقانون يتبنّى "الرأي القاطع الذي يقول إن هذه هي مشكلة المُقترض وليست مشكلة الصناعة"، وهكذا سوف "تميل الكفّة القانونية حول هذه المسألة القديمة العهد لصالح المُقرضين". إن القانون يسعى إلى معالجة المشاكل المترتبة على الحملات الضخمة التي قامت بها صناعة بطاقات الائتمان بغية حثّ القطاعات الأكثر معطوبية من السكّان على الاستدانة بتهورٍ ومن ثم مواجهة الدين غير القابل للتسديد والاضطرار إلى إشهار الإفلاس طلباً للبقاء. وبتبنّي القانون لأولويات الأغنياء والأقوياء، فإنه "لا يفعل شيئاً لتحميل صناعة الخدمات المالية المسؤولية عن سهولة الوصول إلى التسليف الذي دأبوا يعرضونه على الزبائن".

لا بل إن رُعاة مشروع القانون رفضوا حتى أية محاولة "لكي يضع القانون حدوداً على التسويق للطلّاب دون سنّ الثامنة عشرة، وعلى تجاوز نسبة الفائدة لبعض بطاقات الائتمان الحدّ". والمبادىء المُرشدة ههنا لا تختلف كثيراً عن تلك المعمول بها في تقديم القروض الدولية. فالبنك الدولي وغيره [من مؤسسات الإقراض] تشجّع الأغنياء والأقوياء في البلدان الفقيرة على الاستدانة، والقروض المحفوفة بالمخاطر تدرّ عائدات مرتفعة، لكن عندما ينهدم النظام، تتولى برامج إعادة الهيكلة إلقاء الكُلفة على كاهل الفقراء، الذين لم يقترضوا المال أصلاً ولم يكسبوا إلّا النزر اليسير منه، وكذلك على عاتق دافعي الضرائب في الشمال. وصندوق النقد الدولي، هو الآخر، يقوم بدور "المنفِّذ بالقوة لدى المحافل الائتمانية والتسليفية"، بحسب التعبير الموفَّق جداً لمديره التنفيذي في الولايات المتحدة. والآليات المتّبعة في فرض كلفة القروض عالية المردود إنما المحفوفة بالمخاطر على المُقرضين معروفة جيداً لكن يتمّ تجاهلها[71].

إن المشاكل الناجمة عن جشع الصناعة المالية خطيرة للغاية. فقد "تضاعفت التفليسات ثمانية أضعاف في غضون السنوات الثلاثين الماضية، إذ ارتفعت من 200,000 تفليسة في عام 1978 إلى 1,600,000 تفليسة في عام 2004؛ ومن المنتظر أن تصل إلى 1,800,000 تفليسة في العام 2005. "والغالبية الساحقة منها هي تفليسات أفراد وليس شركات"، وذلك نتيجة الارتفاع المطردّ في الدين المنزلي "الذي بلغ الآن رقماً قياسياً بالنسبة إلى الدخل المتوافر". والسبب الرئيسي للدين هو الضغوط التي مارستها بلا هوادة أوساط الصناعة المالية، التي باتت بحاجة الآن إلى من يحميها من شرّ أعمالها (المُربحة جداً). تُبيِّن الدراسات أن "الأُسر التي لها أولاد مُعرّضة للإفلاس أكثر من الأُسر غير المعيلة بنسبة 3 إلى 1، وأن ما يزيد عن 80 بالمئة منها ساقت كسبب للإفلاس: فقدان الوظيفة، المتاعب الطبيّة أو تفكك الأسرة". وزهاء نصف التفليسات المُعلنة في عام 2001 نجمت عن تكاليف الطبابة. "فحتى الأسر المتوسطة الحال المشمولة بالتأمينات غالباً ما تقع فريسة الكارثة المالية عندما تمرض"[72].

وقد وجدت مؤسسة غالوب أن "تضييق إمكانية الوصول إلى خدمات

الرعاية الصحيّة يُشكّل ضائقة مالية تهدّد نوعية حياة الأميركيين على نحو مباشر أكثر من أية صعوبات أخرى". واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2005، "باتت كلفة الطبابة تحتل رأس سلّم الأولويات عندما يُسأل الأميركيون عن أخطر معضلة مالية تواجه أُسرهم". وما اعتبرها مدراء المؤسسة بمثابة النتيجة "الصاعقة"، هي أن 6 بالمئة فقط من الأميركيين "أفادوا بأنهم راضون عن الكلفة الإجمالية للطبابة في الولايات المتحدة"، في حين كان 71 بالمئة منهم غير راضين، و46 بالمئة غير راضين بالمرة. وذكر ثُلث المُسْتَطلَعين أنهم اضطروا إلى التوقف عن تلقي العناية الصحية في السنة الفائتة بسبب التكاليف الباهظة؛ وكما هو متوقع، النسب المئوية هنا أعلى بكثير بالنسبة لذوي الدخل المنخفض أو لمن يصنّفون صحتهم بـ "مقبولة" إلى "سيئة". وما يربو على النصف أوقفوا العلاج لحالات بالغة الخطورة أو خطيرة نوعاً ما، وترتفع النسبة إلى 69 بالمئة بين من يقلّ دخلهم [السنوي] عن 25,000 دولار. وحقيقة أن "الدخل صار عائقاً خطيراً أمام الوصول إلى الخدمات الضرورية" إنما تعني أن من هم بأمسّ الحاجة إلى الرعاية لا يحصلون عليها كما جاء في تقرير غالوب. إن الرضا عن نظام الطبابة والرعاية الصحية [في أميركا] أقلّ منه في بريطانيا وكندا، حتى مع صرف النظر عن حوالي 45 مليون أميركي ممّن يفتقرون إلى أي شكل من أشكال التأمين الصحيّ[73].

وكما أسلفنا القول، إن غالبية كبيرة من المواطنين يحبّذون تطبيق الطبابة الوطنية حتى ولو أفضى ذلك إلى رفع الضرائب. لكن من المحتمل أن يُساهم نظام الطبابة الوطنية هذا في تخفيض النفقات تخفيضاً كبيراً، وتحاشي النفقات الباهظة للمراتب البيروقراطية المتعددة، والإشراف اللصيق، والمعاملات المستندية التي لا تنتهي، وسواها من الإجراءات الملازمة للخصخصة. إن هذه التكاليف، إلى جانب السطوة الفريدة لشركات الأدوية والصناعات المالية، إن كل ذلك يجعل من النظام الأميركي النظام الأقلّ كفايةً والأدنى نجاعةً في العالم الصناعي، رغم أن نفقاته أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة للمجتمعات الصناعية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وحصيلته تشمل بعضاً من أسوأ النتائج الصحيّة على الإطلاق.

والكلفة المتصاعدة بسرعة للرعاية الصحيّة تُنذر بوقوع أزمة مالية خطيرة، ناهيكم عن كلفتها الإنسانية التي يستحيل تقديرها؛ ومعدل وفيات الأطفال هو أحد مؤشّراتها الرئيسية. ففي **تقرير التنمية البشرية لعام 2005** الصادر عن الأمم المتحدة، جاء أنه "منذ عام 2000، بدأ نصف قرن من الهبوط المستدام في معدل وفيات الأطفال (في الولايات المتحدة) أولاً بالتباطؤ ومن ثم راحت تنعكس الآية". وبحلول عام 2005، كان المعدل قد ارتفع إلى مستوى ماليزيا، البلد الذي يبلغ متوسط الدخل فيه رُبع نظيره في الولايات المتحدة. كذلك يستعرض التقرير آثار البرامج الحكومية: ففي بريطانيا، مثلاً، ارتفع معدل وفيات الأطفال ارتفاعاً حاداً إبّان عهد مرغريت تاتشر ثم تحرّك في الاتجاه المعاكس بعدما تبنّت حكومة العمال سياسات ترمي إلى إنزال مؤشر الفقر لدى الأطفال إلى النصف بحلول عام 2010. ويخلص التقرير إلى القول إن "إعادة التوزيع المالي قد لعبت دوراً مركزياً في الاستراتيجيات الموضوعة لهذا الهدف. فالزيادات الكبيرة في الدعم المالي للأُسر المعيلة"، وسواها من البرامج المالية، قد "رفعت من المداخيل المتدنية للأُسر العاملة الكثيرة الأولاد"، مما كان له أثره البالغ على فقر الأطفال[74].

إن الأزمة المالية ليست سرّاً بالتأكيد. فالصحافة تتحدّث عن أن 30 بالمئة من نفقات الطبابة تذهب إلى الإدارة، وهذه نسبة أعلى بكثير منها في الأنظمة المُدارة حكومياً، بما فيها تلك الموجودة في الولايات المتحدة، والتي هي أبعد ما تكون عن النجاعة. والخطورة في الأمر أن هذه التقديرات تُصوَّر على نحو أقلّ مما تقتضيه الحقيقة بسبب القرار الأيديولوجي القاضي بعدم حسبان التكلفة المترتبة على الأفراد - على الأطباء الذين يضيعون وقتهم أو يُجبرون على إساءة استخدامه، أو على المرضى الذين "يلجون عالماً من المعاملات الورقية هو من السُوريالية بمكان بحيث ينتمي إلى إحدى قصص [فرانز] كافكا عن انتصار البيروقراطية الخفيّة". وقد صارت تلك المعاملات على قدر غير مألوف من التعقيد ما حدا بالمنسّق الوطني لتكنولوجيا المعلومات الصحّية، وهو بالمناسبة من كبار مستشاري الرئيس، إلى القول إنه حين تكون لديه معاملة لطفله ذي الأربع سنوات، لا يستطيع أن يتصوّر ماذا يجري أو ماذا عليه أن يفعل. وحسب الذين يودون أن يروا البيروقراطية الحكومية تبلغ مستويات ما كان كافكا ذاته

ليتخيّلها، أن يلقوا نظرة على الدليل الحكومي الرسمي ذي الثماني وتسعين صفحة حول الخطة الخاصّة بالأدوية المُعطاة بوصفة طبيّة. إن الدليل معدّ للمشاركين في الرعاية الطبية كي يُطلعهم على الخيارات المتوافرة أمامهم بموجب القانون الذي أجازه الكونغرس في حزيران/يونيو 2004 بمعاونة جيشٍ من العاملين في جماعات الضغط التابعة لشركات الأدوية ومنظمات المحافظة على الصحة. والغاية منه، بحسب ما تقوله صحيفة **وول ستريت جورنال** لقرّائها الكُثُر، "هي تشجيع المرضى على اقتناص صفقة رابحة لأجل الطبابة"، وقد يوفّرون على أنفسهم حتى دفع المال إذا عرفوا كيف يستخدمون ما يكفي من المعاونين في البحث بين عديد الخيارات الشخصية المتوافرة أمامهم وفي إعطاء تخمينات موفّقة. ولحسابات التوفير الصحّية، التي يرحّب بها محرّرو الصحيفة، خصائص مماثلة. وهكذا بالنسبة للأغنياء والمستفيدين من الشركات، ستكون البرامج الجديدة على خير ما يُرام، شأن الرعاية الصحية بوجه عام. أما البقية فسيحصلون على ما يستحقون لعدم ارتقائهم إلى تلك القمم[75].

تمثّلت استجابة إدارة بوش لأزمة الطبابة بتقليصها للخدمات المقدّمة إلى الفقراء (المساعدات الطبيّة). وكان التوقيت مرة أخرى لا غبار عليه. كتبت صحيفة **واشنطن بوست** تقول: "في الوقت الذي يتحرّك فيه الزعماء الجمهوريون في الكونغرس لاقتطاع مليارات الدولارات من برنامج المساعدات الطبيّة، تراهم يتدخلون لإنقاذ حياة المريض الأشهر لدى المساعدات الطبيّة، المدعوة: تيري شيافو". فزعيم الأغلبية الجمهورية توم ديلاي إذ يعرب عن بالغ قلقه على شيافو وحرصه على أن يؤمِّن لها الفرصة "التي نستحقها جميعاً"، إلا أنه لا يتورع في الوقت نفسه عن رعاية مشروع قانون خاصّ بالميزانية يقتطع من 15 إلى 20 مليار دولار من الاعتمادات المخصّصة للمساعدات الطبيّة للسنوات الخمس القادمة. وكما لو أن استغلال مأساة هذه المرأة الفقيرة لمكاسب حزبية لم يكن مخزياً بما يكفي، حتى رأينا ديلاي وأمثاله يحرمونها، ومن يدري كم من الآخرين غيرها، من أسباب البقاء على قيد الحياة. كما أنهم بتصرفاتهم تلك أمدّونا بالمزيد من التبصرة في قيمهم الأخلاقية الفعلية ومدى حرصهم على حُرمة الحياة[76].

والطريقة الأساسية المبتدعة لحرف الانتباه عن أزمة الرعاية الصحيّة المستفحلة كانت تنظيم حملة كبيرة للعلاقات العامة من أجل "إصلاح" نظام التأمينات الاجتماعية ـ والمقصود بذلك تفكيكه ـ بحجّة أنه يواجه أزمة مالية خانقة. لا حاجة بنا إلى استعراض مقدار المخاتلة والكذب في دعاية الإدارة، والتلفيقات والتشويهات المتكررة من دون تعليق من جانب معظم المعلّقين في وسائل الإعلام، التي تتعاون معاً في جعله "الموضوع الساخن" في واشنطن. وفضح ذلك كان أكثر من وافٍ في مواضع أخرى. ودَفَعَ قرع طبول الخداع المتواصل بالعديد من المعلّقين المُحْبَطين إلى الإدلاء بتصريحات قلّما تصدر عن صُحف عُرفت برزانتها من قبيل: بوش "كذب تكراراً بصدد نظام (التأمينات الاجتماعية) الحالي"، وأطلق مزاعم "ثبُت بالدليل القاطع بطلانها وأن موظفيه لا بد وأنهم كانوا يعلمون بأنها باطلة"[77].

ليس الموضوع أن النظام [نظام التأمينات الاجتماعية] خالٍ من أية عيوب؛ فالنظام تعتوره مثالب وعيوب بالتأكيد. وما الضريبة التنازلية على الرواتب إلا مثال على ذلك. وعلى العموم، وجدت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن النظام الأميركي "هو واحد من أنظمة معاشات التقاعد الأقلّ سخاءً في البلدان المتقدمة"، وهذا ما يتسق مع الضعف النسبي للإعانات والتقديمات في الولايات المتحدة[78].

إن الأزمة المزعومة في [نظام] التأمينات الاجتماعية تجد جذورها في الحقائق الديمغرافية: فنسبة العاملين إلى المتقاعدين آخذة في الهبوط. والبيانات دقيقة لكنها جزئية. فالرقم الذي له صلة بالموضوع هو نسبة العاملين إلى من يعيلونهم. ووفقاً للإحصائيات الرسمية، فإن نسبة العاملين إلى المعوِّلين عليهم (دون سن العشرين وفوق سن الخامسة والستين) بلغت أدنى نقطة لها في عام 1965 ومن غير المنتظر أن تصل إلى ذلك المستوى خلال الفترة المستقبلية (حتى 2080). الصورة الدعائية تقول إن تقاعد "مواليد الطفرة"[*] سوف يؤدي إلى انهيار النظام؛ فكما يُشار مراراً، إن تقاعد هؤلاء قد موِّل ولا يزال يُموَّل من

(*) Baby Boomers: مفردة عامّية أميركية تعني من وُلدوا خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية حيث شهدت الولايات المتحدة زيادة ملحوظة في عدد المواليد (م).

الزيادة المقرَّرة بفعل [إجراءات] غرينسبان على ضريبة الدخل في عام 1983. دعْ ذلك جانباً، فإن مواليد الطفرة كانوا ذات يوم أطفالاً، وكان لا بد من العناية بهم هم أيضاً. ونجد أنه في تلك السنوات طرأت زيادة حادة على الإنفاق على التعليم ومستلزمات رعاية الطفولة الأخرى. ولم تحدث أية أزمة. وإذا كان المجتمع الأميركي قد استطاع العناية بمواليد الطفرة من سن صفر إلى سن العشرين، فلا أرى من سبب جوهري يحول دون مجتمع أغنى بكثير، وبمردود أعلى بمراحل على أساس الفرد من العمال، والاعتناء بهم من سن الخامسة والستين إلى التسعين. قد يحتاج الأمر إلى بعض المعالجات التقنية على الأكثر، إنما لا تلوح في أفق المستقبل المنظور أية أزمة كبيرة[79].

ادّعى منتقدو جهود بوش الرامية إلى المساس بالتأمينات الاجتماعية عبر مكائد شتى يحيكها "مجتمع المِلْكية" أنهم قد أصابوا نجاحاً نظراً إلى أن المعارضة العامّة كانت شديدة للغاية مما حال دون تمرير القانون. لكن الاحتفال كان سابقاً لأوانه. فحملة التضليل حقّقت الشيء الكثير، واضعةً الأساس للهجوم الثاني على النظام. وفي ردّة فعل على حملة العلاقات العامّة، أدرج استطلاع غالوب ولأول مرة التأمينات الاجتماعية بين الاختيارات للهموم الأكثر رواجاً. وقد وجدت مؤسّسة غالوب أن "توافر الرعاية الصحية والقُدرة على تحمّل تكاليفها" هو فقط الهمّ الأكبر الذي يشغل بال الجمهور حتى قبل التأمينات الاجتماعية. إن حوالى نصف الأميركيين قلقون "جداً" بشأنه، ورُبعهم قلقون "نوعاً ما"، وإنْ كان ذلك أكبر بعدُ من قلقهم بشأن قضايا مثل الإرهاب أو أسعار النفط. ووجدت مؤسَّسة زغبي لاستطلاعات الرأي أن 61 بالمئة [من الأميركيين] يعتقدون أن النظام يواجه "أزمة خطيرة"، و14 بالمئة أنه "في أزمة"، وإنْ كان في واقع الأمر "أقوى من الناحية المالية مما كان طوال الشطر الأكبر من تاريخه، بشهادة مجلس الأمناء (أزلام الرئيس بوش)" على ما لاحظ العالِم الاقتصادي مارك ويسبروت. إنما يجب الإقرار بأن الحملة كانت فعّالة ولاسيما في أوساط الشباب. فـ 70 بالمئة من الطلاب "يخشون من أن لا يكون نظام معاشات التقاعد سارياً عندما يتقاعدون"[80].

هذه ولا غرو انتصارات كبرى لمن يأملون في تحطّم نظام التأمينات

الاجتماعية، مما يشير مرة أخرى إلى فعالية السيل المتدفق من الدعاية المُحاكة بعناية والمضخَّمة بواسطة وسائل الإعلام في مجتمع تديره الشركات حيث انصقل الخداع الممأسس إلى درجة بات معها فناً راقياً. وبالوسع تشبيه نجاح الحملة الدعائية في هذا الصدد بنجاح حملة الحكومة ووسائل الإعلام المشتركة لإقناع الأميركيين بأن صدّام حسين يُشكِّل خطراً على بقائهم بالذات، الأمر الذي أخرجهم بالكليّة من طيف الرأي العام العالمي.

يدور هناك بعض الجدل حول الحقيقة المثيرة للفضول، وهي أنه في حين صارت الحاجة إلى إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية بمثابة "الموضوع الساخن" هذه الأيام، لا نرى إصلاح نظام الرعاية الصحيّة بما يتماشى ورأي الجمهور مُدرجاً حتى على جدول الأعمال؛ وهذه لعمري مفارقة صارخة: الأزمة المالية الخطيرة للغاية التي يعيشها نظام الرعاية الصحية غير الناجح بالمرة والسيء الأداء على نحو لافت للنظر ليست بأزمة، فيما الحاجة ماسّة إلى عملٍ عاجلٍ لتقويض النظام الناجع فعلاً والسليم جداً في المستقبل المنظور. ثم على فرض أن نظام التأمينات الاجتماعية قد يواجه أزمةً في وقتٍ ما في المستقبل البعيد، فإنها ستكون ناجمة بالدرجة الأولى عن انفجار تكاليف الرعاية الصحية. إن تقديرات الحكومة للاحتمالات المستقبلية تتكهّن بحصول زيادة حادّة في مجموع الإعانات والتقديمات تتناسب والناتج المحلّي الإجمالي، من 10 بالمئة في عام 2000 إلى 25 بالمئة تقريباً في عام 2080، وهي أقصى ما تصل إليه التقديرات المستقبلية. وخلال هذه الفترة بالكاد يُتوقع أن تزيد كلفة التأمينات الاجتماعية عن مستوى الـ 5 بالمئة المسجّلة عام 2000. وفي المقابل من المتوقع أن تطرأ زيادة أكبر قليلاً على المساعدات الطبيّة، وزيادة ضخمة على الرعاية الطبيّة التي يمكن عزوها بالدرجة الأولى إلى اللاّفعالية القصوى لنظام الرعاية الصحيّة المخصخص[81].

إن الحصيف منّا سوف يبحث عن فوارق ما بين نظامَيْ التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية ربما تعينه في تفسير تلك المفارقة. وهو سرعان ما سيجد فوارق دقيقة بينهما، إلا أنها جد مألوفة في سائر الميادين الأخرى: إن المفارقة تعكس إلى حد بعيد "داء الفُصام" الذي يُصيب كل الإدارات المشدِّدة

على "خيط التواصل المتين" فيما يتعلّق بنشر الديمقراطية على سبيل المثال لا الحصر. التأمينات الاجتماعية غير ذات نفع كبير بالنسبة للأثرياء، لكنها مصيرية بالنسبة لبقاء الشغيلة والفقراء والعيال والمقعدين. إنها مجرد حصة صغيرة غير ذات موضوع بالنسبة للأثرياء، إلّا أنها تُمثّل "المصدر الرئيسي" للدخل التقاعدي والمأمون جداً بالنسبة لـ 60 بالمئة من المواطنين. زد على ذلك أنها كبرنامج حكومي ذات كلفة إدارية منخفضة للغاية بحيث لا تُقدِّم شيئاً إلى المؤسَّسات المالية. إن نظام التأمينات الاجتماعية يُساعد الفئات التحتية من السكّان فقط وليس أصحاب الشأن منهم، ولذلك من الطبيعي أن تُضرم فيه النار. في المقابل، النظام الطبي يعمل على ما يرام في نظر الأثرياء، حيث الرعاية الصحيّة مقنّنة بشكل فعّال بفضل المال المتوافر، في الوقت الذي تتدفق فيه أرباح طائلة على أصحاب النفوذ الشخصي لممارسة قدر زائد من البيروقراطية والرقابة، والمغالاة في تسعير الأدوية، وسوى ذلك من أوجه عدم الفعالية المفيدة. أما الفئات التحتية من السُكان فيُمكن علاجها بمحاضرات عن المسؤولية[(82)].

وثمة أسباب وجيهة أخرى لشطب نظام التأمينات الاجتماعية. وهي تقوم على مبادىء مُهينة جداً للقيم الأخلاقية التي تنادي بها القيادة السياسية والقطاعات التي تُمثّل - لا القيم الأخلاقية لمن يصوِّت لهم، تلك الفئة المختلفة تماماً من السكّان. إن التأمينات الاجتماعية أساسها الفكرة القائلة إن ضمان حصول الأرملة المُقعدة على الطرف الآخر من البلدة على طعام تأكله وضمان قُدرة الطفل المقيم في الجانب المقابل من الشارع على تعليم لائق هو من مسؤولية المجتمع ككل. إن أفكاراً شريرة كهذه يجب نزعها من الرأس، لأنها تقف في طريق "روح العصر الجديدة" العائدة إلى خمسينيات القرن التاسع عشر: "اكسبْ مالاً، وانسَ كل شيء ما عدا نفسك". فتبعاً للتفكير السليم، ليس ذنبي أن الأرملة تزوجت من الشخص الخطأ أو أن أهل الطفل أساؤوا التصرّف في استثمار أموالهم، فما الداعي إذن لأن أساهم أنا ببضعة سنتات في الصندوق العام للعناية بهم؟ إن "مجتمع المِلْكية"، على النقيض من ذلك، لا تشوبه أية شائبة من صنف هذه الشوائب الأخلاقية.

بالعودة إلى انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2004، لئن كُنا لا نتعلّم منها

إلّا القليل مما له أهمية عن المواقف والآراء الشعبية، غير أننا قادرون على تعلّم الشيء الكثير من الدراسات التي أُبقيت طي الأدراج. والمسألة برمتها قمينة بأن تعمّق من فهمنا للحالة الراهنة للديمقراطية الأميركية - حيث العالم الصناعي بمعظم أقطاره يقفو أثرها غير بعيدٍ عنها بعدما شرع أصحاب الامتيازات وأصحاب النفوذ هناك في تعلّم وتطبيق الدروس المستفادة من زعيمتهم.

خاتمة

حريٌّ بأي شخص ملمّ بالتاريخ ألا يُفاجأ بأن يُصاحب العجز الديمقراطي المتنامي في الولايات المتحدة الإعلان عن "رسالات خلاصية" لحمل الديمقراطية إلى عالم معذَّب. وقلّما يكون الإعلان عن نُبل النوايا من جانب أنظمة القوة والسطوة اختلاقاً محضاً، وهذا ما ينطبق على الحالة هنا. إن أشكالاً من الديمقراطية تكون مقبولة فعلاً في ظروفٍ معيّنة. وقد خلص الباحث والداعية المرموق "لنشر الديمقراطية"، توماس كاروترز، إلى أننا نجد في الخارج "خيط تواصل متيناً" مفاده أن الديمقراطية مقبولة **إذا كانت، وفقط إذا كانت** متوافقة مع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية [للولايات المتحدة وأتباعها]. والمبدأ عينه ينطبق على الداخل أيضاً وإنْ بشكلٍ معدَّل.

والمأزق الأساسي الذي يواجه صنّاع السياسة نجد من يعترف به بصراحة في أقصى الطرف الليبرالي الحمائمي من الطيف [السياسي]، على غرار روبرت باستور مثلاً، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي لأميركا اللاتينية. لقد شرح لنا الأسباب التي حدت بالإدارة إلى دعم نظام حُكم سوموزا القاتل والفاسد في نيكاراغوا، وعندما تبيَّن لها استحالة ذلك، حاولت على الأقل أن تُساند الحرس الوطني المدرَّب أميركياً حتى وهو يفتك بالسكّان "بوحشية عادةً ما يدّخرها شعبٌ ما لأعدائه"، زاهقاً أرواح نحواً من أربعين ألف إنسان. والسبب مألوف: "لم تكن الولايات المتحدة تبغي السيطرة على نيكاراغوا أو أي بلد آخر في المنطقة، بيد أنها لم تكن تريد أيضاً أن تخرج الأمور عن نطاق السيطرة. لقد أرادت من النيكاراغويين أن يتصرّفوا بملء

الحرية إلّا حين سينعكس تصرّفهم ذاك سلباً على المصالح الأميركية"[1].

وثمة مآزق مماثلة واجهت مخطّطي إدارة بوش بعد غزوهم العراق. لقد أرادوا من العراقيين "أن يتصرّفوا بملء الحرية إلّا حين سينعكس تصرّفهم ذاك سلباً على المصالح الأميركية". لذلك يجب أن يكون العراق سيّداً وديمقراطياً إنما ضمن حدود. ينبغي بناؤه بطريقة ما ليكون دولة تابعة مطيعة، على شاكلة الترتيب التقليدي القائم في أميركا الوسطى. على المستوى العام، النمط جد اعتيادي ويصل إلى الطرف الأقصى المقابل للبُنى الدستورية. فقد استطاع الكرملين أن يحافظ على الدول الدائرة في فلكه التي كانت تُديرها القوى السياسية والعسكرية المحلية بقبضة حديدية مسلطة فوقها. وتسنّى لألمانيا الشيء نفسه في أوروبا المحتلّة حتى وهي في حالة حرب، وكذلك فعلت اليابان الفاشية في منشوريا (التي أسمتها مانشوكو). وحقّقت إيطاليا الفاشية النتيجة ذاتها في شمال إفريقيا بإقدامها على ارتكاب أعمال إبادة جماعية لم تؤذِ بأي شكل من الأشكال صورتها التي كانت تلقى استحساناً في الغرب، وربما كانت مصدر إلهام لهتلر أيضاً. إن الأنظمة الإمبريالية والاستعمارية الجديدة التقليدية تعكس العديد من التنويعات حتى فيما يتعلّق بالمسائل المتشابهة[2].

لقد اتضح كم هو صعب إلى حد مذهل تحقيق الأهداف التقليدية في العراق بالرغم من الظروف المؤاتية على نحو نادر المثيل كما سبق وأسلفنا. وقد برزت المعضلة في الجمع بين إعطاء قدرٍ من الاستقلالية وبين السيطرة المُحكمة بشكلٍ صارخ بُعيد الغزو بفترة وجيزة، حين أجبرت المقاومة غير العنفية الغُزاة على القبول بمبادرات عراقية أكثر بكثير مما توقعوا. وهذا ما أثار الاحتمال الكابوسي بقيام عراق سيِّد وديمقراطي نوعاً ما، يأخذ مكانه داخل تحالف شيعي فضفاض يضم إيران والشطر الشيعي من العراق وربما المناطق المجاورة ذات الأغلبية الشيعية من بعض دول الخليج؛ تحالف يُسيطر على معظم نفط العالم ويكون مستقلاً عن واشنطن.

لا بل من الجائز أن يتطوّر الوضع إلى ما هو أسوأ من ذلك: فقد تتخلّى إيران عن أية آمال قد تكون عقدتها على تحرّر أوروبا من ربقة الولايات المتحدة، وتيمم وجهها شرقاً. خلفية وثيقة الصلة جداً بالموضوع ناقشها سليغ هاريسون،

الاختصاصي البارز في هذه المواضيع. يُلاحظ هاريسون أن "المفاوضات النووية ما بين إيران والاتحاد الأوروبي تقوم على صفقة عَجَز هذا الأخير بفعل التعويق الأميركي عن الوفاء بها". وتنصّ الصفقة على أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم، ويأخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه في المقابل تقديم الضمانات الأمنية. كانت اللغة التي صيغ بها البيان المشترك "واضحة". جاء فيها أن "اتفاقاً مقبولاً بصورة متبادلة" لن يوفّر فقط "ضمانات موضوعية" بأن برنامج إيران النووي هو "للأغراض السلمية حصراً"، وإنما "سيقدم كذلك تعهّدات قاطعة حول المسائل الأمنية"[3].

وعبارة "المسائل الأمنية" هي إحالة مبطّنة إلى التهديدات الأميركية والإسرائيلية بقصف إيران، والاستعدادات للقيام بذلك. والنموذج المُساق دوماً في هذا الشأن، هو قصف إسرائيل لمفاعل أوزيراك العراقي في عام 1981، هذا القصف الذي دشّن، فيما يبدو، مشاريع صدّام للأسلحة النووية؛ مما يُثبت مرة أخرى أن العُنف ينزع إلى استيلاد العنف. ومن شأن أية محاولة لتنفيذ خطط مشابهة ضد إيران أن تفضي إلى انفجار العُنف، وهو ما تعيه واشنطن بالتأكيد. فخلال زيارة له لطهران، حذّر رجل الدين الشيعي واسع النفوذ مقتدى الصدر من أن ميليشياه سوف تدافع عن إيران في حال تعرّضها لأي هجوم؛ وهذه، كما قالت صحيفة **واشنطن بوست**، "واحدة من أقوى الإشارات حتى الآن إلى أن العراق يُمكن أن يتحول إلى ساحة معركة لأي نزاع غربي مع إيران، مما يثير شبح قيام الميليشيات الشيعية - أو حتى القوات المسلحة المدرّبة أميركياً وذات الأغلبية الشيعية - بصبّ جام غضبها على الجنود الأميركيين تعاطفاً مع إيران. وربما تغدو الكتلة الصدرية، التي سجّلت مكاسب لا يُستهان بها في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005، عمّا قريب أقوى قوة سياسية فردية في العراق. إنها تنهج عن وعي نهج الجماعات الإسلامية الناجحة الأخرى، شأن حماس في فلسطين، بمضافرتها ما بين المقاومة الشديدة للاحتلال العسكري من جهة، وتنظيم المجتمع على مستوى القاعدة وإسداء الخدمات للفقراء من جهة أخرى"[4].

وممانعة واشنطن في السماح بتناول قضايا الأمن الإقليمي ليست بالأمر

الجديد. فقد برزت أيضاً وأكثر من مرّة في المجابهة مع العراق. وفي الخلفية تقبع مسألة الأسلحة النووية الإسرائيلية، هذا الموضوع الذي تحظر واشنطن التطرّق إليه دولياً. وخلف هذا وذاك يكمن ما وصفه هاريسون عن حق "بالمسألة المركزية التي تواجه النظام العالمي للحدّ من الانتشار النووي"؛ ألا وهي استنكاف الدول النووية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الانتشار النووي "بالتخلّص تدريجاً من الأسلحة النووية الخاصّة بها" - وفي حالة واشنطن، التنكّر الرسمي لتلك الالتزامات(5).

إن الصين، وخلافاً لأوروبا، ترفض التهويل الذي تقوم به واشنطن؛ وهذا هو السبب الرئيسي للخوف المتعاظم من الصين لدى المخطّطين الأميركيين. إن القسم الأكبر من نفط إيران يذهب أصلاً إلى الصين، والصين تزوِّد إيران بالأسلحة، التي يُنظر إليها افتراضاً على أنها رادع للتهديدات الأميركية. والشيء الأدعى إلى عدم الارتياح بالنسبة إلى واشنطن أن "العلاقة الصينية - السعودية آخذة في التطور بصورة دراماتيكية"، بما فيها المساعدات العسكرية الصينية إلى المملكة العربية السعودية وحقوق التنقيب عن الغاز الممنوحة للصين. في عام 2005، أمّنت المملكة العربية السعودية حوالى 17 بالمئة من واردات الصين النفطية. ووقّعت شركات نفط صينية وسعودية اتفاقات فيما بينها لحفر الآبار وبناء مصفاة ضخمة (بالتضافر مع شركة "إيكسون موبيل" كشريك). ويُتوقع للزيارة المقرّر أن يقوم بها عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبد الله لبكين في كانون الثاني/يناير 2006 أن تؤدي إلى صدور مذكرة تفاهم صينية - سعودية تدعو إلى "زيادة التعاون والاستثمار بين البلدين في مجالات النفط، والغاز الطبيعي، والمعادن"(6).

يُلاحظ المحلّل الهندي آيجاز أحمد أن إيران قد "تبرز في غضون العقد القادم أو نحو ذلك، بوصفها الركيزة الفعلية قيد التكوّن لما باتت كل من الصين وروسيا تعتبرها شبكة أمان لا غنى عنها مطلقاً للطاقة الآسيوية، وذلك من أجل خلخلة مفاصل السيطرة الغربية على إمدادات الطاقة العالمية وضمان مقوّمات النجاح للثورة الصناعية الكبرى في آسيا". ومن المرجّح أن تنضم إليها كوريا الجنوبية وبلدان جنوب شرقي آسيا، وربما اليابان أيضاً. المسألة الحاسمة ههنا

هي كيف ستتصرّف الهند. لقد رفضت الهند الضغوط الأميركية للتراجع عن اتفاق عقدته مع إيران لبناء أنبوب لنقل النفط. ومن جهة أخرى، انضمت الهند إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التصويت لصالح مشروع قرار مناهض لإيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ كما انضمت إليهما في نفاقهما كون الهند ترفض نظام حظر الانتشار النووي الذي تبدو إيران لحد الآن ملتزمة به إلى حد بعيد. يقول أحمد إن الهند قد تبدّل موقفها سراً بفعل التهديد الإيراني بإنهاء صفقة غاز تبلغ قيمتها 20 مليار دولار. وفي وقت لاحق، حذّرت واشنطن الهند من أن "اتفاقها النووي مع الولايات المتحدة قد يُلغى" إذا لم تتجاوب الهند مع المطالب الأميركية، الأمر الذي استدعى رداً شديد اللهجة من وزارة الخارجية الهندية وإصدار السفارة الأميركية بياناً مراوغاً للتخفيف من حدّة التحذير[7].

أمام الهند خياران: قد تختار أن تكون بلداً تابعاً للولايات المتحدة، أو تنضم إلى كتلة آسيوية أكثر استقلالاً هي قيد التشكّل حالياً، مع روابط متعاظمة تشدّها إلى منتجي النفط في الشرق الأوسط. في سلسلة من التعليقات التنويرية، كتب نائب رئيس تحرير صحيفة هندو يقول: "إذا أُريد للقرن الحادي والعشرين أن يكون 'قرناً آسيوياً'، فلا مناص من وضع حدٍ لسلبية آسيا في مجال الطاقة". فبالرغم من أنها "تستضيف أكبر منتجي الطاقة وأسرع مستهلكي الطاقة نمواً في العالم"، فلا تزال آسيا تعتمد على "مؤسّسات، وأُطر تجارية، وقوات مسلحة من خارج القارّة لتُتاجر مع نفسها"، وهذه تركة مُوهنة من الحقبة الإمبريالية. وحجر العقد هو التعاون الهندي ـ الصيني. وأشار إلى أن الهند والصين استطاعتا في عام 2005 أن "تُذهلا المحلّلين في العالم أجمع بتحويلهما تنافسهما على حيازة أرصدة النفط والغاز في بلدان ثالثة إلى شراكة ناشئة قادرة على تغيير القوى الأساسية المحرّكة لسوق الطاقة العالمية". وفي كانون الثاني/يناير 2006، وُقِّعت في بيجينغ [بكين] اتفاقية "تمهِّد الطريق أمام الهند والصين لتتعاونا ليس في مضمار التكنولوجيا فحسب، بل وفي مجال استكشاف وإنتاج المواد الهيدروكربونية؛ شراكة من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى تغيير المعادلات الأساسية في قطاع النفط والغاز الطبيعي في العالم". وفي اجتماع عُقد في نيودلهي قبل ذلك ببضعة أشهر لمنتجي ومستهلكي الطاقة في آسيا، "كشفت الهند النقاب عن مخطط طموح لمدّ شبكة غاز ومنظومة أنابيب مأمونة

لنقل النفط تغطي القارة الآسيوية برمّتها وتبلغ تكاليفها 22،4 مليار دولار"، تمتد من حقول سيبيريا مروراً بآسيا الوسطى وصولاً إلى عمالقة الطاقة في الشرق الأوسط، وتضم فيما تضم البلدان المستهلكة أيضاً. أضف إلى ذلك أن البلدان الآسيوية "تحتفظ بما يزيد عن ترليوني دولار من العُملات الأجنبية، القسم الأكبر منها بالعملة الأميركية وإنْ كان الاحتراس مطلوباً والتعقّل يوحي بضرورة التنويع. وخطوة أولى في هذا السبيل يجري التفكير فيها حالياً، هي إقامة سوق آسيوية للنفط تعتمد العملة الأوروبية "اليورو". إن وقعها على النظام المالي العالمي وعلى ميزان القوى العالمية يُمكن أن يكون هائلاً. ويتابع [الصحفي الهندي] تحليله مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "ترى في الهند الحلقة الأضعف في السلسلة الآسيوية الصاعدة، وهي لذلك تحاول جاهدة أن تُبعد نيودلهي عن مهمة خلق عمارة إقليمية جديدة بالتلويح لها بالجزرة النووية ووعدها بوضعية القوة العالمية إذا ما تحالفت معها". ولذا فهو يحذّر من أنه إذا كان للمشروع الآسيوي أن ينجح، "فعلى الهند أن تقاوم لزاماً تلك المغريات". وثمة أسئلة مماثلة تطرح نفسها فيما خصّ "منظمة شنغهاي للتعاون" التي تأسست عام 2001 لتكون بمثابة ثقل روسي ـ صيني موازن لتمدّد النفوذ الأميركي نحو آسيا الوسطى السوفييتية السابقة، وتتطوّر "حالياً بسرعة فائقة إلى كتلة أمنية إقليمية يُمكن أن تضم عما قريب أعضاء جُدداً كالهند وباكستان وإيران"، على ما نقل المراسل المخضرم في موسكو فريد وير، وقد تصبح "حلفاً عسكرياً أوراسيا يُباري ويُنافس حلف الناتو"[8].

إن احتمال توجّه أوروبا وآسيا نحو مزيد من الاستقلالية كان ومنذ الحرب العالمية الثانية، مبعث قلق شديد للمخطّطين الأميركيين، وقد ازدادت المخاوف ازدياداً كبيراً مع استمرار تبلور النظام المثلث الأقطاب، فضلاً عن أوجه التعاون والتعامل الجديدة بين دول الجنوب، وارتباطات الاتحاد الأوروبي المتنامية مع الصين[9].

كان في متصوّر الاستخبارات الأميركية أن الولايات المتحدة في الوقت الذي ستُحكم فيه سيطرتها على نفط الشرق الأوسط للأسباب التقليدية المعروفة، سوف تعوّل هي نفسها أساساً على موارد الحوض الأطلسي الأكثر ثباتاً (غرب

إفريقيا، نصف الكرة الغربي). لكن التحكّم بنفط الشرق الأوسط هو اليوم أبعد ما يكون عن الثبات، هذا عدا عن أن تلك الآمال تهدّدها المستجدّات الحاصلة في نصف الكرة الغربي والمتسارعة بفعل سياسات إدارة بوش التي تركت الولايات المتحدة معزولة على الساحة الدولية بشكل لافت. لا بل إن إدارة بوش نجحت حتى في تنفير كندا، وهذا لعمري إنجاز رائع. كتبت جويل برينكلي تقول إن علاقات كندا بالولايات المتحدة هي اليوم أكثر "توتراً وتصادماً" من أي وقت مضى نتيجة رفض واشنطن قرارات "اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية" (NAFTA) المحابية لكندا. "ولهذا السبب، إلى حد ما، نجد كندا تعمل جاهدة على تعزيز علاقاتها بالصين، ويتحدّث بعض المسؤولين عن أن كندا قد تحوّل قسماً لا يُستهان به من تجارتها، ولاسيما النفط، من الولايات المتحدة إلى الصين". قال وزير الموارد الطبيعية الكندي إن رُبع كمية النفط التي تصدِّرها كندا في الوقت الحاضر إلى الولايات المتحدة قد يجد طريقه في غضون سنوات قليلة إلى الصين بدلاً منها. وتلقت سياسة واشنطن النفطية ضربة إضافية بقيام المصدِّر الأكبر للنفط في نصف الكرة الغربي، فنزويلا، بنسج أوثق علاقات ربما تقيمها دولةٌ في أميركا اللاتينية مع الصين، وهي تخطّط لبيع كميات أكبر فأكبر من النفط إلى الصين كجزء من جهودها الهادفة إلى تقليص اعتمادها على الحكومة الأميركية المعادية لها على نحو سافر. إن أميركا اللاتينية ككل تعكف على تعزيز علاقاتها التجارية وغير التجارية مع الصين. وهي إذ تواجه بعض النكسات، إلا أن توسيع نطاقها هو المرجَّح، ولاسيما مع الدول المصدِّرة للمواد الأولية كالبرازيل وتشيلي[(10)].

في غضون ذلك، تزداد العلاقات بين كوبا وفنزويلا وثوقاً، وكل منهما تعوِّل على ما تتمتع به من مزايا نسبية: فنزويلا تزوِّد كوبا بنفط رخيص الثمن، وفي المقابل تُنظِّم كوبا برامج للصحة ومحو الأميّة، فتُرسل إلى فنزويلا آلاف المهنيين والمدرّسين والأطباء المهرة حيث يعملون في أفقر مناطق البلاد وأشدّها إهمالاً، شأنهم في كل مكان من العالم الثالث. والمشاريع الكوبية ـ الفنزويلية المشتركة هذه تمتدّ إلى بلدان منطقة الكاريبي حيث يؤمِّن الأطباء الكوبيون العناية الصحية للآلاف من سكّانها بتمويل فنزويلي. ويصف سفير جامايكا لدى كوبا "عملية المعجزة"، كما تُسمى [تلك المشاريع]، بأنها "مثال للتكامل والتعاون بين

الجنوب والجنوب"، وهي تولِّد حماسة كبيرة في صفوف الغالبية الفقيرة. والمساعدة الطبيّة الكوبية هذه مرحّبٌ بها في أمكنة أخرى كذلك. واحدةٌ من الفواجع الرهيبة التي شهدتها السنوات الأخيرة كانت الزلزال الذي ضرب باكستان في تشرين الأول/أوكتوبر 2005. فبالإضافة إلى أعداد القتلى والجرحى الضخمة، ثمة أعداد غير معروفة من الناجين كُتب عليهم أن يواجهوا طقس الشتاء القارس بالقليل من الملاذ والمآكل والمساعدة الطبيّة. وعلى المرء أن يلتفت إلى صحافة جنوب آسيا ليقرأ أن "كوبا قد أرسلت أكبر مفرزة من الأطباء وأشباه الأطباء إلى باكستان"، متكفّلة بكل المصاريف (ربما بتمويل فنزويلي)، وأن الرئيس مشرّف أعرب عن "عميق امتنانه" لما أبدته الفرق الطبيّة الكوبية من "شجاعة وعاطفة". وقيل إن تلك الفرق كانت تضم أكثر من ألف مهني متمرّس، 44 بالمئة منهم نساء، ظلّوا يعملون في القرى الجبلية النائية، "وهم يقيمون داخل خيم في طقس جليدي ووسط بيئة ثقافية غريبة عنهم"، حتى بعدما أن غادرت فرق الإغاثة الغربية، وقد أقاموا تسعة عشر مستشفى ميدانياً ويعملون بالتناوب 12 ساعة متواصلة[11].

لا بل إن بعض المحلّلين قد ألمحوا إلى إمكانية اتحاد كوبا وفنزويلا، وهذه خطوة في اتجاه المزيد من اندماج دول أميركا اللاتينية ضمن كتلة تكون أكثر استقلالاً عن الولايات المتحدة. وقد انتسبت فنزويلا إلى "ميركوسور"، أي الاتحاد الجمركي لأميركا الجنوبية، ووصف الرئيس الأرجنتيني نستور كيرشنر الخطوة بأنها "مَعْلَمٌ" على طريق تطوّر هذه الكتلة التجارية، ورحّب بها الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا باعتبارها "فصلاً جديداً في تكامُلنا". ويلفت الخبراء المستقلّون إلى أن "انضمام فنزويلا إلى الكتلة إنما يُعزّز رؤيتها الجيوسياسية عن امتداد ميركوسور في آخر المطاف إلى سائر أرجاء المنطقة". وفي اجتماع أُقيم احتفالاً بانضمام فنزويلا إلى ميركوسور، قال الرئيس الفنزويلي شافيز: "لا يُمكننا أن نسمح بأن تبقى هذه مشروعاً اقتصادياً بحتاً، مشروعاً للنُخب وللشركات المتعددة الجنسيات"، مشيراً هنا دونما مواربة إلى "اتفاقية الأميركيتين للتجارة الحُرة" التي رعتها الولايات المتحدة وأثارت معارضة شعبية قوية. كذلك زوّدت فنزويلا الأرجنتين بمادة الفيول لتفادي حصول أزمة طاقة لديها، واشترت ثُلث ديون الأرجنتين تقريباً الصادرة في عام

2005؛ وهذا مجرد عامل واحد في مسعى المنطقة جمعاء إلى تحرير أقطارها من تحكُّم صندوق النقد الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، بمقدّراتها بعد عقدين من الآثار الكارثية للامتثال لتوصياته. "لقد تصرّف (صندوق النقد الدولي) تجاه بلدنا كمروِّجٍ وأداة لسياسات أشاعت الفقر والشقاء بين أبناء الشعب الأرجنتيني". هذا ما قاله الرئيس كيرشنر وهو يُعلن عن قراره بدفع ما يقرب من تريليون دولار للتخلّص من براثن صندوق النقد الدولي إلى الأبد. وإذ خالفت الأرجنتين مخالفة جذرية توجيهات وتوصيات صندوق النقد الدولي، فقد تعافت بدرجة ملحوظة من الكارثة التي خلّفتها سياسات الصندوق[12].

والخطوات نحو اندماج المنطقة وتكاملها المستقلّ حقّقت مزيداً من التقدم بانتخاب إيفو موراليس رئيساً في بوليفيا في كانون الأول/ديسمبر 2005، وهو أول رئيس للجمهورية من سكّان البلاد الأصليين الذين يُشكّلون الغالبية فيها. وتحرّك موراليس بسرعة للتوصل إلى اتفاقات للطاقة مع فنزويلا. وأفادت صحيفة **فايننشال تايمز** بأن "هذه خطوات متوقعة لتدعيم أسس الإصلاحات الراديكالية الآتية لاقتصاد بوليفيا وقطاع الطاقة فيها"، وهي التي تملك احتياطياً هائلاً من الغاز هو الثاني من حيث الحجم بعد فنزويلا في أميركا الجنوبية. كذلك تعهّد موراليس بأن يعمل على إبطال السياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجتها بوليفيا بصرامة طوال خمس وعشرين سنة، مما ترك البلاد ذات دخل على أساس الفرد من السكّان أدنى مما كان عند البداية. ولم يتوقف العمل بالبرامج الليبرالية الجديدة خلال تلك الفترة إلّا حين أجبر السخط الشعبي الحكومة على التخلّي عنها، مثلما حصل عندما اتبعت نصيحة البنك الدولي بخصخصة إمدادات المياه بحجّة تصويب الأسعار، فكان أن حُرم الفقراء من الوصول إلى المياه[13].

و"التخريب" الفنزويلي كما يُوصف في واشنطن، آخذٌ بالامتداد إلى الولايات المتحدة كذلك. وربما يدعو ذلك إلى التوسُّع في سياسة "احتواء" فنزويلا التي أمر بها بوش في آذار/مارس 2005. نقلت صحيفة **واشنطن بوست** في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 خبراً مؤداه أن مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ بعثوا برسالة إلى "تسعٍ من شركات النفط الكبرى جاء فيها: نظراً للزيادة الهائلة المتوقعة على فواتير التدفئة الشتوية، نريد منكم أن تتبرعوا

ببعضٍ من أرباحكم القياسية لمساعدة ذوي الدخل المحدود على تغطية تلك النفقات". فلم يتلقوا سوى ردٍ واحد من شركة "سيتغو" الفنزويلية. عرضت سيتغو أن تزود سكّان بوسطن من ذوي الدخل المحدود بنفط رخيص الثمن، وسكّان مدن أخرى في وقت لاحق. فجاء الردّ من وزارة الخارجية [الأميركية] بأن شافيز إنما يفعل ذلك لتحقيق "مكاسب سياسية" ليس إلّا؛ إن هذا "مماثل نوعاً ما لتقديم كوبا منحاً دراسية لشباب أميركيين محرومين في كلّيات الطب بكوبا"؛ وذلك على خلاف تماماً مع المساعدة المقدّمة من جانب الولايات المتحدة وبلدان أخرى، التي تجسِّد الغيرية الصافية بأسمى صورها. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه العاطفة وسماحة القلب ستجد من يقدّرها حقّ قدرها لدى من سيحصلون على "الـ 12 مليون غالون من وقود التدفئة بأسعار محسومة (تزوّدهم بها سيتغو)، ولاسيما المؤسّسات الخيرية المحلية و45 ألف أُسرة من ذوي الدخل المحدود في ماساتشوستس". إن الوقود سيوزَّع على الفقراء الذين يواجهون ارتفاعاً في أسعار النفط يتراوح بين 30 و50 بالمئة، ومن يتلقون "إعانة وقود هزيلة تثير الشفقة، لذلك تُعدّ هذه [التقدمة] بمثابة غوث كبير للناس الذين لن يتمكّنوا من قضاء فصل الشتاء من دونها"، بحسب مدير الهيئة غير الربحية التي توزِّع وقوداً زهيد الثمن على "ملاجىء المشردين ومصارف الطعام والجماعات الإسكانية ذات الدخل المحدود". وقال أيضاً بأنه "يأمل في أن تطرح الصفقة 'تحدياً ودّياً' على شركات النفط الأميركية - التي أفادت مؤخراً عن جني أرباح فصلية قياسية - فتستخدم كسبها غير المتوقع هذا لمعاونة الأُسر الفقيرة على تخطّي فصل الشتاء"، إنما عبثاً على ما يظهر[14].

بالرغم من أن أميركا الوسطى قد انضبطت إلى حد بعيد بفعل العنف والإرهاب الريغانيين، إلّا أن ما تبقى من نصف الكرة الغربي ما فتىء يخرج عن نطاق السيطرة، ولاسيما من فنزويلا إلى الأرجنتين، التي كان يُضرب بها المثل من جانب صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة [الأميركية] إلى أن انهار اقتصادها تحت وطأة السياسات التي فُرضت عليها. فقد صار السكان الأصليون [الأروميون] أكثر حركية وتأثيراً، وبخاصة في بوليفيا والإكوادور، وكلاهما بلدان منتجان رئيسيان للطاقة؛ فهم إما يريدون أن يكون النفط والغاز في عُهدة القوى المحلّية أو يعارضون - في بعض الحالات - إنتاجهما جملة وتفصيلاً. فالعديد من

السكّان الأصليين لا يرون، فيما يبدو، سبباً لأن تُمزَّق حياتهم ومجتمعاتهم وثقافاتهم أو حتى تُدمَّر كي يتسنى لسكّان نيويورك الجلوس في سياراتهم الرياضية متعدّدة الأغراض في طوابير متوقفة من شدّة الزحام. والبعض منهم يُنادي حتى بقيام "أمة هندية" في أميركا الجنوبية. في هذه الأثناء يعمل التكامل الاقتصادي الجاري على قدم وساق على تغيير الأنماط التي تعود زمنياً إلى عهد الفتوحات الإسبانية، حيث النُخب والاقتصادات الأميركية اللاتينية مرتبطة بالقوى الإمبريالية وليس ببعضها البعض. وإلى جانب التفاعل والتعامل المتنامي بين الجنوب والجنوب على نطاق أوسع فأوسع، تتأثر هذه التطوّرات بقوة بما تقوم به المنظمات الشعبية التي تتلاقى معاً في إطار حركات العدالة العالمية غير المسبوقة دولياً؛ تلك التي تُدعى على سبيل النكتة بـ "مناهضة العولمة" لا لشيء إلّا لأنها تحبّذ عولمةً تخدم مصالح الشعوب لا المستثمرين أو المؤسّسات المالية. أكثر من سبب يحملنا على القول إن السيطرة الأميركية على العالم تبدو هشة وسريعة العطب؛ هذا ناهيك عن الضرر الذي حلّ بها على أيدي مخطّطي بوش أنفسهم.

وإحدى عواقب ذلك هي أن انتهاج إدارة بوش السياسة التقليدية المتمثّلة في إعاقة الديمقراطية باتت دونه عوائق جديدة. فليس من السهل بعد اليوم اللجوء، كما في السابق، إلى الانقلابات العسكرية أو الإرهاب الدولي للإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطياً، مثلما تبيّن لمخطّطي بوش على نحو يرثى له في عام 2002 في فنزويلا. إذن لا بد من اتباع "خيط التواصل المتين" بطُرُق أخرى في جميع الأحوال. ففي العراق، كما شاهدنا، أجبرت المقاومة اللاعنفية واسعة النطاق واشنطن ولندن على السماح بإجراء انتخابات لطالما سعتا إلى التملّص منها. والمسعى اللّاصق لتخريب الانتخابات بإغداق مزايا وأفضليات مهمّة على مرشّح الإدارة المفضّل وطرد وسائل الإعلام المستقلّة، مُني بالفشل الذريع هو الآخر. إن واشنطن تواجه متاعب إضافية. فالحركة العُمالية العراقية تُحرز تقدماً ملموساً بالرغم من معارضة سلطات الاحتلال. والوضع أشبه ما يكون بأوروبا واليابان غداة الحرب العالمية الثانية، حين كان الهدف الأساسي للولايات المتحدة وبريطانيا هو تقويض أركان الحركات العُمالية المستقلّة ـ كما الشأن في الداخل ولأسباب مشابهة: فالحركة العُمالية المنظّمة تُسهم وبطرق نوعية شتّى في

الديمقراطية الفاعلة عبر الانخراط الشعبي. والعديد من التدابير التي كانت تُتخذ في ذلك الحين، كمنع الغذاء ودعم الشرطة الفاشية، لم تعد مُتاحة بعد الآن. كما لم يعد بالمقدور بعد اليوم الاعتماد على البيروقراطية العُمالية "للمعهد الأميركي لإنماء العمل الحُر" (AIFLD) في المساعدة على النيل من النقابات العمالية. إن بعض النقابات العمالية الأميركية تُساند اليوم العُمال العراقيين، تماماً كما تفعل في كولومبيا، حيث يُقتل من نشطاء تلك النقابات أكثر من أي مكان آخر في العالم. إن النقابات اليوم تحظى على الأقل بمساندة اتحاد عمال الصلب الأميركي وغيره، فيما تواصل واشنطن تقديم موارد مالية طائلة إلى الحكومة، التي تتحمّل قدراً كبيراً من المسؤولية[15].

وبرزت مشكلة الانتخابات في فلسطين بالطريقة نفسها تقريباً كما في العراق. ومثلما أشرنا آنفاً، أبت إدارة بوش أن تسمح بإجراء انتخابات هناك إلّا بعد موت ياسر عرفات، لإدراكها أن الرجل الخطأ سيفوز فيها. وبعد موته، وافقت الإدارة على السماح بالانتخابات، متوقعة فوز مرشحي السلطة الفلسطينية المفضّلين لديها. وتشجيعاً منها لهذه النتيجة، لجأت واشنطن إلى الأساليب التخريبية نفسها تقريباً كما فعلت في العراق، وفي كثير من الأوقات قبل ذلك. فاستخدمت المساعدات الأميركية "كقناة غير منظورة" في مسعى منها إلى "زيادة شعبية السلطة الفلسطينية عشية الانتخابات الحاسمة التي يواجه فيها الحزب الحاكم تحدّياً خطيراً من حركة حماس الإسلامية الراديكالية"، صارفةً قرابة مليوني دولار "على بضع عشرات من المشاريع السريعة قبل الانتخابات المقرّرة هذا الأسبوع لتحسين صورة منظمة فتح الحاكمة في أعين الناخبين". في الولايات المتحدة أو أي بلد غربي، حتى التلميح الخفيف إلى حصول مثل هذا التدحل الأجنبي كفيل بتدمير المرشّح، لكن الذهنية الإمبريالية المتجذّرة عميقاً في العقول تُشرعن إجراءات روتينية كهذه في أمكنة أخرى. على كلٍ، المحاولة لتخريب الانتخابات [الفلسطينية] منيت مُجدداً بفشل ذريع[16].

بات على الحكومتين الأميركية والإسرائيلية الآن أن تكيّفا نفسيهما للتعامل بطريقة أو بأخرى مع حزب إسلامي راديكالي يقترب من موقفهما الرفضي التقليدي وإنْ كان لا يتطابق معه تمام التطابق، هذا على الأقل إذا كانت حماس

تعني فعلاً أنها موافقة على هدنة غير محدّدة على الحدود الدولية كما يُعلن قادتها. على النقيض من ذلك، تصرّ الولايات المتحدة وإسرائيل على وجوب أن تحتفظ إسرائيل بأجزاء كبيرة ومهمّة من الضفة الغربية (ومن مرتفعات الجولان المنسية). إن رفض حماس القبول "بحق إسرائيل في الوجود" يُشابه رفض أميركا وإسرائيل القبول "بحق فلسطين في الوجود" - وهذا مفهوم غير معهود في الشؤون الدولية. فالمكسيك تقبل بوجود الولايات المتحدة إنما ليس "بحقّها المجرّد في الوجود" على نصف أراضي المكسيك تقريباً المنتزعة بالفتوحات العسكرية. إن تعهّد حماس الرسمي "بتدمير إسرائيل" يضعها على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، التي أخذت على نفسها عهداً رسمياً بألا تكون هناك "دولة فلسطينية إضافية" (إلى جانب الأردن)، هذا إلى أن خفّفتا جزئياً في السنوات القليلة الماضية من موقفهما الرفضي المتشدّد على نحو ما مرّ معنا سابقاً. حتى لو لم تقل ذلك، فلن يكون الأمر بمثابة مفاجاة كبيرة إنْ وافقت حماس على بقاء اليهود في مناطق متفرّقة من إسرائيل الحالية، فيما تبني فلسطين مستوطنات ضخمة وتنفّذ مشاريع واسعة للبنية التحتية بغية الاستيلاء على أراضٍ وموارد طبيعية لها قيمتها، مجزّئة إسرائيل عملياً إلى كانتونات غير قابلة للحياة، مفصولة فعلياً عن بعضها بعضاً وعن الشطر الصغير من القدس حيث سيُسمح لليهود بالبقاء أيضاً. وقد تُوافق على أن تسمّي تلك الأشلاء "دولةً". إذا قُدِّمت مقترحات كهذه، فسوف نعتبرها - بحق - بمثابة ارتداد إلى النازية، وهو ما قد يستدعي بعض التأمل. لو طُرحت مثل هذه المقترحات، فسيكون موقف حماس من حيث الجوهر شبيهاً بموقف الولايات المتحدة وإسرائيل في السنوات الخمس الماضية، بعدما انتهتا إلى القبول بشكلٍ مُفقر من أشكال "الدولة" [الفلسطينية]. إننا لا نُجانب الإنصاف فيما لو وصفنا حماس بأنها منظمة راديكالية، متطرّفة، عنيفة، وتُشكّل تهديداً خطيراً للسلام وللتسوية السياسية العادلة. لكن المنظمة ليست أبداً وحدها في هذا الموقف.

في أماكن أخرى، أصابت الوسائل التقليدية لتقويض أُسس الديمقراطية نجاحاً. ففي هاييتي، مثلاً، عمل "المعهد الجمهوري الدولي"، وهو مجموعة بناء الديمقراطية العزيزة على قلب إدارة بوش، عمل دونما كلل على تشجيع المعارضة للرئيس أريستيد، وساعده في ذلك احتباس المعونة الماسّة للغاية بحجج مشكوك

فيها بأحسن الأحوال. وعندما بدا أن أريستيد ربما يفوز في أية انتخابات حقيقية، اختارت واشنطن والمعارضة الانسحاب، وهو حيلة معهودة لتشويه سمعة الانتخابات التي ستتمخّض عن النتيجة غير المتوخاة: نيكاراغوا في عام 1984 وفنزويلا في كانون الأول/ديسمبر 2005 مثالان لا بد وأن يكونا مألوفين. تبع ذلك وقوع انقلاب عسكري، وطرد الرئيس من البلاد، وشيوع الإرهاب والعُنف بشكل واسع تخطّى كل ما عُرف في عهد الحكومة المنتخبة[17].

إن دوام "خيط التواصل المتين" واستمراره إلى يومنا الحاضر إنما يُظهر مجدداً أن الولايات المتحدة لا تختلف بشيء عن سواها من الدول المتجبّرة. فهي تعمل من أجل المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للفئات المهيمنة من سكان البلاد على أنغام العبارات المنمّقة عن إخلاصها لأسمى القيم. وهذا في حُكم الشائع تاريخياً، ويُفسّر لنا لماذا لا يعير الناس العقلاء أدنى التفات إلى إعلانات النوايا الحسنة الصادرة عن الزعماء أو إلى الأوسمة التي يمنحها أتباعهم.

كثيراً ما يسمع الواحد منّا النقّاد المولعين بالانتقاد يتشكّون من الخلل إنما لا يطرحون حلولاً. وثمة ترجمة دقيقة لهذه التهمة: "إنهم يطرحون حلولاً، لكنني لا أستسيغها". وبالإضافة إلى المقترحات التي لا بد وأن تكون قد صارت مألوفة بصدد التعاطي مع الأزمة التي تتخذ أبعاداً مصيرية، هناك بضعة مقترحات بسيطة برسم الولايات المتحدة سبق لنا ذكرها: (1) القبول بالسلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛ (2) التوقيع على اتفاقية كيوتو والعمل بأحكامها؛ (3) ترك القيادة للأمم المتحدة في الأزمات الدولية؛ (4) اعتماد التدابير الدبلوماسية والاقتصادية بدلاً من الإجراءات العسكرية في مجابهة الإرهاب؛ (5) الالتزام بالتفسير التقليدي لميثاق الأمم المتحدة؛ (6) التخلّي من استعمال حق النقض [الفيتو] في مجلس الأمن وإبداء "الاحترام اللائق لرأي البشرية" كما جاء في إعلان الاستقلال [الأميركي]، حتى لو عارضت مراكز القوى ذلك؛ (7) تخفيض الإنفاق العسكري تخفيضاً حاداً وزيادة الإنفاق الاجتماعي زيادةً كبيرة. بالنسبة لمن يؤمنون بالديمقراطية، هذه مقترحات محافظة للغاية: فهي كما يبدو آراء غالبية المواطنين الأميركيين، وفي معظم الحالات الغالبية الساحقة منهم. إنها في تعارض جذري مع السياسة العامّة. لا

ريب في أننا لا نستطيع أن نكون جد واثقين من حالة الرأي العام حول هذه المسائل بالنظر إلى خاصية أخرى من خصائص العجز الديمقراطي: فهي قلّما تدخل دائرة النقاش العام، والحقائق الأساسية نادراً ما تُعرف. لذلك، في مجتمع على درجة عالية من التذرّر، يكون الجمهور محروماً إلى حد بعيد من الفرصة لتكوين آراء مدروسة.

اقتراحٌ محافظ آخر هو أن الحقائق والمنطق والمبادىء الأولية والأخلاقية يجب أن تهمّ الجميع. ومن يتجشمون عناء الأخذ بهذا الاقتراح سرعان ما سيجدون أنفسهم وقد تخلّوا عن قسم كبير من المعتقدات المألوفة، وإنْ كان من الأسهل كثيراً عليهم بلا شك ترديد "مزامير" تخدم صاحبها. ومثل هذه الحقائق البسيطة تحملنا مسافة ما نحو بلورة إجابات أكثر تحديداً وتفصيلاً. وأهمّ من ذلك أنها تمهّد الطريق لوضعها موضع التطبيق؛ وتلك فرصة في متناولنا على أهون سبيل إذا ما عرفنا كيف نحرّر أنفسنا من أصفاد العقيدة [النافذة] والأوهام الخادعة.

لئن كان أمراً طبيعياً أن تسعى الأنظمة العقائدية إلى إشاعة أجواء التشاؤم واليأس والإحباط، إلّا أن الواقع هو غير ذلك. فقد أُحرز تقدمٌ لا يُستهان به على صعيد البحث الذي لا ينتهي عن العدالة والحرية في السنوات الأخيرة، مما ترك إرثاً يُمكن حمله قُدماً ومن منسوب أعلى من ذي قبل. إن الفرص السانحة للتعلّم والتنظيم متوافرة بكثرة. لكن كما في الماضي، من غير المحتمل أن تمنح الحقوق سلطات خيِّرة أو تُنال بأعمال متقطّعة، مثل المشاركة في بضع مظاهرات أو تحريك رافعة في فورة الحيوية المُشخصنة كل أربع سنوات التي تُصوَّر لنا على أنها "السياسة الديمقراطية" بعينها. فمثلما كانت الحال دائماً في الماضي، تتطلّب المهمة انخراطاً نشيطاً وتفانياً يومياً من أجل خلق - وإلى حد ما إعادة خلق - الركيزة الأساس لثقافة ديمقراطية فاعلة يضطلع فيها الجمهور بدورٍ ما في تقرير السياسات، ليس في المضمار السياسي فحسب الذي هو مستبعد منه إلى حد بعيد، بل وفي المجال الاقتصادي الحاسم أيضاً الذي هو مستبعدٌ منه من حيث المبدأ. إنّ هناك العديد من الطُرُق لإعلاء شأن الديمقراطية في الداخل، وحملها إلى آفاق جديدة. والفرص المتاحة لذلك وافرة، والتخلُّف عن اغتنامها قد تكون له عواقب وخيمة: على البلاد، وعلى العالم، وعلى الأجيال القادمة.



الهوامش

تصدير

(1) Gar Alperovitz, *America Beyond Capitalism* (Wiley, 2005). "القيم التاريخية" هي القيم المُعترف بها. أما القيم السارية المفعول بالنسبة للقويّ، فهناك، كما هي الحال دائماً، الكثير مما يُمكن قوله عنها أكثر مما قيل.

(2) Stuart Eizenstat, John Edward Porter, and Jeremy Weinstein, *Foreign Affairs*, January-February 2005.

(3) انظر خصيصاً كتابي: *Hegemony or Survival* (Metropolitan, 2003; updated, Owl, 2004). ولمزيد من المناقشة والمصادر البحثية، انظر طبعته الإلكترونية في الموقع التالي على الشبكة: www.americaempireproject.com.

الفصل الأول: صارخ ومروّع ومحتوم

(1) *New York Times*, 10 July 1955.

(2) عن هذا السجلّ المخزي، انظر: Howard Friel and Richard Falk, *The Record of the Paper* (Verso, 2004).

(3) لمثالٍ مقتضب، انظر مقالتي: "«Simple Truths, Hard Problems»", *Philosophy*, January 2005. هناك على حد علمي حالة واحدة تنطوي على رفض قاطع وصريح، هي العمل المُعتبر جداً لأستاذ القانون الدولي مايكل غلينون: Michael Glennon, *Limits of Law, Prerogatives of Power* (Palgrave, 2001), PP.171ff. إن رفضه للمبدأ، وربما يكون غير مقصود، مبني على الافتراض الضمني بأن المسؤولية لا تتجزأ. أما بقية حجّته ضد "الفلسفات الموضوعية" فمآلها هو نفسه. لمزيد من التعقيب، انظر مقالتي: «Moral Truisms, Emperical Evidence, and Foreign Policy», *Review of International Studies*, October 2003.

(4) Philip Zelikow, *National Interest*, Spring 2003. عن الوقائع، انظر: ActionAid, *Real Aid: An Agenda For Making Aid Work*, May 2005. إنهم يقدّرون حجم العون الحقيقي من جانب الدول الغنية بـ 0،1 بالمئة فقط من الدخل القومي، حيث تحلّ الولايات المتحدة وفرنسا في أدنى المراتب من حيث العون الحقيقي المقدّم (زهاء 90 بالمئة من "المساعدات الوهمية" تعود أدراجها إلى الدولة المانحة)، بينما تأتي الولايات المتحدة قريباً في أسفل القائمة حتى من حيث المساعدات الرسمية.

(5) Michael Phillips, *Wall Street Journal*, 27 January 2005. Jefferey Sachs, *New York*

بـعـدهـا. Times, 25 June 2005. Warren Hoge, *New York Times,* 3 September 2005
استتبت صورته بوصفه "الآمر الناهي"، عاد بولتون ووافق في وقت لاحق على بعض التسويات.

(6) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (Everyman's Library, 1994), volume 2, p. 355.

(7) Adam Smith, *The Wealth of Nations* (Modern Library, 1994), book 3, p.444.

(8) قريبة ربما من الممارسة الشائعة، الضمنية في العادة، لكن الصدق يسود في بعض الأحيان. انظر على سبيل المثال تأكيد وزير الدفاع الإسرائيلي بأن "القانون لا يعترف بالإرهاب إلّا كعمل ترتكبه 'المنظمات المعادية لإسرائيل' فقط". راجع: Chris McGreal, *Guardian,* 1 September 2005. Michael Kinsley, *Wall Street Journal,* 26 March 1987.

(9) Indira A.R. Lakshmanan, *Boston Globe,* 13 June 2005.

(10) Reuters, *New York Times,* 20 July 2005.

(11) Reuters, *New York Times,* 28 September 2005. Jimmy Burns, *Financial Times,* 29 September 2005. Ciaran Giles (AP), *Seattle Post-Intelligencer,* 13 October 2005. *El Pais,* 15 and 16 October 2005. رفضت القمة الإيبيرية - - الأميركية أن تنطلي عليها الدعوة إلى إنهاء الحرب الاقتصادية على كوبا، ونددت مجدّداً بـ "الحصار" الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، عادت الجمعية العامّة للأمم المتحدة ودعت من جديد إلى رفع الحظر الأميركي عن كوبا، بـ 183 صوتاً مقابل أربعة أصوات (هي أصوات الولايات المتحدة، إسرائيل، جزر المارشال وبالاو؛ مع امتناع مايكرونيزيا عن التصويت). هذا ولم ترد حتى كلمة واحدة عن ذلك في الصحافة. انظر كذلك: Jim Lobe, *Inter Press Service,* 12 May 2005.

(12) Graham Allison, *Foreign Affairs,* January-February 2004. وعن مولّر، انظر كتابي: *Hegemony or Survival,* p.200.

(13) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2005 Year Book. Reuven Pedatzur, *Ha'aretz,* 26 May 2005.

(14) كلام ماكس بوت، نقلاً عن: Roger Cohen, *New York Times,* 12 June 2005. Program on International Policy Attitudes (PIPA), news release, 6 April 2005. Max Boot, *New York Times,* 13 February 2003.

(15) Pedatzur, *Ha'aretz,* 26 May 2005.

(16) James Blight and Philip Bremer, *Sad and Luminous Days* (Rowman and Little field, 2002). حول الحقائق عن هذا الموضوع، انظر كتابي: *Hegemony or Survival,* p. 74.

(17) Robert McNamara, *Foreign Policy,* May-June 2005.

(18) Graham Allison, *Nuclear Terrorism* (Times Books 2004). كما أنه يستشهد بنداءات ودعوات قريبة للغاية.

(19) John Steinbruner and Nancy Gallagher, *Daeddalus,* Summer 2004.

(20) National Intelligence Council (NIC). *Global Trends 2015* (Washington, December 2000). US Space Command, *Vision for 2020,* February 1997. Pentagon, *Quadrennial Defense Review,* May 1977. عن الأمم المتحدة وعسكرة الفضاء، ولمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: *Hegemony or Survival,* PP. 209,230, 231-32.

(21) STRATCOM, «Essentials of Post-Cold War Deterrence,» 1995. من أجل اقتباسات مستفيضة من هذه الدراسة المهمّة ولمزيد من المصادر، انظر كتابي: New Military Humanism (Common Courage, 1999). وكذلك: Harold Brown, Report of Secretary of Defense to Congress on FY 1981 Budget, 28 January 1980. عن التسليم بالحاجة إلى تضليل الجمهور بشأن "الخطر السوفييتي"، انظر ص 130 من العمل الحالي.

(22) Air Force Space Command, *Strategic Master Plan FY06 and Beyond,* 1 October 2003 (التشديد في الأصل). Tim Weiner, *New York Times,* 18 May 2005.

(23) William Arkin, *Washington Post,* 15 May 2005. Walter Pincus, *Washington Post,* 16 March 2005.

(24) Tim Weiner, *New York Times,* 18 May 2005. Demetri Sevastopulo, *Financial Times,* 19 and 20 May 2005. Jehangir Pocha, *Boston Globe,* 1 August 2004، مستشهداً بما قاله محرّر مجلة *Jane's Defence Weekly*. انظر كذلك: Edward Cody, *Washington Post,* 12 April 2005؛ وأيضاً كتابي: *Hegemony or Survival* (الخاتمة). وعن الإنفاق، انظر: Simon Collard-Wexler et al., *Space Security 2004* (Northview Press, 2005).

(25) David C. Hardesty, *Naval War College Review,* Spring 2005. وكذلك مقالة عالم الفيزياء والمحلّل الاستراتيجي والزميل الصيني في معهد كنيدي هوي زانغ: Hui Zhang, *Financial Times,* 9 June 2005.

(26) Neil King, *Wall Street Journal,* 8 September 2005.

(27) Michael MccGwire, *International Affairs,* January 2005 (التشديد منه).

(28) Sam Nunn, *Financial Times,* 6 December 2004. Bruce Blair, *Defense Monitor* (Center for *Defense Information,* Washington), January-February 2004.

(29) Graham Allison, *Nuclear Terrorism*. انظر كذلك: Graham Allison, *Russia in Global Affairs* (online), September-October 2004.

(30) بروس بلير هو رئيس مركز المعلومات الدفاعية وضابط سابق مولج بإطلاق صواريخ "مانيوتمان"، *Washington Post,* 19 September 2004. Blair, *Defense Monitor,* January-February 2004. Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire* (Metropolitan, 2004), P. 288.

(31) عن جيمس والش، انظر: Stephen Fidler, *Financial Times,* 22 May 2005.

(32) انظر مقالة مارك هندرسون، المحرّر العلمي في صحيفة التايمز اللندنية: Mark Henderson, *Times,* 7 June 2005. كذلك: الافتتاحية الرئيسية في: 2005 *Financial Times,* 9 June. ومقال: Andrew Revkin, *New York Times,* 18 June 2005، والافتتاحية الرئيسية في: *Financial Times,* 20 June 2005.

(33) Clive Cookson, *Financial Times,* 19 February 2005. Andrew Revkin, *New York Times,* 29 September 2005. ثمة بحث لقاعدة بيانات وجد تقارير في ثلاث صحف محلية فقط. وعرضت صحيفة واشنطن بوست عيّنة مقتضبة لعروض جديرة بالذكر في اجتماع الجمعية الأميركية لتقدّم العلوم، مع التركيز على ورقة قُدمت عن التلوث في شمال الولايات المتحدة.

(34) Chicago Council on Foreign Relations, *Global Views 2004*. PIPA, *The Separate Realities of Bush and Kerry Supporters,* 21 October 2004.

(35) رسالة جورج تنيت إلى السناتور بوب غراهام بتاريخ 7 تشرين الأول/أوكتوبر 2002. عن هذه الرسالة وغيرها من الوثائق، انظر: John Prados, *Hoodwinked: The Documents That Reveal How Bush Sold Us a War* (New Press, 2004), Reuters, *Boston Globe*, 22 June 2005. Douglas Jehl, *New York Times*, 22 June 2005. Douglas Jehl and David Sanger, *New York Times*, 28 September 2004. NIC 2020 Project, *Mapping the* Global Future, December 2004. Douglas Jehl, *New York Times*, 14 January 2005. .Susan Glasser, *Washington Post*, 29 May 2005

(36) Alan Richards, *Middle East Policy*, Summer 2005. Scott Atran, «Lifting the Veil-the Face of Jihad in Southeast Asia,» Unpublished ms., Jakarta, Indonesia, August 2005. من بين عديد التقارير الصحفية، انظر: Jimmy Burns and Mark Hubard, *Financial Times*, 24 January 2003. Douglas Frantz et al., *Los Angeles Times*, 26 September 2004. Dana Priest and Josh White, *Washington Post*, 17 February 2005. انظر كذلك: Peter Spiegel, *Financial Times*, 20 October 2004، متحدثاً عن التقرير السنوي لمعهد لندن للدراسات الاستراتيجية حيث يستعرض آثار حرب العراق على الانتشار النووي، ويكرّر استنتاجاً سابقاً له بأن حرب العراق ضاعفت من الانتساب إلى تنظيم القاعدة، و"حملت شبكة إرهابية عابرة للقوميات غير مركزية ومراوغة [القاعدة] على أن تصبح أكثر 'افتراضية' وأكثر تلوّناً، وبالتالي أصعب على التحديد والتحييد". انظر محاضرة سكوت أتران: Scott Atran, «Confounding Terrorist Networks and Rogue States,» Centre National de la .Recherche Sientifique, Paris and University of Michigan, January 2004

(37) Royal Institute of International Affairs (RIIA), *Security, Terrorism and the UK*, July 2005. Richard Norton-Taylor, *Guardian*, 29 July 2005. Gerri Peev, *Scotsman*, 29 July .2005. MI5 website, 19 July 2005

(38) Alan Cowell, *New York Times*, 19 July 2005. Tony Thompson et al., *Guardian*, 31 .July 2005

(39) Bryan Bender, *Boston, Globe*, 17 July 2005. Greg Miller and Tyler Marshall, *Los Angeles Times*, 16 September 2005. Nawaf Obaid and Anthony Cordesman, Saudi Militants in Iraq, Center for Strategic and International Studies, 19 September 2005. Dan Murphy, *Christian Science Monitor*, 27 September 2005. John Ward Anderson, .Wasington Post, 19 October 2005

(40) Bender, *Boston Globe*, 17 July 2005. Peter Bergen and Alec Reynolds, *Foreign* .*Affairs*, November-December 2005

(41) Dan Murphy, *Christian Science Monitor*, 25 July 2005. Reuters, *Boston Globe* and .*Sydney Morning Herald*, 2 November 2005

(42) .Robert Pape, *New York Times*, 9 July 2005. B. Raman, Asia *Times*, 16 July 2005

(43) Fawaz A. Gerges, *The Far Enemy* (Cambridge, 2005), «Final Thoughts.»

(44) Anonymous (Michael Scheuer), *Imperial Hubris* (Brasseys, 2004). انظر كذلك: .Jonathan Randal, *Osama* (Knopf, 2004); Jason Burke, *Al-Qaeda* (I.B. Tauris, 2003)

(45) .Thomas Friedman, *New York Times*, 22 July 2005

(46) .Jack Synder, *National Interest*, Spring 2003

(47) .New York Times, 7 March 2003

(48) .Sheryl Gay Stolberg and Joel Brinkley, *New York Times*, 26 January 2005

(49) .Prados, *Hoodwinked*

(50) .Alan Cowell, *New York Times*, 29 April 2005. Memo from *Guardian*, 28 April 2005

(51) *Sunday Times* (London), 1 May 2005. Matthew Clark, *Christian Science Monitor*, 17 May 2005. Mark Danner, *New York Review of Books*, 9 June 2005. Thomas Wagner, AP, *Boston Globe*, 19 June 2005. عن ردّة فعل وسائل الإعلام، انظر: نشرة مؤسسة النزاهة والدقة في الكتابة الصحفية (FAIR)، Action Alert, 14 June 2005، مستشهدة بما جاء عند Michael Kinsley (*Los Angeles Times*) and Dana Milbank (Washington Post)، اللذين لم يكونا وحدهما في هذا التحوّل.

(52) Michael Smith, *Sunday Times* (London) defense commentator, New Statesman, 30 May 2005; *Los Angeles Times*, 23 June 2005; *Sunday Times* (London), 26 June 2005.

(53) .Ed Harriman, *Sunday Times* (London), 11 January 2004

(54) Michael Smith, *Sunday Times* (London), 1 May 2005. Chris Tudda, *Journal of Cold War Studies, Fall 2005*. للمزيد عن إسرائيل ولبنان، انظر كتابي: *Fateful Triangle* (South End,1983; updated, 1999). وعن الاعتراف الداخلي بالأسباب التي أدّت إلى الغزو، انظر كتابي: *World Orders Old and New* (Columbia, 1994; updated, 1996). وعن كوسوفو، انظر كتابي: **A New Generation Draws the Line** (Verso, 2000). James Risen and; David Sanger, *New York Times*, 15 october 2005، وقد وقعت هجمات داخل الأراضي السورية على ما ذكر الكاتبان.

(55) لمراجعة حديثة العهد، انظر: Irene Gendzier, *Middle East Report*, Spring 2005. انظر كذلك: *Dying to Forget* (Rowman and Littlefield) [قيد الطبع]. عن خرق الاتفاقية حول الأسلحة البيولوجية والسمّية ومادة الأنتراكس، انظر: Dominic Kennedy, Times (london), 9 August 2005، ورجعت فيها إلى دراسة جيوفري هولاند: Geoffrey Holland, «United States Exports of Biological Materials to Iraq: Compromising the Credibility of International Law,»، المتوافرة عبر "مركز الأبحاث حول العولمة" وموقعه على الشبكة: www.globalreasearch.ca.

(56) .James Glanz, *New York Times*, 17 April 2005. Associated Press, 3 June 2005 كلام [الصحفي الأردني] رامي عبد الرحمن، ورد في اتصال شخصي بيننا في شهر تشرين الأول/ أوكتوبر 2005.

(57) تضم قائمة مؤيدي وداعمي صدّام حسين جميع الوجوه البارزة تقريباً في إدارات ريغان، وبوش الأول، وبوش الثاني، ومرغريت ثاتشر. وعن السجّل اللافت لحزب بلير، حرب العمال الجديد، حتى عام 2001، انظر كتابي: *Hegemony or Survival*، وكذلك: Allison, *Nuclear Terrorism*.

(58) Michael Jansen, *Jordan Times*, 7 July 2005. Javier Blas, Carola Hoyos, and Steve Negus, *Financial Times*, 15 June 2005.

(59) اعتمدت في هذا القسم في المقام الأول على: Stephen Zunes, *Middle East Policy*, Spring 2004. وعن تعاون سوريا الاستخباراتي مع الولايات المتحدة في "الحرب على الإرهاب"، انظر كذلك: Steven Van Evera, *American Conservative*, 14 March 2005. في عام 1982، حلّت

كوبا محل العراق على لائحة الدول الداعمة للإرهاب. قبل ذلك بزمن وجيز، كانت الحرب الإرهابية التي تشنّها إدارة كنيدي على كوبا قد بلغت قمة في الضراوة.

(60) Stephen Zunes, *Middle East Policy*, Spring 2004. Zogby International P011, 7 April 2004. PUPA, *Americans on the Israel/Palestinian Conflict*, 8 May 2002. Mark Sappenfield, *Christian Science Monitor*, 15 April 2002. ولمزيد من المعطيات في هذا الصدد، انظر الفصل السابع من كتابي: *Hegemony or Survival*.

(61) Philip Shenon, *New York Times*, 6 June 2005. Ph. Shenon, *New York Times*, 21 October 2005.

(62) Thomas Oliphant, *Boston Globe*, 10 July 2005.

(63) «Treasury Office Has Four Agents Investigating Wealth of BinLaden, Saddam,» *White House Bulletin*, 29 April 2004. Marc Frank and Richard Lapper, *Financial Times*, 10 May 2004. Nancy San Martin, *Miami Herald*, 30 April 2004. Christopher Marquis, *New York Times*, 7 May 2004. وهذا الأخير يستشهد بأقوال لبوكوس. وعن منشأ هذا الهاجس القوي بكوبا، انظر ص ص 14–112 من العمل الحالي.

(64) Reuters, 23 July 2005.

(65) Robert Dreyfuss, *American Prospect*, 23 November 2005.

(66) Stephen Grey and Don Van Natta, *New York Times*, 26 June 2005. وعن الإرهاب ومصالح الاستخبارات في إيطاليا، انظر: Edward Herman and Frank Brohead, *The Rise and Fall of the Bulgarian Connection* (Sheridan Square, 1986). ولمعلومات جديدة عن دور الولايات المتحدة في هذا الصدد، انظر: Daniele Ganser, *NATO's Secret Armies (Frank Cass, 2005)*. لدى إعادة محاكمته، أُدين المتصدّق "لتأييده الأيديولوجي للجهاد الإسلامي"، لكن له أن يستأنف الحكم. انظر: Hugh Williamson et al., *Financial Times*, 29 August 2005.

(67) Keith Johnson, *Wall Street Journal*, 20 October 2005. Jose' Calvo, *El Pais, 20 October 2004*.

(68) عن بوش وبوسادا، انظر ص ص 12–13، 47 من العمل الحالي. وعن كونستانت، انظر كتابي: *Hegemony or Survival* p.204، وكتابي: *9-11 (Seven Stories, 2001)*.

(69) عن تلّيز، انظر: Duncan Campbell, *Guardian*, 4 March 2005. Carla Anne Robbins, *Wall Street Journal*, 27 April 2004. وعن جون نغروبونتي، انظر ص 187 من العمل الحالي.

(70) Michael Lind, *Financial Times*, 2 May 2005.

(71) Walter Hume Long, cited by Ian Rutledge, *Addicted to Oil* (I.B. Tauris, 2005). Stephen Rabe, *The Road to OPEC* (Texas, 1982).

(72) Zbigniew Brzezinski, *National Interest*, Winter 2003-4.

(73) فيما خصّ هذه المسائل، انظر الفصل الثالث من كتابي *Hegemony or Survival*، وكذلك: National Intelligence Council 2020 Project. انظر أيضاً الخاتمة في العمل الحالي.

(74) Arctic Power, «ANWR Fact of the Day,» posted 21 April 2005. النفاذ السريع إلى احتياطيات المنطقة القطبية لا ينبغي أن يُشكل مصاعب جمّة، وذلك من خلال تطوير سعة للنفط الحبيس لأغراض الطوارىء. انظر: Rutledge, *Addicted to Oil*, p.43.

(75) هذا ما يقوله المستشار في شؤون الطاقة الفرد كافالو: Alfred Cavallo, *Bulletin of the*

Atomic Scientists, May-June 2005. ليست هذه المرة الأولى التي يُهمّش فيها الأمن القومي من خلال استنزاف الاحتياطيات المحلية لمكاسب آنية. حالة أخرى هي البرنامج الخاص بالتقييد الإلزامي للحصص من النفط الأجنبي الذي بُدىء بتطبيقه عام 1959 ودام أربع عشرة سنة، وكان من "آثاره البعيدة المدى أنه استنزف بشكل خطير احتياطيات البلاد النفطية"، وفرض "عبئاً باهظاً على المستهلكين، قدّره (الخبير في شؤون النفط في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) م.أ. ألمان بأربعة مليارات دولار سنوياً في أوائل الستينيات من القرن العشرين"، من دون أي اكتراث بالأمن القومي، الدافع المزعوم لهذا القانون. انظر: John Blair, *The Control of Oil* (Pantheon, 1976), pp. 171ff. وقد تولى بلير الإشراف على التحقيقات الحكومية في صناعة النفط.

الفصل الثاني: دول خارجة على القانون

(1) John Rawls, *The Law of Peoples* (Harvard University Press, 1999). John Mikhail, *Stanford Journal of International Law*, 2000.

(2) Report of the International Law Commission on the work of its second session, 5 June-29 July 1950 (Document A/1316).

(3) John Murphy, *The United States and the Rule of Law in International Affairs* (Cambridge University Press, 2004), p.287. Pedatzur, *Ha'aretz*, 26 May 2005.

(4) Sanford Levinson, *Daedalus*, Summer 2004.

(5) Michael Isikoff, *Newsweek*, online edition (MSNBC.com), 19 May 2004. ألبرتو غونزاليس [وزير العدل الأميركي الحالي] بعث بمذكرة إلى الرئيس حول تطبيق اتفاقيات جنيف حول أسرى الحرب على النزاع مع القاعدة وطالبان؛ المذكرة مؤرّخة في 25 كانون الثاني/يناير 2002، ومتوافرة على الموقع الإلكتروني: www.washingtonpost.com.

(6) Levinson, *Daedalus*, Summer 2004. Burke, *Observer*, 13 June 2004. Dana Priest, *Washington Post*, 2 November 2005. عن السلوك الإجرامي للفرقة 82 المحمولة جواً، الذي يُمكن عزوه إلى "رفض الإدارة الإلحاح على التقيُّد بمعايير قانونية، معترف بها ومحدّدة بدقّة لمعاملة المحتجزين"، انظر: Human Rights Watch, «Leadership Failure,» 25 September 2005.

(7) Paust, *Columbia Journal of Transnational Law 43*, no. 3 (2005).

(8) Human Rights Watch press release, 24 April 2005, and report, «Getting Away with Torture? Command Responsibility for the US Abuse of Detainees,» April 2005. Amnesty International, press conference, 25 May 2005. Farah Stockman, *Boston Globe*, 26 May 2005. Alan Cowell, *New York Times*, 26 May 2005.

(9) Casey and Rivkin, *National Interest*, Spring 2005.

(10) MccGwire, *International Affairs* 81, no. 1 (January 2005); Philippe Sands, *Lawless World* (Viking, 2005). Peter Weiss, *Arab Studies Quarterly*, Spring-Summer 2002.Wayne Smith, *South Florida Sun-Sentinel*, 28 November 2003. Charles Lane, *Washington Post*, 29 June 2004. Eric Schmitt, *New York Times*, 11 November 2005.

(11) "إعلان القاضي بورغنتال"، محكمة العدل الدولية، 15 أيلول/سبتمبر 2004. "الحُكم بشأن جدار الفصل في المنطقة المحيطة بالفيه منّاشيه"، حكم المحكمة العُليا رقم 7957104 بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2005. "تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة"، مؤسّسة السلام في الشرق الأوسط، تشرين الثاني/نوفمبر 2004 ـ كانون الأول/يناير 2005. ولمزيد من التحليل لما انتهت إليه محكمة العدل الدولية من استنتاجات وقرار المحكمة العُليا المتنازع حوله، انظر: Noeman Finkelstein, «Reconciling Irreconcilables», *Geogetown Journal of International Law* (عدد قيد الطبع).

(12) Zunes, *Middle East Policy*, Winter 2004.

(13) Harald Frederiksen, *Middle East Policy*, Spring 2005.

(14) Michael Byers, *War Law: An Introduction to International Law and Armed Conflict* (Atlantic Books 2005), p. 85. Nermeen Al-Mufti, *Al-Ahram Weekly*, 21-27 October 2004.

(15) Al-Mufti, Al-Ahram Weekly, 21-27 October 2004.

(16) Richard Oppel, *New York Times*, 8 November 2004, Eric Schmitt, *New York Times*, 15 November 2004. Robert Worth, *New York Times*, 17 November 2004. Dexter Filkins and James Glanz, *New York Times*, 15 November 2004.

(17) Schmitt, *New York Times*, 15 November 2004. Filkins and Glanz, *New York Times*, 15 November 2004.

(18) Dexter Filkins, *New York Times*, 15 November 2004. وحول من أسماهم السكّان "بالموتورين القتلة" للفرقة 82 المحمولة جواً والمسؤولية التنفيذية عن أعمالهم، انظر الهامش رقم 6 أعلاه.

(19) Steven Weisman, *New York Time*, 30 January 2005. ولبحث إضافي في هذه النقطة، انظر ص 199 من العمل الحالي.

(20) Dr. Miles Schuman, medical network of the Canadian Centre for Victims of Torture, Nation, 24 November 2004. Annie Kelly and Alison Benjamin, *Guardian*, 15 December 2004. Annie Kelly, *Guardian*, 15 December 2004.

(21) Fadhil, *Guardian*, 22 December 2004. Erik Eckholm, *New York Times* 6 January 2005. Edmund Sanders, *Los Angeles Times*, 29 December 2004.

(22) Carr, *National Catholic Reporter*, 17 June 2005.

(23) Reuters, 15 October 2005. بحث لقاعدة بيانات عثر على تقارير بهذا الشأن في: *Los Angeles Times* and *Boston Globe*, 15 October 2005. وفي التاريخ نفسه، ظهر في صحيفة *Independent* (London) تقرير لوكالة Associated Press بقلم برادلي كلابر Bradley Klapper.

(24) Ahmed Hashim, *Current History*, January 2005. Aamer Madhani, *Chicago Tribune*, 5 October 2005. Farnaz Fassihi, *Wall Street Journal*, 13 October 2005. وللاطلاع على تقارير مشابهة، انظر: Dan Murphy and Jill Caroll, *Christian Science Monitor*, 12 October 2005.

(25) Luttwak, *Foreign Affairs*, January-February 2005.

(26) Mark Danner, *New York Times*, 6 January 2005. للوقوف على مثال لافت جرى تجاهله

تماماً وكانت له عواقب وخيمة، انظر كتابي: Necessary Illusions (South End, 1989); p. 138.
وعن سجلّ التعذيب الطويل، انظر: Alfred McCoy, *A Question of Torture* (Metropolitan, 2006). Les Roberts et al, «Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq,» *Lancet* (on line), 29 October 2004. وكذلك المسح السنوي (2005) للأسلحة الخفيفة الصادر عن المعهد العالي للدراسات الدولية (مقرّه جنيف). انظر أيضاً: Hamit Dardagan et al., *Iraq Body Count*, July 2005. الدراسة المنشورة في مجلة *Lancet* لم تأخذ الفلّوجة بعين الاعتبار. وهي لو فعلت ذلك، كما تقتضي طريقة اختيار العيّنات كيفما اتفق، لأصبح عدد القتلى على أبعد تقدير 268,000 قتيل وفقاً للمختصّ في شؤون العراق، أندرو كوكبورن: Andrew Cockburn, *Los Angeles Times*, 17 December 2005.

(27) Milan Rai, «Iraq Mortality,» 14 October 2005 (iraqmortality.org/iraq- mortality). Sabrina Tavernise, *New York Times*, 30 October 2005.

(28) Robert Worth, *New York Times*, 24 October 2005.

(29) Louise Roug, *Los Angeles Times*, 19 June 2005. Karl Vick, *Washington Post*, 21 November 2004. Peter Feuilherade, *Middle East International*, 15 April 2005.

(30) Anthony Shadid and Steve Fainaru, *Washington Post*, 20 August 2005. Bill Spindle, *Wall Street Journal*, 1 April 2005.

(31) عن الاستجابة لردّة فعل الحكومة البريطانية، انظر: Les Roberts et al., *Independent*, 12 December 2004، مقتطفة من رسالة مفتوحة إلى جاك سترو. وللمقارنة بين قبول العلماء ورفض وسائل الإعلام، انظر: Lila Gluterman, *Chronicle of Higher Education*, 27 January 2005.

(32) Sut Jhally et al., «The Gulf War: A Study of the Media, Public Opinion, and Public Knowledge,» February 1991 (المقال متوافر على الشبكة: www.Sutjhally.com). انظر كذلك: Justin Lewis, *Constructing Public Opinion* (Columbia, 2001), p.210. العيّنة كانت طلاباً من جامعة ماساتشوستس في أمهرست، الذين هم على الأرجح أكثر اطّلاعاً من الجمهور العام. وعن هجمات الحرب الكيميائية التي بدأها كنيدي في عام 1962، انظر الفصل الثاني من كتابي *Necessary Illusions*، والفصل الثاني أيضاً من كتابي *Hegemony or Survival* (الطبعة الإلكترونية). وكمادة بصرية مذهلة، انظر كتاب الصحفي والمصوّر فيليب جونز غريفيس: *Agent Orange* (Trolley, 2003)، الذي نُشرت عنه مراجعات صحفية في إنجلترا، لكنه ظل محل تجاهل عملياً في الولايات المتحدة. وإحدى السمات المثيرة للفضول للتعليقات على انتخابات 2004 الرئاسية كانت الحيرة إزاء "هوس وسائل الإعلام بفييتنام" (عنوان حلقة تلفزيونية لمحطة "سي أن أن" ضمّت معلّقين بارزين وأضفى طابعاً معتدلاً عليها هوارد كورتز، وأُذيعت في 12 أيلول/سبتمبر 2004). في الواقع، كانت حرب فييتنام غائبة فعلياً عن الحملة الانتخابية، حيث انحصرت في مسألة هامشية للغاية تتعلّق بسجل خدمة [المرشّح] جون كيري عام 1969 في دلتا الميكونغ، في عمق الجنوب، بعد مرور سبع سنوات على شنّ كنيدي الهجوم الاميركي المباشر على فييتنام الجنوبية وبعد سنتين من تحذير برنارد فال، المؤرّخ العسكري المرموق والخبير في شؤون فييتنام، بأن "فييتنام ككيان ثقافي وتاريخي... مهدّدة بالانقراض... حيث إن الريف يلفظ انفاسه تحت ضربات أضخم آلة حربية تُفلّت على بقعة بهذا الحجم"، Bernard Fall, *Last Reflections on a War* (Doubleday, 1967).

(33) لمناقشة آراء إيغناتييف بصدد هذه المسائل المتعلقة بالقانون الدولي وغيرها، انظر: Friel and

Falk, *The Record of the Paper*; Michael Walzer, *Arguing About War* (Yale University Press, 2004). وعن ممارسات "اليسار المحترم"، انظر الفصل الرابع من: Paul Street, *Empire and Inequality* (Paradigm, 2004), and *Z magazine*, May 2005.

(34) حول الرشاوى المتقنة وعمليات التجسّس المفصّلة التي سبقت الغزو، انظر: Harriman, *Sunday Times* (London) 11 January 2004، وص 38 من العمل الحالي. وكمثال واحد على العجز المطبق، انظر تقرير المفتش العام الخاصّ لإعمار العراق، الذي خلص إلى أن موظفي البنتاغون المدنيين المولجين بالمهمة لا يملكون "سياسة شاملة أو خطوطاً إرشادية منظّمة لاختيار العاملين في إدارة العراق ما بعد الحرب" Stephanie Kirchgaessner, *Financial Times*, 30 October 2005. انظر كذلك: Carl Kaysen et al, *War with Iraq* (American Academy of Arts and Sciences, 2002). Patric Cockburn, *Counterpunch*, 16-31 March 2004.

(35) الأسباب التي شُرحت بصراحة في حينه لكنها بقيت طي الكتمان منذ تلك الحين، هي أن واشنطن كانت تفضّل "طغمة عسكرية عراقية ذات قبضة حديدية من دون صدّام حسين" (كما ذكر توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 7 حزيران/ يونيو 1991)، لكن ما دون ذلك، سيبقى حسين يفي بالمراد، لأن واشنطن وحلفاءها "يرون بالإجماع أنه أياً تكن خطايا الزعيم العراقي، فهو يُشكّل للغرب وللمنطقة أملاً باستقرار بلاده أفضل مما يُمكن لضحايا قمعه أن يقدّموه" (Alan Cowell, *New York Times*, 11 April 1991).

(36) John Mueller and Karl Mueller, *Foreign Affairs*, May-June 1999. Anthony Shadid, *Night Draws Near* (Holt, 2005), PP. 39 ff. عن آثار العقوبات والتبريرات المخادعة لها، انظر من بين مصادر أخرى عديدة: International Committee of the Red Cross (ICRC), «Iraq: 1989-1999, a Decade of Sanctions,» 14 December 1999; Eric Herring, *Review of International Studies*, January 2002; Anthony Arnove, ed., Iraq Under Siege, 2nd ed. (South End, 2003); Joy Gordon, *Harper's*, November 2002. عن اليونيسيف، انظر: Frances Williams, *Financial Times*, 12 December 2002.

(37) Kamil Mahdi, *Middle East International*, 24 December 1999.

(38) انظر كتابي: *Hegemony or Survival*, pp. 127, 190. انظر كذلك: Hans von Sponeck, *Spokesman* 86, 2005.

(39) Warren Hoge, *New York Times*, 7 January 2005. Judith Miller, *New York Times*, 10 January 2005. Claudio Gatti, *Financial Times* 13 January 2005. Joy Gordon, Harper's, December 2004.

(40) Mark Turner, *Financial Times*, 14 and 19 January 2005.

(41) *Financial Times*, 9 December 2004. Gareth Smyth and Thomas Cattan, *Financial Times*, 21 June 2004. Claudio Gatti and Mark Turner, *Financial Times*, 30 November 2004. Julia Preston and Judith Miller, *New York Times*, 15 April 2005. Yochi Dreazen, *Wall Street Journal*, 26 July 2005. Julia Preston and Simon Romero, *New York Times*, 22 October 2005.

(42) كلام ستيوارت بووين نقلاً عن: Ed Harriman, *London Review of Books*, 7 July 2005. Stephanie Kirchgaessner, *Financial Times*, 19 October 2005. انظر كذلك: Pratap Chatterjee, *Iraq, Inc. A Profitable Occupation* (Seven Stories, 2004).

(43) Alan Cullison and Yochi Dreazen, *Wall Street Journal*, 14 June 2005. Judith Miller, *New York Times*, 14 June 2005. Todd Purdum, *New York Times*, 14 June 2005. .Howard LaFranchi, *Christian Science Monitor*, 2 August 2005

(44) Warren Hoge, *New York Times*, 7 September 2005. UN correspondent Ian .Williams, *Middle East International*, September 2005

(45) ريتشارد ثورنبورغ (عُيِّن في عهد بوش الأول)، وكريستوفر بورنهام، وهو من كبار المتبرعين للحملة الانتخابية (عُين في عهد بوش الثاني). نقلاً عن افتتاحية صحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2005. انظر كذلك: Williams, *Middle East International*, .September 2005

(46) Warren Hoge, *New York Times*, 27 and 28 October 2005. Doreen Carvajal and .Andrew Kramer, *New York Times*, 28 October 2005

(47) .Carola Hoyos, *Financial Times*, 29 and 30 October 2005 عن اسبانيا، انظر كتابي: *American Power and the New Mandarins (Pantheon 1969; New Press, 2002), pp. 121-22* والحواشي. وعن هاييتي، انظر ص ص 190–192 من العمل الحالي.

(48) .Eric Herring, *Review of International Studies, March 2002*

(49) .Gareth Smyth, *Financial Times*, 20 July 2005 وعن جنوب إفريقيا، انظر كتابي: .*Hegemony or Survival*, p.110

(50) .Edward Alden, *Financial Times*, 10 June 2004

(51) John Murphy, *The United States and the Rule of Law in International Affairs* (Cambridge, 2004)، الذي أضاف أن الاتفاقية الخاصّة بالتعذيب قد أقرّت أيضاً بوصفها اتفاقية غير ملزمة، مما أعطى ممارسات بوش– رامسفيلد مزيداً من المسوّغات القانونية؛ Michael .Mandel, *How America Gets Away with Murder* (Pluto, 2004)

(52) Friel and Falk, *The Record of the Paper*. Murphy, *The United States and the Rule of .Law in International Affairs*

(53) .Robert H. Jackson, *The Nurnberg Case (Knopf, 1947), p. 86* هذا وقد أُجيز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 حول "تعريف العدوان" من دون تصويت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1974. انظر: .Carsten Stahn, *American Journal of International Law*, October 2003

(54) .Telford Taylor, *The Anatomy of the Nuremberg Trials* (Knoph, 1992), pp. 50 66, 627

(55) Abram Sofaer, US Department of State, *Current Policy*, No. 769(December 1985). Colter Paulson, *American Journal of International Law*, July 2004.Howard N. Meyer, .The World Court in Action (Row-man & Littlefield, 2002), chapter 9

(56) *El Universal Online*, 20 March 2005. Also Fred Rosen, NACLA's *Report on the .Hemisphere*, May-June 2005

(57) .Charles Lane, *Boston Globe* and *Washington Post*, 10 March 2005

(58) .Murphy, *The United States and the Rule of Law in International Affairs*, p. 117

(59) .Sands, *Lawless World*, pp. 132ff., 162

(60) .Dean Acheson, *Proceedings*, ASIL, 13, 14 (1963) كان أتشيسون يشير هنا بنوع خاص إلى الحرب الاقتصادية الأميركية، غير أنه كان مطّلعاً بالتأكيد على الإرهاب الدولي [الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة آنذاك].

(61) Mcc Gwire, *International Affairs*, January 2005 (التشديد في الأصل).

(62) MccGwire, *International Affairs*, January 2005.

(63) Mohamed ElBaradei, *Economist, 16 October 2003. Frank von Hippel, in Rakesh Sood, Frank von Hippel, and Morton Halperin, «The Road to Nuclear Zero: Three Approaches» (Center for Advanced Study of India, 1998).*

(64) Allison, *Nuclear Terrorism*. John Deutsch, Arnold Kanter, Ernest Moniz, and Daniel Poneman, *Survival*, Winter 2004-5.

(65) David Sanger et al., *New York Times*, 1 and 3 May 2005.

(66) *Australian*, 1 May 2005. نشرة المؤشّر داو جونز بتاريخ 9 آذار/مارس 2005، كانت تحيل إلى المقالة عينها فيما يبدو التي كانت قد نشرت قبل ذلك بيوم واحد في صحيفة واشنطن بوست. وقد أفادت الصحيفة المزكورة أن كيسينجر رفض أن تؤرشف مقالاته. انظر: Dafna Linzer, *Washington Post*, 27 March 2005.، حيث تحدد تاريخ مقالة كيسنجر بـ 9 آذار/مارس 2005.

(67) Martin van Creveld, International Herald Tribune, 21 August 2004. انظر خاتمة كتابي *Hegemony or Survival*، و: Dan Williams, Reuters, 23 September 2004.

(68) Matthew Karnitschnigg, *Wall Street Journal*, 28 January 2005. Dilip Hiro, *Middle East International*, 21 January 2005.

(69) Robert Norris and Hans Kristensen, *Bulletin of the Atomic Scientists*, May-June 2005. ولمزيد من التداول في هذه النقطة، انظر الخاتمة في العمل الحالي.

(70) John Mearsheimer, *New York Times*, 24 March 2000. Lawrence Korb, *Defense Monitor*, July-August 2005. عن الخيارات في العام 1990–1991، انظر كتابي: *Deterring Democracy* (Hill & Wang, 1991)؛ وعن الخيارات في العام 1999، انظر كتابَيّ: *New Military Humanism*، و *A New Generation Draws the Line*.

(71) بيان أدلت به السفيرة جاكي ساندرز، من بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أمام مؤتمر اتفاقية حظر الانتشار النووي في 20 أيار/مايو 2005. ولاستعراض سلسلة من مثل هذه التراجعات عن الاتفاقيات، انظر: Nick Wadhams, Associated Press, 21 May 2005. *Boston Globe*, 21 May 2005. Farah Stockman and Joe Lauria, *Boston Globe*, 28 May 2005. *Bulletin of the Atomic Scientists*, July-August 2002. Farah Stockman, *Boston Globe*, 9 May 2005. انظر كذلك: Gay Dinmore, *Financial Times*, 5 February 2005. لقد سبق وأن أوضحت الإدارة بالفعل أنها "لم تعد تؤيد بعد الآن بعضاً من أحكام المادة السادسة"، وأنها قد أنبأت البلدان الأخرى في الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر 2005 لمراجعة [اتفاقية حظر الانتشار النووي] بأنها تعتبر الالتزامات السابقة غير مُلزمة، رافضةً التوقيع على جدول أعمال المؤتمر حيث يُشير إليها– وهو موقف "لا سابقة له" على حد وصف مستشار الوفد الهولندي الذي سبق ان حضر مؤتمرات المراجعة كافة. وقد "توقفت المباحثات التمهيدية لأسباب تعود في جزء منها إلى رفض الولايات المتحدة التوكيد مجدداً على "الخطوات الـ 13" التي أُقرّت في مؤتمر المراجعة عام 2000 (بما في ذلك) التعهّد بنزع واسع النطاق للسلاح النووي والامتناع عن معاودة التجارب [النووية]". وهذا ما يتماشى، مرةً أخرى، مع "التفكير الجديد" للرئيس ومستشاريه. انظر استعراضاً لسلسلة من هذه التراجعات عن الاتفاقيات في: *Bulletin of the Atomic Scientists*, July-August 2002.

(72) هذا ما قاله جون بورّو، المدير التنفيذي للجنة الحقوقيين بشأن السياسة النووية John Burrough, *News at Home*, 27 January 2003. انظر كذلك: Thomas Graham, *Current History*, April 2005. Ambassador Jackie W. Sanders, «Remarks to the Confernce on Disormanent» (UN), 29 July 2004. US Department of state, «Fissile Material Cut-off Treaty Policy», July 2004. Press release, 11 April 2004, GA/DIS/3291, General Asswmbly, First Committee. Jean du Preez, «The Fissban,» *Disarmanent Diplomacy*, April-May 2005. وللوقوف على الخلفية العامة للموضوع، انظر: Nicole Deller et al., *Rule of Power or Rule of Law?* (Apex,2003).

(73) مشروع القرار رقم A/Res/59/63، وقد أجيز بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2004 في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت اسم "منع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي".

(74) MccGwire, *International Affairs*, January 2005. لقد أُجيز مشروع القرار عام 1981 ردّاً على قصف إسرائيل المفاعل النووي في العراق، الذي سرعان ما عُلم أنه لم تكن لديه المقدرة لصُنع أسلحة نووية. ويبدو أن هذا العمل العدواني هو ما حفز صدام حسين على الشروع ببرنامج للأسلحة النووية من باب ردّ الفعل. انظر كتابي: *Hegemony or Survival*, p.25.

(75) Charles Hanley, Associated Press, 28 May 2005. Stockman and Lauria, *Boston Globe*, 28 May 2005. Maggie Farley, *Los Angeles Times*, 28 May 2005. Jimmy Carter, *The Advertiser* (Australia), 28 May 2005.

(76) Robin Cook, *Guardian*, 27 May 2005. كان من الجائز أن تُسقط الإدارة أو حتى تؤجّل خططها الرامية إلى تطوير أسلحة نووية ذات قُدرة اختراقية هائلة لو أنها تعرّضت لضغوط قوية Associated Press, 26 October 2005.

(77) Graham, *Current History*, April 2005.

الفصل الثالث: غير قانوني.. لكن مشروع

(1) تقرير الهيئة العُليا للأمم المتحدة حول التهديدات والتحدّيات والتغيُّرات، الجمعية العلمة للأمم المتحدة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2004، رقم التقرير: A/59/565.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، 20 كانون الثاني/يناير 2005(A/60/L.1)

(3) تقرير الهيئة العليا للأمم المتحدة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2004.

(4) للوقوف على مثل هذه التصريحات والعديد غيرها، انظر كتابَيّ: *A New Generation Draws the Line*، و*New Military Humanism*.

(5) Mark Curtis, *Unpeople*: Britain's Secret Human Rights Abuses (Vintage, 2004).

(6) Bruce Cumings, «American Airpower and Nuclear Strategy in Northeast Asia,» in M. Selden and A.Y.So, eds., *War and State Terrorism* (Rowman Littlefield, 2004)، نقلاً عما جاء في صحيفة نيويورك تايمز (التشديد منه).

(7) Telford Taylor, *Nuremberg and Vietnam* (Times Books, 1970). Taylor, *Anatomy*, pp. 325-26, 592-93, 640.

(8) Jonathan Steele, Ewen MacAskill, Richard Norton-Taylor, and Ed Hariman, *Guardian*, 22 Septemper 2001.

(9) عن الجذور الاجتماعية في الثقافة الأميركية الشعبية، انظر: Michael Sherry, *The Rise of American Airpower (Yale, 1987), p.102; Brance Franklin, War Stars* (Oxford, 1988).

(10) Friel and Falk, *The Record of the Paper* (التشديد منهما).

(11) Condoleezza Rice, *Foreign Affairs*, January-February 2000.

(12) Report of the Quadrennial Defense Review (QDR), US Department of Defense, May 1997. G. John Ikenberry, *Foreign Affairs*, September-October 2002. Madeleine K. Albright, *Foreign Affairs*, September-October 2003. كلام جون بولتون ورد مُقتبساً في: Phyllis Bennis, *Calling the Shots* (Olive Branch, 1996), P.xv.

(13) كلام كوندوليزا رايس ورد مقتبساً في: Steven Weisman, *New York Times*, 8 March 2005. Jacob Weisberg, *New York Times* Magazine. James Traub, *New York Times Magazine*, 16 September 1990.

(14) عن تناول حديث العهد لهذه النقطة، انظر: Joseph Nevins, A Not-So-Distant Honor (Cornell, 2005); Ben Kiernan, «War, Genocide, and Resistance in East Timor, 1975-99,» in Selden and So, War and State Terrorism.

(15) Henry Kissinger, *Chicago Tribune*, 11 August 2002. كان كيسنجر يُعقّب على خطاب بوش أمام أكاديمية ووست بوينت الذي عُرضت فيه الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي.

(16) Elizabeth Becker, *New York Times*, 27 May 2004 (التشديد منّي).

(17) هذا ما قاله ويبس نقلاً عن: Chris Stephens, *Observer*, 10 October 2004، انظر: Cees Wiebes, *Intelligence and the war in Bosnia 1992-1995* (Transaction, 2003), p.388.

(18) John Lewis Gaddis, *Surprise, Security, and the American Experience* (Harvard, 2004). Matt Bai, *New York Times* Magazine, 10 October 2004.

(19) William Weeks, *John Quincy Adams and the American Global Empire* (Kentucky, 1992). إنه المصدر هنا وفيما يلي، إلّا حيث يرد غير ذلك. Richard Immerman and Regina Gramer, *Passport*, August 2008 (نشرة جمعية المؤرّخين للعلاقات الخارجية الاميركية). وغاديس في إجاباته لا يعترض على هذه الملاحظات.

(20) William Weeks, *Building the Continental Empire* (Ivan Dee, 1996), pp. 44ff.

(21) Worthington Chauncey Ford, ed., *Writings of John Quincy Adams* (Macmillan, 1916), vol. 6, p. 385n؛ ملحوظة لفت نظري إليها كيلي غيرلينغ.

(22) الجملة وردت عند: Ernest May and Philip Zelikow, The Kennedy Tapes (Harvard, 1998). انظر: Louis Pérez, *The War of 1898* (North Carolina, 1998). Weeks, *Building the Continental Empire*, p.144.

(23) Thomas Hietala, *Manifest Design: Anxious Aggrandizement in Late Jacksonian America* (Cornell, 1985). Weeks, *Building the Continental Empire*, p.112.

(24) *Independent* International Commission on Kosovo, Kosovo Report, (Oxford, 2001). Goldstone, «Kosovo: An Assessment in the Context of International Law,» Nineteenth Morgenthan Memorial Lecture, Carnegie Council on Ethics and International Affairs, 2000.

(25) لمزيد من التفاصيل وعن ردود الفعل خارج منظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، انظر كتابَيّ: *New Military Humanism*، و*A New Generation Draws the Line*. ولمزيد من المعطيات الحديثة، انظر: *Hegemony or Survival*, pp. 56ff.

(26) Frank C. Carlucci, *New York Times,* 22 February 2005. Niall Ferguson, *Colossus* (Penguin, 2004), p. 146. David Rieff, «Kosovo: the End of an Era?,» in Fabrice Weissman, ed., *In the Shadow of «Just Wars»* (Cornell, 2004). Karl-Heinz Kamp, *Bulletin of the Atomic Scientists,* March-April 2005.

(27) James Traub, *New York Times* Magazine, 30 October 2005. Andrew Bacevich, *American Empire* (Harvard, 2003), pp. 104ff., 196. انظر كذلك: John Norris, *Collision Course: NATO, Russia, and Kosovo* (Pracger, 2005), p. xxiii. في عرضه لموقف إدارة كلينتون، كتب نوريس يقول إن "مقاومة يوغسلافيا للاتجاهات الأوسع للإصلاح السياسي والاقتصادي -- وليست محنة الألبانيين في كوسوفو- هي ما يُفسِّر خير تفسير حرب الناتو [على يوغسلافيا]". كان نوريس خلال الحرب مديراً للاتصالات في مكتب نائب وزير الخارجية ستروب تالبوت (حالياً رئيس معهد بروكينغز)، الذي كان شخصية بارزة في تخطيط وزارة الخارجية والبنتاغون للحرب. يقول تالبوت في مقدمته لكتاب نوريس: إن أي شخص معني بحرب كوسوفو "سوف يعلم... كيف بدت الأمور وكيف فُهمت في ذلك الوقت لأُناس مثلنا كانوا منخرطين (في الحرب)، وكل ذلك بفضل جون نوريس". ومن هنا يرتدي تقييم نوريس أهمية خاصة لتحديد دوافع الحرب.

(28) انظر على سبيل المثال: "Essentials of Post-Cold War Deterrence." راجع أيضاً الفصل الأول، الهامش 21 من العمل الحالي.

(29) أوردتُ ادّعاء الحكومة البريطانية في حينه إلّا أنني أضيف بأنه غير قابل للتصديق نظراً لميزان القوى، إنْ لم يكن لسبب آخر. أياً يكن الأمر، فقد جرى تأكيد ذلك بواسطة تحقيق برلماني بريطاني ومن أعلى المصادر. لمزيد من البحث، انظر كتابي: *Hegemony or Survival,* p.56 وانظر كذلك: Nicholas Wheeler, *Saving Strangers: Humanitarian Intervention and International Society;* (Oxford, 2000).

(30) لمزيد من الأمثلة على ذلك انظر: *New Military Humanism*; A New Generation Draws the *Line*. Bacevich, *American Empire*. Drake Bennett, *Boston Globe,* 16 October 2005. ويضيف بنيت هزيمة ميلوسيفتش أمام فويسلاف كوستونيتشا في انتخابات جرت لاحقاً باعتبارها انتصاراً للنزعة الإنسانية العسكرية. لن يكون الادّعاء ذا صلة بالموضوع حتى ولو كان حقيقياً، لكن القرائن تقول غير ذلك. انظر من بين مصادر أخرى: Martin Sieff, «Kostunica Not Clinton Man,» UPI Analysis, September 2000, Simon Jenkins, *Times* (London), 7 October 2000، الذي يشرح "أن الفضل يعود إلى الديمقراطية اليوغسلافية وليس إلى صواريخ الناتو التوماهوك"؛ ويتوصّل جون سيمبسون (محرّر البي بي سي للشؤون الدولية) إلى استنتاج مماثل في مقال له نُشر في صحيفة: *Sunday Telegraph,* 8 October 2000. وانظر كذلك: Steven Erlanger and Carlotta Gall, *New York Times,* 21 September 2000 اللذين يتحدثان عن شجب كوستونيتشا "القصف الناتو الإجرامي ليوغسلافيا"، وتنديده بالمحكمة الجنائية الدولية حول يوغسلافيا بوصفها "محكمة أميركية -- "إنها ليست محكمة بل أداة سياسية" على حد قوله.

(31) Anne- Marie Slaughter (*New York Times,* 18 March 2003. and *American Society of International Law Newsletter,* March-April 2004)، ورد في: Sands, *Lawless World,* pp. 174-75:

(32) Sean Murphy, *Humanitarian Intervention: The United Nations in an Evolving World Order* (Pennsylvania, 1996).

(33) مقتبس من حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 9 نيسان/إبريل 1949 حول كورفو [الجزيرة اليونانية المحاذية للساحل الألباني].

الفصل الرابع: الترويج للديمقراطية في الخارج

(1) Jonathan Monten, *International Security*, Spring 2005. Eva Bellin, *Political Science Quarterly*, Winter 2004-5. Katarina Dalacoura, «US Democracy Promotion in the Arab Middle East Since 11 September 2001: A Critque,» *International Affairs*, October 2005؛ المقالة النقدية [الأخيرة] لها صلة بالتطبيق، وسوف أعود لاحقاً إلى الأدلة المتوافرة. وهذه على ما يبدو عيّنة مُناسبة لأكثر الدراسات البحثية دقّة حول هذا الموضوع.

(2) Huntington, *International Security*, Summer 1981; *National Interest*, Fall 1989.

(3) جورج أورويل، "حرية الصحافة"، مقدمة غير منشورة للطبعة الأولى من كتابه *Animal Farm* [مزرعة الحيوان] (1946).

(4) كلام هيروهيتو ورد في: Tsuyoshi Hasegawa, *Racing the Enemy* (Harvard University Press, 2005)، هذا الكتاب الذي يُعدّ دراسة نقدية محترمة للغاية عن استسلام اليابان. ويعزو هاسيغاوا الاستسلام بالدرجة الأولى إلى الاجتياح السوفييتي لمنشوريا الذي بدّد آمال الصقور اليابانيين بإمكانية وقفة دفاعية أخيرة عن الوطن. انظر كلام هايدغر في: Martin Heidegger, *Introduction to Metaphysics* (1935; Yale University Press, 1959).

(5) عن جون ستيورات ميل، انظر كتابي: *Hegemony or Survival*، ولمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: *Peering into the Abyss of the Future* (Fifth Lakdawala Memorial Lecture; Institute of Social Sciences [New Delhi] 2002).

(6) Adam Smith, *The Wealth of Nations*, book 4, chapters 4 and 7.

(7) Center for *Defense Information, Defense Monitor*, January 1980.

(8) Colette Youngers and Eileen Rosin, eds., *Drugs and Democracy in Latin America* (Washington Office on Latin America, Lynne Rienner, 2005), pp. 15, 26. حول التواصل اللافت للنظر لهذه السياسة رغم اتخاذ "درء خطر الشيوعية" شكل "حرب مخدرات"، انظر على وجه الخصوص: Doug Stokes, *America's Other war: Terrorizing Colombia* (Zed, 2004). وعن وقائع "حرب المخدرات" هذه بالنسبة لضحاياها، الموضوع الذي حرص المرتكبون على تجاهله، انظر: Hugh O'Shaughnessy and Sue Brandford, Chemical Warfare in Colombia (Latin Amerrican Bureau, 2005).

(9) Youngers and Rosin, eds., Drugs and Democracy in Latin America, p. 190. Adam Isacson, Jay Olson, and Lisa Haugard, *Blurring the Lines* (Latin America Working Group, Center for International Policy and Washington Office on Latin America, 2004).

(10) Petra Minnerop, *German Law Journal*, 1 Septemper 2002.

(11) Arno Mayer, *Daily Princetorian*, 5 October 2001، نقلاً عن: Mark Selden and Alvin So, «Introduction,» in Selden and So, *War and State Terrorism*. عن الإرهاب الأميركي (كما

حدّدته واشنطن رسمياً)، انظر من بين مراجع أخرى: Edward Herman, *The Real Terror Network* (South End, 1982); Noam Chomsky, *Pirates and Emperors* (1986; Updated edition, South End, 2002); Alexander George, ed., *Western State Terrorism* (Polity/Blackwell, 1991).

(12) Samuel Huntington, *Foreign Affairs*, March-April 1999; Robert Jervis, *Foreign Affairs*, July-August 2001 (وكان في حينه رئيساً للجمعية الأميركية للعلوم السياسية)؛ Robert Tucker and David Hendrickson, *Foreign Affairs*, November- December 2004. وعن مصاعب الإنكار، انظر: William Blum, *Rogue State* (Common Courage, 2000)، وكتابي: *Rogue States (South End, 2000)*.

(13) Alfred McCoy, *The Politics of Heroin* (Lawrence Hill, 2003; revision of 1972 edition). Peter Date Scott and Jonathan Marshel, *Cocain Polities* (California, 1991). Scott, «Drugs and Oil,» in Selden and So, *War and State Terrorism*.

(14) Stuart Eizenstat et al., *Foreign Affairs*, January February 2005. Thomas Carothers, *Critical Mission: Essays on Democracy Promotion* (Carnegie Endowment For International Peace, 2004), p.230. وانظر على وجه الخصوص: Paul Farmer, *The Uses of Haiti* (Common Courage, 2003). وعن الانهيار الذي وقع في آذار/مارس 2004، انظر مقالة فارمر وغيرها في: *Getting Haiti Right This Time* (Common Courage, 2004)، ومقالتي: «Democracy Restored,» *Z magazine*, November 1994.

(15) اعتمدتُ في الحديث عن Gaddis, *Surprise, Security and the American Experience*. مشروع القرن التاسع عشر على عمل معياري لتوماس بايلي: Thomas Baily, *A Diplomatic History* of the American People (Appleton-Century-Crofts, 1969).

(16) Daniel Thurer, *International Review of the Red Cross* 836, 31 December 1999.

(17) Byers, *War Law*, pp. 107, 111.

(18) Charles Bergquist, *Labor and the Course of American Democracy* (Verso, 1996), p. 100.

(19) Seymour Hersh, *The Price of Power* (Simon & Shuster, 1983), p. 270، مستشهداً بما قاله: Roger Morris, *New York Times*, 11 September 1974، نقلاً عن: Morton Halperin et al, *The Lawless State* (Penguin, 1976), p.17.

(20) John Dinges, *The Condor Years* (New Press, 2004), p.65. وعن الجهود الرامية إلى "إطلاق نقاشٍ حول دور الولايات المتحدة وهنري كيسينجر في تشيلي، وعن مسؤولية الموظفين العاملين في أعمال مثيرة للجدل وخلافية للغاية على صعيد السياسة الخارجية للبلاد"، انظر: Kenneth Maxwell, *The Case of the Missing Letter in Foreign Affairs: Kissinger, Pinochet and Operation Condor* (David Rokefeller Center for Latin American Studies, Working Paper No 04/05-3, 2004).

(21) Dinges, *The Condor Years*. Peter Kornbluh, ed., *The Pinochet File* (National Security Archive, New Press, 2004).

(22) انظر ص 45 من العمل الحالي. وعن "التحدي الناجح"، انظر كتابي: *Hegemony or Survival*, pp. 89ff. كلام أيزنهاور، نقلاً عن: Louis Pérez, *Journal of Latin American Studies*, May 2002.

(23) Mark Curtis, *Unpeople*, P. 137. وعن كوبا، انظر الفصل الرابع من كتابي: *Hegemony or Survival*. أقوال أيزنهاور، نقلاً عن: Louis Péres, *Journal of Latin American Studies*, May 2002.

(24) لرواية أكثر تفصيلاً، انظر: Laurent Dubois, *Avengers of the New World* (Harvard University Press, 2004).

(25) John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (Oxford University Press, 1987).

(26) للاطلاع على مراجع بحثية ووثائق نُزع عنها طابع السرّية، انظر الفصل الحادي عشر من كتابي: *Deterring Democracy*؛ كذلك: Mario Del Pero, *Diplomatic History*, June 2004. وانظر أيضاً الفصل الأول، الهامش 66 من العمل الحالي.

(27) للاطلاع على العديد من المراجع، انظر الفصل الخامس من كتابي *Year 501* (South End, 1993)؛ والفصلين السابع والثامن من كتابي *Powers and Prospects* (South End, 1996)؛ وكتابي الآخر: *Rogue States*, P. 38. وانظر بالأخص: Audrey Kahin and George Kahin, *Subversion as Foreign Policy* (New Press, 1995). وعن ولفوويتز، انظر ص ص 166 وما بعدها من العمل الحالي.

(28) من بين الأدبيات البحثية الوفيرة، يبقى عمل كاهين [عن التدخل]: George Kahin, *Intervention* (Knopf, 1986)، من المراجع التي لا يُستغنى عنها. وللاطلاع على سجلٍ وثائقي وثيق الصلة بالموضوع، بما في ذلك وثائق أفرجت عنها وزارة الخارجية في الآونة الأخيرة، انظر كتابي: *Rethinking Camelot* (South End, 1993).

(29) انظر كتابي: Rethinking Camelot. المواد الأحدث عهداً تضفي فقط مزيداً من التأكيد على هذه المقولة، تاركةً الدفاع عن حمائم كاميلوت لعلم النفس الهاوي [غير الاحترافي الذي يتحدث] عن "مستويات الخداع المتعدّدة" و"الذكريات" بعد أن فقدت الحرب شعبيتها.

(30) Gareth Porter, *Perils of Dominance (university of California Press*, 2005), p. 158. Bryan Bender, *Boston Globe*, 6 June 2005.

(31) Melvin Leffler, *A Preponderance of Power (Stanford university Press*, 1992), p. 339. عن الدبلوماسية في حقبة ما بعد الحرب، انظر كتابي: *American Power and the New Mandarins*. وعن أهداف الحرب، انظر كتابَيْ: *At War with Asia* (Pantheon, 1970)، و*For Reason of State* (Pantheon, 1973)، وهذا الأخير يعتمد التوثيق من "أوراق البنتاغون". وانظر أيضاً: John Dower, «The Superdomino (Japan) in Postwar Asia,» in Chomsky and Howard Zinn, eds., *Critical Essays*, Vol.5 of the Pentagon Papers (Beacon, 1972). ومنذ ذلك الحين توافرت مواد جديدة ضافية، لكنها تبقى في إطار الاستنتاجات الأساسية إنما بشيء من التوسيع بالدرجة الأولى. وهناك أدبيات عامرة حول التخطيط ما بعد الحرب: للاطلاع والوقوف على المراجع، انظر كتابَيْ: *Deterring Democracy* و *Year 501*.

(32) عُدْ إلى المراجع المذكورة في الهامش رقم 27، أعلاه.

(33) ورد في: David Fromkin and James Chace, *Foreign Affairs*, Spring 1985.

(34) من أجل تحليل جدّي لجبهة التحرير الوطنية [المقاومة في فييتنام الجنوبية]، انظر: Kahin, Intervention، والدراسات الكاشفة للغاية لخبراء الأقاليم؛ انظر كذلك كتابي: *Rethinking Comelot* لشيء من المراجعة والمصادر حول الموضوع. وعن الاستخبارات و"أوراق البنتاغون"، انظر كتابي: *For Reasons of State*, pp. 51ff.

(35) Richard Aldrich, *The Hidden Hand* (John Murray, 2001), p. 19. هذا الكتاب هو مرجع

قيّم عن الاستخبارات البريطانية، ويحتوي على وثائق أميركية أيضاً. حول مخطط "المنطقة الكبرى"، انظر: Larry Shoup and William Minter, *Imperial Brain Trust* (Monthly Review, 1977).

(36) Omer Bartov, *Diplomatic History*, Summer 2001. التقديرات العامة تشير إلى أن الجيش الأحمر قتل 15–20 ضعف ما قتله الأميركيون والبريطانيون من الجنود الألمان. يوم النزول على شواطىء النورماندي (D-day)، واجه الحلفاء 58 فرقة ألمانية، لكن القوات السوفييتية ظلّت تواجه أربعة أضعاف هذا العدد. انظر: Andrew Bacevich, *American Conservative*, 20 June 2005; Geoffrey wheatcroft, *Boston Globe*, 8 May 2005; Jonathan Steele, Gruardian Weekly, 13-19 May 2005.

(37) Johan Price, «Casualties of War»، مخطوط غير منشور. يحيل برايس إلى مؤتمر سان فرانسيسكو للسلام الذي أدارته الولايات المتحدة من طرف واحد. انظر الفصل السادس من كتابي *Hegemony or Survival*، الذي استفاد الكثير من عملٍ أبكر له. انظر كذلك: Kimball, *The Juggler* (Princeton University Press, 1991), pp. 34ff; Gaddis, *Surprise*, p.50.

(38) Timothy Crawford, *Political Science Quarterly*, 22 December 2001. Alonzo Hamby, *Man of the People* (Oxford, 1995), pp. 329ff., 443. Leffler, Preponderance of *Power*, p.15.

(39) Aldrich, *The Hidden Hand*, pp. 25, 36ff., 43, 48, 57.

(40) Aldrich, *The Hidden Hand*, pp. 48, 57ff.

(41) Robert McNamara, In Retrospect (Times Books, 1995). وانظر مقالتي: «Hamlet Without the Prince of Demmark,» *Diplomatic History*, Summer 1996.

(42) Henry Kissinger, American Foreign Policy (Norton, 1969). بخصوص آرائه وتصريحاته الباعثة على الدهشة الواردة في مقالاته البحثية، انظر كتابي: Towards a New Cold War (Pantheon, 1982).

(43) Aldrich, *The Hidden Hand*, p.327.

(44) من أجل مقتبسات مستفيضة في هذا الشأن، انظر الفصل الأول من كتابي: *Deterring Democracy*.

(45) Stephen Kurkjian and Adam Pertman, *Boston Globe*, 5 January 1990. ولمزيد من النقاش، انظر الفصل الخامس من كتابي: *Deterring Democracy*.

(46) لبحث هذه النقطة والاطلاع على المصادر، انظر الفصل التاسع من كتابي: *Hegemony or Survival* (الطبعة الإلكترونية).

(47) انظر كتابي: *Rogue States*, pp. 192-193 لأخذ لمحة عن أمثلة غرينسبان المنتقاة، علماً بأن جميع الكتب المدرسية تدحض بأمثلتها مزاعمه - التي لا تخرج مع ذلك عن كونها أفكاراً تقليدية.

(48) لمزيد من التفاصيل والمراجع، انظر الفصل الأول من كتابي: *Deterring Democracy*.

(49) A.M. Gray, *Marine Corps Gazette*, May 1990.

(50) انظر: Barbara Harriss-White, *India Working* (Cambridge, 2003)، وهو دراسة في العمق للاقتصاد الأسود والاقتصاد غير الرسمي، اللذين يشملان 80–90 بالمئة من السكان بحسب تقديرها. وحول الوقع المدمّر للإصلاحات على الغالبية الريفية، انظر: Utsa Patnaik, «Full Liberalisation of Agricultural Trade Jeopardises Food Security,» *International*

Workshop: Policies Against Hunger III, Berlin, 20-22 October 2004; «The Republic of Hunger,» Public Lecture, New Delhi, 10 April 2004. وثمة مقالات رائعة للصحفي بـ. ساينات، منشورة في معظمها في صحيفة هندو، تُسجِّل بتفصيل حيّ تدهور الحالة المعيشية لغالبية سكان الأرياف. انظر كذلك: Alexander Cockburn, Counterpunch, 16 April 2005. وشاهدٌ معبِّر عن هذه الحالة هو الارتفاع الحادّ في نسبة انتحار الفلاحين في مقاطعة أندرا براديش، وكلها ناجمة عن السياسات الليبرالية الجديدة عينها - وهي بالنسبة لسكان الأرياف: إلغاء الخدمات الأساسية التي توفّرها الدولة، والضغط للتحوّل اقتصادياً نحو مزروعات تصديرية محفوفة بالمخاطر. انظر: Robert Pollin, Contours of Descent (Verso, 2003), pp. 138ff. Frontline (India), 2 July 2004. ربما يكون الوضع في الصين شبيهاً بالوضع في الهند، لكنه يحظى باستقصاء ودرسٍ أقلّ كون المجتمع الصيني أكثر انغلاقاً وكبتاً بما لا يُقاس.

(51) National Intelligence Council, *Mapping the Global Future, December 2004 (NIC 2004-13)*.

(52) Kamal Kharrazi, *Middle East Policy*, Spring 2005. Augustus Richard Norton, *Middle East Policy*, Spring 2005. Prados, *Hoodwinked*.

(53) Dana Milbank and Mike Allen, *Washington Post*, 1 August 2003. وعن أوجه الالتباس والغموض الكثيرة، انظر كتابي: *Hegemony or Survival*, pp. 33-34، لكن "السؤال الوحيد" يبقى مُهيمناً طوال الوقت.

(54) Sam Allis, *Boston Globe*, 29 April 2004. David Ignatius, *Washingron Post*, 2 November 2003. إشارة هنا إلى أن إغناطيوس هو مراسل صحيفة **واشنطن بوست**، وعمل سابقاً محرّراً في صحيفة **إنترناشونال هيرالد تريبيون**.

(55) Steven Weisman, *New York Times*, 29 November 2003. David Brooks, *New York Times*, 7 October 2003.

(56) Walter Pincus, *Washington Post*, 12 November 2003. Richard Burkholder, «Gallup Poll of Baghdad: Gauging US Intent,» *Government & Public Affairs*, 28 October 2003.

(57) Steven Weisman, *New York Times*, 30 Septemper 2005. Special, *Daily Star* (Lebanon), 14 October 2005.

(58) Byers, *War Law*.

(59) عن المعايير الأخرى للأهمية الجيوسياسية الكبرى، انظر الفصل السادس من كتابي: *Hegemony or Survival*.

(60) جاء في استطلاع أجراه معهد إيلكانو الملكي في شباط/فبراير 2003، أن 27 بالمئة سوف يؤيدون الحرب إذا ما أُجيزت بقرار من الأمم المتحدة. Charles Powell, *Current History*, November 2004. وعن نتائج استطلاعات الرأي في كل أنحاء أوروبا، انظر الفصل الخامس من كتابي: *Hegemony or Survival*.

(61) Marc Lacey, *New York Times*, 8 May 2003. Ignatius, *Washington Post*, 2 November 2003.

(62) Sebastian Mallaby, *Washington Post*, 28 March 2005. Andrew Balls, Financial *Times Weekend*, 25 September 2005. انظر أيضاً مقالتَي تود بورنوم وإريك شميت المنشورتين في صحيفة **نيويورك تايمز** بتاريخ 17 آذار/مارس 2005؛ وهما مقالتان مفعمتان بالإعجاب لكنهما خاليتان على نحو غريب من أية شواهد أو أدلّة.

(63) Jeffrey Winters, «Wolfowitz's Track Record on Economic Policy and Human Rights Is Poor,» Joyo Exclusive (online news service on Indonesia), 29 March 2005. «Indonesia's Suharto Tops 'Worst Ever' Corruption Charts,» Agence France-Presse (London), 26 March 2004. Alan Beattie, *Financial Times*, 17 March 2005.

(64) Winters, «Wolfowitz's Track Record,» 29 March 2005.

(65) «Indonesian Activists Slam Wolfowitz, World Bank Candidacy,» Dow Jones Newswires, 22 March 2005. Shawn Donnan, *Financial Times*, 30 March 2005. _ _ أما الذين يحبّذون ترشيحه فكانوا من "النخبة السياسية في إندونيسيا". لمزيد من التفاصيل رجوعاً إلى السنوات الأولى من ثمانينيات القرن العشرين، وعن تأييد ولفويتز لجرائم سوهارتو حتى إلى ما بعد الإطاحة به، انظر الخاتمة في كتابي: *Hegemony or Survival*.

(66) Joseph Nevins, *National Catholic Reporter*, 11 February 2005.

(67) Steven Dudley and Pablo Bachelet, *Miami Herald*, 16 September 2005.

(68) Atilio Boron, «The Truth About Capitalist Democracy,» in Leo Panitch and Colin Leys, eds., *Socialist Register* (Merlin, 2006). آتيليو بورون هو عالِم سياسة أرجنتيني. وعن مراتب الشعبية، انظر: Alma Guillermoprieto, *New York Review of Books*, 6 October 2005.

(69) Chicago Council on Foreign Relations and Program on International Policy Attitudes, «Americans on Promoting Democracy-Poll,»29 September 2005.

(70) Colum Lynch, *Washington Post*, 18 September 2005. وعمّا جاء في خطابه، انظر البرقيات الصحفية يومذاك، وكذلك: Hugh O'Shaughnessy, Irish *Times*, 17 September 2005. راجع أيضاً ص 315 من العمل الحالي.

(71) Tim Weiner, *New York Times*, 22 March 2004. Thomas Walker, «EL Salvador and Iraq: The Wrong Lesson from Flawed History,» *Athens News, 18 November 2004*. عن الانتخابات، انظر: Edward Herman and Frank Brodhead, *Demonstration Elections* (South End, 1984); Herman and Chomsky, *Manufacturing Consent* (Pontheon, 1988; updated 2002).

(72) Walker, «El Salvador and Iraq». عن تعليقات وسائل الإعلام، انظر مساهمتي في: Morris Morley and James Petras, *The Reagan Administration and Nicaragua* (Institute for Media Analysis, 1987). وعن فيغويرس والصحافة، انظر كتابَيّ: *Necessary Illusions* و*Deterring Democracy*. وعُدْ أيضاً إلى ص 173 من العمل الحالي.

(73) Danna Harman, *Christian Science Monitor*, 3 March 2005. كان بوسع السلفادور أن تزوّد الولايات المتحدة بنوع من "الفيلق الأجنبي" الذي طالما كان عنصراً رئيسياً في الامبراطوريات الأوروبية، لكنّها لم تبلغ بعد المرحلة التي وصلها المرتزقة الفييتناميون الجنوبيون الذين استخدمتهم الولايات المتحدة في فييتنام الجنوبية. لكن ذلك لم يعد في المتناول ولاسيما بعد الإطاحة بالديكتاتورية المدعومة أميركياً في عام 1987، تماماً مثلما فقدت واشنطن القتلة الأرجنتينيين الذين كانوا يعملون لحسابها إثر سقوط الديكتاتورية العسكرية هناك.

(74) Philip Shishkin, *Wall Street Journal*, 19 May 2005. Craig Murray, *Guardian*, 16 May 2005. Alan Cowell, *New York Times*, 31 December 2005.

(75) .Craig Murray, *Guardian*, 3 August 2005

(76) David Wall, *Financial Times*, 26 May 2005. Ann Scott Tyson and Robin Wright, .*Washington Post*, 4 June 2005

(77) David E. Sanger, *New York Times*, 29 May 2005. Human Rights Watch, .«Turkmenistan: Human Rights Update,» 14 May 2004

(78) .Sanger, *New York Times*, 29 May 2005. مادة مُقحمة غير مؤرشفة.

(79) .Sarah Mendelson and Theodore Gerber, *Foreign Affairs*, January-February 2006. عن اليابان، انظر الفصل العاشر من كتابي Year 501.

(80) ورد في: .Curtis, *Unpeople*, p.81

(81) عن ردّة فعل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في العام 1958، انظر الفصل السادس والخاتمة من كتابي Deterring Democrcy.

(82) .Curtis, *Unpeople*, p. 82

(83) عن خطط عبد الناصر، انظر: Douglas Little, *Diplomatic History*, November 2004. Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism* (University of North Carolina Press, 2004), pp. 225, 228, 240 ff. مذكرة وزارة الخارجية أوردها: John Blair, *Control of Oil* (Pantheon, 1976), P. 85.

(84) .Roger Morris, *New York Times*, 14 March 2003. نُقل عن الملك الأردني حسين، أنه كان يعلم "بالتأكيد" أن الاستخبارات الأميركية تؤيد الانقلاب، وهي التي قدّمت لوائح بأسماء الشيوعيين كي يُصار إلى إعدامهم، التي بلغت حوالى خمسة آلاف اسم في الأيام الأولى فقط. انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, 1978), pp. 985-86، وهو الدراسة البحثية الكلاسيكية بامتياز. وانظر كذلك: .Curtis, *Unpeople*, pp. 80ff

(85) انظر الخاتمة من كتابي: *Deterring Democracy*

(86) Neil MacFarquhar, *New York Times*, 2 March 2005. Scott Wilson, *Washington Post*, .28 February 2005

(87) انظر ص ص 314 وما بعدها في العمل الحالي.

(88) Neil MacDonald and Najmeh Bozorgmehr, *Financial Times*, 8 July 2005. Edward .Wong, *New York Times*, 7 July 2005

(89) .Peter Galbraith, *New York Review of Books*, 11 August 2005

(90) عن الأسرة السعودية الحاكمة والمجتمع السعودي انظر: As'ad Abukhalil, The Battle for .Saudi Arabia (Seven Stories, 2004)

(91) .Alan Richards, *Middle East Policy*, Summer 2005

(92) انظر على سبيل المثال: .Robert Kuttner, American Prospect, August 2005

(93) حول هذه المسائل، انظر الخاتمة والمراجع المذكورة في كتابي: .*Hegemony or Survival*

(94) .Carothers, *Critical Mission*, pp. 7, 42

(95) انظر ص 129 في العمل الحالي. مقالة توماس كاروترز ضمن: Abraham Lawenthal, ed., *Exporting Democracy* (John Hopkins, 1991); Thomas Carothers, *In the Name of Democracy* (California, 1991), pp. 29, 249.

(96) نقلاً عن بيتر كورنبلو في مقابلة أجراها معه سكوت هاديس، *ZNet*, 1 March 2005. راجع

أيضاً: Gary Cohn and Ginger Thompson, *Baltimore Sun*, 15 June 1995. ولمزيد من التفاصيل عن جرائم الدولة في هونوراس والضلوع الأميركي فيها، انظر: Gary Cohen and Ginger Thompson, *Baltimore Sun*, 11-18 June 1985. Michael Dobbs, *Washington Post*, 12 April 2005. Larry Rother, *New York Times*, 21 December 1995. Carla Anne Robbins, *Wall Street Journal*, 27 April 2004.

(97) Charles Bergquist, *Labor and the Course of American Democracy*, p.5. Gordon Connell-Smith, *The Inter-American System* (Oxford, Royal Institute of *International Affairs*, 1966), pp. 23ff., 343.

(98) Carothers, *Critical Missions*, p. 262.

(99) انظر المراجع في الهامش رقم 14 أعلاه. وللاطلاع على التفاصيل من مصادر عُمالية وحكومية أخرى، انظر مقالتي: «Democracy Restored» المذكورة سابقاً.

(100) Thomas Griffin, *Haiti Human Rights Investigation*, Center for the Study of Human Rights, University of Miami School of Law, December 2004.

(101) انظر: Daniel Grann, *Atlantic Monthly, June 2001*، من بين مراجع أخرى.

(102) Warren Strobel, Knight- Ridder, *San Diego Union-Tribune*, 5 November 2003. Indira Lakshmanan, *Boston Globe*, 27 October 2005.

(103) Stephen Rabe, *Diplomatic History*, November 2004.

(104) Thomas Walker, *Nicaragua: Living in the Shadow of the Eagle*, 4th edition (Westview, 2003). Carothers, *Exporting Democracy*.

(105) *Envio* (Universidad Centroamericana [UCA], Jesuit University, Managua, November 2003. دراسة موّلها الفرع الألماني من منظمة "خُبز من أجل العالم" *Nicaragua News* Service, 23 August 2005. «2004 Public Health Sector Summary,» *La Prensa*, December 2004; *Nicaragua News Service*, Nicaragua Network 12.3, 21-27 December 2004. وانظر ما كتبه العالِم الاقتصادي أدولفو أسفيدو في مجلة *Envio*, March 2005. وعن استثناء كوستاريكا، انظر كتابي: *Necessary Illusions*, pp. 111ff., Appendix 5; و*Deterring Democracy*, pp. 221 ff., 273ff.

(106) Adolfo Acevedo, Envio, June 2005.

(107) *Boston Globe*, 15 March 2005 (الافتتاحية)؛ Thomas Gager, *Boston Globe*, 15 March 2005. وانظر ص 66 من العمل الحالي.

(108) Warren Strobel, Knight-Ridder, *San Diego Union-Tribune*, 5 November 2003.

(109) Larry Rother, *New York Times*, 10 June 2003.

(110) James Dobbins, *Foreign Policy*, January-February 2005.

(111) T. Carothers, *Critical Missions*, p.51. Leader, *Financial Times*, 5 March 2005. Richards, *Middle East Policy*, Summer 2005. Farnaz Fassihi, *Wall Street Journal*, 22 January 2004. Patrick Cockburn, *Counterpunch*, 21 July 2005. وللاطلاع على الجهود الأميركية طوال منتصف عام 2004 لتحاشي حصول الانتخابات، مستقاة من صحافة التيار السائد، انظر الخاتمة في كتابي: *Hegemony or Survival*.

(112) John Burns, *New York Times*, 24 July 2005. Elaine Sciolino and Don Van Natta, *New York Times*, 25 July 2005.

(113) Steven Weisman, *New York Times*, 30 January 2005. وعن القصف، انظر: Anthony Shadid, *Night Draws Near* (Holt, 2005), p.114.

(114) Weisman, *New York Times*, 30 January 2005.

(115) Steve Lee Myers, *New York Times*, 3 August 2005. وانظر كتابي: *Necessary Illusions*, pp. 123ff., Appendix 5.

(116) Marc Danner, *New York Review of Books*, 28 April 2005. Robert Fisk, *Independent*, 31 January 2005.

(117) Scott Peterson and Dan Murphy, *Christian Science Monitor*, 28 January 2005. Yochi Dreazen, *Wall Street Journal*, 25 January 2005. Farnaz Fassihi, Philip Shishkin, and Greg Jaffe, *Wall Street Journal*, 17 October.

(118) Andrew Gowers, Philip Stephens, and James Blitz, *Financial Times*, 26 January 2005. Richard Burkholder, Gallup Organization, 28 April 2004.

(119) Zogby International poll, released 28 January 2005. Oxford Research International, December 2003. Andrew Cordesman, «Playing the Course,» Center for Strategic and International Studies, 22 November 2004. Nancy Youssef, Knight-Ridder, *San Jose Mercury News* 13 September 2005. Gareth Smyth, *Financial Times*, 28 September 2005. IslamOnline.net, 17 November 2005 (Arabic), translated by Gilbert Achcar. Hassan Fatah, *New York Times*, 22 November 2005.

(120) Bill Danvers (Clinton National Security Council) and Michael O'Hanlon (Brookings), *Christian Science Monitor*, 2 November 2005. Steven Kull, director of the Program on International Policy Attitudes (PIPA), Institute for Puplic Accuracy, 23 September 2005. Sean Rayment, *Sunday Telegraph*, 23 October 2005. Ned Temko, *Observer*, 23 October 2005. Ninal Kamp, Michael O'Hanlon, and Amy Unikewicz, *New York Times*, 14 December 2005.

الفصل الخامس: شاهد إثبات: الشرق الأوسط

(1) من أجل تعليق حديث جداً عن الموضوع، انظر: Douglas Little, *Diplomatic History*, November 2004. ولمزيد من التفاصيل، انظر كتابي: *Pirates and Emperors*، ومقالتي في: George, ed., *Western State Terrorism*.

(2) انظر كتابي: *Pirates and Emperors*، ومقالتي في: George, ed., *Western State Terrorism*.

(3) Justin Huggler and Phil Reeves, *Independent*, 25 April 2002. Amira Hass, *Ha'aretz*, 19 April 2002, reprinted in Hass, *Reporting from Ramallah* (Semiotext, 2003, distributed by MIT Press).

(4) Michael Bohn, *The Achille Lauro Hijacking* (Brassey's, 2004).

(5) Ian Williams, *Middle East International*, 29 April 2005.

(6) Stephen Zunes, *National Catholic Reporter*, 1 July 2005. وعن سجلّها حتى انسحابها النهائي، انظر كتابي: *Fateful Triangle*.

(7) عن خلفية حركة "كفاية" ومعرفة المزيد عنها، انظر: Al-Ahram Weekly, 23-29 June 2005. وعن الانتفاضة، انظر كتابي: Hegemony or Survival, pp. 180ff.

(8) انظر ص 80-81 من العمل الحالي.

(9) Ian Williams, *Middle East International*, 13 May 2005.

(10) Adeed Dawaisha, *Middle East Journal*, Winter 2005. ولتحليل في العُمق، انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*.

(11) Steven Erlanger, *New York Times*, 14 November 2004.

(12) Joel Brinkley, *New York Times*, 17 September 2005. وفيما بعد تراجعت إسرائيل عن ذلك بحجّة أن الامر لن يكون "عملياً"، بحسب تصريح لمسؤول كبير: Steven Erlanger, *New York Times*, 24 October 2005.

(13) Gilbert Achcar, *Le Monde diplomatique* (English edition), July 2005.

(14) James Bennet, *New York Times*, 17 March 2003.

(15) Steven Erlanger, *New York Times*, 12 and 13 November 2004.

(16) Shlomo Gazit, *Trapped Fools* (Frank Cass, 2003), chapter 15.

(17) Harald Frederiksen, *Middle East Policy*, Spring 2005, David Ratner, *Ha'aretz*, 4 April 2005.

(18) Benny Morris, *Righteous Victims* (Vintage, 2001), p.341. وللاطلاع على روايات حديثة العهد لجنود من أصحاب السلوك الهمجي، انظر: Yonatan Geffen, *Ma'ariv*, 23 September 2005، نقلاً عن منظمة "شوفريم شتيكا" (كسر الصمت) التي تضم جنوداً إسرائيليين، انظر: *Middle East Journal*, 29 September 2005. علماً بأن هذا السجلّ يرجع إلى أمد بعيد.

(19) انظر مقالاتي التي كتبتها في تلك السنوات وأُعيد نشرها في: *Peace in the Middle East?* (Pantheon, 1975)؛ وصدرت مجدداً بطبعة فريدة في: *Middle East Illusions* (Rowman and Littlefield, 2003).

(20) David Kretzmer, *American Journal of International Law*, January 2005. انظر كذلك دراسة: Michal Galchinsky, Israel Studies (Ben-Gurion University), Fall 2004. وعن بورغنتال، انظر ص 59 من العمل الحالي.

(21) Elaine Sciolino, *New York Times*, 2 December 2002.

(22) Judith Miller, *New York Times*, 11 November 2004.، وانظر الملحق (5) من كتابي: *Necessary Illusions*.

(23) انظر الفصل الأول من كتابي: *Letters from Lexington: Reflections On Propaganda* (Comman Courage, 1992; reprinted and extended, Paradigm, 2003). عن الحكومة الائتلافية الإسرائيلية وخطة بايكر، وكذلك عن الأخبار الشحيحة والمحرّفة، انظر كتابي: *World Orders Old and New*, pp. 231-32.

(24) Un General Assembly Resolution 44/42, 6 December 1989.

(25) مقابلة مع ديفيد بار إيلان أجراها فيكتور سيغيلمان ونشرت في: *Palestine-Israel Journal*, Summer-Autumn 1996. انظر كذلك: Norman Finkelstein, *Beyond Chutzpah* (California, 2005), p.296.

(26) Shlomo Ben-Ami, A Place For All (Hakibbutz Hameuchad, 1998)، [بالعبرية]. نقلاً عن: Efraim Davidi, *Palestine-Israel Journal*, vol. 7, nos. 1 and 2, 2000. يصف المؤرّخ

الإسرائيلي بنّي موريس، باراك بأنه "واحد من أبرز الحمائم في إسرائيل": Benny Morris, New Republic, 8 November 2004، وذلك في معرض مراجعته لكتاب دنيس روس [الموفد الاميركي الخاص إلى الشرق الأوسط إبان ولاية كلينتون]: Dennis Ross, *The Missing Peace* (Farrar, Straus and Giroux, 2004).

(27) Ron Pundak and Shaul Arieli, *The Territorial Aspect of the Israeli-Palestinian Final Status Negotiation* (Peres Center, September 2004) [بالعبرية]. الخرائط تجدها في دراسة بونداك: Ron Pandak, «From Oslo to Taba: What Went Wrong,» *Survival* (International Institute for Strategic Studies), Autumn 2001. بونداك هو المدير العام لمركز شمعون بيريز للسلام (تل أبيب)، وكان قد اشترك عن كثب في المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاقيات أوسلو وما بعدها.

(28) Jeremy Pressman, *International Security*, Fall 2003. ويضيف برسمان أن "باراك سلّم كلينتون رسالة من 20 صفحة تتضمن الخطوط العريضة لتحفّظات إسرائيل، وبعضها مهمّ للغاية": «Lost Opportunities,» review of Dennis Ross, *The Missing Peace*, in *Boston Review*, December 2004.

(29) Pundal and Arieli, *The Territorial Aspect of the Israeli-Palestinian Final Status Negotiation*. Akiva Eldar, *Ha'aretz*, 15 and 18 February 2002. Amos Oz, *Guardian*, 5 January 2001 وكلام عوز هذا سبق لقاءات طابا.

(30) وقائع المؤتمر الصحفي وكلام باراك، نقلاً عن: David Natz, *Palestine- Israel Journal*, vol. 10, nos. 3 & 4, 2003. كلام باراك ورد في: Ahron Bregman, *Elusive Peace, How the Holly Land Defeated America* (Penguin, 2005), p. 145. يُنظر أيضاً: Pundak, *Survival*, Autumn 2001. عن وثيقة موراتينوس وإيعاز باراك بإنهاء المفاوضات، انظر: Akiva Eldar, *Ha'aretz*, 15 and 18 February 2002، وهو المُشارك في التصوّرات المتفائلة إيّاها.

(31) Pundak, *Survival*, Autumn 2001.

(32) Ross, *The Missing Peace*. Jerome Slater, Tikkun, May-June 2005.

(33) Akiva Eldar, *Ha'aretz*, 11 June 2004.

(34) Benny Morris, *New York Times*, 12 November 2004.

(35) Beny Morris, «Revisting the Palestinian Exodums of 1948,» in Eugene Rogin and Avi Shlaim, eds., The War for Palestine (Cambridge, 2001); Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956* (Oxford, 1993), p.410. وانظر المقابلة التي أجراها آري شافيت مع بنّي موريس في صحيفة هآرتس بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2004. وانظر الرسائل في الأعداد التالية من الصحيفة المذكورة.

(36) إن بعض القصص التي تُروى للأطفال لها دلالتها، فيُقال لهم مثلاً: "لكي يُنشيء (عرفات) وطناً فلسطينياً، فهو بحاجة إلى أرضٍ هي الآن جزء من إسرائيل"، أو "إنه يشنّ هجمات على الشعب الإسرائيلي مما يجعل العديد من الناس يكرهونه". إن قلب حجم الأعمال الوحشية التي يرتكبها الصديق والعدو شيء اعتيادي، لكن القول بأن الاراضي المحتلّة هي جزء من إسرائيل، شيء جديد لم نعهده سابقاً: KidsPost, *Washington Post*, 12 November 2004.

(37) *Ha'aretz*, 14 November 2003; Molly Moore, *Boston Globe*, 15 November 2003; Grege Myre, *New York Times*, 15 November 2003، والمقال الاخير مصحوب بصورة

فوتوغرافية لأربعة زعماء يقفون أمام ملصق يقول: "إننا سائرون على طريق الكارثة" [بالعبرية]. وانظر كذلك: Moshe Negbi, *Kisdom Hayinu* (Keter, 2004) [عنوان الكتاب بالعربية: لقد صرنا على شاكلة سدوم]. وعن التكاليف (والمكاسب) الاقتصادية للاحتلال بالنسبة لإسرائيل، انظر: Shlomo Swirski, *Palestine-Israel Journal* 12.1 (2005). وعن سجلّ المحاكم، انظر: David Kretzmer, The Occupation of Justice (SUNY, 2002); Lisa Hajjar, *Courting Conflict* (California, 2005).

(38) Reuven Pedatzur, *Ha'aretz*, 21 February 2005، وفيه يُراجع بداتزور كتاب عكيفا إلدار وإيديت زارتل *Adonei Ha'aretz* [بالعربية: "أسياد الأرض"]، الصادر عن دار كينيرت، 2005. أقوال إلدار وزارتل مستقاة من تلك المراجعة.

(39) Pedatzur, *Ha'aretz*, 21 February 2005. Morris, *Righteous Victims*, p. 341.

(40) Amira Hass, *Ha'aretz*, 6 July 2005.

(41) Amira Hass, *Ha'aretz*, 22 September 2005.

(42) Amir Oren, *Ha'aretz*, 29 November 2002. Ze'ev Schiff, Ha'aretz. 27 and 29 July 2005.

(43) عن مضاعفات وتداعيات الاغتيال، انظر ص 33 من العمل الحالي.

(44) Elizabeth Bumiller, *New York Times*, 15 April 2004. Meron Benvenisti, *Ha'aretz*, 22 April 2004. Saree Makdisi, *London Review of Books, 3 March 2005*.

(45) انظر النشرة الصادرة عن منظمة "بتسليم" في تشرين الأول/أوكتوبر 2005. قول موشيه دايان ورد عند: Yossi Beilin, *Mehiro Shel Ihud* (Revivim, 1985), p.42. هذه الكلمات تُعبّر عن تصوّر دايان العام "بوصفه المهندس ومن ثم الحَكَم للسياسة المطبّقة في المناطق [المحتلة]"، وغايتها «"الضم الزاحف" و"الترحيل الزاحف" لأكبر عدد ممكن مما تبقّى من سكان المناطق [المحتلة]"» وذلك بجعل حياتهم جحيماً لا يُطاق: Morris, *Righteous Victims*, pp. 337ff. علماً بأن دايان كان واحداً من بين زعماء حزب العمل الأكثر تعاطفاً مع محنة السكّان.

(46) Amira Hass, *Ha'aretz*, 30 October 2005، مقالها مرفق بخرائط. قول شارون نقلاً عن وكالة رويترز للأنباء، الأول من كانون الأول/ديسمبر 2005. وانظر أيضاً: *Report on Israeli Settlement*, November-December 2004.

(47) Chris McGreal, *Guardian*, 20 October 2005.

(48) Gideon Levy, *Ha'aretz*, 24 October 2005.

(49) John Ward Anderson, *Washington Post*, 7 February 2005. عن خطط رابين، انظر الخاتمة في كتابي: World Orders Old and New؛ والفصل السابع من كتابي: Pirates and Emperors؛ والفصل السادس من كتابي: *Middle East Illusions*. عن مستوطنة معاليه أدوميم، انظر مقالتي ومقالات أخرى في: Roane Carey, ed., *The New Intifada* (Verso, 2001).

(50) Maskit Bendel, The Disengagement Plan and its Repercussions on the Right to Health in the Gaza Strip (Physicians for Human Rights-Israel, 2005), p.9. انظر أيضاً التقرير الذي أصدرته منظمة "بتسليم" عشية فك الارتباط (آذار/مارس 2005) بعنوان: "سجن كبير".

(51) Ravi Nessman, AP, 19 April 2004. Aluf Benn, *Ha'aretz*, 11 August 2004. عن توقيت فك الارتباط وبناء جدار الفصل والأهداف المتوخاة على المدى القصير والمدى الطويل، انظر

خاتمة تانيا راينهارت لكتابها *Israel/Palestine: How to End the War of 1948* (Seven Stories, 2005). وبصدد المنطق العام [للخطة]، انظر أيضاً: Baruch Kimmerling, *Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians* (Verso, 2003).

(52) Sara Roy, *Journal of Palestine Studies*, Summer 2005.

(53) Bendel, *The Disengagement Plan and Its Repercussions*. Amira Hass, *Ha'aretz*, 28 August 2005.

(54) *Ha'aretz*, 27 April 1982. Ammon Kapeliouk, *New Statesman*, 7 May 1982. وانظر الفصل الرابع من كتابي: *Fateful Triangle*.

(55) Orit Shohart, *Ha'aretz*, 26 August 2005.

(56) Baruch Kimmerling, *Ha'aretz*, 21 August 2005.

(57) Joel Brinkley, *New York Times*, 17 September 2005.

(58) Amira Hass, *Ha'aretz*, 14 August 2005.

(59) Ap, *Boston Globe*, 12 July 2005. *Ha'aretz*, 4 December 2003. *Jerusalem Post*, 4 December 2003. تصويت بوش عام 2002 نقلته وكالة الأسوشيتدبرس ووكالة الصحافة الفرنسية (3 كانون الأول/ديسمبر 2002). لمزيد من التفاصيل عن القرارات التي عرقل بوش صدورها عن المنظمة الدولية، انظر الفصل السابع من كتابي: *Hegemony or Survival*. وعن باراك، انظر: Yoaz Yuval, *Ha'aretz*, 7 July 2005.

(60) Meron Benvenisti, *Ha'aretz*, 14 July 2005, Rubinstein, *Ha'aretz*, 31 March 2005.

(61) Greg Myre, *New York Times*, 25 August 2005. Karin Laub, AP, 2 September 2005 (*Boston Globe*, 3 September 2005, unarchived), *Ha'aretz* Sevice and AP, 19 September 2005.

(62) Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement* in the Occupied Territories, March 1996, January 1996. ولنقاش مستفيض حول هذه النقطة، انظر خاتمة كتابي: World Orders Old and New. وانظر التقرير الصادر عن رئيس بعثتي الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله بعنوان "تقرير عن القدس الشرقية" في تشرين الثاني/نوفمبر 2005. ارجع أيضاً إلى: Chris McGreal, *Guardian*, 25 November 2005; Steven Erlanger, *New York Times*, 25 November 2005.

(63) Chris McGreal, *Guardian*, 18 October 2005.

(64) Benedict Carey, *New York Times* Week in Review, 10 July 2005.

(65) Jeane Kirkpatrick, *Commentary*, November 1979.

(66) Thom Shanker, *New York Times*, 24 November 2004.

(67) عن أيزنهاور ومجلس الأمن القومي، انظر كتابي: *World Orders Old and New*, pp. 79, 201 ff. Yaqub, *Containing Arab Nationalism*, pp. 225 ff., 228, 240 ff.

(68) Peter Waldman et al., *Wall Street Journal*, 14 September 2001.

(69) *David Gardner, Financial Times*, 8 July 2005. وانظر ص 181 في العمل الحالي.

الفصل السادس: إعلاء شأن الديمقراطية في الداخل

(1) عن سجلّ إدارة بوش المخزي في إساءة استعمال السلطات الرئاسية والحقوق المدنية، انظر من

بين مراجع عديدة أخرى: Barbara Olshansky, *Democracy Detained* (Seven Stories) [تحت الطبع].

(2) Robert Dahl, *How Democratic is the American Constitution?* (Yale, 2002). Thomas Ferguson, *Golden Rule* (Chicago, 1996). Robert McChesncy, *The Problem of the Media* (Monthly Review, 2004).Robert Reich, *New York Times*, 18 March 2001، نقلاً عن: R.McChesncy, *Ibid*. كلام وودرو ويلسون ورد في: John Manley, «Theorizing the Unexceptional,» 2005 ms.، مستشهداً بما جاء في: R.Baker and W. Dodd, eds., *The Public Papers of Woodrow Wilson* (Harper and Brothers, 1925-27), vol.1, p.78. وعن جون ديوي، انظر: Robert Westbrook, *John Dewey and American Democracy* (Cornell, 1991). لمقالة نقدية وطروحات أبعد أثراً، انظر: Stephen Shalom, *Z magazine*, October, 2004.

(3) Morton Horwitz, *The Transformation of American Law, 1870-1960* (Oxford, 1992). هذا وقد أضيف العديد من الحقوق الإضافية من خلال الأحكام القضائية في سبعينيات القرن العشرين. انظر كذلك الدراسة الكلاسيكية لروبرت برادي: Robert Brady, *Business as a System of Power* (1943; reprinted by Transaction, 2001). عن محكمة ديلاوير، انظر: Scott Bownan, *The Modern Corporation and American Political Thought* (Pennsylvania State University, 1996), P. 133. وكمدخل خبير وسهل المنال إلى هذه المواضيع، انظر: Joel Bakan, *The Corporation* (Free Press, 2004).

(4) للمراجع، انظر: «Consent Without Consent: Reflections On the Theory and Practice of Democracy,» Cleveland State Law Review, Fall 1996، وكذلك العمل الكلاسيكي: Adam Smith, *The Wealth of Nations* (Chicago, 1976), vol.2 p. 236

(5) Aristotle, *Politica* (Politics), book 4, chapters 2, 11; book 5, chapter 8; book 6, chapter 5; book 7, chapter 10. Richard McKeon, ed., *The Basic Works of Aristotle* (Random House, 1941).

(6) Robert Wiebe, *Self-Rule* (Chicago, 1996), pp. 96ff. Norman Ware, *The Industrial Worker, 1840-1860* (Chicago: Ivan Dee, 1990; reprint of 1924 edition).

(7) أقوال وودرو ويلسون وردت في: Martin Sklar, *The Corporate Reconstruction of American Capitalism. 1890-1860* (Cambridge, 1988), pp. 413-14. Wiebe, *Self-Rule*, p. 134.

(8) انظر ص 16 وص 54 من العمل الحالي. عن شلسينغر، انظر كتابي: *Hegemony or Survival*, pp. 12-13، وكذلك: Fritz Stern, *Foreign Affairs*, May-June 2005.

(9) كلام عاموس إيلون ورد في مقابلة صحفية أجراها معه آري شافيت ونُشرت في صحيفة هآرتس، 23 كانون الأول/ديسمبر 2004.

(10) Peter Cromwell, «The Propaganda Problem,» *Horizon*, January 1941.

(11) انظر الدراسات التي يصدرها كل سنتين معهد السياسة الاقتصادية بعنوان: "حالة أميركا العاملة"، وأحدثها الدراسة المشتركة بقلم لورانس ميشل، وجارد برنشتاين وسيلفيا ألّيغريتو وتغطي السنتين 2004–2005. وانظر كذلك "تقرير الصحة الاجتماعية"، الذي يصدره معهد فوردهام للتجديد في السياسة الاجتماعية ويتابع عن كثب المؤشّرات الاجتماعية (كما تفعل الوكالات الحكومية في المجتمعات الصناعية الأخرى)، في: Marc and Marque-Luisa Miringoff, *The Social Health of the Nation* (Oxford, 1999).

(12) Edward Wolff, *Milken Institute Review*, 3rd quarter, 2001. Eduardo Porter, *New York Times*, Business section, 14 July 2005. وعن دائرة الإحصاء، انظر: David Leonhardt, *New York Times*, 31 August 2005; Robert Guy Matthews, *Wall Street Journal*, 31 August 2005. Jessica Vascellaro, *Wall Stret Journal*, 13 September 2005. Dean Baker, Center for Economic and Policy Research, 17 October 2005.

(13) Libby Quaid, AP, 29 October 2005.

(14) شهادة غرينسبان أمام لجنة المصارف في مجلس الشيوخ في شهر شباط/فبراير 1997، وردت في: *Multinational Monitor*, March 1997. Edward Herman, *Z Magazine, March 2005*.

(15) وعن "الخصوصية النسبية للمعارف الدينية"، انظر: Walter Dean Burnham, in Thomas Ferguson and Joel Rogers, eds., *The Hidden Election* (Pantheon, 1981)، وكذلك ص 274 من العمل الحالي. ومن أجل عرضٍ للموضوع في حقبة أبكر زمنياً، حيث كانت أميركا تشارك إنجلترا إلى حد ما في ذلك، انظر: Clifford Langley, *Global Dialogue*, Winter-Spring 2003.

(16) Bruce Franklin, *War Stars* (Oxford, 1988).

(17) انظر، على سبيل المثال: Thomas Ferguson, *Golden Rule*, pp. 389-90. وعن مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية (CCFR) والبرنامج بشأن المواقف من السياسة الدولية (PIPA) في جامعة ماريلاند، انظر الفصل الأول، الهامش رقم 34 من العمل الحالي.

(18) Guy Dinmore, *Finanical Times*, 9 November 2004. نتائج استطلاعات غالوب، نقلاً عن: Paul Abramson, John Aldrich, and David Rohde, *Political Science Quarterly*, Spring 2005.

(19) Ferguson and Rogers, ed., *The Hidden Election*.

(20) انظر على سبيل المرجع، الفصل الخامس من كتابي: *Turning the Tide* (South End, 1985). وعن انتخابات عام 1984، انظر بوجه أعمّ: Thomas Ferguson and Joel Rogers, *Right Turn* (Hill & Wang, 1986).

(21) Samuel Huntington, in M.J. Crozier, S.P. Huntington, and J. Watanuki, *The Crisis of Democracy* (New York, 1975). وعن الدعاية التي تقوم بها الشركات، انظر: Alex Carey, *Taking the Risks out of Democracy* (New South Wales, 1995; Illinois, 1997), and Elizabeth Fones- Wolf, *Selling Free Enterprise* (Illinois, 1995).

(22) انظر مقالة أوكامبو: Jose' Antonio Ocampo, «Rethinking the Development Agenda,» 2001، المبنية على ورقة قُدّمت أمام الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية الأميركية (كانون الثاني/يناير 2001). وانظر كذلك: Marc Weisbrot, Dean Baker and David Rosnik, Centre For Economic Policy Research, September 2005. Robert Pollin, *Contours of Descent*, Chap.5. Robert Wade, *Challenge*, September-October 2005.

(23) عن التدابير المستخدمة من قبل الحكومة والصحافة لتطويع "اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية" (NAFTA)، انظر الفصل الثاني من كتابي، *World Orders Old and New*.

(24) انظر مقالة روبرت ويد، الخبير في الاقتصاد العالمي: Robert Wade, *Challenge*, January-February 2004.

(25) Barry Eichengreen, *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System* (Princeton, 1996).

(26) .Gary Jacobson, *Political Science Quarterly*, Summer 2005

(27) مقولة ثورشتاين فيلن أوردها: Michael Dawson, *The Consumer Trap* (Illinois, 2003), p.154؛ الذي يُعدّ مساهمة مهمّة جداً في أدبيات حقيقية. وعن الإعلان كانعكاس لانحطاط السوق، وتأثير ذلك في وسائل الإعلام، انظر: McChesney, *The Problem of the Media*, chap.4. Adam Smith, *Wealth of Nations*, book1, chap.11, p.278.

(28) K. Lokuge and R. Denniss, *Trading In Our Health System?* Australia Institute, Discussion Paper no. 55, May 2003.

(29) Dean Baker, «The High Cost of Protectionism: The Case of Intellectual Property Claims,» ms., Economic policy Institute, 1996. وللاطلاع على ملخص للموضوع، انظر: Dean Baker, *In These Times*, 22 August 1999. Lokuge and Denniss, *Trading in Our Health System?*

(30) Lokuge and Denniss, *Trading In Our Health System?*

(31) Thomas Patterson, *New York Times*, 8 November 2000; *Boston Globe*, 15 December 2000.

(32) نتائج استطلاع مؤسسة غالوب أعلنت في 16 كانون الأول/ديسمبر 2004، وهي متوافرة في موقع المؤسسة على الشبكة: www. gallup.com

(33) Jacob Schlesinger and Jackie Calmes, *Wall Street Journal*, 8 October 2004; Liz Marlantes, *Christian Science Monitor*, 22 September 2004; Daniel Yankelovich, *Foreign Affairs*, September-October 2005. يقتصر استطلاع الرأي وإلى حد بعيد على الأسئلة السطحية، من قبيل: "هل تعتقدون أن الولايات المتحدة بوجه عام تفعل الشيء الصواب بالقدر الكافي الذي يحقّ لها أن تفتخر به؟".

(34) Seth Jacobs, «Sink or Swim with Ngo Dinh Diem,» 81st University of Connecticut Foreign Policy Seminar, 2005. ملاحظات بورنهام وردت في: Ferguson and Rogems, *Right Turn*. كلام الدكتور جيمس لوثر ادامز، نقلاً عن: Chris Hedges, «The Christian Right and the Rise of American Fascism,» www.theocracywatch.org. وعن شتيرن، انظر صص 257–258 من العمل الحالي.

(35) Program on International Policy Attitudes (PIPA), «Public Perceptions of the Foreign Policy Positions of the Presidential Candidates,» 29 September 2004; «The Separate Realities of Bush and Kerry Supporters,» 21 October 2004. Gardiner Harris, *New York Times*, 31 October 2004.

(36) Albert Hunt, *Wall Street Journal*, 26 June 1998. Ceci Conolly and Claudia Deane, *Washington Post*, 20 October 2003. Lee Walczak et al., *Business week*, 16 May 2005. Pew Research Center, *Public Divided on Origines of Life*, 30 August 2005. Wiebe, *Self-Rule*, p.239. وعن السجّل لفترة زمنية أطول. انظر: Vicente Navarro, *Why the United States Does Not Have a National Health Program (Baywood, 1992); Dangerous to Your Health* (Monthly Review, 1993); *The Politics of Health Policy* (Blackwell, 1994), pp. 210ff.

(37) Harris, *New York Times*, 31 October 2004. Adam Clymer, *New York Times*, 17 October 1993.

(38) Frank, Newport, Gallup News Service, «Americans Want Leaders to Pay Attention to Public Opinion,» 12 October 2005.

(39) Dan Roberts and Edward Alden, *Financial Times,* 4 November 2004.

(40) Chris Giles, *Financial Times,* 1 December 2004. Jon Hilsenrath, *Wall Street Journal,* 4 April 2005.

(41) Edward Lazowska and David Patterson, *Science,* May 2005. وبحسب الكاتبين، فإن تمويل تكنولوجيا المعلومات، مثل سائر الفروع الإلكترونية، يتمّ تحت غطاء البنتاغون، وفي مقدمتها "وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتطوّرة" (DARPA).

(42) Glen Johnson, *Boston Globe,* 27 November 2004، الذي يُورد نتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت بطلب من منظمة "السلام المسيحي" (Pax Christi) ومن جانب مؤسسة زغبي العالمية (Zogby International). انظر أيضاً: Peter Steinfels, *New York Times,* 2 August 2003.

(43) Fareed Zakaria, *Newsweek,* 11 October 2004. Gerald Seib and Carla Anne Robbins, *Wall Street Journal,* 2 November 2004. وهذان الأخيران يشيران في مقالتهما الرئيسية إلى دراسة مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية (CCFR)، إنما لا ينقلان محتواها بدقة. للمراجع، انظر الفصل الأول، الهامش رقم 34 من العمل الحالي.

(44) Chicago Council on Foreign Relations (CCFR), *Global Views 2004*.

(45) John Crook, *American Journal of International Law,* July 2005. يلفت المحرر مايكل ريزمان الانتباه إلى أن الفقرة المُضافة قد تُشكّل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي الذي أُنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. يُنظر في هذا الشأن: Chicago Council on Foreign Relations (CCFR), *Global Views 2004. Boston Globe,* 18 March 2005. Victor Mallet and Guy Dinmore, *Financial Times,* 17 March 2005. Human Rights Watch, news release, 7 March 2005.

(46) Frances Williams, *Financial Times,* 20 October 2005. Tom Wright, *International Herald Tribune,* 30 September 2005. عن حملة الحكومة التي شنّتها عبر وسائل الإعلام على منظمة الأونيسكو، والسجل الحافل بالتحريف والتضليل، انظر: William Preston, Edward Herman and Herbert Schiller, *Hope and Folly* (Minnesota, 1989)، الذي بقي محل تجاهل فيما يظهر.

(47) AP, 23 October 2005; Agence France-Presse, 23 October 2005. *Independent* (London), 12 October 2005.

(48) Ian Seiderman, *New York Times,* 21 April 2005. سيدرمان هو المستشار القانوني للجنة الدولية للحقوقيين، وقد جاء كلامه في باب الرسائل من الصحيفة المذكورة. وعن القمة العالمية، انظر ص 102 من العمل الحالي.

(49) Farah Stockman, *Boston Globe,* 1 March 2005. Paula Dobriansky, US Department of State, Current Policy No 1091, 1988؛ للتعقيب، انظر: Philip Alston, *American Journal of International Law,* April 1990. كلام جين كيركباتريك ورد في: Joseph Wronka, «Human Rights,» in R. Edwards, ed., *Encyclopedia of Social Work* (National Association of Social Workers, 1995). تصريح موريس أبرام جاء لدى تصويت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على "الحق في التنمية" في 11 شباط/فبراير 1991.

(50) Program on International Policy Attitudes (PIPA), «The Separate Realities of Bush and Kerry Supporters,» 21 October 2004. PIPA, «Sadam's Intent to Build WMD Not Seen as Sufficient Reason,» on line reports, 28 October 2004. انظر ص 35 من العمل الحالي.

(51) PIPA, «Americans on America's Role in the Worlld After the Iraq War,» 29 April 2003; «7 in 10 Now Say UN Should Take Lead,» 3 December 2003. عن المدارك الخاطئة وعلاقتها المتبادلة بمصادر الأخبار، انظر: Steven Kull, Clay Ramsay and Evan Lewis, «Misperceptions, the Media and the Iraq war,» *Political Science Quarterly*, Winter 2003-4.

(52) عن برامج العراق وحكومة زباتيرو المنتخبة، انظر: *El Mundo*, 19 April 2004.

(53) PIPA, «Public Would Significantly Alter Adminintration's Budget,» media release, 7 March 2005. وعن كلفة الحرب المقدّرة، انظر: Linda Bilmes, *New York Times*, 20 August 2005.

(54) Jason DeParle, *New York Times*, 11 October 2005. Jonathan Weisman, *Washington Post*, 21 September 2005. وانظر كذلك ص 261 من العمل الحالي.

(55) بحث ديفيد بترسون في وسائل الإعلام لشهر آذار/مارس 2005، لكنه لم يعثر على أي ذكر للتقرير ونتائجه.

(56) Jacobs and Page, *American Political Science Review*, February 2005.

(57) Chicago Council on Foreign Relations, Program on International Policy Attitudes, *Americans on Promoting Democracy*, 29 September, 2005. انظر أيضاً ص 171 من العمل الحالي.

(58) Jeffrey Brinbaum, *Washington Post Weekly*, 27 June-10 July 2005.

(59) Elizabeth Drew, *New York Review of Books*, 23 June 2005.

(60) George Lardner, *Washington Post*, 17 August 2001.

(61) Jim VandeHei, *Washington Post Weekly*, 30 May-5 June 2005.

(62) Kaitlin Bell, *Boston Globe*, 8 August 2005. «A Win for 'Academic Bill of Rights,'» *InsideHigherEd*, 7 July 2005. Kathy Lynn Gray, *Columbus Dispatch*, 27 January 2005.

(63) Michelle Goldberg, Salon.com, 6 November 2003. Baruch Kimmerling, www.dissidentvoice.org, 29 March 2005. Sara Roy, *London Review of Books*, 17 February 2005.

(64) Corey Robin, Fear: *The History of a Political Idea* (Oxford, 2004), p. 40.

(65) Laurie Goodstein, *New York Times*, 31 August 2005.

(66) Frank James and Andrew Martin, *Chicago Tribune*, 3 September 2005. Thom Shanker et al., *New York Times*, 2 September 2005. Robert Block et al., *Wall Street Joumal*, 6 Septemper 2005.

(67) Sandra Postel, *Christian Science Monitor*, 7 September 2005 (ساندرا بوستل خبيرة معروفة في السياسات المائية والمنظومات البيئية). وانظر كذلك: Edward Alder, *Financial Times*, 4 September 2005; Edward Alden et al., *Financial Times*, 2 September

2005. Dean Baker, Center for Economic and Policy Research, Economic Reporting Review (online), 12 September 2005. Paul Krugman, *New York Times*, 2 .September 2005

(68) (فـي زاويـة: John Wilke and Brody Mullins, *Wall Street Journal*, 15 September 2005 "التجارة والأسـواق"). يقدّر دين بايكر التقديمات إلى المدارس الخاصة بما يقرب من 50 بالمئة. انـظـر: Center for Economic and Policy Research, Economic Reporting Review (online), 26 September 2005. وعن الجوع والمعونة الغذائية، انظر ص 261 من العمل الحالي.

(69) (مـركّزاً عـلـى عـالـم الـجـنـوب). Tom Reifer, *Focus on Trade*, no. 113, September 2005 وانظر: Seymour Melman, *After Capitalism* (Knopf, 2001)، الذي يلخّص ويوسّع في آن ما جاء في أعمال سابقة له، ويطرح إلى جانب ذلك خطوطاً هادية من أجل مستقبل مختلف تماماً وأكثر ديمقراطية.

(70) انظر ص 278 من العمل الحالي.

(71) Alan Murray, *Wall Street Journal*, 3 August 2005. Michael Schroeder and Suein Hwang, *Wall Street Journal*, 6 April 2005. ولـمـزيـد مـن الـبـحـث والـمـراجـع، انـظـر: Robin Hahnel, *Panic Rules!* (South End, 1999)؛ والفصل الثامن من كتابي: *Rogue States*. وعن البدائل، انظر: Robert Blecker, *Taming Global Finance* (Economic Policy Institute, 1999).

(72) Timothy Egan, *New York Times*, 21 August 2005. David Himmelstein et al., Health Affairs, 2 February 2005. ولخُلاصة عامّة، انظر: Kayty Himmelstein, *Dollars & Sense*, July-August 2005. انـظـر أيـضـاً: David Himmelstein and Steffie Woolhandler, «Mayhem in the Medical Marketplace,» *Monthly Review*, December 2004.

(73) استطلاعات أجرتها مؤسسة غالوب: "التكاليف تؤلم أشدّ ما تؤلم المحتاجين أكثر من غيرهم للرعاية الصحية"، 3 أيار/مايو 2005؛ "الولايات المتحدة تتخلّف عن كندا وبريطانيا من حيث المرتبة في الرعاية الصحية"، 8 حزيران/يونيو 2004. انظر موقع المؤسسة على الشبكة: .www.gallup.com

(74) للحصول على معطيات بهذا الشأن، انظر: Phineas Baxandall, *Dollars & Sense*, May-June 2001. Public Citizen, 14 January 2004، حيث تناولت دراسة نُشرت في مجلة *International Journal of Health Services*. وانظر أيضاً الفصل الثاني من "تقرير التنمية للأمم المتحدة" لعام 2005، المتوافر على الشبكة في موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

(75) Katie Hafner, *New York Times*, 13 October 2005. Vanessa Fuhrmans, *Wall Street Journal*, 27 and 28 October 2005. Centers for Medicare and Medicaid Services, .«Medicare & You» (handbook), 2006

(76) Jonathan Weisman and Ceci Connolly, *Washington Post Weekly, 26 March-3 April .2005*

(77) Paul Krugman, *New York Times*, 15 August 2005. وإذا شئت عرضاً وتحليلاً لهذه النقطة، انظر التحليلات الأسبوعية لدين بايكر التي ينشرها له "مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسة" (CEPR)، والعديد من كتابات بول كروغمان في عموده بصحيفة نيويورك تايمز. ومن بين الكثير من المراجع الأخرى، انظر: Alicia Munell, *Challenge*, March-April 2005. وللوقوف على خلفية الموضوع، انظر: Dean Baker and Mark Weisbrot, *Social Security: The Phony Crisis* (Chicago, 2001).

(78) .Chris Giles, *Financial Times*, 2 May 2005

(79) التقرير السنوي (2004) لمجلس أمناء الصناديق الائتمانية الفيدرالية لتأمين العجزة والناجين والمعوّقين، الجدول رقم V.A2: "نسب الإعالة".

(80) Gallup poll, «Americans Insecure About Social Security,» 5 April 2005, available at www.gallup.com. Mark Weisbrot, Center for Economic and Policy Research .release, 3 February 2005. Holly Yeager, *Finanical Times*, 20 April 2005

(81) الأرقام مبنية على بيانات الخبراء الحكوميين ودائرة الميزانية في الكونغرس، وقد تضمنها الرسم البياني المصاحب لمقال: Linda Feldman, *Christian Science Monitor*, 5 January .2006

(82) استطلاع أجرته مؤسسة غالوب حول "الرأي العام الأميركي بشان التقاعد"، 21 حزيران/يونيو 2006، وهو متوافر على الشبكة: www.gallup.com.

الخاتمة

(1) Robert Pastor, *Condemned to Repetition* (Princeton, 1987) (التشديد منه).

(2) .Ali Abdullatif Ahmida, *Forgotten Voice* (Routledge, 2005)

(3) .Selig Harrison, *Financial Times*, 18 January 2006

(4) Ellen Knickmeyer and Omar Fekeiki, *Washington Post*, January 2006. Charles Levinson, *Christian Science Monitor*, 30 January 2006. وعن مفاعل أوزيراك، انظر كتابي: *Hegemony or Survival*, p.25

(5) انظر ص 98 من العمل الحالي، وكذلك كتابي *Hegemony or Survival*, pp. 157-58.

(6) Anthony Bubalo, *Financial Times*, 6 October 2005. Shai Oster, *Wall Street Journal*, .23 January 2006

(7) Aijaz Ahmad, *Frontline* (India), 8 October 2005. Katrin Bennhold, *International Herald Tribune*, 5 October 2004. Victor Mallet and Guy Dinmore, *Financial Times*, 17 March 2005. Daniel Dombey et al., *Financial Times*, 26 January 2006. David Sanger .and Elaine Sciolino, *New York Times*, 27 January 2006

(8) Siddarth Varadarajan, Hindu, 24 January 2006; Hindu, 25 January 2006; *International Herald Tribune*, 25 January 2006. Fred Weir, *Christian Science Monitor*, 26 October 2005. انظر "بيان رؤساء الدول الأعضاء لمنظمة شنغهاي للتعاون" (الصين، الاتحاد الروسي، كازاخستان، فيرغيزيا، طاجكستان، أوزبكستان)، 5 تموز/يوليو 2005، أستانا- كازاخستان؛ *World Affairs* (New Delhi;) Autumn 2005.

(9) للوقوف على خلفية الموضوع، انظر الفصل السادس من كتابي: *Hegemony or Survival*.

(10) NIC, *Global Trends*. Joel Brinkley, *New York Times*, 25 October 2005. Dan Molinski, AP, 24 October 2005. لقد عملت سياسات بوش على تنفير الأوستراليين، وهم المؤيدون تقليدياً للولايات المتحدة. وثمة مسح أُجري في عام 2005 وجد أن هناك غالبية تعتبر "الخطر الخارجي الذي تُشكّله السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتطرُّف الإسلامي على السواء" مبعث قلق أوّلي ومتساوٍ، في مقابل ثُلث المُستَطْلَعين الذين أوضحوا أنهم قلقون حيال الصين. فقط 58 بالمئة "ينظرون إلى الولايات المتحدة نظرة إيجابية، بالمقارنة مع 94 بالمئة

إلى نيوزيلندا، و86 بالمئة إلى بريطانيا، و84 بالمئة إلى اليابان، و69 بالمئة إلى الصين". والنصف يحبّذون عقد اتفاقية للتجارة الحُرّة مع الصين، بينما الثُلث لا غير يُحبذون ذلك مع الولايات المتحدة. انظر: Tom Allard and Louise Williams, *Sydney Morning Herald*, 29 March 2005.

(11) Marc Frank, *Financial Times*, 21 October 2005. John Cherian, *Frontline* (India), 30 December 2005، نقلاً عن كبرى الصحف اليومية الباكستانية: Dawn.

(12) Gwynne Dyer, *Guardian*, 25 October 2005. Adam Thomson, *Financial Times*, 11 December 2005. وانظر ما قاله العالِم الاقتصادي مارك ويسبروت، المدير المشارك لمركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية (CEPR) في واشنطن، في نشرة المركز الصادرة في 28 كانون الثاني/يناير 2006.

(13) Andy Webb-Vidal, *Financial Times*, 3 January 2005. Diego Cevallos, IPS, 19 December 2005. Weisbrot, CEPR release 28 January 2006. Walter, *Rogue States*, pp. 77-78.

(14) Andy Webb-Vidal, *Financial Times*, 13 March 2005. Justin Blum, *Washington Post*, 22 November 2005. Michael Levenson and Susan Milligan, *Boston Globe*, 20 November 2005.

(15) David Bcon, *Z magazine*, January 2006; *Multinational Monitor*, September-October 2005.

(16) Scott Wilson and Glenn Kessler, *Washington Post*, 22 January 2006. Steven Erlanger, *New York Times*, 23 January 2006.

(17) Walt Bogdanich and Jenny Nordberg, *New York Times*, 29 January 2006. يُنظر الهامش رقم 14 من الفصل الرابع، وص 191 من العمل الحالي. وكذلك: Gregory Wilpert, *Znet commentary*, December 2005.



الناقد الأبرز للسياسة الخارجية الأميركية يفضح وعود الديمقراطية الجوفاء في أعمال وتصرفات الولايات المتحدة في الخارج.. والداخل

لطالما أكّدت الولايات المتحدة المرة تلو الأخرى على حقّها في التدخل العسكري ضد "الدول الفاشلة" في أي مكان من العالم. في هذا العمل المنتظر، والمكمِّل لكتابه الأكثر مبيعاً في العالم: "الهيمنة أم البقاء"، يقلب نعوم تشومسكي كل الطاولات، بتبيانه لنا كيف تحوز الولايات المتحدة ذاتها العديد من سمات وخصائص الدول الفاشلة– ولذلك فهي تُشكِّل خطراً متعاظماً على شعبها هي وعلى العالم.

الدول الفاشلة، بحسب تشومسكي، هي "الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العُنف وربما من الدمار نفسه"، والتي "تعتبر نفسها فوق القانون، محلياً كان أم دولياً". وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية، إلاّ أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يُجرِّد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي. وتشومسكي إذ يستكشف آخر المستجدّات في سياسة الولايات المتحدة الخارجية والداخلية، فإنه يميط لنا اللثام عن خطط واشنطن لزيادة عسكرة كوكبنا، بما يُفاقم إلى حد بعيد مخاطر نشوب حرب نووية؛ ويُقيِّم لنا التداعيات الخطرة لاحتلال العراق، الذي أجّج غضب العالم وسخطه على الولايات المتحدة؛ ويدعم بالوثائق سعي واشنطن إلى إعفاء نفسها من كل موجبات المعايير الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف، وأُسس القانون الدولي المعاصر، وبروتوكول كيوتو... كما يُعاين لنا كيف أُعدَّ النظام الانتخابي الأميركي من أجل إقصاء البدائل السياسية الحقيقية وبما يقطع الطريق على قيام أية ديمقراطية ذات معنى.

بنبرته القوية، وأفكاره النيّرة ووثائقه المُحكمة، يُقدِّم

(تابع على الطية الخلفية للغلاف)

نعوم تشومسكي

الدول الفاشلة

تنويهات بالمفكر

- "تشومسكي ظاهرة عالمية... ربما يكون الصوت المقروء على أوسع نطاق حول السياسة الخارجية الأميركية على وجه الكرة الأرضية".

ذي نيويورك تايمز بوك ريفيو

- "المثقف رقم واحد في العالم".

استطلاع لمجلة "بروسبكت فورين بوليسي"، 2005

- "في حال سلكت الولايات المتحدة طريق بريطانيا القرن التاسع عشر، من الجائز أن يغدو تفسير تشومسكي على هذا الصعيد معياراً بين المؤرّخين لمئة سنة قادمة".

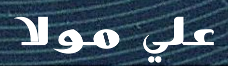
ذي نيويوركر

- "بمنطقٍ لا يلين، يدعونا تشومسكي إلى الاستماع بتمعنٍ إلى ما يقوله لنا زعماؤنا – وكذلك إلى التقاط ما يُسقطونه من كلامهم... وسواء وافقناه الرأي أم خالفناه، فإننا خاسرون حتماً إنْ لم ننصت إليه".

بزنيس ويك

- "كيف حدث أن صرنا أمبراطورية؟ إن كتابات نعوم تشومسكي – المواطن الأكثر نفعاً في أميركا – تُشكّل خير جواب على هذا التساؤل".

ذي بوسطن غلوب



ISBN 9953-27-781-8

